



# كتاب الأصول

للإمام الحافظ المجتهد الرباني أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني  
المتوفى سنة ١٨٩ هـ

(الجزء الأول)

اعتنى بتصحيحه و التعليق عليه الفقيه المحدث الأستاذ

## أبو الوفاء الأفعاني

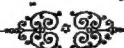
رئيس لجنة إحياء المعارف العثمانية بميدان باب الدكن (بالمهند)

طبع

بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية

تحت مراقبة

الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية



الطبعة الأولى

مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بميدان باب الدكن الهند



السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية - ١/١٣٨

# كتاب الاصل

للامام الحافظ المصنف في الطب والصيداء المصنف في الطب والصيداء المصنف في الطب والصيداء

المتوفى سنة ١٨٩ هـ

(الجزء الاول)

اعتنى بتصحيحه و التعليق عليه الفقيه المحدث الأستاذ

أبو الوفاء الأفعاني

رئيس لجنة احياء المعارف النعمانية بمحيد رابا الدكن (بالمهند)

صع

باعانة رارة المعارف للحكومة العالية الهندية

تحت مرقعة

الدكتور محمد عبد المعيد حان مدير دائرة المعارف العثمانية



الطبعة الاولى

مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بمحيد رابا الدكن الهند

١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فهرس الأبواب لكتاب الأصل ج - ١

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٦١	باب ما جاء في القيام في الفريضة		كتاب الصلاة
	باب الحدث في الصلاة وما	٢	باب الوضوء
١٦٨	يقطعها	٣	باب الدخول في الصلاة
١٧٩	باب الإمام يحدث ولا يقدم أحدا		باب افتتاح الصلاة وما يصنع
١٨٢	باب المسافر يحدث فيقدم مقبلا	١٣	الإمام
	باب الإمام يحدث فيقدم جنبا		باب الوضوء والغسل من الجنابة
١٨٤	أو صيا	٧٨	باب البثر وما ينجسها
١٨٥	باب صلاة الأيمى	٨٨	باب المسح على الخفين
	باب فيمن صلى تطوعا أو فريضة	١٠٣	باب التيمم بالصعيد
١٨٨	و لم يقعد في الثانية		باب ما ينقض التيمم وما
١٨٩	باب صلاة النساء مع الرجال	١٢٦	لا ينقضه
١٩٣	باب صلاة العريان	١٢٩	باب الأذان
	باب الرجل يحدث وهو راكع	١٣٥	باب من نسي صلاة ذكرها من الغد
١٩٤	أو ساجد	١٤٤	باب مواقيت الصلاة

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢١٧	باب صلاة المريض في الفريضة		باب الرجل يصلي فيصيب ثوبه
	باب السهو في الصلاة وما		أوبدنه بول أو دم أكثر من
٢٢٤	يقطعها	٢٠٠	قدر الدرهم
٢٤٢	باب الزيادة في السجود	٢٠٢	باب الدعاء في الصلاة
	الإمام يحدث فيقدم من	٢٠٤	الإشارة في الصلاة
٢٤٣	فاته ركعة		فيمن يؤم القوم و هو يقرأ
٢٦٥	باب صلاة المسافر	٢٠٦	في المصحف
٣٠٥	باب المسافر في السفينة	٢٠٧	فيمن صلى وقدامه العذرة
٣١٠	باب السجدة		فيمن يصلي على الأرض
٣٢٩	باب المستحاضة		أو البساط وقدامه بول
٣٤٥	باب صلاة الجمعة	٢٠٨	في الصلاة على الثلج
٣٧٠	باب صلاة العبدین		فيمن سجد على بعضها أعضائه
٣٨٤	باب التكبير في أيام التشريق	٢٠٩	أو على ظهر الرجل
٣٩٠	باب صلاة الخوف و الفرع		فيمن افتتح التطوع
	باب غسل الشهيد و ما يُصنع به		أو المكتوبة قائماً ثم يعتمد
	باب غسل الميت من الرجال	٢١١	على شيء أو يقعد من غير عذر
٤١٧	و النساء	٢١٢	فيمن صلى على غير وضوء
٤٤٣	باب صلاة الكسوف		فيمن صلى و في فيه دنائير
٤٤٧	باب صلاة الاستسقاء	٢١٣	أو دراهم
٤٥٢	باب الصلاة بمكة و في الكعبة	٢١٤	فيمن صلى فأقعى من غير عذر

عنوان	صفحة	عنوان	صفحة
كتاب الحيض		باب انتقال الحيض عن أيامها	
باب من المستحاضة في أول ما يمتد		التي كانت تجلس فيما مضى ٤٧٩	
به الدم ما يكون حيضا و ما		باب المرأة يمد بها الدم فلا تدرى	
لا يكون ٤٥٧		أى أيامها كانت أيام حيضها ٤٨٨	
باب ما يختلف فيه الحيض والطهر		باب من الدم الذى يكون أكثر	
من المرأة التي لم يكن لها		من الطهر و الطهر الذى	
أيام معروفة ٤٦٦		يكون أكثر من الدم في	
باب المرأة يكون حيضها معروفا		العشر أول ما ترى الدم و في	
فيزيد أو ينقص ٤٦٩		أيام أقرائها المعروفة ٥٠١	
باب ما يختلف فيه الطهر و الحيض		باب المرأة ينقطع دمها قبل	
من المرأة التي لها أيام معروفة ٤٧٣		وقتها و لا يكون لها وقت	
باب الحيض الذى يكون للمرأة		معروف حتى يطأها زوجها ٥١١	
فيه أيام معروفة فيتقدم الدم		باب النفاس و الوقت في ذلك ٥١٣	
أو يتأخر ٤٧٦		باب حيض النصرانية ٥٢١	





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المصحح

الحمد لله الذى خلق الإنسان ، عليه البيان . و صلواته و سلامه على عبده و رسوله سيد الأنبياء و المرسلين ، و الفقهاء من الإنس و الجن . و على آله سادات ذرية عترة . و على صحبه الذين حققوا الحق بالبينات و البرهان .

أما بعد فإن علم الاستنباط و الفقه من خير العلوم و أشرفها ، و حاملوه خيار العلماء و شرفاؤهم ؛ قال الله تعالى : ” وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا “ فسرہ ابن عباس رضی اللہ عنہما بالفقه . و قال عليه الصلاة و السلام : ” من یرد اللہ بہ خیرا یفقہہ فی الدین “ . و قال عليه الصلاة و السلام : ” خيارهم فی الجاہلیة خيارهم فی الإسلام إذا فقهوا “ .

و أول من دوت علم الفقه و نسخه فی الأسفار و أملاه علی أصحابہ إمامنا الأعظم أبو حنیفة النعمان بن ثابت الکوفی رضی اللہ عنہ . و سلك أصحابہ أبو یوسف و زفر و الحسن بن زیاد و محمد بن الحسن الشیبانی رحمہم اللہ علی منوالہ ، و صنفوا کتبا کثیرة ، و زادوا فیہا و نقصوا ، و قدّموا و آخروا ، و هدّبوا و رتّبوا ترتیبا حسنا ، و فرعوا علی أصول شیخہم و إمامہم ، فصاروا بذلك قدوة لخير الأمة ، خصوصا منهم الإمام

محمد بن الحسن الشيباني رضى الله عنه ، فانه فرع كثيرا ، وألف كتابا كثيرة حتى قالوا : إنه ألف في الدين ٩٩٩ كتابا . ثم عكف العلماء عليها ، خصوصا منها : مبسوطه الشهير بكتاب الاصل ، فانه من أجل الكتب و أكبرها و أبسطها ، بل هو بحر لا ساحل له . تراه يذكر مسألة في فرع عليها فروعا كثيرة ، حتى يتعب المتعلم في ضبطها و يجز عن وعيها ؛ و إليه أشار الإمام المزني حين سئل عن أهل العراق حيث قال في حقه : أكثرهم تفريحا - عني ما رواه الخطيب بسنده في تاريخ بغداد ؛ و ذكره غيره أيضا : كتاب إذا طالعه عالم يتجير من تبحر مؤلفه ، و تغلغله في الفقه ، و يخرج المسائل الكثيرة من مسألة واحدة ، و يتشعب و يتفرع من مسألة مائة مسألة .

١٠ . في الجزء الثاني من كشف الظنون ص ١٤٨١ من الطبع الجديد بعد ما ذكر مبسوط الإمام أنى يوسف رضى الله عنه : و للإمام محمد الشيباني المتوفى سنة تسع و ثمانين و مائة « مبسوط » ، ألفه مفردا ، فأولا ألف مسائل « صلاة » و سماه « كتاب الصلاة » . و مسائل البيع و سماه « كتاب البيوع » ، و هكذا الأيمان و الإكراه ؛ ثم جمعت فصارت مبسوطا .

١٥ و هو المراد حيث ما وقع في الكتب : قال محمد في كتاب فلان - الخ . و ذكر محمد بن إسحاق النديم في فهرسته ص ٢٨٧ : و لمحمد من الكتب في « الأصون » : كتاب صلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب المناسك ، كتاب نوادر الصلاة ، كتاب النكاح ، كتاب الطلاق . كتاب العتاق و أمهات الأولاد ، كتاب « سلم » و « البيوع » ، كتاب المضاربة الكبير ، كتاب المضاربة الصغير ، كتاب الإجازات الكبير ، كتاب الإجازات الصغير ، كتاب

٢٠

الصرف

الصرف ، كتاب الرهن ، كتاب الشفعة ، كتاب الحيض ، كتاب المزارعة  
الكبير ، كتاب المزارعة الصغير ، كتاب المفاوضة وهى الشركة ، كتاب  
الوكالة . كتاب العارية ، كتاب الوديعة ، كتاب الحوالة ، كتاب الكفالة ،  
كتاب الإقرار ، كتاب الدعوى و البيئات ، كتاب الحيل ، ( كتاب المأذون  
الكبير ) كتاب المأذون الصغير ، كتاب القسمة ، كتاب الديات ، كتاب هـ  
جنايات المدر و المكاتب ، كتاب الولاء ، كتاب الشرب ، كتاب السرقة  
و قطاع الطريق . كتاب الصيد و الذبائح ، كتاب العتق فى المرض . كتاب  
العين و الدين . كتاب الرجوع عن الشهادة ، كتاب الوقوف و الصدقات ،  
كتاب الفصب ، كتاب الدور . كتاب الهبة و الصدقات . كتاب الإيمان  
و النذور و الكفارات . كتاب الوصايا ، كتاب حساب الوصايا ، كتاب ١٠  
الصلح ( كتاب ) الخثى ، ( كتاب ) المفقود ، كتاب اجتهاد الرأى ،  
كتاب الإكراه ، كتاب الاستحسان ، كتاب اللقيط ، كتاب اللقطة ،  
كتاب الآبق ، كتاب التحرى ، كتاب المعامل ، كتاب الحصال - ١١ . قلت :  
و أسقط الناسخ منها : كتاب الصوم ، كتاب نواذر الصوم ، كتاب أدب  
القاضى ، كتاب الفرائض . كتاب فرائض الخثى ، كتاب المأذون الكبير ، ١٥  
كتاب الأثرية ، كتاب الحجر ، كتاب الحدود ، كتاب السير الصغير -  
بدل عليه ذكرها كلها الحاكم فى مختصره ، وكذلك يدل على ثبوت أكثرها  
نسخ الأصل الموجودة الآن .

قلت : و أما ما ذكره من كتاب اجتهاد الرأى فلهذه كتاب مستقل ،

لأنه لم يذكر فى الأصل و لا فى المختصر - والله أعلم . ٢٠



و في بلوغ الامانى فى سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيبانى ص ٦١ :  
 فأكبر ما وصل إلينا من كتب محمد هو كتاب الأصل المعروف بالمبسوط ،  
 وهو الذى يقال عنه : إن الشافعى كان حفظه و ألف « الأم » على  
 محاكاة « الأصل » و أسلم حكيم من أهل الكتاب بسبب مطالعة المبسوط  
 ه هذا قائلا : هذا كتاب محمد بن الأصغر فكيف كتاب محمد بن الأكبر ؟  
 و هو فى ستة مجلدات ، و كل مجلد منها نحو خمسمائة ورقة ، يرويه جماعة  
 من أصحابه مثل أبى سليمان الجوزجاني و محمد بن سماعة التميمي و أبى حفص  
 الكبير البخارى . و قد قدر الله سبحانه ذيوها عظيما لهذا الكتاب  
 يحتوى على فروع تبلغ عشرات الآلاف من المسائل فى الحلال و الحرام  
 ١٠ لا يسع الناس جهلها . و هو الكتاب الذى كان أبو الحسن بن داود يفاخر به  
 أهل البصرة . و طريقته فى تكتيب سرد الفروع على مذهب أبى حنيفة  
 و أبى يوسف مع بيان رأيه فى المسائل ، و لا يسرد الأدلة حيث تكون  
 الأحاديث الدالة على المسائل بمتنازل جمهور الفقهاء من أهل طبقته ، وإنما  
 يسردها فى مسائل ربما تعزب أدلتها عن علمهم . فلو جردت الآثار من  
 ١٥ هذا الكتاب الضخم لكانت فى مجلد لطيف . و توجد عدة نسخ كاملة منه  
 فى خزانات اصطنبول ، منها ما هو فى ستة مجلدات و هى نسخة مكتبة  
 فيض الله ، و منها ما هو فى أربعة مجلدات و هى نسخ مكتبات جارا الله  
 بربى الدين و قره مصطفى پاشاء و مراد ملا ، و أقدمها نسخة مراد ملا .  
 و كلها من رواية الجوزجاني . و عدد المجلدات بما يختلف باختلاف الخط .  
 ٢٠ و يوجد فى مكتبة الأزهر مجلد من أوله ، و فى دار الكتب المصرية

عدة مجلدات باسم "الأصل" و باسم "كتاب في الفروع" من غير أن تم  
بها نسخة واحدة - انتهى ص ٦٢ .

- وفي ص ١٤ منه: كان أسد بن الفرات خرج من القيروان إلى  
الشرق سنة اثنتين و سبعين و مائة ، فسمع الموطاء على مالك بالمدينة ،  
و كان أصحاب مالك ابن القاسم و غيره يحملونه على السؤال عن مسائل •  
حيث كان مالك يتلطف معه و يجيده عن مسائله دونهم لكونه رحل  
إليه من بلد بعيد ، لكن لما أكثر السؤال أخذ مالك يتضايق من ذلك ،  
حتى قال يوما : سلسلة بنت سلسلة إذا كان كذا كان كذا ، إن أردت  
هذا فعليك بالعراق . و في لفظ : انه سأل مالكا يوما عن مسألة فأجابه  
عنها ، فزاد أسد في السؤال فأجابه ، ثم زاده فقال له مالك : حسبك •  
يا مغربي ! إن أحببت الرأي فعليك بالعراق . فوجد أسد أن الأمر يطول  
عليه عند مالك و يفوته ما يرغب فيه من لقي الرجال • الرواية عنهم ، فرحل  
إلى العراق - ( إلى أن قال ) فسمع أسد بن الفرات بالعراق من أصحاب  
أبي حنيفة و تفقه عليهم ، منهم : أبو يوسف القاضي و أسد بن عمرو البجلي  
و محمد بن الحسن و غيرهم من فقهاء العراق ، و كان أكثر اختلافه ١٥  
إلى محمد بن الحسن ، و لما حضر عنده ( أي عند محمد ) قال له : إني غريب  
قليل النفقة و السماع منك نزر و الطلبة عندك كثير فإحيتي ؟ فقال  
محمد : اسمع مع العراقيين بالنهار . و قد جعلت لك الليل و حذك فتيت  
عندي و أسمعك . و قال أسد : و كنت أبيت عنده ، و ينزل إلي و يجعل  
بين يديه قدحا فيه الماء ثم يأخذ في القراءة ، فإذا طال الليل و رآني نعست ٢٠

ملا يده و نضح به على وجهي فأنتبه ، فكان ذلك دأبه و دأبي حتى أتيت على ما أريد من السماع عليه - اهـ . و كان محمد بن الحسن يتعهده بالنفقة بعد أن علم أن نفقته قدت ، وكان في إحدى المرات أعطاه ثمانين ديناراً حينما رآه يشرب من ماء السيل ، و سعى في نفقته عند ما أراد أسد الانصراف من العراق - في حكاية طريفة يطول ذكرها ، و هي مسرودة في الجزء الثاني من « معالم الإيمان في تاريخ القيروان » - اهـ ص ١٥ .

و في ص ١٦ منه : ثم انصرف أسد من العراق بعد أن زقه محمد العلم زقا ، و مرّ في طريقه إلى بلده بالمدينة المنورة ليسأل بها أصحاب مالك عن المسائل التي تلقاها من محمد بن الحسن ، و لم يجد عندهم ما يطلبه ، بل أشاروا إليه بالرحيل إلى أصحاب مالك بمصر فارتحل ، و لما وصل إلى مصر قصد إلى عبد الله بن وهب و قال له : هذه كتب أبي حنيفة ! و سأله أن يجيب فيها على مذهب مالك ، فتورع ابن وهب و أبي ، فذهب إلى ابن القاسم فأجابه إلى ما طلب ؛ فأجاب فيما حفظ عن مالك بقوله ، و فيما شك قال : أخال و أحسب و أظن . و تسمى تلك الكتب ١٥ « الأسدية » ؛ ثم رجع بها إلى القيروان ، و حصلت له رئاسة العلم بتلك الكتب - و هذا لفظ أبي إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء ؛ و أما لفظ « نيل الابتهاج بتطريز الديباج » فهو : ان أسدا أتى إلى ابن وهب و سأله أن يجيبه في مسائل أبي حنيفة على مذهب مالك ، فتورع ؛ فذهب إلى ابن القاسم ، فأجابه عنها بما حفظ عن مالك ، و في غيره يقول : سمعته ٢٠ يقول في مسألة كذا ؛ و كذا ، و سألتك مثلها ؛ و منها ما أجابه على

أصول مالك . وهذه الأسدية هي أصل مدونة سحنون ، أصلح ابن القاسم منها أشياء على يد سحنون - اه .

ولفظ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عند ترجمة عبد الرحمن ابن القاسم في المجلد الرابع منه : كان ( أسد ) سأل محمد بن الحسن عن مسائل ، ثم قدم مصر فسأل ابن وهب أن يحياه فيما كان عنده منها ه عن مالك ، وما لم يكن عنده عن مالك منها فن عنده ، فلم يفعل ، فأتى عبد الرحمن بن القاسم ، فتوسع له فأجابه على هذا ، فالتاس يتكلمون في هذه المسائل - اه . ونقل ابن عبد البر نص هذه العبارة في الانتقاء ، وابن وهب يئلب عليه الرواية ، فثله لا بدّ وأن يأبى . وأما ابن القاسم فقد لازم مالكا نحو عشرين سنة يقطه وانتباه يسمع منه ويتفقه عليه ، ومثله يكون ١٠ أكثر إقداما على مثل ذلك ، والمالكية يفضلونه على باقي أصحاب مالك في الفقه . وأما كلام لناس في مسائل ابن القاسم هذه فلاستبعادهم إظهار هذا المقدار العظيم من المسائل عن مالك بدون كتاب مدوّن عنده ، لكن الحفظ من مواهب الله سبحانه . وذكر في معالم الإيمان . ان أسد ابن الفرات بعد أن أتى ابن وهب مرّ بأشهب فسأله عن مسألة فأجابه ١٥ فقال له أسد : من يقول هذا - مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال أشهب : هذا من قولي - عافاك الله ! فقال له : إنما سألتك عن قول مالك و أبي حنيفة فتقول : هذا قولي ؟ فدار بينهما كلام فقال عبد الله بن عبد الحكم لأسد : ما لك

(١) بل هو في المجلد الثاني ق ٢ ص ٢٧٩ من المطبوع - ف .

(٢) وفي الجرح والتعديل المطبوع « عن مسائل ، ثم سأل ابن وهب » ؛ ليس فيه ذكر « ثم قدم مصر » - ف .

ولهذا؟ رجل أجابك بجوابه فان شئت فاقبل و إن شئت فترك، ففرق بينهما، فأتى أسد إلى عبد الرحمن بن القاسم و سأله كما سبق: و يقال: إن أشهب ازدري مالكا و أبا حنيفة مرة حيث انجر الكلام إلى ذكرهما في مجلسه، فقال له أسد: يا أشهب! يا أشهب! فأسكته الطلبة؛  
 ٥ و قيل له: ماذا أردت أن تقول له؟ فقال: أردت أن أقول له: مثلك و مثلها مثل رجل أتى بين بحرين فبال فرغى بوله فقال: هذا بحر ثالث.  
 و يقال: بل قال ذلك له مشافهة، كما في معالم الإيمان - والله أعلم.

و لا يخفى أنه لو لا الكتب التي تلقاها أسد من محمد في فقه أبي حنيفة و قدمها لابن القاسم ليجابيه عن مسائلها على مذهب مالك عن ظهر القلب لما تمكن أسد من الإجابة في السؤال، و لا ابن القاسم من الجواب  
 ١٠ عن كل مسألة يسأله في أبواب الفقه على ترتيب أهل العراق؛ ففلي ضوء كتب محمد تم تدوين أسد لتلك المسائل التي هي أصل مدونة سخنون.  
 و لما أراد أسد الانصراف إلى المغرب بتلك المسائل التي دونها في ستين كتابا و سماها «الأسدية»، قام عليه أهل مصر فسألوه في كتاب  
 ١٥ الأسدية أن ينسخوه، فأبى عليهم، فقدموه إلى القاضي بمصر، فقال لهم القاضي: و أي سبيل لكم عليه؟ رجل سأل رجلا فأجابه و هو بين أظهرهم فاسألوه كما سأله، فرغبوا إلى القاضي في سؤاله أن يقضى حاجتهم، فسأله  
 القاضي فأجابه إلى ذلك، فنسخوها حتى فرغوا منها، و نسخت نسخة أخرى منها في نحو ثلاثمائة رق - وهو المراد بالجلد في لفظ ابن  
 ٢٠ أبي حاتم لتبقى عند ابن القاسم - انتهى ما في بلوغ الأمان ص ١٨

بما انتخبناه منه ، وفيه بقية الكلام ليس هذا مقامه .

- ولا يخفى أن إمامنا الأعظم أبا حنيفة أول من دوّن علم الفقه فألّف فيه كتابا ، فأول ما ألّف كتاب الصلاة وسماه " كتاب العروس " ثم ألّف كتابا كتابا ، فنسخ منها أصحابه فزادوا فيها وقصّوا منها ورتبوها وهذبوها ، فصارت لهذا تأليفهم ، وأحسن ما ألّفه منهم الإمام محمد ، هـ
- ألّف كتابا كثيرة - كما نقلت لك من فهرست ابن النديم - فجمعت فصارت مبسوطا . وألّف الجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير والزيادات وزيادات الزيادات فسميت بظاهر الرواية ، فبني مذهب إمامنا عليها ؛ وأحسن الست كلها هو " كتاب الأصل " وأهمها وأطولها وأكثرها تفصيلا وأكبرها نفعا وبسطا وأسهلها مأخذا ١٠
- وأففعها لأهل العلم ، لأنه احتوى على جميع مباحث الفقه بالتفصيل ، كما يدل عليه تسميته بالمبسوط ، وهو أيضا أصل كل أربعة سواه من كتب ظاهر الرواية ، لأن الأربعة الباقية متفرعة على ما بينها في كتب الأصل من أصول المسائل ، ولذا اهتم بشأنه الفقهاء فقهاء المذهب بعده ، فكانوا يحفظونه مع شرح مسائله التي وصلت إليهم من مؤلفه ودلائله التي بنيت عليها مسائله ، ١٥
- حتى جاء الحاكم الشهيد أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي البلخي المتوفى سنة ٣٣٤ فاختصر ما هو أهم من مسائله التي يحتاج إليها ليلا ونهارا ، وسماه « المختصر الكافي » وقصة اختصاره كتب محمد وغضب محمد عليه في المنام ذكرها العلامة أبو الحسنات اللكنوي في ص ٨ من مقدمة النصف الثاني من الهداية في ترجمة الحاكم ، قال : لما ابتلى بمحنة القتل من جهة ٢٠

الأتراك قال: هذا جزاء من آثر الدنيا على الآخرة، و العالم متى جفا عليه وترك حقه خيف عليه أن يلحق بما يسوءه . وقيل: كان سبب ذلك أنه لما رأى في كتب الإمام محمد مكررات وتطويلات حذف المكررات وهذب، فرأى في المنام محمدا فقال له: لم فعلت هذا بكنتي؟ فقال: لأن الفقهاء كسالى فحذفت المكرر وذكرت المقرر، فغضب محمد وقال: قطعك الله كما قطعت كنتي! فابتلى بالأتراك، حتى جعلوه على رأس شجرتين فقطع نصفين - اه ص ٩٠. ثم شرح مختصر الحاكم هذا الأئمة الكبار من فقهاء المذهب، منهم أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد الهنداني البلخي المتوفى سنة ٣٦٢ بخارى، وشمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنة ٤٤٨ و تلاميذه خواهرزاده أبو بكر محمد بن الحسين البخارى المتوفى سنة ٤٨٣ بخارى، و أبو العسر على بن محمد نحر الإسلام الزردوى المتوفى سنة ٤٨٢، وشمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠، وكذلك شرحه الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز ابن عمر بن مازة البخارى المقتول سنة ٥٣٦ يد التتر - ذكره في شرح نفقات الخصاص وأحال عليه مرارا، وأكثر شروحه موجودة في مكاتب الآستانة . وأحسن شروحه وأقعها شرح السرخسى، و انتفعنا به في تعاليق الأصل هذا كثيرا . و يوجد في خزانات الآستانة وغيرها نسخ للتختصر، و أصحابها و أعتقها وأقدمها نسخة المكتبة الآصفية بحيدرآباد ( من الهند )، فانها نسخت بقلم الدامغانى، و فرغ منها سنة ٤١٧ . فلما أكثر المتأخرون من الفقهاء التأليف فى الفقه واختصروا كتب الأئمة و قطعوها و هذبوها

قلّت رغبات المتأخرين في كتب الأئمة وقعدوا عن حفظها وشرحها .  
وقلت نسخ تلك الكتب في مكاتب العالم، فعانت فيها الديدان ، واجتاحتها  
الحروب و الأمطار و مرور الدهور ؛ فلما قلّت و بادت و ندرت فتشها  
خواص العلماء في أقطار الأرض فلم يجدوا من بعضها إلا نسخة أو نسختين  
سمعوا بها في بلاد شاسعة بعيدة لم تصل أيديهم إليها و اشتاقت أنفسهم ٥  
إليها، فكانوا يفتشونها ولا يعلون كيف يظفرون بها ، فاجتمع جهابذة  
من العلماء علماء حيدرآباد الدكن ( من الهند ) فأسسوا « دائرة المعارف »  
لنشر كتب ظاهر الرواية لينفع بها طلبة العلم ، و فتشوها في الهند فلم يجدوا  
أثرها إلا في بلاد بعيدة لا يقدرّون على حصولها ، فشرعت الدائرة في  
نشر كتب أخرى حتى ظفرت بعد زمان بشرح السير الكبير للسرخسي ١٠  
فنشرته ، ثم ظفر مولانا السيد هاشم الدوي مدير الدائرة سابقا بالجزء الأول  
من كتاب الأصل ، و هو من مكتبة بعض علماء جونبور ( من الهند )  
فنسخه و حفظه عنده . و هذا الجزء قد نسخ في سنة ١١٣٦ هـ ، و كان  
يسعى ليظفر بنسخ أخرى فينتشره لكن لم يمهله الزمان حتى عزل عن الدائرة ،  
ثم جاء زمن الفاضل الجليل الدكتور عبد المعيد خان - دام فضله - فلما رأى ١٥  
الكتاب هذا أراد نشره و رأى فضيلته نسخ الكتاب عندي و التمس مني  
أن أقبله على هذه النسخ و أصحح ، فقلت لفضيلته : لا تكفي هذه النسخ  
لتصحیح الكتاب ، بل لا بدّ من تصوير نسخة أخرى من نسخ الآستانة ،  
فطلب تصوير نسخة مكتبة العاطف ، فلما وصل الكتاب شرعت في مقابلة  
النسخ ، و بعد المقابلة شرعت بتصحیح الكتاب مستعينا بالله عز و حل ، حتى تمّ ٢٠



تصحیح کتاب الصلاة و کتاب الحيض منه مع تعليق و جيز كشفت فيه عن  
خبايا الكتاب في مواضع منه ، و وصلت بلاغاته حتى الوسع ، و من يقدر أن  
يعطى الكتاب حقه من التصحيح ! لكن : ما لا يدرك كله لا يترك كله .

### التعريف بنسخ الكتاب

٥ ومن النسخ التي استعملناها في التصحيح : النسخة الأولى نسخة الهند  
و رمزها « ه » ، وهي نسخة فيها تصحيقات كثيرة و إسقاطات . و نسخة لجنة  
إحياء المعارف النعمانية وهي نقل نسخة الأزهر و رمزها « ز » ، وهي نسخة  
نسخت للجنة من الأزهر وهي متوسطة ، فيها أيضا إسقاط في بعض  
المقامات و تصحيقات أيضا . و نسخة المكتبة الآصفية بحد كتاب الصلاة ،  
١٠ بل إلى ختم باب صلاة الخوف إلا مسألة أو مسألتين و رمزها « ص » .  
و الخامسة نسخة مكتبة المدرسة الأحمدية التي ببلدة حلب الشام ، وهي  
بحد كتاب « الصلاة » و رمزها « ح » . أرسلنا كتاب الصلاة من نسخة  
الأزهر إلى العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله ، فقابلها على النسخة  
الأحمدية ثم أرسلها إلى - أصدق الله جدته و أمطر عليه شآبيب غفرانه  
١٥ و رضوانه و جازاه الجنة عى العلم و أهله !

و نسخة المكتبة الآصفية و الأحمدية من أحسن النسخ الخمسة . و علينا  
من عبارات « نسخ رسوقها » بأن الثلاثة الأولى نقل نسخة واحدة . و أحسن  
الثلاثة نسخة مكتبة عاطف فجعلناها أصلا في طبع الكتاب ، إلا في مواضع  
النصيف منها . و مع هذا فنحن محتاجون في المستقبل إلى نسخ أخرى  
٢٠ أيضا لتصحيح الكتاب ، فطلبت الدائرة تصوير نسخة مكتبة مراد ملا

المحفوظة بالآستانة ليقابل الكتاب عليها من كتاب الزكاة ورمزها يكون «م». وطلبت أيضا تصوير الأجزاء المختلفة التي هي موجودة في دار الكتب المصرية و لكننا - ويا للأسف - لم نجد في جميع نسخ الأصل كتاب المناسك و كتاب أدب القاضي، فأخذناهما من المختصر الكافي للحاكم الشهيد المذكور آنفا ليكمل بهما الكتاب في الجملة، لأنهما مختصران من الأصل إذ ما لا يدرك كله لا يترك كله .

ولا يخفى أن النسخ الثلاثة الهندية و الأزهرية و نسخة العاطف متفقة الترتيب إلى ختم «كتاب الإيمان» و ختمت به نسخة الأزهر، و بعده في الهندية «كتاب المكاتب» و بعده «كتاب الولاء» و بعده «كتاب الجنائيات» و بعده «كتاب الإقرار» و لكن لم تنسخ الدائرة «كتاب الإقرار» منها . ١٠ و نسخت نسخة العاطف في سنة ١٩٥٠ هـ .

### الإمام الرباني

ولا بد لي أن أذكر ترجمة و جيزة للإمام محمد أقفلهما من تاريخ بغداد للخطيب فأقول: هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني مولاهم . صاحب أبي حنيفة، و إمام أهل الرأي، أصله دمشق من أهل قرية تسمى «حرستا» ، قدم أبوه العراق فولد محمد بواسط ، و نشأ بالكوفة و سمع العلم بها من أبي حنيفة و مسعر بن كدام و سفيان الثوري و عمر بن ذر و مالك بن مغول ، و كتب أيضا عن مالك بن أنس و أبي عمرو الأوزاعي و زمعة بن صالح و بكير بن عامر و أبي يوسف القاضي ، و سكن بغداد و حدث بها ، فروى عنه محمد بن إدريس الشافعي و أبو سليمان الجوزجاني ٢٠

و هشام بن عبيد الله الرازي و أبو عبيد القاسم بن سلام و إسماعيل بن توبة  
( القزويني ) و علي بن مسلم الطوسي و غيرهم ؛ و كان الرشيد و لاه القضاء ،  
و خرج معه في سفره إلى خراسان فمات بالرأى و دفن بها .

أخبرني أبو القاسم الأزهرى قال نبأنا محمد بن العباس الخزاز قال نبأنا  
٥ أحمد بن معروف الخشاب قال نبأنا الحسين بن الفهم قال نبأنا محمد بن سعد  
قال: محمد بن الحسن كان أصله من أهل الجزيرة ، و كان أبوه في جند  
أهل الشام ، فقدم واسطا فولد محمد بها في سنة اثنتين و ثلاثين و مائة ،  
و نشأ بالكوفة و طلب العلم و طلب الحديث و سمع سماعا كثيرا ، و جالس  
أبا حنيفة و سمع منه ، و نظر في الرأى فغلب عليه و عرف به و نفذ فيه ،  
١٠ و قدم بغداد فزها ، و اختلف إليه الناس و سمعوا منه الحديث و الرأى .  
و خرج إلى الرقة و هارون أمير المؤمنين بها ، فولاه قضاء الرقة ثم عزله ،  
فقدم بغداد ، فلما خرج هارون إلى الرى الخرجة الأولى أمره فخرج معه ،  
فمات بالرأى سنة تسع و ثمانين و مائة و هو ابن ثمان و خمسين سنة .

أخبرنا علي بن أبي على المعدل قال نبأنا طلحة بن محمد بن جعفر قال  
١٥ أخبرني أبو عروبة في كتابه إلى قال حدثني عمرو بن أبي عمرو قال قال  
محمد بن الحسن: ترك أبي ثلاثين ألف درهم ، فأفقت خمسة عشر ألفا على  
النحو و الشعر ، و خمسة عشر ألفا على الحديث و الفقه .

أخبرنا الحسين بن علي الطناجيري قال نبأنا عمر بن أحمد الواعظ  
قال نبأنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري قال نبأنا محمد بن عبد الله بن  
٢٠ عبد الحكم و أخبرنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري - و اللفظ له -

قال نبأنا محمد بن عثمان بن الحسن القاضي قال نبأنا محمد بن يوسف  
 الهروزي بدمشق قال أنبأنا محمد بن عبد الحكم قال سمعت الشافعي يقول  
 قال محمد بن الحسن: أقت على باب مالك ثلاث سنين وكسرا، وكان  
 يقول: إنه سمع منه لفظا أكثر من سبجانة حديث . قال: وكان إذا  
 حدثهم عن مالك امتلا منزله . كثر الناس عليه حتى يضيق عليهم الموضع،  
 وإذا حدثهم عن غير مالك لم يحبه إلا [ القليل ] من الناس، فقال:  
 ما أعلم أحدا أسوأ ثأنا على أصحابه منكم، إذا حدثكم عن مالك ملائم على  
 الموضع، وإذا حدثكم عن أصحابكم إنما تأتوني متكارهين .

أخبرنا علي بن أبي علي قال أنبأنا طلحة بن محمد بن جعفر قال حدثني  
 مكرم القاضي قال حدثني أحمد بن عطية قال سمعت أبا عبيد يقول: ١٠  
 كنا مع محمد بن الحسن إذ أقبل الرشيد فقام إليه الناس كلهم إلا محمد  
 ابن الحسن فإنه لم يقم، وكان الحسن بن زياد ثقيل القلب [ يمتلئ البطن ]  
 على محمد بن الحسن، فقام ودخل الناس من أصحاب الخليفة، فأهل الرشيد  
 يسيرا ثم خرج الآذن فقال: محمد بن الحسن! فخرج أصحابه له، فأدخل  
 فأهل، ثم خرج طيب النفس مسرورا، فقال: قال لي: مالك لم تقم ١٥  
 مع الناس؟ قلت: كرهت أن أخرج عن الطبقة التي جعلتني فيها، إنك  
 أهلتني للعلم فكرهت أن أخرج منه إلى طبقة الخدمة التي هي خارجة  
 منه، وإن ابن عمك صلى الله عليه وسلم قال: من أحب أن يتمثل له  
 الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار، وأنه إنما أراد بذلك العلماء، فمن  
 قام بحق الخدمة وإعزاز الملك فهو هيئة للعدو . ومن قد اتبع السنة ٢٠

التي عنكم أخذت، فهو زين لكم . قال: صدقت يا محمد! ثم قال: إن عمر بن الخطاب صالح نبي تغلب على أن لا ينصروا أبناءهم، وقد نصروا أبناءهم وحلت بذلك دماؤهم، فأتري؟ قال: قلت: إن عمر أمرهم بذلك وقد نصروا أبناءهم بعد عمر، واحتمل ذلك عثمان وابن عمك،  
 ٥ و كان من العلم ما لا خفاء به عليك، وجرت بذلك السنن، فهذا صالح من الخلفاء بعده، ولا شيء يلحقك في ذلك؛ وقد كشفت لك العلم، ورأيتك أعلا . قال: لكننا نجزيه على ما أجروه إن شاء الله، إن الله أمر نبيه بالمشورة، فكان يشارر في أمره، ثم يأتيه جبريل عليه السلام بتوفيق الله، ولكن عليك بالدعاء لمن ولاد الله أمرك، ومر أصحابك بذلك، وقد أمرت  
 ١٠ لك بشيء تفرقه على أصحابك . فخرج له مال كثير فقرقه .

أخبرني أبو الوليد الدربندي قال نا محمد بن أبي بكر الوراق يبخاري قال نا محمد بن أحمد بن حرب قال نا أحمد بن عبد الواحد بن رfid قال سمعت أبا عصمة سعد بن معاذ يقول سمعت إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول: كان محمد بن الحسن له مجلس في مسجد الكوفة وهو ابن عشرين سنة .  
 ١٥ أخبرنا علي بن المحسن التوخى قال: وجدت في كتاب جدي: حدثنا الحرثي بن أبي العلاء المكي قال نبأنا إسحاق بن محمد بن أبان النخعي قال حدثني هاني بن صفي قال حدثني مجاشع بن يوسف قال: كنت بالمدينة عند مالك وهو يفتي الناس فدخل عليه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وهو حدث فقال: ما تقول في جنب لا يحد الماء إلا في المسجد؟ فقال  
 ٢٠ مالك: لا يدخل الجنب المسجد . قال: فكيف يصنع وقد حضرت الصلاة (٤) ١٦

الصلاة وهو يرى الماء؟ قال: فجعل مالك يكرر: لا يدخل الجنب المسجد، فلما أكثر عليه قال له مالك: فما تقول أنت في هذا؟ قال: يتيمم ويدخل فيأخذ الماء من المسجد ويخرج فيغتسل. قال: من أين أنت؟ قال: من أهل هذه! - وأشار إلى الأرض، فقال: ما من أهل المدينة أحد لا أعرفه، فقال: ما أكثر من لا تعرف! ثم نهض. قالوا: ٥  
لمالك: هذا محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. فقال مالك: محمد بن الحسن كيف يكذب؟ وقد ذكر أنه من أهل المدينة! قالوا: إنما قال: من أهل هذه - وأشار إلى الأرض. قال: هذا أشد على من ذاك.

كتب إلى محمد أبو عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي يذكر أن خيثة ابن سليمان القرشي أخبرهم قال ناسليمان بن عبد الحميد البهراني قال سمعت ١٠  
يحيى بن صالح يقول قال لي ابن أكرم: قد رأيت مالكا وسمعت منه وراققت محمد بن الحسن فأيهما كان أفقه؟ قلت: محمد بن الحسن [فيما يأخذه لنفسه] أفقه من مالك.

أخبرنا علي بن أبي علي قال أنبأنا طلحة بن محمد قال حدثني مكرم ابن أحمد قال نا أحمد بن عطية قال سمعت أبا عبيد يقول: ما رأيت ١٥  
أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن.

حدثنا أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب العجلي بجلوان قال أنبأنا أبو بكر بن المقرئ بأصبهان قال نبأنا أبو عمارة حمزة بن علي المصري قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول: لو أشاء أن أقول: إن القرآن نزل بلغة محمد. لقلته لفصاحته. ٢٠

أخبرنا رضوان بن محمد الدينورى قال سمعت الحسين بن جعفر العزى بالرى يقول سمعت أبا بكر بن المنذر يقول سمعت المزنى يقول سمعت الشافعى يقول: ما رأيت سمينا أخف روحا من محمد بن الحسن، وما رأيت أفصح منه، كنت إذا رأيته يقرأ كأن القرآن نزل بلغته.

٥ حدثنى الحسن بن محمد بن الحسن الحلال قال أنبأنا على بن عمرو الجريرى أن أبا القاسم على بن محمد بن كاس النخعى حدثهم قال أنبأنا أحمد بن حماد بن سفيان قال سمعت الربيع بن سليمان قال سمعت الشافعى يقول: ما رأيت أعقل من محمد بن الحسن. وقال النخعى: حدثنا عبد الله ابن العباس الطيالسى قال أنبأنا عباس الدرورى قال سمعت يحيى بن معين ١٠ يقول: كتبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن.

أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق قال أنبأنا عثمان بن أحمد الدقاق قال أنبأنا محمد بن إسماعيل التمار الرقى قال حدثنى الربيع قال سمعت الشافعى يقول: حملت عن محمد بن الحسن وقر بحتى كتبا.

أخبرنا أبو بشر محمد بن عمر الوكيل قال أنبأنا عمر بن أحمد الواعظ ١٥ وأخبرنا أبو طاهر محمد بن على بن محمد بن يوسف الواعظ قال أنبأنا عبيد الله بن عثمان الدقاق قال أنبأنا إبراهيم بن محمد بن أحمد البخارى قال حدثنى عباس بن عزيز أبو الفضل - زاد عبيد الله «القطان» ثم اتفقا - قال أنبأنا حرمله بن يحيى قال أنبأنا محمد بن إدريس الشافعى قال: كان محمد ابن الحسن الشيبانى إذا أخذ فى المسألة كأنه قرآن ينزل عليه، لا يقدم ٢٠ حرفا ولا يؤخر.

أخبرنا علي بن أبي علي قال أنبأنا طلحة بن محمد بن جعفر قال حدثني أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن حيش البغوي قال حدثني جعفر بن ياسين قال سمعت الربيع بن سليمان يقول: وقف رجل على الشافعي فسأله عن مسألة فأجابه، فقال له الرجل: يا أبا عبد الله! خالفك الفقهاء، فقال له الشافعي: وهل رأيت قبيها قط؟ اللهم إلا أن تكون رأيت محمد بن الحسن، فانه كان يملأ العين والقلب، وما رأيت مبذنا قط أذكى من محمد بن الحسن. وقال ابن حيش حدثني جعفر بن ياسين قال: كنت عند المزني فوقف عليه رجل فسأله عن أهل العراق فقال له: ما تقول في أبي حنيفة؟ قال: سيدهم. قال: فأبو يوسف؟ قال: آتبعهم للحديث. قال: فمحمد بن الحسن؟ قال: أكثرهم تقريرا. قال: فزفر؟ قال: ١٠. أحدهم قياسا.

حدثني الحسن بن محمد الحلال قال أنبأنا علي بن عمرو الجريري أن علي بن محمد النخعي حدثهم قال نا أحمد بن حماد بن سفيان قال سمعت المزني يقول: سمعت الشافعي يقول: أمن الناس علي في الفقه محمد بن الحسن. وقال النخعي نبأنا البخاري بن محمد قال سمعت محمد بن سماعة ١٥ يقول قال محمد بن الحسن لأهله: لا تسألوني حاجة من حوائج الدنيا تشغلوا قلبي، وخذوا ما تحتاجون إليه من وكيلي، فانه أقل لهي وأفرغ لقلبي.

أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي قال نا محمد بن جعفر الكوفي التميمي قال قال لنا أبو علي الحسن بن داود: نخر أهل البصرة ٢٠



بأربعة كتب ، منها كتاب البيان و التبيين للجاحظ ، و كتاب الحيوان له ، و كتاب سيويه ، و كتاب الخليل في العين ؛ ونحن نفتخر بسبعة وعشرين ألف مسألة في الحلال و الحرام عملها رجل من أهل الكوفة يقال له محمد بن الحسن قياسية عقلية لا يسع الناس جهلها ، و كتاب الفراء في المعاني ، و كتاب المصادر في القرآن ، و كتاب الوقف و الابتداء فيه ، و كتاب الواحد و الجميع فيه . سوى باقي الحدود - الخ .

حدثني الحلال ناعلي بن عمرو أن علي بن محمد النخعي حدثهم قال نا أبو بكر القراطيسي قال نا إبراهيم الحربي قال سألت أحمد بن حنبل قلت : هذه المسائل الدقائق من أين لك ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن .

١٠ قال الخطيب ( ص ١٨١ ) : أخبرنا علي بن محمد بن الحسن المالكي قال أنبأنا عبد الله بن عثمان الصفار قال أنبأنا محمد بن عمران بن موسى الصيرفي قال نبأنا عبد الله بن علي ابن المديني عن أبيه قال : وسألته عن أسد بن عمرو و الحسن بن زياد اللؤلؤي و محمد بن الحسن ، فضعف أسدا و الحسن بن زياد ، و قال : محمد بن الحسن صدوق .

١٥ أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسنويه الأصبهاني قال أنبأنا عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان قال أنبأنا عمر بن أحمد الأهوازي قال نبأنا خليفة بن خياط قال : محمد بن الحسن القاضي يكنى أبا عبد الله . مولى بني شيان ، مات بالري سنة تسع و ثمانين و مائة . أخبرنا أحمد بن علي بن الحسين التوزي قال أنبأنا القاضي أبو عمر

٢٠ أحمد بن محمد بن موسى بن محمد المعروف بابن العلاف قال نبأنا أبو عمر

الزاهد ، قال سمعت أحمد بن يحيى يقول : توفي الكسائي ومحمد بن الحسن في يوم واحد ، فقال الرشيد : دفنت اليوم اللغة والفقه .

أخبرنا أبو نعيم الأصبهاني الحافظ قال نبأنا أبو طلحة تمام بن محمد ابن علي الأزدي بالبصرة قال أنشدنا القاضي محمد بن أحمد بن أبي حازم قال أنشدنا الرياشي قال : أنشدنا اليزيدي لنفسه يرثي محمد بن الحسن ه والكسائي و كانا خرجا مع الرشيد إلى الري فماتا بها في يوم واحد :

أسيت على قاضي القضاة محمد فأذويْتُ دمي والعيون هجود  
وقلتُ إذا ما الخط أشكل من لنا بإضاحه يوما وأنت قعيد  
وأقلقني موت الكسائي بعده وكادت بي الأرض القضاء تميز  
هما عالمانا أوديا وتحرَّما فإلهما في العالمين نديد . ١٠

أخبرنا علي بن أبي علي قال نا طلحة بن محمد قال حدثني مكرم ابن أحمد القاضي قال نا أحمد بن محمد بن المغلس قال نا سليمان بن أبي شيخ قال حدثني ابن أبي رجاء القاضي قال : سمعت محمده - و كنا نعه من الأبدال - قال : رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت : يا أبا عبد الله ! إلى ما صرت ؟ قال قال لي : إني لم أجعلك وعاء للعلم وأنا أريد أن أعذبك . قلت : فما فعل أبو يوسف ؟ قال : فوق . قلت : فما فعل أبو حنيفة ؟ قال : فوق أبي يوسف بطبقات - انتهى ما قاله الخطيب في تاريخه بلفظه ج ٢ ص ١٧٢ منتخباً منه ما ناسب المقام وصح عند المنصفين من العلماء .

ومناقب هذا الإمام كثيرة ، فإن شئت التفصيل فعليك بيلوغ الأمانى في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني - فرضى الله عنه وأعقد جدته . ٢٠

وأما ترجمة الإمام أبي يوسف و ترجمة إمامنا الاعظم أبي حنيفة  
فتركتهما روما للاختصار ، و ترجمة راويه أبي سليمان قد ذكرتها في أول  
صحيفة من تعليق الكتاب .

قلت : و فرغت من المقدمة يوم الخميس الثالث عشر من شهر الله المحرم  
من شهور سنة ١٢٨٦ هـ في مكان اللجنة ، بجلال كوجه ، بحيدرآباد الدكن  
من الهند .

والصلاة والسلام على سيد المرسلين و آله الهادين المهتدين  
و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أبو الوفاء الأفغانى

رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية



## الكشف عن رموز النسخ الخطية لكتاب الأصل

اقتفينا في هذا المطبوع خمس نسخ خطية من هذا الكتاب المبارك  
وأشرنا إليها بالرموز كما تلى :

- ١- « ع » : نسخة مكتبة عاطف آفندي بالآستانة، وجُعِلت أصلاً للطبع .
- ٢- « ص » : نسخة مكتبة مصحح الكتاب - إلى ختم باب صلاة الخوف .
- ٣- « ز » : نسخة مكتبة الأزهر الشريف . بالقاهرة .
- ٤- « هـ » : النسخة الهندية المحفوظة بمكتبة دائرة المعارف المنتسبة من  
نسخة جونپور .
- ٥- « ح » : نسخة مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب الشهاب - إلى كتاب الحيض .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبو سليمان الجوزحاني<sup>١</sup> عن محمد بن الحسن قال : قد بيت لكم

(\*) وكان في الأصل : رب يسر بحريا كريم ، وفي الأصل الهادي بعد السملة :

الله صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وفي الأهرية : وفي توفيتي وكل ذلك من تصرفات الساخ لا من أصل الكتاب فلذا أخرجنا الكل من الأصل .

(٢) هو موسى بن سلمان الجوزحاني ، وفي الخرح والتعديل ج ٤ ق ١ ص ١٤٥ :

أبو سلمان صاحب الرأي ، روى عن ابن المبارك ومحمد بن الحسن ، وكان يكبر

القائلين بحلق القرآن ، كتب عنه أبي ، ما عند الرحمن قال سئل أبي عنه فقال : كان

صاحب رأي وكان صدوقا - اهـ ، وفي الجواهر المصيبة ج ٢ ص ١٨٦ : موسى بن

سليمان أبو سليمان الجوزحاني كان رفيقا لمعل بن منصور في أحد العقه ورواية

الكتب على ما تقدم في ترجمة المعل بن منصور وهو أسن وأشتهر من المعل وتوفي

بعد الثمانين (أي بعد المائة) قال : ومن تصانيفه : السير اصغر وكتب الصلاة

وكتاب الرهي - اهـ قلت : وهو رواية كتب الإمام محمد ولم يصنف كتابا ، إنما

روى كتب الإمام محمد وما نسب إليه فهو من كتب الإمام والنسبة سلب الرواية

دون التأليف ، ترجم له ابن المديم في فهرسته ص ٢٩٠ وقال : أحد عن محمد بن الحسن

وكان ورعا دينا فقيها محدثا وينزل في دار أسد (إلى أن قل) ولم يرل أبو سليمان في

هذه المحلة إلى أن مات سنة . . . ولا مصنف له وإنما روى كتب محمد بن =

قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولي، و' ما لم يكن فيه اختلاف فهو قولنا جميعا .

## باب الوضوء

أبو سليمان عن محمد عن أبي حنيفة قال: إذا أراد الرجل الصلاة  
 ٥ فليتوضأ<sup>١</sup> و الوضوء أن يبدأ فيغسل يديه ثلاثا ثم يغمض فاه ثلاثا<sup>٢</sup>  
 ثم يستنشق ثلاثا<sup>٣</sup> ثم يغسل وجهه ثلاثا ثم يغسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا<sup>٤</sup>

= الحسن - اه . وهذا الكتاب رواه عنه تلاميذه ولم تبق رواية أحد منهم  
 إلا رواية أبي حفص الكبير البخاري وأبي سليمان الجوزجاني هذا وأكثر ما يوجد  
 الآن من نسخ الأصل رواية أبي سليمان .

(١) والواو ساقط من ز، ح .

(٢) ومعنى قوله تعالى "إذا قمتم إلى الصلاة" من منامكم أو وأنتم محدثون، هذا هو  
 المذهب عند جمهور الفقهاء رحمهم الله، فأما على قول أهل الظاهر فلا إضمار في الآية  
 والوضوء فرض سببه القيام إلى الصلاة فكل من قام إليها فعليه أن يتوضأ، وهذا  
 فاسد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم  
 الفتح أو يوم الخندق صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله عنه: رأيتك  
 اليوم تفعل شيئا لم تكن تفعله من قبل، فقال: عمدا فعلت يا عمر كي لا تخرجوا،  
 فقياس مذهبيهم يوجب أن من جلس فتوضأ ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر  
 فلا يزال كذلك مشغولا بالوضوء لا يتفرغ للصلاة، وفساد هذا لا يخفى على أحد -  
 اه؛ فإنه السرخسي في مبسوطه .

(٣) كذا في الأصول، وقوله: ثم يغمض فاه ثلاثا، ساقط من ه .

(٤) قوله: ثلاثا . ساقط من ه .

(ه) قوله: ثم يغسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا، ساقط من ص .

ثم يمسح برأسه و أذنيه مرة واحدة ثم يمسح رجله ثلاثا ثلاثا .

قلت : أ رأيت إن توضأ مثنى مثنى ؟ قال : يجزيه <sup>١</sup> ، قلت : فإن

توضأ واحدة واحدة سابعة ؟ قال : يجزيه .

## باب الدخول في الصلاة

أبو سليمان عن محمد قال : إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة كبر هـ

ورفع يديه حذاء أذنيه <sup>٢</sup> ثم يقول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك

اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم

في نفسه ، ثم يفتتح القراءة ويخفى بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن كان إماما

وكان في صلاة يجهر فيها بالقرآن <sup>٣</sup> جهر بالقرآن <sup>٤</sup> ، وإن كان في صلاة

(١) وفي ح ، ص : إن توضأ مثنى مثنى يجزيه قال نعم .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، و عنوان الباب ساقط من ص .

(٣) قال السرخسي : والمروى عن أبي يوسف رحمه الله أن يقرن التكبير برفع

اليدين ، والذي عليه أكثر مشايخنا أنه يرفع يديه أولا فإذا استقرتا في موضع المحاذاة

كبر لأن في فعله وقوله معنى النفي والإثبات فيكون النفي مقدما على الإثبات

كما في كلمة الشهادة ، ولا يتكلف للتفريق بين الأصابع عند رفع اليد ، والذي روى

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر فأشرا أصابعه معناه فأشرا عن طيها بأن لم يجعله

مثنيا بضم الأصابع إلى انكف ، والمسنون عدنا أن يرفع يديه حتى يحاذي إبهاماه

ثم يحمي أذنيه ورؤس أصابعه فروع أذنيه وهو قول أبي موسى الأشعري

رضي الله تعالى عنه - هـ .

(٤) كذا في أكثر النسخ ، وفي ح «بالقراءة» مكان «بالقرآن» وبالقرآن الثاني

ساقط منها ومن ص .



لا يجهر فيها بالقرآن أسر وقرأ في نفسه ، وإن كان وحده ليس بامام  
قرأ في نفسه إن شاء ، وإن كان في صلاة يجهر فيها بالقرآن فإن شاء جهر  
و أسمع أذنيه<sup>١</sup> .

و القراءة في الركعتين الأوليين من الظهر و العصر و المغرب و العشاء  
٥ . في كل ركعة<sup>٢</sup> بفاتحة القرآن<sup>٣</sup> و سورة<sup>٤</sup> و في الآخرين يقرأ بفاتحة القرآن ،  
قلت : فإن لم يقرأ فيها أو قرأ في واحدة ولم يقرأ في الأخرى<sup>٥</sup> ؟ قال : يجزيه ؛  
و القراءة في الفجر في كل ركعة يقرأ بفاتحة القرآن و سورة<sup>٦</sup> ، والإمام  
والذي يصلي<sup>٧</sup> وحده في ذلك سواء ؛ فإذا أراد أن يركع كبر وركع  
ووضع يديه على ركبتيه و فرق<sup>٨</sup> بين أصابعه و بسط ظهره و لم ينكس  
١٠ رأسه و لم يرفعه ، فإذا اطمأن راكعاً رفع رأسه و قال : سمع الله لمن حمده ،  
ثم يقول في نفسه : ربنا لك الحمد - في قول أبي يوسف و محمد<sup>٩</sup> ، فإن كان

(١-١) كذا في أكثر الأصول ، وفي ص « وإن كان وحده ليس بامام قرأ في  
نفسه إن شاء إن كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة و إن شاء جهر و أسمع نفسه »  
و اتفقت ح معها في لفظ : و أسمع نفسه .

(٢-٢) كذا في الأصول ، وفي المختصر : يقرأ في كل ركعة .

(٣) وفي ص : بفاتحة الكتاب .

(٤) وفي ص ، ح : و سورة .

(٥) كذا في أكثر الأصول ، وفي ه : الثانية .

(٦) وفي ح ، ص : و سورة .

(٧) وفي ه « صلى » مكان « يصلي » .

(٨) وفي المختصر « فرج » مكان « فرق » .

(٩-٩) كذا في الأصول ، وقوله : ثم يقول - الخ ، زائد لاجابة إليه لأنه إن أراد به =

إماما قال من خلفه: ربنا لك الحمد، ولا يقولها هو في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد: يقولها هو ومن خلفه، فإن كان وحده قال: ربنا لك الحمد. في قولهم جميعا: ثم ينحط فيكبر ويسجد، فإذا اطمأن ساجدا رفع رأسه وكبر، فإذا اطمأن ساجدا رفع رأسه وكبر حتى يفرغ من صلاته، ويقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثا، وأدنى ما يقول من ذلك ثلاثا ثلاثا في كل ركعة وفي كل سجدة،

= المنفرد فيجزيه حكمه بعد، وإن كان المراد به إماما لحكمه متصل به بقوله: فإن كان إماما - الخ، وفي المختصر: فإذا اطمأن راكعا رفع رأسه فقال: سمع الله لمن حمده، وقال من خلفه: ربنا لك الحمد، ولم يقلها هو في قول أبي حنيفة ويقولها في قول أبي يوسف ومحمد - اهـ.

(١) قال السرخسي: فأما المنفرد على قولها فيجمع بين الذكرين، وعن أبي حنيفة فيه روايتان: في رواية الحسن هكذا، وفي رواية أبي يوسف يقول: ربنا لك الحمد، ولا يقول: سمع الله لمن حمده، وهو الأصح لأنه حث لمن خلفه على التحميد وليس خلفه أحد - اهـ. قلت: وقوله: فإن كان وحده - الخ ساقط من ص.

(٢) وفي ص: وأدنى ما يقال من ذلك ثلاث ثلاث، وفي المختصر: ويقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثا وذلك أدام - اهـ.

(٣) قال السرخسي: وروى ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: من قال في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه، ومن قال في سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثة فقد تم سجوده وذلك أدناه؛ ولم يرد بهذا اللفظ أدنى الجواز وإنما أراد به أدنى الكمال فإن الركوع والسجود يجوزان بدون هذا الذكر (إلى أن قال) ولو زاد على الثلاث كان أفضل إلا أنه =

قال: وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثاً - في سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثاً - .

قلت: أ رأيت إذا سجد يضع يديه في السجود حذاء أذنيه ويوجّه أصابعه نحو القبلة ويعتمد على راحتيه ويبدى ضبعيه ويتدل في سجوده ولا يفتش ذراعيه؟ قال: نعم، قلت: وينحط في السجود وهو يكبر ويرفع رأسه إذا رفعه من السجود وهو يكبر؟ قال: نعم، قلت: ويستتم = إذا كان إماماً لا ينبغي له أن يطول على وجه يمل القوم لأنه يصير سبباً للتفكير وذلك مكروه فإن معاذلاً طول القراءة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفتان أنت يا معاذ؟ وكان الثوري يقول: ينبغي أن يقول الإمام خمساً ليتمكن المقتدى من أن يقولها ثلاثاً - الخ .

(١) كذا في الأصل وكذا في هـ، وفي ص، ز، ح: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنه كان». قلت: والبلاغ هذا أسنده أبو داود في سننه ج ١ ص ١٣٤ والنسائي في ج ١ ص ١٠٠ من سننه والترمذي وابن أبي شيبة والبيهقي عن حذيفة وأسند البزار في مسنده والطبراني في كبيره عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح في ركوعه: سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى - ثلاثاً، قال البزار: لا نعلمه يروي عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد، وعبد الرحمن ابن أبي بكر صالح الحديث - كذا في مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٢٨ - والحديث هذا قريب من لفظ المؤلف، وفي مجمع الزوائد عن ابن مسعود روايات مختلفة بأسانيد مختلفة في تسبيحات الركوع والسجود، وكذا عن جابر بن مطعم، وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن عاصم عن أبي النضر قال: كان علي يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثاً وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثاً .

(٢-٢) وفي ح: للسجود .

(٣) وفي ز: يستقيم، وهو تصحيف. والصواب: يستتم، كما هو في بقية الأصول.

قائما كما هو؟ قال: نعم.

قلت: ويحذف التكبير حذفاً ولا يطوله؟ قال: نعم.

قلت: أفستحب له إذا نهض أن ينهض على صدور قدميه؟ إذا رفع رأسه من السجود حتى يستتم قائماً ولا يقعد؟ قال: نعم يستحب له ذلك.

قلت: وكيف يقعد الرجل في الصلاة إذا قعد في الثانية والرابعة؟

قال: يفتش رجله اليسرى فيجعلها بين أليتيه فيقعد عليها وينصب اليمنى نصبا ويوجه أصابع رجله اليمنى نحو القبلة، قلت: وكذلك إذا سجد وتجه أصابع رجله قبل القبلة؟ قال: نعم.

قلت: ويستحب له أن يعتمد يده اليمنى على اليسرى وهو قائم في الصلاة؟

قال: نعم.

(١) قوله «ويحذف التكبير ولا يطوله» لحديث إبراهيم النخعي موقوفاً ومرفوعاً: الأذان جزم والتكبير جزم، ولأن المد في أوله لحن من حيث الدين لأنه ينقلب استفهاماً وفي آخره لحن من حيث اللغة فإن «أفعل» لا يحتمل المبالغة - اهـ؛ السرخسي في شرح المختصر.

(٢) قال السرخسي: وفي قوله «نهض على صدور قدميه» إشارة إلى أنه لا يعتمد يديه على الأرض عند قيامه كما لا يعتمد على جالس بين يديه، والمعنى أنه اعتماد من غير حاجة فكان مكروهاً، والذي روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم في صلاته شبه العجوز، فأويله أنه كان عند العذر بسبب الكبر - اهـ.

(٣) وفي ز: يستقيم، وهو تصحيف، والصواب: يستتم؛ كما هو في بقية الأصول.

(٤) قال السرخسي: وأصل الاعتماد سنة إلا على قول الأوزاعي فإنه كان يقول: ينخير المصلي بين الاعتماد والإرسال (إلى أن قال) والمذهب عند علمائنا أنه سنة واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عليه الصلاة والسلام: إنا =

قلت: و تحب<sup>١</sup> له أن يكون منتهى بصره إلى موضع سجوده<sup>٢</sup>

و لا يلتفت و لا يعث بشيء؟ قال: نعم .

قلت: أتكره<sup>٣</sup> له أن يقبى في الصلاة إقباء؟ قال: نعم، قلت: و تكره<sup>٤</sup>

له أن يتربع في الصلاة من غير عذر؟ قال: نعم، قلت: و تكره<sup>٥</sup> له أن

ه يلتفت<sup>٦</sup> أو يقلب الحصى أو يفرقع أصابعه أو يعث بشيء من جسده

= معشر الأنبياء أمرنا أن نأخذ شامئلا بإيماننا في الصلاة، و قال على رضى الله تعالى عنه:

إن من السنة أن يضع المصلى يمينه على شماله تحت السرة في الصلاة، و أما صفة

الوضع ففي الحديث الرفوع لفظ الأخذ، و في حديث على رضى الله تعالى عنه لفظ

الوضع، و استحسنت كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن الكف اليمنى على

ظاهر كفه اليسرى و يحلق بالخنصر و الإبهام على الرسغ ليكون عاملا بالحديثين،

فأما موضع الوضع فالأصل عندنا تحت السرة - الخ .

(١) كذا في أكثر الأصول، و في ه: يستحب .

(٢) قال السرخسي: و لما نزل قوله تعالى « قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم

خاشعون » قال أبو طلحة رضى الله عنه: ما الخشوع يا رسول الله؟ قال: أن يكون

منتهى بصر المصلى حال القيام موضع سجوده، ثم نسر الطحاوى في كتابه (أى

مختصره) فقال: في حالة القيام ينبغي أن يكون منتهى بصره موضع سجوده و في

الركوع على ظهر قدميه و في السجود على أرنبة انقه و في القعود على حجره، زاد

بعضهم: و عند التسليمة الأولى على منكبه الأيمن و عند التسليمة الثانية على منكبه

اليسر؛ فالحاصل أن يترك التكلف في النظر فيكون منتهى بصره ما بينا - ه١ .

(م) كذا في ز، ح و هو الصواب، و في بقية الأصول: يكره .

(٤) كذا في الأصل و كذا في ز، ح، و في ه، ص: يكره .

(٥) و في ص، ه: يكره .

(٦) قال السرخسي: و حد الالتفات المكروه أن يلوى عنقه و وجهه على وجه =

أو ثيابه أو يبعث بالخصي أو بشيء غير ذلك أو يضع يده<sup>١</sup> على خاصرته وهو في الصلاة؟ قال: أكره هذا كله. قلت: أرأيت إن كان الخصي لا يمكنه من السجود؟ قال: إن سواه مرة واحدة بيده فلا بأس بذلك وتركه أحب إليّ. قلت: وتكره<sup>٢</sup> أن يمسح جبهته من التراب بعد أن يفرغ من صلاته؟ قال: لست أكرهه. قلت: فإن مسح جبهته قبل<sup>٣</sup> أن يفرغ من صلاته؟ قال: لا أكره له ذلك<sup>٤</sup>.

قلت: أرأيت الرجل إذا قعد في الصلاة<sup>٥</sup> في الثانية والرابعة كيف يتشهد؟ قال: يقول "التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله<sup>٦</sup> وأشهد أن محمدا عبده ورسوله" ولا يزيد على هذا إذا قعد<sup>٧</sup> في الركعة الثانية شيئا، وأما في الركعة الرابعة فإذا فرغ من هذا دعا الله

= يخرج وجهه من أن يكون إلى جهة الكعبة، فأما إذا نظر بمؤخر عينيه يمنة أو يسرة من غير أن يلمس عنقه فلا يكون مكروها<sup>٨</sup>،<sup>٩</sup> روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه في صلاته بمؤخر عينيه - اهـ.

(١) وفي هـ، ص وكذا في المختصر: يديه، والصواب: يده.

(٢) وفي هـ: يكره - بالغيب، والصواب بناء الخطب، والمخاطب لمجيئ مخاطبه السائل.

(٣-٢) من قوله «قلت فإن» إلى قوله «أكره» ساقط من هـ.

(٤) لفظ «في الصلاة» ساقط من الأصل ومن هـ، وإنما زدناه من ز، ح، ص.

(٥) زاد في الأصل بعد «إلا الله» «وحده لا شريك له» وكذا هو في ص، وهو

ساقط من هـ، ز، ح والمختصر وهو الصواب.

عز وجلّ وسأله حاجته . قلت : وتكره له ' أن يزيد في التشهد حرفاً أو يتدبّر شيئاً قبل هذا ؟ قال : نعم ' .

قلت : وكيف يسلم الرجل إذا فرغ من صلاته ؟ قال : يقول " السلام عليكم ورحمة الله " عن يمينه وعن يساره مثل ذلك ' ، وينوي بالتسليم الأول من كان عن يمينه من الحفظة والرجال والنساء في

(١) ولم يذكر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأورد الطحاوي في مختصره : إن بعد التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو حاجته ويستغفر لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات ، وهو الصحيح فإن التشهد ثناء على الله ويقبض الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التحميد المعبود وهو مروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، وكان إبراهيم يقول : يجزى من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « السلام عليك أيها النبي » - اهـ .

(٢) كذا في ص ، ولفظ « له » ساقط من الأصول سواها ، « وتكره » بالخطاب في ز ، ح ، وفي البقية « يكره » بالتياب .

(٣) قال السرخسي : ومراده ما نقل شاذاً في أول التشهد « بسم الله وبالله » أو بسم الله خير الأسماء « وفي آخره » أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » فإنه لم يشتهر نقل هذه الكلمات ، وابن مسعود يقول : كان يأخذ علينا با' واو والألف ، فذلك تنصيص على أنه لا تجوز الزيادة عليه بخلاف التطوعات فإنها غير محصورة ، بالنص بغوزة الزيادة عليه ، ولا يزيد في الفرائض على التشهد في القعدة الأولى عبداً ، وقال الشافعي : يزيد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) كذا في أكثر الأصول ، وفي ح ، ص : ويقول : السلام عليكم ورحمة الله ، عن يساره ، قال السرخسي : والسلام بالألف واللام ليكون أبلغ منه بغير الألف واللام .

التسليمة الأولى، وعن يساره مثل ذلك، فإن كان خلف الإمام سلم ونوى مثل ذلك، فإن كان الإمام في جانب اليمين نواه فيهم، وكذلك إن كان في الجانب الأيسر فاته ينويه فيهم.

قلت: أرايت الرجل إذا صلى أتكره له أن يغطي فاه وهو يصلي؟

قال: نعم. قلت: وتكره للرجل أن يصلي وهو معتجر أو عاقص شعره؟  
قال: نعم أكره هذا كله.

قلت: فهل يستحب للرجل إذا سجد أن يضع ركبتيه على الأرض

قبل يديه وإذا رفع رأسه قدام أن يرفع يديه قبل ركبتيه؟ قال: نعم.

قلت: ويخفى الإمام التشهد والتعوذ؟ قال: نعم، قلت: ويخفى

”بسم الله الرحمن الرحيم“، ”آمين“، ”اللهم ربنا لك الحمد“؟ قال: نعم. ١٠

قلت: وينبغي له إذا فرغ من فاتحة القرآن أن يقول ”آمين“؟ قال: نعم.

قلت: وينبغي لمن خلفه أن يقولها ويخفوها؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلا صلى ففخ التراب عن موضع سجوده وهو تفخ

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي هـ: التعوذ والتشهد، وفي المختصر: ويخفى

الإمام التشهد والتعوذ والمسلمة وآمين وألله ربنا لك الحمد - اهـ. قلت:

والرابع عند من يقول بجمعها للإمام أو هو تفريع على فرض الجمع عنده.

(٢) كذا في أكثر الأصول وكذا في المختصر، وفي ز، ح: ولك الحمد - بزيادة

الواو.

(٣) قوله «ويخفوها» ساقط من هـ، وفي المختصر: ويقول الإمام عند فراغه

من فاتحة الكتاب: آمين، ويقولها القوم أيضا ويخفونها.

(٤) وفي ص «من» مكان «عن».



يسمع؟ قال: هذا بمنزلة الكلام وهو يقطع الصلاة، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا يقطع الصلاة إلا أن يريد به التأنيف، وهذا قول أبي يوسف الأول، ثم رجع فقال<sup>١</sup>: لا يقطع صلاته وصلاته تامة. قلت: فإن<sup>٢</sup> كان فظا لا يسمع؟ قال: هذا قد أساء وصلاته تامة. قلت: أرايت الرجل يصلي في ثوب واحد يتوشح به<sup>٣</sup> أو في قميص واحد وهو صفيق هل تكره له ذلك؟ قال: لا أكرهه ولا بأس بذلك. قلت: وكذلك لو كان إمام قوم؟ قال: نعم.

(١) وفي ٥، ص «وقال».

(٢) وفي ٥ «وإن».

(٣) وصفة التوشح أن يفعل بالثوب ما يفعله القصار في المقصرة إذا لف الكراس على نفسه، جاء في الحديث: إذا كان ثوبك واسعا فانشع به، وإن كان ضيقا فآزر به. هذا إذا كان الثوب صفيقا يحصل به ستر العورة، وإن كان رقيقا يصف ما تحته لا يحصل به ستر العورة فلا تجوز صلاته، وكذلك الصلاة في قميص واحد. وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى أنه إن لم يزره ينظر إن كان بحيث يقع بصره على عورته في الركوع والسجود لا تجوز صلاة، وإن كان ملتصقا لا يقع بصره على عورته تجوز صلاته؛ والحاصل أنه تكره الصلاة في إزار واحد لحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في ثوب واحد ليس على عتقه منه شيء، وسأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن الصلاة في ثوب واحد، فقال: أرايت لو أرسلتك في حاجة كنت منطلقا في ثوب واحد؟ فقال: لا فقال: الله أحق أن تزين له. وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن الصلاة في إزار واحد قبل أهل الجفاء، وفي ثوب واحد متوشحا به أبعد من الجفاء، وفي إزار ورداء من أخلاق الكرام - اهـ شرح المختصر.

قلت: أفنكره للرجل أن يكف ثيابه إذا سجد ويرفعها<sup>١</sup> أو يرفع شعره؟ قال: نعم أكره ذلك كله<sup>٢</sup>.

قلت: وترى إذا سجد أن يضع جبهته وأفقه على الأرض؟ قال: نعم.  
قلت: أرايت إن وضع جبهته ولم يضع أفقه أو وضع أفقه ولم يضع جبهته؟ قال: قد أساء وصلاته تامة في قول أبي حنيفة، وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإن سجد على أفقه دون جبهته وهو يقدر على السجود على جبهته لم يجزه<sup>٣</sup>. وإن سجد على جبهته دون أفقه أجزاه ذلك.

### باب افتتاح الصلاة وما يصنع الإمام<sup>٤</sup>

قلت: أرايت الرجل إذا صلى هل يرفع يديه في شيء من تكبير الصلاة حين يركع، أو حين يسجد، أو حين يرفع رأسه من الركوع<sup>٥</sup>، أو حين يرفع رأسه من السجود؟ قال: لا يرفع يديه في شيء من ذلك إلا في التكبيرة التي يفتح بها الصلاة<sup>٦</sup>.

(١) وفي ح، ص «أو يرفعها».

(٢) لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف ثوباً ولا شعراً. وقال: إذا طول أحدكم شعره فليدعه يسجد معه. قال ابن مسعود رضي الله عنه: له أجر بكل شعرة، ثم كف الثوب والشعر لكيلا يترب نوع تجبر، ويكره للصلي ما هو من أخلاق الجبابرة - انتهى ما قاله السرخسي.

(٣) وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة - قاله في المختصر.

(٤) عنوان الباب ساقط من ص.

(٥) قال السرخسي في شرح المختصر: قال: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن: =

قلت : أ رأيت الرجل إذا انتهى إلى الإمام وقد سبقه الإمام  
بركعتين والإمام قاعد كيف يصنع هذا الرجل؟ قال: يكبر تكبيرة  
يفتح بها الصلاة، ثم يكبر أخرى فيقعد بها؛ فإذا نهض الإمام نهض  
معه و كبر، فإذا فرغ الإمام من صلاته وسلم قام<sup>١</sup> ففضى ما سبقه  
٥ به الإمام .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة بالتهليل أو بالتحميد أو بالتسبيح  
هل يكون ذلك دخولا في الصلاة؟ قال: نعم، قلت: لم؟ قال: أ رأيت  
لو افتتح الصلاة فقال «الله أجل<sup>٢</sup>» أو «الله أعظم<sup>٣</sup>»، أكان هذا دخولا  
في الصلاة؟ قلت: نعم، قال: فهذا وذاك سواء - وهذا قول أبي حنيفة  
١٠ و محمد<sup>٤</sup> و إبراهيم و الحكم بن عتيبة<sup>٥</sup>، و قال أبو يوسف: لا يجزيه إذا كان  
= عند افتتاح الصلاة، و في العيدين، و القنوت في الوتر - و ذكر أربعة في كتاب  
المناسك، و حين رأى (عليه الصلاة و السلام) بعض الصحابة رضوان الله عليهم  
يرفعون أيديهم في بعض أحوال الصلاة كره ذلك فقال: ما لي أراكم رافعي أيديكم  
كأنها أذنان خيل شمس؟ اسكنوا - و في رواية: قاروا - في الصلاة - الخ.  
(١) لفظ «هذا» ساقط من .

(٢) زاد في ح بعد «قام» «بتكبيرة» .

(٣) و في «الله أكبر» و الصواب «الله أجل» كما هو في الأصل و بقية النسخ.

(٤) و في ص: أو قال «الله أعظم» بذكر الاسم و الصفة .

(٥) و أبو حنيفة و عهد رحمهما الله استدلا بحديث مجاهد قال: كانت الأنبياء

صلوات الله عليهم يفتتحون الصلاة بـ «لا إله إلا الله» و لأن الركن ذكر الله تعالى  
على سبيل التعظيم و هو الثابت بالنص؛ قال الله تعالى: «وذكر اسم ربه فصلى» =

يعرف أن الصلاة تفتتح بالتكبير<sup>١</sup> و كان يحسنه ، وإن كان لا يعرف أجزائه .

وقال أبو حنيفة: إن افتتح الصلاة بالفارسية وقرأ بها وهو يحسن العربية أجزائه ، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجزئه إلا أن يكون لا يحسن العربية<sup>٢</sup> .

٥

= وإذا قال « الله أعظم » أو قال « الله أجل » فقد وجد ما هو الركن ، فأما لفظ التكبير وردت به الأخبار فيوجب العمل به حتى يكره افتتاح الصلاة بغيره لمن يحسنه ، ولكن الركن ما هو ثابت بالنص ، فإن قال « الله » لا يصير شارعا بهذا اللفظ عند عهد لأن تمام التعظيم بذكر الاسم والصفة ، وعند أبي حنيفة رحمه الله يصير شارعا لأن في هذا الاسم معنى التعظيم فانه مشتق من « التأله » وهو التحير ، وإن قال « اللهم اغفر لي » لا يصير شارعا لأن هذا سؤال والسؤال غير الذكر؛ قال عليه الصلاة والسلام فيما يأتى عن ربه عز وجل: من شغله ذكرى عن مسألى أعطيه أفضل ما أعطى السائلين - اهـ من مبسوط المرخسى بالاختصار . (٦) لفظه « بن عتبة » ساقط من ص ، ح ؛ وفي بقية الأصول « ابن عينة » وهو تصحيف ، والصواب « عتبة » بالياء بعدها ياء بعدها باء موحدة .

(٧) وفي « إذ » مكان « اذا » ، وفي ص « ان » .

(١) وفي ه ، ص : بالتكبير .

(٢) وفي ه « فان » .

(٣) قوله : وقال أبو يوسف - الخ ، مقدم في ه على قوله : وقال أبو حنيفة ، والصواب تأخيره كما هو في بقية النسخ وكما هو في المختصر . قلت : وقال المرخسى : وأصل هذه المسألة : إذا قرأ بالفارسية جاز عند أبي حنيفة ويكره ، وعندهما لا يجوز إذا كان يحسن العربية ، وإذا كان لا يحسنها يجوز ، وعند الشافعى لا يجوز القراءة بالفارسية بحال ، ولكنه إن كان لا يحسن العربية وهو أسمى يصلى =

قلت: أرأيت رجلا افتتح الصلاة قبل الإمام ثم كبر الإمام بعده  
فصلى الرجل بصلاة الإمام؟ قال: لا يجزيه، قلت: لم؟ قال: لأنه دخل  
في غير صلاة الإمام، ألا ترى أنه قد أوجب الصلاة على نفسه ودخل  
فيها قبل أن يوجبها الإمام على نفسه؟ قلت: أرأيت إن كبر بعد ما  
كبر الإمام ودخل معه وهو ينوي بذلك الدخول في صلاة الإمام  
والقطع لما كان كبر قبله فصلى مع الإمام؟ قال: يجزيه، قلت: لم يكون  
التكبير قطعا للصلاة ولم يتكلم ولم يسلم؟ قال: لأنه قد دخل في

= بغير قراءة؛ وكذلك الخلاف فيما إذا تشهد بالفارسية أو خطب الإمام يوم الجمعة  
بالفارسية (إلى أن قال) وأبو حنيفة استدلل بما روى أن الفرس كتبوا إلى سلمان  
رضي الله عنه أن يكتب لهم الفتح فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة حتى لا تسنتهم  
العربية، ولو آمن بالفارسية كان مؤمنا - من المبسوط بالاختصار والتفصيل فيه.  
وكذلك لو سمى عند الذبح بالفارسية أو لبي بالفارسية فكذلك إذا كبر وقرأ  
الفارسية. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه  
أذان حاز، وإن كانوا لا يعلمون ذلك لم يجز، لأن المقصود الإعلام ولم يحصل  
به (إلى أن قال) ثم الأفضل عند أبي حنيفة أن يكبر المقتدى مع الإمام لأنه  
شريكة في الصلاة، وحقيقة المشاركة في المقارنة، وعندهما الأفضل أن يكبر بعد  
تكبير الإمام لأنه تبع الإمام؛ وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: إذا كبر الإمام  
فكبروا، يشهد لهذا، وكذلك سائر الأفعال؛ وفي التاميم روايتان عن أبي حنيفة:  
إحداها أنه يسلم بعد الإمام ليكون تحله بعد تحلل الإمام، والأخرى أنه يسلم  
مع الإمام كسائر الأفعال - اه شرح المختصر ج ١ ص ٣٨. قلت: المختار اليوم  
أنه يكبر ويسلم مع الإمام وعليه متون انفعه.

(١) وفي هـ لم تكون التكبيرة.

(٢) لفظ «قد» ساقط من هـ، ص.

صلاة أخرى غير الأولى ، ' ألا ترى أن رجلا لو صلى ' تطوعا وتشهد  
ففسى أن يسلم فقام فكبر و هو ينوي الدخول في الصلاة المكتوبة أن  
ذلك قطع للتطوع ودخول في الفريضة ؟ فكذلك الأول .

قلت : أرايت الإمام إذا فرغ من صلاته أيقعد في مكانه الذي  
يصل فيه أو يقوم ؟ قال : إذا كانت صلاة الظهر أو المغرب أو العشاء ه  
فاننى أكره له أن يقعد في مقعده حين يسلم وأحب إلى أن يقوم ،  
وأما الفجر والعصر فإن شاء قام وإن شاء قعد . قلت : أفيستقبل القوم  
بوجهه أو ينحرف من مكانه ؟ قال : إن كان بجذائه إنسان يصل شيئا  
بقى عليه من صلاته فلا يستقبله بوجهه ، وإن لم يكن بجذائه أحد يصل  
فإن شاء انحرف وإن شاء استقبلهم بوجهه <sup>٢</sup> قلت : فإن أراد في الظهر ١٠

(١ - ١) وفي ص « ألا ترى لو أن رجلا صلى » .

(٢) وفي ٥ ح « صلى » .

(٣) قال السرخسي : وإذا سلم الإمام في الفجر والعصر يقعد في مكانه ليشتغل بالدعاء  
لأنه لا تطوع بعدهما ، ولكنه ينبغي أن يستقبل القوم بوجهه ولا يجلس كما هو  
مستقبل القبلة وإن كان خير المجالس ما استقبلت به القبلة ، للاثرائوى : جلوس  
الإمام في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة بدعة ؛ وكان صلى الله عليه وسلم إذا  
صلى الفجر استقبل أصحابه بوجهه وقال : هل رأى أحد منكم رؤيا فيه بشرى بفتح مكة ؟  
ولأنه يفتن الداخل بجلوسه مستقبل القبلة لأنه يظنه في الصلاة فيقتدى به ، وإنما  
يستقبلهم بوجهه إذا لم يكن بجذائه مسبوق يصل ، فإن كان فليتحرف يمنة أو يسرة  
لأن استقبال المصل بوجهه مكروه لحديث عمر رضى الله عنه فإنه رأى رجلا يصل  
إلى وجه رجل ففلاهما بالبررة وقال للمصلي : أنت مستقبل الصورة ؟ وقال للآخر : =

والمغرب والعشاء أن يصلي تطوعاً يصلي في مكانه الذي صلى بهم أو يتأخر؟ قال: بل يتأخر فيصلّي خلف القوم أو حيث أحب من المسجد ما خلا مكانه الذي يصلي بهم فيه . قلت : قالذين خلفه<sup>١</sup> يصلون في أماكنهم التي صلوا فيها أو ينتحون<sup>٢</sup>؟ قال: إن فعلوا فلا بأس ، وينتحنون<sup>٣</sup> خطوة أو خطوتين أحب إلى .

قلت : فتنى يجب على القوم أن يقوموا في الصف؟ قال : إذا كان الإمام معهم في المسجد فأنى أحب لهم أن يقوموا في الصف إذا قال المؤذن «حى على الفلاح» ، وإذا قال «قد قامت الصلاة» كبر الإمام وكبر القوم معه ، وأما إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد فأنى أكره

== أنتستقبل المصلّى بوجهك؟ فأما في صلاة الظهر والعشاء والمغرب يكره له المكث قاعداً لأنه مندوب إلى التنفل بعد هذه الصلوات والسنن بلجر نقصان ما يمكن في الفرائض فيشتغل بها ، وكراهية القعود في مكانه مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم . ولا يشتغل بالتطوع في مكان الفريضة للحديث المروى : أيعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر بسجته - أى بذافته ، ولأنه يفتتن به الداخل أى يظنه في الفريضة فيقتدى به . ولكنه يتحول إلى مكان آخر للتطوع استكثاراً من شهوده ؛ فإن مكان المصلّى يشهد له يوم القيامة ، والأولى أن يتقدم المقتدى ويتأخر الإمام ليكون حالهما في التطوع خلاف حالهما في الفريضة - اهـ .

(١) لفظ «في» ساقط من ز .

(٢) وفي هـ «خلفهم» وإيس بصواب .

(٣) وفي هـ «ينتحنون» وهو تصحيف .

لهم أن يقوموا في الصف والإمام غائب عنهم - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وأما في قول أبي يوسف فإنه لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة . قلت : أرأيت إن أخر الإمام ذلك حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ثم كبر ودخل في الصلاة ؟ قال : لا بأس بذلك <sup>١</sup> .

قلت : أرأيت الرجل يتأهب في الصلاة أتحب له أن يغطي فاه ؟ ه  
قال : نعم أحب له ذلك <sup>٢</sup> .

قلت : أرأيت رجلاً صلى <sup>٣</sup> بقوم <sup>٤</sup> وكان <sup>٥</sup> على دكان يصلي بهم وأصحابه على الأرض ؟ قال : أكره <sup>٥</sup> لهم ذلك و صلاتهم تامة . قلت :

(١) قال السرخسي : وهذا إذا كان المؤذن غير الإمام ، فإن كان هو الإمام لم يقوموا حتى يفرغ من الإقامة لأنهم تبع الإمام وإمامهم الآن قائم الإقامة لا للصلاة ، وكذلك بعد فروعه من الإقامة ما لم يدخل المسجد لا يقومون ، فإذا اختلط بالصفوف قام كل صف جاوزهم حتى ينتهي إلى المحراب ، وكذلك إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد يكره لهم أن يقوموا في الصف حتى يدخل الإمام لقواه عليه الصلاة والسلام : لا تقو ، وإني الصف حتى تروني خرجت ، وإن علياً رضي الله تعالى عنه دخل المسجد فرأى الناس قياماً ينتظرونه فقال : ما لي أراكم سامدين ؟ أي واقفين متحيرين - هـ .

(٢) قال السرخسي : اعوله عليه الصلاة والسلام : إن تأهب أحدكم في صلاته فليغط فاه إن استطاع أن يدخل فيه - أو قال : فمه ، ولأن ترك تغطية الفم عند التأهب في المحادثة مع الناس تعد من سوء الأدب ففي مساجد الرب أولى .

(٣) وفي هـ « يصلي » .

(٤ - ٤) وفي ز ، ح « فكان » .

(٥) لفظ « أكره » ساقط من هـ ولا بد منه .



و كذلك لو كان الإمام على الأرض وأصحابه على الدكان؟ قال: نعم<sup>١</sup>.  
قلت: أرايت القوم يؤمهم العبد أو الأعرابي أو الأعمى<sup>٢</sup> أو ولد  
الزنا؟ قال: صلاتهم تامة. قلت: ويؤمهم غير هؤلاء أحب؟ قال:  
نعم، قلت: أرايت إن أمهم فاسق؟ قال: صلاتهم تامة.

قلت: أى القوم أحب اليك أن يؤمهم؟ قال: أقرأهم لكتاب الله تعالى  
وأعلمهم بالسنة<sup>٣</sup>. قلت: فإن كان فى القوم رجلان أو ثلاثة كذلك؟

(١) فإن كان الإمام على الأرض والقوم على الدكان فذلك مكروه فى رواية  
الأصل لأن فيه استخفافاً من القوم لأئمتهم، وفى رواية الطحاوى: هذا لا يكره  
لأنه مخالف لأهل الكتاب، وكذلك إذا كان مع الإمام بعض القوم لم يكره،  
ولم يبين حد ارتفاع الدكان؛ وذكر الطحاوى أنه ما لم يجاوز القامة لا يكره  
لأن القليل من الارتفاع عفو، وفى الأرض هبوط وسعود والكثير ليس بعفو  
فجعلنا الحد الفاصل أن يجاوز القامة لأن القوم حينئذ يحتاجون إلى التكلف للنظر  
إلى الإمام وربما يشبهه عليهم حاله - اه ما قاله السرخسى.

(٢) لفظ «الأعمى» ساقط من زوى المبسوط: يجوز إمامة الأعمى والأعرابي  
والعبد وولد الزنا والفاسق، وغيرهم أحب إلى - اه. قال السرخسى: تقديم  
الفاسق جائز عندنا ويكره - الخ.

(٣) قال السرخسى فى مبسوطه: والأصح أن أعلم بالسنة إذا كان يعلم من  
القرآن مقدار ما تجوز به الصلاة فهو أولى لأن القراءة يحتاج إليها فى ركن  
واحد والعلم يحتاج إليه فى جميع الصلاة والخطأ المفسد للصلاة فى القراءة لا يعرف  
إلا بالعلم، وإما قدم الأقرأ فى الحديث لأنهم كانوا فى ذلك الوقت يعلمون  
القرآن بأحكامه على ما روى أن عمر رضى الله تعالى عنه حفظ سورة البقرة فى  
تنتى عشرة سنة؛ فالأقرأ منهم يكون أعلم، فأما فى زماننا فقد يكون الرجل ماهراً =

قال: يؤمهم أكبرهم سناً. قلت: فإن كان غيره أروع منه وأمين صلاحاً وهما في القراءة والفقه سواء؟ قال: يؤمهم أفضلهما ورعاً وأبينهما صلاحاً.

قلت: أفكره للرجل أن يؤم الرجل في بيته؟ قال: نعم بغير إذنه، قلت: فإن أذن له في ذلك؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: أرايت القوم إذا كانوا ثلاثة أحدهم الإمام كيف يصنع؟ قال: يتقدم الإمام فيصلي بهما. قلت: فإن لم يتقدم وصلى بينهما؟ قال:

= في القرآن ولا حظ له في العلم فالأعلم بالسنة أولى إلا أن يكون ممن يطعن عليه في دينه فيجئد لا يقدم لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به - اهـ.

(١) كذا في الأصول، وفي المختصر: ويؤم القوم أقرأهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة وأفضلهم ورعاً، هن كانوا سواء فأكبرهم سناً - اهـ. وقال السرخسي في شرحه: فإن استووا في العلم بالسنة فأفضلهم ورعاً لقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى خلف عالم تقي فكأما صلى خلف نبي - وقال صلى الله عليه وسلم: ملاك دينكم الورع. وفي الحديث تقديم أقدمهم هجرة لأنها كانت مريضة يومئذ ثم انتسخت بقوله صلى الله عليه وسلم: لا بهجرة بعد الفتح، ولأن أقدمهم هجرة يكون أعلمهم بالسنة لأنهم كانوا يهاجرون لتعلم الأحكام فإن كانوا سواء فأكبرهم سناً لقوله صلى الله عليه وسلم: الكبر الزكبر. ولأن أكبرهم سناً أعظمهم حرمة عادة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر، والذي قال في حديث عائشة رضي الله عنها: فإن كانوا سواء فأحسنهم وجهاً؛ قيل معناه أكثرهم خبرة بالأمور؛ كما يقال: وجه هذا الأمر كذا، وإن حمل على ظاهره فالمراد منه أكثرهم صلاة بالليل؛ جاء في الحديث: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار - اهـ.

(٢) وكان في هـ «أفكره».

صلاتهم تامة . قلت : أرأيت إن كان القوم كثيرا فقام الإمام ' وسطهم أو قام في مينة الصف أو في ميسرته صلى بهم ؟ قال : هذا قد أساء وصلاتهم تامة ' . قلت : أرأيت إن كان الإمام و معه رجل واحد أين يقوم الرجل ؟ قال : يقوم إلى جانب الإمام الأيمن ' . قلت : أرأيت إن صلى خلفه وحده ؟ قال : صلاته تامة ' . قلت : أرأيت إن صلى إلى جانب الإمام الأيسر ؟ قال : قد أساء و صلاته تامة ، وإنما ينبغي له أن يقوم

(١) وفي « أرأيت الرجل ان كان القوم كثيرا و صلى » و العوالب ما في بقية الأصول .

(٢) أما جواز الصلاة فلأن المفسد تقدم القوم على الإمام ولم يوجد ، وأما الكراهة فلأن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم للإمامة بأصحابه ، وواظب على ذلك والإعراض عن سننه مكروه ولأن مقام الإمام في وسط الصف يشبه جماعة النساء ويكره للرجال التشبه بهن - قاله السرخسي .

(٣) وفي ظاهر الرواية : لا يتأخر المقتدى عن الإمام ، وعن محمد قال : ينبغي أن تكون أصابعه عند عقب الإمام . وهو الذي وقع عند العوام . وإن كان المقتدى أطول فكان سجوده قدام الإمام لم يضره لأن العبرة بموضع الوقوف لا بموضع السجود ؛ كما لو وقف في الصف ووقع في سجوده أمام الإمام لطوله اهـ البسوط .

(٤) وإن صلت خلفه امرأة جازت صلاته لحديث أنس رضي الله عنه أن جدته مليكة رضي الله عنها دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طعام فقال : قوموا لأصلي بكم ، فأقامني واليتيم من ورائه وأمي أم سليم ورائها ، وصلاة الصبي تخلق فبقى أنس رضي الله عنه واقفا خلفه وحده وأم سليم ووقت خلف الصبي وحدها ؛ وفي الحديث دليل على أنه إذا كان مع الإمام اثنان يتقدمهما الإمام ويصطفان خلفه - قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ٤٣ .

عن يمين الإمام<sup>١</sup> .

## باب الوضوء والغسل من الجنابة<sup>٢</sup>

أبو سليمان عن محمد . قال قلت : أرأيت الرجل إذا أراد أن يغتسل من الجنابة كيف يغتسل ؟ قال : يبدأ فيفرغ على يديه الماء فيغسلهما حتى ينقيهما ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه حتى ينقيه<sup>٣</sup> ثم يتوضأ وضوءه للصلاة - كما وصفت لك وضوء الصلاة - غير رجله ثم يفيض الماء على رأسه و لحيته و على سائر جسده فيغسل ذلك كله حتى ينقيه ثم ينتحي<sup>٤</sup> فيغسل قدميه<sup>٥</sup> . قلت : أرأيت إن أفاض الماء على (١) لأن ابن عباس رضي الله عنهما وقف في الابتداء عن يساره و اقتدى به ، ثم جواز الاقتداء به و في الإدارة حصل خلفه ، فدل أن شيئاً من ذلك لا يفسد ، قال : ( و هو مسمى ) من أصحابنا من قال هذه الإساءة إذا وقف عن يسار الإمام لا خلفه لأن الواقف خلفه أحد الجانبين منه على يمينه فلا يتم اعراضه عن السنة ، بخلاف الواقف على يساره ، و الأصح أن جواب الإساءة في الفصلين جميعاً لأنه عطف أحدهما على الآخر بقوله « و كذلك » والله سبحانه تعالى أعلم - اهـ ما قاله السرخسي ص ٤٤ .

(٢) عنوان الباب - اقط من ص .

(م) كذا في الأصول ، و في ٥ : ينتحي . و هو تصحيف .

(٤) قال السرخسي : هكذا روت عائشة و أنس و ميمونة رضي الله عنهم اغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم . و أكنها حديث ميمونة (إلى أن قال) و في ظاهر الرواية : يمسح برأسه في الوضوء ، و روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمسح لأنه قد نزع غسل رأسه ؛ و فرضية المسح لا تظهر عند وجوب الغسل ، و يبدأ بغسل ما على جسده من التنجاسة لأنه إن لم يفعل ذلك ازدادت التنجاسة بإسالة الماء ، و البداءة بالوضوء قبل إفاضة الماء ليس بواجب عندنا - الخ . وإنما =

رأسه وسائر جسده ثلاثا ثلاثا؟ قال: يحزبه .

قلت: أدنى ما يكفي من الماء في غسل الجنابة كم هو؟ قال: صاع من ماء . قلت: فكم أدنى ما يكفي في الوضوء من الماء؟ قال: مُد من الماء .

قلت: وغسل المرأة إذا طهرت من حيضها وغسلها من الجنابة مثل غسل الرجل؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن اغتسلت المرأة ولم تنقص شعر رأسها إلا أن الماء يبلغ الشعر؟ قال: يحزبها .

قلت: أ رأيت جنبا اغتسل فانتضح من غسله شيء في إياه هل

= يؤخر غسل القدمين عن الوضوء لأن رجليه في مستنقع الماء المستعمل حتى لو كان على لوح أو حجر لا يؤخر غسل القدمين - هـ .

(١) لفظ « من الماء » ساقط من هـ .

(٢) وهذا التقدير ليس بتقدير لازم فإنه لو أسبغ الوضوء بدون المد اجزأه وإن لم يكفه المد في الوضوء يزيد إلا أنه لا يسرف في صب الماء - هـ من شرح المختصر (٣) وفي هـ « بلغ » .

(٤) لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: يا رسول الله إنى امرأة أشد ضفر رأسي أفاضقه إذا اغتسلت؟ فقال: لا، يكفيك أن تفيض الماء على رأسك وسائر جسدك ثلاثا . واختلف مشايخنا في وجوب بلّ الذوائب فقال بعضهم تبل ذوائبها ثلاثا مع كل بل عصره ، والأصح أن ذلك ليس بواجب لما فيه من الحرج؛ وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام « ألا! فبلوا الشعر وأتقوا البشرة » يشهد للقول الأول - هـ ص ٤٦ من المبسوط بالاختصار .

يفسد عليه ذلك الماء؟ قال: لا<sup>١</sup>. قلت: لم؟ قال: لأن هذا مما<sup>٢</sup>  
لا يستطيع الامتناع منه. قلت: أ رأيت إن أقاض الماء على رأسه أو على  
سائر<sup>٣</sup> جسده أو غسل فرجه فجعل ذلك الماء كله يقطر في الإناء؟ قال:  
هذا يفسد الماء، لا يحز به أن يتوضأ بذلك الماء ولا يغتسل به<sup>٤</sup>.

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ في إناء نظيف فتوضأ رجل آخر بذلك<sup>٥</sup>  
الوضوء؟ قال: لا يحز به. قلت: لم؟ قال: لأنه قد توضأ بذلك الماء  
مرة فلا يحزى من توضأ به بعده<sup>٥</sup>. قلت: أ رأيت إن لم يعد الوضوء

(١) لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: ومن يملك سيل الماء، ولما سئل الحسن  
عن هذا فقال: إنا لرجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا، أشار إلى أن الاستطاع  
الامتناع منه يكون عفواً - اهـ ما قاله المرخسي. قلت: روى ابن أبي شيبة في  
مصنفه عن وكيع عن حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق قال: سألت الحسن وابن  
سيرين عن الرجل يغتسل فينضح في غسله من إنائه فقال الحسن: ومن يملك  
انتشار الماء؟ وقال ابن سيرين: إنا لرجو من رحمة ربنا ما هو أوسع من هذا - اهـ  
(في الجنب يغتسل وينضح من غسله في إنائه) ص. هـ.

(٢) كذا في ص؛ وفي ع، ز «ما» وهو ساقط من ه، والصواب، في ص.  
(٣) كذا في ح، ص؛ ولفظ «سائر» ساقط من ع، ز، ه؛ والصواب إثباته.  
(٤) يريد به أن الكثير يمكن التحرز عنه فلا يجعل عفواً، والحد الفاصل بين القليل  
والكثير إن كان يستبين مواقع القطر في الإناء يكون كثيراً - اهـ ما قاله المرخسي.  
(٥) ثم اختلفوا في صفة الماء المستعمل فقال أبو يوسف: هو نجس إلا أن التقدير  
فيه بالكثير الفاحش، وهو روايته عن أبي حنيفة، وروى الحسن عن أبي حنيفة  
أنه نجس لا يعني أنه أكثر من قدر الدرهم، وقال محمد: هو طاهر غير ظهور،  
وهو رواية زفر وعافية القاضي عن أبي حنيفة - اهـ ما قاله المرخسي والتفصيل =

فصلي به يوما أو أكثر من ذلك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء و يستقبل الصلوات كلها .

قلت: أ رأيت امرأة حائضا شربت من ماء أو توضأت به ففضل من ذلك الماء في الإناء فتوضأ به رجل؟ قال: يحزبه ، قلت: لم؟ قال: ، لأن هذا الماء طاهر . قلت: ' و كذلك لو كان الذي شرب أو توضأ جنبا؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت المرأة الحائض تدخل يدها في الحب<sup>٢</sup> أو في إناء فيه ماء هل يتوضأ من ذلك الماء أو يشرب منه؟ قال: إن لم يكن في يدها قدر فلا بأس<sup>٣</sup> بذلك ، وإن كان في يدها قدر فلا يشرب منه ، ولا يتوضأ به . قلت: و كذلك الجنب؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت جنبا أراد أن يغتسل فأدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ثم اغتسل بذلك الماء هل يحزبه؟ قال: إن لم يكن في يده قدر اجزاه ، وإن كان في يده قدر لم يحزبه .

= في المبسوط ج ١ ص ٤٦ من دلائل الأقوال و الترجيح لبعضها على بعض .

(١) لفظ « قلت » ساقط من هـ .

(٢) كذا في الأصول ، وفي هـ « الحب » بالجم و هو تصحيف ، و الصواب بالخاء المهملة ؛ و الحب بالضم الحرة أو الضخمة منها أو الخاية ، و الجمع جاب و حبة و أجاب - كذا في كتب اللغة .

(٣) لفظ « في » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « فلا بأس » ساقط من هـ .

قلت: أ رأيت الرجل يدعو بالوضوء ليتوضأ أو بالغسل ليغتسل  
أحب<sup>١</sup> له أن يذكر اسم الله تعالى حين<sup>٢</sup> يبتدئ في ذلك؟ قال: نعم.  
قلت: فإن ترك ذلك ناسياً أو متعمداً؟ قال: لا يضره ذلك.

قلت: أ رأيت الرجل يؤتى بالماء ليتوضأ به فيزق أو يمتخط فيقع  
ذلك في إنائه ثم يتوضأ به، ويصلي؟ قال: لا بأس بذلك وصلاحه تامة. هـ  
قلت: أ رأيت إن شرب من إنائه<sup>٣</sup> سنوراً يتوضأ به، ويصلي؟ قال:  
أحب إلى أن يتوضأ غيره. قلت: فإن فعل<sup>٤</sup> وصلي؟ قال: يحزيه.  
قلت: أ رأيت إن شربت<sup>٥</sup> من إنائه دجاجة هل يتوضأ منه؟ قال:  
إن كانت الدجاجة مخلاً عنها فاني أكره له أن يتوضأ به<sup>٦</sup>، وإن كانت  
محوسة<sup>٧</sup> فلا بأس أن يتوضأ به. قلت: أ رأيت إن كانت<sup>٨</sup> مخلاً عنها.

(١) كذا في الأصول، وفي هـ «أحب».

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي هـ «حتى» مكان «حين».

(٣) كذا في عامة الأصول، وهو الصواب وفي هـ: من مائه.

(٤) كذا في الأصول وفي هـ: فعله.

(٥) وفي هـ «شرب» وهو تصحيف، والصواب: شربت، كما هو في بقية  
الأصول.

(٦) ولكي مع هذا لو توضأ به جاز لأنه على يقين من طهارة متقارها وفي شك  
من النجاسة والشك لا يعارض اليقين - اهـ ما قاله المرخمي

(٧) وصفة المحبوسة أن لا يصل متقارها إلى ما تحت قدميها فانه إذا كان يصل  
ربما تقتش ما يكون منها، فهي والمخلاة سواء - اهـ ما قاله المرخمي.

(٨) وفي هـ «كان».



فشربت منه فتوضأ بفضلها فصلي ؟ قال : يحزبه . قلت : لم ؟ قال : لأنه لم يرفي<sup>١</sup> متقارها قدرا فهو يحزبه ، وأحب إلى أن يتوضأ بغيره . قلت : أ رأيت<sup>٢</sup> إن رأى في متقارها قدرا فشربت منه هل يتوضأ به ؟ قال : لا . قلت : فإن فعل وصلى ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء والصلاة . قلت : أ رأيت إن شرب<sup>٣</sup> من إنائه طير أو شاة أو بقرة أو بعير أو فرس أو بردون أو شيء مما يؤكل لحمه هل ينبغي له أن يتوضأ بفضل ذلك الماء ؟ قال : نعم لا بأس به . قلت : أ رأيت إن شرب منه شيء لا يؤكل لحمه مثل الحمار أو البغل أو شبه ذلك ؟ قال : لا يتوضأ منه . قلت<sup>٤</sup> : أ رأيت إن توضأ منه وصلى بذلك الوضوء<sup>٥</sup> يوما أو أكثر من ذلك ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء والصلوات<sup>٦</sup> كلها .

قلت : أ رأيت إن وقع في إنائه ذباب أو زنبور أو عقرب أو خنفساء أو جراد أو نميل أو صراصير<sup>٧</sup> فأت فيه أو وجد ذلك في الجب<sup>٨</sup> ميتا

(١) باباء للعروف أي لم ير المكلف أو المصلي .

(٢) لفظ « أ رأيت » ساقط من هـ .

(٣) وفي ح « شربت » ، وفي بقية الأصول « شرب » وهو أولى .

(٤) كذا في الأصول ، وفي هـ « قال » مكان « قلت » وليس بصواب .

(٥) لفظ « الوضوء » ساقط من أكثر الأصول ، وإنما زدناه من ح ، ص وإنباته أولى .

(٦) كذا في الأصول ، وفي هـ : الصلاة ، وهو تصحيف .

(٧) كذا في الأصول ، وفي ص « قراد » مكان « صراصير » وفي ح « صرار »

وفي المغرب ج ١ ص ١٦٠ : وأما قوله فيما لادم له من الحشرات الصرار =

هل يفسد ذلك الماء؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه ليس له دم فلا بأس بالوضوء منه. قلت: وكذلك كل شيء ليس له دم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن وقع في إنائه شيء من خمر أو دم أو بول أو عذرة أو وقع داء في الجب وهو قليل أو كثير هل يتوضأ أو يشرب من ذلك الماء؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن توضأ وصلى أياماً؟ قال: ه عليه أن يعيد الوضوء والصلوات كلها.

= والأخطب، والصرار هو الجدجد وهو أكبر من الجذب ويقال لها صرار الليل، وبعضهم يسميه الصدى - اه قلت: والصرصر بضم الصادين جمعه صرار، والصرصور جمعه صراصير جنس من الحشرات انقفازة يصيح صياحا رقيقا وأكثر صياحه في الليل ولهذا سمي صرار الليل. (٨) الجب: البئر، وفي غريب القرآن للشيخ الراغب الأصبهاني ج ١ ص ٨٢: قال الله تعالى «فألقوه في غيابة الجب» أي بئر لم تطو وتسميته بذلك إما لكونه محفورا في جبوب أي في أرض غليظة وإما لأنه قد جب، والجب قطع الشيء من أصله بحب النخل - اه. وفي المختصر الكافي: وإن وقع بول ما يؤكل لحمه في البئر أفسده في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ولا يفسده في قول محمد، ويتوضأ به ما لم يغلب عليه - اه.

(١) وفي مبسوط السرخسي: وفي حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما ليس ه دم سائل إذا مات في الإماء فهو الحلال أكله وشربه والوضوء به، ولأن الحيوان إذا مات قتما يتنجس لما فيه من الدم المسفوح حتى لو ذكي فسال الدم منه كان طاهرا وهذا لأن المحرم هو الدم المسفوح؛ قال الله تعالى «أو دما مسفوحا» فما ليس له دم سائل لا يتناول نص التحريم فلا يتنجس بالموت ولا يتنجس ما مات فيه قياسا على ما خاف منه - اه.

قلت: أ رأيت إن وقع في روضته لعاب ما يؤكل لحمه أو وقع في الجب؟ قال: أما اللعاب فليس يفسد الماء ولا بأس أن يتوضأ به ويشرب منه .

قلت: أ رأيت إن وقع بول ما يؤكل لحمه في الإناء أو في الجب؟ قال: هذا فاسد وهو يفسد الماء . قلت: فان توضأ بذلك الماء وصلى؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلاة - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: ما أكلت لحمه فلا بأس بيوله، وإن وقع في ماء لم يفسد حتى يغلب على الماء فاذا غلب على الماء، فلم يتوضأ به، وقال أبو يوسف: لا بأس بشرب بول ما يؤكل لحمه مثل الناقة وشبهها، وبوطأ يفسد الماء وإن كان قليلا، وقال محمد: لا بأس بشربه<sup>١</sup> فليس يفسد الماء . قلت: أ رأيت رجلا توضأ فبدأ برجليه<sup>٢</sup> قل ذراعيه، أو بذراعيه قبل وجهه، أو مسح رأسه قبل أن يغسل وجهه، أو ترك بعض أعضائه حتى جف ما قد غسل، أو فعل ذلك في غسله ثم غسل ما بقي؟ قال:

(١) وفي «و»، والصواب «أو» كما هو في بقية الأصول .

(٢) كذا في الأصول كلها «أكلت» بناء الخطاب، ولو كان «أكل» لكان أولى . (٣) وعلى قول أبي حنيفة: لا يجوز شربه للتداوى وغيره لقواه صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم، وعند محمد يجوز شربه للتداوى وغيره لأنه طاهر عده، وعند أبي يوسف يجوز شربه للتداوى لا غير عملا بحديث العرينين ولا يجوز لغيره - اهـ ما قاله السرخسي .

(٤-٤) وفي ص «فلا يفسد»، وفي ح «ولا يفسد» .

(هـ) كذا في الأصول، وفي هـ «رجله» .

يجزیه غسله<sup>١</sup>، و وضوؤه تام و لكن أفضل ذلك أن يتدنى يديه ثم بوجهه ثم بذراعيه ثم يمسح برأسه ثم يغسل قدميه<sup>٢</sup>.

قلت: الإناء يقع فيه خمر عصفور أو خمر حمام؟ قال: يلقبه من الإناء ثم يتوضأ به<sup>٣</sup>. قلت: فإن<sup>٤</sup> وقع فيه خمر دجاجة؟ قال: لا يتوضأ به. قلت: أ رأيت إن توضأ به و صلى يوماً أو أكثر من ذلك؟ قال: يعيد الوضوء و الصلوات كلها.

قلت: أ رأيت الإناء تشرب منه الفأرة أو الحية أو الوزغة هل يتوضأ به؟ قال: لا. قلت: فإن توضأ به و صلى؟ قال: صلاته تامة وقد أساء<sup>٥</sup>.

قلت: أ رأيت السبع من السباع أو الكلب يشرب من الإناء؟ ١٠

(١) وفي ص « و غسله ».

(٢) كذا في عامة الأصول، وفي ص: أن يبدأ يديه ثم وجهه ثم ذراعيه ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه.

(٣) الحديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه خرات عليه حمامة فمسحه باصبعه، وابن عمر رضي الله عنهما درق عليه طائر فمسحه بمحصة و صلى ولم يغسله، وأصله حديث أبي أمامة الماهلي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال: إنها أوكرت على باب إناخ حتى سلمت بخازنها الله تعالى بأن جعل المساجد مأواها. فهو دليل على طهارة ما يكون منها - اهـ ما قاله المرخسي.

(٤) وفي ص « وإن ».

(٥) كذا في عامة الأصول، وفي هـ « يشرب » بتذكير الفعل.

(٦-٦) وفي ص « قال: أساء و صلاته تامة ».

قال : لا يتوضأ به . قلت : أ رأيت إن توضأ به و<sup>١</sup> صلى يوماً أو أكثر من ذلك ؟ قال : يعيد الوضوء والصلوات كلها .

قلت : أ رأيت الإناء يقع فيه بول الحفافيش أو وقع فيه شيء من البعوض أو البراغيث ؟ قال : لا بأس بالوضوء من ذلك الماء . قلت : لم هـ وهذا له دم ؟ قال : دم هذا ليس بشيء .

قلت : أ رأيت إن شرب من إنائه من الطير عما لا يؤكل لحمه ؟ قال : أكره له أن يتوضأ به . قلت : فإن توضأ به و صلى ؟ قال : يحزيه ذلك . قلت : من أين اختلف هذا<sup>٢</sup> . والسباع التي لا يؤكل لحمها ؟ قال : أما في القياس فهما سواء ولكني أستحسن في هذا ؛ ألا ترى أني أكره سؤر الدجاجة ولا أمره أن يعيد منه الوضوء والصلاة . قلت : أ رأيت إن شرب من إنائه باز أو صقر ؟ قال : أكره الوضوء منه ، وإن توضأ أجزاء . قلت : أ رأيت الجب<sup>٣</sup> تموت فيه السمكة أو الضفدع أو السرطان هل ترى بالشرب والوضوء<sup>٤</sup> منه بأساً ؟ قال : لا بأس بالوضوء والشرب منه . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا يعيش في الماء ويسكنه ؛ ألا ترى أنه ١٥ لا بأس بأكل السمكة حين ماتت في الجب<sup>٥</sup> لأنها ذكية .

(١) لفظ «توضأ به» و«ساقط من هـ» .

(٢) وفي هـ «ذلك» مكان «هذا»، والصواب ما في عامة التمسح «هذا» .

(٣) كذا في الأصول، وفي ص «الجب» بالمهمل والمعاد من الجب دن الماء والجب: البئر كما مر، وكل منهما محتمل .

(٤) وفي هـ «بالوضوء والشرب» .

قلت: أ رأيت لعاب ما يؤكل لحمه من الدواب يقع في الإناء أ يتوضأ به؟  
قال: لا . قلت: فإن توضأ به وصلى؟ قال: يعيد الوضوء ، الصلاة .  
قلت: و كذلك السباع؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الفأرة أو العصفور يموت في البئر أو في الجب<sup>١</sup>  
فيخرج منها<sup>٢</sup> ساعة ماتت أ يتوضأ من البئر أو الجب أو يشرب منها؟ د  
قال: لا حتى ينزف<sup>٣</sup> منها عشرون دلو أو ثلاثون ، وأما في الجب  
فيهراق الماء كله ولا يشرب منه ولا يتوضأ منه . قلت: أ رأيت إن توضأ  
قبل ذلك من البئر أو من<sup>٤</sup> الجب فصلى أياما بذلك الوضوء؟ قال: عليه  
أن يعيد الوضوء<sup>٥</sup> ، والصلاوات كلها . قلت: فإن وقع فيه دجاجة أو سنور  
فماتت فأخرجت منها ساعة ماتت؟ قال: ينزف منها أربعون أو خمسون ١٠

(١) الجب اسم ركية لم تطلو وإذا طويت فهي بئر - كذا في قطر المحيط ج ١  
ص ٢٢٨ ؛ والمراد من الجب ههنا الجرة الكبيرة والدين ، لأن عبارة المبسوط :  
وإذا ماتت الفأرة في البئر فاستخرجت حين ماتت فخرج من البئر عشرون دلو ،  
وإن ماتت في جب أريق الماء وغسل الجب . ونعني الصوب « الجب » بالمهمل  
فلمراد منه : الجرة الكبيرة ، ولا إشكال حينئذ - والله أعلم ، نكته في الأصول  
« جب » بالميم إلا في صفة بالمهمل فيها .

(٢) وفي ز « منه » .

(٣) وفي ه « ينزح » وكذا في المختصر والمبسوط ، والصواب رواية ما في بقية  
الأصول « ينزف » والنزف : السيلان ، والمراد منه النزح .

(٤) لفظ « من » ساقط من ه ، ص .

(٥) قرله « قال : عليه أن يعيد » ساقط من ه .

دلوًا . قلت : أ رأيت إن رقع فيها شاة أو بقرة ؟ قال : ينزف ماء البئر كله إلا أن يغلبهم الماء . قلت : فإن كان الذي ذكرت لك قد انتفخ أو تفسخ فيها أو تقطع فيها ؟ قال : ينزف ماء البئر كله حتى يغلبهم الماء . قلت : أ رأيت صيا بال في بئر أو وقعت فيها عذرة أو وقع فيها جنب فاعتسل فيها ؟ قال : عليهم أن ينزفوا ماء البئر كله . قلت : أ رأيت إن توضأ رجل من تلك البئر وصلى بذلك الوضوء يوما ثم وجد فيها من الليل دجاجة ميتة لم تفسخ بعد أو علم أن الصبي قد كان بال فيها قبل ذلك أو جنب وقع فيها فاعتسل ؟ قال : على الرجل أن يعيد الوضوء والصلوات كلها .

(١) قال السرخسي : فإن غلبهم الماء في موضع وجب نزع جميع الماء ، فالمرءى عن أبي حنيفة أنه إذا نزع منها مائة دلو يكفي ، وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها . وعن محمد في النوادر أنه ينزع منها ثلاثمائة دلو أو مائتا دلو ، وإنما أجاب بهذا بناء على كثرة الماء في آبار بغداد . وقال أبو يوسف : ينزع قدر ما كان فيها من الماء ، قيل : معناه أنه ينظر إلى عمق البئر وعرضه فيحفر حفرة مثلها ويصب ما ينزع فيها فإذا امتلأت فقد نزع . ! كان فيها . وقيل : يرسل قصبية في الماء ويجعل على سلقه علامة ثم ينزع عشر دلاء ثم يرسل القصبية ثانيا فينظر كم انتقص فإن انتقص العشر علم أن في لبئر مائة دلو ، والأصح أنه ينظر إليها رجلان لها بصري الماء فأبى مقدار قالوا في لبئر ينزع ذلك القدر ، وهذا أشبه بالفقه - هـ .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي هـ « ذلك » .

(٣) وفي هـ ، ص « تفسخ » .

(٤) كذا في الأصول ، وفي هـ « فيهما » وهو تصحيف .

قلت : فإن كانت الدجاجة أو غير ذلك قد انتفتحت وإنما كان وضوء ذلك الرجل من تلك البئر ولا يعلم متى وقعت فيها الدجاجة إلا أنهم وجدوها متفتحة ؟ قال : على من توضأ من ذلك الماء وصلى أن يعيد الوضوء ويعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليهن . قلت : ولم ! وهو لا يعلم متى وقعت ؟ قال : أستحسن ذلك و آخذ بالثقة لأنها صلاة ؛ و أن يصلى الرجل شبتا قد صلاه و فرغ منه أحب إلى من أن يترك شيئاً واجبا عليه .

قلت : أ رأيت ما كان من عجيب قد عجن بذلك الماء ؟ قال : أكره لهم أكله . قلت : فإن كان قد غسل بذلك الماء ثوب ؟ قال : أمرهم أن يعيدوا غسله بماء نظيف .

١٠

قلت : فإن كان الذي أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم الكبير

(١) زاد بعد ذلك في ح « و قال أبو يوسف وعده : يجزيه ، ولا يرى (كذا) أن يعيد حتى يستيقن أنها ماتت فيها قبل وضوئه ، و انقياس قول أبي يوسف وعده والاستحسان قول أبي حنيفة ، فإذا لم يعلم أعاد صلاة يوم وليلة إذا لم تنتفخ ولم تنفسخ .

(٢) لفظ « قد » ساقط من .

(٣) كذا في الأصل و كذا في هـ ، وفي ز ، ح ، ص « ثوبه » .

(٤) زاد في ح بعد قوله « نظيف » « قلت : فإن أصاب ذلك الماء ثوباً ؟ قل : يغسل ذلك الموضع الذي أصابه . قلت : وكذلك كل وضوء تأمر صاحبه أن يعيد الوضوء والصلاة فانه إذا أصاب الثوب أو غيره أمرته بغسله ؟ قل : نعم » .



المثقال ' 'وقد صلى' فيه يوما أو أكثر من ذلك؟ قال: عليه أن يعيد ما صلى فيه - وهذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى

(١) والأصل في هذا أن القليل من النجاسة في الثوب لا يمنع جواز الصلاة فيه عندنا على ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال: إن كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة . ولأن القليل من النجاسة لا يمسك التحرز عنه فإن الذبان يقعن على النجاسات ثم يقعن على ثياب المصلي ولا بد من أن يكون على أجنحتهن وأرجلهن نجاسة، فجعل القليل عفوا لهذا، وأن الصحابة كانوا يكتفون بالاستنجاء بالأحجار ولما يتطيبون بالماء، والاستنجاء بالحجر لا يزيل النجاسة حتى لو جلس بعده في الماء القليل نجسه، فاكشفوا به دليل على أن القليل من النجاسة عفو، ولهذا قدرنا بالدرهم على سبيل الكفاية عن موضع خروج الحدث - هكذا قال النخعي رحمه الله - واستبحوا ذكر المقاعد في محاسنهم فكفوا عنه بالدرهم . وكان النخعي يقول: إذا بلغ مقدار الدرهم منع جواز الصلاة، وكان الشعبي يقول: لا يمنع حتى يكون أكثر من قدر الدرهم . وأخذنا بهذا لأنه أوسع ولأنه قد كان في الصحابة من هو مبطون، ولو مبطون أكثر . ومع هذا يكتفون بالاستنجاء بالأحجار . والدرهم أكبر ما يكون من المقد المعروف، فأما المقتطع من النقود كاشهلبي وغيره فقد قيل أنه يعتبر به، وهو ضعيف، والتقدير بالدرهم فيما اتفقوا على نجاسته كالخمر والبول وخرء الدجاج، وفي الخمر إذا كان أكثر من وزن مثقال ولا عرض نه يمنع جواز الصلاة أيضا - ٥١ من المبسوط باختصار ج ١ ص ٦٠ وفيه أيضا: وقيل لمحمد: لم قلت بطهارة بول ما يؤكل لحمه ولم تقل بطهارة روثه؟ قال: لما قلت بطهارته أجزت شره، فلو قلت بطهارة روثه لأجزت أكله، وأحد لا يقول بهذا - ٥١ ص ٦١ .

(٢-٢) وفي «وهي» .

أن يحزبه الوضوء والصلاة، ولا بأس بذلك العجين أن يأكله، ولا يغسل ثوبه حتى يعلم أن ذلك كله كان بعد ما ' ماتت ' في البئر - وهو قول محمد . قلت : أ رأيت إن كان الذي أصاب ثوبه أقل من قدر الدرهم وقد صلى فيه ؟ قال : لا يعيد الصلاة . قلت : وكذلك روث ما يؤكل لحمه وبوله ؟ قال : نعم .

و قال أبو حنيفة<sup>٢</sup> : الروث كله سواء ، وروث الحمار والفرس إذا أصاب الثوب منه أو النعل<sup>٣</sup> أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه ، و قال أبو يوسف و محمد : تجزى الصلاة فيه إلا أن يكون كثيرا فاحشا . و قال أبو حنيفة : بول الحمار إذا كان أكثر من قدر الدرهم يفسد و بول الفرس لا يفسد إلا أن يكون كثيرا فاحشا - وهو قول أبي يوسف ؛ و قال محمد في بول الحمار مثل قولها ، وأما في بول الفرس فلا يفسد<sup>٤</sup> في قول محمد وإن كان كثيرا<sup>٥</sup> فاحشا .

و قال أبو حنيفة في أخشاء البقر<sup>٦</sup> و خرة الدجاج مثل السرقين<sup>٧</sup>

(١) لفظ « ما » ساقط من الأصل ، ثابت في بقية الأصول .

(٢) وفي ز ، ح ، ص « مات » مكان « ماتت » .

(٣) من قوله « و قال أبو حنيفة » ساقط من ح ، وهو من سهو الناسخ .

(٤) كذا في الأصل ، و كان في « البغل » وليس بشيء .

(٥) لفظ « فلا يفسد » ساقط من هـ .

(٦) لفظ « كثيرا » ساقط من ز .

(٧) الأخشاء جمع خشي وهو للبقر كالروث للحمار - المغرب ج ١ ص ١٥١ .

(٨) السرقين و السرقين و السرجين معرب سرقين - بالفارسية .

يفسد منه<sup>١</sup> أكثر من قدر الدرهم؛ وقال أبو يوسف ومحمد مثل ذلك في خمر الدجاجة خاصة، وقال محمد: الكثير الفاحش الربع فصاعداً.  
قلت: ولا ترى بأساً بلعاب ما يؤكل لحمه وهو كثير فاحش؟ قال: لا بأس به وإن كان كثيراً فاحشاً. وقال أبو يوسف في الإملاء: الكثير الفاحش شبر في شبر. قلت: وكذلك يوله إذا أصاب الثوب؟ قال: نعم ما لم يكن كثيراً فاحشاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يفسد بول ما يؤكل لحمه يصيب الثوب وإن كان كثيراً فاحشاً.  
قلت: أرايت البثرين تكونان في الحجرة أحدهما بالوعة يهراق فيها البول والوضوء والأخرى يستقى<sup>٢</sup> منها الماء كم أدنى ما يكون بينهما؟ قال: خمسة أذرع<sup>٣</sup>. قلت: فإن كان بينهما أقل من ذلك ولا يوجد في الماء طعم نتن ولا لون<sup>٤</sup> شيء ولا ريح؟ قال: لا بأس بالوضوء منه.  
قلت: فإن كان بينهما سبعة أذرع أو أكثر من ذلك وقد يوجد طعم

(١) لفظ «منه» ساقط من هـ.

(٢) قوله «يستقى» كذا في هـ، ح، ص؛ وفي الأصل وز «سقى»، والأول الأصوب.

(٣) «خمسة أذرع» في رواية أبي سليمان والنوادر والأمالى. وفي رواية أبي حفص «سبعة أذرع» - اهـ ما قاله السرخسي.

(٤) قوله «ولا لون شيء» كذا في ر، ح، ص. ولفظ «لون» ساقط من الأصل وكذا من هـ؛ وفي ح «طعم شيء ولا ريح». وفي المختصر انكافي: فن وحد في الماء ريح البول أو طعمه.

البول منها وريحه؟ قال: لا خير في الوضوء منها'. قلت: أ رأيت إن  
توضأ منها إنسان وصلى؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلاة.  
قلت: أ رأيت الرجل والمرأة يغتسلان من إماء واحد من الجنابة؟  
قال: لا بأس بذلك'.

قلت: أ رأيت امرأة حائضاً طهرت فاغتسلت فبقي من غسلها أقل ه  
من موضع الدرهم كيف تصنع؟ قال: تغسل ذلك المكان، وإن كانت  
صلت قبل أن تغسله فعليها أن تعيد الصلاة. قلت: وكذلك الجنب؟  
قال: نعم.

(١) قال السرخسي: والحاصل أنه ليس فيه تقدير لآرم بشيء، إنما الشرط أن  
لا يخلص إلى المأوغة والمثري، وذلك يختلف باختلاف الأراضي في الصلاة  
والرحوة. ألا ترى أنه قل «فإن كان بينهما خمسة أذرع فوجد ريح البول  
أو طعمه فلا خير فيه، وإن لم يوحه شيء من ذلك فلا بأس به وإن كان بينهما  
أقل من خمسة أذرع» فعرف أن الاعتبار هو الخالص - اهـ.

١٢ حاء في الحديث أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اعتسنت من  
«أثراء» رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ منه فقالت: إني كنت جنباً!  
فقال عليه السلام: «سأله» لا يجب. وأما ما روى أن النبي صلى الله  
عليه وسلم رأى امرأة يتوضأ برحل بعض وضوء المرأة والمرأة بنفض وضوء  
الرجل شاة فيما تقع به ابلى فلا يكون حجة - اهـ ما قاله السرخسي في ج ١  
ص ٦٢ من مسوطة. قلت: الحديث «إن الماء لا يجب» أخرجه الترمذي  
وقال: حديث حسن صحيح وهو قول سعيد بن أسود ومالك والشافعي - اهـ  
ص ٦٤. قلت: والجمع بين هذا الحديث وبين ما مر من النهي بأن النهي للتبره  
وهذا لبيان الجواز - قاله شارح جامع الترمذي.

قلت: أ رأيت رجلاً جنباً اغتسل قسئ المضمضة والاستنشاق ثم دخل في الصلاة فصلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك كيف يصنع؟ قال: عليه أن يتمضمض ويستشق ويبعد الصلاة ولا يعيد الوضوء. قلت: لم؟ قال: لأنه كان في صلاة لو<sup>١</sup> تم عليها لم تجزئه، فإذا ضحك فيها لم يكن عليه أن يعيد الوضوء. قلت: أ رأيت إن نسي<sup>٢</sup> المضمضة والاستنشاق في الوضوء فصلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء ويستقبل الصلاة. قلت: لم؟ قال: لأنه لو تم على صلاته أجزاء ذلك<sup>٣</sup>. قلت: أ رأيت رجلاً جنباً اغتسل فبقى من جسده قدر موضع الدرهم لم يصبه الماء ثم صلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يغسل ذلك المكان الذي لم يصبه الماء ويستقبل الصلاة ولا يعيد الوضوء. قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ونسي أن يمسح برأسه ثم صلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يمسح برأسه ويستقبل الصلاة ولا يعيد الوضوء.

(١) لفظ «لو» ساقط من هـ.

(٢) كذا في الأصل وكذا في هـ، ز؛ وفي ص «أ رأيت رجلاً نسي».

(٣) قلت: الفرق بين الوضوء وغسل الجنابة بناء على أن المضمضة والاستنشاق فرضان في الغسل سنتان في الوضوء عندنا وإمامنا في المسألة ابن عباس رضي الله عنهما فإنه قال: هما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء. وقال صلى الله عليه وسلم: تحت كل شعرة جنابة، ألا فبلوا الشعر وألقوا البشرة، وفي الفم بشرة، قال ابن الأعرابي: البشرة الجلدة التي تقي اللحم من الأذى، وفي الأتف شعرات - من مبسوط المرخسى ج ١ ص ٦٢.

(٤) وفي ح، ص «أ رأيت جنباً».

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ونسى المضمضة والاستنشاق، أو كان جنباً<sup>١</sup> فتنسى المضمضة والاستنشاق ثم صلى؟ قال: أما ما كان في الوضوء فصلاته تامة، وأما ما كان في غسل الجنابة أو طهر حيض فانه يتمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة. قلت: من أين اختلفا؟ قال: هما في القياس سواء إلا أنا ندع<sup>٢</sup> القياس للأثر<sup>٣</sup> الذي جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما. قلت: فان نسي مسح الرأس في الوضوء فصلى؟ قال: عليه أن يمسح برأسه ويعيد الصلاة. قلت: لِمَ أمرته في هذا بإعادة الصلاة ولم تأمره في المضمضة والاستنشاق؟ قال: لأن مسح الرأس فريضة في كتاب الله تعالى وليست

(١) وفي ز، ح، ص «أوجنباً».

(٢) وفي هـ «ندفع» مكان «ندع» وهو تصحيف.

(٣) لفظ «لأثر» ساقط من هـ.

(٤) أثر ابن عباس رضي الله عنهما هذا رواه إمامنا الأعظم عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرد قالت: قال ابن عباس رضي الله عنهما: إذا اغتسل الجنب ونسى المضمضة والاستنشاق فليعد الوضوء بالمضمضة والاستنشاق، أخرجه الحافظ طلحة بن محمد في مسنده من طريق يزيد بن هارون عنه، وأخرجه الحافظ محمد بن المظفر وابن خمر و من طريقه من طريق الحسن بن زياد عنه، وأخرجه ابن خمر و من طريق لأبيض بن الأعر عه، وأخرجه الحسن بن زيد أيضاً عنه في مسنده - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٢٢٩. وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ١٣ عه عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرد عن ابن عباس أنه قال: إذا اغتسل الرجل من الجنابة ولم يتمضمض ولم يستنشق فليعد الوضوء، وإن ترك ذلك في الوضوء لم يعد - هـ، وأخرجه اندارقطني من طريق أسباط: حدثنا أبو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرد عن ابن عباس قال: =

= لا يعيد إلا أن يكون جنباً ، وأخرجه من طريق عبد الله بن يزيد (المقرئ) : أنا أبو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرود في جنب نسي المضمضة والاستنشاق ، قالت قال ابن عباس : يمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة ، ورواه عن ابن المبارك عن سفيان عن عثمان السلمي عن عائشة بنت عجرود عن ابن عباس قال : يعيد في الجنابة ولا يعيد في الوضوء ، وروى عن هشيم عن الحجاج بن أروطة عن عائشة بنت عجرود عن ابن عباس قال : إن كان من جنابة أعاد المضمضة والاستنشاق واستأنف الصلاة ، وقال ابن عرفة إذا نسي المضمضة والاستنشاق إن كان من جنابة انصرف فمضمض واستنشق وأعاد الصلاة ، وأخرج عن هبة بن خالد ثنا حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمضمضة والاستنشاق ، (قال) تابعه داود بن المحبر فوصله ، وأرساه غيرهما - اهـ . قلت : وكفى بهما إذا وصل لأن زيادة الثقة مقواة والمرسل هذا صحيح عندك وهو حجة عندا إذا كان من ثقة ، وابن سيرين إمام مجتهد وهو قال : سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستنشاق في الجنابة ثلاثة - رواه دارقطني بسند صحيح عنه . قلت : وقال الحافظ في التلخيص : عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرود عن ابن عباس في ترك المضمضة للغسل ، وعنه أبو حنيفة والثوري . ذكره ابن حبان في الثقات - اهـ ص ٢٨٢ ، وذكره البخاري في تاريخه الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يدكرافيه جرحاً . وفي ج ، ص ٥٥٠ من أسد الغابة في ترجمة عائشة : روى يحيى بن معين أن أبا حنيفة العقيلي صاحب الرأي سمع عائشة تقول : سمعت رسول الله يقول : أكثر جمود الله في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه . وقد روى عن أبي حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرود عن ابن عباس ، وهي من التابعين ذكرها كثير من العلماء فيهم ، أخرجه أبو موسى - اهـ . وقال الذهبي في التلخيص ج ٢ ص ٣٠٢ في ترجمة بنت عجرود : قال ابن معين : لها صحبة ، فشد - اهـ . قلت : وفي حديث أبي هريرة كلام وأجوبة عنه ، ليس هذا مقامه .

المضمضة والاستنشاق مثله .

قلت: فان نسي أن يمسح رأسه و كان في لحيته ماء فأخذ منه فمسح به رأسه؟ قال: لا يجزئه لأنه لا بد له أن يأخذ ماء فيمسح به رأسه لأنه واجب عليه<sup>١</sup> و قال سفيان: يجزئه<sup>٢</sup>. قلت: فان كان في كفه بلل فمسح به رأسه؟ قال: هذا يجزئه؛ وهذا بمنزلة ما<sup>٣</sup>، لو أخذ من الإناء ماء فمسح به<sup>٤</sup> ألا ترى أنه أيضاً<sup>٥</sup> يصل إلى الرأس منه البلل فلا أبالي من يديه كان أو من الإناء<sup>٦</sup> و أما ما كان على اللحية فانه ماء قد توضأ به مرة فلا يجزئه أن يتوضأ به ثانية .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ و مسح رأسه باصبع واحدة أو باصبعين؟ قال: لا يجزئه<sup>٧</sup> و قال زفر: يجزئه<sup>٨</sup>. قلت: فان مسح رأسه بثلاث أصابع؟<sup>٩</sup> قال: هذا يجزئه . قلت: لم؟ قال: لأنه مسح بالأكثر من أصابعه؛ ألا ترى أنه لو مسحه<sup>١٠</sup> بكفه كله إلا إصبعاً واحدة أو بعض إصبع أنه يجزئه ولكنه أفضل<sup>١١</sup> أن يمسح بكفيه كليهما<sup>١٢</sup>، و كذلك إذا مسح بثلاث

(١) قوله « و قال سفيان يجزئه » - قط من ح . ص ، هـ .

(٢) كذا في أكثر لأصول، وفي ص « مس » مكان « ما »، وفي « م » و « م » و هو تصحيف .

(٣-٤) كذا في لأصول، وفي « ألا ترى أيضاً أنه »، وفي ص « ألا ترى أنه إنما ».

(٤-٥) قوله « و قال زفر: يجزئه » - ساقط من هـ ، ح . ص .

(٥) وفي ز « مسح » .

(٦) وفي ص « الأفضل » .

(٧) وفي ح ، ص « كليهما » وهو من سهو النسخ، والصواب: كليهما - أو كليهما .



أصابع .

قلت : أ رأيت إن كان شعره طويلا يقع على منكبيه فمسح ماتحت أذنيه ' وما على منكبيه ؟ قال : لا يجزئه . قلت : فان مسح ما فوق منكبيه وأذنيه ؟ قال : هذا يجزئه . قلت : لم ؟ قال : لأن ماتحت الأذنين ليس من الرأس و ما فوق الأذنين من الرأس .<sup>٢</sup>

قلت : أ رأيت الأذنين ينسل مقدمهما مع الوجه ويمسح موخرهما مع الرأس ، أو يمسحهما ؟ قال : أى ذلك فعل فحسن ، وأحب إلى أن يمسحهما مع الرأس لأن الأذنين عندنا من الرأس ما أقبل منهما وما أدبر ؛ بلغنا<sup>٣</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «الأذنان من الرأس» .

(١) ذكر في نوادر ابن رستم أنه إذا وضع ثلاثة أصابع ولم يمرها جاز في قول محمد في الرأس والخلف ، ولم يجز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله حتى يمرها بقدر ما تصيب البلة مقدار ربع الرأس وهكذا قال محمد بن سلمة - قاله السرخسي في ج ١ ص ٦٤ من مبسوطه .  
(٢-٢) وفي ح ، ص «بأعلى منكبيه» .

(٣) قال السرخسي : لأن المسح على الشعر بمنزلة المسح على البشرة التي تحته ، و ماتحت الأذنين عنق ، و ما فوقها رأس - اهـ ج ١ ص ٦٤ .

(٤) لأن في الغسل مسحا وزيادة ، ولكن الأول أفضل لأن الأذنين من الرأس والفرض في الرأس المسح بالنص ، وإنما قلنا «إنهما من الرأس» لأنهما على الرأس ، واعتبر بأذان الكلاب والسنائير والغيل و من قفر فاه فيزول عظم اللحيين عن عظم الرأس و تبقى الأذن مع الرأس ، وعلى هذا قلنا : لا يأخذ لأذنيه ماء جديدا - اهـ ما قاله السرخسي في المبسوط ج ١ ص ٦٤ .

(هـ) وفي ص «قال بلغنا» وفاعل «قال» إمامنا الأعظم أبو حنيفة ، فانه قال في =

قلت: أ رأيت إن مسح رأسه ولم يمسح أذنيه؟ قال: يحجزه. قلت: فإن مسح أذنيه ولم يمسح رأسه؟ قال: لا يحجزه ذلك. قلت: فقد تركت قولك! قال: آخذ في الأذنين بالاستحسان و آخذ في الرأس بالثقة.

= كتاب الآثار: قال أبو حنيفة بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الأذنان من الرأس» و رواه أبو يوسف في آثاره ص ٧ عنه عن عبد الكريم ابن أبي المخارق عن رجل عن ابن عمر أنه قال: الأذنان من الرأس، وفي ج ١ ص ١٨ من نصب الراية: قال عليه الصلاة والسلام: الأذنان من الرأس. قلت: روى من حديث أبي أمامة وعبد الله بن زيد وابن عباس وأبي هريرة وأبي موسى وأنس وابن عمر وعائشة، فحديث أبي أمامة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة قال: توضأ النبي صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وقال: «الأذنان من الرأس» - انتهى. و لفظ ابن ماجه: قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الأذنان من الرأس» وكان يمسح رأسه مرة وكان يمسح الماقين. و التفصيل في نصب الراية - راحه إن شئت زيادة التفصيل.

(١) وفي ص «برأسه».

(٢) من قوله «يحجزه» إلى «قال» - نقط من «وهو سهو الناسخ».

(٣) وفي «قد» وهو ساقط من ص.

(٤) قال المرخسي: و الفقه فيه أن فرض المسح بالرأس ثابت بالنص، و كون الأذن من الرأس ثبت بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالنص كمن استقبل الحطيم بالصلاة فلا تجزيه و إن كان الحطيم من البيت لأن فرضية استقبال الكعبة ثابت بالنص و كون الحطيم من البيت ثابت بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالنص - ٨١ ما في المبسوط ج ١ ص ٦٥.

قلت: أرأيت رجلاً توضأ وضوءه للصلاة ثم جز شعره<sup>١</sup> أو تفت إبطه أو قص أظفاره<sup>٢</sup> أو أخذ من شاربه هل يسمح شيئاً من ذلك؟ قال: لا، لأن هذا طهور ونظافة، ولو كان هذا ينقض بعض الوضوء نقضه<sup>٣</sup> كله، هل رأيت شيئاً ينقض بعض الوضوء دون بعض؟ وهذا الذي أخذ من شاربه وقص أظفاره<sup>٤</sup> وتفت إبطه وافق السنة وازداد طهوراً فلا يجب<sup>٥</sup> عليه الوضوء فيما صنع<sup>٦</sup>.

قلت: أرأيت رجلاً توضأ ثم مس ذكره في الصلاة أو في غير الصلاة هل ينقض ذلك وضوءه وهل يجب عليه غسل يديه؟ قال: لا. قلت: أرأيت رجلاً توضأ ثم نظر إلى امرأته<sup>٧</sup> من شهوة

(١) وفي ص: جز رأسه.

(٢) وفي ص: أو قص أطايره.

(٣) وفي ص: لنقضه.

(٤) وفي ص: أطايره.

(٥) وفي ح: زاد.

(٦) وفي هـ، ص: ولا يجب.

(٧) وكان ابن جرير يقول: عليه أن يتوضأ. وكان إبراهيم رحمه الله تعالى يقول: يجب عليه إمرار الماء على ذلك الموضع. وهو قاسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا وضوء إلا من حدث. وفعله هذا تطهير فكيف يكون حدثاً؟ وإليه أشار على رضي الله تعالى عنه لما سئل عن هذا فقال: ما ازداد إلا طهراً ونظافة. اهـ، في البسيط ج ١ ص ٦٥.

(٨) وفي ص: «امرأة».

ولم يذ<sup>١</sup> هل يجب عليه الوضوء؟ قال: لا<sup>٢</sup>. قلت: أرايت إن نظر<sup>٣</sup> إلى الفرج؟ قال: وإن نظر إلى الفرج<sup>٤</sup>. قلت: أرايت إن نظر إلى الفرج فأمنى أو أمدى أو أودى؟ قال: أما إذا أمنى وجب عليه الغسل، وأما إذا أمدى أو أودى فإن عليه الوضوء ولا غسل عليه.

قلت: وما المنى والودى والمذى؟ قال: أما المنى فهو خائر - أى به غلظ أبيض ينكسر منه الذكر، وأما المذى فهو رقيق إلى اليأس ما هو<sup>٥</sup>، وأما الودى فهو رقيق يجمى بعد البول<sup>٦</sup>.

قلت: أرايت رجلاً توضأ ثم قبل امرأته من شهوة أو لمسها لشهوة<sup>٧</sup> أو لمس فرجها لشهوة<sup>٨</sup> هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا<sup>٩</sup>.

(١) زاد في ص، ح « ولم يود ».

(٢) من قوله « قلت: أرايت رجلاً توضأ » ساقط من هـ.

(٣) وفي ح، ص « قلت: فإن نظر ».

(٤) لقول ابن عباس رضي الله عنهما: الوضوء مما خرج. وبمجرد النظر لا يخرج منه شيء فهو والتفكر سواء - المبسوط ج ١ ص ٦٧.

(٥) من قوله « قلت: أرايت إن نظر » ساقط من ز.

(٦) وتفسير هذه المياه مروى عن عائشة رضي الله عنها بهذه الصفة - اهـ المبسوط

ج ١ ص ٦٧.

(٧) وفي ص « بشهوة ».

(٨) وهو قول علي وابن عباس رضي الله عنهما، وقال الشافعي رحمه الله: يجب الوضوء من ذاك، وهو قول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وهو اختلاف معتبر في الصدر الأول حتى قيل: ينبغي لمن يؤم الناس أن يحتاط فيه. وقال =

قلت: فإن باشرها لشهوة وليس بينهما ثوب و انتشر لها ؟ قال: أما هذا فينقض وضوءه و عليه أن يعيد الوضوء - وهذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد: لا وضوء عليه حتى يخرج منه مذى أو غير ذلك .

قلت: أ رأيت الرجل يجمع أهله دون الفرج و لا ينزل و لكن يخرج منه الودي أو المذى ؟ قال: عليه الوضوء و لا غسل عليه . قلت: أ رأيت إن التقى الختانان و توارت الحشفة ؟ قال: هذا يجب عليه الغسل .<sup>٢</sup>

= مالك رحمه الله: إن كان عن شهوة يجب و إلا فلا - من المبسوط ج ١ ص ٦٧ و التفصيل فيه من دلائل كل واحد منهم و ترحيح بعضها على بعض - راجعه إن شئت .

(١) وفي ج ١ ص ٦٨ من المبسوط: و فسر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله: المباشرة العاشقة بأن يعاقتها و هما متجردان و يمس ظاهر فرجه ظاهر فرجها - اهـ .  
(٢) وجه قولها أن الغالب من حال من بلغ في المباشرة هذا المبلغ خروج المذى منه حقيقة فيحصل كالمذى بناء للحكم على الغالب دون النادر كن نام مضطجعا انتقض وضوؤه و إن يقين بأنه لم يخرج منه شيء ، و كذلك من عدم الماء في المصر لا يجزيه التيمم بناء على الغالب أن الماء في المصر لا يعدم - من المبسوط ج ١ ص ٦٨ .

(٣) و هو قول المأخرين عمر و علي و ابن مسعود رضي الله عنهم . فأما الأنصار كأبي سعيد و حذيفة و زيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا: لا يجب الاغتسال بالإكسال ما لم ينزل ، و به أخذ سليمان الأعمش لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الماء من الماء» - من المبسوط ص ٦٩ . قلت: الحديث منسوخ و رجح الأنصار عن قولهم لما علموا بنسخه .

قلت : أ رأيت رجلا احتلم ولم يزل شيئا ولم ير شيئا ؟ قال : ليس عليه غسل . قلت : فان علم أنه لم يحتلم ولكنه استيقظ فوجد على فراشه مذيا أو في نخذه وقد رأى رؤيا أو لم ير ؟ قال : هذا يجب عليه الغسل أخذا بالثقة في ذلك . قلت : فان كان لم ير مذيا ولكنه أوردى في رؤياه ؟ قال : هذا بول وليس عليه غسل - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا غسل عليه حتى يستيقن أنه قد احتلم<sup>٢</sup> . قلت : أ رأيت المرأة أهى في الاحتلام بمنزلة الرجل ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة تصيبها الجبابة ثم تحيض قبل أن تغتسل هل عليها غسل الجبابة ؟ قال : إن شاءت اغتسلت وإن شاءت لم تغتسل حتى تطهر<sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت الجنب والحائض يعرقان في التوب هل يغسل ذلك اثوب أو ينضح<sup>٤</sup> بالماء ؟ قال : لا .

(١) قوله ، ولم ير شيئا « ساقط من هـ ، ز .

(٢) وفي ح ، ص « ولكنه رأى وديا » .

(٣) وفي البسوط : ثم إن أ ، حنيفة رحمه الله في هذه المسألة ومسألة المباشرة الفاحشة ومسألة إمارة المتفحفة أخذ الاحتياط - انح ص ٦٩ .

(٤) لأن الاعتدال للطهیر حتى تتمكن به من أداء الصلاة ، وهذا لا يتحقق من الحائض قبل انقطاع الدم ، وإن شاءت اغتسلت لأن استئصال الماء يعين على درور الدم ، وكان مالك رحمه الله يقول : عليها أن تغتسل ثلثا على أصله أن الجنب ممنوع عن قراءة القرآن والحائض لا تنجم - اهـ ج ١ ص ٧٠ من البسوط .

(هـ) وفي ز « ينضح » ، وهذا القول من قوله « أ رأيت » ساقط من ح ، ص .

قلت : أرأيت الحوض تقع فيه الجيفة هل يتوضأ منه أو يشرب منه ؟ قال : إن كان حوضاً صغيراً يخلص بعضه إلى بعض فلا يتوضأ منه ولا يشرب منه إلا أن يخاف الرجل 'على نفسه في العطش' فيشرب منه ، وأما الوضوء فلا يتوضأ منه ، وإن كان الحوض كبيراً لا يخلص بعضه إلى بعض فلا بأس أن يتوضأ من ناحية أخرى ويشرب منه <sup>٢</sup> . قلت :

(١-١) وفي ح ، ص « على نفسه العطش » وهو الصواب .  
(٢) والفصل بين الصغير والكبير يعرف بالخلوص ، فإذا كان بحال لو ألقى فيه الصبغ يظهر أثره في الجانب الآخر فهو صغير لأننا علمنا أن النجاسة تخلص إلى الجانب الآخر كما خلص اللون - هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى ، والمذهب الظاهر في تفسير الخلوص أنه إذا كان بحال لو حرك جانب منه يتحرك الجانب الآخر فهو صغير ، وإن كان لا يتحرك الجانب الآخر فهو كبير ، وصفة التحريك المروى فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اعتبر تحريك الوضوء ، وأبو يوسف اعتبر تحريك السجدة ؛ فرواية أبي حنيفة أوسع ، ثم قال بعض مشايخنا في الحوض الكبير أنه لا ينتجس بوقوع النجاسة فيه لأنه كالسقاء الجارى ، والأصح أن الموضع الذى وقع فيه النجاسة ينتجس ، وإليه أشار في الكتاب وقال « لا بأس بأن يتوضأ من ناحية أخرى » ومعناه أنه يترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ لأن النجاسة لا تخلص إلى ما وراء ذلك - هو مفسر في الإملاء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله ، وعلى هذا قالوا : من استجنى في موضع من الحوض لا يجزئه أن يتوضأ من ذلك الموضع قبل تحريك الماء . وأما التقدير بالساحة فقد قال أبو عصمة : كان محمد رحمه الله يقدر في ذلك عشرة في عشرة ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله وقال : لا أقدر فيه شيئاً . والمشهور عن محمد رحمه الله أنه لما سئل عن هذا فقال : إن كان مثل مسجدى هذا فهو كبير ، فلما قام مسحوا مسجده =

وكذلك لو بال فيه إنسان أو اغتسل فيه جنب أو أتى فيه عذرة؟ قال: نعم .  
قلت: أ رأيت الحوض الذى يخاف أن يكون فيه قدر ولا يستيقن  
ذلك هل يشرب منه ويتوضأ منه قبل أن يسأل عنه؟ قال: نعم، يشرب  
منه ويتوضأ منه، وليس عليه أن يسأل عنه ولا يدع الشرب منه ولا  
الوضوء حتى يستيقن أنه قدر . قلت: أ رأيت الماء يكون فى الطريق ه  
فى حوض وقد أتى وليس فيه جيفة هل يتوضأ منه ويشرب منه؟  
قال: نعم .<sup>١</sup>

قلت: أ رأيت جنبا وقع فى نهر فانتغمس فيه انغماسة واحدة و تغمض

= فروى أنه كان ثمانيا فى ثمان، وروى أنه كان اثنا عشر فى اثنى عشر، فكان من  
روى ثمانيا فى ثمان مسح السجد من داخل، ومن روى اثنى عشر مسح من  
خارج . ولا عبرة بعمق الماء حتى قلوا: إذا كان بحيث لا ينحسر بلا غتراف فهذا  
القدر يكفى - اه ج ١ ص ٧١ من انبسط .

(١) لأن الأصل فى ماء الطهارة، فليحتمل به حتى يتبين له غيره، وخوفه بناء  
على الظن، والظن لا يغنى من الحق شيئا، وليس عليه أن يسأل عنه لأن السؤال  
للحاجة عند عدم الدليل، وأصل الطهارة دليل مطابق له الاستعمال فلا حاجة إلى  
السؤال؛ ألا ترى أن ابن عمر رضى الله عنهما أسكر على عمرو بن العاص سؤاله  
بقوله « يا صاحب الحوض لا تخبره » وكذلك، إن اتى من غير أن يكون فيه  
جيفة - انخ من انبسط ج ١ ص ٧١ . قلت: أما قوله « ابن عمر » فالصواب  
« عمر » فعلمه من تصحيقات المسخ .

(٢) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى على بئر رومة فوجد ماءها منتنا  
فأخذ به فيه ثم حبس في البئر فماد الماء طيبا، ولأن تغير اللون قد يكون بوقوع الطهر  
كالأوراق وغيره، وتغير الرائحة يكون بطول المكث كما قيل: الماء إذا سكن =



واستنشق وأبقى الفرج و غسل كل شيء 'منه مرة' واحدة؟ قال: يحزبه'.  
قلت: أ رأيت رجلا توضأ فتسأ أن يمسح برأسه فأصاب رأسه  
ماء المطر فأصاب من ذلك مقدار ثلاث أصابع فمسحه به؟ قال:  
يحزبه من مسح الرأس.

٥ قلت: أ رأيت جباً قام في المطر الشديد متجرداً فاغتسل بما أصابه  
من المطر وتمضمض واستنشق و غسل فرجه؟ قال: يحزبه غله.  
قلت: أ رأيت جباً وقع في بئر فاغتسل فيها؟ قال: قد أفسد  
ماء البئر ولا يحزبه غله'. قلت: لم؟ قال: لأنه حين وقع في البئر  
فقد أفسد الماء كله. وإنما اغتسل بماء قدر فلا يحزبه.

١٠ قلت: أ رأيت الرجل يسئل عن الوضوء فتوضأ وضوءه للصلاة  
يريد بذلك تعليم الرجل<sup>٥</sup> الذي سأله<sup>٦</sup> هل يحزبه وضوءه  
= منته تحرك لله وإذا طال مكثه ظهر خبثه. فلا يزول الطهارة بهذا المحتمل،  
فلهذا لا ندع التوضؤ به - اهـ ج ١ ص ٧٢ من الميسوط.  
(١-١) واغظ «منه مرة» - نقط من هـ.

(٢) لأن الغسل إسالة الماء على بدن الجنب، والصب و ذلك ليس بشرط صحة  
الغسل، فإذا انعكس كأنه أسال عليه الماء لأنه إذا خرج من الماء يسيل منه  
الماء حقيقة.

(٣) هذا إذا لم تكن المشرع عشر في عشر بل أقل منها، فإذا كانت عشر في عشر  
لا يفسد الماء ويحزبه غله.

(٤) وفي هـ «ولا» وليس شيء بل هو تصحيف.

(٥) اغظ «الرجل» - نقط من ص، ح.

(٦) وفي ح «يأله» - هـ.

للصلاة<sup>١</sup> ولم ينو به الوضوء حين توضأ؟ قال: نعم. قلت: لم ولم يرد به الصلاة وإنما أراد<sup>٢</sup> أن يعلم الرجل الذي سأل عنه؟ قال: إذا توضأ وأراد<sup>٣</sup> به الصلاة أو لم يرد به فإنه يحزبه من وضوئه؛ ألا ترى أن جنباً لو اغتسل وهو ناس للجنابة لا يريد بذلك غسل الجنابة أن ذلك يحزبه من غسل الجنابة؟ فكذلك هذا الذي توضأ، ولا أبالي نوى به<sup>٤</sup> الغسل أو لم ينو.

قلت: أ رأيت الرجل يتوضأ ثم يمسح الوجه بالمنديل؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: لم؟<sup>٥</sup> قال: أ رأيت لو اغتسل في ليلة باردة أ كان يقوم عرباتنا حتى يحف؟ قلت: لا، قال: فلا بأس بأن يمسح بالمنديل ويتمسح<sup>٦</sup> في ثوب من الجنابة والوضوء.

قلت: أ رأيت الجنب أتكره له أن ينام أو يعاود أهله قبل أن يتوضأ؟ قال: لا بأس بذلك إن شاء توضأ وإن شاء لم يتوضأ. وقد

(١) من قوله «يريد» ما قطع من ز، وفي ح، ص «هل يحزبه ذلك من وضوء الصلاة» قلت: وهذا هو الأجود بما في ع، هـ.

(٢) وفي ص، ح «وهو لم».

(٣) وفي ص، هـ «إما أراد» وزيادة الواو في الأصل وكذا في ز، والأصوب حذفه.

(٤) كذا في أكثر الأصول، وفي ص «أراد» يحذف الواو وهو الأصوب.

(٥-٦) قوله «قال: أ رأيت» الخ «قول النخعي احتج به على السائل كما هو في كتاب الآثار.

(٦) وفي هـ «يمسح».

بلغنا أن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصيب من أهله وبنام ولم يصب ماء ثم يقوم فإن شاء أعاد وإن شاء اغتسل » . قلت : فإن أراد أن يأكل كيف يصنع ؟ قال : يغسل يديه و يتمضمض ثم يأكل . قلت : فإن كانت يدها نظيفتين فأكل ولم يغسلها ؟ قال : لا يضره ذلك ، ولكن الأحب إلى أن يغسلها و يتمضمض . قلت : ولم لا يتوضأ وضوءه للصلاة ؟ قال : هذا ليس بشيء . قلت : أرايت الحائض أتوضأ وضوءها للصلاة كله إذا أرادت أن تأكل ؟ قال : لا . قلت : فالمرأة مثل الرجل أو أشد حالا ؟ قال : ليس على واحد منهما أن يتوضأ ولكنه يغسل يديه و يتمضمض إن شاء .

(١) أسنده الإمام محمد في آثاره فرواه عن أبي حنيفة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة .

(٢) كذا في الأصل ، وفي هـ ، ح ، ز « أحب إلى » وفي ص « أحب في ذلك » . قلت : لعله كان « أحب ذلك إلى » فحرفه الناسخ فجعل « إلى » « في » و قدم « في » على « ذلك » أو هو « أحب إلى في ذلك » فسقط منه « إلى » والله أعلم .

(٣) قوله « قال : هذا ليس بشيء » ساقط من ح ، ص .

(٤) كذا في هـ ، ح ، وفي ز ، ص ، ع « قال » .

(٥) كذا في الأصل و كذا في ص ، وفي هـ ، ز ، ح « ولكن » .

(٦) وفي ح ، ص « قلت : ولم لا يتوضأ وضوءه للصلاة ؟ قال : أرايت الحائض أتوضأ وضوءها للصلاة كلها أرادت أن تأكل ؟ قلت : لا ، قال : فالمرأة مثل الرجل أو أشد حالا ، فليس على كل واحد منهما أن يتوضأ ولكنه يغسل يديه و يتمضمض إن شاء » . قلت : وهذا التعبير في هذه المسألة أحسن مما في الأصول : ع ، ر ، هـ هما .

قلت: أ رأيت الرجل تسكسر<sup>١</sup> يده فتكون عليها الجبائر فيتوضأ للصلاة أ يجزيه أن يمسح على الجبائر؟ قال: نعم. قلت: و كذلك لو كان به قرحة أو جرح فمسح فوق القرحة التي على الجرح؟ قال: نعم، يجزيه ذلك، وذلك إذا كان الجرح في موضع الوضوء، فإن لم يكن في موضع الوضوء فليس عليه أن يمسح عليه. قلت: أ رأيت إن كانت به جراحة وهو يخاف على نفسه أن يمسح عليها؟ قال: إذا خاف على نفسه أن يمسح عليها فلم يمسح عليها أجزأه.

قلت: أ رأيت إن كانت الجراحة في جانب رأسه وهو يقدر على أن يمسح بقية رأسه ولا يضره؟ قال: فليمسح ما بقي من رأسه<sup>٢</sup>. قلت: فإن لم يفعل وصلى هكذا أيا ما من غير أن يمسح على بقية رأسه؟ قال: عليه أن يمسح على بقية رأسه ويعيد الصلوات كلها.

قلت: أ رأيت إن أحب فاعتسل فمسح بالماء على الجبائر التي على يديه أ لم يمسح لأنه يخاف على نفسه أن يمسح؟ قال: يجزيه<sup>٣</sup>، وقال أبو يوسف ومحمد: إن ترك لمسح على الجبائر ولا يضره ذلك لم يجزه<sup>٤</sup>، فإن صلى (١) وفي «تكملة».

(٢) قال السرخسي: والعراقيون يقولون في مثل هذا «إن ذهب غير فعير في الرباط» - اهـ.

(٣) ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي غير رواية الأصول: عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجزيه، وقيل: هو قوله الأول ثم رجع عنه إلى قوله - اهـ من المبسوط ج ١ ص ٧٤.

هكذا أياما أعاد ما كان صلى حتى يمسح عليها ، فان مسح عليها ودخل في الصلاة ثم سقطت الجبائر عنه من غير برء 'مضى' في صلاته ؛ ولا يشبه هذا المسح على الخفين ٢ .

قلت : أ رأيت الرجل ينكسر ظفره فيجعل عليه الدواء أو العلك فيتوضأ وقد أمر أن لا ينزعه عنه ؟ قال : يحزبه . قلت : وإن لم يخلص الماء إليه ؟ قال : وإن لم يخلص الماء إليه .

قلت : أ رأيت رجلا توضأ ثم تقياً متعمداً أو غير متعمد أو قلس ؟ قال : إذا كان ذلك ملء فيه أو أكثر من ذلك أعاد الوضوء ، وإن كان القلنس أقل من ملء فيه لم يعد الوضوء ٥ .

(١-١) قوله «عنه من غير برء» يريد من ح ، ص .

(٢) وفي ٥ «يمضي» .

(٣) قال المرحسي : فأما إذا سقط من غير برء فالمسح على الجبائر كالغسل لما تحته ما دامت العلة باقية ولهذا لا يتوقت بخلاف المسح بالخف - ١٥ . قلت : يعني إذا خرج الخف من رجله فسد صلاته لأن ما تحت الخف بعد سقوطه يجب غسله ولا يجوز المسح عليه فافترق الخف والجيرة .

(٤) والقلنس مصدر قلنس : إذا قاء ملء الفم ، ومنه القلنس : حدث ؛ وأما القلنس محركا فاسم ما يخرج - ١٥ من الغرب ج ١ ص ١٣٢ .

(٥) وحد ملء الفم أن يعمه أو يمتعه من الكلام وقيل : أن يزيد على نصف الفم ، وعلى هذا حكاية عابد يبلغ يقال له على بن يونس أن افته سألته فقالت : إن خرج من حلقى شيء ؟ فقال لها : إذا وجدت طعمه في حلقك فأعيدى الوضوء ، ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال : يا على ! حتى يملأ الفم ، قال : فجعلت على نفسي أن لا ألقى بعد هذا أبداً - ١٥ من المبسوط ج ١ ص ٧٥ .

قلت: أ رأيت أن تقياً ملء فيه بلغمًا؟ قال: لا يعيد الوضوء.  
قلت: و كذلك البزاق؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد،  
وقال أبو يوسف: البلغم كغيره من الطعام والشراب، إذا كان ملء فيه  
أعاد الوضوء. قلت: فإن تقياً ملء فيه مرة<sup>١</sup>؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء.

قلت: أ رأيت رجلاً به دمل أو قرحة تخرج منه دم أو قيح أو صديد  
فسال عن رأس الجرح؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء. قلت: فإن كان  
قليلاً لم يسئل عن رأس الجرح؟ قال: فلا وضوء عليه.

قلت: أ رأيت رجلاً بزق فرأى في بزاقه الصفرة هل ينقض  
ذلك وضوءه؟ قال: لا. قلت: فإن كان الدم هو الغالب<sup>٢</sup>؟ قال:  
هذا ينقض وضوءه. قلت: فإن كان الدم والبزاق سواء لا يغلب أحدهما<sup>٣</sup>.  
صاحبه؟ قال: أحب إلى أن يعيد الوضوء: ويأخذ في ذلك بالثقة.  
قلت: أ رأيت الرعاف<sup>٤</sup> والريح والضحك في الصلاة هل ينقض  
الوضوء؟ قال: نعم.

قال: أ رأيت النوم هل ينقض الوضوء؟ قال: إذا كان قائماً  
(١) المرة خلط من أخلاط البدن وهو الأصفر، أو السوداء.

(٢) وعلامة كون الدم غلباً أو مساوياً أن يكون البزاق أحمر، وعلامة كونه  
مغلوباً أن يكون أصفر - اه بحر عن المحيط. كذا في ج ١ ص ١٤٤ من رد المحتار  
وفي نواقص نور الإيضاح: ويعلم باللون الأصفر، مغلوب، وقيل: الحمرة  
مساو وشديدها غالب - اه.

(٣-٣) وفي ح «أ رأيت زجلاً به الرعاف».

أو راکعاً أو ساجداً أرقاعداً فلا ينقض وضوءه<sup>١</sup> ، وأما إذا نام مضطجعا أو متكئاً فإن ذلك ينقض الوضوء<sup>٢</sup> ، وقال أبو يوسف: إن نام متعمداً في السجود فسدت صلاته ، وإن غلبه النوم في السجود لم يضره<sup>٣</sup> . قلت: إن نام على إحدى أليتيه أو إحدى رجليه متوركا؟ قال: هذا ينقض وضوءه .

قلت: أ رأيت رجلاً به جرح وكزه<sup>٤</sup> فخرج منه دم قليل فمسحه ثم خرج منه أيضاً فمسحه وذلك كله قبل أن يسيل؟ قال: إن كان الدم لو ترك ما مسح منه سال<sup>٥</sup> أعاد الوضوء ، وإن كان لو ترك لم يسيل لم ينقض وضوءه .

قلت: أ رأيت الكلام العايش هل ينقض الوضوء؟ قال: لا . قلت: أ رأيت الطعام هل ينقض شيء منه الوضوء مثل لحوم الإبل أو البقر<sup>٦</sup> أو الغنم أو اللبن<sup>٧</sup> أو غير ذلك مما مسته النار؟ قال: ليس شيء من الطعام ينقض الوضوء ؛ إنما الوضوء ينتقض مما يخرج وليس مما يدخل ؛

(١-١) وفي ص « فلا يقص ذلك الوضوء » .

(٢) والواو من « وقال » ساقط من ع ، هـ ، وإتما زدناه من ز .  
(٣) من قواه « وقال أبو يوسف » إلى قوله « لم يضره » ساقط من ص ، ح .  
(٤) وكزه: ضربه - دفعه وضربه بجميع الكف . وسقط نقطة الزاي من ز بقلم الناسخ ، واللفظ ساقط من ص ، هـ ؛ والمراد منه عصر الجرح والقرحة .  
(٥) وفي ح ، ص « اسأل » .

(٦) كذا في هـ ، ز ، ح ، ص ؛ وكان في الأصل العاطفي « البقر والإبل » .  
(٧) وفي ص ، ح « أو الطير » مكان « اللبن » .

ولم تزده النار إلا طلياً ، ولو كان هذا ينقض الوضوء لكان من توضأ بماء سخن نقض وضوءه ، ولكان من آذنه بدهن قد مسته النار أعاد الوضوء ، فليس شيء من هذا ينقض وضوءه .

قلت : أ رأيت رجلاً تبسم في صلاته ولم يقهقه هل ينقض ذلك الوضوء ؟ قال : لا . قات : فان قهقهه ؟ قال : هذا ينقض الوضوء و عليه ه أن يستقبل الوضوء و الصلاة . قلت : لم ؟ قال : المأثر الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه و سلم <sup>٢</sup> .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ فمسح نصف رأسه أو ثلثه أو أقل من ذلك ؟ قال : يحجزه .

قات : أ رأيت رجلاً توضأ و لم يخلل خيته بالماء ؟ قال : يحجزه . ١٠ (١) الضمير ساقط من ه ، و الصواب إثباته كما هو في بقية النسخ .

(٢) لفظ « قد » ساقط من ه .

(٣) و لأثر هذا رواه المؤلف في كتب الآثار عن أبي حنيفة عن منصور بن راذن عن الحسن المصري عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال بينما هو في الصلاة إذ أقبل رجل عُمى من قبل اتقاة يريد الصلاة و القوم في صلاة انفجر فوقه في زينة فاستضحض القوم حتى قهقهه ه فرخ رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من كان قهقهه مسك يلعن الوضوء و الصلاة و رواه أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن منصور عن الحسن عن معمر عن النبي صلى الله عليه و سلم موصولاً . و رواه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يقهقه في الصلاة قال : يعيد الوضوء و الصلاة و يستغفر ربه فإنه أشد الحدث - ه .

(٤) لفظ « رجلاً » ساقط من ه .



قلت : أ رأيت الرجل إذا توضأ أ ينبغي له أن يخلل أصابع يديه ورجليه بالماء ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا من مواضع الوضوء فلا بدّ له من أن يصيبه الماء . قلت : فاللحية ؟ قال : اللحية ، إنما مواضع الوضوء ما ظهر منها ، فإذا امرّ كفيه عليها أجزأه .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم ذبح شاة هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا .

قلت : فإن أصاب يده بول أو دم أو عذرة أو خمر هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا ، ولكن يغسل ذلك المكان الذي أصابه . قلت : فإن صلى به ولم يغسله ؟ قال : إن كان أكثر من قدر الدرهم غسله وأعاد الصلاة ، وإن كان قدر الدرهم أو أقل من قدر الدرهم لم يعد الصلاة ، (١) لفظ « اللحية » ساقط من هـ .

(٢) وفي هذا إشارة إلى أنه يلزمه إمرار الماء على ظاهر لحيته - قاله السرخسي .  
(٣) قال السرخسي في « بسوطه » : فأما تخليل اللحية فقد ذكر محمد رحمه الله في شرح الآثار ( كذا ) أنه بالخيار إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل فلم يعد من سنن الوضوء كما أشار إليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى لأنه باطن لا يبدو للناظر . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : التخليل سنة لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان يخلل لحيته إذا توضأ وقال أنس رضي الله تعالى عنه : رأيت أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم في لحيته كأنها أسنان المشط وقال « نزل جبريل صلوات الله عليه فأمرني أن أخلل لحيته إذا توضأت » - اهـ ج ١ ص ٨٠ . قلت : وعليه عمل الأحناف شرقاً وغرباً وعدوه في متونهم من سنن الوضوء - فافهم .

(٤) قوله « قدر الدرهم أو » ساقط من الأصل وكذا من هـ ، وإنما زيد =

ولكن أفضل ذلك أن يغسله . قلت : و كذلك لو أصاب يده القيء ؟  
قال : نعم . قلت : و كذلك الروث و خره الدجاج ؟ قال : نعم . قلت :  
فإن أصابه خرق طائر يؤكل لحمه مثل الحمام و العصفور ؟ قال : ليس عليه  
في هذا إعادة .

قلت : أ رأيت المني يسكن في الثوب فيجف فيحكه الرجل ؟  
قال : يحزبه ذلك ؛ بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تفركه من  
ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

من ز ، ح ؛ ولا بد منه لأن قدر الدرهم غفوا أيضا .

(١) وفي ح ، ص « فيحكه » . قلت : الحك و الحت بمعنى ، و الحت أقرب إلى  
الصواب لأنه من أفعال الحديث و في المغرب ج ١ ص ١٠٦ : في الحديث  
« حنيه و اقرصيه » الحت : القشر باليد أو العود . و القرص : الأخذ بأطراف  
الأصابع . و في المغرب ج ١ ص ١٣٣ : الحك : القشر - اهـ .

(٢) وصل هذا البلاغ أبو محمد الحارثي و القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي فروياه  
من طريق عبد الله بن بزيع عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث  
عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . و أخرجه الحارثي من طريق أبي سعد أصحاني أيضا عن الإمام بسنده  
المذكور مفصلا . و أخرجه الحسن بن زياد في مسنده و ابن خسر و من طريقه  
عنه نحوه رواه عبد الله بن بزيع - راجع ص ٢٧ من جامع السائيد فلعن الإمام  
محمد أيضا رواه في نسخته أوفى آثاره عن الإمام كما رواه عبد الله و أبو سعد  
و الحسن عنه ، و سقط من كتاب الآثار - و الله أعلم . و الحديث هذا معروف  
رواه مسلم في صحيحه من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة و الأسود أن  
رجلا نزل بعائشة فأصبح يغسل ثوبه فقالت عائشة : إنما كان يحزبك إن رأيت =

قلت: فإن أصاب الثوب دم أو عذرة فحكها؟ قال: لا يحزیه ذلك .  
 قلت: من أين اختلفا؟ قال: هما في القياس سواء غير أنه جاء في المني أثر  
 فأخذنا به . قلت: وكذلك روث الحمار أو البغل هو مثل العذرة؟ قال: نعم .  
 قلت: أ رأيت الدم أو العذرة أو الروث إذا أصاب النعل أو الخف  
 فيجف؟ فمسحه الرجل بالأرض هل يحزیه ذلك و بصلی فی نعله أو خفيه؟  
 قال: نعم . قلت: من أين اختلف النعل و الثوب؟ قال: لأن النعل جلد  
 فاذا مسحه بالأرض ذهب القدر منه ، و الثوب ليس هكذا لأن الثوب  
 ينشفه فيبقى فيه؟ و قال محمد في الدم و العذرة: إذا أصاب الخف و النعل  
 لا يحزیه أن يمسحه من الخف و النعل حتى يغسله من موضعه و إن  
 كان يابساً . قال أبو يوسف و محمد: إذا أصاب الخف أو النعل  
 أو الثوب الروث فصلی فيه و هو رطب و هو أكثر من قدر الدرهم إن  
 صلاته تامة ، و إن كان كثيراً فاحشاً فصلی فيه أعاد الصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ وضوءه<sup>٢</sup> للصلاة ثم غمض ميتاً

= أن تغسل مكانه ، فإن لم تره نضحت حواه ، لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وركا فيصل فيه . قال: وحدثنا عمر بن حفص بن غياث قال  
 «أبى عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود و هم عن عائشة في المني قالت: كنت  
 أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم» - ج ١ ص ١٤٠ .

(١) وفي ص «لغتها» . وفي ح «فتحاها» .

(٢) وفي ح «بجف» .

(٣) وفي هـ «وضوء» و «الصواب» و «وضوءه» كما في بقية النسخ .

(٤) كذا في أكثر الأصول ، وفي ص ، ح «غمس» .

- أر غسله هل يجب عليه الغسل أو ينقض<sup>١</sup> وضوؤه؟ قال: لا، إلا أن يصيب يده أو سائر جسده شيء فيغسله. قلت: لم لا يجب عليه الوضوء وقد مس ميتاً؟ قال: لأن مس الميت ليس بحدث يوجب عليه الوضوء؛ ألا ترى لو أن رجلاً توضأ ثم مس كلباً أو خنزيراً أو جيفة لم ينقض وضوؤه وهذا نجس! فالمسلم الميت أطهر وأنظف من هذا. هـ
- قلت: أرايت رجلاً توضأ ثم احتجم؟ قال: قد نقض ذلك وضوؤه. قلت: فهل يجب عليه الغسل؟ قال: لا، ولكن يجب عليه أن يغسل موضع المحجمة. قلت: فإن توضأ ولم يغسل موضع المحجمة وصلى فيه أياماً؟ قال: إن كان موضع المحجمة قدر الدرهم أو<sup>٢</sup> أقل من قدر الدرهم فإن صلاته تامة إلا أنه قد أساء، وإن كان موضع المحجمة ١٠ أكثر من قدر الدرهم غسله وأعاد ما صلى. قلت: أرايت رجلاً توضأ ثم خرج من ذكره بول هل يجب عليه الوضوء؟ قال: نعم. قلت: فإن قلس أقل من ملء فيه؟ قال: لا يجب عليه في ذلك الوضوء. قلت: من أين اختلف القلس والبول؟ قال: ليس الفم والذكر والدبر سواء؛ ألا ترى أنه لو خرج من دبره ريح أعاد الوضوء، ولو نجشاً لم يكن عليه ١٥ الوضوء. قلت: فإن خرج من جرحه دم ولم يسل؟ قال: لا ينقض ذلك
- (١) كذا في هـ وهو الصواب، وفي بقية الأصول «ينقض».
- (٢) قوله «قدر الدرهم أو» ساقط من هـ، ص؛ والصواب إثباته كما هو في بقية الأصول.

وضوءه . قلت : لِمَ لا ينقض وضوءه كما أنه لو خرج من ذكره بول نقض<sup>١</sup> وضوءه ؟ قال : لأن ما خرج من الذكر حدث ، وما خرج من الجرح - ليس بحدث إلا أن يسيل .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم خرج من دبره دابة ؟ قال : هذا قد نقض وضوءه ، وعليه أن يعيد الوضوء والصلوات .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم سقط من جرحه لحم<sup>٢</sup> أو دابة خرجت من جرحه هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم قشر من جرحه<sup>٣</sup> الجلد<sup>٤</sup> هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا . قلت : فإن كان فيه ماء فسال ؟ قال<sup>٥</sup> : هذا ١٠ ينقض الوضوء . قلت : فما فرق<sup>٦</sup> بين الدابة إذا خرجت من الدبر وإذا خرجت من الجرح ؟ قال : لأنها إذا خرجت من الدبر فهو حدث ، وإذا خرجت من الجرح فليس بحدث .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم رعف وهو قليل لا يسيل ؟ قال : لا ينقض وضوءه . قلت : أين اختلف الدم إذا خرج من الأنف

(١) وفي ٥ « ينقض » وهو ساقط من ص .

(٢) وفي ص « اللحم » .

(٣) وفي ٥ « جلده » مكان « جرحه » .

(٤) وفي ص « الجلدة » .

(٥) لفظ « قال » ساقط من الأصل وهو من سهو الناسخ ولا بد لها من ذكر لفظ « قال » كما في بقية الأصول .

(٦) كذا في أكثر الأصول ، وفي ح ، ص « الفرق » .

والدابة إذا خرجت من الدبر؟ قال: لأن الدابة إذا خرجت من الدبر فهو حدث، وإذا خرج الدم من الأنف ولم يسلم لم يكن ذلك بحدث، ولو كان هذا حدثاً لكان إذا خرج منه المخاط أو البزاق أعاد الوضوء فليس هذا بشيء ولا وضوء عليه؛<sup>١</sup> وقال محمد في النوادر: إذا نزل الدم في قسبة الأنف انتقض وضوؤه. وإذا وقع البول في قسبة الذكر لم ينتقض وضوؤه؛ قال محمد فيمن قام دماً: لم ينتقض حتى يملا الفم، لأن الجرح إذا كان في الجوف فليس بجرح، إنما هذا قيء وليس بدم.<sup>٢</sup>

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم تقيأ فخرج منه دم لم يخالطه شيء؟ قال: هذا ينتقض وضوؤه. قلت: وكذلك لو قام مرة لم يخالطها شيء؟<sup>٣</sup> قال: وكذلك لو قام مرة لم يخالطها شيء.<sup>٤</sup> قلت: فإن قام بلغها ولا يخالطه شيء؟<sup>٥</sup> قال: هذا بزاق ولا ينتقض هذا وضوؤه في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى<sup>٦</sup> اليمرة والبلغم<sup>٧</sup> والقيء سواء وهذا ينتقض الوضوء.

(١-١) من قوله «وقال محمد» ساقط من ص، ح؛ موجود في بقية الأصول وهو الصواب، وإنما يزيد بعض رواة الكتاب فيه مثل هذه المسائل ولا تخلو من الفائدة فأبقيناه كما هو في أكثر الأصول.

(٢-٢) من قوله «قال» ساقط من هـ.

(٣) كذا في ح، ص؛ وقوله «لا يخالطه شيء» ساقط من بقية الأصول.

(٤-٤) وفي ز، ح، هـ «البلغم والمرة».

قلت: أ رأيت رجلاً به جرح سائل لا يقطع كيف يتوضأ ويصلي؟  
 قال: يتوضأ لوقت كل صلاة ويصلي - قلت: فإن صلى الظهر هل يصلي ما بينه وبين العصر من التطوع أو فريضة قد نسيها أو صلاة قد جعلها لله على نفسه؟ قال: نعم، يصلي ما بينه وبين العصر ما شاء ما لم يحدث .  
 قلت: وتأمره أن يشد الجرح ويربطه؟ قال: نعم - قلت: فإن شده وربطه ثم سال الدم حتى نفذ الرباط؟ قال: لا ينقض ذلك وضوءه حتى يجيء وقت صلاة أخرى . قلت: فإن كان أصاب ثوبه من ذلك الدم؟ قال: يغسله ويصلي فيه . قلت: فإن لم يغسله وصلى فيه؟ قال: إن كان أكثر من قدر الدرهم غسله وأعاد الصلاة، وإن كان أقل من قدر الدرهم لم يعد الصلاة، ولكن أفضل ذلك أن يغسل ذلك الدم من ثوبه . قلت: أ رأيت إن توضأ وربطه وشده ثم سال الدم وسال من مكان آخر؟ قال: هذا ينقض وضوءه ولا ينقضه ذلك الجرح . قلت: لم جعلت عليه إذا توضأ أن يصلي ما بينه وبين وقت صلاة أخرى بذلك الوضوء؟ قال: هذا عندي بمنزلة المستحاضة، وقد جاء في المستحاضة ١٥ أثر أنها تتوضأ لوقت كل صلاة .

(١) وفي «له» مكان «فه» .

(٢) انظر «كان» ساقط من «، ص» .

(٣) انظر «عندي» ساقط من «

(٤) قال ابن الهمام في فتح القدير: وفي شرح مختصر الطحاوي: روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة =

قلت: أ رأيت رجلاً يتوضأ ثم صلى على عذرة يابسة أو دم يابس  
 'أو مشى في موضع به دم' هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا . قلت:  
 فإن قام عليه هل يجب عليه أن يغسل رجله أو يعيد الوضوء والصلاة؟  
 قال: لا .

قلت: أ رأيت إن توضأ ثم غاض ماء المطر إلى المسجد أو داس  
 الطين إلى المسجد هل ينقض ذلك وضوءه أو يجب عليه غسل رجله  
 أو خفيه؟ قال: لا ، ولكن يمسح ما كان على قدميه أو خفيه بالأرض  
 ويصلي ، ولا يجب عليه غسله حتى يستيقن أن الطين قدر<sup>١</sup> وقال  
 أبو حنيفة في الإملاء: أكره أن يمسح ذلك بحائط المسجد من داخل  
 أو بأسطوانة من أساطينه<sup>٢</sup> .

١٠

= بنت أبي حيش: وتوضئى لوقت كل صلاة - اه ج ١ ص ١٢٥ .

(١-١) وفي ص، ح «أو مشاة فيها دم» مكان «أو مشى في موضع به دم»،  
 وفي «فيه» مكان «به» .

(٢) وفي «الوضوء» .

(٣) لفظ «إلى» ساقط من هـ .

(٤-٤) من قوله «وقال أبو حنيفة» ساقط من ص، ح؛ موجود في بقية الأصول،  
 وكذا هو موجود في المختصر . قال السرخسي: وروى أن أبا حنيفة رحمه الله  
 رأى رجلاً يمسح خفيه بأسطوانة المسجد فقال له: لو مسحته بـ«حيثك» كان خيراً  
 لك . إلا أن يكون موضعاً معداً لذلك في المسجد فيقتل لا بأس به لأن ذلك  
 الموضع لا يصلي فيه عادة - اه ج ١ ص ٨٥ . قلت: ولعل المراد من الإملاء أمالي  
 الإمام أبي يوسف أو أمالي الإمام محمد وهي «الكيسانيات» فاذن تكون هذه =



قلت: أ رأيت رجلاً م بكنيف فسال عليه من ذلك الكنيف  
أكثر من قدر الدرهم و هو لا يعلم ما هو ؟ قال: إن غسله فحسن .  
و إن لم يغسله حتى يعلم ما هو أجزاء ذلك . قلت: فان كان أكثر ظنه  
أنه قدر ؟ قال: يغسله <sup>١</sup> . قلت: أ رأيت إن لم يسلم و لكن هبت عليه  
ريح فانتضح عليه منه شيء <sup>٢</sup> يسير كرؤس الإبر أو أصغر من ذلك ؟ قال:  
هذا ليس بشيء <sup>٣</sup> . قلت: فان استيقن أنه بول أو قدر ؟ قال: و إن  
استيقن فلا <sup>٤</sup> يجب عليه غسله ؛ ألا ترى أن الرجل يدخل المخرج فيقع  
الذباب على العذرة و البول ثم يقعن عليه و على ثيابه فليس يجب عليه  
في هذا غسل <sup>٥</sup> . قلت: فان انتضح عليه شيء كثير و هو يستيقن أنه  
١٠ بول ؟ قال: يغسله .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم شك في بعض وضوئه و ذلك أول  
ما شك ؟ قال: عليه أن يغسل ذلك الموضع الذي شك فيه . قلت:  
= زيادة من رواية الكتب - و الله أعلم .

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك .

(٢) لفظ « شيء » ساقط من هـ .

(٣) لأن فيه بلوى ، فان من بال في يوم ريح لا بد أن يعصيه ذلك خصوصاً في  
الصحارى ، و قد بينا أن ما لا يستطاع الامتناع عنه يكون عفواً - انتهى ما قاله  
المرحى في مبسوطه ج ١ ص ٨٦ .

(٤) وفي هـ « ولا » .

(٥) راجع التعليق رقم ١ ص ٣٦ من هذا الجزء .

فإن كان يلقي ذلك كثيراً يعرض له الشيطان بذلك في صلاته أو بعد فراغه منها حتى يكثر ذلك عليه؟ قال: لا يلتفت إلى شيء من هذا ويمضي في صلاته ولا يعيد شيئاً من ذلك .

قلت: أرايت رجلاً توضأ و فرغ من وضوئه فظن أنه قد أحدث ولم يستيقن؟ قال: هو على وضوئه ولا يعيد . قلت: فإن كان في الصلاة هـ فظن أنه قد أحدث؟ قال: يمضي في صلاته . قلت: وكذلك لو كان فرغ من صلاته؟ قال: نعم، ليس يجب عليه أن يعيد الوضوء حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً أو يستيقن بحديث .

قلت: أرايت الرجل توضأ ثم وجد - أي البلل سائلاً من ذكره؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء . قلت: فإن كان الشيطان يريه ذلك كثيراً . ولا يعلم ذلك يقيناً أنه بول أو ماء؟ قال: يمضي في صلاته ولا ينظر في شيء من ذلك حتى يستيقن أنه بول . قلت: أفترى له أن يضح

(١) لفظ «الوضوء» ساقط من الأصل وكذا من هـ، وإنما زيد من ر، ح، ص؛ وكان في الأصل بعد قوله «يعيد» وقبل قوله «حتى يسمع» «حتى يستيقن» وليس هو بموجود في ح، ص، وهو الصواب لأن اللفظ هذا يأتي بعد .

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي هـ «رجلاً» .

(٣) لفظ «كثيراً» ساقط من الأصل وكذا من هـ، ز؛ وإنما زيد من ح، ص، وكان في الأصول الثلاثة «ذلك أو لا يعلم» .

(٤) لقواه صلى الله عليه وسلم «إن الشيطان يأتي أحدكم فينفخ في أذنيه ويقول: أحدثت فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» . وفي الحديث: إن شيطاناً يقال له «الولطان» لا شغل له إلا الوسوسة في الوضوء، فلا يلتفت إلى ذلك - كذا في المبسوط .

فرجه بالماء إذا توضأ فان سال<sup>١</sup> قال<sup>٢</sup> هو من الماء الذي اتضح به<sup>٣</sup> ؟  
 قال: نعم، أرى له أن يفعل ذلك .  
 قلت: أرايت رجلا أحدث ثم شك فلا يدرى أتوضأ أم لا ؟  
 قال: هو على حدته غير متوضئ حتى يستيقن بالوضوء<sup>٤</sup>، وإذا<sup>٥</sup> توضأ  
 فلا يكون محدثا حتى يستيقن بالحدث<sup>٦</sup>، وإذا أحدث لم يكن متوضئا حتى  
 يستيقن بالوضوء . قلت: أرايت دم البراغيث والبق والحلم يكون في  
 الثوب ؟ قال: أما دم البق والبراغيث فليس به بأس<sup>٧</sup>، وأما<sup>٨</sup> دم الحلم  
 فان كان أكثر من قدر الدرهم<sup>٩</sup> وقد صلى فيه فانه يعيد الصلاة، وإن  
 كان أقل من قدر الدرهم<sup>١٠</sup> لم يعد<sup>١١</sup> ولكن أفضل ذلك أن يغسله .  
 ١٠ قلت: من أين اختلف دم البق والحلم ؟ قال: ليس للبق دم سائل والحلم  
 له دم سيائل<sup>١٢</sup> . قلت: وكذلك كل شيء ليس<sup>١٣</sup> له دم سائل يقع في  
 الإناء فلا بأس بالوضوء منه ؟ قال: نعم . إذا كان مثل الخنفساء أو العقرب

(١) وفي ح «سيل شيء» .

(٢) وفي ه «فاذا» .

(٣) و كان في الأصل «قلت: وأما» زيادة لفظ «قلت» من سهو الناسخ .  
 والصواب حده كما هو في بقية الأصول لأنه لم يجبه بعد ذلك بـ «قال» .

(٤-٤) من قوله «وقد صلى» ساقط من ه ، ثابت في بقية الأصول .

(٥) وفي ح «لأيعيد» .

(٦) قل المرخصى : وقد روى أن الأذى الذي كان في نعل رسول الله عليه  
 وسلم حين حلع نعليه في الصلاة كان دم حلم - اهـ .

(٧) لفظ «ليس» كان ساقطا من ه .

و الجراد أو النمل و الزنبور و الذباب و القراد فإنه إذا وقع شيء من هذا في الماء لم يفسد؛ و كذلك دمها إذا أصاب اثوب لم يجب عليه غسله .

قلت: أ رأيت دم السمك ما قولك فيه؟ قال: ليس دم السمك

بشيء، ولا يفسد شيئاً .

٥

قلت: أ رأيت قولك في الدم إذا كان أكثر من قدر الدرهم: أعاد

الصلاة، لم قلته؟ قال: لأنه بلغني عن إبراهيم النخعي أنه قال: قدر الدرهم؛ و الدرهم قد يكون أكبر من الدرهم، فوضعه على أكبر ما يكون منها، استحسن ذلك .

قلت: فإن كان قدر مثقال؟ قال: لا يعيد حتى يكون أكثر من ١٠

قدر الدرهم .

قلت: أ رأيت رجلاً وضع الماء ليتوضأ به فأخبره بعض أهله أنه

(١) قال السرخسي: و قد يبا أنه ليس بدم حقيقة، و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله في الكبار الذي يسيل منه دم كثير أنه نجس، و لا اعتماد على تلك الرواية - اهـ المبسوط ج ١ ص ٨٧ .

(٢) وصله في كتاب الآثار فقال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا كان الدم قدر الدرهم و البول و غيره فأعد صلاتك، و إن كان أقل من قدر الدرهم فامض على صلاتك . و قال محمد: يجزئه صلاته حتى يكون ذلك أكثر من قدر الدرهم الكبير المثقال فإذا كانت كذلك لم تجزئه صلاته؛ و هو قول أبي حنيفة - اهـ (باب ما يعاد من الصلاة و ما يكره) ص ٣٢ .

قدر؟ قال: لا يتوضأ به<sup>١</sup>. قلت: أ رأيت رجلاً وضع الماء ليتوضأ به فأدخل صبي يده أو رجله في ذلك<sup>٢</sup> الماء و ليس على يديه و رجله قدر؟ قال: أحب<sup>٣</sup> ذلك إلى<sup>٤</sup> أن يتوضأ بغيره. قلت: فإن لم يفعل و توضأ؟ قال: يحجزه<sup>٥</sup>. قلت: أ رأيت الحب<sup>٥</sup> يكون له الكوز يوضع في نواحي الدار ه أ ترى للرجل أن يتوضأ منه<sup>٦</sup> و يشرب منه؟ قال: نعم، إذا لم يعلم فيه قدرا - وهكذا أمر الناس<sup>٧</sup>.

(١) لأن خبر الواحد في أمر الدين حجة إذا كان الخبر ثقة حتى كانت روايته الحديث موجبا للعمل فكذلك إخباره بنجاسة الماء من أمر الدين فيجب العمل به - المبسوط ج ١ ص ٨٧.

(٢) لفظ «ذلك» ساقط من ه.

(٣-٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «لذلك».

(٤) لأنه لا يتوقى النجاسات عادة، فالظاهر أن يده لا تخلو عن نجاسة فلا احتياط في التوضؤ بغيره. وإن توضأ به أحزاه لأنه على يقين من الطهارة وفي شك من النجاسة، وحاله كحال الدحاجة المخلاة وقد بننا حكم سؤالها - ه من المبسوط.

(ه) كذا في أكثر الأصول؛ وفي ه، ز «الحب» بالجيم وليس بصواب؛ وقد مر شرح الحب و الحب - راجع تعليق ص ٢٦ و ٢٩ و ٣٣ من هذا الجزء.

(٦) وفي ه. ص «به»؛ وفي بقية الأصول «منه».

(٧) قال السرخسي: لأنه عمل الناس و يلحقهم الحرج في النزوع عن هذه العادة، والأصل فيه الطهارة فيتمسك به ما لم يعلم بالنجاسة؛ وفي الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع استسقى العاس رضى الله عنه، فقال: ألا نأتيك بالماء من بعض البيوت فإن الناس يدخلون أيديهم في السقاية؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: نحن منهم - من المبسوط ج ١ ص ٨٧.

قلت: أ رأيت الشاة إذا بالَت في بئر الماء؟ قال: ينزح ماء البئر كله إلى أن يغلبهم الماء. قلت: وكذلك بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه إذا بال شيء منها في بئر الماء أمرت أن ينزف ماء البئر كله حتى يغلبهم الماء؟ قال: نعم. قلت: وكذلك أروائها؟ قال: نعم. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لا بأس ببول ما يؤكل لحمه، وإن بال شيء من ذلك في بئر ماء لم يفسد الماء ولم يجب عليهم أن ينزفوها حتى يتغير الماء، وكذلك إذا أصاب الثوب منه شيء كثير فاحش لم يجب عليهم غسله؛ ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بأن<sup>٢</sup> يشرب أبوال الإبل وألبانها<sup>٣</sup>؛ ولو كان نجسا لم يأمر بشربه.

قلت: أ رأيت البحر من بحر الغنم والإبل يقع في بئر الماء؟ قال: لا يضره ذلك ما لم يكن كثيرا فاحشا، فإن كان كثيرا فاحشا<sup>٤</sup>. كان

(١-١) من قوله «قلت أ رأيت الشاة» ساقط من أكثر الأصول؛ وزيد من ح، ص، ولا بد من إنباته.

(٢) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «أن ينزفوا ماء» وهي رواية الكتاب.

(٣) وفي «أن».

(٤) إشارة إلى حديث العرينين الذي أخرجه البخاري وغيره من أصحاب الصحيح والسنن.

(هـ) والكثير ما استكثره الناظر إليه، وقيل أن يغطي ربع وجهه، وقيل أن لا يخلو دونه عن برة وهو الصحيح، وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله في الإملاء قال: «هذا إذا كان بإيسا، فإن كان رطبا تفسد البئر بغيره» وكثيره لأن =

عليهم أن ينزفوا ماء البئر كله ، وقال أبو حنيفة في الإملاء: إذا كان البحر رطبا قليلا وكثيره يفسد الماء . قلت: لِمَ؟ أليس قد قلت في بول ما يوكل لحمه إذا أصاب الثوب منه وهو أكثر من قدر الدرهم: إنه لا يفسد وإن الصلاة فيه تامة؟ قال: بلى، قد قلت ذلك ولكن لا يشبه البول في الماء البول<sup>١</sup> يصيب الثوب لأنها إذا بالت في البئر فقد صار الماء كله مثل ذلك البول . وإذا أصاب الثوب فانما يصيب منه موصعا واحد؛ ألا ترى أن البول، لو أصاب الثوب وهو كثير فاحش لم تجز الصلاة فيه! وقال محمد: لو بالت شاه في بئر لم تنجسها،<sup>٢</sup> وقال أبو يوسف ومحمد في الروث يصيب النعل والخف والثوب فصلى فيه وهو رطب ١٠ وهو أكثر من قدر الدرهم أنه يحزبه ما لا يكن كثيرا فاحشا، وإن كان كثيرا أعاد وهو قول محمد<sup>٣</sup>.

قلت: أ رأيت مسافرا حضرت الصلاة ومعه نبيذ التمر<sup>٤</sup> ليس معه غيره<sup>٥</sup> أ يتوضأ به؟ قال: نعم يتوضأ به، ويتمم مع ذلك أحب إلى، فإن = الرطب ثقيل لا يسفى به الريح ولأنه ليس للرطب من الصلابة والاستمساك ما لليابس - قاله السرخسي .

(١) لفظ «انه» ساقط من «.

(٢) كذا في ص، ح؛ وفي بقية الأصول «مثل البول» والنصواب حذف «مثل» .

(٣-٣) من قوله « وقال أبو يوسف » ساقط من ح، ص .

(٤-٤) قوله « ليس معه غيره » - اقط من ح، ص .

لم يتيمم و توضأ بالنيذ<sup>١</sup> وحده ؟ قال : يحزبه في قول أبي حنيفة<sup>٢</sup> .  
قلت : لم يحزبه ؟ قال : لأنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
توضأ بالنيذ<sup>٣</sup> ، وقال<sup>٤</sup> أبو يوسف : يتيمم ولا يتوضأ باليذ ، وقال<sup>٥</sup>  
محمد : يتوضأ و يتيمم<sup>٥</sup> مع ذلك<sup>٥</sup> . قلت : فهل يجرى الوضوء بشيء من  
الأشربة سوى نبيذ التمر ؟ قال : إذا لم يكن عنده ماء لم يجره الوضوء<sup>٥</sup>  
بشيء من الأشربة سوى النبيذ نبيذ التمر . قلت : فإن توضأ بشيء من  
الأشربة سوى النبيذ و صلى به يوماً أو أكثر من ذلك ؟ قال : عليه  
أن يعيد الوضوء و الصلوات كلها<sup>٦</sup> ، و قال أبو حنيفة في الجامع الصغير :  
يتوضأ باليذ و لا يتيمم ، و روى نوح الجامع عنه أنه رجع عن هذا  
و قال : يتيمم و لا يتوضأ به لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ به<sup>١٠</sup>  
بمكة و نزلت آية التيمم بالمدينة<sup>٦</sup> .

(١) و صفة نبيذ التمر الذي يجوز التوضؤ به أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على  
الأعضاء كالماء ، فإن كان ثخيناً فهو كالرُب لا يتوضأ به ، فإن كان مشدداً فهو  
حرام شربه فكيف يجوز التوضؤ به ، و إن كان مطبوخاً فله صحيح أنه لا يجوز  
التوضؤ به حواً كان أو مشدداً لأن البار غيرته فهو كماء الباقلاء - اهـ قاله السرخسي .  
(٢) من قوله « يحزبه » ساقط من ز .

(٣) قلت : الحديث هذا أخرجه الترمذي وغيره وفيه مقال .

(٤-٤) من قوله « أبو يوسف » إلى قوله « و قال » ساقط من هـ ، ح ، ص .  
(٥-٥) و في ص ، ح « بعد ذلك » . قلت : و هو رواية الحسن عن أبي حنيفة - قاله  
السرخسي .

(٦-٦) من قوله « و قال أبو حنيفة » ساقط من الأصل و كذا من ص ، ح ، أيضاً ؛



قلت: أ رأيت إن توضأ بالتيمز وهو يحد الماء؟ قال: لا يحزبه ذلك .  
قلت: فان لم يعد الوضوء وصلى بوضوئه ذلك؟ قال: عليه أن يعيد  
الوضوء والصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ وضوءه للصلاة فمكث على وضوئه  
ه ذلك يوماً أو يومين أو ثلاثة أيام ' ولم يحدث ولم ينم ' أ يصلى بذلك  
الوضوء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم غشي عليه أو أصابه لم أو أغشى عليه  
أو ذهب عقله من شيء ثم زال عنه ذلك ' هل ينقض ذلك وضوءه؟  
قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن الذي أصابه من ذهاب عقله أشد عليه  
١٠ من النوم؛ والنوم ينقض الوضوء إذا نام مضطجعا . قلت: فالذي ذهب  
عقله أو أصابه ما ذكرت لك أسوأ هو إن كان قائماً أو قاعداً أو مضطجعا؟  
قال: نعم، وعليه الوضوء في هذا ' كله . قلت: فلم استحسنت في النوم  
إذا كان قاعداً أو ساجداً أو قائماً أو راكعاً؟ قال: جاء في ذلك أثر ' .

= وإنما هذه عبارة في ه، ز؛ وهذه زيادة من بعض رواة الكتاب ولا بأس  
بها . قد ذكر هذا القول الحاكم في مختصره .

(١-١) كذا في أكثر الأصول؛ وفي ه، ص « ولم ينم ولم يحدث » .  
(٢) كذا في الأصل وكذا في ه؛ وفي ز، ح، ص « ذلك عنه » إلا أن في ص  
« ثم ذهب ذلك عنه » مكان « زال ذلك عنه » .  
(٣) وفي ز، ه « ذلك » مكان « هذا » .

(٤) قلت: الأثر هذا أخرجه الإمام محمد في باب النوم قبل الصلاة وانتقاض  
الوضوء منه ج ١ ص ٤٣٦ من كتاب الآثار فقال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد =

فأخذت<sup>١</sup> به، وأخذت في ذهاب العقل بالقياس لأن ذهاب العقل أشد من الحدث . قلت: فإن لم يعد الوضوء وصلى هكذا؟ قال: يعيد الوضوء والصلاة . قلت: لم؟ ولو نام قائماً أو قاعدا لم يجب عليه الوضوء! قال: لأن ذهاب العقل لا يشبه النوم في هذا . قلت: أرايت رجلاً صلى ركعة بقوم أو ركعتين ثم أغشى عليه أو ذهب عقله أو أصابه لم؟ قال: ه عليه وعليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت: وإن لم يذهب عقله ولكنه وقع فوات؟ قال: عليهم أن يستقبلوا الصلاة بامام غيره . قلت: أرايت الرجل إذا تمضمض<sup>٢</sup> واستنشق<sup>٣</sup> أ يدخل يده في أنفه أو في فيه؟ قال: إن شاء فعل وإن شاء ترك .

قلت: أرايت الغسل أتراه واجبا يوم الجمعة ويوم عرفة وفي ١٠ العيدين وعند الإحرام؟ قال: ليس بواجب في شيء من هذا؛ إن اغتسل = عن إبراهيم قال: إذا نمت قاعداً أو قائماً أو راكعاً أو ساجداً أو راكعاً فليس عليك وضوء . وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن إسماعيل بن منصور عن منصور ابن أبي الأسود عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو ساجد في عرف نومه إلا بفتحته ثم يقوم فيمضي في صلاته - اه ص ١٨١ . وروى البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه فإنه إذا وضع جنبه استرخت مفاصله . (١) وفي «وأخذت» .

(٢) كذا في الأصل وكذا في ز؛ وفي «قلت إن» وفي ص، ح «قلت أرايت إن» .

(٣-٢) وفي ه، ص «أو استنشق» .

الحسن ، وإن ترك ذلك لم يضره . قلت : أرايت رجلا توضأ من سور حائض أو جنب أو مشرك أو صبي ؟ قال : لا بأس بذلك كله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

### باب البئر وما ينجسها

أبو سليمان عن محمد بن الحسن قال : قلت : أرايت فأرة وقعت في

(١) قل السرخسي في مبسوطه : والاعتسال في الحاصل أحد عشر نوعاً ، خمسة منها فريضة : الاعتسال من التقاء الختانين ومن إزال الماء ومن الاحتلام ومن الحيض والنفس . وأربعة منها سنة : الاعتسال يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الإحرام وفي العيدين ، واحد واجب وهو غسل الميت ؛ وآخر مستحب وهو الكافر إذا أسلم ، فإنه يستحب له أن يغتسل - به أمر النبي صلى الله عليه وسلم من جاءه يريد الإسلام ؛ وهذا إذا لم يكن جنباً فإن أجنب ولم يغتسل حتى أسلم فقد قال بعض المشايخ : لا يلزمه الغسل لأن الكفار لا يخاطبون بالشرائع ، والأصح أنه يلزمه لأن بقاء صفة الجنابة بعد إسلامه كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء به ؛ والله سبحانه أعلم - ج ١ ص ٩٠ . قلت : بعد قواه « ومجد » عبارة رائدة في الأصل وكذا في هـ ، ر ؛ ولم توجد في ص ، ح وهي « وجودة في المختصر لكن قبل مسألة الغسل وهي « والإعلاء ينقض الطهارة في الأحوال كلها ويقطع الصلاة ويمنع القوم من البناء عليها ومن الاتهام بامام آخر فيها وكذلك موت الإمام » . والمسألة قد ذكرت قبل ، واختصرها الحكم في مختصره ؛ وليس هذا مقامه ولعل هذا كان تعليقا من بعض أهل العلم على الهامش فأدخلها الناسخ في أصل الكتاب بظن أنه من الأصل - والله أعلم .

(٢) زاد في ص ، ح بعد هذا « وانصلا في ثياب أهل الذمة » ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن هذا العنوان يأتي بعد حتم الباب في باب « ستقل » .

بئر الماء فانت فيها ولم تنفسخ<sup>١</sup>؟ قال: ينزف منها عشرون دلو أو ثلاثون.  
قلت: فان نزف منها ثلاثون دلو أو عشرون دلو - والقارة في البئر  
بعد؟ قال: عليهم أن ينزفوا منها عشرين<sup>٢</sup> دلو أو ثلاثين<sup>٣</sup> دلو<sup>٤</sup> بعد  
خروج القارة<sup>٥</sup>. قلت: فان نزفوا منها عشرين دلو ثم استخرجوا القارة  
ثم نزفوا بعد ذلك عشر دلاء؟<sup>٦</sup> قال: لا تطهر<sup>٧</sup>، و عليهم أن ينزفوا<sup>٨</sup>  
تمام عشرين دلو أو ثلاثين<sup>٩</sup> من خروج<sup>١٠</sup> القارة. قلت: فان كان يقطر  
من الدلاء شيء في البئر؟<sup>١١</sup> قال: لا ينجسها، لأن هذا لا يمتنع منه.  
قلت: أ رأيت إن صب الدلو الآخر في البئر<sup>١٢</sup> بعد ما نحوه عن رأسها  
أو قبل ذلك أو بعد ما أفرغوه في إناء آخر؟ قال: هذا كله سواء  
و عليهم أن ينزفوا دلوامثله<sup>١٣</sup>. قلت: أ رأيت إن انصب ذلك الدلو في  
بئر طاهرة؟ قال: عليهم أن ينزفوا منها دلوامثله<sup>١٤</sup>، وذلك لأن الماء  
قد صار كله<sup>١٥</sup> مثل ذلك الدلو، وإنما يظهر هذه البئر ما يظهر التي قبلها؛

(١) وفي هـ، ص «تنفسخ».

(٢) وكان في هـ «عشرون» وليس بشيء.

(٣) وكان في هـ «ثلاثون».

(٤-٥) وفي هـ، ص، ح «استخرجوا القارة».

(٥-٥) كذا في الأصل وكذا في ر؛ وفي هـ، ص «قل: فانها لا تطهر».

(٦-٦) وفي ص، هـ «بعد خروج».

(٧-٧) من قوله «قل: لا ينجسها» ساقط من الأصل وكذا مز ز.

(٨-٨) من قوله «قلت: أ رأيت» ساقط من الأصل وكذا من ر.

(٩-٩) كذا في أكثر الأصول؛ وفي هـ «قد صار».

ألا ترى أن البئر التي قبلها إنما يطهرها دلو واحد لو انصب فيها ذلك الدلو الآخر ، فكذلك هذه البئر . قلت : أرأيت إن انصب في هذه البئر الطاهرة الدلو الأول ؟ قال : ينزف منها عشرون دلوًا . قلت : فإن انصب فيها الدلو الثاني ؟ قال : عليهم أن ينزفوا منها تسعة عشر دلوًا ،  
 هـ وكذلك لو صب فيها الدلو العاشر كان عليهم أن ينزفوا منها عشر دلاء ،  
 و إنما يطهرها ما يطهر الأولى ؛ ألا ترى أنه كلما استسقى من البئر الأولى كان أطهر لها . قلت : أرأيت إن استخرجت الفأرة فألقيت في هذه البئر الطاهرة و صب فيها عشرون دلوًا ؟ قال : عليهم أن يخرجوا الفأرة وعشرين دلوًا . قلت : لم ؟ قال : لأن الدلاء التي صبت فيها بمنزلة ماء البئر وهو كله نجس ، و إنما يطهرها عشرون دلوًا .

(١) زاد في ح بعد ذلك ، وفي رواية أبي حفص : ينزف منها أحد عشر دلوًا وهو الصحيح » قلت : وهو تعليق أدخله الناسخ في الأصل بظن أنه من تروك الأصل - قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩١ . وفي نسخ أبي حفص » قال : أحد عشر دلوًا ، وهو الصواب ، فإن حال البئر الثانية بعد ما صب الدلو العاشر فيها كحال البئر الأولى حين كان هذا الدلو فيها ؛ وتأويل ما ذكر في نسخ أبي سليمان أنه يتزح منها عشر دلاء سوى المصبوب فيها ؛ والمصبوب فيها واجب التزح يقيين - اهـ .

(٢) كذا في ص ، ح ؛ وزاد في هـ ، ع ، ز بعد قوله « أطهرها » « قال الحاكم الجليل أبو الفضل : هذا الجواب ليس بسديد ، وصوابه أن يتزح أحد عشر دلوًا وهكذا الجواب في رواية أبي حفص » . قلت : وهو تعليق أدخله الناسخ في الأصل سهوا منه وهي عبارة المختصر - ذكرها الحاكم .

و من قال غير هذا فلا بد له من <sup>١</sup> أن يخرج <sup>٢</sup> العشرين الدلو <sup>٣</sup> التي صبت <sup>٤</sup> فيها مع القارة وعشرين دلوا أخرى . قلت : أ رأيت إن جاؤا بدلو عظيم يسع عشرين دلوا بدلوهم فاستقوا به دلوا واحدا ؟ قال : يحجزهم ، وقد طهرت البئر . قلت : أ رأيت إن عاد ذلك الماء فأهرق <sup>٥</sup> في البئر ؟ قال : عليهم أن يخرجوا منها مثله . قلت : أ رأيت إن توضأ رجل من <sup>٥</sup> تلك البئر بعد إخراج ذلك الدلو ؟ قال : يحجزه وضوؤه . قلت : فإن انصب <sup>٥</sup> فيها ذلك الدلو بعد ذلك ؟ قال : لا يفسد وضوء ذلك الرجل إلا أن يكون الدلو في البئر بعد لم يتنج <sup>٦</sup> عنها ؛ فإدام الدلو فيها فليس يحجزى من توضأ منها لأنه يقطر فيها <sup>٧</sup> بعد ، فإذا تنجى <sup>٨</sup> عنها فقد طهرت ؛ وقال محمد : يحجزه .

١٠

قلت : أ رأيت ثوبا نجسا غسل في إجابة <sup>٩</sup> بماء ظئف ثم عصر

(١) لفظ « من » ساقط من « .

(٢) وفي ح ، ص « عشرين دلوا » .

(٣) كذا في ز ، ح ؛ وفي ه ، ع ، ص « صب » .

(٤) وكان في ه « طاهرا » وهو تصحيف .

(٥) وفي ه « أصب » وهو تصحيف ؛ وفي ص ، ح « صب » .

(٦) وفي ص ، ح « لم يتنج » .

(٧) وفي ه « فيه » والصواب « فيها » كما في بقية الأصول .

(٨) وفي ح ، ص « نجى » .

(٩) الإجابة : المكنى ، وهو شبه لقن تغسل فيه الثياب ، والجمع أجاين ؛ والإجابة

عامية - مغرب ج ١ ص ١٠ .

ولم يهرق ذلك الماء ثم غسل في إجماعه أخرى بماء نظيف ثم عصر  
 ' ولم يهرق ذلك الماء ثم غسل في إجماعه أخرى بماء نظيف ثم عصر '  
 ' ما حكم الثوب ؟ قال : قد طهر ' . قلت : فهل يحزى من توضع  
 بالماء الأول أو الثاني أو الثالث ؟ قال : لا . قلت : فإن توضع رجل من  
 ذلك وصلى ؟ قال : يعيد الوضوء والصلاة . قلت : أرايت إن غسل  
 ذلك الثوب في إجماعه أخرى بماء طاهر هل يحزى من توضع بذلك الماء  
 الرابع ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه لما غسل في الإجماع الثالثة  
 فقد صار طاهراً ثم غسل في الإجماع الرابعة وهو طاهر فلا بأس بأن  
 يتوضع بذلك الماء الرابع لأنه طاهر .

١٠ قلت : أرايت رجلاً توضع في إناء نظيف وضوءه للصلاة ثم توضع  
 وهو متوضئ في إناء نظيف ثم توضع في إناء آخر نظيف وهو متوضئ  
 هل يحزى من توضع بالماء الأول ؟ والثاني والثالث ؟ قال : لا . قلت :  
 فإن توضع في إناء نظيف أيضاً وهو متوضئ هل يحزى من توضع  
 بالماء الرابع ؟ قال : لا . قلت : وكذلك لو توضع بخامس أو سادس ؟

(١-١) من قوله « ولم يهرق » المكرر الثالث ساقط من « .

(٢-٢) وفي ص « ما حال الثوب » مكان « ما حكم الثوب » .

(٣) وفي ص « الثوب قد طهر » ؛ وفي ع ، ز « طهرت » مكان « طهر » ؛ والصواب  
 « طهر » أي الثوب .

(٤) وفي ص « بالأول » .

(٥) وفي ع « والثالث والثاني » ؛ والصواب ما في بقية الأصول .

(٦) نلفظ « أيضاً » ساقط من « .

قال: نعم، لا يحزى من توضأ بذلك الماء.

قلت: لم؟ قال: أرايت لو استنجى بماء عشر مرات أكان يحزى

من توضأ بالعاشر؟ قلت: لا. قال: فكذلك هذا.

قلت: أرايت جنبا اغتسل في بئر ثم وقع في أخرى ثم وقع في

أخرى ثم وقع في أخرى؟ قال: قد أفسد الآبار كلها. وعليهم ٥

أن يزفوا ماء الآبار كلها حتى يغلبهم الماء.

قلت: وهل يحزى غسله؟ قال: لا. وهذا قول أبي يوسف. وقال

محمد: يظهر إذا اغتسل في البئر الثالثة وفسد الماء.

قلت: أرايت رجلا طاهرا وقع في بئر فاغتسل فيها؟ قال: قد

أفسد ماء البئر كله. قلت: وكذلك لو توضأ فيها؟ قال: نعم. قلت: ١٠

وكذلك لو استنجى فيها؟ قال: نعم. قلت: فاحال البئر؟ قال: عليهم

أن يزفوا ماء «بئر كله» إلا أن يغلبهم الماء. قلت: أرايت الرجل

من يحزى وضوءه ذلك؟ قال: لا.

قلت: أرايت رجلا جنبا دخل بئرا يطلب دلوا له فيها

فانغمس فيها وهو غير طاهر غير أنه ليس في رجله ولا في جسده ١٥

ولا في يده قدر فلم يدلك فيها هل يفسد الماء؟ قال: لا. وقال

أبو يوسف: ولو أن جنبا دخل بئرا ليخرج دلوا منها فانغمس في الماء

أنه لا يفسد الماء ولا يحزى من الغسل. وقال محمد: لا يفسد الماء ويحزى

(١) كذا في ز، ح؛ وفي ع، هـ، ص «طاهرا» مكان «جنبا» وليس مصوب؛

والاصواب «جنبا» يؤيده قوله بعد «وهو غير طاهر».



من الغسل؛ وقال أبو يوسف في الإملاء: يفسد الجنب البئر إن اغتسل فيه أو لم يغتسل أو انغمس لإخراج الدلو<sup>١</sup>.

قلت: أ رأيت فأرة وقعت في بئر فماتت فيها ثم وقعت فأرة أخرى في بئر أخرى فماتت فاستقى<sup>٢</sup> من إحدى البئرين عشرين دلوًا بعد خروج الفأرة فصب ذلك الماء في البئر الأخرى؟ قال: عليهم أن يزفوا منها عشرين دلوًا بعد خروج الفأرة لأن الذي صبوا فيها مثل ما كان فيها<sup>٣</sup>. قلت: فإن وقع في بئر أخرى ثالثة فأرة فماتت<sup>٤</sup> فزف<sup>٥</sup> منها عشرون دلوًا فصب في هذه أيضًا مع العشرين الأولى ومع الثائرة التي وقعت فيها؟ قال: يزف منها أربعون دلوًا، وإما أنظر إلى ما وجب عليها ١٠ وإلى ما صبوا فيها فأنزف الأكثر من ذلك. قلت: فإن صبوا<sup>٦</sup> فيها دلوًا واحدًا أو اثنين؟ قال: لا يزف منها إلا عشرون<sup>٧</sup> دلوًا. قلت:

(١) قول أبي يوسف لا وجود له في الأحمدية والاصفية.

(٢) وفي «فاستقى».

(٣) زد في الأحمدية والاصفية بعد قوله «فيها» قلت: فإن كانوا إنما صبوا فيها دلوًا واحدًا أو اثنين؟ قال: لا يزف منها إلا عشرون دلوًا. قلت: وكذلك لو صبوا فيها عشرين دلوًا؟ قال: نعم، لا يزف منها إلا عشرون دلوًا.

(٤) قوله «فماتت» ساقط من ع موجود في بقية الأصول وهو الصواب.

(٥) وفي ز، ح «فزفت».

(٦-٦) وفي ص «فان كانوا إنما صبوا» وفي ح «كان صبوا».

(٧) كذا في ص «عشرون» وهو الصواب؛ وكان في بقية الأصول «عشرين» وهو خطأ.

وكذلك لو صبوا فيها عشرين دلوًا؟ قال: نعم، لا ينفذ منها إلا عشرون دلوًا. قلت: فإن زادوا من البئر الثالثة دلوًا أو اثنتين نذفت تلك الزيادة مع العشرين دلوًا؟ قال: نعم<sup>١</sup>.

قلت: أ رأيت الفأرة ماتت في سمن جامد و تفسخت فيه؟ قال: تؤخذ الفأرة و ما حولها فيرمى به<sup>٢</sup>، و لا بأس بأكل ما بقي و الانتفاع به. قلت: فإن كان السمن ذائبًا؟ قال: أكره لهم أكله لأنه نجس. قلت: فإن استصبحوا به<sup>٣</sup> أو دبغوا<sup>٤</sup> به جلدًا؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: فإن باعوه و لم يبينوا ما هو ثم علم المشتري؟ قال: هو بالخيار إن شاء رده و إن شاء أمسكه. قلت: فإن باعوه و بينوا ذلك؟ قال: لا بأس به. قلت: فإن اشتراه رجل ثم دبغ به جلدًا؟ قال: لا بأس بالدباغة<sup>٥</sup>. به، ثم يغسل الجلد بعد ذلك بالماء.

(١) وفي ح « قلت: فإن كان صبوا فيها من إحدى البئرين عشرين دلوًا و من البئر الثالثة دلوًا أو دلوين فعليهم أن ينفذوا من هذه البئر الثالثة عشرين دلوًا و تلك الزيادة اتى صبوا فيها من الثانية من البئر الأخرى اثنتان دلوًا أو اثنتين نذفت تلك الزيادة مع عشرين دلوًا؟ قال: نعم. » و هذا ممكن قوله في الأصل « أن صبوا فيها - نخ ».

(٢) و حدث الجود و الدوب إذا كان يحل لو قوّر ذلك الموضع لا يستوى من ساعته فهو جامد، و إن كان يستوى من ساعته فهو ذائب - قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩٥.

(٣-٤) وفي ز « و دبغوا » و كذلك هو في المختصر؛ وفي بقية الأصول « أو دبغوا » وهو أوضح.

قلت: أ رأيت فأرة وقعت في حب<sup>١</sup> فيه خلّ فماتت فيه فأدخل رجل يده فيه ثم أخرج يده فقمسها<sup>٢</sup> في خاية<sup>٣</sup> أخرى؟ قال: أكره لهم جميعا<sup>٤</sup>. قلت: و كذلك لو كان في الحب الأول ماء؟ قال: نعم. قلت: و كذلك لو غمس يده في الخل أو الماء ثم أخرج يده فقمسها في عشر خوابي أو أكثر من ذلك واحدة بعد واحدة أفسدهن كلهن؟ قال: نعم<sup>٥</sup>. قلت: فان صب منها خاية في بئر فيها ماء؟ قال: عليهم أن

(١) كذا في ص، ح وهو الصواب؛ وفي ع، ز، هـ «جب» بالجيم وليس بصواب - و يأتي هكذا مرات إلى آخر الباب.

(٢) كذا في ح، وفي الأصول الباقية «قمسه» واليد ووث، اللهم! إلا أن يراعى اللفظ.

(٣) الخابئة والخابية: الجرة الضخمة - والجمع الخوابي؛ والخابية والحب كلاهما بمعنى.

(٤-٥) وفي ص، ح «أكره أكلها جميعا».

(٥) قال السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩٥: فان كان في الخوابي ماء فهذا الجواب قول أبي يوسف، فأما على قول أبي حنيفة ومحمد تخرج يده من الخابية الثالثة طاهرة بناء على غسل انعضو المنتجس في الإجانات كما بينا إلا أن يكون مراده: أدخلها في الخابية الأولى إلى الإبط حتى تنتجس كلها ثم أدخلها في الخابية الثانية إلى الرسغ. و كذلك في كل خابية زاد قليلا فحينئذ الكل نجس كما قال؛ فان كان في الخوابي خل فالجواب قول أبي يوسف ومحمد، فأما عند أبي حنيفة تخرج يده من الخابية الثالثة طاهرة. و هو بناء على أن إزالة النجاسات بالمائعات الطاهرة سوى الماء لا يجوز عند محمد وزفر وكذا الشافعي، الثوب والبدن فيه سواء؛ وعند أبي حنيفة يجوز في الثوب والبدن جميعا، و هو إحدى الروايتين عن

ينزفوا الأكثر من عشرين دلوًا ومن مقدار الحاية . قلت : وكذلك لو أدخل يده في حَب فيه ماء وفيه فأرة ثم أخرج يده فأدخلها في عشر<sup>١</sup> ؟ قال : نعم ، قد أفسد الماء كله ، ولا يجوز من توضأ بشيء منهن لأنه غمس يده أول مرة في ماء نجس فما أدخل يده فيه فهو بمنزلة . قلت : فإن أخرج يده فغسلها ثم أدخلها في حَب آخر<sup>٢</sup> ؟ قال : لا يفسد الماء . ٥

### باب ثياب أهل الذمة والصلاة فيها

قال أبو حنيفة : لا بأس بلبس ثياب أهل الذمة كلها والصلاة فيها ما لم يعلم أنه أصابه قدر إلا الإزار والسرَّويل فإنه كره<sup>٣</sup> الصلاة في ذلك حتى يغسل - وهو قول أبي يوسف<sup>٤</sup> - ومحمد إلا أن أبا يوسف قال : إن صلى في الإزار والسرَّويل أجزاء ذلك إذا لم يعلم أنه أصابه قدر أو شيء ١٠ ينجسه ؛ ألا ترى أن عامة من ينسج هذه الثياب ويغزلها<sup>٥</sup> أهل الذمة .

= أبي يوسف ، وفي الرواية الأخرى فصل بين الثوب والبدن فقال في البدن : لا تزول النجاسة عنه إلا بالماء وفي الثوب تزول عنه بكل مائع طاهر ينعصر بالعصر ، فأما ما لا ينعصر كالدهن والسمن لا تجوز إزالة النجاسة به - اهـ .

(١) وفي ز ، ص ، ح « عشرة خوابي » .

(٢-٢) كذا في ص ، وفي بقية الأصول « حَب أخرى » .

(٣) وفي ح ، ص « يكره » .

(٤) كذا في أكثر الأصول ؛ وفي هـ « أبي حنيفة » مكان « أبي يوسف » وليس بهوَاب .

(٥) وفي هـ « يغسلها » وهو تصحيف ؛ والصواب « يغزلها » كما هو في بقية الأصول .

وأخبرنا محمد عن أبي يوسف عن شيخ عن الحسن البصري أنه  
سئل عما يفسح المجوس من الثياب أ يصلّي فيه قبل أن يغسل؟ قال: نعم،  
لا بأس بذلك .

## باب المسح على الخفين

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ولبس خفيه و صلى الغداة ثم أحدث  
فكثّ محدثاً حتى زالت الشمس فتوضأ و مسح على خفيه حتى مقى

(١) قلت: و روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي داود الطيالسي عن الحكم بن  
عطية قال: سمعت الحسن و سئل عن الثوب يخرج من النساك يصلّي فيه؟ قال:  
نعم. قال: و سمعت ابن سيرين يكرهه. و روى عن وكيع قال حدثنا ربيع  
عن الحسن قال: لا بأس برداء اليهود و النصارى. و روى عن وكيع عن علي بن  
صالح عن عطاء أبي محمد قال: رأيت علي بن محمد من هذه الكرايس غير غسيل.  
و روى عن حفص عن جعفر (أبي الصادق) عن أبيه أن جابر بن عبد الله صلى  
في ثوب نسيج. و روى عن عمرو بن هاشم أبي مالك الجني عن عبد الله ابن  
عطاء قال: سألت أبا جعفر عن الثوب يحوكه اليهود و النصارى يصلّي فيه؟ قال:  
لا بأس به. ١ (الثوب يخرج من النساك يصلّي فيه) ق ١٦٢ / ٢ ص ٧٦٨. قلت:  
و لعل « الشيخ » هذا الذي في سند أبي يوسف: الحكم بن عطية، أو ربيع  
و الله أعلم.

(٢) و لكثرة الأخبار فيه قال أبو حنيفة: ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل  
ضوء النهار. و قال أبو يوسف: خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته.  
و قال الكرخي: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار التي  
وردت فيه في حيز التوار - اه ما قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩٨.  
(٣) كذا في ح، و هو الصواب؛ و في نية الأصول «أو».

- يجزيه ذلك المسح؟ قال: إلى الساعة التي أحدث فيها من الغد. قلت:
- ولا يجزيه ذلك إلى الساعة التي مسح عليها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال:
- أرأيت لو مكث يوماً أو يومين وقد أغشى عليه أو مرض ولم يصل ثم
- أفاق أكان له أن يمسح على الخفين وقد مضى بعد ما أحدث يوم
- أو يومان؟ قلت: لا. قال: كذلك<sup>١</sup> الأول، ليس له أن يجاوز الساعة
- التي أحدث فيها من الغد؛ وكذلك المسافر له من الساعة التي أحدث
- فيها حتى يستكمل ثلاثة أيام ولياليها إلى مثل تلك<sup>٢</sup> الساعة من اليوم الرابع.
- قلت: أرأيت رجلاً غسل رجله ولبس خفيه على غير وضوء
- ثم أحدث أيتوضأ ويمسح على خفيه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه
- ليس له أن يمسح على الخفين حتى يلبسهما على وضوء تام، فإن لبسهما
- على وضوء تام ثم أحدث بعد ذلك توضأ ومسح عليهما.
- قلت: أرأيت المسح على الخفين كم هو؟ قال: مرة واحدة.
- قلت: أفيمسح من قبل الساق أو يتندى من قبل الأصابع؟ قال:
- بل يبدأ من قبل الأصابع حتى ينتهي إلى أصل الساق. قلت: فإن بدأ
- من أصر الساق إلى رأس الأصابع؟ قال: يجزيه.
- قلت: أرأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه مرة واحدة باصبع
- أو باصبعين؟ قال: لا يجزيه. قلت: أرأيت إن مسح بثلاثة<sup>٣</sup> أصابع

(١) وفي ح، ص «فكذلك».

(٢) وفي «ذلك» وليس بشيء.

(٣) وفي «بثلاث».

أو أكثر من ذلك؟ قال: يحجزه . قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا مسح بالأكثر من أصابعه أجزاء ذلك .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه و في خفيه خرق يخرج منه إصبع أو إصبعان هل يحجزه أن يمسح على الخفين؟ قال: نعم . قلت: فإن كان يخرج منه 'ثلاث أصابع'؟ قال: لا يحجزه . قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا خرج من الخف أكثر من نصف أصابعه وجب عليه غسل رجله . قلت: أ رأيت رجلاً توضأ وعليه خُفاه و هما منخرقان و الحرق أكثر من نصف قدمه من قبل عقبه هل يحجزه أن يمسح عليهما؟ قال: لا . قلت: لم لا يحجزه المسح عليهما و أصابعه مغطاة؟ ١٠ قال: لا يحجزه إلا الغسل . قلت: فإن خرج من عقبه أو أسفل من قدمه أو ظاهرهما شيء قليل؟ قال: يحجزه المسح عليهما .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه يبلل أخذه من لحيته؟ قال: لا يحجزه . قلت: فإن مسحها يبلل في يده<sup>٢</sup>؟ قال: هذا يحجزه . قلت: لم؟ قال: لأنه إذا أخذ له ماء فمسحه فاما يصل إليه البلل الذي ١٥ في كفه فلا أبالي أ كان ذلك الماء في كفه أو من شيء أخذه ، فأما إذا مسح خفيه ببلل أخذه من رأسه أو من لحيته فهو ماء قد توضأ به مرة

(١-١) وفي ح، ص «ثلاثة أصابع» .

(٢) وفي هـ «قدميه» .

(٣) وفي هـ، ص «يديه» .

(٤) وفي ح، ص «أو هو» .

فلا يحز به أن يتوضأ به ثانية . قلت : فإن كان الذي في يديه من الماء هو شيء فضل في يديه بعدما مسح رأسه ؟ قال : لا يحز به أن يمسح به . قلت : أرايت رجلاً توضأ ومسح على أسفل خفيه ولم يمسح على ظاهرهما ؟ قال : لا يحز به . قلت : فإن مسح على ساق الخف ؟ قال : لا يحز به . قلت : فإن مسح على مقدم الخف ؟ قال : يحز به . قلت : أرايت رجلاً توضأ ومسح على عمامته أو على قلنسوته ؟ قال : لا يحز به . قلت : فإن كانت امرأة فمسحت على خمارها ؟ قال : لا يحز بها . قلت : أرايت رجلاً توضأ ومسح على جوربيه ونعليه أو على جوربيه بغير نعلين ؟ قال : لا يحز به المسح على شيء من ذلك - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إذا مسح على الجوربين أجزاء المسح ١٠ كما يحزى المسح على الخف ١ إذا كان الجوربان ثخينين لا يشفان ٢ .

(١) كذا في ١ ، ص ؛ وفي ع ، ز ، ح «ظاهر خفيه» .

(٢-٣) من قوله «على ساق الخف» ما قط من ١ .

(٣) ثم المسح إنما يكون بدلاً عن الغسل لا عن الممسح ، والرأس ممسوح ، فكيف يكون المسح على العمامة بدلاً عنه بخلاف الرجل ؛ ولأنه لا يلحقه كثير حرج في إدخال اليد تحت العمامة والمسح على رأس - كذا قال السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ١٠١ .

(٤) وفي ح ، ص «على الخفين» .

(٥) قال السرخسي : وإن كانا ثخينين غير متعلين لا يجوز المسح عليهما عند أبي حنيفة لأن مواطبة المشي بهما سفراً غير ممكن فكان بمنزلة الجورب لرقيق . وعلى قول أبي يوسف ومحمد يجوز المسح عليهما . وحكى أن أبا حنيفة في مرضه مسح =



قلت: أ رأيت رجلا توضأ و مسح على الجُرموقين و أسفلهما آدم؟ قال: نعم يحزبه . قلت: فإشأن الجُروب لا يمسح عليه و الجرموقان يمسح عليهما؟ قال: لأنه إذا كان أسفلهما آدم فهو بمنزلة الخف . قلت: أ رأيت رجلا توضأ و مسح على نعليه و على قدميه؟ قال: لا يحزبه . قلت: أ رأيت الرجل إذا توضأ أ يجب عليه أن يمسح باطن الخف؟ قال: لا . قلت: فإن مسح و صلى فيه و لم يمسح ظاهر الخفين بماء؟ قال: لا يحزبه ذلك ، و عليه أن يمسح ظاهرهما و يعيد الصلاة . قلت: أ رأيت إن مسح من الخف شيئا قليلا لا يكون ثلثا و لا ربعا و لا خمسا؟ قال: لا يحزبه إلا أن يمسح مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد . قلت: ١٠ أ رأيت الرجل إذا مسح على الخفين ثم صلى صلاة أو صلاتين ثم أحدث أ يمسح على الخفين أيضا؟ قال: نعم يمسح على الخفين ما دام في وقته . قلت: أ رأيت إذا استكمل المقيم يوما وليلة و هو على وضوئه لم يحدث

على جوربيه ثم قال لعواده « فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه » ، فاستدلوا به على رجوعه (إلى أن قال) و المتخين من الجُروب أن يستمسك على الساق من غير أن يشده بشيء . و الصحيح من الذهب جوار المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لأن مواطبة المشى فيها سفرا يمكن - ١٥٢ ج ١ ص ١٠٢ .

(١) كذا في ٥، ح، ص؛ وفي ع، ز «يجب» باسقاط همز الاستفهام .

(٢) كذا في أكثر الأصول؛ وفي ح، ص «الخفين» بصيغة التثنية .

(٣) زاد في ٥ بعد قوله «أيضا» قال: نعم يمسح على الخفين أيضا و هو من سهو الناسج .

(٤) كذا في الأصل و كذا في ص؛ وفي ز، ٥، ح «وضوء» بلا ضمير .

أ يصلى بذلك المسح؟ قال: لا، ولكنه يخلع خفيه و يغسل قدميه .  
 قلت: فان كان مسافرا استكمل ثلاثة أيام و لياليها و لم يحدث و لم ينم؟  
 قال: ينزع خفيه و يغسل قدميه ، و لا يجب على واحد منهما أن يعيد  
 الوضوء كله . قلت: لم؟ قال: لأن الوضوء إنما يجب عليه في القدمين،  
 فأما ما سوى ذلك فهو طاهر . قلت: فان صلى بعد ما استكمل لوقت ٥  
 مسحه ذلك؟ قال: عليه أن ينزع خفيه و يغسل قدميه و يعيد ما صلى  
 بعد خروج الوقت .

قلت: أرأيت رجلا توضأ و مسح على خفيه فصلى صلاة أو صلاتين  
 ثم أحدث فمسح على الخفين أو يكون له كمال يوم و ليلة من الحدث  
 الآخر أو من الحدث الأول؟ قال: بل من الحدث الأول . قلت: فان ١٠  
 صلى بمسحه 'ذلك الآخر' كمال يوم و ليلة؟ قال: عليه أن ينزع خفيه  
 و يغسل قدميه و يعيد ما صلى بعد خروج الوقت من الحدث الأول .

قلت: أفيمسح الرجل على الخفين ما دام في الوقت من كل  
 حدث غائضا كان أو بولا أو رعاقا أو نوما أو قينا أو أغشى عليه أو ذهب  
 عقله؟ قال: نعم . يمسح على خفيه ما لم يخرج الوقت ، إلا أن يجب عليه ١٥  
 الغسل ، فاذا وجب عليه الغسل فلا بد من أن يخلع خفيه . قلت: و كذلك  
 لو احتلم أو لامس من شهوة فأنزل أو جامع فيما دون الفرج أو نظر إلى  
 (١-١) من قوله « قلت: فان كان مسافرا » ساقط من ز ، ح ، و هو من سهو  
 الناسخ ، و الصواب ما في أكثر الأصول .

(٢-٢) و في ح ، ص « من الحدث الآخر » مكان « ذلك الآخر » .

فرج امرأة فأمنى؟ قال: نعم هذا كله باب واحد، إذا وجب عليه الغسل في وجه من الوجوه فلا بد من أن يخلع خفيه و يغسل قدميه .

قلت: أ رأيت الرجل و المرأة هما سواء في الغسل و الوضوء و المسح على الخفين؟ قال: نعم، هما سواء في كل شيء من الوضوء و الغسل و المسح على الخفين و مسح الرأس .

قلت: أ رأيت المسافر يكون في أرض الجبل و عليه خُفان و جرموقان فوق الخفين أيتوضأ و يمسح على الجرموقين و قد كان لبس خفيه و هو على وضوء؟ قال: نعم . قلت: فإن نزع جرموقيه؟ قال: يمسح على الخفين . قلت: فإن خلع إحدى خفيه؟ قال: عليه أن ينزع الأخرى و يغسل رجله . قلت: فإن مسح على الجرموقين و قد كان لبس خفيه على وضوء ثم نزع أحد الجرموقين؟ قال: عليه أن يخلع الجرموق الثاني و يمسح على خفيه، إذا انتقض بعض المسح انتقض كله . قلت: لم؟ قال: ' ألا ترى أنه إذا وجب عليه غسل إحدى قدميه وجب

(١) وفي ص بعد لفظ « عليه » « أنت يمسح على الجرموق الباقي لأن المسح إذا انتقض بعضه انتقض كله » . قال المرخسي: قال « و لو مبيح على الجرموقين ثم نزع أحدهما مسح على الخف الظاهر و على الجرموق الباقي » ، وفي بعض روايات الأصل « قال: ينزع الجرموق الثاني و يمسح على الخفين » ، و قال زفر: يمسح على الخف الذي نزع الجرموق عنه و ليس عليه في الآخر شيء . - اهـ ج ١ ص ١٠٢ من المبسوط . فالذي هاهنا في الأصول هو رواية من نسخ الأصل ، و المعتمد ما في ص .

(٢) لفظ « قال » ساقط من هـ .

عليه غسل الأخرى . قلت: أ رأيت إن لم ينزع خفيه و لكنه مسح عليها ثم لبس فوقهما الجرموقين أ يجب عليه أن يمسح على الجرموقين دون أن يحدث؟ قال: لا . قلت: لم لا يكون هذا كاللأب الأول حين مسح على الجرموقين ثم نزعهما وجب عليه أن يمسح على الخفين، فإذا مسح على الخفين ثم لبس فوقهما الجرموقين زعمت<sup>١</sup> أنه لا يجب عليه ٥ أن يمسح على الجرموقين حتى يحدث؟ قال: هما مختلفان؛ ألا ترى أنه إذا مسح على الخفين ثم لبس فوقهما الجرموقين فالذى مسح عليهما هو بعد لأبسهما؛ فإذا مسح على الجرموقين ثم نزعهما فقد بقى عليه خفان لم يمسحهما ولا بد<sup>٢</sup> من أن يمسح عليهما .

قلت: أ رأيت رجلاً قال لرجل «علني الوضوء و المسح على الخفين»، فتوصاً و مسح على خفيه و لا ينوى بذلك وضوء الصلاة هل يجزيه من وضوئه<sup>٣</sup> و قد كان لبس خفيه و هو على وضوئه ثم أحدث بعد ذلك<sup>٤</sup>؟ قال: نعم، يجزيه من وضوئه و إن لم يكن ينويه<sup>٥</sup> .

[قلت: أ رأيت رجلاً توصاً لنفسه أن يمسح على خفيه و قد توصاً

(١) وفي «وأن» .

(٢) و كان في ع ، هـ ، رد «وأن زعمت»؛ و لفظ «فان» زاده الناسخ سهواً ، و الصواب حذفه كما هو في ح ، ص .

(٣) وفي ص «فلا بد» .

(٤-٤) كذا في الأصول؛ و قواه «و قد كان» إلى «بعد ذلك» ساقط من ح .

(٥) ما بين المربعين زيادة من ح ، ص .

وضوءاً تاماً إلا المسح ثم غاض الماء و عليه خُفاه فأصاب الماء ظاهر الخفين و باطنهما ؟ قال : يجزيه ذلك من المسح <sup>١</sup> .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه و هو مقيم فصلّى بذلك الوضوء <sup>٢</sup> يوماً و ليلة ثم سافر بعد ذلك أو سافر قبل أن يستكمل يوماً و ليلة ؟  
 ه قال : إذا سافر بعد ما استكمل يوماً و ليلة فقد انتقض المسح ، و لا يجزيه دون أن يغسل قدميه إن كان على وضوء بعد ، و إن كان أحدث استقبل الوضوء ؛ و أما إذا سافر قبل أن يستكمل يوماً و ليلة فله أن يصلى بذلك المسح حتى يستكمل ثلاثة أيام و لياليها من الساعة التي أحدث فيها و هو مقيم .  
 قلت : فإن أحدث في الثلاث ؟ قال : عليه أن يتوضأ و يمسح على خفيه .  
 ١٠ قلت : و يجب عليه أن يحتسب به <sup>٣</sup> في الثلاثة ؟ الأيام ما صلى بالمسح و هو مقيم ؟ <sup>٤</sup> قال : نعم . قلت : لم جعلت له ههنا ما للمسافر و قد أحدث و هو مقيم ؟ <sup>٥</sup> قال : لأنه سافر قبل أن يستكمل مدة <sup>٦</sup> المسح ، فله ما للمسافر .  
 قلت : أ رأيت مسافراً مسح على خفيه ثم قدم المصراً فقام ؟  
 قال : يكون له ما يكون للقيم ، فإن كان قد استكمل في سفره يوماً

(١) ما بين المربعين زيادة من ح ، ص .

(٢) كذا في « بذلك الوضوء » ، و لفظ « الوضوء » ساقط من بقية الأصول .

(٣) لفظ « به » ساقط من ه ، ز ، ع ؛ و زيد من ص ، ح .

(٤) كذا في الأصول ؛ و في ص « من الثلاثة » .

(٥-هـ) من قوله « قال نعم » إلى « و هو مقيم » ساقط من ع ، ز ، ح ؛ موجود في ه ، ص و هو الصواب .

(٦) لفظ « مدة » ساقط من أكثر الأصول ؛ و إنما زيد من ص .

وليلة فقد انتقض المسح وعليه أن ينزع خفيه و يغسل قدميه إن كان على وضوئه، وإن كان أحدث استقبل الوضوء، وإن كان لم يستكمل في سفره يوما وليلة استكمل يوما وليلة . قلت: فإن مسح وهو مسافر ثم أقام وجب عليه ما يجب على المقيم و انتقض حال السفر الأول؟ قال: نعم . قلت: وهذا قياس الباب الأول إذا مسح وهو مقيم ثم سافر قل أن يمضي يوم وليلة كان له ما للمسافر، وإذا مسح وهو مسافر ثم أقام كان له ما للمقيم؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت إن مسح في السفر يوما أو يومين ثم بدا له أن يقيم؟ قال: قد انتقض حال السفر<sup>١</sup> ورجع إلى حال المقيم . قلت: أ رأيت رجلا خرج إلى ضيعته بالسواد هل يمسح ثلاثة أيام و لياليها؟ قال: إن كان سفره ١٠ [ ذلك أكثر من - ] ثلاثة أيام و لياليها مسح على خفيه ثلاثة أيام و لياليها<sup>٢</sup> يكون له ما للمسافر، وإن كان سفره ذلك أقل من ثلاثة أيام و لياليها فهذا والمقيم سواء، ويكون له ما للمقيم .

قلت: أ رأيت مسافرا مسح على خفيه فضلى صلاة أو صلاتين ثم بدا له أن يقيم؟ قال: قد انقطع حال السفر، وكان له ما للمقيم يوم ١٥ (١) وفي « قال وجب » .

(٢-٢) وفي « قال قلت »؛ وفي « ز » قلت «؛ وفي ص « قال: نعم قلت » وهو الصواب .

(٣) وفي « المسافر » .

(٤) ما بين الأربعين زيادة من ص .

(٥) من قوله « قال: إن كان » إلى « و لياليها » ساقط من هـ .

و ليلة . قلت : فان قدم أرضاً و قد سافر إليها و هي ' مسيرة شهر فدخلها  
و لا يدري متى يخرج منها يقول ' اليوم و غدا ، أ له أن يمسخ على الخفين  
ثلاثة أيام و لياليها ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا مسافر بعد . قلت :  
أ رأيت إن بداله أن يقيم خمسة عشر يوماً أو أكثر من ذلك و أجمع  
رأيه على ذلك يوم دخل ؟ قال : هذا مقيم ، و له ما للمقيم . قلت : أ رأيت

أو يحاصرون مدينة من المدائن كيف يصلون أصلاة مسافر أو صلاة مقيم  
و ما حالهم في المسح ؟ قال : هؤلاء مسافرون ، لهم من المسح ثلاثة أيام  
و لياليها ، و عليهم أن يقصروا الصلاة . قلت : لِمَ و هؤلاء قد و طنوا  
١٠ أنفسهم على إقامة شهر و قد قلت ' إذا و طن المسافر نفسه بإقامة خمسة عشر  
يوماً و جب عليه أن يتم الصلاة و كان له من المسح ما للمقيم ، ؟ قال : لأن  
العسكر ليس كالأمصار و المدائن ، إذا كان القوم في عسكر فهم مسافرون  
و إن و طنوا أنفسهم على إقامة سنة . قلت : أ رأيت رجلاً خرج من  
الكوفة إلى مصرين<sup>٢</sup> من الأمصار أو إلى مدينتين من المدائن و الذي  
١٥ بينهما مسيرة يوم أو يومين و هو يريد أن يقيم بها جميعاً خمسة عشر يوماً  
فقدم أحدهما ما له من المسح ؟ قال : له من المسح ما للمسافر . قلت :  
لِمَ ؟ قال : لأنه لم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوماً<sup>٣</sup> في مدينة واحدة .

(١) و في ص « و هو » .

(٢) و في ح « إلى مصر » و الصواب « مصرين » بالثنية كما في بقية الأصول .

(٣) لفظ « يوماً » ساقط من الأصل ، موجود في بقية النسخ ؛ و الأصوب إثباته .

قلت: ولا ترى مدينتين في هذا مثل مدينته واحدة؟ قال: لا؛ ألا ترى أنه لم ينفذ إلى الأخرى بعد. قلت: أرايت إن كان المدينتان مثل الحيرة والكوفة؟ قال: هذا والأول سواء. قلت: لِم صار هكذا؟ قال: أرايت رجلا من أهل الحيرة أقبل من خراسان حتى أتى الكوفة فأقام بها ثلاثة أيام أو أربعة أيام أليس هذا مسافرا؟ حتى يأتي الحيرة، له من المسح ما للمسافر وعليه من الصلاة ما على المسافر؟ قلت: بلى، قال: فهذا وذاك سواء.

قلت: أرايت رجلا تروضا ومسح على خفيه وصلى فقام في الرابعة قدر التشهد ثم وجد في خفيه شيئا فتزعه؟ قال: صلاته تامة في قول أبي يوسف ومحمد، وأما في قول أبي حنيفة فانه يستقبل الصلاة. ١٠ قلت: أرايت مسافرا تيمم وهو لا يجد الماء ثم لبس خفيه على تيممه ذلك ثم صلى فلما فرغ من صلاته حضرت صلاة أخرى فوجد الماء أتوضأ ويمسح على خفيه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يلبسها على وضوء، إنما لبسها على تيمم؛ ألا ترى أنه لو رجد الماء لم يحزه تيممه ذلك، كان عليه لوضوء، ولو لبس خفيه على وضوء ثم أحدث وتوضأ ١٥ ومسح عليهما لم يجب عليه وضوء حتى يحدث، فهذا مخالف لذلك. قلت: أرايت رجلا تروضا ومسح على جبائر على يديه ثم لبس خفيه

(١) وفي ٥، ص «مدينتان» وفي ز، ح «كانت المدينتان».

(٢) كذا في ز، ح؛ وفي بقية الأصول «مسافر» وليس بصواب.

(٣) وفي ٥ «على وضوئه».



ثم أحدث بعد ذلك هل يتوضأ ويمسح على جبائر يده أيضا وعلى خفيه؟  
قال: نعم، قلت: لم وقد لبس الخفين على غير وضوء تام؟ قال: هذا  
طهور تام في هذه الحال، وليس هذا كالتيميم؛ ألا ترى أن هذا على  
وضوئه ما لم يحدث والتميم إذا وجد الماء توضأ وإن لم يحدث.

٥ قلت: أرايت رجلا اغتسل من الجنابة ثم لبس خفيه ثم أحدث  
بعد ذلك أيتوضأ ويمسح عليهما؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلا مقيما توضأ ومسح على خفيه ثم سافر ثم  
أحدث فلم يجد الماء أيتيمم ولا ينزع خفيه؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يمسح على الخفين أترى له أن يؤم المتوضئين؟  
١٠ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يكون متوضئا ويريد أن يبول أو يقضى  
حاجته فيلبس خفيه ثم يبول أو يقضى حاجته وإنما يريد بذلك المسح  
هل يحزبه أن يتوضأ ويمسح على خفيه؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلا توضأ ومسح على خفيه ثم نزعهما وعليه  
١٥ جوربان ثم أحدث أيجزیه أن يمسح على الجوربين ويصلي؟ قال: لا.  
قلت: إلم؟ قال: لا، المسح على الجوربين لا يجزى ولكنه يخلع  
جوريه ويغسل قدميه - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد:  
يجزیه المسح على الجوربين.

(١) وفي «الحالة».

(٢) وفي «التوضئي».

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ و لبس خفيه ثم خلع أحدهما ثم أحدث هل يحزبه أن يمسح على الخف الذي لم ينزع و يغسل الأخرى؟ قال: لا ، ولكنه يخلع الأخرى و يغسل قدميه ، إذا وجب الغسل في إحدى رجليه وجب في الأخرى .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ و مسح على خفيه ثم بدا له أن يخلعها ه جميعاً فنزع القدم من الخف غير أنها في الساق بعد ثم بدا له فلبسها هل يجب عليه غسل قدميه جميعاً؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأنه قد نزع القدم من الخف؛ فإذا نزع الرجل قدميه من الخف وجب عليه غسل قدميه جميعاً ، و لا ينتقض المسح في قول أبي حنيفة إلا أن يخرج 'أكثر عقبه' عن موضعه ، و في قول أبي يوسف حتى يخرج 'أكثر قدمه' ، ١٠ و في قول محمد حتى يخرج كله .

قلت: أ رأيت امرأة توضأت و مسحت على القفازين؟ قال: لا يحزبها<sup>٢</sup> حتى تغسل ذراعيها . قلت: فان صلت بذلك المسح؟ قال: عليها أن تنزع القفازين و تغسل ذراعيها و تعيد الصلاة .

قلت: أ رأيت الرجل إذا أراد أن يمسح على خفيه أ ترى له ١٥ أن يغسل الخفين كما يغسل قدميه؟ قال: لا أرى له ذلك ولكنه يمسحها مسحاً .

(١-١) وفي «الأكثر من عقبه» .

(٢-٢) وفي «الأكثر من قدمه» .

(٣) وفي «لا يحزبها» .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه بظاهر كفيه أو باطنهما هل يجزئيه؟ قال: نعم، ولكن أفضل ذلك أن يمسحهما يباطن كفيه .  
قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه وصلى ثم قعد قدر التشهد وفرغ من التشهد وذهب وقت المسح حين فرغ من التشهد  
ه قبل أن يسلم؟ قال: أما في قول أبي حنيفة فإن عليه أن ينزع خفيه ويغسل قدميه ويستقبل الصلاة، وأما في قول أن يوسف ومحمد فإن صلاته تامة وعليه أن ينزع خفيه ويغسل رجله للصلاة أخرى .

قلت: أ رأيت رجلاً لم يجد الماء فتوضأ بالنيذ ولبس خفيه ثم أحدث وتوضأ ومسح على الخفين بذلك النيذ ثم وجد الماء؟ قال: ينزع خفيه ويسفل لوضوء الماء . وإنما يكون للرجل أن يتوضأ بالنيذ ما لم يجد الماء فإذا وجد الماء لم يجزئه أن يتوضأ بالنيذ، وإن كان قد توضأ بالنيذ ثم وجد الماء انتقض وضوؤه ذلك وعليه أن يستقبل الوضوء بالماء .

قلت: أ رأيت رجلاً به جرح عليه خرقعة وقد نهى أن يصيه الماء فتوضأ ومسح عليه ثم اس خفيه ثم أحدث فتوضأ ومسح على الخفين ثم برأ ذلك الجرح كيف يصنع؟ قال: ينزع خفيه ويغسل قدميه، ويكون على وضوئه لأن المسح إنما يجزئيه ما لم يبرأ ذلك الجرح .  
قلت: أ رأيت مستحضة لا يقطع عنها الدم توضأت ثم سال الدم بعد وضوئها ثم ابست خفيها ثم صلت ثم أحدثت بعد ما فرغت من (١) وفي ح، ص « المسح على خفيه » .

الصلاة فتوضأت ومسحت على خفيها ثم ذهب وقت تلك الصلاة أتوضأ  
وتمسح على الخفين؟ قال: لا، ولكن تنزع خفيها وتغسل قدميها.  
وإنما يكون لها أن تمسح ما كانت في وقت الصلاة، فإذا دخل وقت  
صلاة أخرى فلا بد لها من أن تنزع خفيها وتغسل قدميها وتعيد الصلاة.  
قلت: أرايت رجلاً توضأ ولبس خفيه ثم أحدث فتوضأ ومسح  
على الخفين ثم لبس الجرموقين فوق الخفين ثم أحدث؟ قال: ينزع  
الجرموقين ويتوضأ ويمسح على الخفين.

وقال أبو حنيفة: إذا كان مع الرجل في سفره ماء هو قدر  
ما يتوضأ به وفي ثوبه دم أه<sup>١</sup> يغسل ذلك الدم من ثوبه بذلك الماء  
ويقيم بالصعيد - وهو قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: ١٠  
قال حماد: يتوضأ بذلك الماء ولا يغسل ذلك الدم - والله أعلم<sup>٢</sup>.

### باب التيمم بالصعيد

قلت: أرايت المسافر الذي لا يجد الماء متى يتيمم؟ وكيف يتيمم؟  
قال: ينتظر إلى آخر وقت تارك الصلاة التي حضرت فإن وجد الماء  
توضأ وصلى، وإن لم يجد ماء يتيمم صعيداً طيباً. واتمم أن يضع  
يديه على الأرض ثم يرفعهما فيفضهما ثم يمسح بهما وجهه ثم يضعهما

(١) حرف «من» ماقط من ز، ح.

(٢) وفي «أن»، وفي ص «وفي ثوبه دم يغسل».

(٣) كذا في الأصل وكذا في ص: وقوله «والله أعلم» - قطع من بنية الأصون.

(٤) قال السرخسي: فقد ذكر «الوضع» والآراء ٣، فقط ١، لم يرب ٢،

على الأرض ثم يرفعها ثم يمسح بها [ كفيه و - ١ ] ذراعيه إلى المرقمين ثم يصلي .

قلت : أ رأيت إن مسح كفيه و وجهه ولم يمسح ذراعيه ؟ قال : لا يحجزه ذلك . قلت فان مسح كفيه و ذراعيه ولم يمسح وجهه ؟ قال : لا يحجزه أيضا . قلت : فان مسح وجهه و ذراعيه ولم يمسح ظاهر كفيه ؟ قال : لا يحجزه أيضا .

قلت : أ رأيت كل شيء يتيمم به من تراب أو طين أو جص أو نورة أو زرنينخ أو شيء مما يكون من الأرض ؟ قال : يحجزه التيمم بذلك كله .

١٠ قلت : فان ضرب يديه على حائط<sup>١</sup> أو حصة<sup>٢</sup> أو على حجارة عليها غبار فيتيمم بذلك ؟ قال : يحجزه .

قلت : فان تيمم بشيء غير الصعيد و ليس من الأرض ؟ قال : لا يحجزه . قلت : لم ؟ قال : لأن الله تعالى يقول « فَاسْتَقِمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » فما كان من الأرض فهو من الصعيد ، و ما كان من غير الأرض فليس بالصعيد و لا يحجزى التيمم به . ١٥

قلت : أ رأيت مسافرا تيمم في<sup>٣</sup> أول الوقت و صلى<sup>٤</sup> و لم ينتظر صلى الله عليه وسلم لعبار بن ياسر : « أما يكفئك ضربتان » . و الوضع جائز ، و الضرب أبلغ ليتخلل التراب بين أصابعه - اه ج ١ ص ١٠٦ .

( ١ ) ما بين المربعين زيادة من ص .

( ٢ - ٢ ) وفي ح ، ص « أو على حصة » .

( ٣ - ٣ ) وفي ص « أول وقت الصلاة و صلى » و في ح « أول الصلاة و صلى » .

إلى آخر الوقت ثم وجد الماء بعد فراغه من الصلاة وبعد ما سلم  
قال: صلاته تامة .

قلت: أ رأيت إن وجد الماء قبل أن يسلم وقد قعد قدر التشهد  
أو وجد الماء قبل أن يقعد قدر التشهد؟ قال: صلاته فاسدة ويتوضأ  
و يستقبل الصلاة في قول أبي حنيفة ، وأما في قول أبي يوسف ومحمد ه  
فصلاته تامة إذا كان قد قعد قدر التشهد ، فإن وجد الماء قبل أن يقعد  
قدر التشهد فعليه أن يستقبل الصلاة .

قلت: أ رأيت التيمم هل يصلى بالقوم المتوضئين؟ قال: نعم -  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد: لا يؤم التيمم المتوضئين ،  
قال: بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه ' . ١٠

قلت: أ رأيت الجنب والحائض وغير الجنب وغير الحائض أهما  
سواء في التيمم كما وصفت الكفين والذراعين والوجه؟ قال: نعم .  
قلت: أ رأيت رجلا مريضا ' مقبلا في المصر ' لا يستطيع الوضوء

(١) أسند هذا البلاغ البيهقي عن مسدد عن حفص بن غياث عن الحجاج عن  
أبي إسحاق عن الحارث عن علي أنه كره أن يؤم التيمم المتوضئين ( قال ' وهذا  
الإسناد لا تقوم به حجة . وروى من طريق أبي إسماعيل الكوفي أسد بن سعيد  
عن صالح بن بيان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم: لا يؤم التيمم المتوضئين . قال: هذا إسناد ضعيف - اهـ راجع ج ١  
ص ٢٣٤ من سنن البيهقي .

(٢) لفظ « مريضا » - انقط من هـ .

(٣) قوله « مقبلا في المصر » - انقط من ز ؛ وفي حـ « المصر » مكان « في المصر » .

لما به من المرض أيجزیه أن یتیم؟ قال: نعم. قلت: فإن كان جفياً من احتلام ولا يستطيع الغسل أیتیم بالصعيد كما وصفنا؟ قال: نعم. قلت: <sup>١</sup> فإن كان مريضاً كما وصفت <sup>٢</sup> لا يستطيع الوضوء أ یصلی <sup>٣</sup> یتیمه ذلك ما لم يحدث؟ قال: نعم <sup>٤</sup>. قلت: وكذلك إن مكث <sup>٥</sup> يوماً أو يومين على حاله لا يحدث ولا ينام؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان مسافراً صلى یتیمه ذلك ما لم يحدث أو يحد الماء؟ قال: نعم. قلت: فإن تيمم وصلى ثم وجد الماء فلم يتوضأ ثم حضرت صلاة أخرى هل يجزیه أن یصلی یتیمه ذلك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه حيث وجد الماء فقد فسد تيممه فلا بد له من أن یتیم ثانية. قلت: وكذلك الحدث؟ قال: نعم. ١٠ قلت: رأيت إن تيمم بإصبع واحدة أو بإصبعين؟ قال: لا يجزیه. قلت: فإن تيمم بثلاثة أصابع؟ قال: يجزیه. قلت: لم؟ قال: لأنه تيمم بالأكثر من أصابعه.

قلت: رأيت الرجل إذا تيمم أيجب عليه أن یصیب رجلیه أو رأسه بشيء من التيمم؟ قال: لا، إنما التيمم كما وصفت لك.

(١-١) وفي ص، ح «قال: نعم إذا».

(٢) وفي هـ «وصفنا».

(٣-٣) وفي ص «لا يستطيع صلى».

(٤) قوله «قال نعم» ساقط من ص.

(٥) وفي ز، ح «يمكث» وفي ص «إن كان» مكان «إن مكث».

(٦) لفظ «أ رأيت» ساقط من هـ.

قلت : أ رأيت مسافراً أجنب فحضرت الصلاة فلم يقدر على الماء  
ليغتسل به إلا أن عنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يستطيع أن يغتسل  
به كيف يصنع ؟ قال : يتيمم بالصعيد ولا يتوضأ بذلك الماء . قلت :  
فإن تيمم بالصعيد وصلى الظهر ثم أحدث ثم حضرت العصر و ذلك  
الماء عنده قدر ما يوضئه ؟ قال : يتوضأ به ولا يتيمم . قلت : فإن تيمم  
ولم يتوضأ بذلك الماء ؟ قال : لا يحزبه . قلت : لم ؟ قال : لأنه طاهر  
وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به فلا يحزبه أن يتيمم فلذلك جعلت  
عليه الوضوء .

قلت : فإن توضأ ولبس خفيه ثم أحدث ثم تيمم ثم أحدث ثم  
أصاب من الماء مقدار ما يتوضأ ؟ قال : هذا يتوضأ ويمسح على خفيه . ١٠  
قلت : أ رأيت إن توضأ بذلك الماء وصلى العصر ثم مر بالماء بعد  
ما صلى العصر فلم يغتسل ثم حضرت المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ؟  
وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يستطيع أن يغتسل أ يتوضأ به  
أو يتيمم ؟ قال : بل يتيمم ولا يتوضأ . قلت : لم ؟ قال : لأنه حين أبصر  
الماء قد عاد جنب كما كان . قلت : وإذا حضرت صلاة بعد ذلك فلم يجد  
من الماء قدر ما يغتسل ؟ قال : عليه أن يتيمم ولا يتوضأ . قلت : فإن  
تيمم وصلى المغرب ثم حضرت العشاء وقد أحدث وعنده من الماء قدر  
(١) كذا في الأصل وكذا في ص ؛ ولفظ « ثم » ساقط من « ؛ » وفي ز ، ح  
« حتى » مكان « ثم » .  
(٢) قوله « أو لم يحترث » ساقط من « . »



ما يتوضأ ' أيتوضأ ' به أم يتيمم ؟ قال : بل يتوضأ ولا يتيمم . قلت :  
أليس قد زعمت أنه عاد جنباً كما كان ؟ قال : أجل ، ولكنه لما حضرت  
المغرب ولم يجد من الماء قدر ما يقتسل ققيم وصلى المغرب فقد صار  
طاهراً ، فإذا حضرت العشاء وهو يقدر على ما يتوضأ به لم يجزه أن يتيمم  
لأنه طاهر .

قلت : أ رأيت مسافراً توضأ وضوءه للصلاة وليس خفيه وصلى  
الظهر ثم أجنب ثم حضرت العصر وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به  
ولا يقتسل ققيم بالصعيد وصلى العصر ثم حضرت المغرب وعنده من  
الماء قدر ما يوضئه فتوضأ به أيمسح على خفيه أو ينزعها ؟ قال : بل ينزعها  
١٠ و يغسل رجليه . قلت : أ رأيت إن توضأ به ونزع خفيه وغسل قدميه  
ثم لبس خفيه وصلى المغرب ثم أحدث فحضرت العشاء وعنده ماء قدر  
ما يوضئه أيمسح على خفيه أو ينزعها ؟ قال : بل يمسح [ على خفيه -<sup>٢</sup> ]  
ولا ينزعها . قلت : أ رأيت<sup>٢</sup> إن مسح عليها وصلى العشاء ثم مر بالماء  
ولم يغتسل فحضرت صلاة الفجر وعنده من الماء قدر ما يوضئه أيتوضأ  
١٥ [ به -<sup>٤</sup> ] وينزع خفيه . أو يمسح أو يتيمم كيف يصنع ؟ قال : لا يمسح  
ولا ينزع خفيه ولكنه يتيمم بالصعيد ويصلى الفجر . قلت : أ رأيت

(١-١) ساقط من هـ .

(٢-٢) ما بين الربيعين زيادة من ح ، ص .

(٣) لفظ « أ رأيت » ساقط من الأصل ، إنما زدناه من بقية الأصول الأربعة .

(٤) ما بين الربيعين زيادة من ز ، ح .

إن تيمم وصلى الفجر ثم أحدث ثم حضرت الظهر وعنده من الماء قدر ما يوضئه؟ قال: يتوضأ به ولا يتيمم. قلت: فهل يمسح على خفيه؟ قال: لا، ولكنه يزعهما ويغسل رجله. قلت: لم؟ قال: لأنه حيث مر بالماء قد انتقض وضوؤه كله فلا بد له من أن ينزع خفيه ويغسل قدميه. قلت: أ رأيت إن نزعهما وغسل قدميه ثم لبس خفيه وصلى الظهر ثم أحدث فحضرت العصر وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به؟ قال: يتوضأ ويمسح على خفيه ولا يزعهما. قلت: لم؟ قال: لأن رجله طاهرتان بعد. قلت: أ رأيت إن توضأ ومسح على خفيه وصلى العصر فقعد قدر التشهد ثم أبصر الماء؟ قال: قد انتقضت صلاته حين أبصر الماء فعليه أن يغتسل ويعيد العصر - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ١٠ ومحمد: صلاته تامة ولا يعيدها. قلت: أ رأيت إن قعد قدر التشهد وسلم ثم أبصر الماء؟ قال: عليه أن يغتسل ولا يعيد العصر لأن صلاته قد تمت.

قلت: أ رأيت مسافراً أجنب فحضرت الظهر فلم يجد الماء فتيمم بالصعيد وصلى فلما قعد قدر التشهد وجد من الماء قدر ما يوضئه ١٥ ولا يغتسل؟ قال: يمضي على صلاته. قلت: أ رأيت إن مضى على صلاته وسلم ثم أحدث ثم حضرت العصر فلم يجد الماء فتيمم بالصعيد وصلى العصر فلما قعد قدر التشهد وجد من الماء قدر ما يوضئه؟ قال: قد انتقضت صلاته حين وجد من الماء قدر ما يوضئه. قلت: لم؟ قال: لأنه لما تيمم (١) كذا في الأصول، وفي ز، ح، «ثم سلم».

في الظهر و صلى فقد صار طاهرا فاذا دخل العصر فوجد الماء فانه لا يجزئه أن يتيمم ' و هو يجد الماء و عليه أن يتوضأ و يصلي العصر . قلت : أ رأيت إن كان لما حضرت الظهر فلم يجد الماء قتيما و صلى من الظهر ركعة ثم ضحك فانصرف ثم وجد من الماء قدر ما يغتسل به ؟ قال : عليه أن يغتسل و يستقبل الظهر و لا يجزئه أن يني على صلاته . قلت : و كذلك لو تكلم أو رعى أو أحدث أو تقيأ متعمدا أو غير متعمد ؟ قال : نعم ، هذا كله سواء و عليه أن يستقبل الصلاة لأنه لما وجد الماء فقد انتقض تيممه و عاد جنبا كما كان فعليه أن يستقبل الصلاة . قلت : أ رأيت مسافرا وجد بئرا في الطريق فيها ماء و هو لا يستطيع أن يأخذ منها و لا يجد ماء غيره ؟ قال : يتيمم بالصعيد و يصلي ، و هذا بمنزلة من لا يجد الماء .

قلت : أ رأيت مسافرا تيمم بالصعيد و الماء منه قريب و هو لا يعلم به فصل تيممه ذلك و سلم ثم علم بالماء ؟ قال : صلاته تامة إذا لم يعلم بالماء و هو بمنزلة من لا يجد الماء .

قلت : أ رأيت مسافرا حضرت الصلاة و هو على غير وضوء و لا يجد الماء إلا قدر ما يغسل فرجه أو قدر ما يغسل وجهه لا يبلغ (١) و في ص « التيمم » مكان « أن يتيمم » .

(٢) لفظ « قد » ساقط من هـ .

(٣) و في ص « وهذا » مكان « و هو » ؛ و في ز ، ح « هو » و الواو ساقط منها .

(٤) لفظ « على » ساقط من هـ .

(٥) و في ح ، ص « لا يكفي » - كان « لا يبلغ » . و في المختصر : ما يكفي اوضوئه .

في وضوئه كله أقيم بالصعيد أو يتوضأ بذلك الماء؟ قال: بل يقيم للصلاة ولا يتوضأ بذلك الماء.

قلت: أ رأيت مسافرا عنده من الماء قدر ما يتوضأ به وهو يخاف العطش فحضرت الصلاة وهو في مفازة؟ قال: يقيم بالصعيد ولا يتوضأ. قلت: وكذلك لو كان معه من الماء أكثر مما يتوضأ به؟ قال: نعم، إذا كان يخاف على نفسه.

قلت: أ رأيت إن لم يكن معه ماء وكان معه رفيق له ماء فأبى رفيقه أن يعطيه من الماء شيئا إلا بثمن كثير؟ قال: يقيم ولا يشتري إن شاء. قلت: لم؟ قال: أ رأيت لو قال صاحب الماء «أبيعك لوضوئك من الماء ما يكفيك بألف درهم أو أكثر من ذلك» أ كان يجب عليه أن يشتريه منه؟ فله أن لا يشتريه ولكنه يقيم ويصلي<sup>١</sup>. قلت: فإن وجد الماء بثمن رخيص كما يجد<sup>٢</sup> الناس؟ قال: يشتري فيتوضأ ويشرب ولا يقيم.

قلت: أ رأيت مسافرا في طين وردغة لا يجد ماء يتوضأ<sup>٣</sup> به ولا صعيدا يقيم به كيف يصح؟ قال: إن كان معه بُد أو مرج<sup>٤</sup>

(١) كذا في الأصل وكذا في هـ، ز؛ وفي ص بعد قوله «أن يشتريه منه» قلت: لا، قال: ليس عليه أن يشتري منه ولكن يقيم ويصلي؛ وفي ح مكان قوله «فله» قال ليس عليه أن يشتري منه ولكنه يقيم ويصلي.

(٢) وفي ح، ص «يبيع» مكان «يجد».

(٣) وفي ع، ز، ح «فيتوضأ».

نفضه و تيمم بغيره ، وإن لم يكن ذلك معه نفّض ثوبه قتيماً بغيره .  
 قلت : أ رأيت إن لم يكن في ثوبه غبار و كان ' قد أصابه المطر و لم يكن  
 على دابته سرج و لا لبد ' و لا يجد شيئاً فيه تراب ' ؟ قال : يأخذ  
 من ذلك الطين شيئاً فيلطح به بعض ثيابه فإذا جف تيمم به . قلت :  
 ٥ فإن لطح به ثوبه فلم يجف و لا يجد ماء و لا صعيداً ؟ قال : ينتظر حتى  
 يجف أو يجد صعيداً أو ماء . قلت : فإن ذهب الوقت ؟ قال : و إن ذهب  
 الوقت لأنه لا يجزيه أن يصلي إلا بوضوء أو تيمم ، و قال أبو يوسف :  
 يصلي إذا لم يجد الماء و لا يجف ذلك الطين فإذا جف الطين أو وجد  
 الماء أو الصعيد تيمم و أعاد الصلاة .

١٠ قلت : أ رأيت إن وجد سور حمار أو بغل أو يتوضأ به أو يتيمم ؟  
 قال : بل يتوضأ به و يتيمم بعد ذلك ثم ' يصلي . قلت : لم ؟ قال : هذا  
 اخذ ' بالثقة فإن أجزاء سور الحمار لم يضره التيمم شيئاً ، و إن  
 لم يجزه ' كان قد تيمم .

(١) الواو من قوله « و كان » ساقط من ح ، ص .

(٢-٢) هكذا في ص ، ح ، و في بقية الأصول « و لا يجد فيه تراباً » .

(٣) و في هـ « و » مكان « ثم » .

(٤) كذا في الأصل و كذا في هـ ؛ و في ز ، ح « هذا اخذ به بالثقة » ؛ و في ص

« و أخذ في هذا بالثقة » و هو الأولى و أفصح - و الله أعلم .

(٥) كذا في ص ، ح ؛ و لفظ « شيئاً » ساقط من بقية الأصول .

(٦) كذا في هـ ، و في بقية الأصول « يجزيه » .

قلت: أ رأيت مسافرا تيمم ثم<sup>١</sup> أصاب بعض جسده [بول أو]<sup>٢</sup>  
 عذرة أو دم أو قيء أو خمر ولا يجد الماء هل ينقض ذلك تيممه؟  
 قال: لا . قلت: فكيف يصنع في الذي أصابه وهو أكثر من قدر  
 الدرهم؟ قال: يمسحه بخرقة أو بتراب<sup>٣</sup> ثم يصلي . قلت: فإن صلى  
 ولم يمسحه؟ قال: يحزبه . قلت: لم؟ قال: لأنه لا يجد الماء ولا يظهر ذلك<sup>٥</sup>  
 المكان إلا بالماء فتركه ومسحه سواء .

قلت: أ رأيت رجلا تيمم للصلاة ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم  
 و تاب أ يكون على تيممه ذلك ما لم يجد الماء أو يحدث؟ قال: نعم .  
 قلت: و كذلك لو توطأ ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم؟ قال: نعم .  
 قلت: ألم وقد حبط عمله؟ قال: إنما حبط أجر عمله ، فأما الطهر<sup>١٠</sup>  
 فهو طاهر .

قلت: أ رأيت نصرانيا توطأ أو اغتسل ثم أسلم أ يكون على وضوئه  
 وغسله؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت نصرانيا تيمم ثم أسلم هل يحزبه  
 تيممه ذلك ما لم يجد الماء أو يحدث؟ قال: لا يحزبه . قلت: لم؟ قال:  
 لأن التيمم لا يكون إلا بالنية - وهو قول أبي حنيفة ومحمد<sup>١٥</sup> و قال  
 أبو يوسف: يحزبه وهو متيمم .

قلت: أ رأيت المسافر تكون معه امرأته أو جاريته فأراد أن يطأها

(١) وفي ص «تيمم» .

(٢) ما بين المربعين زيادة من ص .

(٣) وفي ص «تراب» وهو الأولى .

وهو يعلم أنه لا يجد الماء أترى له أن يطأها؟ قال: نعم؛ ألا ترى قوله تعالى  
 "أَوَلَمْ تَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا".  
 قلت: أرايت رجلا قال لرجل «علني التيمم» يريد بذلك التعليم  
 ولا ينوي به الصلاة هل يحزبه ذلك من تيممه؟ قال: لا. قلت: لم؟  
 ٥ قال: لأن التيمم لا يكون إلا بالذبة. قلت: فلم يحزبه هذا في الوضوء؟  
 إذا علم به ولا يحزبه في التيمم؟ قال: هما مختلفان؛ ألا ترى لو أن  
 رجلا جنبا وقع في نهر وهو لا يريد الغسل فاعتسل فيه أجزاء ذلك<sup>٢</sup>  
 من غسله ومن وضوئه، ولو أصاب ذراعيه ووجهه غبار لم يحزبه من  
 التيمم؛ ألا ترى لو أصابه مطر ينقي ذراعيه ووجهه ورجليه أجزاء  
 ١٠ ذلك من الوضوء، فالوضوء لا يشبه التيمم.

قلت: أرايت رجلا تيمم فشك في شيء من تيممه أهو عندك  
 والذي يشك في شيء من وضوئه سواء؟ قال: نعم. قلت: فإذا أحدث  
 فهو على حدته ما لم يستيقن بالتيمم وإذا<sup>٢</sup> تيمم فهو على تيممه حتى  
 يستيقن<sup>٣</sup> بالأحدث<sup>٤</sup>؟ قال: نعم. قلت: وكيف يستيقن بالأحدث؟ قال:  
 ١٥ إن يسمع صوتا أو يجر ريحاً. قلت: وكل شيء يقتض الوضوء فإنه<sup>٥</sup>

(١) لفظ «في الوضوء» ساقط من ز، ح، وهو من سهو الناسخ.

(٢) لفظ «ذاك» ساقط من ز، ح.

(٣) وفي «فذا».

(٤) وفي ز، ح «ما لم يستيقن».

(٥) وفي ص «الأحدث».

(٦) لفظ «فانه» ساقط من ه، ص.

ينقض التيمم؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت امرأة مسافرة وهي حائض فطهرت من حيضها

فلم تجد الماء قيمت وصلت هل لزوجها أن يجامعها؟ قال: نعم. قلت:

ولها أن تصلي ' بالتيمم المكتوبة '؟ قال: نعم.

قلت: فإن كان زوجها قد طلقها قبل ذلك وطهرت من الحيضة

الثالثة قيمت وصلت؟ قال: قد انقضت عدتها وحلت للرجال.

قلت: أ رأيت المرأة إذا طهرت وتيممت وصلت ثم وجدت

الماء بعد ذلك أ يجب عليها أن تغتسل؟ قال: نعم. قلت: فهل يملك

زوجها الرجعة؟ قال: لا يملك رجعتها<sup>١</sup>. قلت: فإن كانت قد تزوجت

زوجا غيره قبل أن تيجد الماء ثم وجدت الماء؟ قال: نكاحها جائز وعليها

أن تغتسل. قلت: ولا ترى ما وجب عليها من الغسل حين وجدت الماء

ينقض شيئا من نكاحها؟ قال: لا نرى ذلك.

قلت: أ رأيت مسافرا جنبا وهو لا يجد الماء إلا في المسجد كيف

يصنع؟ قال: يتيمم بالصعيد<sup>٢</sup> ثم يدخل المسجد فيستقي<sup>٣</sup> من ذلك الماء

ثم يخرج الماء<sup>٤</sup> من المسجد فيغتسل<sup>٥</sup>. قلت: فإن لم يكن معه شيء ١٥

(١-١) وفي ٥، « المكتوبة بالتيمم ».

(٢) كذا في ص وهو العوَاب؛ وفي بقية النسخ « زوجها » مكان « رجعتها » وهو تصحيف.

(٣) وفي ص « الصعيد ».

(٤) وفي ز، ح « ويستقي »؛ وفي ٥ « ثم يستقي » وهو تصحيف.

(٥) لفظ « الماء » زده من ص، وهو ساقط من بقية الأصول.



يستقى<sup>١</sup> به و كان لا يستطيع أن يعترف من البر<sup>٢</sup> ولكنه يستطيع أن يقع فيها و هي بر<sup>٣</sup> صغيرة ؟ قال : يقيم بالصعيد<sup>٤</sup> و لا يقع فيها . قلت : لم ؟ قال : لأنه إذا وقع فيها أفسد ماءها كله و لم يحزه غسله ذلك و كان عليه أن يقيم بعد ذلك . فلذلك أمرته أن يقيم و لا يقع فيها .

٥ قلب : أ رأيت الرجل يحمد سور الكلب أ يتوضأ به أو يقيم ؟ قال : بل يقيم و لا يتوضأ به . قلت : لم ؟ أليس هذا عندك مثل سور الحمار و البغل ؟ قال : لا . سور الحمار و البغل أحب إلى من هذا .

قلت : أ رأيت مسافراً قرأ السجدة و هو<sup>٥</sup> لا يحمد الماء ؟ قال : يقيم و يسجد . قلت : و كذلك لو أراد أن يصلي تطوعاً في غير وقت المكتوبة ؟ قال : نعم يقيم و يصلي ما بدا له . قلت : فان تيمم و صلى ثم حضرت الصلاة المكتوبة أبصلي بذلك التيمم ما لم يجد الماء أو يحدث ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلاً حضرت الصلاة على الجنابة و هو على غير وضوء كيف يصنع ؟ قال : يقيم و يصلي عليها . قلت : لم و هو مقيم

(١) وفي هـ « يستقى » .

(٢) وفي ص و المختصر « العين » مكان « البر » .

(٣) وفي ص « الصعيد » .

(٤) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٥-٥) وفي ص « قلت أليس » .

(٦) وفي هـ « لأن » مكان « لا » .

(٧) لفظ « هو » ساقط من هـ .

في مصر؟ قال: لأنه إذا صلى عليها لم يستطع أن يصلي عليها وحده، وإن ذهب يتوضأ سبق بالصلاة عليها.

قلت: أ رأيت رجلاً قرأ السجدة وهو مقيم بالمصر وهو على غير وضوء أيتيمم ويسجد؟ قال: لا. قلت: لم؟ ومن أين اختلف هذا والأول؟ قال: لأن هذا لا يقوته فتى ما شاء توضأ وقضى السجدة. هـ

قلت: أ رأيت رجلاً شهد العيد مع الإمام في الجبانة وهو على غير وضوء أيتيمم ويصلي؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأن هذا خارج من المصر، فإن رجع فتوضأ فاتته الصلاة؛ وليس صلاة العيد إلا مع الإمام، وصلاة العيد والصلاة على الجنائز سواء.

قلت: وكذلك لو أن الإمام أحدث بعد ما دخل في الصلاة يوم العيد تيمم وصلى بهم بقية الصلاة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أحدث رجل خلفه؟ قال: نعم يتيمم ويدخل معه في صلاته - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا دخل في الصلاة متوضئاً ثم أحدث انحرف فتوضأ ثم بنى لأن هذا لا تقوته الصلاة. قلت: فإن كان كل الذي ذكرت لك يجد الماء من غير أن تقوته الصلاة؟ قال: عليهم أن يتوضؤوا، ولا يجزيهم التيمم.

قلت: وكذلك لو أن رجلاً شهد الجمعة فأحدث؟ قال: لا،

(١) لفظ « ما » زدناه من ز، ح، ص.

(٢-٢) وفي ص « كذلك الذي ».

الجمعة ليست ' مثل العيد لأن الرجل في المصروع ولأن الجمعة إذا فاتت الرجل كان عليه أن يصلي الظهر أربعاً ، والظهر فريضة . وليست الجمعة كالعيد ولا كالصلاة على الجنازة .

قلت : أرأيت رجلاً يتيمم بالصعيد القدر الذي كان فيه بول ؟ أو عذرة فجف ؟ قال : لا يحزبه . قلت : فان صلى بذلك ؟ قال : يعيد التيمم والصلاة .

قلت : أرأيت رجلاً تيمم بالصعيد ثم دخل في الصلاة فأحدث كيف يصنع ؟ قال : يفتل فيعيد التيمم ؛ فان تكلم استقبل الصلاة ، وإن لم يتكلم اعتد بما مضى من صلاته وصلى ما بقي . قلت : . التيمم والوضوء ١٠ عندك في هذا سواء ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت إن تيمم فدخل في الصلاة ثم أحدث فانقضى فوجد الماء ؟ قال : يتوضأ ويستقبل الصلاة . قلت : لم ؟ قال : لأنه حين وجد الماء انتقض ما مضى من صلاته وما بقي . قلت : وكذلك لو كانت الصلاة تطوعاً ؟ قال : نعم . قلت : فهل يجب عليه قضاء التطوع ؟ قال : نعم . قلت : لم وقد انتقضت صلاته ؟ قال : لأنه افتتح الصلاة وهو على تيمم فدخل في صلاة ليست بفاسدة . فلما وجد الماء انتقضت صلاته وكان عليه أن يتوضأ ويتنظفها ؛ ألا ترى أنه لو لم يجد الماء قَمَّ عليها

(١) لفظ « ليست » ساقط من هـ .

(٢) لفظ « القدر » ساقط من هـ .

(٣) لفظ « قلت » ساقط من ع ، وإنما زدناه من بقية الأصول .

أجزته لأن أول دخوله فيها كان و هي صحيحة ، ولا يشبه هذا الحدث الذي يقضى ما بقى و يعتد بما مضى ، لأن هذا يفسد ما مضى و ما بقى لأنه حيث وجد الماء صار<sup>١</sup> على غير وضوء إلا أن عليه قضاءه .

قلت : أرايت رجلا تيمم بصعيد فيه بول أو عذرة ثم افتتح الصلاة تطوعاً ثم وجد الماء هل عليه أن يقضى تلك الصلاة ؟ قال : ليس عليه ه أن يقضيها لأنه بمنزلة من لم يدخل في الصلاة ؛ ألا ترى أنه لو تم عليها لم يحزه ذلك . قلت : هذا و الذي يدخل في الصلاة و هو على غير وضوء سواء ؟ قال : نعم . هما سواء ، و ليس على واحد منهما القضاء .

قلت : أرايت متيماً أمّ قوما متوضئين فأحدث فتأخر و قدّم رجلاً من المتوضئين ثم ان التيمم بعد ذلك وجد الماء فتوضأ أ يبنى على ما مضى ١٠ من صلاته ؟ قال : لا ، ولكن يستقبل الصلاة .

قلت : أرايت القوم إذا صلى بهم الإمام الثاني أفاسدة صلاتهم أم تامة ؟ قال : بل صلاتهم تامة . قلت : لم ؟ قال : لأنهم قد<sup>٢</sup> خرجوا من صلاة التيمم و صار إمامهم متوضئاً فلا تفسد صلاتهم . قلت : لم ؟ قال : أرايت لو ضحك الإمام الأول أو تكلم أو بال أو تقيأ هل كان تفسد ١٥ عليهم صلاتهم ؟ قلت : لا ، قال : هذا و ذاك سواء . قلت : أرايت إن كان الإمام الأول متوضئاً و الإمام الثاني متيمماً<sup>٣</sup> فلما أحدث الأول قدّم الثاني

(١) كذا في صف ، ج ؛ وفي ه « فقد صار » وفي ع . ز « فصار » .

(٢) لفظ « قد » ساقط من ه .

(٣) وفي ص « واثني متيمماً » .

فصلى بهم ركعة ثم وجد الماء الإمام الثاني؟ قال: صلاة الإمام الثاني والإمام الأول والقوم جميعا كلهم فاسدة. قلت: لم؟ قال: لأن إمامهم هو الثاني وصار هو إمام الأول، فلما فسدت صلاته فسدت صلاة الأول والقوم جميعا. وهذا يبين لك أن "صلاة في الباب الأول تامة لأن الثاني هو الإمام"، ولا يضرهم ما دخر على الأول من فساد صلاته. إنما يضرهم ما دخل على الإمام الثاني لأن الإمام هو الثاني.

قلت: أ رأيت رجلا متيما أتم قوما متيمين و صلى بهم ركعة ثم رأى بعض من خلفه الماء و علم بمكانه ولم يعلم به الإمام ولا بقية القوم حتى فرغوا من صلاتهم وسلموا؟ قال: أما من علم منهم بالماء فصلاته ١٠ فاسدة، وأما الإمام ومن خلفه الذين لم يعلموا بالماء فصلاتهم تامة.

قلت: أ رأيت إن كان في "قوم متوضؤ ومتيمون" و علم المتوضؤون بالماء ولم يعلم به الإمام ولا المتيمون حتى سلم بهم؟ قال: أما المتوضؤون فصلاتهم فاسدة، وأما الإمام والمتيمون الذين لم يعلموا بالماء فصلاتهم تامة.

قلت: أ رأيت رجلا تيمم فدخل في الصلاة فصلى ركعة فبينما ١٥ هو في صلاته إذ رأى سرابا فظن أنه ماء فاقفل من صلاته فشى إليه ساعة حتى انتهى إليه فاذا هو سراب؟ قال: يستقبل الصلاة. قلت: لم؟ قال:

لأن انصرافه كان إلى غير ماء و مشيه الذي مشى فيه حدث أحدثه وعمل

(١) لفظ « هو » ساقط من أكثر الأصول وإنما زدناه من ص .

(٢-٢) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «متوضئين ومتيممين» وهو تصحيف.

(٣) كذا في الأصل و كذا في ز، ح؛ وفي ه، ص «فبينما» .

عمله فعليه أن يعيد صلاته وهو على تيممه لأنه لم يحدث ولم يجد الماء .  
قلت: أ رأيت رجلاً تيمم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى فأراد أن يصلي بذلك التيمم فشك فلم يدر أمره على الماء أم لا؟ قال: يصلي بتيممه ذلك حتى يستيقن أنه قد مرّ على الماء أو يستيقن بالحدث .

قلت: أ رأيت رجلاً أجنب فلم يجد الماء فتممك في التراب فتدلك<sup>٥</sup> به جسده كله هل يحزبه ذلك من التيمم؟ قال: إن كان قد أصاب وجهه وذراعيه وكفيه فقد تمّ تيممه<sup>٦</sup>، وإن كان لم يصبه فعليه أن يعيد التيمم .  
قلت: فإن كان قد أصاب وجهه وذراعيه وكفيه<sup>٧</sup> تيمم وأصاب سائر جسده هل يفسد ذلك عليه<sup>٨</sup> تيممه؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت رجلاً تيمم فبدأ بذراعيه فيمهما ثم يم وجهه<sup>٩</sup> ثم صلى؟ قال: يحزبه<sup>١٠</sup> قلت: فإن بدأ فيه وجهه<sup>١١</sup> ثم مكث ساعة ثم يم ذراعيه ثم مكث ساعة ثم يم كفيه؟ قال: يحزبه .  
قلت: أ رأيت رجلاً وضع يديه على الصعيد فتيمم به ثم إن آخر تيمم

(١) وفي ح، ص « ولم » .

(٢) وفي ح، ص « فذلك » .

(٣) لفظ « قد » ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه من ص .

(٤) لفظ « قد » زيد من ص .

(٥) من قوله « فقد تمّ تيممه » ساقط من هـ .

(٦-٦) وفي هـ « عليه ذلك » .

(٧-٧) وفي ص « فإن بدأ فتيمم وجهه » .

(٨) من قوله « ثم صلى » ساقط من هـ .

'بما تييم' هـ الأول من الصعيد؟ قال: يحزبه . قلت: لم؟ قال: أرأيت رجلاً  
توضاً ففضل من وضوئه ماء فتوضاً بذلك الماء آخرُ أما يحزبه؟ قلت:  
بلى، قال: فهذا وذاك سواء .

قلت: أرأيت امرأة طهت من حیضها فتييمت بالصعيد ثم وضع  
رجل يديه في موضع يدها فتييم؟ قال: يحزبه . قلت: وكذلك لو كان  
الأول جنباً؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت رجلاً نفض ثوبه أو لبده فتييم بغباره وهو يقدر  
على الصعيد أيجزبه؟ قال: يحزبه . قلت: لم؟ قال: لأن هذا صعيد أيضاً -  
وهو قول أنى حنفة و محمد رحمهما الله ، و قال أبو يوسف : لا يجزبه  
١٠ 'إذا كان يقدر على الصعيد' .

قلت: أرأيت رجلاً مقطوع اليدين من المرفقين فأراد أن يتييم هل  
يمسح على وجهه و يمسح على موضع القطع؟ قال: نعم . قلت: فإن مسح  
وجهه وترك موضع القطع؟ قال: لا يجزبه . قلت: فإن صلى هكذا أياً ما؟  
قال: عليه أن يمسح موضع القطع و يستقبل الصلاة . قلت: فإن كان  
القطع في اليدين من المنكب؟ قال: عليه أن يمسح وجهه و ليس عليه  
أن يمسح موضع القطع . قلت: وكذلك لو كان القطع من فوق المرفق

(١-١) وفي هـ «بما قد تييم» .

(٢) وفي هـ ، ص «يده» .

(٣) وفي ص «يديه» .

٤-١٤ وفي ح . ص «إلا أن يتييم بالصعيد الطيب بالتراب» .

دون المنكب؟ قال: نعم. قلت: فإن كان القطع من المفصل؟ قال: عليه أن يمسح وجهه ودرأه. قلت: وكذلك لو كان دون المرفق؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يفعل وصلى هكذا أياما؟ قال: عليه أن يمسح ذلك ويعيد الصلوات كلها.

قلت: أرايت رجلا تيمم وصلى فقد قدر التشهد ثم وجد الماء؟ ه  
قال: يتوضأ ويعيد الصلاة في قول أبي حنيفة؛ وقال أبو يوسف ومحمد: لا ترى عليه إعادة. قلت: فإن كان قد سلم تسليمه واحدة ثم وجد الماء؟ قال: صلاته تامة وليس عليه أن يعيدها. قلت: فإن كان قد سلم تسليمين عن يمينه وعن يساره وقد كان سها في صلاته ثم سجد لسهوه ثم رفع رأسه وهو يريد أن يسجد الأخرى فأبصر الماء؟ قال: صلاته فاسدة وعليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة في قول أبي حنيفة. قلت: ليم وقد سلم وفرغ من صلاته؟ قال: لأنه في شيء من صلاته بعد: ألا ترى أنه لو كان إماماً فأدرك 'معه رجل' الصلاة في هذه الحال كان قد أدرك معه الصلاة. قلت: أرايت مسافرا تيمم ومعه في رحله ماء وهو لا يعلم به فصلى قلما فرغ من صلاته وسلم علم بالماء؟ قال: صلاته تامة. محمد بن هـ لا يجحد الماء لأن الله تعالى لا يكلفه إلا عليه - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: لا يجزيه. قلت: فإن علم بالماء قبل أن يسلم؟ قال: عليه أن يتوضأ ويستقبل الصلاة.

(١-١) وفي هـ، ص «رجل معه».

(٢) لفظ «قد» مأخوذ من الأصل.



قلت: أ رأيت رجلا به جراحات في عامة جسده و هو يستطيع أن يغسل ما بقى و لا يستطيع أن يغسل الجراحات و هى في رأسه و صدره ' أو ظهره ' و عامة جسده ؟ قال : يتيمم . قلت : فان كانت الجراحات في رأسه أو في إحدى يديه ؟ قال : يغسل سائر جسده . قلت : فكيف يصنع بمواضع الجراحات ؟ قال : يمسح عليها بالماء . قلت : فان كان لا يستطيع ذلك ؟ قال : يمسح على الخِرقَة التى فوق الجراحة بالماء . قلت : فان كانت الجراحات في رأسه ؟ قال : يغسل جسده و يدع رأسه و يمسح على الجراحات بالماء .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا أجنب و هو لا يستطيع أن يغتسل ١٠ لما به من الجدرى ؟ قال : يتيمم بالصعيد . قلت : فان كان به جرح في رأسه و هو يستطيع الغسل في سائر جسده ؟ قال : يغسل جسده و يدع رأسه .

قلت: أ رأيت رجلا صحيحا و هو في المصر فأصابته جذابة يخاف إن اغتسل أن يقتله البرد ؟ قال : إن خاف على نفسه القتل من البرد ١٥ فانه يتيمم ، و إن لم يخف على نفسه القتل فلا بد من أن يغتسل . قلت : و كذلك إن كان في السفر ؟ قال : نعم - و هذا قول أبى حنيفة ،

(١-١) وفى ز، ح، ص « صدره و رأسه » (٢) لفظ « ظهره » ساقط من ص .

(٣) لفظ « رجلا » ساقط من ص .

(٤-٤) « قال » ساقط من هـ .

(٥) وفى هـ، ص « إذا » .

وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى أن يجزيه ذلك في السفر ولا يجزيه إذا كان مقبلاً في المصر - وهو قول محمد .

وقال أبو حنيفة: إذا حُجِبَ رجل في مخرج وهو مقيم في المصر وحضرت الصلاة ولم يقدر على مكان نظيف أن يصلي فيه ولم يقدر على وضوء ولا على صعيد طيب فإنه لا يصلي حتى يخرج من ذلك المخرج<sup>٥</sup> ثم يتوضأ ويقضى ما مضى من صلاته<sup>٦</sup> . وقال أبو يوسف ومحمد: يصلي في ذلك المكان<sup>٧</sup> يومئذ بإيماء بغير وضوء ولا يتيمم . فإذا خرج توضأ وقضى ما مضى من صلاته . قلت: أرايت إن كان في غير مخرج وكان محبوساً في السجن<sup>٨</sup> لا يقدر<sup>٩</sup> على ماء يتوضأ به؟ قال: يتيمم ويصلي ، فإذا خرج توضأ وأعاد الصلاة . قلت: إلام؟ قال: لأنه<sup>١٠</sup> في المصر .

قلت: أرايت رجلاً أخر الصلاة وهو على غير وضوء حتى خاف

(١) قال السرخسي: أما المحبوس فإن كان في موضع نظيف وهو لا يجد الماء كان أبو حنيفة يقول: إن كان خارج المصر صلى ما تيمم . وإن كان في مصر لم يصل - وهو قول زفر ثم رجع فقل: يصلي ثم يعيد - وهو قول أبي يوسف ومحمد - هـ ج ١ ص ١٢٣ من المبسوط .

(٢) واختلت الروايات عن محمد ، وذكر في الزيادات ونسخ أبي حفص من الأصل كقول أبي حنيفة ، وفي نسخ أبي سليمان ذكر قوله كقول أبي يوسف - اهـ قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ١٢٣ .

(٣) لفظ « المكان » ساقط من هـ .

(٤-٤) وفي ح ، ص « وكان لا يقدر » .

ذهاب الوقت هل يحزبه أن يتيمم ويصلي ؟ قال : لا يحزبه ، ولكنه يتوضأ ويصلي وإن ذهب الوقت .

قلت : أرايت رجلا متيمما صلى بقوم متوضئين فأبصر المتوضئون الماء ولم يبصره الإمام ولم يعلم به ' حتى فرغ ' من صلاته وسلم ؟ قال : أمّا صلاة الإمام فثامة ، وأما صلاة القوم جميعا فهي فاسدة ، وعليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت : لِمَ أفست صلاة القوم و صار ' صلاة الإمام تامة ؟ قال : هذا ' مثل إمام ' صلى بقوم وتحرى القبلة فأخطأ وعرف الذين خلفه أنه على غير القبلة ، فصلاة الإمام تامة و صلاة القوم فاسدة .

١٠ . وقال محمد : ' لا أرى أن يؤم المتيمم المتوضئين على حال ' ولا يحزبهم ذلك - وهو قول عبي بن أبي طالب كرم الله وجهه \* .

### باب ما ينقض التيمم وما لا ينقضه

قلت : أرايت مسافرا<sup>١</sup> تيمم وهو جنب فصلي بتيممه ذلك صلاة

(١-١) وفي هـ ، « حتى خرج » .

(٢) وفي ح ، ص « صارت » .

(٣-٣) وفي ص « بمنزلة الإمام » مكان « مثل إمام » .

(٤-٤) وفي ص « لا أرى التيمم يؤم المتوضئين على حال » ، وقواه « على حال » ساقط من هـ .

(٥) وقد مرّ تخريج قول علي كرم الله وجهه قبل ذلك - راجع تعليق ص ١٠٥ من هذا الجزء .

(٦) عنوان الباب لم يذكر في ص ولا في المختصر .

(٧) وفي هـ « رجلا مسافرا » .

ثم أحدث فوجد من الماء قدر ما يتوضأ به<sup>١</sup> ولا يكفيه لغسله؟ قال: يتوضأ به. قلت: لِمَ؟ أليس هذا جنب بعد؟ فلا ينبغي له أن يتوضأ حتى يحد من الماء قدر ما يكفيه للغسل؟ قال: هو طاهر ليس بجنب حتى يحد من الماء ما يكفيه للغسل، فلذلك جعلت عليه الوضوء.

قلت: أ رأيت مسافراً جنباً غسل فرجه و وجهه و ذراعيه ورأسه ه ثم أهرق الماء و ليس معه ماء غيره فقيم بالصعيد ودخل في الصلاة ثم ضحك فقهقه ثم وجد من الماء ما يكفيه للغسل؟ قال: يغسل وجهه و ذراعيه و يمسح برأسه و يغسل ما بقى من جسده سوى الفرج و الرأس و يغسل رجليه. و القهقهة ههنا<sup>٢</sup> بمنزلة الحدث تنقض الوضوء و التيمم، و لا تنقض ما مضى من الغسل<sup>٣</sup>؛ و لو أن جنباً اغتسل بماء إلا موضع ١٠ درهم من جسده بقي لم يحد له ماء فقيم و صلى ثم وجد من الماء ما يغسل ذلك الموضع و حضرت صلاة أخرى فانه كان عليه أن يغسل

(١) لفظ «به» ساقط من هـ.

(٢) وفي ز، ح «هنا» مكان «ههنا».

(٣) لأن شروعه في الصلاة قد صح بالتيمم؛ و القهقهة في الصلاة لو طرأ على غسل جميع الأعضاء تنقض طهارته فيها، فكذلك إذا طرأ على غسل بعض الأعضاء بمنزلة سائر الأحداث. و عن أبي يوسف في الإملاء قل: القهقهة في الصلاة ناقض للطهارة التي بها شرع في الصلاة؛ و شروعه في الصلاة هما بالتيمم لا بغسل وجهه و ذراعيه. و لا تنقض بالقهقهة طهارته في الوضوء و الذراعين، و لا يلزمه إعادة الغسل فيها كما لا يلزمه إعادة الغسل فيما غسل من جسده سوى أعضاء الوضوء. اهـ ما قاله المرخمي في شرح المختصر ج ١ ص ٢٤.

ذلك الموضع ويصلي ولا يتيمم لانه طاهر بالغسل ، ولو كان أحدث قبل أن يغسل ذلك الموضع كان عليه أن يغسل ذلك الموضع ويتيمم ، فان بدأ بالتيمم قبل أن يغسل ذلك الموضع ثم غسل ذلك الموضع أجزاء لانه قد وجب عليه التيمم مع غسل ذلك الموضع ، فاذا وجبا عليه جميعا فلا يضره وبأيها بدأ أجزاء ذلك ؛ ألا ترى أنه لو وجد سور حمار كان عليه أن يتوضأ وأن يتيمم وبأيها بدأ أجزاء ذلك . قلت : أرايت لو وجد سور الحمار ' واغتسل به ' بعد التيمم وقد بدأ بالتيمم أما يحجزه هذا ؟ قال : يحجزه وهذا مثل الأول ، وقال محمد في رجل تيمم ودخل في الصلاة ثم نظر الى سور الحمار<sup>٢</sup> أ. إلى نبيذ التمر ١٠ قال : يمضي في صلاته ولا يقطعها ، فاذا فرغ من الصلاة توضأ بسور الحمار أو النبيذ ثم يصلي مرة أخرى ، وكذلك لو كان توضأً بالنبيذ وتيمم ثم دخل في الصلاة ثم نظر إلى سور الحمار مضى على صلاته ولا يقطعها ، فاذا فرغ توضأ بسور الحمار وصلى مرة أخرى\* .

(١-١) وفي ز ، ح ، ص « فلا يضره أيها بدأ ألا ترى » .

(٢-٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « فيغتسل به » .

(٣) وفي ر ، ح ، ص « حمار » .

(٤-٤) لفظ « كان » ساقط من « ؛ وفي ص « إن توضأ » .

(٥) و كان في الأصل و كذا في ه ، ز بعد قوله « أخرى » « ولا يجوز التيمم من مكان قد كان فيه بول أو نجاسة وإن ذهب الأثر » والعبارة هذه ساقطة من ح ، ص ؛ والصواب سقوطها لأن السألة مرت قبل ذلك لا حاجة الى أن تذكر ثانيا .

## باب الأذان

قلت: أ رأيت الرجل إذا أراد أن يؤذن كيف يؤذن و كيف يقوم في أذانه؟ قال: يستقبل القبلة في أذانه حتى إذا انتهى إلى "الصلاة" وإلى "الفلاح" حوّل وجهه يمينا و شمالا و قدماه مكانهما، فإذا فرغ من "الصلاة" و "الفلاح" حوّل وجهه إلى القبلة . قلت: و الأذان و الإقامة متى متى، و آخر الأذان "لا إله إلا الله"؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت الرجل إذا أذن أي جعل إصبعه في أذنيه؟ قال: نعم . قلت: فإن لم يفعل حتى فرغ من أذانه؟ قال لا يضره ذلك .

قلت: أ رأيت إن استقبل القبلة بأذانه حتى انتهى إلى "الصلاة" و إلى "الفلاح" و هو في صومعته فأراد أن يخرج رأسه من نواحيها ١٠ فلم يستطع حتى يحوّل قدميه من مكانها فدار في صومعته؟ قال: لا يضره ذلك شيئا .

قلت: فهل يثوب في شيء من الصلاة؟ قال: لا يثوب إلا في صلاة الفجر ١.

(١) وفي ح ، ص « الصلوات » .

(٢) قال السرخسي: و أما المتأخرون فاستحسنوا التثويب في جميع الصلوات لأن الناس قد ازداد بهم الغفلة و قلما يقومون عند سماع الأذان ، فيستحسن التثويب للبالغة في الإعلام ، و مثل هذا يختلف باختلاف أحوال الناس ، و قد روى عن أبي يوسف أنه قال: لا بأس بأن ينحصر الأمير بالتثويب يأتي به فيقول: السلام عليك أيها الأمير و رحمة الله و بركاته ، حتى على الصلاة - مرتين ، حتى على الفلاح - مرتين ، الصلاة ، يرحمك الله . لأن الأمراء لهم زيادة اهتمام

قلت: فكيف التثويب في صلاة الفجر؟ قال: كان التثويب الأول بعد الأذان «الصلاة خير من النوم» فأحدث الناس هذا التثويب وهو حسن<sup>٢</sup>.

قلت: أفيجدر الإقامة حدرا و يترسل في الأذان؟ قال: نعم.

= بأشغال المسلمين ورغبة عن الصلاة بالجماعة فلا بأس بأن يخصوا بالتثويب، غير أن هذا كره هذا - الخ ص ١٣١ من شرح المختصر.

(١-١) قوله «قلت فكيف التثويب في صلاة الفجر» ساقط من ز، وهو من سهو الناسخ.

(٢) قال السرخسي: أما معنى التثويب لغة فالرجوع؛ ومنه سمي الثواب لأن منفعة عمله يعود إليه، ويقال ثاب إلى المريض نفسه إذا برأ. فهو عود إلى الإعلام بعد الإعلام الأول بدليل ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله حصاص كحصاص الحمار، فإذا فرغ رجع، فإذا ثوب أدبر، فإذا فرغ رجع، فإذا أقام أدبر، فإذا فرغ رجع وجعل يوسوس إلى المصلي أنه كم صلى. فهذا دليل على أن التثويب بعد الأذان. وكان التثويب الأول «الصلاة خير من النوم» لما روى أن بلالا أدن لصلاة الفجر ثم جاء إلى باب حجرة عائشة فقال: الصلاة يا رسول الله! فقالت عائشة: الرسول نائم، فقال بلال: الصلاة خير من النوم. فلما اتبه أخبرته عائشة بذلك فاستحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه البسوط.

(٣) قوله «فأحدث الناس هذا التثويب» إشارة إلى تثويب أهل الكوفة فانهم ألحقوا «الصلاة خير من النوم» بالأذان، وجعلوا التثويب بين الأذان والإقامة «حي على الصلاة» مرتين «حي على الفلاح» مرتين - اه شرح المختصر

ج ١ ص ١٣٠.

قلت: أ رأيت إن أحدرهما<sup>١</sup> جميعا أو ترسل فيهما جميعا ، أو حدر<sup>٢</sup> الأذان وترسل في الإقامة هل<sup>٣</sup> يضره ذلك ؟ قال : لا ، ولكن أفضل ذلك أن يصنع كما وصفت لك .

قلت: أ رأيت رجلا أذن وهو على غير وضوء وأقام كذلك ؟ قال : يحزبه .

قلت: أ رأيت رجلا أذن قاعدا ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فهل يحزبه ذلك ؟ قال : نعم .

قلت: أ رأيت رجلا أذن وأقام رجل آخر غيره ؟ قال : لا بأس بذلك .

قلت: أ رأيت رجلا أذن ولم يستقبل القبلة في أذانه ؟ قال : أكره . له ذلك . قلت : فهل يحزبه ذلك ؟ قال : نعم .

قلت: أ رأيت رجلا أذن قبل وقت الصلاة ؟ قال : لا يحزبه ، وعليه أن يعيد أذانه إذا دخل الوقت . قلت : فإن لم يفعل وصلى بهم ؟ قال : صلاتهم تامة ؛<sup>٤</sup> وقال أبو يوسف آخر : لا بأس بأن يؤذن للفجر خاصة قبل طلوع الفجر<sup>٥</sup> .

قلت: أ رأيت المسافر هل يؤذن وهو راكب ؟ قال : نعم ، إن شاء .

(١) وفي « أحدرهما » .

(٢) وفي « أحدر » .

(٣) وفي « قال هل » وليس هذا مقام « قال » بل هو خطأ .

(٤-٤) من قوله « وقال أبو يوسف » ساقط من ص ، ح .



قلت : فكيف يصنع إذا أقام ؟ قال : أحبّ ذلك إلى إذا <sup>١</sup> أراد أن يقيم أن ينزل فيقيم وهو على الأرض . قلت : فإن لم يفعل وأقام راكبا كما هو ؟ قال : يحزه .

قلت : أ رأيت النساء هل عليهن أذان وإقامة ؟ قال : ليس على النساء <sup>٢</sup> أذان ولا إقامة .

قلت : أ رأيت أهل المصر يصلون الجماعة بغير أذان ولا إقامة ؟ قال : قد أسأوا في ذلك <sup>٣</sup> و صلاتهم تامة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى <sup>٤</sup> في المصر وحده هل يجب عليه أذان وإقامة ؟ قال : إن فعل فحس وإن اكتفى بأذان الناس وإقامتهم <sup>٥</sup> أحزاه ذلك .

قلت : أ رأيت رجلا انتهى إلى المسجد فأراد أن يصلي فيه وقد أذن في ذلك المسجد وأقيم فيه وصلى الناس هل يجب على هذا الرجل أن يؤذن لنفسه و يقيم ؟ قال : لا ، ولكنه يصلي بأذانهم وإقامتهم . قلت : أ رأيت المسافر أيؤذن و يقيم في السفر ؟ قال : نعم .

(١) وفي « إن » .

(٢-٣) وكان في الأصل « لا أذان ولا إقامة » والصواب ما في بقية الأصول « أذان ولا إقامة » .

(٣) وفي « هل يصلون » .

(٤) لفظ « في ذلك » ساقط من الأصل و كذا من هـ ، ز ؛ وإنما زدناه من ص ، ح .

(٥) لفظ « صلى » ساقط من هـ .

قلت: فان أقام ولم يؤذن؟ قال: يحزبه. قلت: فان أذن ولم يقم؟  
 قال: يحزبه وقد أساء. قلت: فان لم يؤذن ولم يقم؟ قال: قد أساء  
 وصلاته تامة. قلت: أرايت ان كانوا جماعة في سفر؟ قال: الجماعة  
 في هذا والواحد سواء، وعليهم أن يؤذنوا ويقيموا، وإن لم يفعلوا  
 فقد أسأوا وصلاتهم تامة. قلت: فان أقاموا وتركوا الآذان؟ قال: هـ  
 يحزبهم. قلت: وترخص للسافرين في هذا ولا ترخص للقيمين؟ قال: نعم.  
 قلت: أرايت الآذان والإقامة هل يجب في تيمم من صلاة التطوع؟  
 قال: لا، إما الآذان والإقامة في الصلوات الخمس المفروضة.  
 قلت: فهل في الوتر آذان وإقامة؟ قال: لا. قلت: فهل في العيدين آذان  
 وإقامة؟ قال: ليس في العيدين آذان ولا إقامة. قلت: فالجمعة؟ قال: الجمعة.  
 فريضة وفيها آذان وإقامة. قلت: ففى الآذان والإقامة يوم الجمعة؟  
 قال: إذا صعد الإمام المنبر أذن المؤذن، وإذا نزل الإمام أقام المؤذن.  
 قلت: أرايت المؤذن إذا أذن وأقام هل يتكلم في شيء من أذانه  
 وإقامته؟ قال: لا. قلت: فان تكلم في أذانه أو في إقامته؟ صلى القوم  
 بذلك؟ قال: صلاتهم تامة، وأحب ذلك إلى أن لا يتكلم في أذانه هـ  
 ولا في إقامته.

قلت: أرايت المؤذن يؤذن للفجر قبل أن ينشق الفجر أم تأمره  
 أن يعيد الآذان إذا انشق الفجر؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنه

(١) قوله « وإقامته قال لا قلت فان تكلم في أذانه » ساقط من هـ.

(٢) وفي ز، ح « في أذانه وإقامته ».

أذن قبل الوقت؛ ألا ترى أنه لو أذن لها في عشاء كان يجب عليه أن يعيد الآذان . فكذلك إذا أذن قبل دخول الوقت . قلت : فإن لم يعد الآذان فصلى بهم في الوقت ؟ قال : صلاتهم تامة - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع فقال : لا بأس ' بأن يؤذن ' هـ في الفجر خاصة قبل أن يطلع الفجر .

قلت : أ رأيت قوما فاتتهم الصلاة في جماعة فدخلوا المسجد وقد أقيم في ذلك المسجد وصُلِّيَ فيه فأراد القوم أن يصلوا فيه جماعة بأذان وإقامة ؟ قال : أكره لهم ذلك . ولكن عليهم أن يصلوا وحدانا بغير آذان ولا إقامة لأن آذان أهل المسجد وإقامتهم تجزئهم . قلت : فإن ١٠ أذنوا وأقاموا وصلوا جماعة ؟ قال : صلاتهم تامة ، وأحب إليَّ أن لا يفعلوا . قلت : أ رأيت إن كان ذلك المسجد في طريق من طرق المسلمين وصلى فيه قوم مسافرون بأذان وإقامة ثم جاء قوم مسافرون سوى أولئك فأرادوا أن يؤذنوا فيه ويقموا يصلوا جماعة ؟ قال : لا بأس بذلك . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا المسجد لم يصل فيه أهله ، ١٥ إنما صلى فيه أهل الطريق . وإنما أكره ذلك إذا كان أهله قد صلوا فيه . قلت : فإن صلى في هذا المسجد قوم مسافرون ثم جاء أهل المسجد فأذن مؤذنهم وأقام فصلوا فيه ثم جاء قوم مسافرون فأرادوا أن يصلوا (١) وفي ز ، ح « أن يصلي » مكان « بأن يؤذن » .

(٢) في الأصل « وإنما » وفي بقية الأصول « إنما » بغير الواو وهو الأصوب .

فيه جماعة بأذان وإقامة؟ قال: أكره لهم ذلك لأن أهل المسجد قد صلوا فيه.

### باب من نسي صلاة ذكرها من الغد

قلت: أ رأيت قوما 'فاتهم الظهر' نسوها<sup>٢</sup> حتى الغد ثم ذكروها فأرادوا أن يقضوها جماعة مأذان وإقامة؟ قال: لا بأس بأن يؤذنوا<sup>٣</sup> و يقيموا و يؤتمهم بعضهم. قلت: فإن كان رجل واحد نسي هذه الصلاة فأراد أن يقضيها من الغد أيؤذن لها و يقيم؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يفعل و صلى؟ قال: صلاته تامة.

قلت: أ رأيت قوما نسوا صلاتين حتى الغد. بعضهم نسي الظهر وبعضهم نسي العصر فذكروا ذلك من الغد ألهم أن يصلوا في جماعة؟<sup>٤</sup> قال: أما من نسي الظهر فلا بأس بأن يصلي جماعة، و لا يصلي من نسي معهم العصر؛ و يصلي الذين نسوا العصر في جماعة أيضا إن شاؤوا. قلت: فإن كان القوم نسوا جميعا الصلاتين فذكروا ذلك من الغد فأذن مؤذنهم و أقام فصلوا الظهر في جماعة ثم أن مؤذنهم أذن أيضا و أقام و صلوا العصر في جماعة<sup>٥</sup> أيجوز ذلك أو نحوه؟<sup>٦</sup> قال: نعم<sup>٧</sup>.

(١) لم يذكر عنوان هذا الباب في ص و لا في المختصر.

(٢-٢) وفي هـ «فاتهم صلاة الظهر».

(٣) وفي ح، ص «فنسوها».

(٤) لفظ «في» ساقط من هـ.

(٥) وفي ص «الجماعة».

(٦-٦) من قوله «أيجوز» ساقط من هـ، ص، ح.

(٧) وفي ح، ص «يجزيهم» مكان «نعم».

قلت: أ رأيت رجلين نسيا صلاتين أحدهما نسي الظهر و الآخر نسي العصر قد كرا ذلك من الغد فأتم أحدهما صاحبه و الإمام الذى نسي العصر فصلى به؟ قال: أما الإمام ' فصلاته تامة ، و أما الذى نسي الظهر فهو إنما دخل مع الإمام فى التطوع فهو يجزيه من التطوع . قلت: فان نسيا صلاتين من يومين و هما جميعا العصر فأتم أحدهما صاحبه و الإمام الذى نسي أولا؟ قال: صلاته تامة ، و هذا الذى نسي آخرًا ٢ إنما دخل معه فى التطوع فهو يجزيه من التطوع ٣ . و عليه أن يعيد العصر . قلت: ' و كذلك لو كان الذى نسي آخرًا ٤؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت القوم يؤذن لهم العبد أو الأعرابي أو ولد الزنا ١٠ أو الأعمى؟ قال: يجزيهم .

قلت: أ تحب أن يكون المؤذن عالما بالستهة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت انقوم يؤذن لهم الغلام الذى لم يحتلم بعد و قد راهق الحلم؟ قال: أحب إلى ٥ أن يؤذن لهم رجل . قلت: فان صلوا بأذانه و إقامته؟ قال: يجزيهم .

قلت: أ رأيت القوم تؤذن لهم المرأة فصلوها بأذانه و إقامتها؟ ١٥

(١) وفى ح ، ص « الإمام الذى صلى العصر » .

(٢) وفى ص « أخيرا » .

(٣) من قوله « قلت فان نسيا » ساقط من هـ .

(٤-٤) انقط « لو كان » ساقط من هـ ؛ وفى ص « و كذلك الإمام لو كان الذى نسي أخيرا » .

(٥) لفظ « إلى » ساقط من هـ .

قال: أكره لهم<sup>١</sup> ذلك، فإن<sup>٢</sup> فعلوا أجزأهم.

قلت: فالصير أحب إليك أن يؤذن من الأعمى؟ قال: نعم، هو أحب إلى لأن البصير أعرف بمواقيت الصلاة.

قلت: فأيهما<sup>٣</sup> أحب إليك أن يؤذن المؤذن على المنارة أو في صحن المسجد؟ قال: أحب ذلك إلى<sup>٤</sup> أن يكون أسمع للقوم والجيران، وكل ذلك حسن.

قلت: أفتحب للمؤذن يرفع صوته بالآذان والإقامة؟ قال: نعم، يسمع ولا يجهد نفسه.

قلت: أفنكره للمؤذن إذا أذن أن يتطوع في صومعته؟ قال: لا أكره له ذلك.

١٠

قلت: أرايت إذا قال المؤذن "الله أكبر، الله أكبر" أيطول ذلك؟ قال: أحب ذلك إلى<sup>٥</sup> أن يحذفه حذفاً. قلت: فإن فعل؟ قال: يحريه.

قلت: أرايت رجلاً أذن فظن أنها الإقامة وأقام في آخرها

فصلى القوم بذلك؟ قال: يحزبهم. قلت: فإن أقام ثم استيقن قبل أن يدخلوا في الصلاة؟ قال: أحب ذلك إلى<sup>٦</sup> أن يتم الآذان ثم يقيم،

(١) لفظ «لهم» زدناه من ح، ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

(٢) وفي ز، ح «وإن».

(٣) وفي ز، ح، ص «أيهما».

(٤) لفظ «إلى» ساقط من هـ.

و إن لم يفعل أجزه .

قلت : أرأيت مؤذنا أذن ثم مكث بعد أذانه ساعة فأخذ في إقامة  
 فظن أنها الآذان فصنع فيها ما يصنع في الآذان فقال له بعض القوم :  
 "هذه الإقامة" كيف يصنع ؟ أيتدئ الإقامة من أولها أو يقول "قد  
 قامت الصلاة" ؟ قال : بل يتدئ الإقامة من أولها . قلت : فإن لم يفعل  
 وقال ' "قد قامت الصلاة" ؟ قال : يحزيهم . قلت : أرأيت لو أنه حين  
 فعل في الإقامة ما فعل ثم ظن أن ذلك لا يحزيه فاستقبل الآذان من  
 أوله ثم أقام فصلى ؟ قال : يحزيه ' .

قلت : أرأيت مؤذنا يثوب في المجر فظن أن تأويله ذلك إقامة  
 ١٠ فأقام فيها الصلاة . ثم علم بعد أنه التحويب قل أن يدخل القوم في  
 الصلاة ؟ قال : يكف القوم حتى يتدئ المؤذن الإقامة من أولها ثم  
 يقومون إلى الصلاة .

قلت : أرأيت مؤذنا أخذ في الإقامة فغشى عليه قل أن يفرغ من  
 إقامته ثم أفاق أيتدئ بالإقامة من أولها أو من المكان الذي غشى  
 عليه فيه ؟ قال : أحب ذلك إلى أن يتدئ لها من أولها ، وإن

(١) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٢) وفي ح ، ص « يحزيهم » .

(٣) وفي ص « لها » مكان « لها » .

(٤) ألا ترى أنه لو غشى عليه في الصلاة لم يمس على صلاته فكذلك فما هو من  
 أسباب الصلاة - ٥١ شرح مختصر ج ١ ص ١٣٨ .

(٥) وفي هـ ، ص « فان » .

لم يفعل أجزاء ذلك .

قلت : أ رأيت مؤذنا أقام ثم رتف أو أحدث قبل أن يفرغ من إقامة فذهب فتوضاً ثم جاء أيتدى الإقامة من أولها أو من الموضع الذي انتهى إليه ؟ قال : أحب إلي أن يتدتها من أولها ، وإن لم يفعل فابتدأها من ذلك الموضع أحزاء .<sup>٥</sup>

قلت : أ رأيت مؤذنا أدن رقبته شيئاً قبل شيء فقال " أشهد أن محمداً رسول الله " ثم قال " أشهد أن لا إله إلا الله " ؟ قال : إذا قال " أشهد أن لا إله إلا الله " فإن عليه أن يقول " أشهد أن محمداً رسول الله " حتى يكون<sup>٦</sup> بعدها . قلت : فإن لم يفعل ومضى على ذلك ؟ قال : يحجزهم .  
قـ : كـ ذلك كل شيء قدّمه من الأذن أو أخره ؟ قال : نعم .  
قـ : و كذلك لو فس هذا في الإقامة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت مؤذنا أخذ في الإقامة فلم يفرغ من الإقامة حتى أحدث كيف يصنع ؟ أيتّم للإمامة ثم يذهب فتوضاً أو يتدّى فتوضاً ثم يتم ؟ الإمامة ؟ قال : يتم الإقامة ثم يذهب فتوضاً ويصل ، و أيتّم ذلك قبل أجزاء .<sup>١٥</sup>

(١) والأولى - إذا أحدث في أو - أو رقبته أن يتم ثم يذهب فتوضاً ويصل لأن ابتداء الأذان أو الإقامة مع أحدث يجوز ، فقامه أولى (١٥) - اهـ شرح

المختصر ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) وفي « تكون » .

(٣) وفي « في » - كان « من » .

(٤) وفي ز ، ح « يتم » .



قلت: أ رأيت مؤذنا أخذ في الإقامة فوق فوات مقام رجل من  
نقوم مكانه أ يتدنى الإقامة من أولها أو يأخذ من المكان الذي انتهى  
إليه الميت؟ قال: أحب إليّ أن يتدنى بها من أولها، وإن أخذ من  
المكان الذي انتهى إليه الميت أجزاءه. قلت: وكذلك لو أن الأول  
أصابه لممٌ أو جنٌّ أو أغشى عليه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت مؤذنا أذن ثم ارتد عن الإسلام و خرج من المسجد  
أ ترى للقوم أن يعتدوا بأذانه ويأمروا بعض القوم فيقيم بهم الصلاة  
أو يعيدوا الآذان؟ قال: 'أى ذلك ما فعلوا' أجزام.

قلت: أ رأيت المؤذن إذا أذن في المغرب و فرغ من أذانه أ تحب  
١٠ له أن يقعد ثم يقوم فيقيم بهم الصلاة أو يكون قائما كما هو حتى يقيم؟  
أى ذلك أحب إليك؟ قال: أحب إليّ أن يقوم قائما كما هو حتى يقيم  
بهم الصلاة - وهذا قول أبي حنيفة، و قال أبو يوسف: أحب إليّ أن  
يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم فيقيم بهم الصلاة - و هو قول محمد. قلت:  
فإن كان ذلك في الفجر و الظهر و العصر و العشاء؟ قال: أحب ذلك  
١٥ إليّ أن يقعد فيها فيما بين الآذان و الإقامة. قلت: فإن لم يفعل  
و لم يقعد فى شيء من ذلك غير أنه أقام الصلاة؟ قال: يحجزهم. قلت:

(١) وفى «أن يقتدوا» والصواب «أن يعتدوا» كما هو فى بقية أصول  
الكتاب.

(٢) وكان فى الأصول «أو يأمر» والصواب «ويأمر» قل فى المختصر إذا  
اعتدوا بأذانه وأمر من يقيم ويصلى أجزاهم.

(٣-٣) وفى ح، ص «أى ذلك فعلوا».

(٤) وفى ح، ص «يحجزه».

أرأيت إن وصل الآذان والإقامة ولم يحصل بينهما شيئاً أو لم يمكث بينهما؟ قال: أكره له ذلك ويجزئهم.

قلت: أرأيت مؤذناً أذن وهو في إزار واحد وأقام كذلك؟ قال: يجزئهم.

قلت: أرأيت المؤذن هل تكبره له أن يؤذن للقوم ويقم؟<sup>٥</sup> و يصلي معهم ثم يأتي قوماً آخرين فيؤذن لهم ويقم ولا يصلي معهم؟ قال: نعم أكره له ذلك.<sup>٦</sup> قلت: فإن فعل؟ قال: يجزئهم.

قلت: أرأيت المؤذن إذا لم يكن له منارة والمسجد صغير أين أحب إليك أن يؤذن؟ أ يخرج من المسجد فيؤذن حتى يسمع الناس أو يؤذن في المسجد؟ قال: أحب ذلك<sup>٧</sup> إلى أن يؤذن خارجاً من المسجد، وإذا أذن في المسجد أجزأه.

قلت: أرأيت المؤذن والإمام هل تكبره لهما أن يؤذنا ويؤمنا

(١) لفظ «له» ساقط من «موجود في الأصل وفي ز، ح؛ وفي ص «لهم» مكان «له».

(٢) في ح «يجزيه».

(٣) كذا في ح، ص وكان في الأصل وكذا في «ولا يقيم».

(٤) قال المرحوم: ويكره أن يؤذن في مسجدين ويصلي في أحدهما لأنه بعد ما صلى يكون متغفلاً بالآذان في المسجد الثاني والتمقل بالآذان غير مشروع، ولأن الآذان مختص بالمكتوبات فأنما يؤذن ويقم من يصلي المكتوبة على أثرها وهو في المسجد الثاني يصلي النافلة على أثرها - أع من المبسوط ج ١ ص ١٤٠.

(هـ) لفظ «ذلك» ساقط من أكثر الأصول وإنما زدناه من ح، ص.

نأجر معلوم؟ قال: نعم. أكره لها ذلك، ولا ينبغي للقوم أن يعطوها على ذلك أجرا. قلت: فإن أخذ على ذلك أجرا معلوما فأذن لهم وأقم؟ قال: يجوزهم. قلت: أ رأيت إن لم يشارطهم على شيء معلوم ولكنهم عرفوا حاجته فكانوا يجمعون له في السنة شيئا فيعطونه ذلك؟ قال: هذا حسن.

قلت: أ رأيت المؤذن إذا كان رحل سواً والقوم يحدون خيراً منه

(١) وفي «أن يعطوا لها».

(٢) لأنها يملآن لأنفسهما فكيف يشترطان الأجر على غيرهما، ثم هما خليفتان للرسول في الدعاء والإمامة وقل الله تعالى «قل لا أسئلكم عليه أجراً إلا المودة في القربى» فمن يكون خيفة يعني أن يكون مثله. وقال عثمان بن أبي العاص الثقفي: آخر ما بعني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن «صل باناس صلاة أضفهم». وإذا اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الأذان أجراً. وقال رحل لعمر (كذا): إني أحك في الله، فقال: إني أبغضك في الله، قال: ولم؟ قال: لأنه باقني أنك أخذت على الأذان أجراً. بسوط المرخمي ج ١ ص ١٤٠.

(٣) وفي ص «وَأَم» مكن «أَم».

(٤) وفي ز، ح «أحسن». قال المرخمي: فإن عرف القوم حاجته فواسوه بشيء في أحسن ذلك بعد أن لا يكون عن شرط لأنه فرغ نفسه لحفظ المواقيت وإعلامه لهم فربما لا يترع للكسب فينبغي لهم أن يهدوا إليه هدية، فقد كان الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم يقبلون الهدية؛ وعلى هذا تألوا: النفقة الذي يقى في بلدة أو قرية لا يحل له أن يأخذ على الفتيا شيئاً عن شرط، فن عرفوا حاجته فأهدوا إليه فهو حسن لأنه محسن إليهم في تفريغ نفسه عن الكسب وحراسة أمر دينهم فينبغي أن يقبلوا إحسانه بالإحسان. هـ من المبسوط ج ١ ص ١٤٠.

من يؤذن لهم؟ قال: ليؤذن لهم من هو خير من هذا. قلت: فإن لم يفعلوا و أذن لهم هذا؟ قال: يحجزهم.

قلت: أ رأيت الرجل السوقى يؤذن للقوم فجر و المغرب و العشاء و يكون الظهر و العصر فى سوقه و يؤذن لهم "ظهر" و "عصر" غيره أ تكره لهم ذلك؟ قال: لا. قلت: فإن كان رجل يوجب عليها كلها؟ قال: هو أحب إلى.

قلت: أ رأيت رجلا أذن و أقام و هو سكران لا يعقل أو مجنون مغلوب لا يعقل فصلى القوم بذلك الأذن؟ قال: يحجزهم. قلت: أفكره للسكران و المجنون الذى لا يعقل أن يؤذن للقوم و يقيم؟ قال: نعم أكره لهم ذلك. قلت: و كذلك المحتوه؟ قال: نعم. قلت: ١٠ أ رأيت إن أذن و أقام للقوم أ ترى لأوم أن يعبدوا الأذان و الإقامة؟ قال: نعم. هو أحب إلى أن يفعلوا.

قلت: أ رأيت التوم يكون بينهم المسجد و مؤذنه واحد فاقسموا المسجد بينهم فضربوا حائطا وسطه و لكل طائفة إمام على حدة هل يحجزهم أن يكون مؤذنه واحدا؟ قال: نعم. و لكن لا ينبغي لهم أن ١٥ يقسموا المسجد و لا تجوز القسمة فيه. قلت: ١ فان اقتصموا ذلك؟

(١) لأن معنى التعظيم لا يحصل بأدائها، و عامة كلام لسكران و المجنون مذيان فلا يحصل به الإعلام فريده يشبهه على الناس. فالأولى إعادة أدانهم - اهـ - من المبسوط ج ١ ص ١٤٠.

(٢) لفظ «قلت» ساقط من هـ، ص.

قال: القسمة مرددة . قلت<sup>١</sup> . وإن لم يردوا القسمة ورضوا به جميعا؟ قال:  
أحسن ذلك أن يكون لكل طائفة مؤذن لأنها مسجدان .

### باب مواقيت الصلاة

قلت: أرايت وقت الفجر متى هو؟ قال: من حين يطلع الفجر إلى  
ه طلوع الشمس .

قلت: أرايت الفجر الذي يطلع فلا يعترض في الأفق أتعدّه<sup>٢</sup>  
من الوقت؟ قال: لا ، ليس ذلك بوقت . قلت: فهل يحرم الطعام  
على الصائم إذا طلع ذلك الفجر الذي يسطع<sup>٣</sup> في السماء؟ قال: لا ،  
ولكن الفجر الذي يحرم به الطعام على الصائم ، تحل به الصلاة هو  
١٠ الفجر الذي يعترض في الأفق .

قلت: أرايت وقت الظهر متى هو؟ قال: من حين تزول<sup>٤</sup> الشمس  
إلى أن يكون الظل قائمًا - في قول أبي يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة:  
لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قائمتين ، فإذا صار الظل قائمتين  
دخل وقت العصر .

(١) لفظ « قلت » زيادة من ص ، وهو ساقط من بقية الأصول .

(٢) كذا في ص ؛ وفي ع ، ز ، ح « أتعدّه » ؛ وفي « أبيه » .

(٣) وفي ح ، ص « يستطيل » مكان « يسطع » .

(٤) وفي « نزول » .

(٥) لفظ « وقت » ساقط من ز ، ح .

قلت: أ رأيت وقت العصر متى هو؟ قال: من حين يكون الظل قامة<sup>١</sup> فيزيد على القامة<sup>٢</sup> إلى أن تغير الشمس في قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قامتين، وآخر وقتها غروب الشمس. قلت: فمن صلى العصر حين تغيرت الشمس قبل أن تغيب أ ترى<sup>٣</sup> ذلك يحزبه؟ قال: نعم يحزبه، ولكن أكره له أن يؤخرها إلى أن تغير الشمس<sup>٤</sup>.

قلت: أ رأيت المغرب متى هو؟ قال: من حين تغرب إلى أن يغيب شفق. قلت: وتكره<sup>٥</sup> أن يؤخرها إذا غاب اشفق؟ قال: نعم،<sup>٦</sup> "شفق: البياض المعرض في الأفق في قول أبي حنيفة"، وفي قول أبي يوسف ومحمد: المحر: <sup>٧</sup>و روى أيضا عن أبي حنيفة أنه قال: الشفق هو المحر<sup>٨</sup>.

(١) وفي «الفاتنين» في كلا الحرفين وليس بشيء.

(٢) وفي «الأترى» وهو تحريف.

(٣) واختلفوا في تغير الشمس أن العبرة بالضوء أم للقرص، فكان النخعي يعتبر تغير الضوء، والشعبي يقول: العبرة لتغير القرص، وهذا أخذ: لأن تغير الضوء يحصل بعد الزوال فإذا صار القرص بحيث لا نحار فيه العين فقد تغيرت. اهـ ما قاله السرخسي في مسوطه ج ١ ص ١٤٤.

(٤) وفي ص «أنتكره».

(٥-٥) وفي ص «والشفق في مذهب أبي حنيفة البياض المعرض» وفي ز، ح «الشفق البياض في الأفق في قول أبي حنيفة».

(٦-٦) من قوله «وروى أيضا» لم يذكر في ص، والصواب أنه ليس من الأصل =

قلت: أ رأيت وقت العشاء متى هو؟ قال: من حين يغيب الشفق إلى نصف الليل<sup>١</sup>. قلت: أ رأيت من صلاها قبل أن يطلع الفجر بعد ما مضى نصف الليل؟ قال: يحزبه، ولكن أكره له أن يؤخرها إلى تلك الساعة.

٥ قلت: أ رأيت الفجر أ<sup>٢</sup> ينور بها في الشتاء والصيف أو<sup>٣</sup> يتلصص بها؟ قال: أحب إلى أن ينور بها.

قلت: أ رأيت الظهر أيصلها حين تزول الشمس أو يؤخرها؟ قال: أما في الصيف فأحب إلى أن يؤخرها ويرد بها، وأما في الشتاء فأحب ذلك إلى أن يصلها<sup>٤</sup> حين تزول الشمس.

١٠ قلت: أ رأيت العصر أيصلها في أول وقتها أو يصلها<sup>٥</sup> في آخر وقتها؟

= بل من زيادات بعض رواة الكتاب. وفي المختصر: وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة قال: الشفق الحرة - اهـ.

(١) قال السرخسي: فأما آخر وقت العشاء فقد قال في الكتاب «إلى نصف الليل» والمراد بيان وقت إباحة التأخير، فأما وقت الإدراك فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني، حتى إذا أسلم الكافر أو بنح أصى قبل طلوع الفجر فعليه صلاة العشاء - اهـ ج ١ ص ١٤٥ من المصنوع.

(٢) همز الاستفهام ساقط من هـ.

(٣) وفي هـ، ز، ح «أم» مكان «أو».

(٤) لفظ «إلى» زدتاه من ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

(٥-هـ) من قوله «حين تزول» - سقط من هـ؛ وإنما زدناه من بقية الأصول إلا أن في ص «أم» مكان «أو».

قال: أحب ذلك إلى أن يصلحها في آخر وقتها و الشمس يضاء لم يتغير.

قلت: و الشتاء و الصيف عندك سواء؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المغرب أيؤخرها بعد غروب الشمس شيئاً؟ قال:

أكره له أن يؤخرها إذا غربت الشمس ، و الشتاء و الصيف سواء .

قلت: أ رأيت وقت العشاء أيصلحها حين يغيب "شفق" أو يؤخرها؟ هـ

قال: أحب ذلك إلى أن يؤخرها إلى ما بينه و بين ثلث الليل .

قلت: أ رأيت إذا كان يوم فيه غيم كيف يصنع في مواقيت

الصلوات كلها؟ قال: أما الفجر فينور بها ، و أما الظهر فيؤخرها ،

و أما العصر فيعجلها . و أما المغرب فيؤخرها ، و أما العشاء فيعجلها .

قلت: أ رأيت هل يجمع بين "صلاتين" إلا في عرفة و جمع؟ قال: ١٠

لا يجمع بين صلاتين في وقت و حد في حضر و لا سفر ما خلا عرفة

و المزدلفة .

قلت: أ رأيت المسافر إذ صلى الظهر في آخر وقتها و العصر في

أول وقتها هل يجزيه ذلك؟ قال: نعم . قلت: وكذلك المغرب و العشاء؟

قال: نعم .

١٥

قلت: أ رأيت الوز متى وقته؟ قال: من حين يصلي "عشاء" إلى

(١) وفي ص «أم» مكان «أو» .

(٢) اعظم «ذلك» زيد من ص ؛ و لم يذكر في بقية الأصول .

(٣) كذا في ص ، وفي بقية الأصول «فيتنور بها» .

(٤-٤) من قوله «الظهر» ساقط من هـ .

(هـ) و كان في الأصل «تصلي» .



طلوع الفجر . قلت : فأى ذلك أفضل عندك ؟ قال : أفضل ذلك  
عندى أن يوتر فى آخر الليل قبل طلوع الفجر .

قلت : أرايت رجلا أوتر قبل العشاء متعمدا لذلك ؟ قال : لا يحزبه .

قلت : وكذلك لو أوتر بعد ما غاب الشفق ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال :

٥ لأنه لا ينبغي له أن يوتر<sup>١</sup> إلا من بعد<sup>٢</sup> ما يصلى العشاء .

قلت : أرايت رجلا صلى العشاء وهو على غير وضوء فقام ثم

استيقظ سحرا<sup>٣</sup> فأوتر<sup>٤</sup> وهو لا يعلم أنه حيث صلى العشاء كان<sup>٥</sup> على غير

وضوء فقام وأوتر<sup>٦</sup> ، فلما فرغ من الوتر وسلم ذكر أنه<sup>٧</sup> كان قد صلى

العشاء وهو على غير وضوء فقام و صلى العشاء أ يحزبه وتره ذلك أم

١٠ بعيد ؟ قال : يحزبه ولا بعيد فى قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف : محمد :

يعيد الوتر وإن كان بعد أيام . قلت : أرايت إن لم يعلم أنه صلى

العشاء وهو على غير وضوء أياما وليالى ثم ذكر بعد ذلك أن يقضى الوتر

فى كل ليلة وقد صلى هكذا ؟ قال : لا ، لو أوجب عليه أن يقضى

الوتر فى كل ليلة لأوجب عليه أن يقضيها فى أكثر من ذلك - وهذا

١٥ قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف : محمد : يقضى الوتر الأول .

(١) لفظ « ذلك » ساقط من هـ .

(٢-٣) وفى هـ ، ص « إلا بعد » .

(٣) وفى ص « من سحر » .

(٤-٥) وفى ص « على غير وضوء فأوتر » .

(٥-هـ) لفظ « كان قد » زيد من ص .

قلت : أ رأيت الرجل إذا أراد أن يصلي تطوعاً أ يصلي في أي ساعة شاء ' من الليل و النهار ؟ قال : نعم . ما خلا ثلاث ساعات : إذا طلعت الشمس إلى أن ترتفع ، و إذا انتصف النهار إلى أن تزول الشمس . و إذا احمرت الشمس إلى أن تغيب ؟ و لا صلاة بعد "فجر" حتى تطلع الشمس ، و لا بعد "عصر" حتى تغرب .

قلت : أ رأيت رجلاً نسي صلاة مكتوبة فذكرها بعد ما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أو ذكرها بعد ما صلى العصر قبل أن تغرب الشمس ؟ قال : عليه أن يقضيها ساعة ذكرها . قلت : لِمَ ! و قد زعمت أنك تكره "صلاة في هذين الوقتين" ؟ قال : إنما أكره "النافلة" . فأما الصلاة المكتوبة عليه فانه يقضيها في هاتين الساعتين . [ قلت : و كذلك لو ذكر الوتر في هاتين الساعتين ؟ قال : نعم - ٣ ] . قلت : و كذلك لو سمع في هاتين الساعتين سجدة أو قرأها هو أ يسجدها ؟ قال : نعم . قلت : و كذلك يصلي فيها على الجنازة ؟ قال : نعم . قلت : لِمَ ؟ أليس السجدة و الصلاة على الجنازة \* بمنزلة التطوع ؟ قال : لا ، ألا ترى أن

(١) لفظ « شاء » ساقط من \* .

(٢-٢) وفي ص « هاتين الساعتين » .

(٣) ما بين الربيعين زيادة من ح ، ص .

(٤) وفي \* « قل أليس » و ليس بشئ \* .

(٥) وفي \* « على الجنازة » .

السجدة قد وجبت عليه حين يسمعها وهو في وقت الصلاة<sup>١</sup>؛ أو لا ترى أنه<sup>٢</sup> لو نسي الصلاة فذكرها في هاتين الساعتين صلاها وقد كان يكون<sup>٣</sup> قد صلى<sup>٤</sup> في وقت<sup>٥</sup>، وإنما أكره الصلاة في هاتين الساعتين إذا كان قد صلى<sup>٥</sup> الفجر والعصر<sup>٥</sup> وهو يريد أن يتطوع به<sup>٦</sup> بعد ذلك، فأما صلاة ذكرها تلك الساعة فليست<sup>١</sup> أكره أن يصليها.

قلت: أ رأيت رجلا نسي صلاة مكتوبة فذكرها حين طلعت الشمس أو<sup>٨</sup> حين اتصف النهار أو ذكرها<sup>٨</sup> حين تغيب الشمس؟ قال: لا يصليها في هذه الساعات الثلاث. قلت: وكذلك لو كانت الصلاة هي الترتي أو المكتوبة أو غيرها؟ قال: نعم. لا يصلي في هذه الثلاث ١٠ ساعات ما خلا<sup>٩</sup> العصر<sup>٩</sup> إذ ذكر<sup>٩</sup> عصر من يومه ذلك قبل غروب الشمس صلاها لأنه بلغنا في ذلك<sup>٩</sup>، وإن كانت العصر قد نسيها قبل

(١) وفي ص «صلاة» في كلا المفظين.

(٢) لفظ «أنه» زيد من ص، وهو ساقط من بقية الأصول.

(٣-٢) وفي ه «يصلي».

(٤) وفي ح، ص «وكان قد صلى في وقته».

(٥-٥) وفي ص «العصر أو الفجر».

(٦) لفظ «به» ساقط من ص.

(٧) وفي ه «قلت»، وهو تصحيف «فليست».

(٨-٨) من قوله «حين اتصف» ساقط من ه.

(٩) قلت: أشار إلى قوله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها» رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة =

ذلك يوم 'أو بأيام' لم يصلها في تلك الساعة . قلت : فإن ذكر العصر عند طلوع الشمس أو نصف النهار ؟ قال : لا يصلها ، والعصر وغيرها في هذا سواء .

قلت : أ رأيت رجلا سمع السجدة حين طلعت الشمس أو حين انصف النهار أو حين تغيب الشمس ؟ قال : لا يسجدها في هذه الساعات الثلاث<sup>١</sup> ولكن يسجدها<sup>٢</sup> بعد ذلك . قلت : وكذلك لو قرأها هو ؟ قال : نعم .

قلت : فإن أراد<sup>٣</sup> أن يصلي على جنازة في هذه ثلاث ساعات<sup>٤</sup> ؟ قال : لا يصلي على جنازة في هذه الثلاث ساعات<sup>٥</sup> . قلت : فإذا رنعت الشمس فايضت وإذا زالت الشمس وإذا غربت<sup>٦</sup> شمس صلى على الجنازة إن شاء أو صلى صلاة<sup>٧</sup> ذكرها أو سجدة كانت عليه أو وترا قد نسيه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا نسي صلاة الفجر فذكرها حين زالت الشمس

= وفي لفظ للخازني «إد أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته» . واحديث هذا معروف في الصحيح وغيره .

(١-١) وفي «أو بأيام» .

(٢-٢) وفي «تلك الثلاث الساعات» .

(٣) وفي ص «يقضيها» مكان «يسجدها» .

(٤-٤) وفي ص «قلت : أ رأيت إذا أراد» .

(٥) وفي ص «الساعات» في كلا الموضعين .

(٦) وفي ح . ص «فؤنة» مكان «صلاة» .

١ 'أيبدأ' بها أو بالظهر؟ قال: بل يبدأ بها فيصلّي الفجر ثم يصلي الظهر.  
 ٢ قلت: فإن بدأ فصلّي الظهر متعمداً لذلك؟ قال: لا يجزئ، وعليه أن  
 يصلي الفجر ثم يصلي الظهر<sup>١</sup>.

قلت: أ رأيت إن نسي<sup>٢</sup> الفجر و الظهر<sup>٣</sup> جميعاً ثم ذكر ذلك في  
 ٥ آخر وقت<sup>٤</sup> الظهر؟ قال: يبدأ فيصلّي الظهر ثم يصلي الفجر. قلت:  
 لم؟ قال: لأن الفجر قد فاتته وهو في آخر وقت<sup>٥</sup> من الظهر فليبه  
 أن يصلي الظهر ولا يدع أن تقوته فتكون<sup>٦</sup> قد فاتته صلاتان. قلت:  
 أ رأيت إن كان في أول وقت الظهر وقد نسي الفجر فلم يذكرها حتى  
 صلى الظهر<sup>٧</sup> فلما فرغ من الظهر ذكر الفجر؟ قال: يصلي الفجر، وقد  
 ١٠ تمت الظهر. قلت: فإن ذكر ذلك وقد بقيت عليه ركعة من الظهر؟  
 قال: الظهر فاسدة. وعليه أن يصلي الفجر ثم يعيد الظهر. قلت: فإن  
 ١ ذكر بعد<sup>٨</sup> ما قعد في الرابعة وتشهد إلا أنه لم يسلم؟ قال: هذا  
 والاول سواء<sup>٩</sup>. والظهر فاسدة، وعليه أن يصلي الفجر ثم يعيد الظهر  
 في قول أبي حنيفة. وأما في قول أبي يوسف ومحمد فانه إذا ذكرها

(١-١) وفي هـ، ص «إبدأ».

(٢-٢) من قوله «قلت فإن بدأ» ساقط من هـ.

(٣-٣) وفي هـ، ص «الظهر و الفجر».

(٤-٤) من قوله «الظهر قال» ساقط من هـ.

(٥) وفي هـ «فيكون».

(٦-٦) وفي ح، ص «ذكر ذلك بعد».

بعد ما تشهد إن صلاته تامة . قلت : أ رأيت إن كان سلم و عليه  
 سجدة السهو فسجدها<sup>١</sup> ثم ذكر الفجر و هو في سجوده ؟ قال . الظهر  
 فاسدة ، و عليه أن يصلي الفجر ثم يعيد الظهر في قول أبي حنيفة . قلت :  
 لم ؟ قال : لأنه بعد في صلاة لم يفرغ منها ، ألا ترى لو أن رجلا دخل  
 معه في الصلاة على تلك الحال كان قد أدرك الصلاة معه ؟ ألا ترى •  
 لو كان الذي دخل معه مسافرا و الأول مقبلا كان على المسافر أن يصلي  
 أربعاً لأنه قد أدرك الصلاة معه .

قلت : أ رأيت رجلا نام عن صلاة الفجر فاستيقظ و قد كادت  
 الشمس أن تطلع و لم يوتر أ يبدأ بالوتر أو بالفجر ؟ قال : إن كان  
 لا يخاف أن يفوته الفجر و أن تطلع الشمس بدأ فأوتر ثم صلى ركعتين ١٠  
 قبل الفجر ثم صلى الفجر . و إن<sup>٢</sup> كان يخاف أن يفوته الفجر ترك  
 الوتر و صلى الفجر . قلت : فإن فرغ من الفجر و سلم<sup>٣</sup> ثم طلعت الشمس  
 متى يوتر ؟ قال : إذا ابيضت الشمس أوتر .

قلت : فإن طلعت الشمس و قد بقي عليه<sup>٤</sup> من الفجر ركعة ؟  
 قال : صلاته فاسدة ، و عليه أن يستقبل الفجر إذا ارتفعت الشمس ١٥

(١) وفي ح « فسجدها » .

(٢) وفي « فان » .

(٣) وفي « ز ، ح » « قوته » .

(٤) لفظ « سلم » ساقط من ز ، ح .

(٥) وفي « فيه » مكان « عليه » .

و ابيضّت . قلت : أ رأيت إن فرغ من الصلاة و قد قعد قدر التشهد ثم طلعت الشمس قبل أن يسلم ؟ قال : صلاته فاسدة ، و عليه أن يعيد ، إذا ارتفعت الشمس في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : إذا قعد قدر التشهد ثم طلعت الشمس فإن صلاته تامة . قلت : فإن كان سها في صلاته و فرغ و سلم ثم سجد للسجدة واحدة ثم طلعت الشمس ؟ قال : صلاته فاسدة و عليه أن يعيد إذا ارتفعت الشمس في قول أبي حنيفة .

قلت : أ رأيت رجلا نسي العصر فذكرها حين احمرّت الشمس صلى ركعة أو ركعتين ثم غربت الشمس ؟ قال : يبني على صلاته فيصلى ما بقي . قلت : من أين اختلف ؟ هذا و الأول ؟ قال : لأن الذي صلى الفجر فطلعت له الشمس و هو في الصلاة فقد فسدت عليه صلاته لأنها ليست بساعة يصلى فيها ، و الذي غربت له الشمس و قد صلى ركعة أو ركعتين فقد دخل في وقت صلاة و الصلاة لا تكره في تلك الساعة ، فعليه أن يتم ما بقي منها .

قلت : أ رأيت رجلا صلى تطوعا ركعة ثم ذكر أن عليه صلاة مكتوبة هل يمسد التطوع و ينصرف ؟ قال : لا ، ولكنه يمضي على صلاته ، فإذا فرغ منها صلى المكتوبة . قلت : فإله إن ذكرها في المكتوبة (١-١) و في ص « و عليه أن يستقبل الفجر » .

(٢) و في ح ، ص « اختفا » .

(٣) زاد في « بعد قوله « الأول » « سواء » و ليس بشيء .

فسدت عليه؟ قال: 'لأنه لا ينبغي له أن يصلي المكتوبة إلا كما فرضت عليه الأولى فالأولى، فإن بدأ بالأخرى قبل الأولى فسدت عليه صلاته. وقد خالف حين صلى العصر قبل الظهر؛ والتطوع ليس مثل المكتوبة لأنه لو ذكر مكتوبة عليه ثم قام فصلى قبلها تضوعاً لم يضره ذلك شيئاً، بلخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع هو وأصحابه عن الفجر فاستيقظوا بعد ما طلعت الشمس، فلما ارتفعت الشمس تحول عن ذلك الوادي، ثم أوتر النبي صلى الله عليه وسلم وأوتر الناس، ثم أمر بلالا فأذن، فصلى ركعتي الفجر قبل الفجر، ثم أمر بلالا فأقام الصلاة فحضر بهم النبي صلى الله عليه وسلم الفجر. فن ذكر صلاة مكتوبة عليه فاتته (١) لفظ «قال» ساقط من هـ.

(٢) أسند الإمام أبو يوسف هذا البلاغ في آثاره ص ٢٠ فرواه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس هو وأصحابه فلم يوقظهم إلا حر الشمس فقاموا بأمر بلالا فأذن ثم أوتر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ثم تأخروا عن معرسهم حين استيقظوا فصلوا ركعتين، ثم أمر بلالا فأقام الصلاة فصل بالناس رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخرجه أحفظ طلحة بن محمد عن طريق محمد بن خالد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عقيقة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرس وأمر بلالا أن يكلأ الصبح، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ونام الزهط وبلال، حتى كان أول من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده بلال، فأمر أن يقتادوا الرواحل من ذلك المحل، وأمر بلالا فأذن، ثم أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتين. وأمره فأقام الصلاة ثم صلى بهم الفجر - رجع جمع المسانيد ج ١ ص ٩٠. وأخرجه الإمام محمد في [باب النوم قبل الصلاة وانتقاض =



فبدأ قبلها بالتطوع لم يضره ذلك شيئا ، لأن هذا أثر قد جاء ، لأنه لم يقدم مؤخرا ولم يؤخر مقدما .

قلت : أ رأيت التطوع قبل الظهر كم هو ؟ قال : أربع ركعات ، لا يفصل بينهما إلا بالشهد ، قلت : فكما التطوع بعدها ؟ قال : ركعتان .

قلت : فهل قبل العصر تطوع ؟ قال : إن فعلت فحسن . قلت : فكم التطوع قبلها ؟ قال : أربع ركعات .

قلت : فكم التطوع بعد المغرب ؟ قال : ركعتان .

قلت : فهل بعد العشاء تطوع ؟ قال : إن تطوع فحسن ؛ بلغنا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال : من صلى أربع ركعات بعد العشاء ١٠ قبل أن يخرج من المسجد كنَّ مثلهن من ليلة القدر .

= الوضوء منه [ من كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . وليس فيه ذكر قضاء الوتر . وأخرجه في موضعه عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله - الحديث . (١) وفي « قبلها » وهو خطأ .

(٢) قلت : أسند هذا البلاغ الإمام محمد في كتاب الآثار قال : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا الحارث بن زياد أو محارب بن دثار - الشك من محمد - عن عبد الله بن عمر قال : من صلى أربع ركعات بعد العشاء الآخرة قبل أن يخرج من المسجد فانهن يعدلن أربع ركعات من ليلة القدر - ٨١ ص ٢٧ . وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره عن محارب عن غير شك . وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في آثاره والأثنائي في مسند الإمام له من طريق الحسن نحوه . وأخرجه أبو نعيم أيضا في مسند الإمام له من طريق إسحاق الأزرق عن الإمام عن محارب عن ابن عمر =

= قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر » . قال أبو نعيم لم يروه عن ابن عمر إلا عمار ، ولا عنه إلا أبو حنيفة ، تفرد به إسحاق عن جعفر بن عون مرفوعا . ورواه جماعة من أصحابه منهم الحسن بن الفرات ، وأبو يوسف ، وأسد ، وسعيد بن أبي الجهم ، وأيوب . واصلت بن الحجاج الكوفي ، وعبد الحميد الحماني ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد بن الحسن ( موقوفا ) - ه . وأخرجه الحارثي من طريق خارجة بن مصعب عنه بأطول منه وقال : قد روى عبد العزيز بن خالد وأبو عصمة وإبراهيم بن الجراح أيضا عن أبي حنيفة عن أيوب بن عبد الله عن محارب بن دثار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث خارجة بطوله . ثم روى الحارثي من طريق جعفر بن عون عن أبي حنيفة عن محارب ابن دثار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى بعد العشاء أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد عدلن بمثلهن من ليلة القدر - انتهى مختصرا مسند الحارثي المخطوط ق / ٣١ - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٩٣ . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن حصين عن مجاهد عن عبد الله بن عمر : من صلى أربعاً بعد العشاء كنَّ كقدرهن من ليلة القدر . ورواه عن وكيع عن عبد الجبار ابن عباس عن قيس بن وهب عن مرة عن عبد الله قال : من صلى أربعاً بعد العشاء لا يفصل بينهن بتسليم عدلن بمثلهن من ليلة القدر . وروى عن كعب بن مازع ومجاهد نحوه . قلت : وقال الخافظ في الإيثار : أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق إسحاق الأزرق أحد الأتبات عن أبي حنيفة - ه . قلت : وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن فضال عن العلاء بن المسيب عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : أربعة بعد العشاء يعدلن بمثلهن من ليلة القدر - هـ ( بحث في أربع ركعات بعد العشاء ) ص ٨٨٢ . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة : ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على =

قلت: فهل بعد طلوع الفجر تطوع؟ قال: نعم، ركعتان قبل صلاة الفجر [قلت: ويكره الصلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر؟ قال: نعم-١]. قلت: ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر إلى أن يصلي الفجر إلا بخير؟ قال: نعم.

٥ قلت: أ رأيت التطوع يوم الجمعة كم هو؟ قال: قبلها أربع ركعات وبعدها أربع، لا يفصل بينهما إلا بالتشهد.

قلت: أ رأيت صلاة العيد هل قبلها صلاة؟ قال: لا. قلت: فبعدها؟ قال: إن فعلت فحسن. قلت: فكم أصلي بعدها؟ قال: أربع ركعات، لا يفصل بينهما إلا بالتشهد.

١٠ قلت: فكم الصلاة تطوعاً بالليل؟ قال: بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي بالليل ثمان ركعات، ثم يوتر بثلاث، ثم يصلي ركعتين قبل الفجر. قلت: فإن تطوع بالليل؟ قال: لا بأس بأن يصلي ركعتين، أو أربعاً، أو ستاً، أو ثمانية، أو ثمانية، لا بأس بأن تفعل أى ذلك شئت. قلت: فأى ذلك أحب إليك؟ قال: أربع أربع. قلت: وكذلك التطوع بالنهار؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة، وقال يعقوب ومحمد: صلاة الليل مثنى مثنى.

= إلا يصلي بعدها أربع ركعات - ١١. وروى البخاري عن ابن عباس نحوه في بيت ميمونة - ١٢.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول الثلاثة؛ إنما زده من ح، ص.

(٢) وفي ز، ح «لا تفصل».

قلت: أ رأيت الأثر الذي جاء لا يصلي بعد صلاة مثلها؟ قال:  
ذلك عندي في ترك القراءة في الركعتين الآخرين لأنك «لا تقرأ» فيها  
إن شئت في الصلاة المكتوبة .

قلت: فطول القنوت و القيام في التطوع أحب إليك أم كثرة  
السجود؟ قال: طول القيام أحب إلى . و أرى ذلك فعلٌ لحسن .  
قلت: أ رأيت رجلاً افتتح الصلاة بنوى أربع ركعات ثم تكلم؟

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال:  
قال عمر: لا يصلي بعد صلاة مثلها . و قال: حدثنا عبد الله بن إدريس عن حصين  
عن إبراهيم والشعبي قالا قال عبد الله: لا يصلي على أثر صلاة مثلها - اهـ . . كذا  
قاله ابن الهمام في شرح الهداية . و قال الإمام محمد في الجمع الصغير: تفسير قوله  
صلى الله عليه وسلم « لا يصلي بعد صلاة مثلها » يعني ركعتين بقراءة و ركعتين  
بغير قراءة - اهـ (باب في القراءة في الصلاة) ص ١٥ ، وكذلك نقله في الهداية .  
و قال ابن الهمام في شرح قول الهداية: و أما كون الحديث المذكور عنه صلى الله  
عليه وسلم كما هو ظاهر قول محمد فاه أعمر به ، و محمد رحمه الله أعمر بذلك منا - اهـ  
ج ١ ص ٣٢٨ . و قل المعنى في شرح الهداية: و الموقوف على عمر رواه  
الطحاوي أيضاً في شرح معاني الآثار و لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
قلت: بل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عند محمد و إن لم يثبت عندك ، و لا يلزم من  
عدم ثبوته عندك عدم ثبوته عنده و قال علماؤنا: إن بلاغات محمد كلها موصولة .

(٢-٢) كذا في ح ، ص ؛ و في الأصول الثلاثة «لم تقرأ» .

(٣) و في هـ ، ص «أو» مكان «ام» .

(٤) و في هـ ، ص «فعلت» .

قال: عليه أن يقضى ركعتين . قلت: لم؟ قال: لأنه لا يكون داخلا في الأربع حتى يتشهد في الركعتين و يقوم في الثالثة .

قلت: فان صلى أربع ركعات بغير قراءة كم يقضى؟ قال: يقضى ركعتين . قلت: لم؟ قال: لأن الركعتين الأوليين فاسدتان ، فانما عليه أن يقضى الركعتين الأوليين . قلت: فان قرأ في الركعة الأولى و قرأ في الرابعة أو قرأ في الأولى و قرأ في الثالثة؟ قال: عليه أن يقضى أربع ركعات . قلت: من أين اختلف هذا و الأول؟ قال: هذا في القياس سواء - وهذا قول أنى حنيفة . و قال يعقوب: أما أما فأرى عليه في الوجهين جميعا أربع ركعات قرأ أو لم يقرأ ، و قال محمد: أرى في الوجهين جميعا ١٠ ركعتين لأنه إذا أفسد الأولين لم يقدر على أن يدخل في الآخرين - و هو قول زفر . قلت: أ رأيت إن صلى ركعتين بغير قراءة ثم إنه صلى ركعتين بقراءة و لم يسلم و نوى في الآخرين قضاء الأوليين؟ قال: لا يكون هذا قضاء ، و عليه قضاء ركعتين ، لأن هذه صلاة واحدة فلا يكون بعضها قضاء بعض . قلت: فان دخل معه رجل في الآخرين ١٥ فصلاهما معه؟ قال: عليه أن يقضى الأوليين كما يقضيها الإمام . قلت: فان دخل معه في الأوليين رحل فلما فرغ منها تكلم الرجل فضى الإمام في صلاته حتى صلى أربع ركعات؟ قال: على الرجل الذي كان خلفه أن يقضى ركعتين .

قلت: أ رأيت إن كانت الصلاة كلها مستقيمة صحيحة كم يكون على ٢٠ الرجل الذي تكلم؟ قال: ليس عليه أن يقضى إلا ركعتين لأنه قد خرج

من أن يكون هذا إمامه قبل أن يدخل في الركعتين الآخرين . وإما  
كان إمامه في الركعتين الأولين .

قلت : أرايت رجلا صلى ركعتين من آخر الليل وهو ينوي بها  
ركعتي الفجر أيجزيه ؟ قال : لا . قلت : فإن صلى ركعتي "فجر" ولم يستيقظ  
بطلوع الفجر هل يجزيه ؟ قال : لا . قلت : وكذلك لو شك في ركعة =  
منهما قبل طلوع الفجر إن لم يكن طلع ؟ قال : نعم .

وقال أبو حنيفة : إذا صلى رجل "فجر" ولم يوتر ثم ذكر أنوتر  
فعليه قضاء الوتر ، وإن صلى "فجر" ولم يصلي ركعتي "فجر" ثم ذكرهما  
فلا قضاء عليه ، وليس ركعتا الفجر بمنزلة الوتر - وهذا قول  
أبي يوسف ، وقال محمد : يقضيهما إذا طلعت الشمس . ١٠

### باب ما جاء في القيام في الفريضة

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أمّ قوما فليصل  
بهم صلاة أضعفهم فإن فيهم المريض والصغير والكبير ودا الحاجة " .

(١) كذا في هـ ؛ وفي ز ، ح ، ص وفي الأصل « الآخرين » .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي ع « يس » .

(٣) وفي ح . ص « وقال محمد : أحب إلي أن يصلي ركعتي "فجر" إذا ارتفعت  
الشمس ، فإن لم يفعل فلا شيء عليه لأنه تطوع » .

(٤) لفظ « الشمس » ساقط من هـ .

(٥) قلت : لم أجده بهذا اللفظ وقرئ بامته . أخرجه شيرازي في الأنقاب عن  
عبد بن أبي العاص الثقفى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلى بها » =

قلت: أ رأيت الإمام كم يقرأ في صلاة الفجر؟ قال: يقرأ بأربعين آية مع فاتحة الكتاب في الركعتين جميعا . قلت: فكم يقرأ في الركعتين من الظهر؟ قال: يقرأ بنحو من ذلك أو دونه . قلت: كم يقرأ في الركعتين من العصر؟ قال: بعشرين آية مع فاتحة الكتاب . قلت: فكم يقرأ في المغرب؟ قال: يقرأ في الركعتين في كل ركعة بسورة قصيرة خمس آيات أو ست آيات مع فاتحة الكتاب . قلت: فكم يقرأ في العشاء؟ قال: يقرأ في الركعتين جميعا بعشرين آية مع فاتحة الكتاب . قلت: وكلما ذكرت فهو بعد فاتحة الكتاب؟ قال: نعم . قلت: فكيف يقرأ في

= صلاة أضعفهم فإن فيهم الضعيف والمريض وذا الحاجة ، واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا» - كذا في ج ٤ ص ١٢٨ من كنز العمال . وأخرجه الطبراني في الأوسط عن عثمان بن أبي العاص الثقفي قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثنى إلى ثقيف: «تجوّز يا عثمان! وأمّ الناس بأضعفهم فإن فيهم الضعيف وذا الحاجة والحامل والمرضع» - كذا في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٧٢ وقال: رجاله موثقون وأسنده عنه الإمام أحمد بألفاظ مختلفة . ورواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم في المستدرک . والحديث في الصحيحين عن أبي هريرة بلفظ «إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير» ، وفي لفظ لمسلم «الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة» - كذا في نصب الرأية ج ٢ ص ٢٩ .

(١) لفظ «فهو» زيادة من ح ، وهو ساقط من ثنية الأصول .

(٢-٢) وفي «فاتحة الكتاب القرآن» لعل لفظ «القرآن» كان بهامش الأصل إشارة إلى اختلاف النسخ فأدخله الناسخ في الأصل بظن أنه من ترك الأصل بجمع بين النسخين ؛ وفي ص «فاتحة القرآن» مكان «فاتحة الكتاب» .

السفر في هؤلاء الصلوات التي ذكرت لك<sup>١</sup>؟ قال: يقرأ بفاتحة الكتاب وبما شاء<sup>٢</sup>، ولا يشبه الحضر السفر.

قلت: ويقرأ في الركعتين الآخرين<sup>٣</sup> من المكتوبة بفاتحة الكتاب في كل ركعة؟ قال: نعم، إن شاء قرأ في كل ركعة فاتحة القرآن وإن شاء سبّح فيها<sup>٤</sup> وإن شاء سكت.

قلت: وكيف<sup>٥</sup> يقرأ في الوتر وماذا يقرأ؟ قال: ما قرأ من شيء فهو حسن؛ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في الوتر في الركعة الأولى بـ "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" وفي الثانية بـ "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ" وفي الثالثة بـ "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ". وبلغنا أنه قنت فيها (١) وفي ص «قلت فكيف في السفر الذي ذكرت لك».

(٢) وفي هـ «وما شاء».

(٣) وفي هـ «الآخرتين» وفي ع «الآخرتين».

(٤) لفظ «فيها» ساقط من أكثر الأصول، وإنما زاده من ص.

(٥) وفي ص «فكيف».

(٦) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتب ياء: ر: أخبرنا أبو حنيفة حدثنا زيد بن أبي عن ذرّ الهمداني عن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر في الركعة الأولى «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وفي الثانية «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا» يعني «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وهي هكذا في قراءة ابن مسعود. وفي الثالثة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». قال محمد: إن قرأت بهذا فهو حسن، وما قرأت من القرآن في الوتر مع فاتحة الكتاب فهو حسن أيضاً إذا قرأت مع فاتحة الكتاب بثلاث آيات فصاعداً وهو قول أبي حنيفة - اهـ ص ٢٨.



بعد ما فرغ من القراءة قبل أن يركع الثالثة .

قلت: فهل في شيء من الصلوات قنوت؟ قال: لا، إلا في الوتر.

قلت: فما مقدار القيام في القنوت؟ قال: كان يقال مقدار " إِذَا السَّمَاءُ

انْشَقَّتْ " و "وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْبُرُوجِ" . قلت: فهل فيه دعاء موقت؟

هـ قال: لا. قلت: فهل يرفع يديه حين يفتتح بالقنوت؟ قال: نعم، ثم يكفها<sup>١</sup>.

قلت: وفي كم موطن ترفع الأيدي؟ قال: في سبع مواطن: في

افتتاح الصلاة وفي القنوت في الوتر وفي العيدين وعند استلام الحجر

وعلى الصفا والمروة وبعرفات ويجمع، وعند المقام<sup>٢</sup> وعند الجمرتين .

قلت: أرايت الرجل يؤم النساء ليس<sup>٣</sup> معهن رجل غيره؟ قال:

١٠ أما إذا كان مسجد<sup>٤</sup> جماعة تقام<sup>٥</sup> فيه الصلاة وهو إمام<sup>٦</sup> فتقدم يصلي

(١) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الحجة: أخبرنا الثقة من أصحابنا قال أخبرنا

عطاء بن مسلم الخفاف قال حدثنا العلاء بن المسبب عن حبيب بن أبي ثابت عن

ابن عباس قال: بت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام من الليل فصلى ركعتين ثم قام

فاوتر فقرأ بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى. ثم ركع وسجد، ثم قام فقرأ

بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون، ثم ركع وسجد وقام فقرأ بفاتحة الكتاب

وقل هو الله أحد، ثم قنت ودعا وركع - اهـ ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) كذا في ص؛ وفي ع، هـ، ر «يكفها» وهو تصحيف؛ وفي ح «يكفه»

وإيس بشيء .

(٣) وفي ص «المقامين» .

(٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «وإيس» .

(٥) وفي ص «في مسجد» .

(٦) وفي هـ «يقام» وفي ص «أقام» .

(٧) وفي ص «وهو الإمام» .

وليس معه<sup>١</sup> رجل فدخلت<sup>٢</sup> نسوة في الصلاة فلا بأس بذلك ، وأما أن يخلو بهن في بيت أو في مكان غير المسجد فإني أكره له ذلك إلا أن يكون معهن ذات محرم منهن .

قلت : أ رأيت الرجل تقوته صلاة الجماعة في مسجد حيّه أ ترى له<sup>٣</sup> أن يأتي مسجدا آخر يرجو أن يدرك الصلاة ؟ قال : إن فعل فحسن<sup>٤</sup> . وإن صلى في مسجد حيّه<sup>٥</sup> فحسن . قلت : فإن صلى في مسجد حيّه أ يتطوع قبل المكتوبة ؟ قال : إن كان في وقت سعة<sup>٦</sup> فلا بأس بذلك . وإن خاف ذهاب الوقت بدأ بالمكتوبة .

قلت : أ رأيت إذا أخذ المؤذن في الإقامة أ تكره<sup>٧</sup> للرجل أن يمتنع التطوع فيصلي ؟ قال : نعم أكره له ذلك . قلت : فإن كانت ركعتي الفجر ؟ قال : أما ركعتي الفجر فإني لا أكرهها .

(١) وفي « فيقدم » وفي ص « فقدم فيه وليس معه » .

(٢) من ص ، وفي بقية الأصول « فدخلن » .

(٣) وفي ص « إن » .

(٤) لفظ « له » زيد من ص .

(٥) وفي ص « فهو حسن » .

(٦) من قوله « أ ترى له ... » ساقط من هـ .

(٧) كذا في ص ، ولعل الصواب « في الوقت سعة » ولفظ « سعة » ساقط من بقية الأصول . وفي المختصر : ولا بأس بأن يتطوع فيه قبل المكتوبة إذا لم يخف فوت المرض .

(٨) وفي « ص » أ يكره .

قلت: أ رأيت رجلا انتهى إلى المسجد و القوم في الصلاة أ يصل  
تطوعا أو يدخل مع القوم في الفريضة؟ قال: لا، ولكنه يدخل مع  
القوم في صلاتهم، و لا يصل من التطوع شيئا إلا أن ينتهي إلى الإمام  
و لم يكن صلى ركعتي الفجر فانه يصليهما ثم يدخل في صلاة القوم.  
ه قلت: فان كان يخاف أن يفوته ركعة من الفجر؟ قال: و إن كان  
يخاف. قلت: فان خاف أن يفوته الفجر في جماعة؟ قال: أحب ذلك  
إلى أن يدخل مع القوم في صلاتهم و يدع الركعتين.

قلت: أ رأيت رجلا نسي الوتر فذكر ذلك و هو يخاف أن يفوته  
وقت العجرا إن أوتر كيف يصنع؟ قال: يصل الفجر، فاذا ارتفعت  
الشمس قضى الوتر. قلت: أ رأيت إن لم يخف أن يفوته الفجر؟ قال:  
يبدأ فيوتر ثم يصل الفجر. قلت: فان كان لم يصل ركعتي الفجر و هو  
يخاف إن صلاهما فاتته الفجر؟ قال: يصل الفجر و لا يصليهما. قلت:

(١) كذا في ص، ح؛ وفي بقية النسخ «يصليهما».

(٢-٢) قوله «ركعة من» ساقط من الأصول الثلاثة؛ وإنما زدناه من ح، ص.

(٣-٣) من «قوله قال وإن...» ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه

من ص.

(٤) وفي ص «الجماعة».

(٥) وفي ر، ح «يفوت».

(٦) وفي ص «صلاة الفجر».

(٧) وفي ه، ز، ح «يهوته».

(٨) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «صلاها».

«فان صلى الفجر ولم يصلهما<sup>١</sup> أ يصلهما إذا ارتفع النهار؟ قال: لا . قلت: لِمَ؟ قال: لأنها ليست<sup>٢</sup> مثل صلاة الوتر التي يقضيها إذا ارتفع النهار . قلت: أ رأيت رجلا صلى وسلم على تمام في نفسه ثم دخل معه رجل في الصلاة والإمام قاعد بعد فكبر الرجل ودخل يأمم به ثم ذكر الإمام الذي سلم أنه قد بقيت عليه سجدة من التلاوة أو ذكر أنه لم يتشهد في الرابعة وقد قدر التشهد ثم إن الإمام تكلم؟ قال: صلاة الإمام تامة، و صلاة الذي دخل معه تامة يبنى عليها لأن الإمام كان في صلاة تامة وكان تسليمه ذلك<sup>٣</sup> ليس يقطع الصلاة؛ ألا ترى أن عليه أن يسجد وأن يتشهد وأن يسلم، فكل شيء كان يكون على الإمام قبل التسليم فهو على هذا . وليس على الرجل الداخل مع الإمام سجدة التلاوة لأن الإمام لم يسجدهما . قلت: فان كان دخل معه الرجل والمسألة على حالها بعد ما سلم الإمام إلا أن الإمام ذكر أن عليه سهوا في صلاته فلم يسجد لسهوه حتى تكلم وقام فذهب؟ قال: صلاة الإمام تامة، وأما الرجل الداخل مع القوم فان عليه أن يستقبل الصلاة - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال زور رحمه: يقوم الرجل فيصلي صلاة الإمام لأن سهو شيء نرك من الصلاة .

- (١-١) قوله «فان صلى الفجر ولم يصلهما» ساقط من ص .  
 (٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «ليسا»؛ والصواب ما في ص .  
 (٣) لفظ «ذلك» زيد من ص، ح .  
 (٤) وفي ص «لا يقطع» .  
 (٥) لفظ «الرجل» ساقط من هـ .

## باب الحدث في الصلاة وما يقطعها

قلت: أرايت رجلا 'دخل مع الإمام ثم أحدث' حدثا من بول أو غائط أو قيء أو رعاف أو شيء يسبقه ولا يعتمد شيء من ذلك كيف يصنع إن كان إماما أو لم يكن إماما؟ قال: إن كان إماما تأخر وقدم رجلا ممن خلفه يصلي بالقوم ويذهب هو فيتوضأ، فإن لم يكن تكلم اعتد بما مضى من صلاته وصلى ما بقي، فإن تكلم استقبل الصلاة ولم يعتد بشيء مما مضى. قلت: فإن لم يتكلم ولكنه لما رجع إلى أهله بال أو أتى غائطا هل يتوضأ وينى على صلاته؟ قال: لا، ولكنه إذا تعمد بشيء من هذا انتقضت صلاته، وكان عليه أن يستقبل الصلاة إذا توضأ.

١. قلت: ولم يكن عليه في العمد أن يستقبل ولا يكون فيما سبقه ولم يملكه؟ قال: لأن الأثر والسنة جاء فيما سبقه أن يتوضأ وينى على ما مضى (١-١) كذا في ه، ز، ح؛ وكان في الأصل «دخل الجماعة فأحدث»؛ وفي ص «دخل في الصلاة ثم أحدث».

(٢) أسند الإمام محمد هذا الأثر في آثاره فقال: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن معبد بن صبيح أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى خلف عثمان بن عفان رضي الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم أتى وهو يقول: «ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون» فاحتسب بما مضى وصلى ما بقي. وروى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: يجزيه. والاستئناف أحب إلي. وروى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يرعف في الصلاة أو يحدث قال: يخرج ولا يتكلم إلا أن يذكر الله ثم يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه فيقضي ما بقي عليه من صلاته ويعتد بما صلى، فإن كان =

من صلاته و يعتد بما مضى .

قلت : أ رأيت الرجل <sup>١</sup> إن جامع أو دخل المخرج <sup>٢</sup> أو استقاء <sup>٣</sup> هل يني على صلاته ؟ قال : هذا الأول سواء و عليه أن يستقبل . قلت : و كذلك إن تقياً ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن قام ماء كثيراً لا يخالطه شيء أو قام مرة لا يخالطها شيء أو قام طعاماً أو تقياً متعمداً لذلك أو ذرعه التقي <sup>٥</sup> ولم يتعمد ؟ قال : أما إذا كان ذلك عمداً استقبل الصلاة و الوضوء ، و إن كان غير متعمد للتقي توضاً و نبي على صلاته . قلت : فإن قام بلغماً لا يخالطه شيء هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا . قلت : ليم ؟ قال : لأن البلغم بزاق <sup>٥</sup> و لا وضوء فيه - و هذا قول أبي حنيفة و محمد ، و قال يعقوب : أما أنا فأرى عليه الوضوء في البلغم إذا كان ملء فيه أو أكثره . ١٠

قلت : أ رأيت رجلاً دخل في الصلاة فصلى ركعة أو ركعتين ثم تكلم في الصلاة و هو ناسٍ أو متعمد لذلك ؟ قال : صلاته فاسدة ، و عليه أن يستقبلها .

= تكلم استقبل - ١٥ قال محمد : و به تأخذ الكلام والاستقبال أفضل - و هو قول أبي حنيفة ، و روى البذ عن ابن عمر و سعيد بن المسيب في موضعه - رجع ( باب الوضوء من الرعاف ) من اللوطاً ص ٦٢ . و رواه من فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً في اللوطاً - راجع ( باب الحدث في الصلاة ) منه ص ١٢٠ .

(١) لفظ « الرجل » ساقط من أكثر الأصول ، إنما زدناه من ص .

(٢-٣) وفي ص « إن دخل المخرج أو جامع » .

(٣) لفظ « أو » ساقط من ٥ .

(٤) وفي ح ، ص « استمنى » مكان « استقاء » .

(٥) وفي ص « هو البزاق » .

قلت: فإن ضحك؟ قال: إن كان الضحك دون القهقهة مضى على صلاته، وإن كان قهقهة<sup>١</sup> استقبل الوضوء و الصلاة ناسيا كان أو متعمدا . قلت: لِمَ كان الضحك عندك هكذا و الضحك و الكلام في القياس سواء؟ قال: أجل، ولكني أخذت في الضحك بالأثر<sup>٢</sup> الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قلت: أ رأيت رجلا دخل في الصلاة فضلى ركعة أو ركعتين ثم غشى عليه أو أصابه لم أو وجع فذهب عقله و هو إمام؟ قال: صلاته و صلاة من خلفه فاسدة، و على الإمام أن يستقبل<sup>٣</sup> الوضوء و الصلاة، (١) كذا في الأصل و كذا في هـ - أى إن كان الضحك قهقهة؟ و في ز، ح «فهقه» فهو إذن فعل الماضى - أى فهقه المصلى .

(٢) أشار إلى الأثر الذى أسنده في كتاب الآثار فقال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور بن زاذان عن الحسن البصرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: بينما هو في الصلاة إذ أقبل رجل أعمى من قبل القبلة يريد الصلاة و القوم في صلاة الفجر فوقع في زبية فاستضحك بعض القوم حتى قهقهه، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من قهقهه منكم فليعد الوضوء و الصلاة» - اهـ ص ٣٥ . و رواه الإمام أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بينما هو في الصلاة إذ أقبل أعمى يريد الصلاة فوقع في زبية فاستضحك بعض القوم حتى قهقهه، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كان منكم قهقهه فليعد الوضوء و الصلاة - اهـ ص ٢٨ و تحقيق الحديث في التباية شرح الهداية للعيني - فارجع إليها إن شئت تحقيق الحديث و الاطلاع على طرقة .

(٣) كذا في ز، ح، ص، هـ؛ و كان في الأصل «أن يستقبلوا» ولكن في ص «فاسدة و يستقبل»؛ و قوله «و على الإمام أن» ساقط من ص .

وأما اتقوم فان عليهم أن يستقبلوا الصلاة، ولا وضوء عليهم . قلت :  
وكذلك لو ضحك الإمام حتى قهقه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا أم قوما فصلى ركعة أو ركعتين ثم نام قائما ؟

قال : يمضى فى صلاته ، ولا وضوء عليه ولا إعادة . قلت : فان نام

مضطجعا تعمدا لذلك ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء ويستقبل الصلاة ،  
وعلى القوم أن يستقبلوا الصلاة ، ولا وضوء عليهم .

قلت : أ رأيت رجلا صلى بقوم فقع فى الرابعة قدر التشهد ثم ضحك

حتى قهقه ؟ قال : صلاته وصلاة من خلفه تامة . وعلى الإمام أن يعيد

الوضوء لصلاة أخرى ، ولا وضوء على القوم . قلت : فان ضحك القوم

مع الإمام جميعا معا ؟ قال : عليهم أيضا أن يعيدوا الوضوء لصلاة أخرى . ١٠

قلت : فان ضحك القوم حتى قهقهوا بعد ما قهقه الإمام ؟ قال : ليس عليهم

وضوء لصلاة أخرى ، وأما الإمام فعليه الوضوء . قلت : لِمَ ؟ قال : لأن

الإمام حين قهقه فقد قضع الصلاة ، وهؤلاء ضحكوا ، وليسوا فى الصلاة . قلت :

وكذلك لو أن إماما أحدث متعمدا بعد ما قعد قدر التشهد ؟ قال : نعم ،

عليه الوضوء لصلاة أخرى ، ولا وضوء على القوم . قلت : وكذلك لو غشى ١٥

عليه أو أصابه لمه أو جن ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت من أحدث الإمام

غير متعمد ؟ قال : صلاته تامة لأنه قد قعد قدر تشهد .

قلت : أ رأيت إن كان الإمام قد سها فسجد بسجدة السهو ثم ضحك

(١) والله بفتحتين : جنون خفيف ، ومنه : صلى ركعتين ثم غشى عليه

أو أصابه لمه - اهـ مغرب ج ٢ ص ١٧٢ .



فيها حتى قهقه؟ قال: يعيد الوضوء لصلاة أخرى، و صلاته و صلاة القوم تامة، ولا وضوء على القوم. قلت: ولم لا يكون على من خلفه الوضوء؟ قال: لأنهم لم يضحكوا ولم يحدثوا.

قلت: أ رأيت إماما أحدث فتأخر و قدّم رجلا بمن خلفه و قد فاتته ركعة كيف يصنع؟ قال: يصلي بالقوم، فإذا تشهد تأخر و قدّم رجلا من غير أن يسلم بهم فيسلم بهم الرجل الآخر، ثم يقوم هو فيقضي 'ما بقى' من صلاته و يسلم. قلت: أ رأيت إن لم يفرغ من صلاته حتى ضحك قهقهة و قد بقيت عليه ركعة أو ركعتان؟ قال: صلاته و صلاة من خلفه و صلاة الإمام الأول فاسدة، و على هذا الذي ضحك أن يعيد الوضوء و الصلاة،<sup>١</sup> و عليهم جميعا أن يستقبلوا الصلاة. قلت: لم أفدت صلاة الإمام الثاني الأول؟ قال: لأن الإمام الثاني هو<sup>٢</sup> إمام الأول؛<sup>٣</sup> ألا ترى أن الإمام ينبغي له أن يتوضأ ثم يجيء فيدخل مع الثاني في صلاته. قلت: أ رأيت إن توضأ الأول و صلى في بيته واعتد بما مضى من صلاته هل يحزبه ذلك؟ قال: إن كان صلى في بيته بعد ما سلم الإمام الثاني و فرغ من صلاته فإن صلاته تامة، وإن كان الإمام الثاني لم يفرغ من صلاته فإن صلاته فاسدة

(١-١) وفي « ما بقى عليه » .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من هـ .

(٣-٣) كذا في الأصل و كذا في ز. ح؛ وفي ص « إمام للأول »؛ وفي هـ

« الإمام الأول » و هو تحريف من الناسخ .

(٤) لفظ « قال » ساقط من هـ .

و عليه أن يستقبل الصلاة . قلت : أ رأيت الإمام الثاني إن قعد في الرابعة و هي له الثالثة ثم ضحك بعد ما تشهد حتى قهقه ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء ، و الصلاة ، و أما من خلفه فصلاتهم تامة . قلت : لِمَ كان هذا هكذا أن يكون صلاة الإمام فاسدة و صلاة من خلفه تامة ؟ قال : لأن الإمام قد بقيت عليه ركعة ، و أما الذين خلفه فقد استكملوا الصلاة . هـ . قلت : فما حال الإمام الأول ؟ قال : إن كان خلف الثاني و قد فرغ من صلاته معه فإن صلاته تامة ، و إن كان في بيته<sup>٢</sup> لم يدخل مع الإمام الثاني في الصلاة فإن صلاته فاسدة<sup>٢</sup> ، و عليه<sup>٢</sup> أن يستقبل الصلاة<sup>٢</sup> لأن الإمام

(١) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ وفي هـ ، ز ، ح « تكون » .

(٢) كذا في أكثر الأصول ؛ وفي هـ « نيته » و هو تصحيف .

(٣) كذا في ح ، ص ، و هو الصواب ؛ وفي الأصول الثلاثة « فإن صلاته تامة أيضا » . وفي المختصر الكافي : فصلاته فاسدة ، قال : وفي رواية : تامة ، و الأول أشبه بالصواب - اهـ . و قال السرخسي في شرح هذا القول : وفي رواية أبي حفص : قال : صلاته تامة ، وجه هذه الرواية أنه مدرك لأول صلاته فيكون كالفارغ بقعدة الإمام قدر التشهد ، و الرواية الأولى أصح و أشبه بالصواب لأنه قد بقي عليه البناء ، و ضحك الإمام في حقه في المنع من البناء كضحكهم ، و لو ضحك هو في هذه الحالة فسدت صلاته ، فكذلك ضحك الإمام في حقه ؛ و رواية أبي حفص كأنه غلط وقع من الكاتب لأنه اشتغل بتقسيم ثم أجاب في إقصاء بأنه صلاة تامة ، و ظاهر هذا التقسيم يستدعي المخالفة في الجواب - هـ ج ١ ص ١٧٣ .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ وفي الأصول الثلاثة « وليس عليه » و هذا بناء على رواية أبي حفص .

(هـ) لفظ « الصلاة » ساقط من أكثر الأصول ، وإنما زدناه من ص .

الثاني حين فسدت صلاته قبل أن يتم الأول 'فسدت صلاة الأول' ولو<sup>١</sup> كان في القوم من لم يتم صلاته كان عليه أيضا أن يستقبل الصلاة، ولا يشبه هذا الإمام الأول، ألا ترى أن الإمام الأول يقضى بغير قراءة فكأنه خلف الإمام الثاني، وهذا الذي لم يدرك الصلاة يقضى ٥ بقراءة<sup>٢</sup>.

قلت: أ رأيت رجلا صلى من الظهر ركعتين ثم تشهد<sup>٣</sup> وسلم ناسيا<sup>٤</sup> ثم ذكر فظن أن ذلك يقطع الصلاة فاستقبل التكبير ينوي به الدخول في الظهر ثانية وهو إمام قوم فكبر معه القوم ينوون ما صنع<sup>٥</sup>؟ قال: هو على<sup>٦</sup> صلاته الأولى ويصلي ما بقى منها، وعليه سجدة السهو، ١٠ وتكبيره<sup>٧</sup> لا يكون قطعاً للصلاة لأنه<sup>٨</sup> فيها بعد؛ ألا ترى لو أنهم أحدثوا كانت صلاتهم تامة. قلت: وكذلك إن رغبوا؟ قال: نعم.

(١-١) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «لم تصد صلاة الأول» بناء على رواية أبي حفص.

(٢) وفي ص «فلو».

(٣-٣) من قوله «ولا يشبه...» ساقط من ح، ص؛ وكان في «قراءة» وهو تصحيف.

(٤-٤) وفي ص «وسلم» ولفظ «ناسيا» ساقط من ص.

(٥) وفي ص «معه ذاك» مكان «ما صنع».

(٦-٦) وفي «هؤلاء على» وهو خطأ.

(٧) وفي «تكبيرة» وهو تصحيف.

(٨) وفي «لأن» وفي ص «لأن التكبير».

قلت: أ رأيت رجلا صلى وحده ركعة ' أو هو ' إمام ثم جاء قوم فدخلوا في صلاته فأتهم الصلاة فلما قعد قدر تشهد ضحك الإمام حتى فقهه ؟ قال : صلاة الإمام تامة وعليه أن يعيد الوضوء لصلاة أخرى ، وأما صلاة القوم فهي فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت : لِمَ ؟ قال : ألا ترى أن الذين خلفه لو تكلموا أو أحدثوا أو ضحكوا ه أفسدت عليهم صلاتهم لأنه قد بقيت عليهم ركعة ؟ فكذلك الإمام يفسد على من خلفه : لا يفسد على نفسه لأنه قد أتى "صلاة" . قلت : وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمدا ؟ قال : نعم . قلت : فإن تكلم متعمدا ؟ قال : لا يشبه الكلام الضحك و حدث لأن "كلام بمنزلة تسليم" وعلى القوم أن يقضوا تلك لركعة "تبقى بقيت عليهم" . ١٠ و صلاتهم تامة - وهذا قول أبي حنيفة ، قال أبو يوسف ومحمد :

(١-١) وفي هـ «أو وهو» وفي ص «وهو» وكلاهما تحريف .

(٢) وفي هـ «الذي» وهو نصيف .

(٣) وفي ص «مسدت» .

(٤) وفي ص «صلاة» .

(٥) وفي ح ، ص «قلت : وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمدا أو قعد متعمدا ؟

قال : نعم - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : صلاة من خلفه

تامة في ذلك كله ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا تقصد صلاتهم لأن الإمام ، إذا تمت

صلاته تحت صلاة من خلفه .

(-) لفظ «عليهم» يريد من ص ، ح ؛ وهو ساقط من بقية الأصون .

١ صلاة من خلفه تامة يقومون في ذلك كله فيقضون<sup>١</sup> وإن ضحك الإمام قهقهة<sup>٢</sup> - أو بهذا الأخير تأخذ<sup>٣</sup> .

قلت : رأيت رجلا افتتح أظهر في المسجد فصلى ركعة أو ركعتين ثم أقيمت الصلاة كيف يصنع ؟ قال : إن كان صلى ركعة أضاف إليها أخرى<sup>٤</sup> ثم يقطع . بسط<sup>٥</sup> ويدخل مع الإمام في صلاته ، ويكون له الركعتان تطوعا . قلت : فإن كان صلى ركعتين وقام في ثلثة فحر<sup>٦</sup> . وركع<sup>٧</sup> ولم يسجد حتى<sup>٨</sup> أقيمت الصلاة ؟ قال : يقطعها فيدخر مع إمامه في صلاته<sup>٩</sup> . ولا يحتسب بما صلا<sup>١٠</sup> وحده فيجعل صلاة إمامه فرجة<sup>١١</sup> وما صلى تطوعا . قلت : رأيت<sup>١٢</sup> إن كان سجد ( ١ ) قوله : صلاة من خلفه تامة . سقط من ح ، ص ؛ وكذلك قوله « في ثلث ركعة » . وفيه : « وقال أبو يوسف ومجد : يقومون فيقضون » .

( ٢ ) وفي ص « حتى قهقهة » .

( ٣ ) قوله « أو بهذا الأخير تأخذ » سقط من ح ، ص .

٤ وفي ص « يجب » مكان « صلى » .

( ٥ - ٦ ) وفي ص « ثم يسجد وينقطع ويفرع » .

٧ وفي ص « ركع » .

٨ وفي ص « وقرا » .

٩ كما في ح ، ص ؛ وفي بقية لأصول « حين » مكان « حتى » .

١٠ « أكره في ص » وفي بقية الأصول ؛ يدخل في صلاة الإمام » .

( ١ ) وفي « ص » « واللفظ » سقط من ص .

١١ « لفظ » رأيت » سقط من « . » .

في "ثالثة سجدة واحدة أو سجدتين؟ قال: يمضي على صلاته حتى يتمها وهي الفريضة ثم يسلم، فإذا سلم دخل مع الإمام في صلاته فيجعلها تطوعاً. قلت: وكذلك 'لو كان هذا' في صلاة العصر؟ قال: نعم، إلا أنه لا ينبغي أن يصلي مع "قوم بعد العصر تطوعاً. ولكنه إذا فرغ من صلاته خرج ولم يدخل مع الإمام في صلاته. قلت: فإن كان في الفجر ٥ و كان قد صلى ركعة وسجد سجدتين أو هو رابع في الثانية ثم أقيمت "صلاة؟ قال: يقطعها ويدخل مع الإمام في صلاته لأن صلاة الإمام فريضة، ولا يحتسب بما كان صلى وحده. قلت: فإن كان قد سجد في الثانية سجدة<sup>٢</sup> أو سجدتين ثم أقيمت الصلاة؟ قال: يمضي على صلاته ويسلم، ثم يخرج من المسجد ولا يدخل مع الإمام في صلاته. قلت: ١٠ أ رأيت إن كان في المغرب وقد صلى منها ركعة ثم قام في الثانية قراً وركع<sup>٣</sup> ثم أقيمت الصلاة وهو رابع؟ قال: يقطعها ويدخل مع الإمام في صلاته ويحفظ فريضة. قلت: فإن كان قد سجد في الثانية سجدة أو سجدتين ثم أقيمت الصلاة؟ قال: يمضي في صلاته حتى يفرغ، يسد<sup>٤</sup> لا يحرر مع قومه في صلاتهم. قلت: ١١ أ رأيت إن كان ثلاث ركعات، ١٢

(١) كذا في ص، وقوله «وكان هذا» قط من هـ، موجود في ع، ز،

ح؛ لا لفظ «هذا» فإنه من زيادة ص.

(٢) كذا في ص، ح؛ وحرف «قد» ساقط من بقية الأصول.

(٣) وفي هـ «سجدة سجدة» وهو مكرر، سها فيه الناسخ.

(٤) كذا في ص، وفي بقية الأصول «فركع».

واحد فأحدث الإمام فانقتل ونوى هذا الذى كان خلفه أن يؤم نفسه قبل خروج الإمام من المسجد؟ قال: صلاته تامة، وهذا بمنزلة القوم لو جمعوا فقدموا رجلا فصلى بهم. قلت: فإن لم ينو الذى كان خلف الإمام أن يؤم نفسه حتى خرج الإمام من المسجد؟ قال: صلاته تامة. ٥ وليس عليه أن يستقبل.

قلت: 'رأيت إن' قدمه الإمام حين أحدث وجعله إماما فذهب الإمام لأول قنوصاً ورجع؟ قال: يدخل مع هذا فى صلاته فيأتى به لأن الإمام ههنا هو الثانى.

قلت: فإن كان الإمام الأول حين قدم الإمام الثانى وخرج من المسجد يتوضأ أحدث الإمام الثانى فذهب يتوضأ؟ قال: صلاة الأول فاسدة، وصلاة هذا تامة. قلت: فإن لم يحدث هذا الثانى ولكن كان على صلاته حتى جاء الأول فدخل معه فى الصلاة ثم أحدث الثانى وخرج من المسجد ولم يقدم هذا ولم ينو هذا الأول أن يكون إمام نفسه؟ قال: صلاة الأول والثانى تامة وليس عليهم أن يستقبلوا. ١٥ 'تصلاة' وهذا الثانى إمام إن نوى أو لم ينو.

قلت: 'رأيت إماما صلى بقوم ركعة أو ركعتين ثم أحدث فانقتل ولم يقدم أحد فجمع' أقوم على أن يقدموا رجلا يصلى بهم قبل

(١) وفى «لو لم يكن» إن.

(٢) وفى ح، ص «ليتوضأ».

(٣) وفى ص «فجمع».

خروج الإمام من المسجد فقدموه<sup>١</sup> وقد اجتمع عليه كلهم إلا رجلا واحدا أو اثنين<sup>٢</sup> ونوى هذا الذي لم يجمع معهم أن يصلي علاحدة لنفسه؟ قال: إذا كان<sup>٣</sup> جماعة القوم قدموا رجلا قبل خروج الإمام من المسجد فصلاة الذين اتبعوا به تامة، وصلاة الذين تقدموا فاسدة إن كان واحدا أو اثنين .

قلت: رأيت إماما أحدث فافضل قدم رجلا جاء<sup>٤</sup> ساعته، فلما قدمه كبر لرجل ودخل في الصلاة ونوى أن يؤم القوم بصلاة الإمام<sup>٥</sup> أي يحزيهم ذلك؟ قال: نعم يحزيهم<sup>٦</sup>. قلت: فإن لم ينو الذي قدم أن يصلي بهم صلاة الإمام ولكن نوى أن يصلي بهم صلاة مستقبله فصلى بهم فأتم الصلاة ونوى القوم صلاة الإمام الأول؟ قال: أم<sup>٧</sup> الإمام<sup>٨</sup> ثلثي فصلاته تامة<sup>٩</sup> وأما القوم<sup>١٠</sup> فإن صلاتهم<sup>١١</sup> فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة .

(١) كذا في ص: وضمير المفرد ساقط من البقية .

(٢) كذا في ص: وفي بقية الأصول «اثنان» .

(٣) وفي ص: «دا كان» .

(٤) من قوله «قدموه» وقد اجتمع... ساقط من .

(٥) لفظ «ح» ساقط من .

(٦-٧) وفي ص: «في صلاة الإمام» .

(٧) لفظ «يحزيهم» ساقط من ص .

(٨-٩) وفي ص: «فصلاتهم» .



## باب المسافر يحدث فيقدم مقبلاً

قلت: « رأيت إماماً أحدث وهو مسافر وخلفه قوم<sup>١</sup> مقيمون ومسافرون قدم رجلان من المقيمين كيف يصنع هذا المقيم؟ قال: يصلي بهم تمام صلاة المسافر، فإذا شهد تأخر من غير أن يسلم بهم. وقدم رجلان من المسافرين فسلم بهم تمام صلاة المسافر، وقام المقيمون فقصوا ما بقي من صلاتهم عليهم وحدانا بغير إمام.

قلت: « رأيت إماماً قدم الإمام الأول رجلاً من المقيمين فصلّى بهم. قدم في ثانية وتشهد ثم قام قائم<sup>٢</sup> بالقوم الصلاة وصلى القوم معه؟ قال: «أب المسافرون فصلاتهم جميعاً تامة، وأما المقيمون<sup>٣</sup> فإن صلاتهم<sup>٤</sup> تامة وعندهم أن يستقبلوا صلاة إلا الإمام فإن صلاته تامة. قلت: «فإن لم يقعد الإمام في الركعتين قدر التشهد؟ قال: صلاته فاسدة، وصلاة من خلفه من المسافرين والمقيمين جميعاً فاسدة. قلت: «فما حال الإمام الأول مسافر يذى أحدث؟ قال: صلاته أيضاً فاسدة<sup>٥</sup>، وعليه أن يستقبل<sup>٦</sup> الصلاة. قلت: «لأنه أفسدت صلاة المسافرين؟ قال: لأن صلاتهم<sup>٧</sup> أربع ركعات<sup>٨</sup>، ثم يقعد في الركعتين قدر التشهد، فما زاد على الركعتين فهو تطوع لا يبرئ من حصو مكتوبة بالتطوع، فلما خلطوا المكتوبة بالتطوع

(١) نطق «قوم» ساقط من «ص».

(٢) وفي ز. ح «وأتهم».

(٣-٤) وفي ح. ص «فصلاتهم».

(٥-٦) وفي ح. ص «وعندهم أن يستقبلوا» وهو خطأ.

فسدت صلاتهم، وأما لمقيمون فإنه أنهم فيها لا يأتى له أن يؤمهم فيه، فلذلك أفسدت عليهم صلاتهم.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى ركعة بغير قراءة ولا بسجود وركع فلما ركع رفع رأسه فقرأ وركع وسجد وأتاه رجل فدخل معه في صلاته وأدرك معه الركعة هل يحزبه؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنه هكذا ينبغي له أن يصنع. قلت: أ رأيت إن كان الإمام قد قرأ في لركعة الأولى وركع على فراغ من القراءة؟ قال: ركوعه في الثاني باطل ولا يحتسب به لأنه حين قرأ أولاً ثم ركع فقد تمت الركعة. قلت: فإن دخل معه رجل في الركعة الثانية هل يحزبه من ركعته؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت إن كان الإمام حين قرأ وركع أولاً أحدث وحلفه ١٠ قوم فقدم رجلاً آخر فاستقبل هذا الرجل القراءة والركوع والسجود فجاء رجل فدخل مع هذا؟ قال: إن كان الإمام الأول قد قرأ في لركعة الأولى فهي الركعة، وهذه الركعة ثانية لا تحزبه، وسجود ثانية من سجود الأولى، ولا يحزبه نذى دخل مع هذا في ركعة وسجود.

(١) نطق الله - قط من هـ.

(٢) لعظ «أولاً» - قط من هـ.

(٣) وفى «رجل» وهو تصحيف.

(٤-٥) كذا فى هـ. ر. ح. ص. وفى ع «في الركعة».

(هـ-ه) وفى ح. ص. «هو سجود الأولى» مكان قوله «من السجود الأولى».

اب، كذا فى ص. ح. وفى بقية لأصول «وركوع».

وإن كان الإمام الأول لم يقرأ حتى ركع ثم أحدث فقدّم هذا فقرا هذا الإمام الثاني وركع ثم دخل معه رجل وهو راكع فإنه يجزيه؛ والقوم والداخل معه سواء لأن الأول كأنه افتتح الصلاة ثم أحدث "فقدّم هذا فقرا هذا الإمام الثاني وهكذا ينبغي" له أن يصنع .

## باب الإمام يحدث فيقدم جنبا أو صليا

قلت : أ رأيت رجلا ؟ أحدث وهو إمام متأخر وقدم رجلا هو على غير وضوء أ هو جنب ؟ أو هو صبي ؟ لم يخلم ؟ قال : صلاته وصلاة قومه كلها فاسدة . قلت : لم ؟ قال : لأن صلاه إمامهم الذي

(١-١) قوله « الإمام الأول » زدناه من ص ، ح ؛ وهو ساقط من بقية الأصول .

(٢) قوله « سواء » زدناه من ح ، ص ؛ وهو - اقط من بقية الأصول .

(٣-٢) وفي ص « تقدم هذا الإمام ثم تثنى وفرا وركع وهذا ينبغي » .

(٤) هذه المسألة بينها حاكم في مختصره بأسلوب حسن مختصرة قل : إمام افتتح الصلاة ولم يقرأ وركع ولم يسجد ثم رفع رأسه فقرا وركع وسجد وأدرك معه رجل هذا الركوع الثاني قال : يجزيه ولا يعتد بالركوع الأول ، وإن كان قرا قبل الركوع الأول فالركوع من الأول والسجود ، وهذا الداخل في صلاته لم يدرك معه الركعة ولا يعتد بما ركع ؛ وكذلك إن كان الإمام أحدث حين رفع من الركوع الأول واستحب رجلا فإن الخليفة يعتد بذلك الركوع إن كان الإمام قرا قبله ، وإن لم يكن قرا قبله لم يعتد به - اهـ .

هـ - كـ - في ص وفي بقية الأصول تأخر وهو إمام قدم .

(٦-٦) وفي هـ « أوصي » وفي ر « أو وهو صبي » ؛ وأما زاد النسخ فهو - والله أعلم .

قدم فاسدة ليست بصلاة ، فإذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه ؛ ألا ترى لو أنه حين أحدث قدم امرأة أن صلاتهم كانت فاسدة ؟ فكذا كل من ذكرت .

## باب صلاة الأُمى

- قلت : أرايت رجلا أميا صلى قوم أميين وفيهم من يقرأ وفيهم هـ من لا يقرأ ؟ قال : صلاتهم فاسدة - وهو قول أنى حنيفة ، وقال محمد : صلاة من يقرأ فاسدة وصلاة من لا يقرأ تامة - وهو قول أبي يوسف .
- قلت : أرايت إن افتتح بهم الصلاة وهو أمى فضى بهم ركعة أو ركعتين ثم علم سورة ققرأها في الثالثة والرابعة أيجزيه - يجزي من خلطه ؟ قال : لا يجزيهم . وصلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو صلى بهم ١٠ ثلاث ركعات ثم علم سورة ؟ قال : نعم . وفي الإجماع عن أنى يوسف أن أبا حنيفة كان يقول : ولا تلى الأُمى يتلع سورة في خلال صلاته إنه يقرأ ويلبى ، ثم رجع عن ذلك - رحمة الله عليه .
- قلت : أرايت إن قتلح بهم صلاة وهو أمى فضى بهم ثم صلاة فب قعد قدر استشهد به وسلم عنه سورة ؟ قال : هم يركعون سورة . ١٥
- ( ١ - ١ ) من قوله « وقل محمد ... » - قصد من الأصل وكذا من هـ ، ن : وفيه زدت من ح ، ص : إلا أن في ص « م يقرأ » مكان « لا يقرأ » .
- ( ٢ ) وفي المختصر « تعد » وهو الأصوب .
- ( ٣ ) وفي هـ « قل كذلك تعد » والصواب « قل تعد » كما هو في حقبة لاصول .
- ( ٤ - ٤ ) من قوله « وفي الإجماع ... » - قصد من ح ، ص .
- هـ كذا في لاصول كهم .

قلت: فإن كان خفيه قومه لا يقرأون فافتح بهم وهو أُمي فلما صلى ركعة أو ركعتين علم 'سورة قمرأها' فيما بقي؟ قال: لا يجزئهم، وعليهم أن يستقبلوا 'صلاة'. قلت: لم؟ قال: لأنه بنى صلاته على غير قراءة ثم علم سورة فعليه أن يستقبل - وهو قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: ٥ ثم نحن فنرى أن صلي الأُمي بقوم أميين وبقوم يقرؤون فصلى بهم تمام 'صلاة' وقد قدم قمر 'انشهد ثم علم' سورة أنه يجزيه صلاته وصلاة من خفيه من لا يقرأ، وما من كان يقرأ فصلاته فاسدة.

قلت: وإن كان الإمام من لا يقرأ فافتح الصلاة ثم أحدث قل أن يصلي تبيخاً فقدم رجلاً من كان يقرأ؟ قال: صلاة الإمام وصلاة ١٠ من خفيه وسورة في قول أبي حنيفة. قلت: لم؟ قال: لأنه قد وجب عليه ما وجب على الإمام الأول لأن الإمام الأول كان لا يقرأ. قلت: رأيت إن كان الإمام الأول قد صلى ركعة ثم أحدث فقدم هذا؟ قال: هذا لا بأس به. قلت: وإن كان الإمام الأول حين افتتح بهم الصلاة عمداً سورة فضي ركعتين وقرأ فيها تلك 'سورة' ثم أحدث فقدم رجلاً ١ كذا في الأصول كذا.

(١) كذا في الأصل وكذا في ٥: وفي ز. ح. ص. «قرأ».

(٢) كذا في ح. ص. وفي نسخة لأصول، صلاة.

(٣) كذا في ح. ص. وقوله «ومجد» - قط من الأصل وكذا من ٥، ز.

(٤) وفي ٥ «أوجب».

(٥) قوله «الأول» - قط من ٥.

(٦) لفظ «حين» - قط من ص.

عن لا يقرأ؟ قال: هذا و لأول سواء . قلت: فإن قدم رجلا من يقرأ؟  
قال: هذا وما قبله سواء .

قلت: إذا اقتنع أى يقوم أمين الصلاة صلى بهم ركعة أو ركعتين  
أو ثلاثا ثم علم سورة؟ قال: صلاتهم فاسدة . قلت: وكذلك لو كان  
فيهم قوم يقرؤون؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا دخل مع الإمام في الصلاة وقد سبقه بركعة  
والرجل أُمى فلما فرغ الإمام من صلاته قام الرجل يُقضى أتجب  
له أن يقرأ فيما بقى؟ قال: نعم . قلت: فإذا لم يحسن أن يقرأ؟ قال:  
أما في القياس فإن صلاته فاسدة . ولكن أدع القياس وأستحسن أن  
يجزئه . قلت: لم؟ قال: أ رأيت لو كان أخرس فسبقه الإمام بركعة فقام  
يقضى أما كان يجزئه صلاته؟ قلت: بلى . قال: هذا<sup>١</sup> وذاك سواء .

قلت: أ رأيت رجلا صلى في المسجد وحده تطوعا فأحدث فانقتل

(١) وفي «لا يقرأ» وهو خطأ .

(٢) كـ في ص ، و نقض «قلت» - قط من بقية لأصول .

(٣) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول «ون» .

(٤) كذا في ص ، ح و نقض «قلت» - قط من بقية لأصول .

(٥-٥) كذا في ص ، ح ؛ و نقض «قل نعم» - ساقط من بقية الأصول .

(٦) نقض الإمام «ساقط من ز ، ح ، ص» .

(٧) وفي ص «أوجب عليه» مكان «أتجب» .

(٨) وفي ص ، ح «ههه» .

(٩) نقض «وحده» - قط من هـ .

فذهب يتوضاً<sup>١</sup> أ يجزيه أن يصلي في بيته؟ قال: أي ذلك فعل الحسن، فإن كان لم يتكلم بنبي على صلاته، وإن كان تكلم استقبل الصلاة.

## باب فيمن صلى تطوعاً أو فريضة ولم يقعد في الثانية

قلت: أ رأيت رجلاً اقتنع التطوع فصلى أربع ركعات ولم يقعد في الثانية؟ قال: يجزيه وعليه سجدة السهو إن كان فعل ذلك ناسياً<sup>٢</sup>.  
قلت: أ ليس<sup>٣</sup> قد أفست<sup>٤</sup> الأولين حين لم يقعد فيها؟ قال: أما في القياس فقد أفستهما<sup>٥</sup>، ولكن أدع القياس وأستحسن فأجعلها بمنزلة لفريضة: ألا ترى لو أن رجلاً صلى الظهر ولم يقعد في الثانية وقعد في الرابعة وشهد أن صلاته تامة وعليه سجدة السهو؟ فكذلك هذا.

قلت: أ رأيت رجلاً أمياً فتتح<sup>٦</sup> ظهره وصلى ففرغ من صلاته وسلم ثم ذكر أن عليه سهواً من صلاته فسجد بسجدة واحدة للسهو ثم علم سورة قبل أن يسجد<sup>٧</sup> الأخرى؟ قل: صلاته فاسدة وعليه أن يستقبل الصلاة.  
قلت: فإن لم يسه في صلاته ولكنه صلى أربع ركعات فقعد في الرابعة

١ وفي ص «توضاً».

٢ وفي ص «سه».

٣ وفي ص «التيس»، وهو تصحيف.

٤ وفي ص «أفست».

٥ وفي ح، ص «أفست».

٦ وفي ص «أفست»؛ وفي د «فتتح رجلاً اقتنع»، سقط منها لفظ

«أ رأيت» ونقص أمية وعن من سهو لم يسخ.

٧ وفي د «الاستواء» وهو تحريف.

قدر التشهد ثم علم سورة قبل أن يسلم؟ قال: هذا والاول سواء - وهذا قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: أما نحن فنرى إذا قعد قدر التشهد ثم علم سورة أن صلاته تامة<sup>١</sup> -

### باب صلاة النساء مع الرجال

قلت: أرايت امرأة صلت مع القوم في الصف وهي تصلي بصلاة الإمام ما حالها وحال من كان يجنبها من الرجال؟ قال: أما صلاتها فتامة، وصلاة القوم<sup>٢</sup> كلهم جميعاً<sup>٣</sup> تامة ما خلا الرجل الذي عن يمينها والذي كان عن يسارها والذي خلفها بجهاها فان هؤلاء الثلاثة يعيدون الصلاة. قلت: لم؟ قال: لأن هؤلاء الثلاثة قد ستروا من خلفهم من الرجال، وهما لكل رجل<sup>٤</sup> منهم بمنزلة الحائط بين المرأة وبين أصحابه<sup>٥</sup>. قلت: أرايت رجلاً صلى بقوم رجال ونساء<sup>٦</sup> فكان صفاً تاماً نساءً<sup>٧</sup> ومن خلف الإمام وخلف ذلك صفان من الرجال؟ قال: صلاة الصائين فاسدة<sup>٨</sup>، وصلاة القوم بمن<sup>٩</sup> هو أمام النساء والنساء كلهن تامة.

(١-١) قوله «أما نحن فنرى» - سقط من ص.

(٢) كذا في ص. وزاد في بقية الأصول «وهو قول محمد» وفي «أبي محمد» وليس بتي.

(٣-٣) كذا في أكثر الأصول: وفي «كلهم جميعاً» كهم.

(٤) وفي ص «كان عن».

(٥-٥) وفي ح، ص «ومر كل واحد» مكان «وهما لكل رجل».

(٦) كذا في ص؛ ولفظ «بين» ساقط من بقية الأصول.

(٧-٧) وفي «وكان صفاً تاماً نساءً» وفي ص «فكان صفاً تاماً من نساء».

(٨-٨) وفي «فصلاة القوم فيمن».



قلت: ولم<sup>١</sup> إذا كانت المرأة واحدة أفست صلاة الذي خلفها<sup>٢</sup>  
 ولم تنفس صلاة الذي خلف<sup>٣</sup> أو ثلثك كما أنه لو كان صفاً من النساء  
 أفست صلاة الذي خلفهن والذي خلف ذلك أيضاً؟ قال: هذا في  
 "قياس سوء"، لكنني أستحسن إذا كان رصف تام أفست صلاة  
 من خلفهن من الرجال وإن كانوا عشرين-<sup>٤</sup> صفاً. وإذا كانت امرأة<sup>٥</sup>  
 واحدة أو ثلثان أفست<sup>٦</sup> صلاة من كان عن يمينها ر عن يسارها والذي  
 خلفها، وبقيّة قومه صلاتهم تامة.

فت: أ رأيت امرأة صلت بحذاء الإمام تأتمّ به وهو يؤمّ القوم  
 ويؤمها؟ قل: صلاة الإمام ر تقوم ر المرأة جميعاً فاسدة. قلت: أ رأيت  
 ١٠. إن صلت<sup>٧</sup> أمه إمامه وهي تأتمّ به؟ قال: صلاتها فاسدة، وصلاة الإمام  
 ومن خلفه تامة. فت: لم؟ قال: لأنه من كان أمام الإمام فلا يكون

(١) قوله «ولم» كذا في ح: وفي ص «لم» وهو ساقط من بقية الأصول.

(٢) وفي ح «من خلفه».

(٣) وفي ح، ص «من خلف».

(٤) وفي ح «صف».

(٥) وفي ص «لمين».

(٦) كذا في ص: وفي بقية الأصول «ولكن».

(٧) بين ثنتين زيادة من ح، ص.

(٨) وفي هـ «ثلاثة».

(٩) كذا في ص، وفي بقية الأصول «ان أفست».

(١٠) وفي هـ «صلاة» مكان «ين صلت» وهو خطأ.

في صلاة الإمام .

قلت : أ رأيت امرأة صلت بحذاء رجل و هما جميعا في صلاة واحدة غير أن كل واحد منهما يصلي لنفسه ؟ قال : صلاتها جميعا تامة . ولا يفسد على الرجل صلاته إذا كان كل واحد منهما يصلي لنفسه . قلت : أ رأيت امرأة صلت إلى جنب رجل وهي تريد أن تأتم به والرجل يصلي وحده لا ينوي أن يكون إماما ؟ قال : صلاة الرجل تامة ، وصلاة المرأة فاسدة . قلت : لِمَ لا تفسد صلاة الرجل ؟ قال : إذا لم ينو لرجل أن يكون إماما للمرأة فلا تفسد عليه شيئا لأنه إنما صلى وحده ، ولو جعلته إماما كانت المرأة إن شاءت أن تفسد على رجل صلاته جاءت فكبرت وقامت بحذائه فتنتقض صلاته . فهذا قبيح ؛ لا يكون إماما ولا تفسد عليه صلاته إلا أن ينوي أن يؤمها . قلت : فإن كان يؤمها ويوم غيرها واتممت به وقامت بحذائه أفسدت عليه وعلى من خلفه وعلى نفسها ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا وامرأة سبقهما الإمام بركعة فما فرغ الإمام قما يقضيان وقام كل واحد منهما بحذاء صاحبه فهل تفسد صلاة الرجل ؟ قل : لا . قلت : رَحِمَهُمُ وَهُدًى في صلاة واحدة ؟ قل : لأن كل واحد منهما يصلي لنفسه ؛ ألا ترى لو أن أحدهما سها فبطلت ففسد لسهوه لم يجب على صاحبه أن يسجد معه . قلت : فإن سها يسبقها الإمام بشيء مما ذكرنا من صلاته ولكنها أدركت أول الصلاة فلما صليا ركعة أو ركعتين أحدهما (١) وفي ح « أفصح » .

«فذهباً فتوضاً» فجاءوا وقد فرغ الإمام من صلاته فقاما يقضيان ما سبقهما الإمام به<sup>١</sup> فقامت المرأة بجذاء الرجل فصلت؟ قال: أما المرأة فصلاتها تامة، وأما الرجل فإن صلاته فاسدة، وعليه أن يستقبل الصلاة لأنها في صلاة الإمام بعد<sup>٢</sup>؛ ألا ترى أنها يقضيان بغير قراءة.

قلت: أرايت إماماً صلى الظهر فأتت به امرأة فقامت بجذائه تنوى صلاته<sup>٣</sup> تريد بذلك التطوع والإمام ينوي أن يؤمها؟ قال: صلاة الإمام والمرأة والقوم جميعاً فاسدة. قلت: لم أصدت على الإمام صلاته وهي لا تنوى صلاته<sup>٤</sup>؟ قال: لأنه إمام لها وقد أتت به وقامت بجذائه. قلت: فهل للمرأة أن تقضى التطوع التي دخلت فيه مع الإمام؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن كان الإمام ينوي الظهر والمرأة تنوي العصر؟ قال: صلاة الإمام والقوم تامة، وصلاتها فاسدة. قلت: فهل عليها أن تقضى العصر؟ قال: نعم.

قلت: أرايت امرأة دخلت مع الإمام في صلاته وهو<sup>٥</sup> على غير وضوء؟  
(١-١) وفي «ذهب أو توضأ».

(٢) كما في ج، ص؛ ونظ «به» - نقط من بقية الأصول.

«وفي «فصلاته» وفي ص «وأما صلاة الرجل فانها».

(٤) وفي «صلاة».

(٥) وفي «صلاة» وهو تصحيف.

(٦) وفي ج، ص «إن كانت مك» امرأة.

(٧) وفي ج، ص «وهي».

قال : صلاة الإمام و القوم فاسدة ، و صلاتها تأمة .

## باب صلاة العريان

قلت : أ رأيت رجلاً عرياناً لا يقدر على ثوب يصلي فيه كيف يصنع ؟ قال : يصلي قاعدا يومئذ . قلت : وكذلك لو كانوا رهطاً صلوا وحداناً ؟ قال : نعم . قلت : فإن صلوا جماعة يومئذ يصنعون السجود ه أخفض من الركوع ؟ قال : يحزبهم . قلت : وكذلك لو صلوا قياماً وحداناً يومئذ يصنعون ؟ قال : نعم ، إلا أن أفضل ذلك أن يصلوا قعوداً وحداناً يومئذ يصنعون . قلت : وكذلك لو تقدم بعضهم صلى بهم يومئذ يصنعون ؟ قال : نعم يحزبهم .

قلت : أ رأيت رجلاً عرياناً لا يقدر على ثوب نظيف يصلي فيه ومعه ١٠ ثوب فيه دم أكثر من قدر الدرهم كيف يصنع ؟ قال : يصلي في ذلك الثوب . قلت : فإن كان في ثوبه قدر نصفه دم ؟ قال : يصلي فيه . قلت : فإن كان مملوئاً كله دم ؟ قال : إن صلى عرياناً قاعداً أحزبه ذلك .

(١) وفي ح . ص « تأمة » .

(٢) وفي ح . ص « وسدة » .

(٣) وفي هـ « لب الرخص يصلي عرياناً » ؟ وم يذكر عنوان الباب في ص .

(٤) لفظ « رجلاً » - نص من هـ .

(هـ - هـ) وفي ح « فإن كان في الثوب نصفه دم » ؛ وفي ص « قلت : وإن كان

في ثوب نصفه دم يصلي فيه ؟ قل : نعم » .

( - - ) وفي ص « إن صلى قاعداً وهو عريان » .

« وإن صلى في ثوب أجزء ذلك » - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد: لا يجزئه إن صلى عريانا وإن كان ثوبه مملواً دماً إلا أن يصلي فيه.

## باب الرجل يحدث وهو راکع أو ساجد

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فأحدث وهو راکع أو ساجد فذهب  
 ٥ « رتوضاً وجهه » أ ترى له أن يعيد تلك الركعة أو تلك السجدة؟ قال:  
 نعم. قلت: لماذا؟ قال: لأن الحدث قد تقضه. قلت: فإن كان إمامهم قوم  
 فأحدث وهو راکع فتأخر وقدم رجلاً أيمكث الرجل كما هو راکعاً  
 حتى يكون قدر ركعتيه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى ركعة أو ركعتين ثم ذكر أن عليه بسجدة  
 ١٠ من الركعة الأولى أو من التلاوة فذكر ذلك وهو راکع فخرّ ساجداً ثم  
 رفع رأسه أيعود في تلك الركعة؟ قال: نعم. قلت: ولا يجزئه ما كان  
 مضى منها؟ قال: إن احتسب بتلك الركعة أجزاءه، وإن عاد في ذلك  
 فهو أحب إليّ. قلت: وكذلك إن ذكرها وهو ساجد؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلاً أدرك الإمام في المغرب وقد بقيت عليه  
 ١٥ ركعة فصلى معه تلك الركعة فلما سلم الإمام قام يقضى كيف يصنع؟

١ - ١ كذا في ص. ح: وقوله « وإن صلى في الثوب أجزاء ذلك » ساقط  
 من بقية لأصول. ولا بد منه.

٢ - ١ وفي ه. ر. ح: « فتوضاً » ولفظ « وجاء » ساقط من الأصول  
 ثلاثة. ثم رد. من ح. ص.

(٣) كذا في ح. ص: ولفظ « فهو » ساقط من بقية الأصول.

(٤) الفظ « تلك » ساقط من ه.

قال: يقرأ فاتحة الكتاب و سورة ثم يركع و يسجد و يجلس ثم يقوم فيقرأ ثم يركع و يسجد و يجلس فيشهد و يدعو بحاجته ثم يسلم . قلت: لم؟ قال: لأنه إنما يقضى أول صلاة الإمام . قلت: فلم يقعد في الآخرة منها و في الأولى و هما عندك أول الصلاة؟ قال: أما الأولى منها فهي الثانية له فيها يصلي فلا بد له من أن يقعد فيها ، و أما الثالثة فلا بد له من أن يقعد فيها حتى يسلم .

قلت: أ رأيت رجلاً أدرك مع لإمام ركعة من الوتر في رمضان فقت فيها مع الإمام ثم قام يقضى ما سبق به من يقنت فيما يقضى؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنه إنما يقضى أول صلاة الإمام و قد أدرك آخرها وقت: ألا ترى لو أن الإمام سها فسجد معه سجدة السهو ١٠ لم يكن عليه أن يقضيها بعد؟ .

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فربين يديه رجل أو امرأة أو حمار أو كلب هل يقضه شيء من ذلك صلاته؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأن هذا لا يقضه صلاة ، و قد جاء فيه الأثر .

(١) وفي ص « و يشهد » .

(٢-٢) من قوله « و أم الثانية » - قط من الأصول الثلاثة : و إنما ردتاه من ح ، ص .

(٣-٣) كذا في الأصول ، وفي « قام قال يقضى » وهو خطأ ؛ فلفظ « قال » زاده الناسخ سهواً .

(٤) اعظم « بعد » ما قط من ه .

(ه) كذا في ح ، ص ، و لفظ « الصلاة » - قط من بقية الأصول .

٦، والأثر هـ أخرجه لإمام محمد بن الحسن بنفسه في « ره عن أبي حنيفة »

قلت : فهل يجب على الرجل إذا صلى أن يدفع عن نفسه من يمر بين يديه ؟ قال : نعم . قلت : فإذ كان الذي يمر بين يديه شيء كثير . إذا أراد أن يدرأه عن نفسه مشى إليه ساعة ؟ قال : لا يمشی إليه . ولكن يصلي مكانه ويدعه لأن الذي يدخل عليه من المشى أشد من مر هذا بين يديه .

قلت : إن مر بين يديه إنسان فتعنه أترى له أن يدفعه ويعالجه ويمنعه من ذلك ؟ قال : لا . قلت : فإن فعل ؟ قال : «إذن انقطعت» صلاته . قلت : وإنما يدرأ عن نفسه ما ليس فيه مشى ولا علاج ؟ قال : نعم . قلت : أريت رجلاً صلي في صحراء ليس بين يديه شيء ؟ قال :

= عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد أنه سأل عائشة أم المؤمنين عما يقطع صلاة . فقالت : أما إنكم يا أهل العراق تزعمون أن الجمار والكلب والمرأة واستنور يقطعون الصلاة فقرنتموهن بما قادراً ما استطعت فانه لا يقطع صلاتك شيء . قال حماد : وبقول عائشة واحد . وهو قول أبي حنيفة - اه ص ٣١ .

(١) كذا في ح ص ؛ وفي نية الأصول « للرجل » .

(٢-٣) وفي ص « يمر بين يديه بينه وبينه شيء كبير » ، وفي ر « بين يديه شيء كبير » .

(٤) وفي ص « أن يدرأ » .

٤-٥ وفي ص « قلت أدرأت إن مر إنسان بين يديه » .

٥-٦ وفي ص « لا ترى » .

(٦-٧) وفي ص « وأن يعبره » .

(٧-٨) وفي ص « إذا قص » .

(٨-٩) وفي ص « علاج ولا مشى » .

أحب إلى أن يكون بين يديه شيء، فإن لم يكن أجزته صلواته. قلت: وما أدنى ما يكفيه؟ قال: طول ذراع.

قلت: أرايت رجلا صلى قوم وبن يديه رمح قد ركزه أو قصة<sup>٢</sup> وليس بين يدي أصحابه الذين خلفه شيء؟ قال: تجزيهم صلواتهم.

قلت: أرايت رجلا انتهى إلى الإمام وقد سبقه ركعة فقام الرجل<sup>٥</sup> حلف اللف فصرى وحده صلاة الإمام؟ قال: يجزيه. قلت: لم؟ قال: أرايت لو كان معه رجل على غير وضوء أو كان معه صبي أو كان رجلا في صف ففكر أحدهما قبل الآخر أم يجزيه؟ قلت: بلى. قال: فهذا وذلك سواء.

قلت: أرايت رجلا صلى مع الإمام وبينه وبين الإمام حائط<sup>٦</sup>؟<sup>١٠</sup> قال: يجزيه. قلت: فإن كان بينه وبين الإمام طريق يمر فيه الناس وهو عظيم؟ قال: لا يجزيه. وعليه أن يستقبل الصلاة لأن هذا ليس مع إمام. قلت: أرايت إن كان في الطريق الذي بينه وبين الإمام (١) وفي ص «أحراه».

(٢-٣) من قوله «فت و ما أدنى...» - قط من «أصول الثلاثة» وإسناده رده من ح، ص.

(٤) وفي ص «أو نصبه».

(٥) كذا في ه، ح؛ وفي بقية الأصول «الذي» وهو نصحيح.

(٦) وفي ه، ص «يجزيهم».

(٧) انقط «ق» - قط من ه.

(٨) ردف ه «أو طريق» ولا يصح لأن ذكر الطريق يحى ح.



مصلون<sup>١</sup> يصلون بصلاة الإمام صفوا متصلة؟ قال: صلاته و صلاة  
 "قوم" تامة. قلت: من أين اختلف هذا و الأول؟ قال: إذا كان الطريق  
 ليس فيه من يصلي لم يجزه الصلاة قال<sup>٢</sup> لأنه قد جاء الأثر في ذلك  
 أنه من كان بينه وبين الإمام نهر أو طريق فليس معه ، وإذا كان في  
 الطريق مصلون فليس بينهم وبين الإمام طريق. قلت: أ رأيت إن كان  
 بينهم وبين الإمام صف من نساء قدامهم<sup>٣</sup> يصلين بصلاة الإمام؟ قال:  
 لا يجزيهم .

قلت: أ رأيت رجلا صلي وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح  
 ففتح له الرجل شي يصلي غير مرة؟ قال: هذا يقطع صلاته ، وعليه  
 ١٠ أن يستقبل "صلاة" .

قلت: أ رأيت رجلا صلي مع الإمام فقرأ الإمام ففتح عليه هل  
 يكون هذا قد قضع صلاته؟ قال: لا . قلت: من أين اختلف هذا؟ قال:

(١) وفي هـ . ص «قوم» مكان «مصلون» .

(٢) انقذ «قل» - قط من ص و عو الأصوب .

ما هذا لأثر روه الإمام محمد في آثاره: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
 في الرجل يكون بينه وبين الإمام حائط قال: حسن ما لم يكن بينه وبين الإمام  
 ضيق ونساء . وفي نسخة: . وفي نسخة: ببيان . قال محمد: وبه نأخذ وهو  
 قول أبي حنيفة - ١٥ ص - ٨ . وأخرج الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٦٥ عن  
 محمد عن حماد عن إبراهيم أنه قل من كان بينه وبين الإمام طريق أو امرأة  
 أو نهر أو بناء فليس - ١٥ - ٢ .

(٤) كذا في ج - هـ . وفي قية لأصول «قدامه» .

لأن هذا يريد التلاوة ، الأول يريد التعليم . قلت : أ رأيت إن أراد  
لأول التلاوة ولم يريد تعليم ؟ قال : لا يقطع ذلك صلاته . قلت : أفينبغي  
لمن خلف الإمام أن يفتح على الإمام ؟ قال : لا . ولكن ينبغي للإمام  
إذا أخطأ أن يركع عند ذلك أو يأخذ في آية غيرها أو يأخذ في سورة .  
قلت : فإن لم يفعل ذلك وفتح عليه بعض تقوم الذين خلفه ؟ قال : هـ  
أجزأهم . ولكن قد أساء الإمام حين ألجأهم إلى ذلك .

قلت : أ رأيت الرجل يصلي فيقتل لحية أو يُعقرب في صلاته هل  
يقطع ذلك صلاته ؟ قال : لا . قلت : فهل يقطع في اللسنة ؟ قال : لا .  
قلت : أ رأيت رجلاً صلى فرمى على صبر الحجر وهو في الصلاة ؟  
قال : أكره له ذلك و صلاته تامة . قلت : فإن أكل نسيب أو شرب ١٠  
نسيباً ؟ قال : هذا يقطع الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى فأخذ في صلاته فوسا فرمى بي ؟ قال :  
قد قطع صلاته . قلت : وكنيت أو عجز رجلاً أو قائمته ؟ قال : نعم .  
قلت : وكنيت أو خاطبته ؟ ذهبن أو سرح رأسه أو قصع ثوبه ؟ قال :  
نعم . قلت : فإن كان بين أسنانه شيء من طعمه فبته ؟ قال : لا يضره ١٥  
ذلك و صلاته تامة . قلت : فإن قلس ثوب من من فيه ثم رجع فدخل  
جوفه وهو لا يملك ذلك ؟ قال : لا يضره ذلك و صلاته تامة . قلت :

١ . لفظ « أ رأيت » - قض من هـ .

٢-٣ . من قوله « قلت ... » إلى قوله « ... » - قط من هـ . لأن في ص . ح

« توبه » مكن « تو » .

« وى ص » ولا يثبت .

كتاب الأص (إصابة بول أو دم ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم) ج - ١

من أين اختلف 'هذا والأكمل و'تشرّب'؟ قال: لأن الأكل والشرب  
عمل فهو يقطع الصلاة، وليس هذا بعمل.

## باب الرجل يصلي فيصيب ثوبه أو بدنه بول أو دم أكثر من قدر الدرهم

٥ قلت: أرايت الرجل<sup>١</sup> يصي فينتضح عليه البول فيصيه منه أكثر  
من قدر الدرهم؟ قال: ينقش فيغسل ما أصاب جسده منه ولا يبني على  
صلاته، وإن كان في ثوبه<sup>٢</sup> أنقاد وصلي في غيره.

قلت: فإن سال من دم فيه دم كثير أو قيح أو أصابه بندقية  
أو حجر فتجبه فغسل ذلك أيبني على ما مضى من صلاته؟ قال: نعم، إن  
١٠ كان<sup>٣</sup> يتكلم - وهذا قول أبي يوسف، وأما أبو حنيفة ومحمد فقالا:  
يعيد في أضربة و"تجبة والسدقة ولا يبني.

قلت: أرايت رجلا صلي فنام في الصلاة فاحتم؟ قال: أما في  
"قياس فعليه أن يغتسل ويبني على ما مضى من صلاته، ولكن أدع  
تقياس وآمره أن يغتسل ويستقبل الصلاة.

١٥ قلت: أرايت رجلا صلي ركعة فوقع عنه ثوبه فقام عريانا وهو

١ - وفي ج "هذا ولأول".

٢ - وفي هـ "و" وثوبه".

٣ - عيون الأب - اقض من ص.

(٤) وفي ص "رجلا".

(٥) وفي هـ "يسه".

كتاب الأصل (إصابة بول أودم ثوب المصلي أكثر من الدرهم) ج - ١

لا يعلم به ثم ذكر من ساعته فتناول ثوبه فلبسه؟ قال: يمضي على صلاته ولا يقطعها وهي تامة.

قلت: أ رأيت رجلا صلى وفرجه أو دبره مكشوف وهو يعلم بذلك أو لا يعلم حتى فرغ من صلاته؟ قال: صلاته فاسدة.

قلت: أ رأيت رجلا صلى في إزار أو سراويل أو قيص قصير ه  
'أو ثوب' متوشح به وهو إمام أو غير إمام؟ قال: إن كان صفيقا  
فضلاته تامة.

قلت: أ رأيت امرأة صلت ورأسها أو عورتها مكشوفة: هي  
تعلم أو لا تعلم؟ قال: صلاتها فاسدة. قلت: فإن صلت و بطنها مكشوف  
أو غذاها مكشوفان أو صلت في درع رقيق يشف عنها أو ليس عليها ١٠  
إزار أو صلت في خمار رقيق يرى رأسها و كل شيء منها؟ قال:  
صلاتها فاسدة. قلت: فإن صلت وقد انكشف بعض رأسها أو بعض  
نخده أو بعض بطنها تعمدت "لذلك" أو لم تعمد؟ قال: إن كان ذلك  
يسير فصلاتها تامة وإلا فسدت في ذلك. وإن كان كثير فعيبها  
أن تعيد "صلاة". وقال أبو حنيفة: إن صلت و ربيع رأسها أو ثوبه ١٥  
مكشوف أعادت الصلاة. وإن كان أقل من ذلك لم تعد - وهو قول محمد.

(١-١) وفي ج. ص «أوفى ثوب».

(٢) كذا في ج. ص: وفي بهية لأصول «تعمدا».

(٣) كذا في أكثر النسخ: وكان في الأصل «لم يتعمد» وهو خطأ.

(٤) وفي ج «كثيرا» مكان «كثيرا».

وقال أبو يوسف: لا تعب حتى يكون النصف مكشوقاً، وكذلك الفخذ والنبت والشعر في قوله وقولها.

قلت: أرايت المرأة إذا قدمت في صلاة كيف تقعد؟ قال: كأستر. يكون لها.

قلت: أرايت امرأة صلت فأرضعت ولدها في الصلاة؟ قال: هذا يقطع الصلاة.

### باب الدعاء في الصلاة

قلت: أرايت رجلاً قد صلى فدعا الله فسأله الرزق وسأله العافية هل يقطع ذلك الصلاة؟ قال: لا. قلت: وكذلك كل دعاء من القرآن وشبه القرآن فإنه لا يقطع الصلاة؟ قال: نعم. قلت: فإن قال "اللهم! اكسني ثوباً، اللهم! زوجني فلانة"؟ قال: هذا يقطع الصلاة. وما كان من الدعاء مما يشبه هذا فهو كلام وهو يقطع صلاة. قالت: فإن قال "اللهم! أكرمني، اللهم! أنعم عليّ، اللهم! أدخلني الجنة وعافني من النار، اللهم! أصلح لي أمري، اللهم! اغفر لي"؟ قلت: لا. قلت: اللهم! رزقني، اللهم! رزقني، اللهم! اصرف عني شر كل ذي شر،

(١) كذا في الأصول الثلاثة: وفي ح، ص «أكثر من النصف»، والصواب ما في الأصول الثلاثة.

٢١ عنوان الباب - قط من ص، و كذا من المختصر.

(١٠١٣) بين أربعين زيادة من ح، ص.

أعوذ بالله من شر 'الجن و الإنس' ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ،  
 أعوذ بالله من جهد البلاء و درك الشقاء ، و من شامة الأعداء ، اللهم !  
 ارزقني حج بيتك و جهادا في سبيلك ، اللهم ! استعملني في طاعتك و طاعة  
 رسوك ، اللهم ! اجعلنا صادقين ، اللهم ! اجعلنا حامدين عابدين شاكرين ،  
 اللهم ! ارزقنا و أنت خير الرازقين ؟ قال : هذا كله حسن . و ليس هـ  
 شيء من هذا يقطع الصلاة ، و هذا من القرآن و ما يشبه القرآن :  
 و إنما يقطع الصلاة ما يشبه حديث 'لناس' .

قلت : أ رأيت الرجل يمر بالآية فيها ذكر النار فيقف عندها  
 و يتعوذ بالله ، و يستغفر الله و ذلك في التضرع و هو وحده ؟ قال :  
 هذا حسن . قلت : فان كان الإمام ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فان  
 فعل ؟ قال : صلاته تامة . قلت : أ رأيت الرجل يكون خلف الإمام  
 فيقرأ الإمام بسورة فيها ذكر الجنة و ذكر النار أو ذكر الموت أ ينبغي  
 (١-١) و كان في الأصل « لإنس و الجن » و في نسخة الأصول « الجن و الإنس » .  
 (٢) كـ في هـ ، و في قية الأصول « و من درك الشقاء » و نض السنة يؤيد  
 ما في هـ .

(٣) و في ص د و تنه لقرآن .

(٤) زاد في هـ بعد قوله « حديث الناس » في الآتين و التعوذ من النار في  
 الصلاة ، و ليس بشيء .

(٥-٥) و في ص « ذكر الموت » .

(٦) زد في ص بعد قوله « بالله » « عذبه من لشيطان الرجيم » .

لمن خلفه<sup>١</sup> أن يتعوذ بالله من النار و يسأل الله الجنة ؟ قال : يسمعون و ينصتون<sup>٢</sup> أحب إلى . قلت : أ رأيت الرجل يكون خلف الإمام فيفرغ الإيماء من السورة أ تكره<sup>٣</sup> للرجل أن يقول " صدق الله و بلغت رسله ؟ قال : أحب إلى<sup>٤</sup> أن ينصت و يستمع . قلت : فان فعل هل يقطع ذلك صلاته ؟ قال : لا ، صلاته تامة ، ولكن أفضل ذلك أن ينصت . قلت : أ رأيت الإمام يقرأ الآية<sup>٥</sup> فيها ذكر قول الكفار<sup>٦</sup> أ ينبغي لمن خلفه أن يقولوا " لا إله إلا الله " ؟ قال : أحب ذلك إلى<sup>٧</sup> أن يستمعوا و ينصتوا . قلت : فان فعلوا ؟ قال : صلاتهم تامة .

الإشارة في الصلاة<sup>٨</sup> - قلت : أ رأيت رجلا صلى فمرت خادمه<sup>٩</sup>

١٠ بين يديه و هو يصلي أ وقبسا منه فقال " سبحان الله " أوما يده<sup>١١</sup>

١١ - أ وفي ص « أن يعوذوا بالله من النذر و يسألوا الله الجنة ؟ قال : يستمعوا و ينصتوا » و لأصوب « يستمعون » ؛ وفي ه « أو ينصتون » ، و الصواب « و ينصتون » .

(٢) كذا في ز ، ح . ص ؛ و كان في الأصل « أ يكره » و كذا كان في ه ؛ و لأصوب « أ تكره » بصيغة الخطاب .

« لفظ « ي » - قط من ه ، و هو من سهو الناسخ .

٤ - ه ؛ و في ص « فيه قول الكفار » .

(٥) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « إلى » - أقط من بقية الأصول .

(٦) قوله « الإشارة في الصلاة » - قط من ص ، ح .

(٧) و في ص « فمرت خدمه » و صواب « فمرت خادمه » . وفي المختصر : فمرت الخادم .

(٨) كذا في الأصل ؛ و في بقية الأصول « أوما » .

ليصرفها عن نفسه هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: لا، وأحب إن لا يفعل.

قلت: أرايت رجلا صلي فاستأذن عليه رجل فسيح وأراد بذلك إعلام أنه في الصلاة هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: لا.

قلت: أرايت رجلا صلي فأخبر بخبر يسوءه فاسترجع فأراد به جوابه؟ قال: هذا كلام وهو يقطع الصلاة. قلت: فان أراد بذلك تلاوة القرآن؟ قال: صلاته تامة. قلت: فان أخبر بخبر يسوءه أُرِيفرحه فقال "سبحان الله" أو قال "الحمد لله" أو قال "اللهم! لك الحمد" أو قال "اللهم! لك شكر" وأراد بذلك جوابه؟ قال: هذا كلام يقطع الصلاة. قلت: فان لم يرد بذلك جوابه ولكنه حمد الله وكبر وسبح؟ قال: هذا لا يكون كلاما، وصلاته تامة. قلت: وكيف يكون التسبيح والتحميد والتكبير والشكر كلاما؟ قال: أو ليس قد يكون "شعر تسبيحا و تحميذا"، "قلو أن شاعرا" أنشد شعرا في صلاته أم يكون كلاما ويقطع صلاته؟ قلت: بلى. قال: فهذا (١) وفي ص «وأراد».

(٢) كذا في ص: «ومعذرة قد» - قصد من بقية النسخ.

(٣-٤) وفي ص «قلو أن "شعرا».

(٤) وفي ز، ح «أما كان يكون».

(٥) «وكان في الأصل وكذا في «قل»». و «جواب» قلت، كما هو في ز، ح، ص.



كتاب الأصل ( فيمن يؤم تقوم وهو يقرأ في المصحف ) ج - ١

وذلك سواء - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف : أما أنه فلا أرى التسبيح والتحميد والتهليل كلاماً . ولا يقطع الصلاة وإن أراد بذلك جوب .

فيمن يؤم القوم وهو يقرأ في المصحف - قلت : أ رأيت الإمام

٥ يؤم تقوم في رمضان أو في غير رمضان وهو يقرأ في المصحف ؟ قل : أكره له ذلك . قلت : وكذلك لو كان يصلي وحده ؟ قال : نعم . قلت : فيفسد صلاته ؟ قال : نعم - وهذا قول أبي حنيفة . قال أبو يوسف ومحمد : أم بحر يرى أن صلاته تامة . ولكننا نكره له ذلك لأنه يتبعض أثر الكتاب .

١٠ قلت : أ رأيت رجل يصلي معه جلد ميتة مدبوغ ؟ قال :

لا بأس بذلك . دباغته ظهوره . قلت : فإن كان الجلد غير مدبوغ ؟

(١) العنوان هو ساقط من ز . ح . ص .

١١ - وفي ص « أو غير » .

١٢ - وفي ح « قل » وهو خطأ .

١٣ - في ز . ح . ص : وفي هـ . ع « قل » مكان « قلت » وهو تحريف .

١٤ - وفي هـ « عس » وهو تصحيف : وفي ص « تفسد ذلك عليه صلاته » .

(١٥) وفي ص وهو .

(١٦) كما في ح . ص . هـ : وفي ع « ر » نرى .

(١٧) وفي ص « مدبوغ » وفي ع « مدبوغ » وهو خطأ .

(١٨) وفي ص « دباغته » .

قال: صلاته فاسدة وعليه أن يستقبل الصلاة. قلت: وكذلك لو صلى معه من لحومها شيء كثير؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن صلى معه عظم من عظامها أو صوف؟ قال: صلاته تامة. قلت: لماذا؟ قال: لأن العظم ليس من اللحم والصوف كذلك. وليس عليه دماغ. ولا بأس بالاتضاع به.

فيمن صلى وقدامه العذرة - قلت: أرايت الرجل يصلي

وقدامه العذرة أو لبول أو ناحية منه هل يفسد ذلك صلاته؟ قال:

لا. قلت: فإن كان حيث يجز أو حيث يقوم؟ قال: صلاته فاسدة

وعليه أن يستقبل الصلاة. قلت: فإن كان ناحية من مقدمه وعن

موضع سجوده؟ قال: لا يضره ذلك. ولكن أحب إلي أن يتحنى عن

ذلك المكان. قلت: وكذلك الخمر والميتة والدم والقيء؟ قال: نعم.

فيمن يصلي على الأرض أو البساط وقدامه بول - قلت:

أرايت رجلا صلى في مكان من لأرض قد كان فيه بول وعذرة

أو دم أو قيء أو خمر وقد جف ذلك وذهب أثره؟ قال: صلاته

تامة. قلت: فإن كان لم يذهب أثره؟ قال: صلاته فاسدة وعليه

(١) كذا في هـ. واعنوان هذا - قط من بقية الأصول.

(٢) لفظ «فان» ساقط من ز، ح؛ وهو من سهو النسخ.

(٣) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «اللحم» وهو المصحف.

(٤) كذا في هـ؛ واعنوان هذا - قط من ع، ر، ح، ص.

هـ-هـ؛ وفي ز، ح «ون لم يذهب».

أن يستقبل " صلاة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى على بساط قد كان<sup>٢</sup> أصابه بول<sup>٣</sup> أو عذرة  
أو دم<sup>٤</sup> أو خمر أو قيء قد جف و ذهب أثره ؟ قال : صلاته فاسدة و عليه  
أن يعيد " صلاة " . لا يشبه البساط الأرض في هذا .

٥ قلت : أ رأيت الرجل يصلي على الطنفسة أو على الحصير أو على<sup>٥</sup>  
" بورى " <sup>٦</sup> على المسح أو على المصلى يسجد على ثوبه<sup>٧</sup> أو لبدته فيسجد  
عليه يتقى بذلك حرَّ الأرض و بردها ؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أ رأيت الرجل يصلي في جلود الساع و قد دبغت ؟ قال :  
نعم . لا بأس بذلك . قلت : كذلك الميتة ؟ قال : نعم .

١٠ في الصلاة على الثلج - قلت : أ رأيت الرجل يصلي على الثلج ؟ قال :  
إن كان متمكنا يستطيع أن يسجد عليه فلا بأس بذلك .

قلت : أ رأيت المسجد هل تكره أن تكون قبلته إلى الحمام أو إلى

(١) وفي « أن يعيد » .

(٢) وفي ح « كان قد » .

« أو دم أو عذرة » .

(٤) من قوله « قلت أ رأيت رجلا صلى على بساط ... » ساقط من « .

(٥) مخط « على » - قط من « .

(٦) وفي ص « البورى » .

(٧) وفي ح . ص « و يسجد عليه أو يضع ثوبه » .

(٨) كذا في « و عنوان » - قط من قية الأصول .

كتاب الأصل (فيمس سجد على بعض أعضائه أو على ظهر الرجل) ج - ١

مخرج أر إلى قبر؟ قال: نعم أكره له ذلك . قلت: فإن صلى فيه أحد يحزبه صلاته؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت القوم المسافرين تكره لهم أن يصلوا على "طريق؟ قال: نعم أكره لهم ذلك ، وينبغي لهم أن يتنحوا عن الطريق إذا صلوا .

قلت: فإن لم يتنحوا و صلوا على ظهر الطريق؟ قال: صلاتهم تامة . ٥

فيمس سجد على بعض أعضائه أو على ظهر الرجل - قلت: أ رأيت رجلا صلى مع اناس فرحمه الله لم يجد موضعا لسجوده فسجد على ظهر الرجل؟ قال: صلاته تامة .

قلت: أ رأيت الرجل إذا صلى هـ تكره له أن يخفف ركوعه وسجوده ولا يقيم ظهره؟ قال: نعم أكره ذلك أشد "تكراهية" . ١٠

قلت: أ رأيت رجلا دخل في صلاة الإمام ولم يدر الظهر هي أم الجمعة فصلى معه ركعتين فإذا هي الجمعة أو إذا هي الظهر؟ قال: يحزبه أيهما كانت فقد نواه لأنه قد نوى صلاة الإمام . - هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . قلت: فإن دخل معه في صلاة ونوى صلاة الإمام

ولكنه نوى الجمعة وصلى معه وذو هي "ظهر؟ قال: صلاته وسدة . قلت: ١٥

أ رأيت إن دخل معه ونوى الظهر ونوى صلاة الإمام فصلى معه فإذا

(١) وفي ص «يه» مكان «فيه» .

(٢) كذا في ح ، ص : ولفظ «صلاة» - قط من بقية الأصول .

(ب) كذا في هـ : وعنوان المسألة سقط من بقية الأصول .

٤ «لفظ» أ رأيت «ساقط من هـ» .

كتب الأصل (فمن سجد على بعض أعضائه أرفع على ظهر الرجل) ج - ١

هي الجمعة؟ قال: صلاته فاسدة لأنه لم يتو ما نوى إمامه . إنما أوجب هذا على من غير ما أوجب إمامه على نفسه .

قلت: رأيت رجلا صلى فوضع أُنْفُه على الأرض في سجوده ولم يضع جبهته أو وضع جبهته ولم يضع أُنْفُه؟ قال: تجزئه صلاته وقد أساء حين يضعها جميعا - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف<sup>١</sup> ومحمد<sup>٢</sup>: إذا سجد لرجل على أُنْفِه ولم يسجد على جبهته<sup>٣</sup> من علة به أجزأه ذلك . ومن غير علة وهو يقدر على ذلك أعاد الصلاة إن سجد على جبهته ولم يسجد على أُنْفِه وهو يقدر على ذلك أجزأه<sup>٤</sup> .

(١) وفي رواية غير أبي سليمان «قل: إذا نوى صلاة الإمام والجمعة فإذا هي أظهر جازت صلاته» وهذا صحيح فقد تحقق البناء بنية صلاة الإمام ولا يعتبر بما ردد ذلك وهو كمن نوى الاقتداء بهذا الإمام، وعنده أنه زيد فإذا هو عمرو وكان الاقتداء صحيحا، بخلاف ما إذا نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عمرو -  
٥ من المبسوط ج ١ ص ٢٠٨ .

(٢) كذا في ج ١ ص: وفي بقية الأصول «وقول أبي يوسف» وهو تصحيف .

(٣) ونقص «سجد» - قط من ص، وهو من سهو الناسخ .

(٤) وفي ج ١ ص بعد قوله «على جبهته» وهو يقدر على ذلك أعاد الصلاة، وإن سجد على جبهته ولم يسجد على أُنْفِه وهو يقدر على ذلك أجزأه، فإن سجد على أُنْفِه ولم يسجد على جبهته .

(٥) كذا في ٥ «وإن» ؛ ولو لم يقط من بقية الأصول .

٦-٦ من قوله «وهو يقدر...» زيادة من ص .

كتاب الأصل (فمن افتح الصلاة قائماً ثم يعتمد أو يقعد من غير عذر) ج - ١

فمن افتتح التطوع أو المكتوبة قائماً ثم يعتمد على شيء أو يقعد من غير عذر - قلت: أرايت الرجل يصلي المكتوبة وهو إمام أو وحده أتكره أن يعتمد على شيء؟ قال: نعم أتكره له ذلك إلا من عذر. قلت: فإن فعل ذلك؟ قال: صلاته تامة.

قلت: أرايت رجلاً دخل في الصلاة قرأ وركع ثم ذكر وهو رافع أنه لم يذكر تكبيرة الافتتاح للصلاة فكبرها وهو رافع؟ قال: لا يجوز. وعليه أن يرفع رأسه من الركوع ويكبر ثم يقرأ ثم يركع فيكبر. قلت: أرايت إن لم يكبر تكبيرة الافتتاح ولكن لما ذكر كبر الركوع وسجوده؟ قال: لا يجوز شيء من ذلك وعليه أن يستقبل الصلاة فريضة كانت أو تطوعاً.

قلت: أرايت رجلاً افتتح صلاة تطوع وهو قائم ثم بدله أن يقعد ويصلي قاعداً من غير عذر هل يجوز؟ قال: نعم في قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز. قلت: فإن افتتح صلاة وهو قائم ثم بدله أن يقوم فيصلي قائماً أو يصلي عضداً قائماً وعضداً قاعداً؟ قال: يجوز. قلت: فإن افتتح وهو قاعداً فقرأ حتى إذا

١١١ ك في ه: وعبون المسألة - قط من ع، ز، ح، ص.

(٢) ك في ر، ح: ولفظ «ذلك» ساقط من بقية الأصول.

(٣) ك في ر، ح، ص: ولفظ «فيكبر» ساقط من بقية الأصول.

(٤) لفظ «أرايت» ساقط من ه.

«أو في ر» و«ه» وليس شيء.

أن يركع قام فركع ففعل ذلك في صلاته كلها؟ قال: لا بأس بذلك؛ بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعل ذلك<sup>١</sup>. قلت: أرايت لرجل إذا فتحت الصلاة وهو قائم لم يركع له أن يقعد ولم لا يكون هذا بمنزلة رجل قال "الله على ركعتان قائما"؟ قال: هما في القياس سواء غير أنني أستحسن في هذا - وهذا قول أبي حنيفة - وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز.

فيمن صلى على غير وضوء - قلت: أرايت إن افتتح الصلاة تطوعا وهو على غير وضوء أب كان متوضئا وعليه ثوب فيه دم أو بول أو عذرة أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بذلك هل ترى هذا دخولا في الصلاة؟ قال: ليس هذا دخولا في الصلاة وليس عليه قضاء. قلت: لم؟ قال: لأن هذا لو تم على صلاته لم يجزه ذلك.

(١) أسند هذا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ في صحيحه عن محمد بن المنذر عن يحيى بن سعيد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في شيء من صلاة تيمم جالسا، حتى إذا كبر قرأ حالسا، فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون آية أو أربعون آية قرأهن ثم ركع - اهـ ص ٥٢.

٢ وفي هـ ص «أى».

(٣) وفي عـ روح «وهو».

(٤) كذا في هـ؛ وانعوت هذا قط من بقية الأصول.

(٥) وفي رـ «وذلك».

٦-٦ وفي ص «قال: لا، ليس هذا بخول».

قلت: أ رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا تصف النهار أو حين احمرت الشمس أو بعد الفجر أو قبل طلوع الشمس فصلى ركعتين؟ قال: قد أساء ولا شيء عليه. قلت: أ رأيت لو قطعها وأفسدها؟ قال: عليه أن يقضيها بعد ذلك في ساعة تحل فيها الصلاة. قلت: لِمَ جعلت عليه القضاء وقد افتتحها في ساعة لا تحل فيها الصلاة؟ قال: لأنه دخل في صلاة فافتتحها وأوجبها على نفسه.

قلت: أ رأيت المرأة تصلى ومعها صبيها تحملها؟ قال: قد أساءت في حمل الصبي وينبغي لها أن تضع صبيها ثم تصلى. قلت: فإن لم تضع صبيها وصلت؟ قال: صلاتها تامة.

فيمن صلى وفي فيه دنائير أو دراهم<sup>٢</sup> - قلت: أ رأيت رجلا ١٠ صلى وفي فيه درهم أو دينار أو لؤلؤة هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: لا. قلت: وكذلك لو كان في فيه عشرة دنائير<sup>٣</sup>؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان في يده متاع أو ثوب أو درهم أو جوهر أو دنائير<sup>٤</sup>؟ قال: نعم، صلاته في هذا كله تامة إلا أن يذكره ذلك. قلت: أ رأيت إن كان في يده درهم أو دنائير أو متاع ولم يضع يديه على ١٥

١١ وفي ص «إن» مكان «لو».

(٢) كذا في ه؛ و بعنوان هـ من بقية الأصول

(٣) وفي ص «عشرة دراهم أو عشرة دنائير».

(٤-٥) وفي ص «في يديه شيء» يسكه من متاع أو ثوب أو درهم أو جوهر أو دنائير.



ركبته في الركوع ولم يضعهما على الأرض في السجود؟ قال: أكره له ذلك وصلاته تامة .

فيمن صلى فأقعى من غير عذر<sup>١</sup> - قلت: أرايت رجلا صلى

فأقعى أو تربيع في صلاته من غير عذر؟ قال: قد أساء وصلاته تامة .

قلت: أرايت لرجل إذا صلى تطوعا قاعدا أيتربع<sup>٢</sup> ويقعد كيف يشاء وإن شاء يصلي محشيا؟ قال: نعم .

قلت: أرايت رجلا صلى فوق المسجد صلاة الإمام هل يحزبه

ذلك؟ قال: إن كان خفف الإمام فصلاته تامة . وإن كان أمام الإمام

فصلاته فاسدة وعليه أن يعيد الصلاة . قلت: أرايت إن كان السطح

١٠ إلى جنب المسجد وليس بينه وبين المسجد طريق فيصل في ذلك السطح

صلاة لإمام؟ قال: صلاته تامة .

قلت: أرايت رجلا<sup>٣</sup> صلى في بيت<sup>٤</sup> وفي القبلة تماثيل مصورة

رفق قطع رؤسها؟ قال: لا يضره ذلك شيئا<sup>٥</sup> لأن هذه ليست<sup>٦</sup>

تماثيل .

(١) كذا في هـ ؛ و«عنون هذا ساقط من بقية الأصول .

(٢) كذا في هـ ، ص ؛ وفي بقية الأصول «يتربع» من غير همز الاستفهام .

(٣) وفي هـ «إن» مكان «رجلا» .

(٤) وفي ص «بيت» .

(٥) وفي ع «شيء» تصحيف .

(٦-٦) وفي ص «عذ ليست» ؛ وفي بقية الأصول «هذا ليس» ، والصواب

«عذ ليست» .

قلت: أ رأيت "ستر الذي يكون فيه التماثيل أ تتركه" أن يكون في قبلة المسجد؟ قال: نعم. قلت: فإن كان على باب البيت في مؤخر القبلة؟ قال: ليس بمنزلة أن يكون في القبلة.

قلت: أ رأيت رجلا صلى وعليه ثوب فيه تماثيل؟ قال: أكره له ذلك. قلت: فإن صلى فيه؟ قال: صلاته تامة. قلت: وكذلك لو صلى في بيت وفي قبلة المسجد تماثيل؟ قال: نعم، صلاته تامة.

قلت: أ رأيت رجلا صلى على بساط فيه تماثيل؟ قال: أكره له ذلك. قلت: فإن فعل؟ قال: صلاته تامة، و"بساط" أهون إذ كان فيه تماثيل من أن يكون في القبلة لأنه قد رخص في البساط.

قلت: أ رأيت رجلا يقرأ دخل في صلاة أمي\* تضرعا ثم أفسدها؟

(١) وفي «أ يكره»؛ وفي «هل يكره».

(٢) لأن فيه تشبيه بمن يعبد الصور، ولكن هذا إذا كان كبيرا يبدو للناظرين من بعيد، وإن كان صغير فلا بأس به لأن من يعبد صورة لا يعبد الصغيرة منها. حدثنا عن حاتم أبي موسى ذببتان؛ وذو جده حاتم ذبيل صوت لله وسلامه عليه كن عن حصه أسدان بينهما صبي يجلسه كأنه يحكي بهر تده حالة؛ أولأن تمتل في شريعة من قنن كان حلالا، قل لله تعالى «عمالون» يشاء من محريب وتماثيل» - ١٥ مبسوط السرخسي ج، ص ٢١٠.

(٣-٢) من قوله «قلت من فعل...» - قط من ٥.

(٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «قلت والبساط» وهو من سهو نسخ، والصواب حذف قوله، قلت.

(٥) وفي ح. ص «رجل أمي».

قال: ليس عليه قضاؤها . قلت: وكذلك لو دخل في صلاة امرأة؟  
قال: نعم . قلت: وكذلك لو دخل في صلاة جنب أو على غير وضوء؟  
قال: نعم . ليس عليه قضاء في شيء مما ذكرت . قلت: لم؟ قال: لأنه  
لم يدحر في صلاة تامة<sup>٢</sup> .

٥ قلت: أ رأيت رجلا صلى مع الإمام في الصلاة وإلى جنبه جارية  
لم تحض وهي تملئ بصلاة الإمام هل يفسد<sup>٣</sup> ذلك عليه صلاته؟ قال: إذا  
كانت اخبرية تعقل الصلاة فإن استحسن أن أفسد<sup>٤</sup> صلاته وأمره أن يعيد؛  
ألا ترى لو أن الجارية صلت بغير وضوء أو صلت عريانة أمرتها<sup>٥</sup> أن  
تعيد "صلاة". قلت: وكذلك "لصلى<sup>٦</sup> الذى قد يكاد<sup>٧</sup> أن يبلغ<sup>٨</sup> ولم يبلغ<sup>٩</sup>  
١٠ إذ صلى غير وضوء أو صلى<sup>١٠</sup> عريانة أمرته أن يعيد الصلاة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت حارية قد راهقت ولم تبلغ الحيض فصلت بغير  
قناع؟ قال: استحسن في هذا وأرى أن يحجزها ، ولا يشه هذا<sup>١١</sup> إذا  
(١) كذا في ح . ص ، وكذا في المختصر ، وفي نية الأصول «أو غير وضوء» .  
(٢) لفظ «تامة» ساقط من ه .

(٣) كذا في ه ؛ وفي نية لأصول «تفسد» .  
(٤) وفي ح «تفسد» ، وفي ص «أفسدت» .  
(٥) وفي ص «أمرها» .

١- وفي ح . ص «صلاة» ، ولفظ «الصلاة» ساقط من ر .  
(٦-٧) وفي ح . ص «أى كاد» .

٨- وفي ح «و» . هـ . ص «بلغ» ، وفي ص «وأما لم يبلغ» .  
(٩) كذا في ح . ص ؛ وفي نية لأصول «وصلى» .  
(١٠) كذا في ص ؛ ولفظ «هـ» ساقط من نية الأصول .

كانت عريانة أو على غير وضوء .

قلت : أ رأيت أمة صلت بغير قناع ؟ قال : صلاتها تامة . قلت : وكذلك المكاتب والمدرّة وأم الولد ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت أمة مكاتبه ' أو أم ولد ' صلت بغير قناع ركعة ثم اعتقت ؟ قال : عليها أن تأخذ قناعها وتبني على ما مضى من صلاتها . قلت : لم ؟ قال : لأنها قد صلت ه و " صلاة لها حلال جائزة تامة ثم اعتقت فصلت وهي حرة بقناع تمت صلاتها أمة وحرة في الوحيين جميعا .

قلت : أ رأيت رجلا توضأ فقي عضو من أعضائه لم يصبه الماء ثم دخل الصلاة فصلّى ركعة ثم أحدث فخرجت منه ريح أو رعا ف أوقى . فتوضأ أيى على وضوئه أم يستأنف ؟ قال : بل ' يستأنف الوضوء والصلاة . ١٠ قلت : لم ؟ ولو تم على صلاته كان عليه أن يعيد ! قال : لأنه لو كان قد توضأ فتم " صلاة ثم أحدث كان عليه أن يستأنف وضوءه ، فإذا كان لم يتم وضوءه فذلك أحرى أن يستأنف الصلاة . ٣ .

### باب صلاة المريض في الفريضة

قلت : أ رأيت المريض الذي لا يستطيع أن يقوم ولا يقدر على السجود كيف يصنع ؟ قال : يومئ على فراشه إمّدة ويحس " سجود أخفض من الركوع . قلت : فإن صلى وكان يستطيع أن يقوم ولا يستطيع

١- ١١ كذا في ٥ . ح ، ص ؛ وفي لأصلين المقيمين « وأم ولد » .

( ٢ ) لفظ « بل » - قط من ٥ .

( ٣ ) وفي ح ، ص « الوضوء » مكان « الصلاة » .

أن يسجد؟ قال: يصلي قاعدا يومى إيماء . قلت: فإن صلى قائما يومى إيماء؟ قال: يحزبه . قلت: فإن كان لا يستطيع أن يصلي إلا مضطجعا كيف يصنع؟ قال: يستقبل القبلة ثم يصلي مضطجعا يومى إيماء . ويجعل السجود أخفض من الركوع .

٥ قلت: أ رأيت رجلا مريضا صلى نائما فأنتم به مريض آخر معه يومى إيماء؟ قال: يحزبهما جميعا<sup>١</sup> . قلت: وكذلك لو كانوا<sup>٢</sup> جماعة؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت رجلا<sup>٣</sup> مريضا صلى قاعدا<sup>٤</sup> يركع ويسجد فأنتم به قوم فصلوا خلفه قياما<sup>٥</sup>؟ قال: يحزبهم - وهذا قول أبى حنيفة<sup>٦</sup> .

قلت: أ رأيت إن كان الإمام صحيحا وهو يصلي قائما وخلفه مريض يصلي قاعدا؟ قال: يحزبه . قلت: فإن كان المريض الذى خلف<sup>٧</sup> الإمام يومى إيماء؟ قال<sup>٨</sup>: يحزبه وصلاته تامة<sup>٩</sup> .

(١) لفظ «جميعا» ساقط من هـ .

(٢) وكان فى الأصل «ولو كانوا» .

(٣) لفظ «رجلا» - قط من هـ .

(٤-٤) كذا فى الأصل: وفى هـ، ز، ح، ص «يسجد ويركع» .

هـ، كذا فى ص؛ و لفظ «قياما» ساقط من بقية الأصول .

(٦) كذا فى الأصول، ونصواب «قول أبى حنيفة وأبى يوسف» . قال المرخسى فى - سوره: فانه إذا كان للإمام قاعدا والمقتدى قائما يصح عند أبى حنيفة وأبى يوسف استحسانه . وعدهم لا يصح قياما - الخ ج ١ ص ٢١٣ .

(٧-٧) وفى ص «وإن كان رخص مريض صلى خلف» .

٨-٨ وفى ص «قول صلاته تامة» .

قلت: أ رأيت<sup>١</sup> إن كان الإمام المريض لا يستطيع السجود فأوى إيماء وهو جالس قائم به قوم يصلون قياماً؟ قال: يحزبه<sup>٢</sup>، ولا يحزبهم<sup>٣</sup>.  
قلت: أ رأيت رجلاً يزع الماء من عينه<sup>٤</sup> وأمر أن يستلقى على ظهره ونهى عن تقعود والسجود هل يحزبه أن يصلي مستلقياً يومى إيماء؟ قال: نعم يحزبه<sup>٥</sup>.

قلت أ رأيت مريضاً صلى لغير القبلة أوى إيماء متعمداً لذلك؟ قال: لا يحزبه وعليه أن يعيد. قلت: وكذلك الصحيح؟ قال: نعم. قلت: فإن كان منه خطأ لم يتعمد له؟ قال: يحزبه<sup>٦</sup>.  
قلت: أ رأيت رجلاً مريضاً صلى صلاة قبل وقتها متعمداً لذلك مخافة أن يشغله المرض عنها أو ظن أنه في الوقت ثم علم بعد ذلك أنه صلى.

(١) لفظ «أ رأيت» ساقط من هـ.

(٢) وكان في الأصل «لا يحزبه» وهو خطأ، حرف «لا» من سهو الناسخ.

(٣-٤) وفي ص «زوع الماء من عينه».

(٤-٥) وفي ص «يستلقى نائمًا على».

(٥) كذا في ح، ص؛ ولفظ «يحزبه» يذكر في بقية الأصول.

(٦) معناه: إذا اشتبهت عليه القبلة فتحرى جهة وصلى إليها ثم تبين أنه أخطأ قبلة تجوز صلاته، وإن تعمد لا تجوز حديث علي رضي الله عنه أنه قال: قبلة المتحرى جهة قصده. فالحاصل أن المريض إن يفارق الصحيح فيما هو عاجز عنه، وأما فيما هو قادر عليه هو الصحيح سواء، ثم الصحيح إذا اشتبهت عليه القبلة في لفافة فتحرى إلى جهة وصلى إليها ثم تبين أنه أخطأ قبلة تجوز صلاته، ولو تعمد لا تجوز. وكذلك هذا - كذا في المنسوخ ج

قبل الوقت ؟ قال : لا يحجزه في الوجهين جميعا ، وعليه أن يعيد الصلاة .

قلت : أرايت قوما مرضى يكونون في بيت فيؤمهم بعضهم يأتون

به وهم يصلون فعودا ؟ قال : صلاتهم تامة .

قلت : أرايت ' إن كان الإمام مريضا وخلفه قوم أصحاء يأتون

٥ به والإمام قاعد يومى إيماء أو مضطجعا على فراشه يومى إيماء والقوم

يصلون قياما ؟ قال : يحجز به ، ولا يحجز القوم في الوجهين جميعا .

قلت : أرايت قوما مرضى يكونون في بيت فيؤمهم بعضهم بالليل

وهم يصلون لغير القبلة والإمام يصلى للقبلة أو صلى الإمام لغير القبلة

وصلى من خلفه للقبلة أو غير القبلة وهم غير متعمدين لذلك وهم يرون

١٠ أنهم قد أصابوا القبلة ؟ قال : صلاتهم تامة .

قلت : أرايت قوما مسافرين صلوا في السفر فأمهم رجل منهم

وتعمدوا القبلة فأخضأوا و صلوا ركعة ثم علموا بالقبلة ؟ قال : يصرفون

وجوههم فيما بقى من صلاتهم للقبلة و صلاتهم تامة . قلت : لم جعلت صلاتهم

تامة وقد صلوا لغير القبلة ثم علموا بذلك قبل أن يفرغوا من صلاتهم ؟

١٥ قال : لأنهم لو<sup>٢</sup> أتوا عليها أجزأهم<sup>٣</sup> .

قلت : أرايت رجلا مريضا صلى وهو يومى إيماء قاعدا أو مضطجعا

فسه في صلاته ؟ قال : عليه أن يسجد بيجدنى السهو يومى إيماء .

(١) فلهذا أرايت « ساقط من » .

(٢) كذا في ح ، ص . وهو لصواب ؛ وفي بقية الأصول « تعمد » .

(٣-٢) وفي « و » أتوا عليه أجرته .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا لا يستطيع أن يتكلم أيجزيه أن يوى  
إيماء بغير قراءة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا أغمى عليه يوما و ليلة ثم أفاق؟ قال:  
عليه أن يقضى ما فاته من الصلاة . قلت: فإن أغمى عليه أياما؟ قال:  
لا يقضى شيئا مما ترك . قلت: من أين اختلما؟ قال: للأثر الذى جاءه  
عن ابن عمر .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا فتحت " صلاة فصلى ركعة يومى إيماء ثم  
(١-١) وفى ح ، ص « عن عبد الله بن عمر » . قلت: أما الأثر الذى جاءه عن  
ابن عمر فرواه المؤلف فى كتب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
عن ابن عمر فى لغمى عليه يوما و ليلة قل: يقضى . قال محمد: وبه نأخذ حتى يغمى  
عليه أكثر من ذلك ، وهو قول أبى حنيفة - اه ص ٣٦ . وكذا روى فى  
كتاب الحج . وروى فى كتاب الحج أيضا عن عبد الله بن عمر عن نافع عن  
ابن عمر أنه كان أغمى عليه يوم و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته . وروى  
فى موضعه: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر أنه أغمى عليه ثم أفاق فلم يقص  
الصلاة . قال محمد: وبهذا أخذ - إذا أغمى عليه أكثر من يوم و ليلة . وأما إذا  
أغمى عليه يوم و ليلة أو أقل قضى صلاته ؛ بقضى عن عمر بن - سر أنه أغمى عليه  
أربع صدوات ثم أفاق فقضاها . أخبرنا بذلك أبو معشر النخعي عن بعض أصحابه -  
اه ص ١٥١ . وهذا الحديث رواه فى الحج عن أبى معشر عن سعيد المقبرى  
ومحمد بن قيس أن عمار بن ياسر أغمى عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
فأفاق فى جوف الليل فصلى الظهر والعصر والعشاء . وروى عن أبى معشر عن  
نافع عن ابن عمر قل: أغمى على ابن عمر ثلاثة أيام ولم يقض ( قل ) و قول  
بن عمر وعمار أخذ - اه .



أُحِثُّ قَوْضاً أَيْنِ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ الْمَرِيضُ وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا سَوَاءٌ. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا مَرِيضًا بِهِ جَرَحٌ فِي جَسَدِهِ أَوْ فِي رَأْسِهِ أَوْ بِهِ وَجَعٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ وَلَا الرُّكُوعَ وَلَا السُّجُودَ أَيَوْمَ إِيمَاءٍ قَاعِدٌ وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَصَابَهُ فَرْعٌ أَوْ خَوْفٌ مِنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَسْتَطِعْ الْقِيَامَ لَمَّا بِهِ هَلْ يَجْزِيهِ أَنْ يَصِلَ قَاعِدًا؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا فِي جَبْهَتِهِ جَرَحٌ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَيْهِ؟ هَلْ يَجْزِيهِ أَنْ يَوْمِيَ إِيمَاءً؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ يَسْجُدُ عَلَى أَنْفِهِ. قُلْتُ: فَإِنْ أَوْمِيَ إِيمَاءً؟ قَالَ: لَا يَجْزِيهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَعِيدَ الصَّلَاةَ. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْجَرَحُ بِأَنْفِهِ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى جَبْهَتِهِ؟ ١٠ قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمَرِيضَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرْكُعَ وَلَا يَسْجُدَ أَيْسَجِدُ عَلَى عَوْدٍ أَوْ قَصْبَةٍ أَوْ سَادَةٍ تَرْفَعُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: أَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ. قُلْتُ: فَإِنْ رَفَعَ إِلَيْهِ فَسَجَدَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَوْمِيَ إِيمَاءً؟ قَالَ: لَا يَجْزِيهِ صَلَاتُهُ. قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ يَخْفِضُ رَأْسَهُ بِالسُّجُودِ تَمَّ يَقْرُبَ الْعَوْدَ مِنْهُ فَيَلْزِمُهُ بِأَنْفِهِ وَجَبْهَتُهُ حَتَّى يَفْرِغَ مِنْ صَلَاتِهِ؟ قَالَ: صَلَاتُهُ تَامَةٌ. قُلْتُ: لَمْ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ خَفَضَ رَأْسَهُ إِيمَاءً.

(١-١٠) وَفِي ص «وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ».

(٢) عَمَّ «عَلَيْهِ» مَقْطُوعٌ مِنْ ح.

(٣) وَفِي ص «فِي أَنْفِهِ».

(٤-٤) وَفِي ص ح. «رَأْسُهُ بِالرُّكُوعِ تَمَّ يَخْفِضُ رَأْسَهُ لِلْسُّجُودِ».

(٥-٥) وَفِي «بِجَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ». وَفِي ص «أَنْفُهُ وَجَبْهَتُهُ لِلْسُّجُودِ»، وَفِي ح «بِأَنْفِهِ وَجَبْهَتُهُ لِلْسُّجُودِ».

قلت : وكذلك لو وضع للمريض وسادة أو مرققة يسجد عليها؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المريض أهل سعة أن يصلي بغير قراءة وهو يستطيع

القراءة؟ قال : لا . قلت : فإن صلى؟ قال : لا يجزئه وعليه أن يعيد .

قلت : فهل يقصر المريض لصلاة كما يقصر المسافر؟ قال : لا .

قلت : فهل يصلي بغير وضوء وهو يقدر على الوضوء؟ قال : لا . قلت : هـ

فإن فعل في هذا كله وصلى؟ قال : لا يجزئه وعليه أن يعيد .

قلت : أ رأيت رجلاً فتحت الصلاة وهو صحيح قائم ثم أصابه وجع

علم يستضع أن يصلي إلا قاعداً يومئذ أو مضطجاً يومئذ أ يصلي

بقية صلاته بالإيماء وقد صلى بعضها قائماً؟ قال : نعم . قلت : فإن صلى قاعداً

يسجد ويركع؟ وصلى ركعتين ثم برأ وصح؟ قال : يصلي بقية صلاته ١٠

قائماً في قول أبي حنيفة ، أنى يوسف ، وقال محمد : يستقبل الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلاً مريضاً لا يستطيع الركوع ولا السجود فصلى

ركعة يومئذ ثم صح فقدم أ يصلي بقية صلاته قائماً؟ قال : أما هذا فيستقبل

صلاة كلها قائماً . . هذا لا يشبه الأول لأن هذا كله يومئذ لا أول

كان يسجد . ١٥

( ١-١ ) كـ في ح . ص : وفي بقية الأصول « هو يسجد أو يصلي » .

( ٢-٢ ) وفي ح . ص « فهل يقضى المريض صلاة كما يقضى المسافر قال نعم » .

( ٣-٣ ) وفي ص « يركع ويسجد » .

( ٤-٤ ) وفي ح . ص . قدم أيضاً بقية صلاته قائماً قال نعم .

( ٥-٥ ) وفي ص « لأن هذا كان » .

قلت: أ رأيت الرجل المريض الذي لا يستطيع أن يركع ولا يسجد ولا يستطيع الجلوس فأراد أن يصلي مضطجعا يومى إيماء كيف يومى؟ قال: يتوجه نحو القبلة فيومى على قفاه ويجعل السجود أخفض من الركوع حتى يفرغ من صلاته.

٥ قلت: أ رأيت الرجل المريض إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين؟ قال: فليدع الظهر حتى يأتى آخر وقتها ويقدم العصر فى أول وقتها، ولا يجمع بينهما فى 'وقت واحد'، ويوتر ويقت على كل حال.

### باب السهو فى الصلاة وما يقطعها

قلت: أ رأيت رجلا صلى فيها فى صلاته فلم يدر أثلاثا صلى ١٠ أو ٢ أرها وذلك أول ما سها؟ قال: عليه أن يستقبل الصلاة. قلت: فإن لقي ذلك غير مرة كيف يصنع؟ قال: يتحرى الصواب فإن كان أكثر رأيه أنه قد أتمه مضى على صلاته، وإن كان أكثر رأيه أنه صلى ثلاثا أتمه الراحة، ثم يتشهد ويسلم ويسجد - سجدة لسهو - ويسلم عن يمينه وعن شماله فى آخرها.

١٥ قلت: أ رأيت رجلا صلى فقام فيما يقعد فيه أو قعد فيما يقام فيه؟

(١-١) وفى «فى وقت إحداها».

(٢) زاد فى ح «وم يفسده».

(٣) وفى ص «أتم».

(٤) وفى ح «ص «أكبر رأيه».

(٥) وفى «قد».

قال : يمضي على صلاته ، وعليه سجدة السهو . قلت : وكل من وجب عليه سجدة السهو فأنما يسجد هما ' بعد التسليم ويتشهد فيها ويسلم ؟ قال : نعم .  
 ' فإن شك ' في سجود السهو عمل بالتحري ولم يسجد لسهو السهو .  
 قلت : أ رأيت رجلا سها في تكبير العيدين من عليه سجدة "سهو ؟  
 قال : نعم . قلت : أ رأيت رجلا سها في تكبير الركوع و السجود : ه  
 قال : ليس عليه سجدة لسهو . قلت : من أين اختلفا ؟ قال : تكبير الركوع و سجود بمنزلة "تسليم في الركوع و "سجود" . لا سهو عليه في هـ<sup>٢</sup> . و تكبير العيدين بمنزلة "قنوت في الوتر و تشهد . وعليه في ذلك السهو .

قلت : أ رأيت رجلا سها في تكبير الصلاة كلها ، لا التكبيرة تنى ١٠  
 يفتح بها "صلاة هل عليه في ذلك سهو ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال :  
 لأن تكبير ليس بالصلاة حينها . قلت : و كذلك لو سها عن التسليم  
 في ركوع أو في "سجود لم يكن عليه سهو ؟ قال : نعم -<sup>٣</sup> . قلت : هـ ؟  
 قال : أ رأيت لو سها فترك "سجود رترك "سجدة لله و محمدك "  
 (١) كذا في ص : وفي بقية الأصول " يسجد " .

(٢-٣) وكان في الأصل " قلت فإن شك " ، والصواب حذف 'مض' قلت " كما هو في بقية الأصول .

(٣) وفي ص " ذلك " .

(٤) وفي ص " عليه " . و 'صواب' و عليه " كما هو في بقية الأصول .

١٠ ما بين الأربعين ريدة من ح . ص .

أو ترك "آمين" هل عليه سهو؟ قلت<sup>١</sup>: لا، قال: فهذا وذاك سواء.  
قلت: فان ترك التشهد ساهيا؟ قال: أستحسن أن يكون عليه  
سجدتا السهو.

قلت: أ رأيت إن نسي فاتحة القرآن في الركعة الأولى<sup>٢</sup> أو في الثانية<sup>٣</sup>  
أو بآ غيرهما فلما قرأ من السورة شيئا ذكر أنه لم يقرأ فاتحة الكتاب؟  
قال: يبدأ فيقرأ فاتحة الكتاب ثم السورة. وعليه سجدتا السهو. قلت:  
أ رأيت إن نسي فاتحة القرآن في الركعتين الأوليين وقد قرأ غيرها<sup>٤</sup> هل  
يقرأ في الآخرين؟ قال: إن شاء قرأها وإن شاء لم يقرأها. قلت: فان  
قرأها هل يكون ذلك قضاء لما ترك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنها  
١. لو كانت قضاء لوجب عليه أن يقرأها في الآخرين، وكان عليه سجدتا  
سهو قرأ في الآخرين<sup>٥</sup> أو لم يقرأ.

قلت: أ رأيت رجلا صلى الظهر قرأ في الركعتين الأوليين في كل  
واحدة بضحة القرآن<sup>٦</sup> ولم يقرأ معها شيئا ففعل ذلك ساهيا عليه  
(١-١) وفي ص «هل كان عليه».

(٢) وفي ه «قل»، والصواب «قات» كما في بقية الأصول.

(٣-٣) وفي ه «أو الثانية».

(٤) وفي ز، ح، ص «فاتحة القرآن».

ه «من قوله» «الكتاب قل يبدأ فيقرأ...» ساقط من ه.

٦-١ وفي ه «غيرهما» وهو تصحيف، والصواب «غيرها».

(٧) قوله «في الآخرين» ساقط من ز.

(٨) و كان في ع «الكتاب»، وفي بقية الأصول «القرآن».

- أن يقرأ في الآخرين مع فاتحة القرآن سورة؟ قال: أحب إلى أن يقرأ .  
 قلت: فإن لم يفعل؟ قال: يجزيه . وعليه سجودتا السهو قرأ أو لم يقرأ .  
 قلت: فإن لم يقرأ في الأولين بشيء من القرآن ساهياً أترى عليه أن  
 يقرأ بفاتحة القرآن . بسورة في كل ركعة من الآخرين؟ قال: نعم .  
 قلت: فإن لم يقرأ فيها أو قرأ في إحداها؟ قال: لا يجزيه .  
 قلت: فإن كان إماماً وكانت العشاء فقراً في الآخرين وأخفى  
 بالقراءة أركعتي الظهر والعصر فقراً فيها وجهر بالقراءة أركعتي  
 سجودتا السهو؟ قال: نعم . قلت: أترى إن لم يقرأ في الأولين شيئاً  
 وقرأ في الآخرين بآية آية وهو ساهٍ في الأولين متعمداً في الآخرين؟  
 قال: تجزيه إن لم تكن آية قصيرة جداً؛ وقال أبو حنيفة: صلاته ١٠  
 جائزة وإن كانت آية قصيرة، ثم إنه رجع عن قوله الأول . قلت:  
 (١) بعد قوله «ساهياً» عذر مكررة في «إلى قوله «أترى» .  
 (٢) وفي «قرأ» .  
 (٣) وفي «قل» . والاصواب «أكن» كما هو في بقية الأصول .  
 (٤-٤) وفي ص «لا تجزيه إن كان قرأ آية قصيرة جساء» .  
 (٥) وفي مختصر: وإذا قرأ في كل ركعة من صلاته بآية آية أجزاء إن  
 لم تكن قصيرة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . ثم رجع أبو حنيفة فقال:  
 يجزيه وإن كانت قصيرة . وحكى عن أبي يوسف أنه قل: لا يجزيه بأقل من  
 ثلاث آيات . اهـ . وقال السرخسي في شرحه: قل: وإذا قرأ في كل ركعة  
 من صلاته بآية أجزاء في قول أبي حنيفة لآخر قصيرة كانت أو صوية . وفي  
 قوله الأول وهو قول أبي يوسف ومحمد: لا تجزيه . يقرأ في كل ركعة =

أرأيت هل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إماما صلى بقوم فجر بالقرآن<sup>١</sup> في صلاة يخافت بها

أو خافت في صلاة يحجر فيها بالقرآن؟ قال: قد أساء وصلاته تامة.

قلت: فان فس ذلك ساهيا؟ قال: عليه سجدة السهو. قلت: فان لم يكن

إماما ولكنه صلى وحده تخافت فيما يحجر فيه أو جهر فيما يخافت فيه؟

قال: ليس عليه شيء. قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا كان الرجل

وحده وأسمع أذنيه القرآن أو رفع ذلك أو خفض في نفسه أجزاء ذلك،

وليس عليه [سهو لأنه وحده]. وإذا كان الإمام فلا بد له من أن يضع

ذلك موضعه فان كان ساهيا فيما صنع وجب عليه - [سجدة السهو].

= ثلاث آيات قصر أو آية طويلة؛ وفي بعض الروايات عن أبي يوسف:

لا يجزئه أقل من ثلاث آيات لأن الواجب عليه قراءة المعجزة وهي السورة

وأقصرها «الكوتر» وهي ثلاث آيات. ولأنه لا بد أن يأتي بما يسمى به

قار. ومن قل «تم نظر» أو قل «مدحمتان» لا يسمى به قارئا؛ وأبو حنيفة

استعمل بقوله تعالى «وقرءوا ما تيسر من القرآن» والذي تيسر عليه آية واحدة

فيكون ممثلا للأمر. ولأنه يتعلق بقراءة حركات: حواز الصلاة، وحرمة

لقراءة على الجنب والحائض، ثم في أحد الحكمين لا فرق بين الآية القصيرة

والطويلة. فكذلك في حكم الآخر وهو بناء على الأصل الذي ينسب لأبي حنيفة

أن أركب يتأذى أشنى ما ينزله الاسم - ١٥ ج ١ ص ٢٢١.

(١-١) كذا في ج، ص؛ ومن قوله «في صلاة يخاف...» ساقط من بقية

الأصول؛ وفيها أيضا «يجب القراءة» مكان «يجب بالقرآن».

(٢) ما بين الترمين - سقط من الأصل وكذا من ه، ر، ح؛ وإنما ردها

من ص.

وإن تعمد لذلك فقد أساء و صلاته تامة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوه و سها في صلاته و لم يسه من خلفه ؟

قال : إذا وجب على الإمام سجدة السهو وجب ذلك على من خلفه وإن لم يسه منهم أحد غيره .

قلت : أ رأيت إن سها من خلفه و لم يسه الإمام ؟ قال : ليس عليه ولا عليه سهو .

قلت : أ رأيت رجلا سلم في الرابعة قبل التشهد ساهي ؟ قال : عليه

أن يتشهد ثم يسلم ثم يسجد - حتى "سهو" ثم يتشهد ثم يسجد . قلت : ثم ؟

قال : أ رأيت لو كان عليه سجدة من تلاوة أو ركعة قد ترك منها سجدة

فذكر ذلك أليس عليه أن يسجد هما<sup>١</sup> ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو<sup>١٠</sup>

ويتشهد ثم يسلم<sup>٢</sup> إذا كان سلم<sup>٣</sup> ساهيا . وإن كان سلم وهو ذاكر لذلك

فصلاته فاسدة وإن<sup>٤</sup> كانت السجدة من الصلاة ؟ قلت : بلى . قال : فهذا

وذلك سواء إذ كانت "السجدة من الركعة" فسلم وهو ذكر فإن صلاته

فاسدة ، وإن<sup>٥</sup> كانت السجدة من تلاوة فصلاته تامة . وليس عليه

(١-١) وفي ص دفع - ك - « مكان » فذكر ذلك .

(٢) وفي ص « يسجد هـ » و « ضمير للسجدة و ضمير التلبية للسجدتين : سجدة صلاة وسجدة التلاوة .

(٣-٣) وفي ج . ص « إذا سلم » .

(٤) وفي « فان » .

(٥) وفي هـ ، ص « ركعة » .

(٦) وفي ص « فان » .



أن يسجد بحديثي السهو . قلت : فإن سلم متعمداً و عليه التشهد و قد قصد  
 ' قدر ' التشهد ' أجزاء ذلك و ليس عليه سجدة السهو ؟ قال : نعم .  
 قلت : أ رأيت ' رجلاً صلى فيها ' في صلاته فلم يدركم صلى ثم  
 استيقن أنه صلى ثلاث ركعات أ يجب عليه سجدة السهو ؟ قال : ' إن كان  
 حين سهو ' لم يدركم صلى حتى تفكر و نظر في ذلك فإن كان تفكره  
 و نظره في ذلك ' يشغله عن ' شيء من صلاته و جب عليه سجدة السهو ،  
 و إن كان تفكره و نظره في ذلك لم يطل و لم يشغله عن ' شيء من  
 صلاته فصلى فلا سهو عليه ؛ و الإمام و الذي صلى ' وحده في ذلك سواء .  
 قلت : أ رأيت رجلاً صلى من أظهر ركعتين فقام في الثالثة  
 ١٠ و لم يحس و لم يستوعقاً حتى ذكر فقعده هل عليه سجدة السهو ؟ قال :  
 نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد تغير عن حاله ، فإذا تغير عن حاله و جب  
 عليه سجدة السهو . قلت : و كذلك لو فعل هذا في الرابعة ؟ قال : نعم .  
 قلت : أ رأيت رجلاً صلى فيها في صلاته مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً كم

( ١-١ ) وفي ص « مقدار التشهد » .

( ٢-٢ ) وفي هـ « رجلاً سهو » .

( ٣-٣ ) وفي هـ « إن كان سهو » .

( ٤ ) وفي د ، ح « ثم » مكن « حتى » .

( ٥-٥ ) وفي ع « يشغله ذلك عن » و ليس بشيء .

( - ) وفي هـ « ذلك عن » و لفظ « ذلك » رائد زاده الماسخ سهوا .

( ٧ ) وفي ص « يصي » .

( ٨ ) فظ « هل » - قط من هـ .

يجب عليه لسهوه ذلك ؟ قال : يجب عليه سجدة السهو ولا يجب عليه غير ذلك ؛ والإمام ، الذي يصلي وحده في ذلك سواء .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى فأراد أن يقرأ في صلاته بسورة فأخطأ فقرأ غيرها أو قرأ تلك السورة فأخطأ فيها هل يجب عليه سجدة تسهو ؟ قال : لا ؛ والإمام وغيره في ذلك سواء .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى خلف الإمام وكان يقوم قبل الإمام أو كان يقعد قبل قعود الإمام أو كان يجزئه قبله وهو ساهٍ في ذلك هل عليه سجدة السهو ؟ قال : ليس على من خلف الإمام سهو إلا أن يسهو الإمام . قلت : فإن كان يركع قبل الإمام ، يسجد قبله ؟ قال : إن أدرك الإمام ركعة وهو ركع ، يسجد وهو ساجد أحزه . قلت : ١٠ إن أدرك الإمام وهو ركع فذكر معه ولم يركع حتى رفع الإمام رأسه فلا يستطيع أن يركع قبل أن يرفع الإمام رأسه ثم ركع ؟ قال : لا يحزبه ، وعليه قضاء تلك الركعة . قلت : لماذا قال : لأنه لم يركع مع الإمام ولم يدرك مع الإمام ؟

قلت : أ رأيت رجلاً صلى بقية فسي في صلاته فلما قعد في الرابعة عشر شهور ثم سجده قل تسبم هل حزه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : هل يعيدهم ما تسبم ؟ قال : لا . قلت : والإمام ، الذي يصلي وحده في ذلك سواء ؟ قال : نعم .

( ١ - ١ ) كما في ح ، ص ؛ ومن قوله « فأخطأ » قرأ غيره .... و سقط من بقية الأصول .

( ٢ ) كما في ح ، ص ؛ ونقطة « يجب » ، يذكر في بقية الأصول .

( ٣ ) ما بين مربعين سقط من ه ، ع ، ر ، و ، ز ، ه من ح ، ص .

قلت: أرايت رجلا صلى فيها في صلاته فلما فرغ من صلاته سجد لسهوه فشك فلم يدر أيسجد لسهوه واحدة أو اثنتين؟ قال: يتحرى الصواب فإن كان أكبر رأيه أنه يسجد سجدة واحدة يسجد أخرى، وإن كان أكبر رأيه أنه يسجد بسجدين لسهوه تشهد وسلم.

٥ قلت: أرايت إماما صلى بقوم فيها في صلاته فلما فرغ من صلاته سلم وهو لا يريد أن يسجد للسهو ثم بدا له أن يسجد للسهو وهو في مجلسه ذلك قبل أن يقوم وقبل أن يتكلم؟ قال: عليه أن يسجد بسجدة "سهو" ويسجد معه أصحابه. قلت: فإن قام ولم يسجد؟ قال: ليس عليه شيء. قلت: وكذلك لو تكلم قبل أن يسجد؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يتكلم ولم يقم ولكنه أراد السجود وفي أصحابه من قد تكلم<sup>٦</sup> من<sup>٧</sup> منهم من قد قام وذهب<sup>٨</sup>؟ قال: من تكلم منهم أو خرج من المسجد لم يكن عليه سجدة السهو، ومن كان مع الإمام ولم يتكلم ولم يخرج فعليه أن يسجد مع الإمام.

(١) لفظ «سجدة» رذاه من ص.

(٢) وفي ح، ص «يسجد».

(٣) من قوله «فله قعد في الزاوية تشهد ثم يسجد» قبل التسليم... ساقط من ه.

(٤) وفي ه «وهي» مكان «وهو» خطأ.

(٥) كذا في ح، ص؛ ولفظ «ذلك» ساقط من بقية الأصول.

(٦-٧) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «في أصحابه ومنهم من قد تكلم»، والصواب ما في ح، ص.

(٧-٧) وفي ص «أو من قد قام وذهب».

قلت : أ رأيت إن كان حين سلم كان من نيته أن يسجد للسهو  
فسي أن يسجد حتى تكلم أو خرج من المسجد ؟ قال : هذا قضع للصلاة .  
ولا شيء عليه . قلت : قال لم يتكلم ولم يخرج و كان في مجلسه و قد  
نوى حين سلم أن يسجد أوله ينو ثم ذكرهما ' وهو في مجلسه ؟ قال .  
عليه أن يسجد هـ ، و "نية ههنا و غير "نية سوء . قلت : أ رأيت ه  
إن نوى أن لا يكون عليه سجدة السهو واجبتين ؟ قال : أ رأيت ه  
نوسها و 'جمع' ربه أن لا يجود عليه في ذلك فسلم على بيته تلك ثم  
مد له من ساعته أن يسجد 'ليس يجب عليه أن يسجد ؟ قلت : ب .  
قال : أفلا ترى أن "نية ههنا ليست بنوى ؟ .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم فسها في صلاته فلب فرغ و سلم .  
جاء رجل و دخل معه على تلك الحال قل أن يسجد الإمام للسهو ثم  
إن الإمام يسجد للسهو يسجد هذا الرجل معه ؟ قال : نعم . قلت : و تراه  
قد أدرك الصلاة معه ؟ قال : نعم . قلت : فإن يسجد مع الإمام ثم قام  
بقضى أتري عليه أن يعيد السهو بدو فرغ من الصلاة ؟ قال : لا . قلت :

(١) وفي ص « سهو » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية لأصول « ذكره » .

(٣) وفي ز ، ح « يسجد » .

(٤) كذا في ص ؛ وفي بقية لأصول « و حة » .

(٥) وفي ر ، ح « فأجمع » .

(٦) وفي ز « معة » تصحيف .

(٧) فضع « للسهو » ساقط من ه .

لم؟ قال: لأنه قد سجد الذي وجب عليه مع الإمام وليس عليه أن يعيد. قلت: أ رأيت لو سها في صلاته بعدما قام يقضى؟ قال: يجب عليه سجودنا السهو. قلت: لم؟ قال: لأن سجوده الأول مع الإمام لا يجزئه<sup>١</sup> من سهوه هذا الآخر، ولا يكون سجوده قبل هذا السهو وقبله أن يجب عليه سجوده، فهذا السهو للآخر<sup>٢</sup>. قلت: أ رأيت إن لم يسه مع الإمام فقام يقضى؟ بعد ما فرغ الإمام من صلاته فسها في صلاته كم عليه أن يسجد؟ قال: عليه سجودتان، وليس عليه غيرهما. قلت: أ رأيت إن لم يسه حتى فرغ من صلاته هل عليه أن يسجد لسهو الإمام؟ قال: نعم. قلت: أ لم وقد تركهما في موضعهما؟ قال: أدع القياس<sup>٣</sup>.

١٠ واستحسن.

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم ركعة فسها فيها ثم قام في الثانية فجاء رجل فدخل معه في الصلاة أ يجب عليه أن يسجد مع الإمام بسجدة "سهو"؟ قال: نعم. قلت: لِمَ وإنما دخل بعد ما سها؟ قال: لأنه يجب عليه ما يجب على الإمام؛ ألا ترى أن الإمام يسجد<sup>٤</sup> وهو خلفه

(١) لفظ "قد" من ٥.

(٢) كذا في ص: وفي بقية الأصول "ولا يجزئه".

(٣) وفي ص: "سجود هذا الآخر".

(٤) وفي ٥: "قضى".

(٥-٥) نض "الإمام من صلاته" زيد من ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

(١٠) وفي ص: "سجده".

فِينِغِي لَهُ أَنْ يَسْجُدَ مَعَهُ . قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ مَعَهُ ؟ قَالَ : عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ مَا يَقْرَأُ مِنْ صَلَاتِهِ .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى فيها في صلاته قلماً فرغ و سلم أحدث  
و هو غير متعمد لذلك هل ينبغي له أن يتوضأ ثم يعود إلى مكانه فيسجد  
بسجدة السهو و يتشهد و يسلم ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يفعل ؟ قال : هـ  
ليس عليه شيء .

قلت: أ رأيت إذا صلي بقوم فسبوا في صلاته ثم أحدث فأنكر  
وقدم رجلا من يجب على ثلثي سجدة نسوه؟ اللذان كانتا على الإمام  
الأول؟ قال: نعم. قلت: فإن سبوا ثلثي أيضا؟ كما عليه للسجود؟ قال:  
عليه سجدة السهو الأولى. وليس عليه السجود الآخر. قلت: أ رأيت  
إن لم يكن الأول سبوا حتى أحدث فقدم الثاني من يجب على الأول  
الذي أحدث سجدة السهو؟ قال: نعم إن بنى على صلاته. قلت: لم؟  
قال: لأن الثاني يقدم الأول، فموجب عليه وجب على الأول، ولا يرى  
أن من توضأ أو تكلم أو صلى وصلاة من خلفه وكان قد  
أنهى صلاة الأول، ولا يرى أنه دخل على من صلى على الأول  
منه. قلت: أ رأيت لو أحدث تقدم الأول أو تكلم أو توضأ من  
(١) وفيه «فرغ».

(۲-۱) کذا فی ح، ص: و «وفی ثبوت لاصول» التي کنت.

(۱) لفظ "أحد" مأخوذ من "أحده" أي واحد من عدة.

(۱) «ان اقل من روفدو في ابي» في قوله لا يحد.

يفسد على الإمام الثاني أو من خلفه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه قد خرج من أن يكون إمامهم و صار الإمام غيره.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فيها في صلاته فلما سلم سجد سجدة واحدة للسهو ثم أحدث هل ينبغي له أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه؟ فيسجد الأخرى ثم يتشهد ويسلم؟ قال: نعم. قلت: فان لم يفعل أو تكلم؟ قال: ليس عليه شيء.

قلت: أ رأيت إماماً صلى بقوم فيها في صلاته فلما فرغ من صلاته وسلم سجد سجدة واحدة للسهو ثم أحدث أ ينبغي له أن يتأخر ويقدم رجلاً غيره فسجد بهم الثانية؟ قال: نعم. قلت: فان كان يؤم لأول حين سلم قبل أن يسجد لسهوه دخل معه رجل في الصلاة فسجد لإمام سجدة واحدة ثم أحدث فقدم هذا الذي أدرك معه السجدة الواحدة كيف يصنع؟ قال: يسجد بهم أخرى ثم يتشهد ثم يتأخر فيقدم رجلاً قد أدرك مع الإمام الصلاة فسلم بهم، ثم يقوم هو فيقضي ما بقي من صلاته.

قلت: أ رأيت رجلاً أدرك مع الإمام ركعة في أيام التشريق من صلاته وقد سبقه الإمام بثلاث ركعات وعلى الإمام سهو أ ليس يسجد بها هذا الرجل مع الإمام قبل أن يقضى ما سبقه به الإمام؟ قال: نعم. قلت: فكيف يصنع إذا كبر الإمام؟ أ يكرر أو يقوم ويقضى؟ قال: بل يقوم ويقضى ما سبقه به الإمام، فإذا فرغ وسلم كبر بعد ذلك. قلت: وكذلك التلبية؟

(١) وفي «لهم» .

قال: نعم . قلت: من أين اختلف التكبير و "سجود؟ قال: لأن "سجود من الصلاة؛ ألا ترى لو أن رجلاً دخل معه في سجوتي "سهو أو في إحداها لكان قد أدرك الصلاة معه ، ولو انتهى إلى الإمام وهو يكبر فكبر معه لم يكن داخلًا في صلاته لأن تكبير ليس من الصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً انتهى إلى الإمام وقد فرغ من صلاته . عليه ه  
"سهو فسجد سجدة واحدة ثم سجد الأخرى فدخل معه الرجل في الأخرى هل يجب عليه أن يقضى تلك السجدة؟ قال: لا . قلت: ما شأنه يقضى بقية صلاته . لا يقضى تلك "سجدة؟ قال: لأنه يست من صلاته صلاة ، إنما هي بمنزلة سجدة قرأها الإمام وسجدها فليس أن يسجد معه "رجل ، فأنه يقضى "رجل ما بقي من صلاته ولا يقضى "السجدة . ١٠

قلت: أ رأيت إماماً صلى بقوم ركعة فقرأ سجدة فأنسى أن يسجد بها فذكر ذلك وهو قاعد أو رافع أو ساجد كيف يصنع؟ قال: إذا ذكره وهو رافع خَرَّ ساجداً لها ثم قام فعادى ركعته ثم مضى في صلاته . وعليه سجود "سهو . إن ذكر ذلك وهو قاعد خَرَّ ساجداً ثم رافع رأسه وكان عليه سجود "سهو . إن ذكر ذلك وهو رافع رافع رأسه فسجد ثم سجود "للسهو بعد السجدة . قلت: وإن حركه إلى آخر صلاته؟ قال: يجزيه .

قلت: أ رأيت إماماً صلى بقوم ركعة فترك سجدة منها ثم قام في الثانية فقرأ وركع وسجد ثم ذكر ذلك "سجدة كيف يصنع؟ قال:

(١) وفي ج . ص «له» مكان «ه» .



يرفع رأسه من السجود ويسجد تلك السجدة التي كان نسيها ثم سجد ما كان فيه ثم يمضي في صلاته ، وعليه سجدة السهو . قلت : فان ذكر ذلك وهو ركع ؟ قال : عليه أن يخبر لها ساجدا ثم يقوم فيعود إلى ركوعه ويمضي في صلاته ، وعليه سجدة السهو بعد التسليم . قلت : فان لم يعد إلى ركوعه ؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أرايت رجلا صلى فنسى منها سجدة ثم ذكر ذلك بعد ما قام في الثانية أيتهما يبدأ ؟ قال : بالأولى . قلت : وكذلك لو نسي ثلاث سجرات من ثلاث ركعات ؟ قال : نعم . قلت : فان نسي سجدة التلاوة من الركعة الأولى ونسي من الركعة الثانية سجدة من صلب الصلاة فذكر ذلك بأيتهما يبدأ ؟  
١٠ قال : يبدأ بالأولى من التلاوة كانت أو من صلب الصلاة . قلت : أرايت إن نسي سجدة من ركعة أو سجدة من تلاوة فلم يذكر ذلك حتى فرغ من صلاته وسجد وحرج من المسجد ثم ذكر بعد ذلك ؟ قال : إن كانت السجدة من صلب الصلاة فعليه أن يستقل الصلاة ، وإن كانت السجدة من تلاوة فصلاة تامة قلت : من أثر اختلاف ؟ قال : لأن السجدة إذا كانت من ركعة فهي من صلب الصلاة ، وإذا كانت من تلاوة فليست من صلب الصلاة . فاد ذكر ذلك من غير أن يتكلم أو يخرج من المسجد

(١) وفي « فقهى » وهو تصحيف .

(٢) وفي « و إن »

(٣) وفي « تذكر » .

(٤-٥) وفي « من قبل أن » .

سجدتها<sup>١</sup> وتمت صلاته وعليه سجودتا السهو . وإن كان تكلم أو خرج من المسجد فلا يبنى عليه<sup>٢</sup> . قلت : <sup>٣</sup> « أ رأيت لو خرج من المسجد لِمَ جعله قطعاً للصلاة ؟ قال : إن لم أفعل ذلك<sup>٤</sup> لم يكن لي بدٌّ من أن أحمله<sup>٥</sup> قطعاً للصلاة<sup>٦</sup> إذا خطأ<sup>٧</sup> خطوة ولا<sup>٨</sup> أجعله قطعاً . إن مشى ورسخا فاستحسن أن أجعل وقت ذلك الخروج من المسجد . قلت : فإن كان في صحراء هـ فما وقت ذلك عندك ؟ قال : وقت ذلك أن يجاوز أصحابه . قلت : فإن تقدم إمامه متى وقته ؟ قال : وقته أن يجوز موضع سجوده . قلت : أ رأيت رجلاً صلى "ظهر خمس ركعات ساهياً" هل عليه سجودتا السهو ؟ قال : <sup>٩</sup> « إن كان لم يقعد<sup>١٠</sup> في الركعة قد قرأ تشهد فصلاؤه فاسد<sup>١١</sup> وعليه أن يستقبل صلاة . قلت : أ رأيت إن ذكر حين تمت .

(١) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « سجدتها » .

(٢-٢) وفي ح ، ص « فلا شيء عليه » . وفي هـ « فلا يبنى عليه » وهو خطأ .

(٣-٣) وفي ص « أ رأيت الخروج » .

(٤) في ص « قصاً » .

« بعض » دلت « - قص من هـ .

(٥-٦) كذا في ص ، وفي ح ، ر ، هـ « إن أحده » وفي د « من أن أحده » .

٧-٧ « بعض » للصلاة . « قص من ص ، وفي ع « قصه » . « كان » قصه .

(٨) وفي ص « إذا ما خطأ » .

(٩) وفي هـ ، ص « أولاً » والصواب « ولا » كما هو في الأصل وكما هو في ر ، ح .

(١٠-١٠) من قوله « قت فن تقدم .. » - قطع من ع ، د ، ر .

(١١-١١) وفي ص « هل يجب عليه » .

(١٢-١٢) وفي هـ « إن لم يكن قصه » .

الخامسة أنه صلى خمساً أضيف إليها ركعة حتى تكون ستاً أو يقطعها؟  
 أنى ذلك أحب إليك؟ قال: أحب إلى أن يتفعتها بركعة ثم يسلم، وعليه  
 أن يستقبل الصلاة، ثم يفعل ما يمكن عليه شيء إلا الظاهر. قلت:  
 فإن كان بعد في الركعة دراسته؟ قال: قد تمت الظاهر. والخامسة  
 تطوع رغبة أن يضيف إليها ركعة ثم يتشهد ويسلم ويسجد بسجدة  
 سهو وودعت الصلاة. قلت: وإن لم يضيف إليها ركعة أخرى وتكلم؟  
 قال: يحزبه، ولا شيء عليه.

قلت: أريد خلاصي ركعة ولم يسجد لها ثم قام في الثانية فقرأ  
 وسجد ولم يركع فذكر ذلك من أن يصلي الثالثة؟ قال: هذا إما صلى ركعة  
 واحدة وعليه أن يتغنى في صلاته ويسجد بسجدة السهو بعد التسليم، وإما  
 صدرت لسجدة ثم ركعة الأولى فصارت ركعة تامة، وعليه سجدة السهو  
 في سجدة. قلت: هل ركع في الأولى ولم يسجد ثم ركع في الثانية وسجد  
 ثم قام في الثالثة ولم يركع وسجد بسجدة؟ قال: هذا إما صلى ركعة  
 واحدة. قال: قال: ركع ركعة الأولى ثم قام في الثانية فركع وسجد  
 فصارت ركعة تامة وصار الركعة الأولى ثم قام في الثالثة ولم يركع  
 وسجد بسجدة من غير ركوع ولا يحزبه. قلت: فإن سجد في الأولى  
 وسجد في الثانية ولم يركع في الثانية فقرأ بركعة ولم يسجد ثم قام في  
 الثالثة فقرأ بركعة وسجد؟ قال: هذا إما صلى ركعة واحدة لأنه حين

(١) وفيه من، ثم صلى.

(٢) وفيه من، حيث، مكان، حين.

يسجد أولاً ثم ركع في الثانية فإنها لا تكون ركعة تامة لأنه يسجد قبل الركوع و إنما السجود بعد الركوع ثم قام في الثالثة فقرأ و ركع ثم يسجد فصارت ركعة تامة و بطل ما كان قبل ذلك . قلت : فإن ركع أولاً و لم يسجد ثم قام في الثانية فقرأ و ركع و لم يسجد ثم قام في الثالثة فقرأ و يسجد و لم يركع ؟ قال : هذا إما صلى ركعة واحدة لأنه حيث ركع أولاً و لم يسجد حتى قام في الثانية فقرأ و ركع و لم يسجد حتى قام في الثالثة و يسجد . يسجدتين فهاتان السجدة الأولى و بطلت الوسطى . قلت : و عليه في جميع ما صنع سجدة "سهو بعد التسليم ؟ قل : نعم .

قلت : أرأيت إذا صلى الرجل أربع ركعات و قد قعد قدر تشهد في الرابعة ثم صلى الخامسة لم جعلت صلاته تامة ؟ قال : لأنه قد قعد<sup>١٠</sup> قدر تشهد فقد تمت صلاته ، فلا يفسد صلاته ما حدث بعد ذلك من كلام أو ضحك أو صلاة . قلت : أرأيت إن كان عليه سجدة السهو ثم فعل شيئاً من ذلك بعد ما تشهد قبل أن يسجد بها أو بعد ما يسجد إحداها ؟

(١-١٠) كذا في ج ، ص : و من قوله حتى قم . . . ساقط من بقية الأصول .

(٢) وفي ج ، ص : تم « مكان » حتى .

(٣) كذا في ج ، ص : و مضاف « سجدة » - قعد من بقية الأصول .

(٤) قوله « بعد التسليم قل نعم » وانفردت « من ابتداء انشأته ساقط من ص .

(٥-٥) وفي هـ ، ص : و قعد .

(٦-١٦) وفي ص ، ج : تم « قم فصي احمدسة » .

(٧-٧) كذا في الأصول إلا أن لفظ « قد » يدكر في ص : وليس الجواب « لأنه

إذا قعد » والله أعلم .

قال: صلاته في هذه تامة غير أن عليه الوضوء لصلاة أخرى إذا قهقه أو أحدث. قلت: نسبه جعلت عليه الوضوء وهو في غير الصلاة وقد رعت أن صلاته تامة؟ قال: أجل. إن صلاته تامة غير أنه قد بقي عليه شيء يجب عليه فيه وضوء إذا قهقه أو أحدث، ولا تفسد صلاته: ٥  
 ألا ترى لو أن رجلا دخل معه في الصلاة على تلك الحال كان قد أدرك معه "صلاة" ألا ترى لو أن رجلا أدرك الإمام يوم الجمعة على تلك الحال كان قد أدرك معه الجمعة! ألا ترى لو أن مسافرا دخل في صلاة المقيم على تلك الحال وجب عليه صلاة المقيم!

قلت: رأيت رجلا صلى "ظهر فقعده في الثانية وسلم في الركعتين" ١٠. ساهي؟ قال: ينضح في صلاته وعليه سجدة "سهو". قلت: "أولا ترى" التسليم قصد للصلاة كما يقصده "كلام"؟ قال: أم إذ كان ساهيا فلا، وإن كان متعمدا لئذئذ فصلاته فسدة.

### باب الزيادة في السجود

قلت: رأيت رجلا صلى فسجدة في ركعة ثلاث سجديات أو أربعاً ٥. هل يحسد ذات صلاته؟ قال: لا. إلا أن عليه سجدة "سهو". قلت: وكذلك لو ركع ثم رفع رأسه ثم ركع ساهي؟ قال: نعم.

قلت: ألا ترى سجدة أو سجدين أو الركعة إذا لم يكن معها

١ - أوفى "أرشد مع الإمام".

٢ - أوفى ص. ع "ولا ترى".

٣ - عوان هذا باب - قط من ص.

يسجد ولم يكن مع السجود ركعة تقصد الصلاة ؟ قال : لا ، إنما يفسد الصلاة ركعة و سجدة أو سجدتان .

قلت : أ رأيت إن زاد في الظهر ركعة و سجدة أو سجدتين ولم يقعد في الرابعة قدر التشهد ؟ قال : هذه الصلاة قد صارت خمس ركعات ففسدت ، فعليه أن يعيدها .

### في الإمام يحدث فيقدم من فاتته ركعة<sup>٢</sup>

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم فسها في صلاته ثم أحدث فقدم رجلا قد فاتته ركعة كيف يصنع ؟ قال : يصلي بانقواء فإذا انتهى إلى تمام صلاة الإمام تشهد ثم تأخر من غير أن يسلم و يقدم رجلا ممن أدرك أول الصلاة فيسلم بهم و يسجد بسجدة السهو ثم يقوم هذا الإمام ١٠ اثنان فيقضي ما سبقه . قلت : و ينبغي له أن يسجد بسجدة السهو مع الذي قدم قبله أن يقضى ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن لم يكن في "قوم رجل قد أدرك الصلاة" من أو كيف يصنع الإمام الثاني ؟ قال : إذا انتهى إلى رابعة لإمام الأول (١) وفي « صلاة » .

(٢) وفي ص « تقصد » .

(٣) هذا المعنى ساقط من الأصول إلا من « فانه ذكر فيها فقط » .

(٤) فقط « قبل » - قط من » .

(٥) فقط « الصلاة » ساقط من » .

١٦ كذا في ص ٠ ونظ « الأول » - قط من بقية الأصول .

تشهد ثم تأخر من غير أن يسلم فقام يقضى وحده ما سبق به<sup>١</sup> و قام  
القوم يقضون وحدها<sup>٢</sup> . قلت : فإذا قضوا وحدها هل عليهم سجدة السهو  
اللتان وجبت على الإمام الأول؟ قال : نعم . قلت : فتي يسجد هما؟ قال :  
كلما فرغ رجل منهما من صلاته وسلم يسجد بسجدة السهو . قلت : لم  
أوجب على كل رجل منهما أن يسجد للسهو<sup>٣</sup> ولم يسجد الإمام  
وزعمت أنه إذا لم يكن يسجد الإمام<sup>٤</sup> فلا يسجد على أصحابه؟ قال : ليس  
هذا كذلك ، هذا قد وجب على إمام هؤلاء أن يسجد ولكنه لم يدرك  
أول<sup>٥</sup> الصلاة فلم يستطع أن يسجد ولم يكن لهم إمام يسجد بهم ،  
واستحسن<sup>٦</sup> أن يسجدوا بها<sup>٧</sup> وحدها كما يقضون وحدها .

قلت : رأيت مسافرا يؤم قوما مقيمين فسها في صلاته فسجد  
بسجدة السهو بعد ما سلم من الركعتين أيسجد المقيمون معه أم يقضون قبل  
ذلك ثم يسجدون؟ قال : بل يسجدون معه<sup>٨</sup> ثم يقومون فيقضون صلاتهم .

(١) لفظ « به » - قط من .

(٢) وفي ص « السهو » .

٣ و لفظ « الإمام » ساقط من .

(٤) لفظ « أول » - قط من .

٥ - وفي « أن يسجدوا » وليس بشيء .

(٦) قال السرخسي : قام في حكم السهو في المكتب جعله كالسبوق فقال : يتابع  
الإمام في سجود السهو ، وإذا سلم يسجد عليه يسجد السهو أيضا لأنه في الإمام  
غير مقتد ، وكيف يكون مقتديا فيما ليس على إمامه ، والإمام لو أتم صلاته  
أربعا كان متفلا في الآخرين ، ولو جعلناه مقتديا فيها كان كاتعاء المقرض =

قلت: فان سجدوا معه ثم قاموا يقضون فسها رجل فيما يقضى أوجب عليه أن يسجد بسجدة السهو بعد ما يسلم؟ قال: نعم .

قلت: أرايت رجلا نام خلف الإمام ثم استيقظ و قد فرغ الإمام من صلاته و سلم و عليه سهو فأراد أن يسجد لسهو<sup>١</sup> أيسجد هذا الرجل معه أم يقضى؟ قال: بل يبدأ فيقضى الأولى فالأولى من صلاته، فاذا فرغ و سلم يسجد بسجدة السهو . قلت: فان سجد مع الإمام ثم قام يقضى؟ قال: لا يحزبه ما سجد مع الإمام. و عليه أن يسجد إذا فرغ من صلاته<sup>٢</sup> . قلت: من أين اختلف هذا و الذي سبقه الإمام بركعة؟ قال: هذا قد أدرك أول الصلاة، و الذي سبقه الإمام لم يدرك<sup>٣</sup> أولها<sup>٤</sup>؛ ألا ترى أن الذي لم يدرك أول الصلاة خلفه عليه أن يقرأ<sup>٥</sup> فيما يقضى، و هذا الذي

= بالمتنفل. و ذكر الكرنى في مختصره أنه كاللاحق لا يتابع الإمام في سجود السهو و إذا سها فيما يتم لم يلزمه سجود السهو لأنه مدرك لأول الصلاة فكان في حكم المتقدمين فيما يؤديه تلك التحريم كاللاحق - اهـ من البسوط ج ١ ص ٢٢٩ .

(١) كذا في ص؛ و نغض «لسهو» ساقط من بقية الأصول .

(٢) لأنه سجد قبل أونه في حقه فعليه أن يعيد إذا فرغ من قضاء ما عليه و لكن لا تقصد صلاته لأنه زاد إلا بسجدة - اهـ مبسوط السرخسي ج ١ ص ٢٢٩ .

(٣) كذا في ص؛ و في بقية الأصول «إذن» مكان «قد» .

(٤) و في «هـ» لم يدركه «خطأ» .

(٥) كذا في ص - أي أول الصلاة؛ و في بقية الأصول «أوله» و هو تصحيف .

(٦-١) كذا في ص؛ و في «هـ» خلفه أقرأ؛ و في بقية الأصول «خلفه أن يقرأ» و لصواب ما في ص .



هذا فانه ' يقضى أول صلاته فلا بد له من أن يقرأ فيها . قلت :  
 ' أ رأيت إن كان هذا ' حين ' أدرك الركعتين مع الإمام قرأ فيها ؟ قال :  
 لا يحزبه حتى يقرأ فيما يقضى . قلت : أ رأيت إن قرأ فيما يقضى ' بفاتحة  
 ' الكتاب ' وجدها أو بسورة ليس ' معها ' فاتحة الكتاب ' ؟ قال : إن كان  
 ٥ ساهيا فعليه سجدة السهو <sup>٧</sup> . وإن تعدد ذلك فصلاته تامة ، ولا شيء  
 عليه إلا أنه قد أساء <sup>٧</sup> . قلت : أ رأيت إن قام يقضى قبل أن يتشهد  
 مع الإمام وقبل أن يقعد قدر التشهد قضى وفرغ مما عليه ؟ قال :  
 لا يحزبه ذلك . قلت : لِمَ ؟ قال : أ رأيت لو قام يقضى <sup>١</sup> وقد بقي على  
 الإمام ركعة أ كان يحزى ؟ قلت : لا ، قال : فهذا وذاك سواء . قلت :  
 ١٠ فإن قام يقضى <sup>٩</sup> بعد ما قعد الإمام قدر التشهد وفرغ من صلاته ؟ قال :

( ١ ) وفي ص « فهو » .

( ٢-٢ ) وفي ص « أ رأيت هذا » . وفي هـ « أ رأيت هذا إن كان هذا » .

( ٣ ) نطق « حين » ساقط من هـ .

( ٤-٤ ) وفي ص « بفاتحة القرآن » .

( ٥ ) كذا في ص : وفي بقية الأصول « وليس » .

( ٦-٦ ) وفي ص « فاتحة القرآن » .

( ٧-٧ ) وفي ص « وإن كان متعمدا فلا شيء عليه ، وصلاته في الوجهين  
 جميعا تامة » .

١٨ كذا في ص : وفي بقية الأصول هذه سؤال وجواب وهو « قلت : أ رأيت  
 إن قرأتية - هي أو متعمدا ؟ قال : إن كان ساهيا فعليه سجدة السهو وصلاته  
 تامة . وإن تعددت فصلاته تامة ولا شيء عليه إلا أنه قد أساء » . وهذه هي  
 لمسألة المذكورة قبل وهي مكررة وذا أخرجناها من الأصل .

( ٩-٩ ) من قوله « وقد بقي على الإمام . . . » ساقط من هـ ، وهو من سهو النسخ .

يجزئه<sup>١</sup>. قلت: أ رأيت إن كان على الإمام سجدة السهو فسجد هما  
والرجل قائم يصلي ولم يركع أو قد ركع ولم يسجد كيف يصنع؟  
قال: يرفض ذلك ويختر ساجدا مع الإمام فيسجد معه، فإذا سلم الإمام  
قام فقصي ما عليه. قلت: فان سجد الإمام بسجدة السهو وقد صلى الرجل  
ركعة وسجدة أو سجدتين أ يرفض ذلك ويدخل مع الإمام؟ قال: لا. هـ  
قلت: أ رأيت لو لم يكن سجد ولكنه كان ركع بها<sup>٢</sup>، فلما سجد الإمام  
سجد معه ثم قام يقضى<sup>٣</sup> ما سبقه الإمام أ يحتسب<sup>٤</sup> تلك القراءة التي  
قرأ قبل أن يسجد مع الإمام؟ قال: لا. و قد انتقض سجوده مع  
(١) لأن قيامه حصل بعد فراغ الإمام من أركان الصلاة ولكنه مسمى في ترك  
الانتظار لسلام الإمام فان أوان قيامه للقضاء ما بعد خروج الإمام من الصلاة،  
فان قام إليه وقضى قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد لم يجزه لأن قيامه كان قبل  
أوانه فان الإمام لم يفرغ من أركان الصلاة بعد لأن القعدة من أركانها. ثم فسر  
هذه المسألة في نوادر أبي سليمان فقال: إن كان مسبوقا بركعة أو ركعتين فان  
قرأ بعد فراغ الإمام من التشهد مقدار ما يتأذى به فرض القراءة حزت صلاته  
وإلا فلا، لأن قيمه وقراءته غير معتد بها<sup>٥</sup>، يفرغ الإمام من التشهد، ويجعل  
هوى الحكم كالقاعد معه لأن ذلك مستحق عليه فتما تعتبر قراءته بعد فراغ الإمام  
من التشهد. هـ، كذا قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٢٣٠.

(٢-٢) وفي ص « راكمها بها ».

(٣-٢) وفي ص « بعد ما فرغ الإمام ».

(٤) وفي هـ، ص « أ يحتسب ».

الإمام وقراءته فليبه أن يعيد القراءة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم فاتم بهم الصلاة وسلم معه رجلان أو ثلاثة ' ممن لم يدرك أول الصلاة فقاموا يقضون فيها أحدهم فيما يقضى هل يجب على صاحبه "سهو" قال : لا . قلت : ولِمَ أَوْصَلَتْهُمْ واحدة فيما أدرك . لمست بواحدة فيما يقضون ؟ قال : ألا ترى لو أن أحدهم ضحك أو أحدث أو تقيأ أو تكلم لم يفسد على صاحبه . قلت : أ رأيت إن قاما يقضيان فاتم أحدهما صاحبه ؟ قال : صلاة الإمام تامة ، وصلاة الآخر فاسدة . قلت : لِمَ أفسدت عليه صلاته ؟ قال : لأنه صلى صلاة واحدة بامامين .

قلت : أ رأيت مسافرا أم قوما مقيمين فصلى بهم ركعتين وسلم قدم المقيمون فأتهموا برجل منهم هل تجزيهم صلاتهم ؟ قال : لا ، صلاتهم فاسدة غير الإمام \* فإن صلاته تامة \* .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم الظهر وصلى إمام آخر يقوم آخرين فظهر فلما سلم الإمامان معا جميعا قام رجل من هؤلاء يقضى (١) وفي ع ثلاث .

(٢-١) كذا في هـ . ح . ص . وفي ع ، ز « صلاتهم » الواو ساقط منها ، ولكن لا بد من ائمة .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي تقيّة الأصول « يجزيهم » .

(٤) لفظ « صلاتهم » - قط من ص .

(٥-٥) قوله « فإن صلاته تامة » ساقط من ص .

ورجل من هؤلاء يقضى و قد بقى على كل واحد منهما ركعة فاتم أحد الرجلين بصاحبه ؟ قال : صلاة الإمام منهما تامة ، ' و صلاة المؤمن ' فاسدة . قلت : و سواء إن كلنت ' صلاة واحدة ' أو صلاتين أو ثلاث صلوات ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة إذا صلت وحدها ' هل يجب عليها من السهو ؟ ما يجب على الرجل ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل إذا صلى تطوعا أ يجب عليه في ذلك من السهو ما يجب عليه في المكتوبة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم "غداة" و تشهد ثم طلعت الشمس ؟ قل أن يسلم<sup>٥</sup> و عليه سجدة السهو ؟ قال : صلاته و صلاة من خلفه ١٠ فاسدة ، و عليهم أن يستقبلوا الصلاة إذا ارتفعت الشمس - ٦ و هذا قول<sup>٦</sup> أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : أما نحن فبرى صلاته و صلاة من خلفه تامة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم الجمعة فقعده في الثانية<sup>٧</sup> قدر تشهد<sup>٧</sup>

(١-١) وفي ص « و صلاة الذي أتم » .

(٢) وفي هـ « أكانت » .

(٣-٤) وفي ص « أو اثنتين أو ثلاثة » .

(٤) كذا في ص ؛ ولفظ « وحدها » - ناقط من بقية الأصول .

(٥-٥) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « قل أن يسجد »

(٦-٦) وفي ص « في قول »

(٧-٧) وفي ص « و تشهد » .

ثم دخل وقت العصر؟ قال: عليهم أن يستقبلوا الظهر أربع ركعات -  
' وهذا قول أبي حنيفة '، وقال أبو يوسف ومحمد: أما نحن فنرى  
صلاته و صلاة من خلفه تامة .

قلت: أ رأيت رجلا مسافرا عريانا لا يجد ثوبا فصلى ركعتين فقعده  
ه فيها قدر التشهد و تشهد<sup>١</sup> ثم وجد ثوبا؟ قال: صلاته فاسدة و عليه  
أن يستقل -<sup>٢</sup> وهذا قول أبي حنيفة<sup>٣</sup>، وقال أبو يوسف ومحمد:  
نرى<sup>٤</sup> صلاته تامة .

قلت: أ رأيت رجلا قرأ<sup>٥</sup> بالفارسية في الصلاة<sup>٦</sup> و هو يحسن  
العربية<sup>٧</sup>؟ قال: تجزيه<sup>٨</sup> صلاته . قلت: و كذلك الدعاء؟ قال: نعم -  
١٠ و هذا<sup>٩</sup> قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قرأ الرجل في  
الصلاة بشيء من التوراة أو الإنجيل أو الزبور و هو يحسن القرآن<sup>١٠</sup>  
أولا يحسن إن هذا لا يجزيه<sup>١١</sup> لأن هذا كلام ليس بقرآن

(١-١) وفي ص « في قول أبي حنيفة » .

(٢) وفي ص « فنشهد » .

(٣-٣) في ص « في قول أبي حنيفة » .

(٤) وفي ز « نحن نرى »، وفي ح « أما نحن فنرى » .

(٥-٥) وفي ص « في الصلاة بالفارسية » .

(٦-٦) وفي ح، ص « و هو لا يحسن العربية أو يحسن القراءة بالعربية » .

(٧) وفي ع، ص « يجزيه » .

(٨) وفي ص « و هو » .

(٩) وفي ص « القراءة » .

(١٠) وفي ص « إنه » .

(١١) وفي: هذا إذا لم يكن موافقا في القرآن، وأما إذا كان ما قرأ موافقا =

ولا تسليح .

قلت: أ رأيت عرق الحمار أو البغل أو لعابها يصيب الثوب؟  
قال: لا ينجسه. قلت: وكذلك لو كان كثيرا فاحشا؟ قال: نعم، وقال  
أبو يوسف: إذا سقط من لعاب الحمار أو البغل وعرقه شيء في  
وضوء الرجل قليلا كان أرب كثيرا فان ذلك يفسد الماء، ولا يحزى  
من توضأ به، قال توضأ به رجل وصلى أعاد الوضوء والصلاة .  
وقال أبو حنيفة: إذا توضأ الرجل بسور الحمار أو البغل وهو  
يمجد غيره لم يحزه .

وقال أبو حنيفة في لعاب الكلب والسباع كلها: إذا كان أكثر  
من قدر الدرهم أفسد الصلاة، وقال: لا يتوضأ بسور شيء من السباع ١٠  
إلا بسور السور فانه يتوضأ بسورها، ولا بأس بلعابها: وقال أبو حنيفة:  
وغير سورها أحب إلى أن يتوضأ به .

وقال: أبو حنيفة: لا بأس بسور الحاضر والمشارك وإن أدخل  
أيديهما أو شربا بعد أن لا يعلم في أيسهما قدر .

= لا في القرآن يجوز به الصلاة عند أبي حنيفة لأنه يجوز قراءة القرآن بالفارسية  
وغيرها من الألسنة فيجعل كأنه قرأ القرآن بالعبرانية والعبرانية فتجوز الصلاة  
عنده لهذا - ١٤٠ مائة السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٢٣٤ .

(١) لفظ «عرق» ساقط من .

(٢-٢) وفي ص «من عرق الحمار أو لعابه» .

(٣) وفي ص «رجل» .

قلت: أرايت رجلا نسي تكبير في دبر الصلاة في أيام التشريق  
 هل عليه سهو؟ قال: لا. قلت: لِمَ؟ قال: لأن هذا ليس من الصلاة.  
 قلت: أرايت رجلا نسي القنوت في الوتر وذكر ذلك بعد  
 ما رفع رأسه من الركوع هل يقنت؟ قال: لا، ليس عليه قنوت بعد  
 الركوع. قلت: فهل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم. قلت: فإن قنت  
 بعد ما رفع رأسه من الركوع هل يسقط عنه سجدة السهو؟ قال: لا.  
 قلت: لم حلت عليه سجدة السهو في ترك القنوت ولا تجعلها عليه  
 في ترك تكبير في أيام التشريق؟ قال: لأن القنوت عندى بمنزلة  
 التشهد. قلت: فما لك لم تجعل عليه أن يقنت بعد الركوع؟ قال: لأن  
 ١٠ موضع القنوت قبل الركوع، فإذا لم يقنت في موضعه لم يكن عليه  
 'عادة'. وكان عليه سجدة السهو إذا فعل ذلك ناسيا. قلت: فإن  
 فعل ذلك متعمدا؟ قال: قد أساء ولا شيء عليه.<sup>٢</sup>

(١) لدافى، وفي ع، ز «ولا تجعلها»؛ وفي ح، ص «ولم تجعلها».

(٢) وفي ص «لإعادة».

(٣) وفي المختصر وشرحه للرحسى ج ١ ص ٢٣٢ (وإن نسي القنوت في  
 الوتر ثم ذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يقنت) لأنه سنة فاتت عن  
 موضعه فإن أوان القنوت قبل الركوع، وما كان سنة في محله يكون بدعة في  
 غير محله. ولأنه وقت المكان بعد الركوع وافترض لا ينتقض بالسنة، وبه فارق  
 قراءة سورة لأب القرئمة ركن، وإذا قرأ السورة كان مقترضا فيما يقرأ  
 فينتص به الركوع. قال: وإذا ذكر القنوت وهو راكع ففيه روايتان في  
 إحداهما: (يعو-) لأن حالة الركوع كحالة قيام، ولهذا أو أدرك الإمام فيها =

قلت: أ رأيت رجلا صلى ركعتين تطوعا فيها فيها<sup>١</sup> و تشهد وسلم هل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يسلم ولكنه قام يصلي أخريين<sup>٢</sup> فجعل<sup>٣</sup> صلاته أربعاً ثم يسلم<sup>٤</sup> هل عليه سجدة السهو وإنما سها في الأولين<sup>٥</sup>؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنها صلاة واحدة.

قلت: أ رأيت رجلا افتتح انتطوع وهو ينوي أن يصلي ركعتين فلما صلى ركعة سها فيها ثم بدا له أن يجدد صلاته أربعاً فزاد أخريين<sup>٦</sup> هل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يسلم في الأولىين<sup>٧</sup> = كان مدركا للركعة؛ ولهذا يعود تكبيرات العيد إذا ذكره في الركوع. فكذلك للقنوت. (وفي الرواية الأخرى: لا يعود للقنوت) لأن الركوع فرض ولا يترك الفرض بعد. اشتغل به للعود إلى السنة، كما لو لم يأت الثامنة قبل أن يقعد، بخلاف تكبيرات العيد فإنها لم تسقط، فالركوع محل لها حتى إذا أدرك الإمام في الركوع يأتي بها. فهذا يعود لأجلها؛ فأما القنوت فقد سقط بالركوع لأنه ليس بمحل له، فالقنوت مشبه بالقراءة، وحالة الركوع ليس بحالة القراءة فبعد ما سقط لا يعود لأجله. (وعليه سجدة السهو على كل حال عاد أو لم يعد فنت أو لم يقنت) تمكن النقصان في صلاته سهوه - اهـ.

(١) كذا في ص، هـ؛ وفي ع. ر. ج. «هـ» أي في صلاة تطوع.

(٢) وفي هـ «آخرتين»؛ وفي ص «رابعتين أخراوين».

(٣) وفي ص «فيجمع».

(٤) وفي ص «هـ».

(٥) وفي هـ «في الأولىين».

(٦) وفي هـ «آخرتين»؛ وفي ص «أخراوين».

(٧) وفي هـ «الأوليتين» وأصوب في قية الأصول.



و لكنه سها فيما زاد أوجب عليه سجدة السهو؟ قال: نعم، لأنها صلاة واحدة.

قلت: أرايت رجلا دخل مع الإمام في الصلاة و الإمام يصلي الظهر و نوى الرجل بدخوله معه التطوع ثم تكلم الإمام كيف يصنع الرجل الداخل؟ قال: يستقبل أربع ركعات.

قلت: أرايت إن كان الإمام لم يتكلم و تم على صلاته إلا أن الرجل الداخل معه إنما أدرك الركعتين؟ قال: إذا فرغ الإمام فإن عليه أن يقوم فيقضى الآخرين حتى تكون أربع ركعات مثل صلاة الإمام. قلت: أرايت رجلا افتتح الصلاة للتطوع و هو ينوي أن يصلي ١٠ أربعا فلما صلى ركعة أدركتین بدا له أن لا يتمها أربعا فسلم في الركعتين هل عليه أن يصلي أخراوين؟ قال: لا. قلت: من أين اختلف هذا و الذي خلف الإمام؟ قال: لأن الذي خلف الإمام قد دخل في صلاته فلا بد له من أن يتمها لأنه قد دخل فيها و اتم به، و أما هذا فلا يجب عليه أربع ركعات حتى يقوم في الثالثة، فإذا قام في الثالثة وجب عليه أن يتمها أربع ركعات.

قلت: أرايت رجلا دخل في الظهر و هو ينوي أن يصلي ١٠ ست ركعات؟ قال: صلاته تامة؛ وهذا و الأول سواء، و لا تفسد

١٠ وفي «الأخرين» وفي ص «الأخراوين».

(٢) ما بين شريعتين رتبة من ح، ص: و العبرة سقطت من الأصول الثلاثة كلها ولا بد منه.

(٣) كذا في الأصل؛ وفي بقية الأصول «يفسد».

عليه صلاته الركعتان اللتان نوى أن يصليهما لأنه لم يدخل فيها وليس عليه قضاؤهما .

قلت : أ رأيت مسافرا نوى أن يصلي الظهر أربع ركعات ثم بدا له فصلى ركعتين ؟ قال : لا تفسد صلاته ، ألا ترى أنه لو دخل في الظهر وهو ينوي أن يقطعها بكلام أو حدث فصلى ركعة ثم بدا له فأتىها هـ ولم يقطعها أن صلاته تامة ، فإذا نوى شيئا فلم يفعل أو أراد أن يزيد شيئا ثم بدا له فلم يزد فصلاته تامة . ولا شيء عليه فيما نوى .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح التطوع ونوى أن يصلي ركعتين فصلى ركعة فقرأ فيها ثم صلى ركعة أخرى فلم يقرأ فيها أو قرأ في الثانية ولم يقرأ في الأولى ثم سلم ؟ قال : عليه أن يستقبل ركعتين . قلت : ١٠ فان لم يسلم حتى صلى أربع ركعات وقرأ في الآخرين أو في الأولين كما وصفت لك وقد نوى بالآخرين قضاء الأولين هل يجزيه ذلك ؟

(١) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « لأنه » ساقط من بقية الأصول .

(٢) كذا في ص ؛ ولفظ « أنه » ساقط من بقية الأصول .

(٣) وفي ص « وإن » .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « فلم يفعل » ساقط من بقية الأصول .

(٥) وفي ع ، ص « وأراد » .

(٦) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « أخرى » ساقط من بقية الأصول .

(٧-٧) وفي ص « في الركعة الثانية » .

(٨-٨) وفي ص « قلت أ رأيت إن لم يسلم » .

(٩-٩) وفي ص « ولم يقرأ في الأولين » .

قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد أفسد الأولين فلا يستطيع أن يدخل في صلاة صحيحة حتى يقطع الأولين . قلت : وكذلك لو أتمها ست ركعت ؟ قال : نعم . قلت : لم أفسدت الأولين ؟ قال : لأنه لم يقرأ في إحداهما فلا تكون صلاة بغير قراءة . قلت : فإن أضاف إليها ركعة بقرأة ينوي قضاء التي أفسدها ؟ قال : لا يجزيه . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد أفسدهما حين لم يقرأ في إحدهما فلا يستطيع أن يضيف إليها أخرى فيكون إذا ثلاثا وقد أفسد إحدا من فعله ركعتان يقضيها .

قلت : أرايت رجلا صلى الغداة ركعتين فقرأ في الركعة الأولى ولم يقرأ في الثانية هل يجزيه أن يضيف إليها أخرى ؟ قال : لا يكون ١٠ ثلاثا عليه أن يستقبل صلاة الغداة .

قلت : أرايت رجلا افتتح الصلاة وهو ينوي أربع ركعات فقرأ في الركعة الأولى والرابعة ولم يقرأ في الثانية والثالثة ؟ قال : عليه أن يستقبل أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : لأنه حيث قرأ في الأولى ولم يقرأ في الثانية أفسد الركعتين ، ثم قرأ في الرابعة ولم يقرأ في الثالثة فقد أفسد

(١) وفي ص « ولا يكون » .

٢-١٢ كذا في ح ، ص ؛ وقواه « قلت لم قل لأنه » ساقط من بقية الأصول .

١٣ وفي ص « لأنه أفسدهما » .

(٤) كذا في ص ، ونظ « ركعتين » ساقط من بقية الأصول .

(٥-٥) وفي ص « قل لا وعنه » .

(٦) كذا في ص ؛ ونظ « صلاة » ساقط من بقية الأصول .

الركعتين أيضا، فعليه أن يستقبل أربعاً؛ وقال محمد: عليه قضاء ركعتين.  
قلت: أ رأيت إن كان سها فيما صلى وأوجب على نفسه سجدة السهو  
ثم أمرته أن يعيد الصلاة أ ترى عليه أن يسجد للسهو فيما يعيد؟ قال:  
لا يسجد فيما يعيد إلا أن يسهو، فإن سها يسجد.

قلت: أ رأيت رجلا صلى الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين ظن أنه  
قد فرغ من صلاته وسلم ثم ذكر مكانه أنه إنما صلى ركعتين؟ قال: يتم  
صلاته وعليه سجدة السهو. قلت: أ رأيت إن لم يسلم ولكنه لما صلى  
ركعتين ظن أنه فرغ من صلاته، نوى 'القطع لصلاته والدخول في التطوع'  
وهو سها ثم ذكر ذلك بعد ما دخل في التطوع أنه 'إنما صلى من الظهر  
ركعتين؟ قال: يمضي في التطوع فإذا فرغ استقبل الظهر أربع ركعات،  
وليس عليه سجدة السهو فيما صنع 'لأن صلاته قد انتقضت'.

قلت: أ رأيت الإمام إذا سها يوم الجمعة أو سها في العيدين أو سها  
في صلاة الخوف أ ليس عليه في ذلك ما عليه فيما ذكرت من الصلوات؟  
قال: نعم. قلت: ومن دخل معه في سجدة السهو فقد دخل معه في صلاته  
ووجب عليه ما وجب على الإمام؟ قال: نعم.

(١) وفي هـ، ص «فتوى».

(٢) لفظ «أنه» ساقط من ز، ح، ص.

(٣-٤) كذا في ح، ص، وهو الصواب؛ وفي بقية الأصول «لأنه قد انتقضت».

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب في الجواب "بلى".

(هـ - هـ) وفي ح، ص «قال دخل معه في صلاته قلت ووجب عليه» مكان «فقد  
دخل معه...».

قلت: أ رأيت الإمام إذا سها في صلاة الخوف فسجد أو يسجد الطائفة الذين معه؟ قال: نعم. قلت: ولا تسجد الطائفة الذين هم بإزاء العدو؟ قال: نعم<sup>١</sup>، لا يسجدون. قلت: فإن جاءت الطائفة الذين هم بإزاء العدو وقضوا متى يسجدون للسهو؟ قال: إذا فرغوا من صلاتهم. قلت: فإن سها فيما يقضون وجب على من سها منهم سجودا للسهو؟ قال: لا<sup>٢</sup>، إنما عليهم السهو فيما سها إمامهم.

قلت: أ رأيت الرجل الذي لا يستطيع أن يسجد وهو يومئذ إماه أو رجل يسير<sup>٣</sup> على دابته لا يستطيع<sup>٤</sup> أن ينزل من الخوف فسها أحد من هؤلاء في صلاته هل يجب عليه سجودا للسهو؟ قال: نعم. قلت: ويجب عليه أن يركع بسجدة السهو إماه بعد التسليم؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت رجلا افتتح الصلاة فقرأ ثم شك فلم يدر أ كره

(١) كذا في ص، ح؛ وفي بقية الأصول «الذي».

(٢-٣) وفي هـ «التيئة الأخرى الذين».

(٣) كذا في ص؛ وبعض «نعم» ساقط من بقية الأصول.

(٤-٥) كذا في هـ؛ وفي بقية الأصول «الذين بإزاء العدو».

(٥) بعض «لا» ساقط من ص.

(٦) كذا في ح، ص؛ وبعض «هو» ساقط من بقية الأصول.

(٧) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «يسجد».

(٨) وفي ص «لا يقدر».

(٩) وفي هـ «عليهم».

١٠ أراد في ص «إمام».

التكبير التي يمتنع بها الصلاة أم لا فأعاد التكبير والقراءة ثم علم أنه كان كبر؟ قال: يمضي في صلاته وعليه سجدة السهو. قلت: 'إن ذكر' ذلك وهو راكم أو ساجد أو بعد ما صلى ركعة ثم استيقن أنه قد كان كبر؟ قال: يمضي في صلاته وعليه سجدة السهو. قلت: فإن لم يكن صلى شيئا إلا أنه ركع<sup>٢</sup> في الأولى فذكر أنه لم يكبر فرفع رأسه<sup>٥</sup> وكبر وقرأ ثم ذكر أنه قد كان كبر؟ قال: يمضي في صلاته ويعتد بركعته تلك<sup>٢</sup> ويسجد بسجدة السهو. قلت: ولا يكون تكبيره هذا قطعاً للصلاة؟ قال: لا؛ ألا ترى أنه إنما ينويها<sup>٦</sup> لا ينوي<sup>٧</sup> غيرها. قلت: فإن ذكر<sup>٨</sup> وهو ساجد أنه لم يكبر فرفع رأسه فقام فكبر ثم علم أنه قد كان كبر؟ قال: يمضي في صلاته ويعتد بركعته تلك وسجدة<sup>٩</sup> ويسم<sup>١٠</sup> ما بقي من صلاته وعليه سجدة السهو.

قلت: أ رأيت رجلا افتتح الظهر ثم نسي<sup>٩</sup> فظل أنه في العصر فصلى هكذا هل عليه سجدة<sup>١٠</sup> «سهو»؟ قال: لا. قلت: لم؟ قل: لأنه لا يعلم ما صلى.

(١-١) وفي ص «أ رأيت إن ذكر».

(٢) وفي ص «راكم».

(٣-٣) وفي ص «بتلك الركعة».

(٤) وفي ص «لصلاة».

(٥) لفظ «إنما» زده من ح.

(٦) وفي ص «ينوي بها».

(٧) وفي ح، ص «ولا ينوي».

(٨-٨) وفي ص، ح «فإن ظن».

(٩-٩) وفي ص «فطن أنه العصر فصلى هكذا ركعة أو ركعتين ثم ذكر أنه في =

قلت: وكذلك لو اقتتح الظهر فصلى ركعة ثم ظن أنها العصر فصلى ركعتين ثم استيقن أنها الظهر ثم صلى الرابعة؟ قال: نعم. قلت: ولا يفسد هذا صلاته؟ قال: لا. قلت: فإن مكث وهو يتفكر حتى شغله ذلك عن ركعة أو سجدة أو كان راكعاً أو سجداً فأطّل الركوع أو السجود يفكر ثم ظن أنها الظهر يجب في ذلك عليه سجدة السهو؟ قال: إذا تغير عن حاله فتفكر استحسن أن يجعل عليه سجدة السهو.

قلت: أ رأيت الرجل الذي قام خلف الإمام قد أدرك أول الصلاة مع الإمام فاستيقظ وقد فرغ الإمام من صلاته والرجل الذي أدرك مع الإمام أول صلاة فأحدث فذهب يتوضأ ويحيى وقد فرغ الإمام من صلاته أمّا عندك سواء؟ قال: نعم. قلت: وعليهما أن ينيئا على صلاتهما؟ قال: نعم. قلت: ولا يقرأ واحد منهما؟ قال: لا. قلت: فإن سهواً في صلاتهما أو سها أحدهما فهل على الذي سها سجدة السهو؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه بمنزلة من خلف الإمام ولا سهو على

= الظهر أعليه في ذلك سجدة السهو.

(١) وفي ص «يشغله».

(٢-٣) وفي ص «ثم ذكر».

(٤-٥) وفي ص «هل عليه في ذلك».

(٦) كذا في الأصل وكذا هو في ز؛ وفي ح، ص «بتفكر» واللفظ هذا ساقط من هـ.

(٧-٨) وفي ص «فيذهب يتوضأ».

(٩) وفي الأصول «سها» (كذا).

من خلف الإمام إذا لم يسه الإمام .

قلت : أ رأيت إماماً صلى يقوم فلما قعد في الرابعة ' تشهد ثم شك ' في شيء من صلاته فتعكر فيه ساعة حتى شغله تفكره عن التسليم ثم استيقن أنه قد أتم الصلاة هل عليه سجدة السهو ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن لم يشك حتى سلم تسليمه واحدة ثم شك فلم يدر أصلي ثلاثاً ٥ أم أربعاً ثم استيقن أنه قد أتم الصلاة ' هل عليه سجدة السهو ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا إنما سها بعد خروجه من الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى وحده فأحدث فاقفل ليتوضأ فشك في صلاته ، هو يتوضأ فلم يدر أ ثلاثاً صلى أم ركعتين فشغله ذلك عن وضوئه ثم استيقن أنه صلى ركعتين ففرغ من وضوئه فجاء فبني على صلاته حتى ١٠ فرغ من صلاته هل عليه سجدة السهو بعد الفراغ ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه في الصلاة ؛ ألا ترى أنه يعتد بما مضى من صلاته ويصلي ما بقي . قلت : أ رأيت رجلاً صلى الظهر أربع ركعات ثم قام في الخامسة ساهياً فذكر قبل أن يقرأ أو بعد ما قرأ أو بعد ما ركع ولم يسجد كيف يصنع وقد قعد في الرابعة قدر تشهد أو لم يقعد ؟ قال : إذا ذكر فليقعد ١٥ وليتشهد ويسلم وعليه سجدة السهو ، ولا يفسد عليه ما ذكرت شيئاً من صلاته لأنها ليست بركعة تامة . قلت : فإن سجد في الخامسة ثم ذكرها وقد قعد قدر التشهد ؟ قال : يضيف إليها ركعة أخرى ثم يسجد سجدة في السهو .

(١-١) وفي ح ، ص « و تشهد شك » .

(٢) فظ « الصلاة » ساقط من ع ، ز .



قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا فسها في صلاته فأتم ركعتين وسلم ثم قام فدخل في صلاة مكتوبة أو في صلاة تطوع غير تلك هل عليه في ذلك سجدة السهو؟ قال : لا . قلت : لم؟ قال : لأنه قد قطع التي بها فيها ؛ دخل في غيرها فلما دخل في غيرها سقط عنه سجدة السهو .

قلت : أ رأيت رجلا صلى الظهر وحده وقد فرغ من صلاته وسلم ثم دخل مع الإمام في صلاة غيرها ثم شك في الأولى وهو في الصلاة مع الإمام فتفكر حتى شغله تفكره هل عليه في هذه الصلاة سهو؟ قال : لا . قلت : لم؟ قال : لأنه لم يشك في شيء منها . قلت : وكذلك لو كان يصلي وحده حتى فرغ من الأولى فتفكر فيها؟ قال : نعم إن لم يشغله عنها شيء .

قلت : أ رأيت رجلا صلى ركعتين فسها فيها فسجد لسهو بعد التسليم وتشهد ثم أراد أن يضيف إليها ركعتين أخريين؟ قال : ليس له ذلك إلا أن يستقبل التكبير؛ ألا ترى أنه إن بنى على التكبير الأول

(١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « تطوعا » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « ذلك » .

(٣) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « الذي » .

(٤) كذا في ر ، ح ، ص ؛ ونقص « هل » ساقط من الأصل وكذا من ه .

(٥-هـ) من قوله « قتل... » ساقط من الأصل وكذا من ه ، ز ؛ وإنما زدتاه

من ح ، ص ؛ لأن قوله « قتل لم قل » ساقط من ص أيضا .

(٦-٦) وفي ه « لسهو » ، وفي ص « ثم سجد لسهو » .

(٧) وفي ص « أخراوين » .

كانت عليه سجدة السهو وسقطت الصلاة ولا تكون سجدة السهو إلا في آخر الصلاة، وإن استقبل التكبير ودخل في الركعتين أجزاءه .

### باب صلاة المسافر

قلت : أرايت المسافر هل يقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام ؟

قال : لا . قلت : فإن سافر مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا ؟ قال : يقصر الصلاة حين يخرج من مصره . قلت : ولِمَ وقت له ثلاثة أيام ؟ قال : لأنه جاء أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم " فقتت على ذلك ، وبنى عن إبراهيم النخعي \* وسعيد بن جبيرة أنها قالا : إلى المدائن ونحوها .

(١) وفي ٥ « سقطته » ولا يصح .

(٢-٢١) وفي ح ، ص « سجدة السهو » .

(٣) وفي ٥ ، ص « حتى » مكان « حين » .

(٤) هـ : لأثر أخرجه الإمام محمد في كتاب الحج ج ١ ص ١٦٧ : أخبرنا أبو معاوية

المكفوف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون

ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها أبوها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم معها . اهـ .

(٥) أسند هذا البلاغ المؤلف في كتب الحج ج ١ ص ١٦٧ عن أبي صالح عن حماد

عن إبراهيم : قلت : فيما تقصر الصلاة ؟ قال : في المدائن ووسط ونحوها . اهـ .

ج ١ ص ١٦٧ .

(٦) لم أجده من أسند هذا البلاغ .

(٧) كما في ح ، ص ؛ ولفظ « إلى » ساقط من بقية الأصول .

قلت : أ رأيت 'إن سافر ثلاثة أيام' فصاعداً قدم المصّر الذي خرج إليه أتمّ الصلاة ؟ قال<sup>٢</sup> : إن كان يريد أن يقيم فيه خمسة عشر يوماً أتمّ الصلاة ، وإن كان لا يدري متى يخرج قصر الصلاة . قلت : ولم يفت خمسة عشر يوماً ؟ قال : لأنّ الذي جاء عن عبد الله بن عمر<sup>٣</sup> رضي الله عنهما .

قلت : أ رأيت إذا خرج من مصره وهو يريد السفر فحضر الصلاة وأمامه من مصره ذلك دار أو داران ؟ قال : يصلي صلاة المقيم ما لم يخرج من مصره ذلك حتى يتخلف ذلك المصّر . قلت : فإن كان بينه وبين المصّر الذي خرج إليه فرسخ أو أقل من ذلك وهو يريد المقام فيه أ يصلي صلاة مسافر أو صلاة مقيم ؟ قال : بر صلاة مسافر حتى يدخلها .

(١-١) وفي ص «إذا سافر مسيرة ثلاثة أيام» .

(٢) وفي «أتم» .

(٣) وفي «قلت» مكان «قل» وهو خطأ .

(٤) أ تروى عن عبد الله بن عمر أخرجه المؤلف في كتاب الآثار ص ٣٩ وكتاب الحجة ج ١ ص ١٧٠ : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : إذا كنت مسافراً فوطئت نفسك على إقامة خمسة عشر يوماً فأتته الصلاة ، وإن كنت لا تدري فقصر . هـ . وروى في كتاب الحجة : أخبرنا عمر بن ذر الحمدي عن محمد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه إذا أراد أن يقيم بمكة خمسة عشر يوماً مراح ظهره وصلى أربعاً - هـ ص ١٧٠ . ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع : قال حدثنا عمر بن ذر عن مجاهد قال : كان ابن عمر إذا اجتمع على إقامة خمسة عشر يوماً مراح ظهره وصلى أربعاً - هـ ، ق ٢٠٩ / ٢ .

قلت: أ رأيت الرجل إذا خرج من الكوفة إلى مكة ومنى وهو يريد أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما أبكمل الصلاة حين يدخل مكة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لا يريد أن يقيم بمكة وحدها خمسة عشر يوما. قلت: ولا تعد مكة ومنى مصرا واحدا؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت رجلا أقبل من الجبل يريد الحيرة وأهله بها فمره بالكوفة فحضرت الصلاة أهلى صلاة مسافر أو صلاة مقيم؟ قال: بل يهلى صلاة مسافر ما لم يدخل الحيرة أو يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما بالكوفة. قلت: أ رأيت إن لم يكن أهله بالحيرة ولكنه أقبل من الجبل يريد أن يقيم بالحيرة والكوفة خمسة عشر يوما فقدم الكوفة أم يقصر الصلاة؟ قال: بل يقصر الصلاة. قلت: ولِمَ يقصر الصلاة؟ ولا يتم حين يدخل الكوفة؟ قال: لأنه لم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما في مصر واحد؛ ألا ترى لو أن رجلا أقبل من الجبل وهو يريد أن يقيم بالكوفة والبصرة خمسة عشر يوما فقدم الكوفة أو البصرة (١) الحيرة - بالكسرتم السكون وراه - مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يقل عن الحيرة أن يجف. روى أن بعرة رس كان يتصل به. وبالحيرة الخوريق يقرب منها مما يلي الشرق على نحو ميل. والدير في وسط البصرة التي بينها وبين الشام. كانت مسكن ملوك العرب في الجاهلية من زمن نصر ثم من لحم العنك وآبائه. والنسبة إليها حارثي - على غير قياس، كما نسبوا إلى النمر النمرى - من معجم البلدان ج ٢ ص ٣٧٦.

(٢) كذا في ص، وقوله «بل يهلى» - قط من بقية الأصول.

(٣) قوله «أ رأيت» - لاقط من الأصل، موجود في بقية الأصول.

أنه لم يجب عليه أن يتم الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلاً خرج من مصره مسافراً بعد زوال الشمس  
أ يصلي صلاة المسافر أم صلاة المقيم ؟ قال : بل صلاة مسافر . قلت : ولم !  
وقد خرج من مصره في وقت صلاة قد وجبت عليه ؟ قال : أ رأيت  
هـ لو زالت الشمس وهو مسافر ثم قدم أهله أ كان يصلي الظهر صلاة  
مسافر أو صلاة مقيم ؟ قلت : ' بل صلاة مقيم ' قال : فهذا وذاك سواء .  
قلت : أ رأيت رجلاً خرج من مصره بعد ذهاب وقت الصلاة  
ولم يصلها أ يصلي تلك الصلاة صلاة مسافر أو صلاة مقيم ؟ قال : بل صلاة  
مقيم . قلت : لم ؟ قال : لأنها وجبت عليه قبل أن يخرج من مصره . قلت :  
و كذلك لو أن مسافراً دخل في وقت الظهر ولم يصلها حتى ذهب الوقت  
ثم قدم المصّر ؟ قال : نعم ، عليه أن يصلي صلاة مسافر . قلت : وإنما  
ينظر إلى ذهاب الوقت ولا ينظر إلى دخوله ؟ قال : نعم <sup>٢</sup> .

قلت : أ رأيت رجلاً خرج مسافراً فحضرت الصلاة وهي الظهر  
فافتتح الصلاة ليصلي وقد خرج من مصره وهو يريد أن يصلي ركعتين  
١٥ فأحدث حين دخل في الصلاة فأنقٹ فأتى المصّر فتوضأ ثم عاد إلى مكانه  
كم يصلي ؟ قال : أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد دخل المصّر

(١-١) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « يصلي الظهر مسافراً » .

(٢-٢) وفي ص « صلاة مقيم » ونقظ « بل » ساقط منها .

(٣-٣) كذا في ر ، ح . ص ؛ وقوله « قل نعم » ساقط من الأصل وكذا من هـ .

(٤) كذا في هـ ؛ وفي بقية الأصول « في المصّر » .

فصار مقياً وهو في الصلاة بعد فعله أن يصلي صلاة المقيم . قلت : 'فان  
انقضى حين أحدث وهو يريد أن يدخل المصلي يتوضأ' ثم ذكر  
٢ أن عنده ماء لم يعلم به ؟ قال : يتوضأ ويصلي أربع ركعات صلاة مقيم .  
قلت : لِمَ ؟ ولم يدخل المصلي ؟ قال : لأنه حين أجمع رأيه على دخول المصلي  
قد وجب عليه أن يصلي أربع ركعات . قلت : لِمَ كان هكذا عندك ؟ هـ  
قال : أ رأيت لو بدله أن يقيم ويرجع إلى أهله ألم يكن عليه أن يصلي  
أربع ركعات ؟ قلت : بلى ، ولكن لا يشبه هذا عندى ذاك لأن  
هذا قد أراد الإقامة والأول لم يرد أن يقيم ، قال : أ رأيت لو أجمع رأيه  
على أن يدخل أهله فيمكث يوماً ثم يخرج ؟ كم كان يصلي ؟ قلت :  
أربعاً . قال : ' ' فهذا ذاك سواء . قلت : أ رأيت إن أراد المقام وهو ١٠

(١-١) وفي ص « فان كان انقضى » .

(٢) وفي ص « ويتوضأ » .

(٣-٣) وفي ص « أن معه » .

(٤) وفي ز ، ح « و » .

(٥-٥) وفي هـ ص « دخول المصلي » .

(٦) وفي هـ « على » مكان « عليه » وعوسه .

(٧) وفي هـ « قال » خطأ .

(٨) كذا في ص ، و فقط « لكن » - قط من بقية الأصول .

(٩) وفي هـ « خرج » .

(١٠) كذا في ص ، وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول « قال » مكان « قلت » .

(١١) كذا في ص ؛ واغظ « قال » ساقط من بقية الأصول ولا بد منه .

في الصلاة ثم بداله أن يتم على سفره ولا يرجع ؟ قال : إذا أجمع رأيه على الإقامة فهو مقيم ، ولا يكون مسافرا بالنية كما يكون مقيما بالنية لأنه لا يكون مسافرا حتى يسير ، والإقامة إنما تكون بالنية لأن الإقامة ليس بعمل ، والسفر عمل .

قلت : أ رأيت مسافرا صلى في سفره 'أربعا أربعا' حتى رجع إلى أهله ما لقول في ذلك ؟ قال : إن كان قد قعد في كل ركعتين قدر التشهد فصلاته تامة ، وإن كان لم يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد فصلاته فاسدة وعليه أن يعيد . قلت : لِمَ كان هذا عندك هكذا ؟ قال : لأن صلاة المسافر "تفريضة ركعتان" فما زاد عليها فهو تطوع ، فان خلط المكتوبة بالتطوع فسدت صلاته ، إلا أن يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد لأن "التشهد فصل لما بينهما" ؛ ألا ترى لو أنه تكلم وقد قعد قدر التشهد كانت صلاته تامة ، فإن كانت الصلاة لم يفسدها الكلام لم يفسدها صلاة (١-١) كذا في «أربعا أربعا» مكرر وكذا هو في المختصر ؛ وفي بقية الأصول «أربعا» غير مكرر .

(٢) وفي ص «يرجع» .

(٣) لفظ «كان» ساقط من هـ .

(٤) وفي هـ «إن» .

(٥-٥) وفي ص «يكون فصلا بينهما» .

(٦-٦) وفي «أنه لو» ؛ وفي ح ، ص «ألا ترى لو أنه تكلم قبل أن يقعد قدر التشهد كانت صلاته فاسدة» .

(٧-٧) كذا في ص ، ح ، وفي بقية الأصول «قلت فإن كانت» وليس بصواب ، =

أخرى لأن الصلاة لا تكون أشد من الكلام .

قلت : أ رأيت مسافرا افتتح الظهر و هو ينوى أن يصلي أربع ركعات ثم بدا له صلى ركعتين وسلم ؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أ رأيت مسافرا افتتح الظهر فصلى ركعتين وتشهد و قد

سها في صلاته وسلم و هو يريد أن يسجد بسجدة السهو ثم بدا له أن ه  
يقيم ؟ قال : صلاته تامة و ليس عليه سجدة السهو ، و نيته هذه قطع

للصلاة : ألا ترى لو أنه ضحك في هذه الحال حتى قهقه لم يكن عليه وضوء ، و لو كان في صلاة لكان عليه الوضوء ، و إنما بد له لمقام حين فرغ من صلاته فلذلك لم يكن عليه أن يتم الصلاة . قلت :

أ رأيت إن سجد لسهوه بسجدة واحدة أو بسجدة ثم بدا له المقام قس ١٠  
أن يسلم ؟ قال : عليه أن يكمل أربع ركعات و عليه أن يسجد بسجدة

السهو بعد التسليم و يشهد فيها و يسلم : ألا ترى أنه و ضحك في هذه الحال حتى قهقه كان عليه الوضوء لصلاة أخرى : أو لا ترى لو أن رجلا أدرك معه صلاة في هذه الحال كان قد أدرك معه الصلاة ؛

و لا يشبه هذا الأول لأن هذا سببه لقفه و هو في صلاة ، و الأول ١٥  
بدا له و قد فرغ من صلاته - و هذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف .

= وفي ص « فإذا كانت » مكان « فان كانت » .

(١) لفظ « صلى » ساقط من الأصل و كذا من ص .

(٢) وفي ص « الإقامة » مكان « أن يقيم » .

(٣) وفي « كذلك » خطأ .

(٤-٤) وفي « لو أنه » .



و قال محمد ، زفر : هذا كله سواء ، هو في صلاته بعد ما لم يسلم قل  
أن يدخل في سجدة السهو إن بدا له المقام كان مقبياً وعليه أن يتم  
الصلاة ، وإن دخل معه رجل في تلك الحال كان داخلاً في صلاته  
، إن لم يسجد الإمام بسجدة السهو ، وإن قهقه الإمام في تلك الحالة  
، كان عليه الوضوء لصلاة أخرى - [ ١ ] .

قلت : أ رأيت مسافراً افتتح الظهر ، صلى ركعة<sup>٢</sup> ثم أحدث  
فاصرف يتوضأ ، فلم يجد ماء فبقيم بالصعيد ثم وجد الماء قبل أن يعود  
إلى مقامه ، بدا له المقام ؟ قال : يتوضأ ويبني على صلاته ، ويكمل أربع  
ركعات . قلت : فإن قام في مقامه ثم رأى الماء ثم بدا له المقام ؟ قال :  
١٠ يتوضأ ويستقبل الصلاة أربع ركعات ، ورؤيته الماء في مقامه وقبل  
أن يقوم في مقامه سوء في القياس غير أني أستحسن ذلك و أمره أن  
يتوضأ ويبني على صلاته ، لم ير الماء<sup>٣</sup> بعدما يقوم في مقامه أو يقوم  
<sup>٤</sup> في غير مقامه يريد<sup>٥</sup> الصلاة ، فإذا صلى ذلك ثم رأى الماء استقبل  
الوضوء والصلاة .

(١) م بين الأربعين زيد من ص ، ح .

(٢) وفي ص : ح « فصي » .

(٣) وفي ح « ركعتين » .

(٤) لد في ص ونقص «اء» سقط من بقية الأصول .

(٥) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « من » .

(٦-٦) وفي ص « في غيره ثم يريد » .

قلت : أ رأيت مسافراً أتم قوماً مقيمين ، و مسافرين فصلى بهم ركعة  
و سجدة ثم أحدث فقدم رجلاً دخل معه في الصلاة ساعته و هو مسافر  
مثله ؟ قال : لا ينبغي لذلك الرجل أن يتقدم و لكن ينبغي للإمام أن  
يقدم من قد أدرك أول الصلاة . قلت : أ رأيت إن تقدم الرجل  
المسافر كيف يصنع ؟ قال : ينبغي له أن يسجد تلك السجدة التي  
تركها الإمام الأول ثم يصلي بهم . قلت : فإن سها عن تلك السجدة  
فصلى بهم ركعة و سجدها فيها سجدة ثم أحدث فقدم رجلاً آخر دخل  
معه في الصلاة ساعته فذهب فتوضأ وجاء فدخل معه في الصلاة  
و جاء الإمام الأول فدخل معه كيف ينبغي لهذا الإمام الثالث أن يصنع ؟  
قال : ينبغي له أن يسجد تلك السجدة الأولى و يسجد بها مع الإمام  
الأول ، القوم ، و لا يسجد بها مع الإمام الثاني ، ثم يسجد السجدة  
الآخرة و يسجد بها مع الإمام الثاني و القوم ، و لا يسجد بها مع الإمام  
الأول . و يصلي الإمام الأول الركعة الثانية بغير قراءة ، فإن أدرك مع  
الإمام الثالث السجدة الآخرة يسجد بها معه ، « وإن لم يدركها »  
يسجد وحده . و يتشهد الإمام الثالث ثم يتأخر ويقدم رجلاً قد أدرك ١٥

(١-١) وفي ص « قلت فالرجل المسافر » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « ترك » .

(٣) كذا في ص ، ح ؛ و لفظ « فذهب » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي « فيسجد بها » .

(٥-٦) وفي ز ، ح « وإن كان لم يدركها » ؛ وفي ص « وإن لم يدرك » .

أول صلاة فيسلم بهم ويسجد بهم بسجدة السهو ويسجدون معه جميعاً ،  
ثم يقوم الإمام الثاني فيقضى الركعة التي سبق بها فيقرأ<sup>١</sup> فيها ، ويقوم  
المقيمون فيقضون وحدانا بغير إمام حتى يكملوا الصلاة<sup>٢</sup> .

قلت :<sup>٣</sup> رأيت إماماً صلى بقوم الظهر وهو مقيم والقوم جميعاً  
فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث فاقفل وقدم رجلاً عن أدرك أول  
الصلاة فسها عن هذه السجدة وصلى بالقوم ركعة وسجدة ثم رفع  
فاقتل وقدم رجلاً قد أدرك أول الصلاة فسها عن السجدين جميعاً  
وصلى بهم ركعة وسجدة ثم رفع فتأخر وقدم رجلاً قد أدرك أول  
الصلاة فسها عن الثلاث سجرات وصلى بهم ركعة وسجدة ثم رفع  
١٠ وقدم رجلاً قد أدرك أول صلاة وتوضأ الأئمة الأربعة وجاءوا جميعاً  
ولم يتكلموا؟ قال : ينبغي للإمام الخامس أن يسجد بهم السجدة الأولى  
ويسجد معه الأئمة الأربعة والقوم جميعاً ،<sup>٤</sup> ثم يسجد<sup>٥</sup> السجدة الثانية  
ويسجد<sup>٦</sup> بها معه جميعاً<sup>٧</sup> غير الإمام<sup>٨</sup> الأول والثاني<sup>٩</sup> ثم يسجد السجدة الثالثة  
(١) وفي ص « يقرأ » .

(٢) زاد ههنا في ع ، ز ، هـ « باب الإمام يحدث فيقدم رجلاً ويحدث اثنائي  
بقية آخر » ولم يذكره في ص ولا في المختصر .

(٣-٤) وفي ع « رأيت رجلاً إماماً » .

(٤) وفي ص « ثم توضأ » .

(٥-٥) وفي ص « ينبغي لهذا الإمام » .

(٦-٦) وفي ص « ويسجد » .

(٧) كذا في ص ؛ وانظر « جميع » - قض من بقية الأصول .

(٨) وفي ص « إلا الإمام » .

١ ' و يسجد معه القوم ' إلا الإمام الأول و الثاني ' ثم يسجد السجدة  
 الرابعة ' و يسجد معها القوم جميعا ' إلا الإمام الأول و الثاني و الثالث ' و يقضى الإمام الأول الركعة الثانية و يجدها : ثم يقضى الثالثة و الرابعة  
 و سجودهما ، و يقضى الإمام الثاني الركعة الثالثة و الرابعة بسجودهما ، و يقضى  
 الإمام الثالث الركعة الرابعة بسجدها ، و أيضا إمام منهم أدرك الإمام الآخر  
 في سجدة من ركعته ' التي يقضى بسجدها ' معها لم يتابعه فيها ' ثم يسلم الإمام  
 و يسجد ' بسجدة السهو و يسجدون معه جميعا إن كان الأئمة الأربعة قد فرغوا  
 من صلاتهم ، و إن كان قد بقي على أحد منهم شيء من صلاته لم يسجد  
 مع الإمام حتى يفرغ من صلاته فإذا فرغ من صلاته بسجد بسجدة السهو  
 بعد ما يسلم الإمام .

١٠

قلت : رأيت مفيما ' صلى بقوم ' ' مقيمين ركعة من الظهر و نسي سجدة '

(١-١) وفي ص « فيتابعه القوم جميعا » .

(٢) من قوله « ثم يسجد السجدة الثالثة ... » ساقط من هـ .

(٣-٣) وفي ص « و يسلم القوم معه »

(٤) وفي ص « اركعة » .

(٥) لم يقط « بسجدة » - ساقط من ص .

(٦-٦) كذا في لأصول الثلاثة ؛ وفي هـ « يسجد معه فيها » ، وفي ص « اركعة » ، في

يقضى بسجد معه فيها » .

(٧-٧) وفي ص « ثم يسلم الأول و يسجد » .

(٨) وفي ص « سلم » .

(٩) وفي ح ، ص « إماما مقبلا » .

(١٠-١٠) وفي ص « مقيمين ركعة و سجدة » .

ثم أحدث قدم رجلا جاء ساعته فلم يسجد بهم تلك السجدة ولكنه صلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث وقدم رجلا جاء ساعته فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث قدم رجلا جاء ساعته فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث وقدم رجلا جاء ساعته ثم توضع الأئمة الأربعة و جاؤا جميعا قال : ينفي لهذا الإمام الخامس أن يسجد بهم أربع سجرات يبدأ بالاولى فالاولى ويسجد معه الإمام الاول السجدة الاولى والقوم ولا يسجد معه الإمام الثاني والثالث والرابع تلك السجدة ، ثم يسجد السجدة الثانية فيسجدها معه الإمام الثاني والقوم ولا يسجد معه الإمام الاول والثالث والرابع ، ثم يسجد السجدة الثالثة فيسجدها معه الإمام الثالث والقوم جميعا ولا يسجد معها الإمام الاول ولا الثاني ولا الرابع ، ثم يسجد السجدة الرابعة فيسجدها معه القوم والإمام الرابع ولا يسجد معها الإمام الاول والثاني والثالث إلا أن يقضى الإمام الاول ما سبق به من الصلاة ، فإن أدركه في شيء من هذا السجود والسجدة التي يسجد بها الإمام من الركعة التي يقضيها الإمام الاول فانه يسجد معها ، وإن لم يدركها معه يسجد وحده حين يفرغ من صلاته فاذا فرغ قدم مع الإمام الخامس إن أدركه قاعدا ، وأما الإمام الثاني والثالث والرابع فانه ليس

(١-١) وفي ص «فصل ٤ ركعة وسجدة» .

٢-٢ من قوله «فصل ٤ ...» ساقط من ص . هـ .

(٣) وفي ص «معهم»

(٤) كذا في ص ؛ ولفظ «السجدة» ساقط من قية الأصول

على أحد منهم أن يقضى ما سبق به الإمام قبل أن يدخل في صلاته إلا بعد ما يسلم الإمام و يفرغ من صلاته فإذا فرغ الإمام قاموا قضاوا بقراءة ، و أما الإمام الأول فإنه ' يقضى بغير قراءة ' و أما الإمام الخامس ' فيبغى له ' أن يتشهد بالقوم ثم يتأخر فيقدم رجلا قد أدرك أول الصلاة فيسلم بهم و يسجد بهم سجدة السهو و يسجد معه القوم جميعا غير الإمام <sup>٥</sup> الأول <sup>٦</sup> إلا أن يكون الإمام الأول <sup>٧</sup> قد فرغ مما سبق به فيسجد <sup>٨</sup> معه السجدين ، و الأئمة الآخرون و <sup>٩</sup> إن كانوا أيضا قضاوا ما أدركوا مع الإمام الأول ما لم يصلوا معه فيسجدون <sup>١٠</sup> معه سجدة السهو ، ثم يقوم هؤلاء الأئمة فيقضون صلاتهم بقراءة .

قلت : أ رأيت مسافرا صلى بقوم مسافرين المغرب فصلى بهم ١٠

ركعتين فلما قام في الثالثة دخل معه رجل مقيم و نوى بدخوله معه التطوع

(١) لفظ « فإنه » ساقط من « هـ » ص .

(٢-٢) وى ز ، ح « فإنه يبغى له » .

(٣) لفظ « لإمام » ساقط من « هـ » .

(٤-٤) قوله « إلا أن يكون الإمام الأول » ساقط من ز ، ح .

(٥) كذا فى « هـ » ؛ و فى ع ، ز ، ح « يسجد » .

(٦) و أنواو ساقط من « هـ » .

(٧) كذا فى ح ؛ و فى قية لأصول « فيسجدوا » ؛ و فى ص « فيسجد » ؛ و لعله

كان هم « فيسجدوا » فصحف و سمار فـ هـ «

فصلي معه الركعة الثالثة ثم سلم الإمام ؟ قال : يقوم هذا المقيم فيصلي ثلاث ركعات يقرأ فيهن جميعا ويقعد في الأولى منهن لأنها الثانية . ولا يقعد في الثانية لأنها الثالثة ، ويقعد في الرابعة ويشهد ويسلم ؛ ولو أن امرأة صلت مكتوبة في حضر أو في سفر فهي في ذلك بمنزلة رجل . فان اتم بها رجل ونوى التطوع فقد أساء ودخل في غير صلاة . فان نيم عليها لم تجزه . وإن أفدها لم يكن عليه قضاء ؛ ولا يشبه هذا الذي دخل في المغرب .

وقال : أكره للرجل أن يدخل مع الإمام في المغرب ينوي به التطوع ولو دخل معه وأفدها كان عليه أن يقضي أربع ركعات ، والذي اتم بالمرأة لا يشبه هذا ؛ ألا ترى لو أن رجلا اتم بصبي أو برجل كافر لم يكن داحلا في الصلاة . فكذلك المرأة ، لا ينبغي للمرأة أن تؤم الرجل .

قلت : أرايت مسافرا أتم قوما مقيمين ومسافرين فصلي بهم ركعة ثم بدا له أن يقيم ؟ قال : عليه أن يكمل الصلاة . قلت : فان أحدث

١٠٠ وفي « فيصل بهم » خطأ .

(٢) حفظ « في » ساقط من « ص » .

(٣) وفي « ص » كانت « مكان » فهي « .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ ونلفظ « هذا » ساقط من بقية الأصول ، وهو من - هو الناسخ .

(٥) وفي « ص » ح « بالذي » .

(٦) وفي ح ، ص « لأنه لا ينبغي »

الإمام بعد ما نوى الإقامة فقدم رجلاً؟ قال: يتم بهم أربع ركعات . قلت: أ رأيت إن كان الإمام الثاني قد أدرك مع الإمام أول الصلاة ولم يصلها معه بأن نام خلفه عنها ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء فأحدث الإمام ألا لقدم هراء فان أبا - نيفة قال في هذا: إن آخر و قدم غيره من قد صلى تلك الركعة فهو أفضل وأحب إلّا . وإن لم يفعل هـ فبدأ بها فصلاها و هو قدامهم أوى إليهم فقاموا أجزاء ذلك و أجزاءهم ، وإن لم يفعلوا و صلى بهم الثلاث ركعات و تشهد و قدم رجلا من قد أدرك أول الصلاة فلم و قام هو يقضى أجزاء ذلك ، و ' إن صلى ' بهم ركعة ثم ذكر ركعته تلك فان أفضل ذلك أن يوى إلى القوم فيقومون حتى يقضى هو تلك الركعة ثم يصلى بهم بقية صلاتهم ، وإن لم يفعل ولكنه تأخر حين ذكر تقدم رجلا فصلى بهم فهو أفضل ، وإن لم يفعل ذلك ولكنه صلى بهم و هو ذاكر لركعته تلك أجزاء و أجزاءهم غير أنه ينبغي له إذا تشهد أن يتأخر و يقدم رجلا قد أدرك أول صلاة فيسلم بهم و يقوم فيقضى تلك الركعة .

قلت: أ رأيت إماما صلى بغير أربع ركعات فنتى بجزتين سجدة هـ من أول ركعة و سجدة من الثانية فلم يذكر ذلك حتى قدم في الرابعة ثم ذكر ذلك و خلفه رجل قد أدرك معه أول الصلاة و نام خلفه (١) قوله « فذهب » ساقط من هـ .

٢-١ وفي هـ « وإن لم يفعلوا صلى » .



ولم يصل معه شيئاً ثم اتبعه حتى قدم مع الإمام في الرابعة ؟ قال :  
 ينبغي لهذا الرجل أن يقوم فيصلي الركعة الأولى والثانية والثالثة بغير  
 قراءة . قلت : فإن سجد الإمام السجدة الأولى فأدركه الرجل فيها أيسجد  
 معه ؟ قال : نعم . قلت : كذاب لو أدركه في السجدة الثانية ؟ قال :  
 نعم . قلت : وكذلك لو أدركه في سجدة الثالثة ؟ قال : نعم .  
 قلت : أرايت مسافراً نسي الظهر فدخل أهله وقد ذهب وقتها  
 ثم ذكر ذلك ؟ فقام يصلي فجاء رجل مقيم فدخل معه في الصلاة . قد  
 فاتته تلك الصلاة ؟ قال : ينبغي للمسافر أن يصلي ركعتين ويقعد ويتشهد  
 ويسلم ، ثم يقوم هذا المقيم فيتم صلاته أربع ركعات . قلت : أرايت  
 ١٠ إن كان الإمام هو المقيم فاقم به المسافر ؟ قال : « صلاته تامة ،  
 وأما المسافر فصلاته فاسدة » لأنه لا يستطيع أن يكمل أربع ركعات  
 لأنها صلاة قد ذهب وقتها وقد وجبت عليه ركعتان\* فلا يستطيع\*  
 أن يتمها أربعاً .

قلت : أرايت مسافراً أتم قوماً مسافرين في مصر أ يصلي بهم

(١) كذا في ح ، ص ، وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول « فانه » مكان  
 « قل » .

(٢-٢) وفي ص « وقام يصليها وجاء » ، وفي ح « فقام يصليها فجاء » .

(٣) لفظ « كان » ساقط من ه ، ص .

(٤-٤) وفي ص « أما المقيم فان صلاته تامة ، وأما المسافر فان صلاته فاسدة » .

(٥) وفي ر ، ح هـ « ركعتين » .

(٦) وفي ص « لا يستطيع » .

- أربع ركعات أو ركعتين؟ قال: يصلي بهم ركعتين؛ والمصري هذا وغيره سواء. قلت: فإن قامت 'معه' في الصلاة جارية<sup>١</sup> لم تخص فصلت بصلاة الإمام؟ قال: أستحسن أن تقصد على الذي خلفها صلاته وعن يمينها وعن شمالها، وبقيتهم صلاتهم تامة؛ ألا ترى أني أمرها أن تتوضأ وتصل، ولو صلت بغير وضوء أمرتها أن تعيد، وكذلك لو صلت عريانة وهي ه تجد ثوبا أمرتها بالإعادة، 'ولو كان' غلاما قد راحق ولم يحتلم فقام مع القوم في الصف أجزاء وأجزاء؛ ولم يكن الغلام بمنزلة الجارية؛ وكذلك الغلام لو قام مع رجل واحد في الصف أجرى الرجل والغلام ذلك.
- قلت: أ رأيت رجلا ترك الصلاة في السفر أيا ما أ يكون بمنزلة المعنى عليه؟ قال: لا، وعلى هذا أن يقضى ما ترك. قلت: وكذلك لو صلى أربعاً ولم يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد؟ قال: نعم، عليه أن يقضى ما صلى هكذا. قلت: أ رأيت إن ترك صلاة واحدة ثم صلى شهراً، وهو ذاكر لتلك الصلاة؟ قال: عليه أن يعيد تلك الصلاة وحدها ولا يعيد ما بعدها. قلت: فإن صلى يوماً أو أقل من ذلك وهو ذاكر لها؟ قال: فإن أ ما حنيفة كان يقول<sup>٢</sup>: 'إذ صلى يوماً وليلة أو أقل من ذلك' هو ذاكر لها إن عليه أن يقضى<sup>٣</sup> 'تلك الصلاة' ويعيد ما صلى ذلك.
- (١-١) وفي «معه حرة في الصلاة». وفي ص «معه جارية في الصف».
- (٢-٢) وفي ص «وإن كان».
- (٣-٣) وفي ص «كان أبو حنيفة يقول».
- (٤) وفي ص «أن يصلي».
- (٥-٥) وفي «تلك الصلاة وحده».

وهو ذاكر لها ، وإن كان<sup>١</sup> أكثر من صلاة يوم وليلة أعاد تلك الصلاة وحدها ولا يعيد ما صلى ؛ وهو<sup>٢</sup> استحسان وليس بقياس ،<sup>٣</sup> وأما قول<sup>٤</sup> أبي يوسف ومحمد فلي ما قال أبو حنيفة حتى يصلي أكثر من يوم وليلة<sup>٥</sup> وهو ذاكر لتلك الصلاة ؛ فإذا فعل ذلك أعاد تلك الصلاة وصلاة يوم وليلة من أول ما صلى ولم يعد ما بقي<sup>٥</sup> .

(١) لفظ « كان » ساقط من هـ ، ص .

(٢) وفي ص « إن عليه أن يصلي تلك الصلاة ويعيد ما بعدها ، وإذا صلى بعدها أكثر من يوم وليلة وهو ذاكر لها فإنه يعيد تلك الصلاة وحدها ولم يعد ما صلى ؛ وهذا » .

(٣-٤) وفي ص « وأما في قول » .

(٤-٤) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « وهو ذاكر لتلك الصلاة » ساقط من بقية الأصول .

(هـ) قال السرخسي في شرح الكافي : وهذه المسألة التي يقال لها « واحدة تفسد خمسا وواحدة تصحح خمسا » ، لأنه إن صلى السادسة قبل الاشتغال بالقضاء صح الخمس عنده ، وإن أدى التروكة قبل أن يصلي السادسة فسد الخمس . وعلى قولها عليه قضاء الفائتة وخمس صلوات بعدها ؛ وهو القياس لأن الخمس فسدت بسبب ترك الترتيب حتى لو اشتغل بالقضاء في ذلك الوقت كان عليه قضاء الكل فتأخر انقضاء لا ينتقل صحيحا ، وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول : الفساد كان بوجوب مراعاة الترتيب ، وقد سقط ذلك عنه بالاتفاق عند تطاول الزمان . ولدليل عليه أنه لو أعادها غير مرتب يجوز فكيف يلزمه إعادتها لترك الترتيب مع أنه ليس عليه مراعاة الترتيب بالإعادة ! ولا يبعد أن يتوقف حكم الصلاة المؤداة على ما تبين في الثاني كصلى الظهر يوم الجمعة إن أدرك الجمعة تبين أن المؤداة كانت تطوعا وإلا كان فرضا - اهـ ج ١ ص ٢٤٤ .

قلت: أ رأيت مسافراً صلى صلاة الظهر وهو على غير وضوء وصلى العصر وهو ذاكر أنه صلى الظهر على غير وضوء وهو يحسب أنه يجزيه؟ قال: لا يجزيه، وعليه أن يعيد الظهر ثم يصلي العصر. قلت: فإن لم يصل الظهر أو لا العصر حتى صلى المغرب وهو ذاكر لما صنع في الظهر؟ قال: لا يجزيه، وعليه أن يعيد الظهر ثم العصر ثم المغرب. قلت: فإن لم يصل المغرب حتى أعاد الظهر وظن أن العصر تامة ثم صلى المغرب؟ قال: يعيد العصر ولا يعيد المغرب لأنه صلى المغرب بعد صلاة يرى أنها تامة.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى الظهر بغير وضوء تام وهو يرى أنه تام ثم أحدث فتوضأ وصلى العصر ثم ذكر أن الظهر كانت بغير وضوء. تام؟ قال: يعيد الأول ولا يعيد الآخر.

قلت: أ رأيت مسافراً صلى بقوم مسافرين ركعة فقرأ سجدة التلاوة فلم يسجد نه ناسياً ثم قام في الثانية فدخل معه مسافر في صلاته فصلّى لإمام ركعة أخرى تمام صلاته وصلى ثلثين معه: تشهد لإمام معه ثم قام الرجل يقضى قل أن يسلم لإمام فقرأ وركع وسجد سجدة ثم سلم. الإمام ثم ذكر لإمام سجدة التلاوة فسجدها وسجد الرجل معه بعد ما صلى ركعة وسجدة أو سجدتين؟ قال: صلاة لإمام واليوم تامة، وصلاة الرجل (١) وكان في الأصل « يصلى » وهو تصحيف؛ والصواب ما في بقية الأصول « صلى ».

(٢-٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « والعصر ».

فاسدة وعليه أن يستقل . قلت : لم ؟ قال : لأنه حين قام قبل أن يسلم الإمام فقرأ وركع وسجد سجدة فقد خرج من صلاة الإمام ، فلما سجد معه دخل في صلاة غيرها فصارت فاسدة . قلت : أ رأيت إن قرأ وركع ولم يسجد حتى يسجد الإمام سجدة التلاوة فسجد الرجل معه ؟ قال : قد أحسن ، صلته تامة ، ويقوم بعد ما يفرغ الإمام فيقضى ما سبقه الإمام به . قلت : فإن كان حين دخل مع الإمام و صلى معه تلك الركعة وتشهد الإمام ، وتشهد الرجل معه ثم قام يقضى قبل أن يسلم الإمام فقرأ وركع ولم يلتفت إلى الإمام ثم سلم الإمام فسجد سجدة التلاوة وسجد معه أصحابه ، أعاد الإمام التشهد وأعادوا معه ولم يتشهد الرجل معه . لم ينتفت إلى صلاته ؟ قال : صلاة الرجل أيضا فاسدة . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد تشهد مع الإمام والإمام لم يحزه تشهده ذلك ، وهذا الرجل قام بقضى ما سبق به قبل فراغ الإمام من صلاته وقبل أن يتشهد فصلاته فاسدة .

(١-١) وفي ص «فإن كان دخل مع الإمام صلى» .

(٢) وفي ص «تشهد» .

٣١ وفي ح ، ص «وركع وسجد» .

٤-٤ وفي ح ، ص «إلى صاحبه» .

(٥) كذا في ص ؛ واغظ «قد» ساقط من بقية الأصول .

(٦) وفي ص «رجل» .

(٧-٧) وفي ز بعد «راغ» ، وهو محريف .

- قلت: أ رأيت مسافراً صلى يقوم مسافرين ركعة فلما قام في الثانية دخل معه رجل مسافر في الصلاة ف صلى معه ركعة فلما قدم الإمام في الثانية تمام صلاته لم يقعد الرجل معه ، ولكن قام يقضى ما سبق به فقرأ و ركع وسجد و تشهد الإمام ثم سلم ؟ قال : إن كان الرجل حين قام يقضى قرأ بعد فراغ الإمام من تشهده آية أو آيتين<sup>١</sup> فصلاته تامة . قلت : هـ .
- فإن كان فراغ الإمام من التشهد مع فراغ الرجل من القراءة جميعاً معا ولم يقرأ بعده شيئاً ؟ قال : صلاته فاسدة ، ولا يجزيه حتى يقرأ بعد فراغ الإمام من التشهد آية أو آيتين . قلت أ رأيت إن قام يقضى فقرأ و ركع ولم يسجد حتى سلم الإمام و عليه السهو لصلاته فسجد الرجل معه ؟ قال : قد أحسن و صلاته تامة ، فإذا فرغ الإمام من صلاته فليقض ما سبق به . هـ .
- قلت : أ رأيت رجلاً أسلم في دار الحرب فكث بها شهراً أو شهرين ولا يعلم أن عليه الصلاة ولم يأمره بذلك أحد ولم ير أحداً يصلي ؟ قال : ليس عليه قضاء . قلت : فإن كان هذا في دار الإسلام ؟ قال : عليه القضاء .
- (١) وفي ص « ونكته » .
- (٢) وفي ص « وسه » .
- (٣-٤) كذا في ح ، ص : وقوله « من تشهده ... » ماقط من الأصل وكذا من هـ ، ز .
- (٤) وفي ص « قل إن كان الرجل قام يقضى قرأ بعد فراغ الإمام من تشهده آية أو آيتين فقد تمت صلاته ، وإن كان لم يقرأ بعد فراغ الإمام من تشهده فصلاته فاسدة ، ولا يجزيه حتى يقرأ بعد فراغ الإمام من التشهد آية أو آيتين » - هـ .

وقال أبو يوسف ومحمد: هما في القياس سواء، وليس عليهما 'جميعا القضاء حتى يقوم' عليهما الحجة<sup>١</sup>، ويعلم أن ذلك عليه، ولكن ندع<sup>٢</sup> القياس<sup>٣</sup>، والقول قول أبي حنيفة<sup>٤</sup>.

قلت: أ رأيت مسافرا ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين  
 ٥ ولا يدري لعل<sup>٥</sup> العصر الذي ترك<sup>٦</sup> أولا؟ قال: يتحرى الصواب فيقضى الأولى منها في نفسه ثم يقضى الأخرى. قلت: فإن لم يدرك؟ قال: يصلي الظهر ثم يصلي 'عصر' ثم يصلي 'ظهر'. فإن كان العصر أولا أجزأه وأجزته الظهر بعد ذلك، وإن كان الظهر أولا فقد أجزأه الظهر وأجزأه العصر بعد ذلك، والظهر تطوع منه؛ وهذا في الثقة والتزهد<sup>٨</sup>؛ وقال أبو يوسف ومحمد: لسا تأمره بذلك، وليس عليه إلا أن يتحرى.

(١) وفي ح، ص «على واحد منهما».

(٢-٣) كذا في ص، وفي ح «عليهم»؛ وفي بقية الأصول «عليه الحجة».

(٣) وفي ص «فيعلم».

(٤) وفي ص «أدع»؛ وفي «يدع».

(٥-٦) وفي ح، ص «وأقول ما قال أبو حنيفة وهو قول محمد». قلت:

ويصح هذا القول إذا لم يذكر قول محمد في ابتداء المسألة مع أبي يوسف، فلهذه من إلحاقات بعض النسخين - والله أعلم.

(٦) وفي ص «رجلا مسافرا».

(٧-٨) وفي ص «في ترك» وهو الأصوب؛ وفي ح «العصر ترك» وهو

من «هو النسخ

(٨) وفي ص «واليقين»

قلت: أرأيت مسافراً صلى في مسجد فأحدث الإمام فخرج وتركه ونوى هذا الثاني أن يصلي لنفسه فجاء مسافر فدخل معه في الصلاة وهو يريد أن يأتّم به ثم أحدث الإمام الثاني فخرج من المسجد ليتوضأ ونوى هذا الثالث أن يؤم نفسه ثم أحدث الثالث فخرج ليتوضأ وترك الموضع بغير إمام؟ قال: صلاة الأول والثاني فاسدة. وصلاة هذا الثالث تامة. ٥  
 إن لم يتكلم توضأ<sup>١</sup> وبى على صلاة؛ وإنما فسدت صلاة الأول. لثاني لأنها لا إمام لها في المسجد. قلت: «فإن لم ينو الثالث أن يكون إماماً» حين أحدث الثاني؟ قال: هو إمام وإن لم يؤم. قلت: فإن أحدث الثالث ولم يخرج من المسجد حتى جاء الأول والثاني؟ قال: يقدم أحدهما<sup>٢</sup> قبل أن يخرج هذا الثالث من المسجد فهو إمام وتجزئهم صلاتهم. ١٠  
 لم يتقدم أحدهما حتى خرج هذا الثالث من المسجد فصلاة الأول والثاني فاسدة وصلاة الثالث تامة.

قلت: أرأيت المسافر يؤم النساء في السفر؟ قال: أكره للرجل أن يؤمهن في بيت ليس معهن ذوات محرم منه. ون أمّهن فأحدث الإمام فخرج ليتوضأ فصلاة الإمام تامة وصلاة نسوة فاسدة. قلت: ون ١٥

(١) كذا في هـ، ص؛ ونمط «توضأ» ساقط من ع، ز، ح.

(٢-٢) وفي هـ «فإن لم يتوضأ الثالث أي يكون إماماً». قلت: هو تحريف لا يتبع.

وفي ص «قلت أرأيت إن لم ينو الثالث أن يكون إماماً».

(٣-٣) كذا في ص؛ وفي ح «يؤم أحدهم» مكان «يقدم»؛ وفي بقية الأصول

«مرة» غير مستقيمة، وبها سقوط وتصحيف



أمهن في مسجد جماعة أو في بيت و معه امرأة ذات محرم منه ؟ قال : لا بأس بذلك . قلت : فإن أحدث الرجل فتأخر و قدم امرأة منهن ؟ قال : صلاة النسوة كلهن فاسدة ، و صلاة الرجل فاسدة . قلت : فإن تقدمت امرأة منهن من غير أن يقدمها قبل أن يخرج من المسجد ؟ قال : هذا و الأول سواء . قلت : لِمَ صارت ' صلاة النسوة ' فاسدة ؟ قال : لأن الإمام الأول رحل . قلت : فإن كان الإمام الأول امرأة ؟ قال : صلاتهن جميعاً تامة .

قلت : أ رأيت المرأة لمسافرة تؤم النساء ؟ قال : أكره ذلك .

قلت : فإن فعلت ذلك ؟ قال يحجزهم<sup>١٠</sup> و تقوم وسطاً من الصف .

قلت : أ رأيت رجلاً افتتح الظهر و هو مسافر صلى ركعتين<sup>١٠</sup>

بغير قراءة ثم بدا له المقام ؟ قال : عليه أن يصلي ركعتين بقراءة<sup>١١</sup> ، و المسافر و المقيم في هذا سواء ؛ و قال محمد : لا يحجزه و عليه أن يستقبل الصلاة لآله<sup>١٢</sup> أفسدها قبل أن ينوي المقام .

(١-١) وفي ع « صلاة النساء » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « صلاتهم » خطأ .

(٣) كذا في الأصول ؛ و سقطت المسألة هذه من ص ، و الصواب « يحجزهن » .

(٤-٤) وفي ص « أ رأيت مسافراً افتتح الظهر و هو ينوي أن يصلي ركعتين » .

(٥) كذا في ح ، ص ؛ و قوله « نقرءة » ساقط من بقية الأصول .

(٦-٦) كذا في ص ؛ وفي بقية لأصول « أفسدها هذا قبل » .

قلت: أ رأيت مسافرا دخل في صلاة مقيم في الظهر فذهب وقت الظهر قبل أن يفرغ الإمام من الصلاة ثم إن الإمام أفسد صلاته بكلام ما صلاة المسافر؟ قال: على المسافر أن يصلي ركعتين<sup>١</sup>. قلت: لم؟ قال: لأن لمقيم - أفسد صلاته ، وإنما كان يجب على المسافر أربع لو أتم المقيم صلاته<sup>٢</sup> فلما أفسدها عاد المسافر على حاله فعليه ركعتان<sup>٣</sup> ألا ترى لو أن مسافرا دخل في صلاة الجمعة مع الإمام كان عليه الجمعة<sup>٤</sup> فإن أفسدها وجبت عليه<sup>٥</sup> ظهر ركعتان إذ أفسدها في الوقت ، فإن ذهب الوقت قبل أن يفرغ منها فقد فسدت وعلى المسافر ركعة<sup>٦</sup>.

قلت: أ رأيت المسافر أى صلاة يقصر؟ قال: يصلي الفجر ركعتين مش صلاة المقيم ، ويقصر الظهر فيصلّي ركعتين ، ويقصر العصر فيصلّي ركعتين ، ويصلي المغرب صلاة المقيم ، ويقصر العشاء فيصلّي ركعتين ، ويصلي التوثر ثلاث ركعات صلاة المقيم ، إلا أنه يقصر القراءة في كل ما ذكرت ؛ ولا يتبّه<sup>٧</sup> الحضر<sup>٨</sup> "سفر" في القراءة . قلت: وكذلك صلاة التطوع<sup>٩</sup> في "سفر ركعتين" وهما في الحضر والسفر سواء؟<sup>١٠</sup> قال: نعم<sup>١١</sup>.

(١-١) وفي ص « بكلام هل عني نسو أن يصلي ركعتين؟ قل: نعم » .

(٢) كذا في الأصل وكذا في ص ؛ وفي ز ، ح « إلى » .

(٣-٣) قوله « مع الإمام ... » ساقط من هـ .

(٤) كذا في هـ ؛ وفي ع ، ز ، ح « الصلاة » ، وفي ص « أى الصلوات » .

(٥-٥) وفي ص « السفر الحضر » .

(٦-٦) وفي ح « صلاته صلاة التطوع » .

(٧) كذا في الأصول أى يصلي - ركعتين .

(٨-٨) قوله « قل نعم » ساقط من هـ .

قلت: أ رأيت مسافرا دخل في صلاة مقيم كم يصلي؟ قال: يصلي صلاة مقيم. قلت: وكذلك لو أدركه بعد ما تشهد قبل أن يسلم؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أدركه في سجدة السهو؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المسافر إذا أتم أصحابه في الصلوات كلها ما مقدار قيامه وقراءته؟ قال: يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مع أى سورة تيسر عليه. قلت: فإن قرأ في الفجر "قل هو الله أحد"؟ قال: يجزيه.

قلت: فأى ذلك أحب إليك أن يقرأ في الفجر؟ قال: أحب ذلك إلى أن يقرأ "وَنَسْمَاءَ وَالطَّارِقِ" و"وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا" ونحوهما مع فاتحة الكتاب. قلت: وكذلك الظهر؟ قال: نعم. قلت: والعصر.

١٠. والمغرب والعشاء؟ قال: بـ "قل هو الله أحد" و"إذا جاء نصر الله" مع فاتحة الكتاب ونحوهما. قلت: ويسبح في الركوع والسجود بثلاث ثلاث؟ قال: نعم إن شاء، وإن شاء أكثر من ذلك، ولكن لا أحب له أن يكون أقل من ثلاث ثلاث.

قلت: فهل في شيء من الصلوات قنوت؟ قال: لا قنوت في شيء.

١٥ من "صلوات كلها في سفر ولا حضر إلا في الوتر؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنط قط إلا شهرا واحدا، حارب حيا من المشركين فقتل يدعو عليهم؛ وبلغنا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

(١-١) من قوله: قلت: أ رأيت مسافرا دخل... ساقط من ص.

(٢) وفي هـ وكذا.

(٣-٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «مع نحوهما».

(١٥) أسند هذا لبلاغ المؤلف في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن =

= إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرقنا في الفجر حتى فارق الدنيا إلا شهرا واحدا، يدعو على حي من المشركين، ولم يرقنا قبله ولا بعده؛ وأن أبا بكر لم يرقنا بعده حتى فارق الدنيا - ١٠١. وكذلك أخرجه في كتاب الحجة ص ١٠١. وأخرج عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب ثم تركه - رواه في كتاب الحجة ص ١٠٥ ج ١. ورواه الإمام أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا، حارب حيا من المشركين قنت يدعو عليهم، لم يرقنا قبلها ولا بعدها - ١٠١. ثم قال: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - ١٠٧. وأخرج الحارثي والأشعري وابن خمر وبسند الأشناني من طريق أبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر إلا شهرا، حارب حيا من المشركين قنت يدعو - راجع جمع المساجد، ص ٢٤٢. وأخرجه الحارثي من طريق أبي عبد الصمد عن أبي حنيفة بسنده المذكور أن رسول الله لم يقنت في الفجر قط إلا شهرا واحدا، لم يرق ذلك ولا بعده، وإنما قنت في ذلك الشهر يدعو على من من المشركين - ١٠٧. راجع مع المساجد - ٢٤٢. وأخرجه عنه عنه عنه عن ابن مسعود من طريق مالك بن أنس عن أبي حنيفة نحوه - راجع مع المساجد ص ٢٤٢. وأخرج الحارثي من طريق محمد بن بشر عن أبي حنيفة عن عطية ابوفى عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا أربعين يوما، يدعو على «عصية» و«ذكوان» ثم لم يقنت في أنس - راجع جامع المساجد ص ٢٢٢. قال: وقوت النبي صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على «وعى» و«ذكوان» و«عصية» معروف مخرج في الصحيح وانسن.

أنه لم يقنت ؛ وبلغنا عن الأسود بن يزيد أنه قال : صحبت عمر بن الخطاب سنتين فلم أره قنت في سفر ولا حضر .

قلت : أرايت القوم يخرجون في الغزو فيدخلون أرض الحرب

(١) أسنده الإمام أبو يوسف في آثره عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن أبابكر رضي الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله تعالى - اه ص ٧١ . وقد مر فوق في ضمن قنوت النبي صلى الله عليه وسلم عن آثر الإمام محمد . وأخرج الأثناني وابن خثعم في مستدبرهما للإمام من طريق المقرئ عن إمامنا الأعظم عن حماد عن إبراهيم عن عاقمة قل : ما قنت أبو بكر رضي الله عنه في الفجر حتى لحق بالله - راجع جامع للسائد ج ١ ص ٣٣٠ .

(٢) وفي ح ، ص «سنتين» والصواب رواية «سنتين» ، وكذلك هو في بقية الأصول .

(٣) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الآثار ص ٤٣ ، وكذلك في كتاب الحجة ص ١٠١ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صحبه سنتين في السفر والحضر فلم يره قنتا في الفجر حتى فارقه - اه . ورواه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٧١ سنداً ومقتناً إلا أنه لم يذكر فيه قوله ( في صلاة الفجر حتى فارقه ) . وأخرجه ابن خثعم في مسنده من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال : صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنتين فلم أره قانتاً في الفجر . وأخرجه الحسن بن زياد أيضاً في كتاب الآثار له - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩ . وأخرج الحافظ ابن خثعم والأثناني من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : ما قنت أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي حتى حارب أهل الشام ، فكان يقنت - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣١١ .

فيحاصرون مدينة وقد وطنوا أنفسهم على إقامة شهر أو أكثر من ذلك هل يتمون الصلاة؟ قال: لا، ولكنهم يصلون صلاة المسافر. قلت: لم؟ وقد وضوا أنفسهم على إقامة شهر؟ قال: لأهم في عسكر<sup>١</sup>. وليس العسكر كالأمصار<sup>٢</sup> والمدائن<sup>٣</sup>. إنما هم قوم في غزو وفي حرب، وأي سفر أشد من هذا؟ قلت: وكذلك لو كانوا في سفر<sup>٤</sup> وقد حاصروا؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن نزلوا مدينة من المدائن فزولوا بعضها وحاصروا أهلها وقاتلوهم وقد وطنوا أنفسهم على الإقامة؟ قال: هؤلاء مسافرون وإن وطنوا أنفسهم.

قلت: أرايت مسافرا<sup>٥</sup> صلى بقوم مسافرين ونوى الجمعة ونوى أن يقوم ذلك؟ قال: لا تجزيهم وعليهم أن يصلوا الظهر. قلت: لم؟ قال: لأنهم لم ينووا الظهر وإنما نوى الجمعة، فلا تجزيهم من الجمعة لأنهم مع<sup>٦</sup> غير إمام في غير مصر. قلت: أرايت إن كانوا دخلوا المصر

(١) كذا في ح، ص: وتفظ « الصلاة » ساقط من بقية الأصول.

(٢) وفي « و » « وكن ».

(٣) وفي « و » « و ».

(٤) وفي « العسكر ».

(٥) وفي « كالصبر ».

(٦) وفي « في السفر ».

(٧) وفي « إماما مسافرا ».

(٨-٨) وفي « غير الإمام »، وفي ح « إمام وفي ».

‘فصلوا الجمعة’ مع أهله؟ قال: تجزيهم. قلت: لم وهم مسافرون وليس عليهم جمعة؟ قال: إذا دخلوا مع الإمام وجب عليهم ما وجب على الإمام؛ ألا ترى أنك المرأة والعبد لا جمعة عليهما، ولو صليا الجمعة مع الإمام أجزأهما؛ أو لا ترى أنك المسافر عليه أن يصلي ركعتين فإذا دخل في صلاة مقيم وجب عليه ما وجب على المقيم، فكذلك الجمعة .

قلت: أ رأيت الإمام إذا سافر فرَّ بمدينة أو مصر من الأمصار فصلى بأهلها الجمعة وهو مسافر؟ قال: يجزيه ويجزي أهلها . قلت: لم وهو مسافر؟ قال: لأن الإمام ليس كغيره . قلت: وكذلك الأمير إذا مرَّ بمدينة أو مصر من عمله؟ قال: نعم .

١٠ قلت: أ رأيت أمير الموسم إذا كان من غير أهل مكة وقد استعمل عليها وقد وطن نفسه على الإقامة أينهم الصلاة أيام الموسم وجمع أهل منى يوم الجمعة؟ قال: نعم . قلت: وكذلك لو كان من أهل مكة؟ قال: نعم . قلت: فإن كان من غير أهل مكة وإما استعمل على الموسم ولم يستعمل على مكة ولم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر؟ قال: يصلي ركعتين . قلت: فهل يجمع أهل منى يوم الجمعة؟ قال: لا .

(١-١) وفي ح. ص «فقلوا الجمعة» .

(٢) وفي «إن كان» .

(٣) وفي «دأتم» .

(٤) وفي ص «بأهل منى» .

(٥-٥) قوله «قلت وكذلك ...» ساقط من هـ .

قلت : أرأيت المسافر إذا أراد أن يصلي تطوعا وهو على دابته يسير كيف يصنع ؟ قال : يصلي على دابته حيث توجهت به تطوعا يومى إيماء ، ويجعل السجود أخفض من الركوع . قلت : وعلى أى الدواب كان أجزاءه ؟ قال : نعم . قلت : أرأيت إن كان على سرجه قدر هل تقصد صلاته ؟ قال : لا ، والداية أشد من ذلك ثم لا تقصد عليه . قلت : ه وكذلك المرأة على الدابة ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو سمع سجدة تلاوة أو تلاها على دابته ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت إن صلى المكتوبة على دابته ؟ قال : لا يجزيه وعليه أن يعيد . قلت : فإن كان مريضا لا يستطيع النزول أو كان يتخوف على نفسه من الساع وغيرها ؟ قال : يجزيه . ١٠

قلت : أرأيت الرجل المقيم هل يصلي على دابته تطوعا ؟ قال : لا . قلت : فإن خرج من المصر فرسخين ' أو ثلاثة هل يصلي على دابته تطوعا ؟ قل : نعم .

قلت : أرأيت مسافرا صلى على دابته ركعة تطوعا ثم قدم أهله ؟ قال : يصلي ركعة أخرى . ١٥

قلت : أرأيت رجلا مقبلا أو مسافرا صلى على الأرض ركعة تطوعا ثم ركب دابته فأضاف إليها أخرى وهو راكب ؟ قال : لا يجزيه وعليه أن يستقبل ركعتين .

قلت : أرأيت رجلا قال " لله على أن أصلي ركعتين تطوعا "

وفي « على فرسخين وركعتين » ، والصواب ما في بقية الأصول .



فصلاهما على دابته من غير عذر؟ قال: لا يجوز به . قلت: وكذلك لو قال: " الله على أن أصلي أربع ركعات تطوعاً " فصلى ركعتين ولم يشهد ولم يسلم حتى ركب دابته فصلى آخرين على الدابة ثم سلم؟ قال: نعم، لا يجوز به وعليه أن يستقبل أربع ركعات .

٥ قلت: أ رأيت رجلاً سمع سجدة أقرأها وهو على غير وضوء ثم توضأ وركب دابته ' أيجز به أن يقضيها ' على الدابة يومى إيماء؟ قال: لا . قلت: فإن سمعها وهو على دابة ثم نزل فسجدها على الأرض؟ قال: يجز به . قلت: وكل صلاة أو سجدة وجبت عليه وهو نازل فلا يجز به أن يقضيها على دابة ، ' كل صلاة أو سجدة ' وجبت عليه وهو راكب ١٠ ثم نزل فإنه يجز به أن يقضيها وهو نازل؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رحلين في حمل واحد افتتح أحدهما الصلاة تطوعاً وفتتح الآخر لذى معه وهو يوى أن يأتى به؟ قال: يجز بهما جميعاً . قلت: فإن كان عن يسار الإمام؟ قال: لا أحب له أن يأتى به . قلت: فإن فعل؟ قال: يجز به . قلت: فإن كان كل واحد منهما على دابة فصلى أحدهما فاتم به صاحبه؟ قال: أما الإمام ويجز به ، وأما الذى تم به فلا يجز به . قلت: من أين اختلف هذا والاول؟ قال: ليستا

(١) قوله « و قال » ساقط من « .

(٢-٢) وفى ص « وركب على دابة » .

(٣) وفى « أن يقضى » .

(٤-٤) وفى ص « كل سجدة أو صلاة » .

بسواء : ألا ترى أن بين الدابتين طريقاً فهو الذي أفسد عليه صلاة<sup>١</sup> .  
 قلت : أرايت مسافراً أم قوماً مسافرين فسام رجل خلفه ف صلى  
 الإمام وفرغ من صلاته ثم استيقظ الرجل بعد فراغ الإمام فأحدث  
 تخرج فتوضاً ثم بدا له الإقامة كم صلى ؟ قال : يصلي ركعتين . قلت :  
 لم ؟ قال : لأنه إنما يقضى ما صلى الإمام ؛ ألا ترى أنه إنما يقضى بغيره  
 قراءة لأن قراءة الإمام له قراءة ؛ ألا ترى أنه لو دخل في الصلاة  
 وحده ف صلى ركعة ثم نام فاستيقظ وقد ذهب الوقت فأحدث فدخل  
 المصير فتوضاً وأقام يقضى ركعتين . قلت : فان كان حين دخر لمصر  
 فأحدث<sup>٢</sup> أو تكلم وقد نوى الإقامة وهو في الوقت ؟ قال : عليه  
 أن يصلي صلاة مقيم لأنه قد أفسد الصلاة التي كان فيها ؛ ألا ترى ١٠  
 أنه لو دخل في الصلاة وحده ف صلى ركعة ثم أحدث متعمداً أو تكلم  
 وقد نوى الإقامة وهو في الوقت . قال : عليه أن يصلي صلاة مقيم لأنه  
 قد أفسد الصلاة التي كان فيها<sup>٣</sup> .

(١) قال السرخسي . وعن محمد بن الحسن رحمه الله قال : استحسن أن يجوز ، فقد وثقه  
 بالإمام إذا كانت دابته ، بقرب من ذابته الإمام حتى وحده لا يكون مخرجة به  
 وبين الإمام الإلحاح لصف بالقياس على الصلاة على لأرض - ج ٢ ص ٢٥٢  
 من شرح المختصر .

(٢) وفي ص « أحدث » .

(٣-٢) وفي ص « أو تكلم في الوقت وقد نوى الإقامة » .

(٤-٤) كذا في ع ر ؛ و قوله « ألا ترى ... » سقط من ه . ح . ص ؛  
 وانظر أزه متكرر ، وفي ز « التي فيها » .

قلت: أ رأيت رجلا مسافرا صلى مع إمام مسافر ركعة، قد سبقه الإمام بركعة فلما فرغ الإمام قام الرجل يقضى ثم بدا له الإقامة كم يصلي؟ قال: يصلي أربع ركعات. قلت: لم؟ قال: لأنه إنما يقضى بقراءة<sup>١</sup>، ولا يشبه هذا الأول.

٥ قلت: أ رأيت رجلا<sup>٢</sup> من أهل الكوفة مسافرا افتتح<sup>٣</sup> الصلاة مع إمام مسافر بطريق الحيرة ثم نام خلفه فاستيقظ وقد فرغ الإمام من صلاته ثم أحدث الرجل ورجع إلى أهله فتوضأ قبل ذهاب الوقت ثم نوى الإقامة؟ قال: إن تكلم صلى أربع ركعات، وإن لم يتكلم صلى ركعتين. قلت: فإن أحدث ودخل<sup>٤</sup> المصر بعد ذهاب الوقت، وقد تكلم<sup>٥</sup> ١٠ فتوضأ كم يصلي؟ قال: ركعتين. قلت: لم؟ قال: لأنسه وجبت<sup>٦</sup>.

(١-١) وفي ص «صلى بمسافر».

(٢) وفي هـ «غير قراءة» وليس بشيء. قال السرخسي في شرحه: ونية المسبوق في قضاء ما عليه للإقامة أو دخوله مصره يلزمه الإتمام لأن المسبوق فيما يقضى كالنفراد ونية المنفرد الإقامة مع فرضه في الوقت فكذلك نية المسبوق لأنه أصل نية - اهـ ج ١ ص ٢٥٢.

(٣-١) وفي ص «من أهل الكوفة افتتح».

(٤) نطق «الإمام» ساقط من هـ.

(٥) وفي ص «فدخل».

(٦-٦) وفي ص «ثم تكلم».

(٧) وفي ص «وجب».

عليه ركعتان فلا يستطيع أن يجعلها أربعة . قلت : ' فإذا دخل ' لمصر قبل ذهاب الوقت وقد نوى الإقامة قبل أن يذهب وقت تلك الصلاة ' كم يصلي ؟ قال : ركعتين . ' قلت : لم ؟ قال : لأنه نوى الإقامة بعد فراغ الإمام من الصلاة فوجبت عليه ركعتان فعليه أن يتبع الإمام ويبني على صلاته ما لم يتكلم ، فإن تكلم صلى أربعة .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل خراسان قدم الكوفة . أراد المقام هناك شهرا فأتم الصلاة ثم خرج منها إلى الحيرة فوطن نفسه بها على إقامة خمسة عشر يوما فأتم الصلاة ثم خرج من الحيرة يريد خراسان فمر بالكوفة فأدركته الصلاة كم يصلي ؟ قال : يصلي ركعتين . قلت : فإن خرج من الكوفة إلى الحيرة ولم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما فأقام بالحيرة أياما على تلك النية . وهو يتم الصلاة ثم خرج من الحيرة يريد خراسان فمر بالكوفة فأدركته الصلاة كم يصلي ؟ قال : أربع ركعات صلاة مقيم لأنه مقيم بعد ، لا يقطع ذلك إلا أن يخرج مسافرا أو يوطن

(١-١) وفي « فإن دخل » ؛ وفي « فإن من » تصحيف « دخل » .

(٢-٢) كذا في ص ؛ وفي ع ، هـ ، ح « يصلي ركعتين » وهو تصحيف وسقوط .

(٣-٢) كذا في ص ؛ وقوله « قلت لم » ساقط من بقية الأصول ولا بد منه .

(٤) الحيرة - بالكسر ثم السكون وراه ، مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يقال له : النجف . زعموا أن بحر فارس كان يتصل به - اهـ ج ٣ من معجم البلدان ص ٣٧٦ .

(٥-٥) وفي هـ ، ص « فإن كان خرج » .

نفسه ' على المقام ' في بلدة أخرى خمسة عشر يوما .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل خراسان قدم الكوفة فوطن نفسه على الإقامة بها خمسة عشر يوما أقيم الصلاة حين يدخلها ؟ قال : نعم . قلت : فإن أقام بها أياما ثم خرج وهو يريد مكة فلما انتهى إلى القادسية ذكر حاجة له بالكوفة فانصرف حتى دخل الكوفة وهو لا يريد الإقامة بها فحضرت الصلاة وهو بالكوفة كم يصلي ؟ قال : يصلي ركعتين . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد قطع إقامته الأولى ورجع إلى حال السفر .

(١-١) وفي ٥ ، ص « على الإقامة » .

(٢) وفي ٥ « أقيم » ، و اصوب ما في بقية الأصول

(٣) اتمتية : بلدة بينها وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا ، وبينها وبين العديب أربعة أميال - كذا في معجم البلدان ج ٧ ص ٦ .

(٤) فالخلاص أن الأوطان ثلاثة : وطن قرار ويسمى الوطن الأصلي ، وهو أنه إن نشأ ببلدة أو تأهل بها ( أو ) توطن بها ؛ و وطن مستعار ، وهو أن ينوي المسافر التقيم في موضع خمسة عشر يوما وهو بعيد عن وطنه الأصلي ؛ و وطن سكني ، وهو أن ينوي المسافر المقام في موضع أقل من خمسة عشر يوما أو خمسة عشر يوما وهو قريب من وطنه الأصلي . ثم الوطن الأصلي لا يقضه إلا وطن أصلي منه ، و الوطن المستعار يقضه الوطن الأصلي ، و وطن مستعار مثله . و السفر لا يقضه وطن السكني لأنه ذو ، و وطن السكني ينقضه كل شيء إلا الخروج منه لأعلى نية السفر . وقد قرر ، هذا الأصل فيما أمليناه من شرح الزيادات ، فأكثر المسائل على هذا الأصل فخر بجمعها ، و القدر الذي ذكرناه هنا ما بيننا أنه حين توطن بالخيرة خمسة عشر يوما كان هذا وطنا مستعارا له فانتقض به وطنه بالكوفة والتحق بمن أدخلها قط فلهذا يصلي بها ركعتين ، وإن لم يوطن على =

قلت : فان كان هذا الرجل من أهل الكوفة و المسألة على حالها ؟  
قال : يصلى أربع ركعات ، و لا يشبه هذا الاول .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل الكوفة خرج يريد القادسية في حاجة له كم يصلى ؟ قال : يصلى أربع ركعات . قلت : فان خرج من القادسية إلى الحيرة <sup>٢</sup> و هو يريد أن لا يجاوزها <sup>٣</sup> ؟ قال : يصلى أربع ركعات . قلت : فان فعل هكذا مسيره يوم أو يومين حتى أتى مكة كذا سافر يوما أو يومين <sup>٤</sup> كان من بيته أن لا يجاوز <sup>٥</sup> ؟ قال : عليه أن يصلى في هذا كله صلاة المقيم . قلت : فان خرج إلى <sup>٦</sup> القادسية و هو لا يريد أن يجاوزها <sup>٧</sup> ثم خرج منها إلى الحيرة <sup>٨</sup> ثم خرج و هو يريد "شام

= إقامة خمسة عشر يوما بالحيرة صلى بالكوفة أربعا ما لم يخرج منها ، فان الحيرة كانت ضمن انكسني <sup>٩</sup> فلم ينتقض به وطنه بالكوفة فهو مقيم بها ما لم يخرج على قصد خراسان منها - اهـ ما قاله السرخسي في ج ١ ص ٢٥٢ من شرح المختصر . قلت : وهذه الفروع إلى آخر الباب كلها مبنية على الأصول التي بينها السرخسي . (١) وفي هـ « بحالها » .

(٢) كذا في الأصول ؛ والصواب « الحيرة » . لأن المرید سفر مكة من القادسية لا يمر على خيرة بل على خيرة - والله أعلم .

(٣) وفي هـ « يريد الإقامة تجوز » و ليس بصواب ؛ وفي ص « و هو لا يريد أن يجاوزها » .

(٤-٤) وفي ص « وكانت نيته لا يجاوزها » .

(٥) وفي ص « مقيم » .

(٦) وفي ز. ح « من » مكان « إلى » و هو خطأ .

(٧) وفي هـ « أن يتجاوزها » .

(٨) كذا في ص و كذا في المبسوط والمختصر و هو الصواب ؛ وفي بقية =

و مرةً بالقادسية ولا يمر بالكوفة ؟ قال : عليه أن يصلي ركعتين حتى يخرج من الحفيرة<sup>١</sup> مقبلاً فيما بينه وبين القادسية حتى يأتي الشام . قلت : فإن كان له بالقادسية ثقل قد خلفه فخرج من الحفيرة<sup>٢</sup> إلى أهله<sup>٣</sup> فحمله منها إلى الشام ولم يمر بالكوفة ؟ قال : يصلي ركعتين . قلت : فإن لم يأت الحفيرة<sup>٤</sup> ، لكنه يخرج من القادسية لحاجة له حتى إذا كان قريباً من الحفيرة<sup>٥</sup> بدا له أن يرجع إلى القادسية فيحمل ثقله منها<sup>٦</sup> ويرتحل منها إلى الشام<sup>٧</sup> ولا يمر بالكوفة ؟ قال : عليه<sup>٨</sup> أن يصلي أربعاً حين يرتحل<sup>٩</sup> منها . قلت : لم ؟ قال : أرايت لو خرج من القادسية في جنازة أو لغائط أو بول ثم بدا له أن يرتحل إلى الشام أليس كان يصلي أربعاً حتى يرتحل<sup>١٠</sup> منها ؟ قلت : نعم ، قال : فهذا<sup>١١</sup> وذاك سواء .

= الأصول « الحيرة » . والحفيرة - بالفتح التصغير ، وفي المغرب ج ١ ص ١٢٩ : وعن شيخنا : الحفيرة - بالضم ، موضع بالعراق في قولهم : خرج من القادسية إلى الحفيرة - اهـ .

(١) كذا في المختصر وشرحه وهو الصواب ؛ وكان في الأصول كلها « الحيرة » وهو تصحيف .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « الحيرة » .

(٣) وفي ص « إلى ثقله » .

(٤) وفي أكثر الأصول « الحيرة » ولا يصح .

(٥) كذا في ص وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول « الحيرة » ولا يصح .

(٦-٧) كذا في الأصل ؛ وفي هـ ، ص « ويرتحل إلى الشام » ؛ وفي ز ، ح « ويرجع إلى الشام » .

(٨-٩) وفي ص « أن يصلي أربع ركعات حتى يرتحل » .

(١٠) وفي هـ « هذا » .

قلت: أ رأيت رجلا أقبل من النيل<sup>١</sup> يريد الكوفة كم يصلي؟  
 قال: أربعا<sup>٢</sup>. قلت: فإن صلى أربعا و قدم الكوفة ووضع بها ثقله  
 و كان يصلي أربعا ثم خرج في حاجة<sup>٣</sup> له<sup>٤</sup> إلى الجبابة<sup>٥</sup> ثم بدا له  
 الشخوص إلى مكة من وجهه ذلك غير أنه يريد الممر على الكوفة فيحمل  
 ثقله فأتى الكوفة كم يصلي؟ قال: يصلي أربع ركعات حتى يشخص<sup>٦</sup>  
 منها لأن ثقله بالكوفة و هو غير مسافر فلا يجب عليه أن يقصر الصلاة  
 حتى يحمل ثقله من الكوفة و هو يريد السفر. قلت: أ رأيت إن  
 كان حين أقام بالكوفة<sup>٧</sup> خرج من الكوفة إلى القادسية و<sup>٨</sup> طالب  
 غريما له بما له خلف<sup>٩</sup> ثقله بالكوفة كم يصلي ما بينه و بين القادسية  
 في مقامه بالقادسية؟ قال: يصلي أربع ركعات. قلت: فإن أقبل من<sup>١٠</sup>

(١) وفي ح، ص «الجل» مكان «النيل». وفي ج ٢ ص ٢٣٦ من المغرب:  
 النيل: نهر مصر، و بالكوفة نهر يقال له: النيل - أيضا، و هو فيما ذكر الناطقي:  
 خرج من النيل يريد كذا - اهـ.

(٢) وفي هـ «أربع ركعات».

(٣) وفي هـ «حجته».

(٤) كذا في ص؛ و لفظ «له» لم يذكر في نية الأصول.

(٥) وفي ج ١ ص ٧٣ من المغرب: الجبابة: المصل العام في الصحراء.

(٦) وفي ص «شخص».

(٧-٧) وفي ص «أ رأيت حين قدم الكوفة».

(٨-٨) كذا في هـ؛ وفي ص «في طلب غريم له ثقل»؛ وفي ر، ح «غريما له  
 ثقل»؛ و كان في الأصل «غريما له خلف».



القادسية وهو يريد الشام ويريد أن يمر بالكوفة فيحمل ثقله و يمشى إلى الشام على حاله ؟ قال : يصلى فيما بينه وبين الكوفة حتى ' يشخص منها حتى يأتي الشام ركعتين إلا أن يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما بالكوفة لأن القادسية قرية قد أتاها وقد انقطع سكناه بالكوفة .  
 ٥ و صار مسافرا من القادسية . قلت : فإن ' خرج من الكوفة أول ما خرج وهو يريد الرجوع إليها ثم أراد السفر إلى الشام وأن يمر بالكوفة فيحمل ثقله ؟ قال : هذا و الباب الأول سواء في القياس ولكن أستحسن بالجأزة و آخذ في القادسية بالقياس ؛ ألا ترى لو أن رجلا خرج من كوفة يريد القادسية أتم الصلاة ، فإن خرج من القادسية يريد الحفيرة أتم الصلاة .  
 ١٠ فإن خرج كذلك بثقله حتى أتى بستان بى عامر ثم ترك ثقله في البستان و خرج إلى مكة فحج ثم أقبل من مكة يريد كوفة و مرة على البستان فحمل ثقله أنه مسافر حين خرج من مكة و عليه أن يصلى صلاة مسافر .

(١) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ و في بقية الأصول « حين » .

(٢) و في ص « أ رأيت إن » .

(٣-٤) و في « بالقادسية في القياس » .

(٤-٤) من قوله « فإن خرج من القادسية . . . » ساقط من الأصل و هو موجود في بقية الأصول ؛ و كذلك لفظ « الحفيرة » فإنه من ص و هو الصواب ؛ و في ز ، ح « الحيرة » و هو تصحيف .

(٥) زاد بعد قوله « بثقله » في ص « ينقله » .

(٦) قوله « من مكة » ساقط من ص .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل خراسان أقبل يريد مكة فدخل الكوفة فوطن نفسه على إقامة شهر؟ قال : عليه أن يصلي أربع ركعات . قلت : فان خرج من الكوفة في جنازة ثم أراد الخروج إلى مكة من وجهه ذلك وأن يمر بالكوفة فيحمل ثقله؟ قال : يصلي أربع ركعات حتى يحمل ثقله ويخرج من الكوفة ، فاذا خرج صلى ركعتين . قلت : فان خرج من الكوفة إلى مكة فزل القادسية ثم بدا له أن يرجع إلى خراسان فمرّ بالكوفة؟ قال : يصلي ركعتين حين يخرج من القادسية لأنه مسافر ، والكوفة ليست بوطن له لأن وطنه قد انتقض حين خرج يريد مكة . قلت : وإن كان هذا رجلا من أهل الكوفة والمسألة بحالها؟ قال : عليه أن يصلي أربع ركعات حتى يدخل الكوفة وما دام بالكوفة ، فاذا خرج منها متوجها إلى خراسان صلى ركعتين .

### باب المسافر في السفينة<sup>١</sup>

قلت : أ رأيت مافرا صلى الفريضة في السفينة وهو يستطيع

(١) لفظ « قلت » ساقط من هـ .

(٢-٢) وفي ص « من وجهه ذلك وأن يرجع مارا إلى الكوفة » . وكان في الأصل « من وجه ذلك » وفي بقية الأصول « وجهه » .

(٣) وفي هـ ، ص « حتى » .

(٤-٤) وفي ص « فان كان هذا الرجل » .

(٥) وفي ص « على حالها » .

(٦-٦) وفي ص ، ح « باب صلاة المسافر في السفينة » .

الخروج منها؟ قال: أحب إليّ أن يخرج منها قلت: فان لم يفعل؟ قال: يحزبه . قلت: فان كانوا جماعة فصلوا فيها جماعة؟ قال: يحزبهم . قلت: فان صلوا فيها قعودا وهم لا يستطيعون القيام ويستطيعون الخروج من السفينة؟ قال: يحزبهم . قلت: وكذلك لو كان إمام وخلفه قوم قعود وهو يصلي بهم؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة ، قال أبو يوسف ومحمد: لا يحزبهم إذا كانوا يستطيعون القيام أن يصلوا قعودا .

(١) قلت: وقول الإمام استحسان ، وقولها قياس ؛ وجه الاستحسان أن الغالب في حال راكب السفينة دوران رأسه إذا قام ، والحكم يبنى على العام الغالب دون الشاذ النادر ؛ ألا ترى أن يوم المضطج جعل حدا على الغالب من حاله أن يخرج منه زوال الاستمساك ، وسكوت البكر رضا لأجل الحياء بناء على الغالب من حال البكر ، والشاذ يلحق بالعام الغالب ، فهذا مثله . وفي حديث ابن سيرين قال: صليا مع أنس بن مالك رضي الله عنه في السفينة قعودا ، ولو شئنا لخرجنا إلى بلد . وقال مجاهد: صليا مع جنادة بن أبي أمية قعودا في السفينة ، وشئنا لقمنا . فقل على الجوار - كذا قاله المرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ١٠٠ . قلت: حديث مجاهد أخرجه بن أبي شيبه في مصنفه عن عبد الله بن إدريس عن حصين عن مجاهد: كما نفرو مع جنادة بن أبي أمية ( في ) البحر فكنا نصلي في السفينة قعودا . وحديث ابن سيرين رواه عن هشيم عن يونس أن ابن سيرين قال: خرجت مع أنس إلى بني سيرين في سفينة عظيمة ، قال: فأما فصل بنا جلوسا ركعتين ثم صلى بنا ركعتين أخراوين . وروى عن ابن علية عن خالد بن أبي قلابه أنه كان لا يرى بأسا ؛ صلاة في السفينة جالسا . وروى عن وكيع عن أبي خزيمة عن حذافس قال: يصلي فيه قعدا - اهـ ( من صلى في سفينة جالسا ) ق ١٦٨ / ٢ .

قلت : أ رأيت الرجل إذا صلى بالقوم في سفينة ، هي تدور في الماء ؟ قال : عليهم أن يتوجهوا إلى القبلة كلما دارت 'السفينة بهم' .  
قلت : أ رأيت الرجل إذا صلى في السفينة أين يسجد ؟ قال : يسجد في المكان الذي يصل فيه .

قلت : أ رأيت مسافرا صلى في السفينة تطوعا يومى إيماء حيث توجهت به السفينة ؟ قال : لا يحجزه ، وعليه أن يقضيها . قلت : لم ؟ قال : لأنه دخل فيها وأرجبها على نفسه ثم أفدها بعد ذلك حين أوى وصلى لغير القبلة فعليه أن يعيد الصلاة .

قلت : أ رأيت قوما مسافرين سافروا في السفن وأقاموا فيها زمانا هل يكملون 'الصلاة' ؟ قال : لا . قال : لم ؟ قال : لأنهم قومه مسافرون ما كانوا في 'سفن' . قلت : أ رأيت صاحب السفينة نفسه إذا كان مع هؤلاء هل يتم الصلاة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه بمنزلتهم ، قلت : أو ليس السفينة بمنزلة بيته الذي يقيم فيه ؟ قال : لا . قلت : فإن أقام في قريته حتى هو منها ووضع فيها ، لا لأن منزله 'سفينة' ؟ قال : هذا ، يتم الصلاة<sup>٢</sup> .  
قلت : أ رأيت مسافرا صلى بقوم مسافرين في سفينة فأنتم به في سفينة أخرى هل يحجزهم أهل السفينة الأولى ؟ الذين يأتمون به ؟ قال : لا يحجزهم

(١-١) وفي ٥ ، ز : بهم السفينة .

(٢-٢) وفي ص : إلا أنه بمنزلة السفينة .

(٣) من قوله « قلت فإن أقام في قريته ... » ساقط من ٥ .

(٤) وفي ح ، ٥ « الأخرى » مكان « الأولى » .

(٥) وفي ز ، ح « الذى » وليس بشئ .

وعليهم أن يستقبلوا<sup>١</sup> . قلت : فإن كانوا في سفينتين مقرونتين ؟ قال :  
يجزئهم صلاتهم . وهذا بمنزلة سفينة واحدة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى بقوم في سفينة وهي واقفة وإلى جنب  
الجد<sup>٢</sup> قوم يأتمون به ؟ قال : إن لم تكن بينهم طريق أو لم يكن بينهم<sup>٣</sup> من  
النهر شيء فصلاتهم تامة . وإن كان بينهم وبين السفينة طريق أو طائفة  
من النهر فصلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو كان الإمام يصلي على  
الجد وبعض أصحابه<sup>٤</sup> في السفينة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم في السفينة وبعض أصحابه<sup>٥</sup> على  
الاطلال<sup>٦</sup> ؟ قال :<sup>٧</sup> إن لم يكونوا<sup>٨</sup> قدام الإمام فصلاتهم تامة ، وإن

(١) وفي « أن يستقبلوا الصلاة » .

(٢) كذا في ص وكذا في المختصر الكافي وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول « الجدة »  
بالحاء المهملة . و « الجدة » بضم الجيم : الساحل . وفي ج ١ ص ٧٧ من المغرب : ومنه  
الجد بالضم لشاطئ النهر لأنه مقطوع منه ، أو لأن الماء قطعه كما يسمى ساحلا  
لأن ماء يسده أي يقره - ايخ . وفي مجمع بحار الأنوار : والجدة - بالضم ،  
شاطئ البحر ، وله سميت الدرية التي عند مكة : جدّة - ٨ ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) لفظ « بينهم » ساقط من ص .

(٤) وكان في لأصل « وكذلك » وفي بقية الأصول « وكذلك » وهو الصواب .  
(٥) - ١٥ من قوله « سفينة ... » ساقط من ٨ .

(٦) طلل لستية : جلالة - وعو عطاء تعشي به كانسقف للبيت ، والجمع اطلال - اهـ  
ج ٢ ص ١٨ من المغرب .

(٧-٧) وكان في لأصل « إن لم يكونوا » .

كانوا قدام الإمام فصلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو كان الإمام فوق الأطلال و القوم تحته ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا صلى على الجدة فاقبلت سفينة خاف إن أقبل على صلاته وتركها أن تفرق ' سفينة ؟ قال : يقطع صلاته و يأتي سفينة فيستوثق منها ثم يعود فيستقبل الصلاة . قلت : وكذلك لو كانت دابة<sup>٢</sup> أو شيء من متاعه خاف أن يذهب ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان راع<sup>٣</sup> فتخوف على غنمه السبع<sup>٤</sup> ؟ قال : نعم .

(١) كذا في ص و المختصر ، وقد مر تحقيقه آنفا .

(٢) كذا في هـ ، ز ، ح ؛ وكان في الأصل و كذا في ص « يفرق » بالنذكير .

(٣-٢) وفي هـ « كان دابة » ؛ وفي ص « كانت الدابة » .

(٤) قال السرخسي : و من خاف موت شيء من ماله وسعه أن يقطع صلاته ويستوثق من ماله ، وكذلك إذا أقبلت سفينة أو رأى سارقا يسرق شيئا من متاعه ، لأن حرمة المال كحرمة النفس فكما يسعه أن يقطع صلاته إذا خاف على نفسه من عدو أو سبع فكذلك إذا خاف على شيء من ماله . و لم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير ؛ وأكثر مشايخنا رحمهم الله قدروا ذلك بالدرهم فصاعدا وقالوا : ما دون الدرهم حقير فلا يقطع الصلاة لأجله . قال الحسن : لعن الله الدانق و من دلق الدانق . وإنما يقطع صلاته إذا احتاج إلى عمل كثير ، وأما إذا لم يحتاج إلى شيء و عمل كثير بنى على صلاته ، لحديث أبي برزة الأسلمي أنه كان يصلي في بعض الغازی فأنسل قياد الفرس من يده فمشى أمامه حتى أخذ قياد فرسه ثم رجع القهقري و أتم صلاته ؛ وتأويل هذا أنه لم يحتاج إلى عمل كثير . والله سبحانه و تعالى أعلم - اهـ ج ٢ ص ٣ من شرح المختصر الكافي للسرخسي .

(٥) وفي ص « الراعى » .

(٦) وفي ص « من السبع » .

باب السجدة<sup>١</sup>

قلت: أ رأيت الرجل يقرأ السورة كلها فيها السجدة أنكره له أن يكف عن قراءة السجدة من بين السورة؟ قال: نعم أكره له ذلك . قلت: فإن فعل ذلك؟ قال: ليس عليه شيء .

قلت: أ رأيت رجلاً قرأ السجدة<sup>٢</sup> من بين السورة<sup>٣</sup> هل تكره<sup>٤</sup> له ذلك؟ قال: أحب إلي أن يقرأها وآيات معها ، وإن لم يقرأ معها شيء لم يضره ذلك<sup>٥</sup> . قلت: فهل عليه أن يسجد<sup>٦</sup> إذا قرأها وحدها<sup>٧</sup> أو مع آيات؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت إن قرأها وهو على غير وضوء أقيم<sup>٨</sup> ويسجد؟ قال: لا ، ولكن يتوضأ ويسجد . قلت: فإن تيمم<sup>٩</sup> وسجد؟ قال: لا يجزئه وعليه أن يتوضأ ويعيد<sup>١٠</sup> . قلت: ولم<sup>١١</sup> لا يجزئه تيمم؟ قال: إذ كان يقدر على الماء فلا يجزئه لأنه لا يخوف<sup>١٢</sup> فوت

١) أى سجدة التلاوة .

(٢) انظر «ذلك» لم يذكر في هـ ، ص .

(٣) وفي ص «سجدة» .

(٤) وفي هـ ، ص «السورة» .

(٥-٥) وفي هـ «قل يكره» مكان «هل تكره» .

(٦-١٦) وفي ص «وإن» يقرأ معها آيات لم يضره ذلك تميثاً .

(٧) وفي هـ «وحده» .

٨) كذا في س ؛ وحرف الاستفهام ساقط من بقية الأصول .

(٩-٩) كذا في ص ؛ ومن قواه «قلت فإن تيمم ويسجد . . .» ساقط من بقية الأصول .

(١٠-١٠) وفي هـ «قلت ثم ونم» ؛ والصواب ما في بقية الأصول .

(١١) وفي ص «لا يخاف» .

السجدة . قلت : وكذلك لو سمعها من غيره ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا سمع السجدة<sup>١</sup> من صبي أو من امرأة حائض

<sup>٢</sup> أو من رجل<sup>٣</sup> جنب ؟ قال : عليه أن يسجدها<sup>٢</sup> . قلت : فإن سمعها من رجل

كافر<sup>٤</sup> ؟ قال : عليه أن يسجدها<sup>٥</sup> لأنها قد وجبت عليه<sup>٦</sup> ولا يبطئها عنه

ما ذكرت .

قلت : أ رأيت جنبا<sup>٧</sup> سمع السجدة ؟ قال : عليه أن يسجد<sup>٧</sup> إذا اغتسل .

قلت : أ رأيت امرأة حائضا سمعت السجدة ؟ قال : ليس عليها أن

تسجد<sup>٨</sup> وليس عليها القضاء<sup>٨</sup> . قلت : لم ؟ قال : لأنها تدع ما هو أعظم من

السجدة الصلاة المكتوبة . فلا يحسب عليها أن تقضيها .

قلت : أ رأيت رجلا قرأ السجدة<sup>٩</sup> ومعه قوم قد سمعوا منه أيسجدون<sup>١٠</sup>

معه ؟ قال : نعم . قلت : فهل لهم<sup>١١</sup> أن يرفعوا رؤوسهم<sup>١٢</sup> قبل الإمام<sup>١٣</sup> ؟

(١) وفي ص « سجدة » .

(٢-٣) وفي ص « أو رجل » .

(٤) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « أن يسجد » .

(٥) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « كافر » ساقط من بقية لأصول .

(٦) وفي ص « يسجد لها » .

(٧) وفي ص « رجلا جنبا » .

(٨) وفي هـ « يسجد لها » .

(٩) لفظ « القضاء » ساقط من هـ .

(١٠) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « عليهم » .

(١١-١٢) وفي ص « قبله » .



قال: لا. قلت: فادفعوا رؤوسهم قبله؟ قال: يحزيمهم. قلت: أرايت  
 إن لم يدفعوا رؤوسهم قبله ولكن يسجدوها معه و فرغوا منها ثم ذهب  
 بعض القوم و بقي بعض ثم جاء بعض من ذهب فقرأ تلك السجدة  
 "أرأيت بعض ما بقي؟" قل: ليس على أحد منهم أن يسجد، إلا لئلا  
 ذهب ثم جاء فان عليه أن يسجد لها. قلت: لم؟ قال: إذا سمعها  
 الرجل يسجد لها أقرأها فسجد لها ثم سمعها بعد ذلك أقرأها وهو في  
 مجلسه لم يكن عليه أن يسجد إلا أن يكون قد قام من مجلسه ثم ذهب  
 ثم رجع فليد أن يسجد. قلت: أرايت إن كان القوم في مجلسهم  
 ذلك فسمعوا سجدة غيره؟ قل: عليهم أن يسجدوها. قلت: وكذلك  
 ١٠ لو سمعوا سجدة بعد سجدة حتى يمر بكل سجدة في قرآن؟ قال: نعم.  
 قلت: ولا يسجدون لها وقد سجدا لها مرة؟ قال: نعم، إلا أن يكونوا  
 قاموا من مجلسهم ذلك أو قام بعضهم فذهب فلي من قام إذا سمعها أن  
 يسجد لها.

قلت: وكيف تعد في القرآن من سجدة؟ قال: التي في آخر لاعراف،

(١) وفي ص «يسجدوا لها».

(٢) كذا في ص؛ ونقظ «منها» لم يذكر في بقية الأصول.

(٣-٤) كذا في ه؛ وفي ح «أو بعض ما بقي»؛ وقوله «أو قرأ بعض  
 ما بقي» لم يذكر في بقية لأصول.

(٤) وفي ص «فك».

(٥) كذا في ح. ص. ونقض «التي» لم يذكر في بقية الأصول.

و التي في الرد ، و التي في النحل ، و التي في بني إسرائيل ، و التي في سريم ،  
و التي في الحج ، و التي في الفرقان . و التي في النمل ، و التي في تنزيل  
السجدة . و التي في ص ، ، التي في حم السجدة ، و التي في النجم ، و التي  
في إذا السماء انشقت ، و التي في اقرأ باسم ربك . قلت : أ رأيت التي  
في آخر الحج بحجة هي أم لا ؟ قال : ليست بسجدة .

قلت : أ رأيت كل شيء مما ذكرت إذا تلاه هو أو سمعه من غيره  
أ عليه أن يسجد ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان راكبا فسمعها  
أو تلاها ؟ قال : نعم ، يومى إيماء . قلت : فإن سمعها وهو مشى أو تلاها  
يحزبه أن يومى إيماء ؟ قال : لا . قلت : من أين اختلف الراكب والمشي ؟  
قال : المشي منزلة القائم والقاعد ؛ ألا ترى لو أن رجلا قرأ السجدة في ١٠  
في صلاته وهو قائم أن عليه أن يسجد لها ؟ فكذلك المشي ، وأما  
تركب فقد جاء فيه أثر أنه يومى إيماء .

(١) كذا في ح . ص ؛ وفي بقية الأصول « الذي » .

(٢) والأثر هذا أخرجه الإمام أبو يوسف في كتاب الآثار ص . ٤ عن الإمام  
عن حماد عن إبراهيم أنه كان مع عقيقة في مجلس فقرأ القرآن فبغى السجدة أراد  
أن يشب ، فقال : يا بن أخى ! الإيماء يحريك - اه . و رواه ابن أبي شيبة عن  
أبي الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم في الرجل يقرأ السجدة وهو على دابة قال :  
يومى برأسه إيماء حيث كان وجهه - اه ص ٥٥٦ . و روى عن هشيم عن مغيرة  
(و) عن سيار عن مسعر قال : حدثنا حماد أن إبراهيم سأل عقيقة : أ ينزل عن دابته  
للسجدة ؟ فأمره أن لا ينزل . و روى عن وكيع عن مسعر عن وبرة قال : سألت  
ابن عمر وأنا مقبل من المدينة عن الرجل يقرأ السجدة وهو على دابة ، قال : =

قلت : أ رأيت الرجل يقرأ السجدة وهو في صلاة و السجدة في آخر السورة إلا آية بقيت من السورة بعد آية السجدة ؟ قال : هو الخيار إن شاء ركع بها و إن شاء سجد بها . قلت : فإن أراد أن يركع بها ختم السورة ثم ركع بها أ يجزيه ؟ قال : نعم . قلت : فإن أراد أن يسجد بها سجد عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلو ما بعدها من السورة و هو آتان ' أو ثلاث ثم يركع ؟ قال : نعم إن شاء ، و إن وصل بسورة أخرى فهو أحب إلي . قلت : فإن كانت سجدة في آخر سورة ليس معها شيء فسجد بها ثم قام ؟ قال : لا بد له أن يقرأ سورة

= يومى برأسه إيماء حيث كان وجهه . و روى عن أبي عبيدة عن سعيد بن زيد قال : كان يقرأ السجدة على راحته فيومى . و روى عن نويرة قال : رأيت ابن أريير يقرأ السجدة على راحته قال : يومى . و روى عن أبي معاوية عن سعيد ابن جبيرة قال : كنت أسير مع ألى عبيدة بين السكونة والحيرة فقرأ السجدة فذهبت أثقل فقل : يجزيك أن تومى برأسك ، قال : وأومى برأسه - ١ هـ . ( في رجل يقرأ سجدة على الدابة ) ق ١١١ / ٢ .

١٤١ و فى هـ « ثن » مكان « تين » .

٢ و فى المختصر وشيخه : ( وإذا قرأها في صلاته وهو في آخر السورة إلا آيات تين بعده و ن ش ، ركع و ن ش هـ سجدة ) هكذا روى عن ابن عمر رضى الله عنه ، أنه كان إذا تلاية السجدة في الصلاة ركع . ولأن مقتضود الخضوع والخشوع ، و قد لا يحصل الركوع كما يحصل السجود . و اختلف مشيخنا في أن الركوع يوجب عن سجدة التلاوة أم سجود بعده ، فمنهم من قال : الركوع أقرب إلى موضع التلاوة فهو الذى يوجب عنه . والأصح أن سجدة الصلاة توجب عن سجدة تلاوة لأن المجانسة بينهما أظهر ، ولأن الركوع فتتاح للسجود ، ولهذا =

= لا يلزمه الركوع في الصلاة إن كان عاجزا عن السجود . وإنما ينوب عن الأصل قال : ( فإذا أراد أن يركع بها ختم السورة ثم ركع ) ونوى ، هكذا فسره الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما - اهـ ج ٢ ص ٨ .

قلت : أما حديث ابن عمر فرواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٢٢ من طريق مسلم بن إبراهيم عن عبد الله بن بكر المزني عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : حدثني رجلان - كلاهما خير مني إن لم يكن أظنه ، قال : أبو بكر أو عمر بن الخطاب رضي الله عنهما - لا أدري من هو - أن أحدهما سجد في « إذا الساء انشقت » وفي « اقرأ باسم ربك الذي خلق » قال : وكان عبد الله بن مسعود إذا قرأ « أُنْجِ » مع القوم سجد ، وإذا قرأه في الصلاة ( ركع ) . وكان ابن عمر إذا وصل إليها قرأها سجد ، وإذا لم يصل إليها قرأها ركع - الحديث . وروى من طريق وهب ابن جرير ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله في الرجل يقرأ السورة آخرها السجدة قل : إن شاء ركع وإن شاء سجد ، ثم قام فقرأ وركع وسجد - اهـ ج ٢ ص ٢٢٣ وفي ج ٢ ص ٢٨٠ من مجمع الروائد : وعن ابن مسعود قال : إذ كانت السجدة آخر السورة فاركع إن شئت أو اسجد ، فإن السجدة مع الركعة - رواه الطبراني في الكبير ورحاله ثقات - اهـ . وروى عن ابن مسعود قال : من قرأ سورة لأعراف أو سجدة أو اقرأ باسم ربك أو إذا الساء انشقت أو نبي ، مرثيل فته أن يركع آخره ركع أجزمه سجود الركوع ، وإن سجد فليضف إليه سورة أخرى - رواه الطبراني في الكبير إلا أنه منقطع بين إبراهيم وابن مسعود - اهـ .

قلت : وروى ابن أبي شيبة في مصنفه : الركوع على آية السجدة إذا كانت في آخر السورة عن ابن مسعود وعقمة والأسود ومروك وعمر بن شرحبيل وإبراهيم وطائوس و أشعبي ومجاهد والربيع بن خثيم - وفي السجدة تكون آخر السورة ( في ١٥ / ٢ ) . ورواه الإمام أبو يوسف في كتاب الآثار ص ٢٤ عن إبراهيم .

أروايات من سورة أخرى يركع بها . قلت : فإن كانت السجدة في وسط السورة كيف يصنع لها ؟ قال : يسجد لها ثم يقوم فيقرأ ما في أو ما بدا له منها ثم يركع .

قلت : فإن أراد أن يركع بالسجدة بعينها هل يجزيه ذلك ؟ قال : أما في تقيس الفركعة في ذلك و سجدة سواء لأن كل ذلك صلاة ؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى في كتابه " وَخَرَّ رَاكِعًا " و تفسيرها : خراً ساجداً ، و لركعة و لسجدة سواء في القياس ، و أما في الاستحسان فانه ينبغي له أن يسجد بها ، و بالقياس تأخذ . قلت : فإن أراد أن يسجد وهو راكع كيف ينبغي له أن يصنع ؟ قال : يرفع رأسه من الركوع فيخضع ١٠ ساحر ثم يرفع رأسه فيقوم فيعود إلى حال ركوعه . قلت : و كذلك لو نسي سجدة من أركعه الأولى فذكرها وهو راكع في الثانية ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو ذكرها وهو ساجد فرفع رأسه فسجد حتى ذكر ثم يعود في هذه السجدة التي كان فيها ؟ قال : نعم . قلت : فهل يكفي بما كان منها ؟ قال : إن شاء اكتفى بها . قلت : فهل عليه سجدة السهو ؟ ١٥ قال : نعم . قلت : فإن ذكرها مدتها تشهد و سلم و هو في مجلسه ثم ينضم . . . يتكلم ، قال : عليه أن يسجد ، ثم يشهد و يسلم و يسجد سجدة سهو . قلت : فإن كان قد تكلم أو خرج من المسجد و السجدة

(١) الأولى ص « هـ » مكان « هـ » .

(٢) وفي « هـ » مكان « هـ » .

(٣-٢) كذا في لأصل وكذا في « هـ » وفي ز ، ح . ص « ذكر بعد » .

من صلب الصلاة؟ قال: عليه أن يستقبل الصلاة. قلت: فإن كانت  
السجدة من تلاوة؟ قال: صلاته تامة. قلت: لم؟ قال: لأنها ليست من  
صلب الصلاة، فإذا تركها صاحبها لم يكن عليه شيء. قلت: فإن ذكرها  
قبل أن يتكلم وقبل أن يقوم من مجلسه وهو إمام أو يسجد أو يسجد  
معه من خلفه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن دخل معه رجل في الصلاة ه  
على تلك الحال هل يكون داخلا في صلاته؟ قال: نعم. قلت:  
و كذلك لو كان مسافرا والإمام مقيم فدخل معه في هذه الحال وجب  
عليه صلاة مقيم؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت مريضا سمع سجدة التلاوة وهو لا يستطيع أن  
يسجد. أ يرمي إيماء؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان لا يستطيع أن  
يقعد أ يرمي إيماء. وهو مضطجع؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: ألا ترى  
أنه يصلي المكتوبة هكذا وهي أوجب من السجدة.

قلت: أ رأيت الرجل سمع السجدة وهو على غير وضوء ولا يحجد  
إدء فيتمه ويسجد بحرية؟ قال: نعم. قلت: ثم؟ قال: ألا ترى أنه  
لو صلى لمكتوبة هكذا أحزاه.

قلت: أ رأيت رجلا سمع السجدة أو تلاها ونسى أن يسجد ثم  
افتتح الصلاة فذكر تلك السجدة أ يقضيها وهو في الصلاة؟ قال: لا.  
قلت: لم؟ قال: لأن السجدة ليست من هذه الصلاة. فلا ينبغي له أن  
يدخل في شيء من هذه الصلاة شيئا من غيرها. قلت: فإن سمع السجدة

(١) وفي «رجلا».

وهو في الصلاة أيسجد لها وهو في "صلاة؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنه إنما تلاها غيره وليس من صلاته . قلت: فإن سجد لها وهو في الصلاة؟ قال: قد أساء وصلاته تامة . قلت: فهل يحزى عنه؟ قال: لا يحزى عنه . عليه أن يقضيها بعد . يسلم .

قلت: أ رأيت رجلا تلا سجدة أو سمعها من غيره فسجدها لغير "قبلة متعمداً لذلك أو جاهلاً؟ قال: إن كان تعمداً لذلك لم يحزه . وإن كان جاهلاً أجراه .

قلت: أ رأيت إن كان سجدها للقبلة فضحك فيها حتى قهقه أو أحدث فيها؟ قال: إذا أحدث أو ضحك فقد أفسدها وعليه في الحدث أن يعيد الوضوء . ويعيد السجدة . وأما في الضحك فعليه أن يعيد السجدة ولا يعيد الوضوء . قلت: لِمَ لا يعيد الوضوء إذا قهقه في السجدة؟ قال: لأنها ليست بصلاة؛ ألا ترى أنه لا قراءة فيها ولا تشهد .

قلت: أفكر إذا سجد وإذا رفع رأسه؟ قال: نعم . قلت: فإن

(١) في ص ٥٤ .

(٢) يعني إذا اشتبهت عليه القبلة فتحزى وسجد إلى جهة . وقد بينا أن الصلاة تاتحزى تجوز إلى غير القبلة ، فـالسجدة أولى - اهـ ما قاله المرخمي في ج ٢ ص ٩ من شرح المختصر .

(٣) كذا في ص ٩ ونظ "كان" - قط من بقية الأصول .

(٤) لأن الضحك عرف حداً بالآثر؛ وإنما ورد الأثر في صلاة مطلقة وهذه ليست صلاة مطلقة . وكانت قياس صلاة الجازة - انتهى - قاله المرخمي في ج ٢ ص ٩ من شرح المختصر .

(٥) قوله "إذا قهقه" - ساقط من هـ .

ترك ذلك؟ قال: يحزبه .

قلت: أ رأيت إماماً قرأ السجدة يوم الجمعة؟ قال: عليه أن يسجدها  
و يسجد معه من خلفه .

قلت: أ رأيت إماماً قرأ السجدة في صلاة لا يحجر فيها بالقراءة؟

قال: ليس ينبغي للإمام أن يقرأ بسورة فيها سجدة من صلاة لا يحجر  
فيها بالقرآن . فإن فعل ذلك كان عليه أن يسجدها و يسجد معه أصحابه .

قلت: لِمَ ولم يسمعها أصحابه؟ قال: لأنه إمامهم و هو معهم في الصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً قرأ السجدة خلف الإمام و هو يسر بالقراءة

أ يسجدها؟ قال: لا . قلت: لِمَ و قد قرأها في الصلاة؟ قال: لأنه لا ينبغي

له أن يخالف إمامه و لا يصنع شيئاً لم يجب على إمامه . قلت: فهل عليه ١٠

أن يقضيها بعد ما يفرغ؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنه قرأها خلف

الإمام . وهذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد: يقضيها إذا فرغ

من صلاته لأنها ليست من الصلاة فكأنه قد سمعها من غيره . قلت:

فإن سمع سجدة من غيره و هو في الصلاة خلف الإمام؟ قال: ليس عليه أن

يسجد حتى يفرغ الإمام من صلاته ، فإذا فرغ الإمام من صلاته سجدها . ١٥

قلت: أ رأيت رجلاً سمع الإمام يقرأ السجدة و ليس الرجل معه

في صلاة هل عليه أن يسجدها؟ قال: نعم . قلت: فإن دخل الرجل

مع الإمام في الصلاة قبل أن يسجدها فسجدها معه أجزاء و لم يجب

(١) حفظ « للإمام » ساقط من « ، ص .

(٢) وفي « يسجد » .



عليه أن يسجدها إذا فرغ ، وإن دخل معه بعد ما يسجدها فصلي مع الإمام الصلاة كلها هل عليه أن يسجدها بعد ما يفرغ من صلاته و قد كان الإمام يسجدها قبل أن يدخل معه هذا الداخل في صلاته ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ أليس قد وجبت عليه قبل أن يدخل في الصلاة ؟ قال : بلى ، قد وجبت عليه كما وجبت على الإمام ، فإذا صلى تلك الصلاة وفرغ منها فقد صلى ما كان على الإمام فليس عليه قضاؤها ، ألا ترى أنه لو دخل مع الإمام في تلك الصلاة ، هو ينوي التطوع<sup>٢</sup> ثم أفسدها ثم دخل معه أيضا في تلك الصلاة وهو ينوي تطوعا آخر لم يكن عليه قضاء إلا إلى إذ فرغ من هذه الأخرى<sup>٣</sup> .

(١) وفي « وجب » وليس شيء .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « تطوع » ، وفي « تطوع » ، والصواب « انطوع » كما هو في ص والمختصر ، إلا أن المصحح أسقط « ال » من الكلمة .  
(٣-٢) كذا في ص ؛ ومن قوله « ثم أفسد ... » سقط من بقية الأصول ، والصواب إثباتها .

(٤) وفي المختصر وشرحه : ( وإذا سمعه من الإمام من ليس معه في الصلاة فعليه أن يسجد ) ، تنقرر السبب وهو السماع . ( فإن دخل مع الإمام في صلاته وإن كان الإمام يسجد بعد يسجدته واندخل معه ) ، كما لو كان في صلاته عند قراءة ، وإن كان الإمام قد سجده سقطت عن الرجل ) ، لأنه لا يمكنه أن يسجد في صلاة إذا يكون مخدرا ولم يمكنه أن يسجد بعد الفراغ لأنه صلاتية في حقه كما هي في حق الإمام فإنه شريك الإمام ، والصلواتية لا تؤدي بعد الفراغ منها . وفي الأصل بعد ذكر هذه المسألة قل : « ألا ترى لو أن رجلا انتزع صلاة مع الإمام وهو ينوي تطوع والإمام في التطوع ثم قطع =

قلت : أ رأيت السجدة هل فيها تسليم ؟ قال : لا .<sup>١</sup>

قلت : أ رأيت امرأة حائضا قرأت السجدة فسمعتها منها رجل هل عليه أن يسجدها ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو قرأها صبي أو رجل كافر أو رجل جنب ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا سمع السجدة وهو يصلي والذي قرأها ليس ه في الصلاة ؟ قال : على الرجل الذي يصلي إذا فرغ من صلاته أن يسجدها -

= فعليه قضاؤها ، فإن دخل معه فيها يسوى صلاة أخرى تطوعا فصلاها معه لم يكن عليه قضاء شيء . وهذه المسألة مبتدأة وهي على ثلاثة أوجه : إما أن ينوى قضاء الأولى ، أو لم يكن له نية ، أو نوى صلاة أخرى . ففي الوجهين الأولين عندنا سقط عنه ما نزمه بالإفساد ، وقال زور : لا يسقط لأن ما نزمه بالإفساد صار دينا كاستدرة فلا بد أن يتأذى خلف الإمام حين يصلي صلاة أخرى ، ولكننا نقول : لو أتمها حين شرع فيها لم يلزمه شيء آخر . فكذلك إذا أتمها بالشرع الثاني لأنه . لزم بالشرع إلا أداء هذه الصلاة مع الإمام وقد أداها . ( فإن كان قد نوى تطوع آخر ) . فقد قل ههنا : ( ينوب عما نزمه بالإفساد - وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وفي زيادات الزيديات : قال : لا ينوب - وهو قول محمد . ووجهه أنه لما نوى صلاة أخرى فقد أعرض عما كان دما في ذمته بالإفساد فلا ينوب هذا المؤدى عنه ، بخلاف الأولى . ووجه قولها أنه ما ألزم في المرتين إلا أداء هذه الصلاة مع الإمام وقد أداها - اهـ ج ٢ ص ١١ .

( ١ ) لما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن حفص عن الأعمش قال : كان إبراهيم وأبو صانع ويحيى بن وثاب لا يسلمون في سجدة . وروى عن حفص عن حجاج عن عطاء نحوه . وروى عن هشيم عن يوسف قال : كان الحسن يقرأ بما سجود القرآن ولا يسلم . وروى عن عباد عن ولاء بن إياس الأسدي عن =

« وهذا قول أبي حنيفة » ، وقال أبو يوسف ومحمد : إن قرأ الرجل الذي يصلي تلك سجدة بعينها في الصلاة بعد ما سمعها فانه يسجدها وتجزئه من سمعه الأولى . وليس عليه أن يقضيها ؛ وقال أبو يوسف ومحمد : لو كان الرجل الذي يصلي «و الذي قرأها أول مرة ثم سمعها من ذلك الرجل أجزاء أن يسجدها في الصلاة منها جميعا . قلت : لم ؟ قال : لأن الستة جاءت أنه إذا سمع سجدة واحدة مرارا في مقعد واحد<sup>١</sup> ومقام واحد<sup>٢</sup> أجزاء من ذلك سجدة واحدة ؛ حدثنا أبو سليمان قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا جعفر بن عمر بن يعلى بن مرة<sup>٣</sup> الثقفى عن أبي عبد الرحمن السلى أنه كان يجلهم القرآن فيقرأون السجدة عليه مرارا

= سعيد بن جبيرة أنه كان يقرأ السجدة فيرفع رأسه ولا يسجد - اهـ (من كان لا يسلم في السجدة) في ١١١ .

(١-١) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « وهذا قول أبي حنيفة » لم يذكر في بقية الأصول .

(٢) قوله « في مقعد واحد » ساقط من هـ .

(٣) قوله « ومقام واحد » ساقط من الأصل وكذا من هـ ، ز ؛ وإنما زدناه من ح ، ص .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « حدثنا » لم يذكر في بقية الأصول ، وإن الرواة يتصرفون مثل عدم التصرفات كثيرا .

هـ - ١٥ كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « محمد بن جعفر » وهو تصحيف وتخريف .

(٦) وفي ص « جعفر بن عمرو بن يحيى » ، و « نصاب » عمر بن يعلى . وعمر بن يعلى من رجال نهديب يروى عن أبيه عن جده ، وهو عمر بن عبد الله بن يعلى =

فلا يسجد لها إلا مرة واحدة .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة وسمع السجدة من رجل ليس في الصلاة وسمع تلك السجدة بعينها من رجل آخر ثم قرأ هو تلك السجدة ؟ قال : يحزبه إذا سجد لها من الثلاث سجديات . قلت : فإن سمع من رجل سجدة ثم سمع من آخر سجدة غير تلك السجدة ثم قرأ هو

= ابن مرة . نسب إلى جده - راجع ترجمته في التهذيب ج ٧ ص ٤٧٠ . وجعفر ابن عمر هذا الذي روى عنه مؤلف الكتاب لم أجده فيما عندي من كتب الرجال ، ويمكن أن يكون فيه تصحيف . ولعل واسطة ( عن أبيه ) أيها سقطت من السند بعد جعفر بن عمر - والله أعلم . وكان في « محمد بن جعفر » و « بن » هذا تصحيف « عن » . و يعلى بن مرة التقي صحابي معروف . وأبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب الضرير من أصحاب أمير المؤمنين عثمان وعلي وابن مسعود من كبار التابعين والقراء . وهو من شيوخ الإمام المرقى عاصم بن أبي النجود الكوفي . وعمر بن عبد الله بن يعلى روى عنه إسرائيل وسفيان الثوري ومروان بن معاوية وسليمان بن حيان والمسدودي ، فلعن حفص بن غياث أيضا روى عنه ويكون ما في السند « حفص عن عمر » - والله أعلم . وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن فضال عن عطاء بن نسيب عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة فيسجد ثم يعيدها في مجلسه ذلك مرارا لا يسجد . وروى عن هشيم عن يونس عن الحسن وعن مغيرة عن إبراهيم في الرجل يقرأ السجدة ثم يعيدها قراءتها لا : يحزبه السجدة لأولى - اهـ ( الرجل يقرأ السجدة ثم يعيدها قراءتها كيف يصنع ) ٢/١١١ .

(١) كذا في ص ؛ و لفظ « هو » لم يذكر في بقية الأصول .

(٢) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « من » . يذكر في بقية الأصول .

سجدة فسجد لها؟ قال : عليه إذا فرغ من صلاته أن يسجد بسجدين  
 ' لما كان سمع ' . قلت : فإن سمع سجدة وهو يصلي ثم قرأها هو بنفسه فسجد لها  
 ثم قام فأحدث فذهب فتوضأ ثم عاد إلى مكانه فبني على صلاته ثم قرأ  
 ذلك الرجل تلك السجدة بعينها؟ قل : ' على الرجل ' إذا فرغ من صلاته  
 أن يسجد هذه السجدة التي سمعها لأنه حين أحدث فذهب فتوضأ ثم عاد  
 إلى مكانه فسمع السجدة فعليه أن يسجد لها لأن ' هذين مقامان ' ، وقال  
 أبو يوسف ومحمد : لو أن رجلاً قرأ سجدة<sup>١</sup> فسجد ثم افتتح الصلاة مكانه<sup>٢</sup>  
 فقرأ تلك السورة التي فيها تلك السجدة كان<sup>٣</sup> عليه أن يسجد لها أيضاً .  
 ولو لم يكن سجدة في الأولى حتى دخل في الصلاة ثم قرأها فسجد لها<sup>٤</sup> أجزته  
 من<sup>٥</sup> هذه التي في الصلاة<sup>٦</sup> من الأولى لأن الأولى قد وجبت عليه  
 في ذلك المقام . فإذا قضاها فيه أجزته منها جميعاً : ألا ترى لو أن إماماً

(١-١) وفي ص « لما سمع » ؛ وكان في « لما كان سمعها » .

(٢-٢) وفي ح ، ص « على أرجل الذي يصلي » .

(٣-٣) وفي ص « هذان مقامان » .

(٤) وفي ص « سجدة » .

(٥) كذا في ص ؛ ونقض « مكانه » ، لا يذكر في بقية الأصول .

(٦) وفي ص « مكان » .

(٧) وفي ص « مسجد » .

(٨) كذا في ص ؛ ونقض « من » سابقه من بقية الأصول .

(٩) كذا في ص ؛ وحرف « و » ساقط من بقية الأصول .

قرأ السجدة في الصلاة فسمعها منه رجل ليس معه في الصلاة كان عليه أن يسجدها فان يسجدها ثم دخل مع الإمام في الصلاة فسجدها الإمام كان عليه أن يسجدها معه . ولو لم يكن يسجدها حتى دخل مع الإمام فسجدها معه أجزاه .

قلت : أ رأيت رجلا قرأ السجدة فسجدها و أطال القعود ثم قرأها ه  
ثانية ؟ قال : تجزيه الأولى . قلت : فان أكل أو نام مضطجعا أو أخذ في بيع أو شراء أو في عمل آخر يعرف أنه قطع لما كان فيه قل ذلك حتى طال ذلك ثم عاد فقرأها ؟ قال : عليه أن يسجدها . و إن نام قاعدا أو أكل لقمة أو شرب شربة أو عمل عملا يسيرا ثم قرأها فانه ليس عليه أن يسجدها بعد قراءته الأولى ، إنما أستحسن إذا طال العمل أن أوجها عليه . ١٠  
و إذا قرأ الرجل السجدة وهو في الصلاة فسجدها ثم قرأها في الركعة الثانية فليس عليه أن يسجدها لأنها قد وجبت عليه في هذه الصلاة مرة فلا يجب عليه فيها ثانية ، و إن طالت صلاته فقرأها في أولها و آخرها قائم عليه أن يسجد مرة واحدة .

قلت : و إذا قرأ الإمام سجدة في ركعة فسجد لها و فرغ منها ثم أحدث ١٥  
فقدم رجلا دخل معه في الركعة الثانية فقرأ الإمام ثانياً تلك السورة (١) وفي ه « فسجد فسمعها » .

(٢-٢) كذا في ه ؛ وقوله « فان يسجدها ثم دخل ... » لم يذكر في بقية الأصول .

(٣) كان في الأصل وكذا في ه « شري » .

(٤-٤) من قوله « فليس عليه ... » ساقط من ه .

و تلك السجدة التي قرأها الإمام الأول؟ قال: عليه أن يسجدها ويسجدها معه القوم. وإنما وجبت هذه السجدة على هذا الإمام الثاني لأنه لم يسمع تلك السجدة الأولى ولم تجب عليه، فلما قرأها هو وجبت عليه وعلى أصحابه. وإذا قرأ الإمام السجدة وهو قاعد في الصلاة فسجدها ثم سلم وتكلم ثم قرأها ثانية فعليه أن يسجدها لأن الثانية قد وجبت عليه في غير الصلاة، والأولى إنما وجبت عليه في الصلاة، فإذا سجدها وسلم ثم تكلم ثم قرأها فلا بد له من أن يسجدها؛ فإن كان لم يسجدها حتى سلم وتكلم ثم قرأها فسجدها فإنه يحزبه منهما جميعاً.

و إذا قرأ الرجل السجدة فسجدها ثم قام فقرأها قبل أن يتحول ١ أو اضطجع فقرأها لم يكن عليه أن يسجدها ثانية. وإن تحول أو مشى ثم قرأها فعليه أن يسجدها؛ إذا تحول من ذلك المكان الذي وجبت عليه فيه. وإذا قرأ الرجل سجدة فسجدها ثم قرأ سورة طويلة أو قصيرة ثم أعاد فقرأ تلك السجدة لم يكن عليه أن يسجدها لأن قراءة القرآن من السجود.

(١) قال السرخسي: قال في الأصل: «وإن لم يسجدها في الصلاة حتى يسجدها الآن أحزاه عنهما»، وهو سهو، وإن كان مراده أعادها بعد الكلام لأن الصلاة قد سقطت عنه. الكلام إلا أن يكون مراده أعادها بعد السلام قبل الكلام، فينشد يستقيم لأنه يخرج عن حرمة الصلاة، وإنما كررها في الصلاة وسجد.

١٥ ج ٢ ص ١٠٠ من المسوط.

١٦ وفي ص «يضطجع».

(٢) وفي ٥ «ثنية».

(٤) وفي ص «أن يسجد لها».

ولو قرأها وهو راكب ثم نزل فقرأها ، فإن كان لم ينزل حتى سار فهذا عمل وعليه سجدةتان ، وإن كان واقفا حين قرأها ثم نزل مكانه فقرأها فإني أستحسن أن يكون عليه سجدة واحدة ، وكذلك لو قرأها وهو قاعد ثم قام فركب ثم قرأها بعد ما ركب فإن كان سار من ذلك المكان فعليه سجدةتان ، وإن لم يكن سار من ذلك المكان لم يكن عليه إلا سجدة واحدة ، فإن سجدها على الدابة إيماء فإن ذلك لا يحجزه لأن السجدة وجبت عليه وهو نازل ، ولو قرأها ثم نزل ثم ركب تلك الدابة ثم قرأها أيضا فانما عليه أن يسجد سجدة واحدة ، ما لم يكن ساراً وعمل عملاً يطول ذلك .

و قال أبو حنيفة : إذا قرأ الرجل السجدة<sup>٢</sup> وهو في الصلاة خلف الإمام فليس عليه أن يسجد في الصلاة لأنه إن سجدها كان مخالفاً للإمام وليس عليه أن يقضيها بعد فراغ الإمام لأنه قرأها وهو في الصلاة . وكذلك لو سمعها منه الإمام والقوم فلا شيء عليهم<sup>٣</sup> ، ولا يشبه هذا الذي يقرأ السجدة وهو في غير الصلاة فسمعها القوم ، فعلى من

(١-١) وفي ر ، ح « لا يجب عليه » .

(٢) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « واحدة » ساقط من بقية الأصول .

(٣) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « لسجدة » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي « إذا » مكان « إن »

(٥) وفي المختصر : رجل قرأ السجدة خلف الإمام قال : ليس عليه أن يسجد ولا على من سمعها منه من القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : يسجد إذا فرع من الصلاة . وكذلك من سمعها منه ؛ وإذا سمع المؤتم سجدة من أجنبي يسجد بعد اغتراف من الصلاة - اهـ .



سمعتها أن يسجد لها بعد 'الفراغ' - وهو قول أبي يوسف، وقال محمد: يسجد لها من سمعها إذا فرغوا من الصلاة، ويسجد لها الذي قرأها.

قلت: أ رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا وهو راكب فقرأ سجدة ثم سار ساعة ثم ركع وسجد للصلاة ثم قرأها في الركعة الثانية بعد مسيرة ساعة؟ قال: ليس عليه أن يسجد إلا مرة واحدة لها جميعا لأنها صلاة واحدة 'لا يسجد' فيها بسجدة واحدة مرتين، وهذا بمنزلة سجدة السهو؛ ألا ترى لو أن رجلا سها في صلاة<sup>٢</sup> مرارا لم يكن عليه إلا بسجدة واحدة. قلت: أ رأيت إن كان هذا الراكب الذي يصلي

(١) قال السرخسي: بخلاف من سمعوا ممن ليس معهم في الصلاة لأنها ليست بصلاة؛ ألا ترى أن المقتدى إذا فتح على إمامه لم تقسده الصلاة، ومن ليس معه في الصلاة إذا فتح على المصلّي فسدت صلاته. وبه يضح الفرق، وليس هذا كقراءة الجنب لأنه غير ممنوع من قراءة القرآن الموجب للسجدة وهو ممنوع من الآيات، بخلاف المقتدى؛ ولأن الجنب ممنوع عن القراءة غير مولى عليه والمقتدى مولى عليه في القراءة والمولى عليه في التصرف لا يتعلق بتصرفه حكمه.

ج ٢ ص ١٠.

(٢-٧) وفي ج. ص «لا يجب» مكن «لا يسجد».

١٧ وفي ص «صلاته».

٤ ومن أصحبت من يقول: هذا إذا أعادها في ركعة واحدة، فإن أعادها في ركعتين ينبغي أن يكون على اختلاف لدى بينا في المصلّي على الأرض. ومنهم من قال: لا، بل الجواب ههنا في الكل واحد. والفرق لمحمد بينه وبين المصلّي على الأرض أن هناك ركع ويسجد. وذلك عمن كثير يتخلل بين التلاوتين، والراكب يومي وهو عمن يسير، فهذا يتجدد به وجوب السجدة - كذا قاله السرخسي =

سمع السجدة من رجل في الركعة الأولى ثم سار ساعة ثم سمعها من ذلك الرجل في الركعة الثانية ؟ قال : عليه إذا فرغ من صلاته أن يسجد لها سجدة واحدة<sup>١</sup> . قلت : لم وقد سمعها من<sup>٢</sup> موطنين بينهما مسير<sup>٣</sup> وعمل ؟ قال : لأن هذا المسير والعمل لا يفرق بين الركعتين لهما صلاة واحدة<sup>٤</sup> .

### باب المستحاضة

قلت : أ رأيت امرأة حاضت حين زلت شمس هل عليها قضاء تلك الصلاة إذا ظهرت من حيضها ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن صلاة لا تجب<sup>٥</sup> عينا ؛ ألا ترى أنها لو لم تحض و سافرت في تلك

= في شرح المختصر ج ٢ ص ١٤ .

(١) كذا في ص ؛ ولم يذكر لفظ « ثم » في بقية الأصول .

٢- وفي ص « أن يسجد لهما بحجرتين » ، وهو تحريف ، والصواب ما في بقية لأصوب - من - فيه تعدي به بقوله « لأن هذا مسير » .

٣- وفي ص في « مكان » من » .

(٤) وفي ص « مسيرة » .

(٥) زاد المرحوم في شرح مختصر مسألة قل : ( قل إن سمع من غيره مرتين وهو يسير عن أربة فديه بحجرتين ، لأن هذه ليست بصلاتي فيعتبر فيه اختلاف الأمانة لا تحاد حرمة الصلاة ، فلهذا يلزمه بالسجدة في كل مرة سجدة - اهـ .

قلت : هذه الصورة في أراكب الذي لا يصلي ، فإن كان في الصلاة فعليه سجدة واحدة كما مر لأنها في صلاة واحدة - فافهم ولا تكن من الغافلين .

٦- وفي ج . ص « يجب » .

"الساعة كان عليها أن تصلي ركعتين . ولو كانت "صلاة . وجبت عليها لم تجزئها إلا أربع ركعات : ألا ترى أنها لو كانت مسافرة فرأت الشمس وهي مسافرة ثم قدمت فأقامت أن عليها أربع ركعات . ولو كانت الصلاة قد وجبت عليها قل أر تقيم كان عليها أن تصلي ركعتين .

٥ قلت : أ رأيت إن حاضت بعد ذهاب وقت الظهر ولم تكن صلت ؟ قال : عليها إذا ظهرت أن تقضيها لأن "صلاة قد وجبت عليها قبل أن تحيض ، وإما وجبت "الظهر عليها لأن الوقت ذهاب وهي طاهرة . قلت : أ رأيت امرأة افتتحت الظهر في أول وقتها فصلت ركعة ثم حاضت هل يجب عيها أن تقضي هذه "صلاة إذا طهرت ؟ قال : لا . قلت : إني سمعت رجلاً يقول : قد رخصت فيها وصارت "صلاة رجة عليها ؟ قل : لا دخول في هذا وغيره سواء . لا يجب عيها "صلاة حتى يذهب الوقت وهي طاهرة . تصلي . فإذا كان هكذا رجب عليها أن تقضيها إذا ظهرت .

قلت : أ رأيت امرأة ظهرت حين زالت شمس هل عليها أن تصلي الظهر ؟ قال : لا . عليه أن تغتسل وتصل "الظهر .

قلت : إني سمعت رجلاً يقول : ظهرت في آخر وقت الظهر وعليها

( ١ - ) وفيه . س . و .

( ٢ - ) وفيه . ح . وجب .

( ٣ - ) وفيه . و .

( ٤ - ) في نس : ونقض . و . قصه من فتية الأصول .





قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة أيام ، فان زادت ' على عشرة أيام عرفنا أنها مستحاضة فيما زادت ' على أيام أقرائها ، وإن لم تزد على عشرة أيام فهي حائض وليس عليها أن تقضى شيئاً من الصلاة : بلغنا عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أنه قال : الحيض ثلاثة أيام ، وأربعة أيام إلى عشرة أيام ' .

(١) وفي « زاد » .

٢١ : أسند هذا الحديث الدارقطني ، و يهتفي من طريقه عن إسماعيل بن علية وعبد السلام بن حرب النهدى الملائى وسفيان وهشام بن حسان وسعيد بن الجعد بن أيوب عن معوية بن قرة عن أنس قال : اقرأ - وفي رواية : الحيض - ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر - زاد هشام وسعيد في رويته : فإذا حورت عشرة أيام فهي مستحاضة وتسع وتصلى وروى من طرق إسماعيل بن : ود عن عبد العزيز الدردري عن عبيد الله بن عمر عن ثبوت عن أنس قال : هي حائض فيما بينهن ، وبين عشرة ، فإذا زادت فهي مستحاضة - اهـ . قت : وروى عن هارون بن زياد القشيري عن الأصمعي عن إبراهيم عن ثلقمة عن عمار بن : الحيض ثلث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر ، اهـ . وفي - مستحاضة . قت : وروى ابن عدي عن أنس - الحديث مرفوعاً . وروى أسرار القتيبي عن حسين بن سعيد عن حماد بن عمار عن حماد بن فضال عن أسعث بن حنن عن ثمان بن أبي العاص قال : لا تكون امرأة مستحاضة في يوم ولا يومين ولا ثلاثة أيام حتى تبلغ عشرة أيام ، فإذا بلغت عشرة أيام كرت مستحاضة . وروى من طريق عبد الوهاب عن هشام بن حسان عن الحسن بن ثمان بن أبي العاص القتيبي قال : الحيض إذا تجاوزت عشرة أيام فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصلى - اهـ ص ٧٧ . وفي الباب عن أبي أمامة ووسيلة ومعاذ وأبي سعيد وعائشة - قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أقل =

قلت : أ رأيت امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر فتقدم حيضها قبل ذلك يوم أو يومين أو ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة ؟ قال : هي حائض ، ألا ترى أنها إذا زدت على حيضها خمسة أيام كانت وبها حائض ، فكذلك إذا تقدمت حيضتها خمسة أيام كانت فيها حائضاً .

قلت : أ رأيت امرأة حاضت أول ما حاضت فاستمر بها الدم كم تدع الصلاة ؟ قال : عشرة أيام . قلت : فإذا مضى عشرة أيام كيف تصنع ؟ قال : تغتسل وتحتشى وتتوضأ لوقت كل صلاة بعد ذلك ، ولا تقعد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من ذلك .

قلت : أ رأيت إن كان وقت نساءها خمسة أيام ؟ قال : لا تنظر ، إن ذلك هو المسألة . قلت : أ رأيت إن كانت حاضت قبل ذلك سبعة أيام فحاضت مرة وسبعة أيام مرة أخرى فكان حيضها يمتد ثم ستحاضت كم تدع الصلاة ؟ قال : أقل ما كانت تقعد خمسة أيام ، وتتغسل وتحتشى . قلت : فإن كان زوجها قد طلقها فخاضت حيضتها ثمانية أيام فحاضت خمسة أيام ؟ قال : لا يملك زوجها رجعتها . قلت : فإن لم يزل يزوجها ، قال : لا تنزع حتى يمضي سبعة أيام .

.. حيض بجرة بكر وثيب ثلاثة أيام . وأكثره عشرة أيام . رجع صلب

رأية ج ١ ص ١٩ .

، وفي «أربعة أيام» .

(١٢) وفي «لا يصر» .

«أو في ح» ص «تم» مكان «و» .

فإن تزوجت<sup>١</sup> لم يجز النكاح؛ أخذ لها<sup>٢</sup> في الصلاة بالثقة فصل  
وهي حائض أحب إلى<sup>٣</sup> من أن تدع الصلاة وهي طاهرة؛ وأخذ في  
التزويج أيضا بالثقة فلا تزويج حتى يمضي أكثر أيامها .

قلت : أ رأيت المستحاضة أتوضأ لكل صلاة وتحشى ؟ قال :

نعم . قلت : وتصلى المكتوبة وما شاءت من التطوع ما دامت في وقت هـ

تلك الصلاة ؟ قال : نعم . قلت : فإن ذهب وقت تلك الصلاة انتقض<sup>٤</sup>

وضوؤها وكان عليها أن تستقبل الوضوء لصلاة أخرى ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان عليها صلوات قد نسيها أو جعلت لله على نفسها أن تصل

أربع ركعات أتصلها بوضوء واحد ما لم يذهب الوقت ؟ قال : نعم ،

تصل ما شاءت من فريضة أو تطوع ما دامت في وقت تلك الصلاة ١٠٠

فإن ذهب الوقت فإن عليها أن تعيد الوضوء لصلاة أخرى .

قلت : أ رأيت إن كان بها جرح أو قرحة فسال منها دم أو قيح ؟

ق : هذا ينقص وضوءها . قلت : فإن سال لدم من حيضها أو من

جرح بدنه توضأت ؟ ق : نعم متى سال من جرحها ينقض وضوءه .

وأما ما سال من حيضه فلا ينقص وضوءه . قلت : وكذلك الرجل ١٥

الذي به جرح من لا ينقض ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك المبطون

(١) وفي « تزويج » .

(٢) لذا في ح . ص ؛ ولفظ « لها » لم يذكر في بقية الأصول .

(٣) وفي « أيقض » .

(٤) ينقض . رحن « سقط من » .



لدى لا يقصع متظلاى بظنه؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت مرءة حصلت في أيام حيضها خمسة أيام ثم طهرت يوما أو يومين ثم رأت الدم يوما أو يومين أو ثلاثة أيام؟ قال: هي حائض وعليها أن تسبح صلاة . وقد تقطع عنها الدم اغتسلت . قلت: ثم؟ قال: أ رأيت لو رأت طهر ساعة ثم عاردها الدم ألم تكن حائضا؟ قلت: بلى . قال: فقد رذك سواء . قلت: فإذا رأت الدم يوما أو يومين ثم انقطع الدم عنها يومين ثم رأت الدم يومين ثم انقطع عنها ثم رأت الدم ثلاثة أيام وهذا كله في عشرة أيام؟ قال: هذا حيض كله . عيني أن تسبح صلاة . قلت: فإذا رأت الدم ثلاثة أيام ثم انقطع عيني يوم ثم عاردها الدم ثلاثة أيام؟ قال: هذا حيض . قلت: وإن رأت الدم ساعة يوم ثم انقطع عنها يومين ثم رأت الدم في اليوم ثم رأت بعض يوم ثم تقطع؟ قال: هذا كله حيض وعليها أن تسبح صلاة . فإذا طهرت اغتسلت . ولم يكن عليها قضاء في شيء من ذلك .

قلت: أ رأيت امرأة كان حيضها خمسة أيام فحضت ستة أيام ثم حاضت خمسة أيام أخرى ثم حاضت خمسة أيام أخرى ثم حاضت ستة أيام

( ١١ - ) فلو كانت خمسة أيام فحضت ستة أيام

و في حديث آخر: « قال: وهو صحيح .

( ١٢ - ) وفي حديث آخر: «

في قصة « أ رأيت » - فلو كانت خمسة أيام فحضت ستة أيام

كم حيضها؟ قال: ستة أيام . قلت: فإن كان حيضها خمسة أيام فحاضت ستة أيام ثم حاضت ثمانية أيام ثم حاضت حيضة أخرى سبعة أيام كم حيضها؟ قال: سبعة أيام . قلت: فإن حاضت ستة أيام ثم حاضت حيضة أخرى عشرة أيام ثم حاضت حيضة أخرى ثمانية أيام؟ قال: حيضها ثمانية أيام ، كلما عاودها الدم مرتين في يوم واحد فحيضها ذلك . هـ  
قلت: أ رأيت امرأة ترى في أيام حيضها الصفرة أو الكدرة؟ قال: هذا حيض كله . وهو بمنزلة الدم . قلت: فإن رأت الدم ثم رأت الطهر في نفاسها فرأت حمرة أو صفرة أو كدرة هل يكون هذا طهرا؟ قال: لا يكون هذا طهرا حتى ترى البياض خالصا .

قلت: أ رأيت امرأة كان حيضها خمسا فحاضت خمسة أيام في أيام أقرانها ثم طهرت فاعتسلت ثم صامت ثلاثة أيام و صلت ثم عاودها الدم يومين في العشر هل يحزبها ما صامت و صلت؟ قال: لا ، وعليها أن تعيد الصوم . قلت: فإن حاضت خمسة أيام ثم طهرت فصامت أربعة أيام ثم عاودها الدم في اليوم العاشر يوما تاما؟ قال: عليها أن تعيد الصوم ولا يحزبها . قلت: فإن حاضت خمسة أيام ثم طهرت فصامت يومين أو ثلاثة ثم عاودها الدم فاستمر بها شهرا؟ قال: هذه (١) وفي الأصل و كذا في «طهر» بالرفع .

(٢) قيل: هو بياض الخرق . وقيل: هو شبه خيط دقيق أبيض تراه المرأة على الكرسف إذا طهرت - انتهى ما قاله المرخسي في ج ٢ ص ١٩ من مسوطه .

مستحاضة ، ويجزئها صومها وصلاتها . قلت : فان حاضت خمسة أيام ثم طهرت ثم صامت و صلت عشرة أيام ثم عاودها الدم ؟ قال : هي مستحاضة ، ويجزئها ما صامت و صلت في العشر و بعد ذلك .

قلت : و كل شيء جعلتها فيه حائضا فليس عليها فيه صلاة و لا ينبغي لزوجها أن يقربها حتى تطهر و تغتسل و إن كانت رأت الطهر بين تلك الأيام فصامت فيها لم يجزئها صومها ؟ قال : نعم . قلت : و كل شيء جعلتها فيه مستحاضة فانها تصوم فيه و تصلي و يأتيها زوجها ؟ قال : نعم . قلت : فان تركت فيها الصلاة و الصوم كان عليها أن تقضى ؟ قال : نعم . قلت : و لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام و لا أكثر من عشرة ١٠ أيام ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت امرأة كان حيضها ستة أيام فحاضت خمسة أيام فرأت الطهر فاعتسلت في اليوم الخامس هل ترى لزوجها أن يقربها قبل تمام الست ؟ قال : أحب ذلك إلى أن يكف عنها حتى تمضي أيامها التي كانت تحيض فيها ، فان فعل لم يضره . قلت : فهل على المرأة أن تدع الصلاة ١٥ و الصوم في ذلك اليوم السادس ؟ قال : لا تدع الصلاة و الصوم ولكنها تصوم و تصلي ، فان كانت طاهرة أجزاها ، و إن عاودها الدم فعليها أن تعيد الصوم : و ينبغي لها أن تأخذ بالثقة فتصوم و تصلي .

قلت : أ رأيت امرأة نساء ولدت أول ما ولدت فاستمر بها الدم أشهر اكم تدع الصلاة ؟ قال : أربعين يوما ، فاذا مضت أربعون يوما ٢٠ اغتسلت ؛ و هي بمنزلة المستحاضة فيما بعد ذلك ، تصوم و تصلي و تقرأ

القرآن وبأيتها زوجها . قلت : فهل ' تنظر إلى وقت نساها ؟ قال : لا .  
 قلت : فإن طهرت في ثلاثين يوما ؟ قال : تغتسل و تصلي و تصوم و تكون  
 طاهرة . قلت : فإن اغتسلت ' و صلت و صامت ' خمسة أيام ثم عاودها  
 الدم خمسة أيام في الأربعين ؟ قال : لا يحزبها صومها و صلاتها و عليها  
 أن تقضى الصوم . قلت : أرأيت إن كان وقتها ثلاثين يوما ثم طهرت •  
 في عشرين يوما فكشفت في خمسة أيام طاهرة و صلت و صامت فيها ثم عاودها  
 الدم حتى استكملت أربعين ؟ قال : هي بمنزلة الحائض و عليها أن تقضى  
 الصوم . قلت : فإن طهرت في عشرين يوما فصامت و صلت عشرة  
 أيام ثم عاودها الدم فاستمر بها شهرين ؟ قال : هذه مستحاضة فيما زاد  
 على ثلاثين يوما<sup>١</sup> . قلت : فهل تقضى الصلاة و الصوم فيما تركت من ١٠  
 الأيام بعد الثلاثين ؟ قال : نعم . قلت : فهل يحزبها صومها العشرة من  
 الأيام التي صامت قبل الثلاثين ؟ قال : لا<sup>٢</sup> .

قلت : أرأيت النفساء ترى "صفرة أو الكدرة أو الحمرة" ؟ قال : هذا

(١) كذا في ج ، ص ؛ ولفظ «فهل» ساقط من بقية لأصول .

(٢) وفي ص «وصمت وصمت» : ولفظ «صامت» ساقط من هـ .

(٣) لأن صبغة البدة في النفاس كصبغة المادة في الحيض ، وقد بينا هناك أنه  
 متى راد على عذتها و حاور العشرة ترد إلى أديم عاداتها و تجعل مستحاضة فيما  
 زاد على ذلك ، فهذا مثله . انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ١٩ من مبسوطه .  
 (٤) قل لسرخسي في شرح المختصر : قال الحاكم : وهذا على مذهب أبي يوسف  
 مستقيم ، وعلى مذهب محمد فيه نظر ، وهذا لأن أبا يوسف يرى ختم النفاس يظهر  
 إذ كان بعده دم . كما يرى ختم الحيض بالطهر إذا كان بعده دم ، فيمكن جعل =

كله بمنزلة الدم .

قلت : أ رأيت امرأة حاملا حاضت كل شهر و هي حامل ؟ قال :  
ليس ذلك بحيض ولا نفاس .

قلت : أ رأيت امرأة ولدت ولدا و في بطنها آخر هل تصوم  
و تصلى حتى تضع الآخر ؟ قال : لا ، إنما النفاس من الولد الأول حتى  
يتم الأربعين . قلت : فان صامت و صلت بعد ما ولدت الأول قبل أن  
تلد الآخر ؟ قال : لا يحزبها لأنها نساء في قول أبي يوسف و أبي حنيفة ،  
و قال محمد : النفاس من الولد الآخر ، و لا تكون نساء و في بطنها ولد ،  
كما لا تكون حائضا و هي حامل - و هو قول زفر .

قلت : أ رأيت لسقط إذا استبان خلقه هل يكون بمنزلة الولد و تكون  
المرأة فيه بمنزلة النساء ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة كم أقل ما يكون بين حيضها ؟ قال : أكثر

= الثلاثين يوما عنده . وإن كان ختمها بالطهر ؛ و بعد لا يرى ختم النفاس  
و الحيض بالطهر ، ففاسده عنده في هذا الفصل عشرون يوما ، فلا يلزمها قضاء  
ما صامت في العشرة الأيام التي بعد العشرين - انتهى ج ٢ ص ١٩ .

(١) وفي ص « أربعين يوما » . قلت : روى أن أبا يوسف قال للامام :  
أ رأيت لو كان بين الولدين أربعون يوما ؟ قال : هذا لا يكون . قال :  
فإن كان ؟ قل : لا نفاس لها من الثاني وإن رغم أقف أبي يوسف ، و لكنها  
تقتل وقت أن تضع الولد الثاني و تصلى . و هو الصحيح كما في الضياء و نحوه -  
' من مش الخزانة بخطه - انتهى منه من هامش رد المحتار ج ٢ ص ٢٠٠ .  
و كما ذكره السرخسي في ج ٣ ص ٢١٣ من مبسوطه .

(٢) لفظ « فيه » ساقط من هـ .

(٣) كذا في الأصول ؛ و ليس الأولى « بين حيضتيها » - و الله أعلم .

ما يكون الحيض عشرة أيام ، وأقل ما يكون ثلاثة أيام ؛ و الطهر أقل ما يكون خمسة عشر يوما ، فإذا رأت الدم في أقل من ذلك فهي مستحاضة . قلت : أ رأيت إن كانت تحيض في كل شهر حيزتين ؟ قال : هذه مستحاضة . قلت : أ رأيت إن حاضت خمسة أيام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم حاضت خمسة أيام هل يكون هذا حيضا وتدع فيه الصلاة والصوم ؟ قال : نعم . قلت : هـ فقد حاضت الآن في الشهر حيزتين وقد زعمت أنه لا يكون الطهر أقل من خمسة عشر يوما ؟ قال : إذا احتسب بأيام طهرها ، وأيام حيضها كان أربعين يوما . قلت : أ رأيت إن قعدت بين كل حيزتين ثلاثة عشر يوما أو أربعة عشر يوما ؟ قال : هذه مستحاضة لأنها لا يكون بين حيزتين أقل من خمسة عشر يوما .

(١) وفي ص « أيام » .

(٢) وفي ج ٢ ص ١٩ من مبسوط السرخسي : قال : ( فإن حاضت المرأة في شهر مرتين فهي مستحاضة ) ، والمراد أنه لا يجتمع في شهر واحد حيضان وعهران لأن أقل الحيض ثلاثة وأقل الطهر خمسة عشر . وقد ذكر في الأصل سؤالا فقال : « لو رأت في أول شهر خمسة ثم ظهرت خمسة عشر ثم رأت الدم خمسة أيام قد حاضت في شهر مرتين ؟ » ثم أجاب فقال : « إذا ضمت إليه طهر آخر كان أربعين يوما ، وشهر لا يشتغل عى ذلك » . ويحكى أن امرأة جاءت إلى عى رضى الله عنه فقالت : « إنى حاضت في شهر ثلاث مرات . فقال رضى الله تعالى عنه لشرح : « ما تقول في ذلك ؟ » فقال : « إن أومت يمة من طنته بمن برضى بيه وأمانته قبل منه . فاعرض الله عنه : قانون . وهى سفة رومية : أصبت . ومما شريح من حد تحقيق مى أمه لا تجد ذلك وأن هذا لا يكون =

قلت : أرأيت امرأة أسقطت سقطاً لم يستين شيء من خلقه  
أعدها قضاء؟ قال : لا . قلت : فكم تدع الصلاة؟ قال : أيام حيضها  
حتى تستكمل ما بينها وبين العشرة الأيام . قلت : فإن استمر بها الدم<sup>١</sup>  
أكثر من ذلك؟ قال : هي مستحاضة فيما زاد على أيام<sup>٢</sup> أقرائها و عليها  
أن تقضى ما تركت من الصلاة . قلت : فإن<sup>٣</sup> كانت صامت فيما زاد  
على<sup>٤</sup> أيام أقرائها في "عشرة"؟ قال : يحجزها . قلت : وكذلك الصلاة<sup>٥</sup>؟  
قال : نعم ، وإذا توضأت المستحاضة في وقت العصر و الدم منقطع  
فغربت الشمس و هي طاهرة ثم رأت الدم فأنها تتوضأ ، و الدم ينقض  
طهرها في وقت المغرب<sup>٦</sup> .<sup>٧</sup> فإن سال الدم في صلاة المغرب<sup>٨</sup> انصرفت  
= ا . اظري نسخة المؤلف كم بينها وبين نسخنا من الاختلاف - وإلى  
الله المشتكى .

(١) لفظ «الدم» - ساقط من هـ .

(٢) لفظ «أيام» - ساقط من هـ ، ع .

(٣) وفي ح ، ص «وإن» .

(٤) من قوله «أقرائها و عليها أن تقضى ...» - ساقط من الأصل و كذا من  
ز ، وإنما زده من هـ ، ح ، ص .

(٥) وفي ح «عشرة أيام» ، وفي ص «العشرة الأيام» .

(٦) لفظ «الصلاة» - سقط من هـ .

(٧) زد في ح بعد قوله «المغرب» «كما كان ينقض الوضوء في وقت صلاة  
العصر» .

(٨-٨) من قوله «فإن سال الدم ...» - ساقط من هـ ، وفي ص مكانه «ولو رأت»

فوضأت ثم بنت على صلاتها . قلت : أ رأيت لو لم تر الدم حتى الغد  
وهي على وضوئها ثم رأت الدم من الغد حين زالت الشمس أتصلي  
بذلك الوضوء وقت الطهر كله ؟ قال : لا ، وقد نقض الدم طهرها  
وعليها الوضوء ، ولو كانت لبست الحقيين قبل المغرب ثم لم تر الدم  
حتى صلت ركعتين من المغرب ثم رأت الدم كان عليها أن تنصرف  
وتتوضأ وتمسح وتبني على صلاتها ، ولو لم تر الدم ولم تدخل في  
المغرب حتى توضأت من غير حدث ثم دخلت في المغرب فرأت الدم  
كان عليها أن تنصرف وتوضأ وتبني على صلاتها ، ولو أحدثت قبل  
المغرب فتوضأت ثم دخلت في المغرب فرأت الدم فاتها تنصرف وتوضأ  
وتبني على صلاتها . . لو أحدثت بعد هذا الدم كان عليها الوضوء .  
أيضا ، لكنه لو سال منها : لدم أجزاها في ذلك الوقت الوضوء الذي  
كان بعد الدم ، إذا توضأت للدم أجزاها من الدم الحادث ولا يحجزها  
من الحدث . وإذا توضأت من الحدث ولم تر الدم ثم رأت الدم  
لم يحجزه وضوء الحدث من الدم . ألا ترى لو أن رجلا رفع من  
أحد لائقيين رداء لا يقطع فتوضأ ثم يحجزه ثم يموت فصلاة كله . .

= الدم وهي في صلاة المغرب .

(١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « منه » .

(٢) وفي ص « قد » .

(٣) قوله « من الدم » سقط من ه .

(٤) وفي ه « إحدى الأضين » .

(هـ) وفي ص « كلها » .



ولو سال من الآتف الآخر ده تقض وضوءه ، فهذا بين لك أن الحدث ينقض وضوء المستحاضة ، وإن ده المستحاضة ينقض وضوء الحدث ، ولو توضأت المستحاضة قبل المغرب ولم تر الدم بعد الوضوء حتى صلت المغرب ثم رأت لده فأنها تعيد لوضوءه ، والمغرب تامة ، ولو كانت لبست الخفين قبل أن ترى الدم أجزاها أن تمسح عليهما يوما و ليلة ، وإذا توضأت المستحاضة والدم سائل و لبست خفيها ثم صلت ركعة من العصر ثم غابت الشمس استقبلت الوضوء والصلاة ونزعت خفيها ، ولو كانت لبستها والدم منقطع ثم صلت ركعة ثم رأت الدم ثم غرت الشمس توضأت ، مسحت على الخفين واستقبلت الصلاة ،

(١) وفي المختصر لكفى : وإذا توضأت المستحاضة والدم سائل ولبست خفيها ثم قطع الدم فلها أن تمسح عليه ، ما دامت في وقت تلك الصلاة ، وإذا كان الدم مقطعا في الوضوء ولبست فلها أن تمسح عليهما يوما و ليلة ، وإذا وجب الوضوء لذهاب الوقت وهي في الصلاة استقبلت الصلاة ، وإذا وجب سيلان الدم على صلاته - اهـ - وقت السرخسي في شرحه : ومعنى هذا : إذا كان الدم - لا حين توضأت أو سأل بعد الوضوء قبل خروج الوقت وهي في الصلاة - عليها أن تستقر لأن خروج الوقت ليس بحدث ولكن عند خروج الوقت تنقض صلاتها ، ثم السائل مقرونا بالطهارة أو بعده في الوقت وقد أدت جزءا من الصلاة بعد ذلك الدم ، وأداء جزء من الصلاة بعد سبق الحدث يمنع البدء عليه ، ثم إذا توضأت والدم منقطع وخرج الوقت في خلال الصلاة قبل سيلان الدم تمسح بالدم فأنها تتوضأ وتقي لأن وجوب الوضوء بالدم السائل بعد خروج وقت ولم يوجد بعده أداء شيء من الصلاة فكان له أن يتوضأ وتقي - اهـ ج ٢ ص ٢١ .

ولو<sup>١</sup> سال من منخريها دم فاقطع من<sup>٢</sup> أحدهما و سال من<sup>٣</sup> الآخر كان هذا بمنزلة منخر واحد يسيل لأن هذا شيء واحد، ولا يشبه هذا إذا سال من منخر واحد فتوضأت ثم سال من المنخر الآخر<sup>٤</sup> - والله أعلم بالصواب .

### باب صلاة الجمعة

٥

قلت : رأيت الجمعة هل تجب على أهل السواد و أهل الجبال ؟ قال : لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار و المدن . قلت : رأيت قوما من أهل السواد جتمعوا في مسجدهم فخطب لهم بعضهم ثم صلى بهم (١) وفي ص «قلو» .

(٢) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ و لفظ «من» ساقط من هـ . ز . ح .

(٣) كذا في ص ؛ و لفظ «من» ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي ج ٢ ص ٢١ من مبسوط السرخسي : و صاحب الرغاف السائل كالمتعاضة فانه يتوضأ وقت كل صلاة . قال : و إن سال الدم من أحد المنخرين فتوضأ ثم سال من منخر آخر ضيقه (وضوء) ، لأن هذا حدث جديد . يكنى موحداً وقت الضيق فتمتع بظهارة بهو و حول و آفة ضد سواء . (و إن كان سال منه جميع فتوضأ هـ) ثم انقطع أحدهم فهو عن وضوء ما بقي (وقت) . لأن وضوءه وقع لها و ما بقي بعد انقطاع أحدهم حدث كامل ؛ ألا ترى أنه لو لم يكن توضأ في الابتداء إلا واحد كان يتقدر وضوؤه بوقت لأجه ؟ تذكرت في حكمه بقاءه . و ما تقطع صر كان هـ يكنى ؛ و على هذا حكم صاحب تقروح إذا كان بعض هـ ثلاثاً هـ ل من آخر أو كان الكل هـ أو فاقطع سيلان عن بعض هـ والله أعلم بالصواب هـ .

الجمعة؟ قل: لا تجزيهم صلاتهم ، وعليهم أن يعيدوا الظهر . قلت :  
، كذلك لو كانوا مسافرين؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماماً صلى بالناس يوم الجمعة ركعتين ولم يخطب؟  
قال : لا يزيه صلاته ولا من خلفه ، وعليهم أن يعيدوا . قلت : فإن صلى  
بهذه الظهر أرحا وترك الجمعة؟ قال : يزيه ويجزئهم ، وقد أساء الإمام  
في ترك الجمعة .

قلت : أ رأيت الإمام إذا أراد أن يخطب يوم الجمعة كيف يخطب؟  
قال : يخطب قائماً ثم يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم أيضاً ويخطب .  
قلت : أ رأيت إماماً خطب بالناس يوم الجمعة وهو جنب أو على  
١٠ غير وضوء ثم عتسل أو توضأ وصلى بالناس هل تجزيه صلاته؟ قال :  
نه ، ، لكنه قد أساء حين دخل المسجد ، وخطب وهو جنب .  
قلت : فهل ينبغي للادم أن يقرأ سورة يوم الجمعة في خطبته؟  
قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماماً خطب بالناس يوم الجمعة فأحدث قزلاً فتوضأ  
١٥ هل يجب الحصة؟ قال : أي ذلك فعل أحزاه .

قلت : أ رأيت إماماً خطب بالناس يوم الجمعة فأحدث فأمر رجلاً  
(١) لمظ « الإمام » سقط من .

(٢) قل السرخسي : وذكر سورة لأنها أدل على المعنى والإعجاز ، ولو اكتفى  
بقراءة الآية طوية حر أيضاً لأن فرض القراءة في الصلاة يتأدى بهذا ، فسنة  
تقراءة في الخطبة أولى - اهـ ج ٢ ص ٢٦ من المبسوط .

(٣-٢) وفي ص « خطب الناس يوم الجمعة تم أحدث » .

أن يصلي بالناس و الرجل لم يشهد الخطبة كم يصلي بهم ؟ قال : يصلي بهم أربع ركعات . قلت : فان كان شهد الخطبة ؟ قال : يصلي بهم ركعتين . قلت : أ رأيت إماما خطب بالناس يوم الجمعة ثم أحدث فأمر رجلا أن يصلي بالناس و قد شهد الرجل الخطبة فتقدم فافتتح الصلاة ثم أحدث فتأخر و قدم رجلا كم يصلي بهم هذا الرجل ؟ قال : يصلي بهم ركعتين يبنى على صلاة الإمام . قلت : فان أحدث اثنان فتأخر قدّم<sup>١</sup> رجلا كم يصلي بهم<sup>٢</sup> هذا الرجل ؟ اثنان ؟ قال : ركعتين يبنى على صلاة الإمام .

قلت : أ رأيت إماما خطب بالناس يوم الجمعة ثم أحدث فأمر رجلا أن يصلي بالناس ، الرجل جنب أو على غير وضوء فأمر لرجل<sup>١٠</sup> رجلا غيره ممن قد شهد الخطبة كم يصلي بهم ؟ قال : ركعتين . قلت : فان كان لم يشهد الخطبة ؟ قال : يصلي بهم أربع ركعات . قلت : فان كان الإمام لما أحدث أمر رجلا أن يصلي بالناس و لرجل جنب أو على غير وضوء فأمر عبدا أو مكاتباً أن يصلي بالناس و قد شهد الخطبة كم يصلي بهم ؟ قال : ركعتين . قلت : فان تقدم هند أو مكاتب أو حدث بغيره<sup>١٥</sup>

(١) لفظ « بهم » ساقط من هـ ، ص .

(٢) وفي هـ « و قدم » .

(٣) لفظ « بهم » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « الرجل » ساقط من هـ .

(٥) قوله « فتأخر » ساقط من هـ .

وقد عبد الله قد شهد الخطبة ؟ قال : يصلي بهم ركعتين يبنى على صلاة الإمام . قلت : وكذلك لو أحدث تثنى فقدم ' أنا ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان لأول الذي أمره الإمام أن يصلي بالناس فأمر هو عبد الله أم مكانا لم يشهد الخطبة كم يصلي بهم ؟ قال : أربع ركعات .

قلت : رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فأحدث فأمروا صيا يصلي بالناس فصلى بهم ' صلى ؟ قال : لا يجزيهم وعليهم أن يجيدوا . قلت : فإن لم يصلي بهم ' صلى ؟ ولكنه أمر رجلا أن يصلي بالناس فصلى بهم لرجل كم يصلي بهم ؟ قال : أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : ألا نرى أن ' صلى لو صلى بهم لم يجزهم ؟ وكذلك أمره لا يجوز . قلت : وكذلك لو أن الإمام حين أحدث أمر ' امرأة أن تصلي بالناس فصلت بالناس ؟ أمرت رجلا يصلي بالناس ؟ قال : نعم ، لا يجزيهم . قلت : وكذلك لو أمر الإمام رجلا معتوها لا يحفل أن يصلي بالناس فأمر رجلا

(١) كذا في ج ، ص ؛ وفي تقيّة الأصول وقده .

(٢) وفي ص « .. ث » .

(٣) كذا في ج ؛ ونظ ( ٤ ) ، ساقط من تقيّة الأصول .

٤ وفي ص « أن يصلي » .

(٥-٤) من قوله ، قال لا يجزيهم ... ساقط من هـ .

(٦-٥) قوله « فصلى بهم لرجل » يذكر في ص ، وهو إصواب .

(٧-٦) وفي هـ « امرأة تصلي » .

(٨) وفي ع « هـ » ، « مكن » ، « اس » .

٩-١٠ وفي ص « لو أن الإمام حين أحدث أمر رجلا معتوها » .

١١-١٢ « أن » ، يذكر في ص .

غيره 'يصلى بهم' ؟ قال : نعم ، لا يجزئهم .

قلت : أ رأيت إن كان الإمام حين أحدث لم يأمر أحدا أن يصلى بالناس فتقدم<sup>١</sup> صاحب شرطة كم يصلى بهم ؟ قال : ركعتين . قلت : وكذلك لو تقدم القاضي ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن لم يتقدم صاحب شرطة ولكنه أمر رجلا أن يصلى بالناس كم يصلى بهم ؟ قال : ركعتين .<sup>٥</sup> إن كان الرجل قد شهد الخطبة ، وإن كان لم يشهد الخطبة صلى بهم أربع ركعات . قلت : فإن كان الرجل قد شهد الخطبة فتقدم فافتتح الصلاة ثم أحدث فتأخر وقدم رجلا عن لم يشهد الخطبة كم يصلى بهم ؟ قال : يصلى بهم<sup>٢</sup> ركعتين يبنى على صلاة الإمام . قلت : وكذلك لو أن الرجل الذي أمره صاحب الشرطة أن يصلى بالناس فتقدم فأحدث<sup>١٠</sup> فتأخر وقدم<sup>٣</sup> عبدا أو مكاتبا ؟ قال : نعم إن كان أدرك الخطبة صلى ركعتين . قلت : وكذلك لو أن القاضي أمر رجلا أو مكاتبا أو عبدا فهو على ما<sup>٤</sup> وصفت لك ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو أن صاحب الشرطة أو القاضي أمر رجلا جننا أو على غير وضوء فأمر هذا الرجل

(١-١) وفي ص « يصلى بالناس » .

(٢) كذا في ح ؛ وفي بقية الأصول « تقدم » .

(٣) كذا في ص ؛ وقوله « يصلى بهم » لم يذكر في ع ، ز ، ح .

(٤) من قوله « رجلا ممن لم يشهد الخطبة ... » ساقط من هـ .

(٥-٥) كذا في الأصل وكذا في ص ؛ وفي ز ، ح « وصفته » وفي هـ « وصفه » ،

ولفظ « لك » ساقط منها .

غيره كان على ما وصفت لك من أمر الإمام؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إماما خطب الناس يوم الجمعة فدخل في الصلاة

فأحدث بعد دخوله فتأخر وقدم رجلا ممن شهد الخطبة أو ممن لم يشهد

الخطبة كم يصلي بهم؟ قال: ركعتين. قلت: لِمَ والداخل لم يشهد الخطبة؟

قال: لأن الناس قد دخلوا في الصلاة، وهذا إنما يبنى على صلاة الإمام.

قلت: فان أحدث هذا الرجل الذي قدمه الإمام فتأخر وقدم رجلا

ممن لم يشهد الخطبة؟ قال: يصلي بهم ركعتين يبنى على صلاة الإمام.

قلت: وكذلك لو أمر عبدا أو مكاتبا؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الإمام إذا خطب يوم الجمعة هل ينبغي له أن يتكلم

بشيء من كلام الناس أو من حديثهم؟ قال: لا. قلت: فان فعل هذا

هل يقض ذلك خطبته؟ قال: لا.

قلت: أرايت إن خطب الإمام يوم الجمعة هل ينبغي لمن مع الإمام

أن يتكلموا؟ قال: لا. قلت: أفنكره أن يذكروا الله تعالى إذا

ذكره لإمام ويصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى عليه الإمام؟

(١) وفي شرح المختصر: وهذا بخلاف ما لو افتتح الأول الصلاة ثم سبقه الحدث

فستخف من يشهد الخطبة أحزاهم لأن هناك الثاني بان وليس بمفتتح،

والخطبة من شرائط الافتتاح وقد وجد ذلك في حق الأصيل، فيتمين اعتباره

في حق التبع. فون قيل: لو أفسد الباقي صلاته ثم افتتح بهم الجمعة جاز أيضا

وهو مفتتح في هذه الحالة؟ قلنا: نعم، ولكنه لما صبح شروعه في الجمعة وصار

حليمة الأول التحق بمن شهد الخطبة حكما، فلهذا جاز له افتتاحها بعد الفساد. اهـ

قال : أحب إلي أن يستمعوا وينصتوا . قلت : فهل يشمتون العاطس ويردون السلام ؟ قال : أحب إلي أن يستمعوا وينصتوا .<sup>١</sup>

قلت : أرايت الإمام إذا خطب الناس يوم الجمعة فقال " الحمد لله " أو قال " سبحان الله " أو قال " لا إله إلا الله " أو ذكر الله أيحزيه من الخطبة ولم يزد على هذا شيئاً ؟ قال : نعم يحزيه - وهذا قول أبي حنيفة<sup>٢</sup> ،

(١) قال الإمام السرخسي في مبسوطه : قد أظرف في هذا الجواب ولم يقل « لا » ولكنه ذكر ما هو للأمر به وهو الاستماع والإصبات ، ولم يذكر أن العاطس هل يحمده الله تعالى ، والصحيح أنه يقول في نفسه ، فذلك لا يشغله عن الاستماع - اهـ ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر : وأبو حنيفة استدلل بما روى أن عثمان رضي الله عنه لما استخلف بعد المنبر قال « الحمد لله » فأرج عليه فقال « إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يعدان لهذا المكان مقالا » أو قال « يرتادان » أتم إلى إمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوال ، وستأق الخطب ، الله أكبر ما شاء الله فعل ونزل وصلى الجمعة ، ولم يذكر عليه أحد من الصحابة . فدل أنه يكتفي بهذا القدر ( إلى أن قل ) وقد بينا أن الذكر به ثبت بالنص . والذكر يحصل بقوله « الحمد لله » فما زاد عليه شرط الكمال لا شرط الجواز ، وهو نظير ما قال أبو حنيفة : إن فرض القراءة يتأدى آية واحدة . ثم قوله « الحمد لله » كلمة وجيزة تحتها معاني همة تشتمل على قدر الخطبة وزيادة ، والمتكلم بقوله « الحمد لله » كالذاكر لذلك كله ، فيكون ذلك خطبة يكتفي وجيزة . وقصر الخطبة مندوب إليه . جاء عن عمر رضي الله عنه قال : طووا الصلاة وقصروا الخطبة . وقال ابن مسعود رضي الله عنه : طول الصلاة وقصر الخطبة من قلة رجل . إلا أن =



• قال أبو يوسف ومحمد: لا يجزئه ' حتى يكون كلاما ' يسمى الخطبة .  
 وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالكلام قبل أن يخطب الإمام ، ولا بأس  
 بالكلام إذا نزل الإمام قبل أن يفتتح الصلاة <sup>٢</sup> .

قلت : أ رأيت الإمام إذا خرج هل يقطع خروجه الصلاة ؟ قال :  
 نعم . قلت : ويغني لمن كان في الصلاة أن يفرغ منها ويسلم إذا خرج  
 الإمام ؟ قال : نعم .

قلت : فإذا خطب الإمام كرهت الكلام والحديث ؟ قال : نعم . قلت :  
<sup>٢</sup> فهل تكره ذلك قبل أن يخطب حين يخرج ؟ قال : نعم . قلت : أفكره ؟  
 الكلام ما بين نزوله إلى دخوله في الصلاة ؟ قال : نعم . قلت : وتحب  
 ١٠ للرجل أن يستقبل الإمام إذا خطب ؟ قال : نعم <sup>٦</sup> .

= الشرط عند أبي حنيفة أن يكون قوله « الحمد لله » على قصد الخطبة حتى إذا  
 عطس وقال « الحمد لله » يريد به الحمد على عطاسه لا ينوب عن الخطبة - هكذا  
 نقل عنه مفسراني الأمانى - ٥ ج ٢ ص ٣١ .

(١-١) وفي ح ، ص « حتى يأتي بكلام » .

(٢) لفظ « الصلاة » ساقط من ٥ .

(٣-٣) وفي ٥ « أفكره » .

(٤) وفي ٥ « أتكره » .

(٥) زاد في ح ، ص بعد قوله « نعم » « وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف  
 ومحمد: لا يجزئه حتى يأتي بكلام يسمى خطبة » وقد مر هذا القول قبل ذلك في  
 الأصل وكذا في ز . ٥ - وليس هذا مقامه .

(٦) وفي المختصر : « قلت وتحب للرجل أن يستقبل الإمام إذا خطب ؟ قال : نعم » =

قلت : أ رأيت الأذان والإقامة متى هو يوم الجمعة ؟ قال : إذا صعد الإمام المنبر أذن المؤذن . فاذا نزل أقام الصلاة بعد فراغه من الخطبة <sup>١</sup> .

قلت : أ رأيت الرجل يقرأ القرآن والإمام يخطب أتكره له ذلك ؟ قال : أحب إلي أن يستمع وينصت <sup>٢</sup> . قلت : أ رأيت رجلاً اقتتح الصلاة يوم الجمعة مع الإمام ثم ذكر أن عليه صلاة الفجر ؟ قال : عليه أن يقطع الجمعة وينصرف فيبدأ فيصلي الغداة . فاذا فرغ منها دخل مع الإمام <sup>٣</sup> في الجمعة <sup>٤</sup> إن أدركه في الصلاة ، وإن لم يدركه صلى الظهر أربع ركعات ؛ والجمعة وغيرها في هذا سواء ؛ ألا ترى أنه إذا فاتته الجمعة كانت عليه الظهر ، والظهر فريضة فليس تقوته - \* وهذا قول <sup>٥</sup> ١٠

= وقد فسر في الإملاء أن هذا كله على قول أبي حنيفة - <sup>١</sup> . وفي شرح المختصر للسرخسي : ويذنب للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه إذا أخذ في الخطبة ، وهكذا نقل عن أبي حنيفة أنه كان يفعل لأن الخطيب يعظهم ، ولهذا استقبلهم بوجهه وترك استقبال القبلة ، فيذنب لهم أن يستقبلوه بوجوههم ليظهر فائدة الوعظ وتعظيم الذكر كما في غير هذا من مجانس الوعظ ، ولكن الرخصة لأن أن تقوم يستقبلون القبلة ولم يؤمروا بترك هذا لما يلحقهم من الحرج في تسوية الصفوف بعد فراغه من تكبيرة الزحم إذا استقبلوه بوجوههم في حالة الخطبة - <sup>٢</sup> ج ٢ ص ٣٠ .

(١) من قوله « وتحب للرجل أن يستقبل ... » أنه يذكر في ح . ص .

(٢) لأنه يعظهم ، فأنما ينفع وعظه إذا استمعوا - <sup>٣</sup> شرح المختصر .

(٣-٣) قوله « في الجمعة » - قط من <sup>٤</sup> .

(٤) وفي « وغيرها » وهو خطأ .

(٥-٥) وفي ص « في قول » .

أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إذا خاف الرجل أن تفوته الجمعة مع الإمام صلى الجمعة ثم قضى الصلوات التي ذكر بعد ذلك لأن الجمعة فريضة ولا تجزئ إلا مع الإمام ، فتفوته إذا فاتته ' مع الإمام ' - وهو قول زفر . قلت : أرايت إن لم يقطع الجمعة ولم ينصرف ولكنه مضى عليها مع الإمام حتى فرغ منها ؟ قال : لا يجزئ . وعليه أن يصلي الفجر ثم الظهر .

قلت : أرايت رجلا زحى الناس يوم الجمعة فلم يستطع أن يركع ويسجد حتى سلم لإمام كيف يصنع ؟ قال : يركع ركعة ثم يسجد سجدة ثم يقوم ويمكث ساعة ثم يركع ركعة أخرى ثم يسجد بسجدةين ١٠ ثم يتشهد ثم سلم . قلت : أرايت إن كان قد ركع مع الإمام ركعة ؟ قال : يسجد لها بسجدةين ٢ ثم يقوم فيركع الثانية و يسجد لها بسجدةين ٣ ثم يتشهد ويسلم . قلت : فهل يقرأ فيها بقضى ؟ قال : لا ، لأنه قد أدرك أول الصلاة ، وقراءة الإمام له قراءة قلت : فإن قام يقضى الركعة الثانية فلم يقم فيها قدر مقدار قراءة الإمام أو لم يقم فيها ؟ قال : يجزئ ١٥ إذ استتم قائماً ، ثم يركع الركعة الثانية ٦ .

(١) - أقوله « مع الإمام » - قط من ٥ .

(٢) وفي ٥ « سجدةين ثم يتشهد » ، ذكر التشهد ههنا من سهو الناسخ .

(٣) - من قوله « ثم يقوم » . « ساقط من ٥ » ، ولا بد منه .

(٤) - (٤) كذا في الأصول كلها .

(٥) وفي ج ، ص « فيها رأى » .

(٦) لأن الركن أصل القيام في كل ركعة لا امتداده ، ألا ترى أن الإمام في =

قلت: أ رأيت الرجل أحدث يوم الجمعة يخاف إن ذهب يتوضأ أن تفوته الجمعة هل يحزبه أن يتيمم ويصلي؟ قال: لا يحزبه وعليه أن يتوضأ، فإن لم يتكلم اعتد بما مضى من الجمعة وصلى ما بقى، وإن تكلم استقبل الصلاة فصلى الظهر أربع ركعات.

قلت : أ رأيت رجلا مريضا لا يستطيع أن يشهد الجمعة فصلى الظهر ه  
في بيته أيضا بأذن وإقامة ؟ قال : إن فعل فحسن . وإن لم يفعل  
أجزأه . قلت : أ رأيت رجلا مريضا لا يستطيع أن يشهد الجمعة فصلى  
في بيته الظهر ثم وجد خفة فأتى الجمعة فصلى مع الإمام أيتها الفريضة ؟  
قال : الجمعة هي الفريضة . قلت : فإن وجد خفة حين صلى الظهر في بيته  
فخرج وهو يريد أن يشهد الجمعة فجاءه وقد فرغ الإمام من الجمعة ؟ قال : عليه  
أن يصلي الظهر أربع ركعات . قلت : ثم وقد صلى في بيته ؟ قال : لأنه حين  
خرج ومضى أو يشهد الجمعة فقد بطل ما صلى . فإذا لم يدرك مع الإمام  
الجمعة كان عليه أن يصلي الظهر أربع ركعات - وهذا قول أبي حنيفة .  
وقال أبو يوسف ومحمد : لا تنتقض صلاته إلا أن يدخل في الجمعة . -

== سائر الصلوات لو لم يطول اقيام في شفع لثني اجزاء لأنه لا قرءة فيها؟  
 هذا هو - اعمد - اعمد في شرح الكافي ج ٢ ص ٢٢٠ .

(١) لأنه تقوت في حنف وهو اظهر اه من ايسوط ج ٢ ص ٣٢ .

(٢) لأن هذا اليوم في حق كسائر الأيام، إذ ليس عليه شهود الجمعة فيه - أما قاله المرخصي ج ٢ ص ٢٢٠

(٣) وفي ص. «أيتها»؛ وفي هـ «أنتها».

١٤١٠ ق ل سرخسی فی ج ٢ ص ٣٣ من مبسوطه : وإن كان حروجه من بيته بعد فراغ الإمام منها فليس عليه إعادة النظر، وإن كان قبل فراغ الإمام منها فعليه =

قلت : أ رأيت إن جاء فدخل مع الإمام في الصلاة ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء وقد فرغ الإمام ؟ قال : إن لم يتكلم صلى ركعتين وبني على صلاته ، وإن تكلم استقبل الظهر أربع ركعات .

قلت : أ رأيت مسافرا صلى الظهر في السفر ركعتين ثم قدم المصر ه فأتى الجمعة صلى مع الإمام الجمعة أيتها ' العريضة ؟ قال : الجمعة هي الفريضة : أستحسن ذلك ، أدع التقياس . قلت : فإن كان حين قدم خرج وهو يريد الجمعة فاتته إلى المسجد وقد صلى لإمام ؟ قال : عليه أن يصلي الظهر أربع ركعات إن كان من أهلها ، وإن كان مسافرا صلى ركعتين . قلت : فإن انتهى إلى الإمام فدخل معه في الصلاة فصلى معه ركعة ثم أحدث فذهب

= إعادة الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى - اهـ . وفي البحر : وقيد بقوله «إليها» لأنه لو خرج لجهة أو خرج وقد فرغ الإمام لم يبطل ظهره إجماعا ، فالبطلان به مقيد بما إذا كان يرجو إدر كمها بأن خرج والإمام فيها أو لم يكن شرعاً وأطلق فتشمل ما إذا لم يسركها بعد المسافة مع كون الإمام فيها وقت الخروج أو لم يكن شرعاً - وهو قول البخاريين . قال في 'سراج الوهاج' : وهو الصحيح لأنه توجه إليه وهي تفت بعد حتى لو كان بيته قريبا من المسجد وسمع الجماعة في الركعة الثانية وتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الأصح أيضا لما ذكره . وفي النهاية : إذا توجه إليه قبل أن يصليها لإمام ثم إن الإمام لم يصلها نعدروا ونعمره احتما في بطلان صهره ، والصحيح أنها لا تبطل ، وكذا لو توجه إليه والإمام وناس فيه فلا يهرجوا منها قبل إتمامها ثمانية ، فالصحيح أنه لا يبطل صهره - شرح ٢ ص ١٤٣ .

قلت : وفي مسألة أصول وله صور مفيدة - راجعه إن شئت زيادة لاطلاع عليها . (١) وفي ص «إليها» .

فروضاً فجاء وقد فرغ الإمام من صلاته ؟ قال : إن لم يتكلم بنى على صلاة الإمام ، وإن تكلم استقبل الظهر .

قلت : أ رأيت رجلاً صحيحاً صلى الظهر في أهله ولم يشهد الجمعة فلما فرغ من صلاته بداله أن يشهد الجمعة فجاء ودخل مع الإمام فصلى معه أيتها الفريضة ؟ قال : التي أدرك مع الإمام هي الفريضة . قلت : هـ فان جاء وقد فرغ الإمام من صلاته ؟ قال : عليه أن يصلي الظهر أربع ركعات - وهذا قول أنى حيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : صلاته الأولى تامة ما لم يدخل في الجمعة ، فإذا دخل في الجمعة بطلت الظهر التي صلى . قلت : أ رأيت إن انتهى إلى الإمام حين خرج من بيته فأدرك معه الصلاة فأحدث فذهب ففروضاً ؟ وجاء وقد فرغ الإمام ؟ قال : إن لم يتكلم بنى على صلاة الإمام ، وإن كان قد تكلم استقبل الظهر أربع ركعات . قلت : فان كان حين دخل مع الإمام في الصلاة صلى ركعة ثم ذكر أنه لم يصل الفجر ؟ قال : يقطع الصلاة ويصلي الفجر ثم يدخل مع الإمام (١) وفي ص « أها » .

(٢-٢) قوله « فإذا دخل في الجمعة » - ساقط من هـ .

(٣-٣) قوله « إلى الإمام » - ساقط من هـ .

(٤) وفي هـ « وتوضاً » .

(٥) كذا في ص ؛ ولفظ « جاء » لم يذكر في بقية الأصول .

(٦-٦) كذا في ص ؛ وفي ع « كان تكلم » . وفي بقية لأصول « إن تكلم » .

(٧) لفظ « صلى » ساقط من هـ .

(٨) وفي ص « فيصل » .

في قول أبي حنيفة و أبي يوسف . قلت : فإن فرغ من الفجر و قد صلى الإمام ؟ قال : عليه ' أن يستقبل الظهر أربع ركعات . قلت : فإن تم عليها مع الإمام و لم يقطعها حتى فرغ من صلاته ؟ قال : لا يجزيه ، و عليه أن يبدأ فيصلي الفجر ثم يستقبل الظهر أربع ركعات .

٥ قلت : أ رأيت عبداً أو مكاتباً صلى في أهله يوم الجمعة الظهر ثم أعتق فوى حين أعتق أن يشهد الجمعة فجاء إلى الإمام فدخل معه في الصلاة فصلى معه ركعتين ؟ قال : تجزيه و هي الفريضة . قلت : فإن جاء ، قد صلى الإمام ؟ قال : عليه أن يستقبل الظهر أربع ركعات . قلت : أ رأيت إن جاء فأدرك مع الإمام الصلاة ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء . و قد فرغ الإمام ؟ قال : إن لم يتكلم بي على صلاته ، و إن تكلم استقبل الظهر أربع ركعات .

قلت : أ رأيت امرأة صلت الظهر في بيتها ثم بدا لها أن تشهد الجمعة فجاءت و دخلت مع الإمام في صلاة فصلت معه أيتها الفريضة ؟ قال : حممه هي الفريضة . قلت : فإن جاءت و قد فرغ الإمام من صلاته ؟ قال : عليها أن تستقبل الظهر أربع ركعات في قياس قول أبي حنيفة . قلت : . هي في جميع ما ذكرت لك عمولة الرجل ؟ قال : نعم . قلت : كدنت أم الولد و المذمومة و المكاتب إذا أعتقت فهي في جميع ما ذكرت ؟

(١-١) و في ص « أن يصلي » .

(٢-٢) كد في ز ، ح ؛ و في ص « أربعاً » ، و لم يذكر قوله « أربع ركعات » في بقية الأصول .

(٣) و في ص ، « و وصعت » مكان « ذكرت » .

لك سواء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا دخل مع الإمام في الصلاة يوم الجمعة فصلى بهم الإمام فلم يفرغ من صلاته حتى دخل وقت العصر؟ قال: فسدت صلاتهم، وعليه أن يستقبل بهم الظهر أربع ركعات - وهذا قول أبي حنيفة .  
وقال أبو يوسف و محمد: أما نحن فمضى صلاتهم تامة إذا كان قد قدمه قدر التشهد قبل أن يدخل وقت العصر، وإن ضحك في هذه الحال كان عليه الوضوء لصلاة أخرى . قلت: فإن كان الإمام ضحك في هذه الحال حتى قهقه ' وهو يتشهد هل ' عليه الوضوء بعد خروج الوقت لصلاة أخرى؟ قال: لا ' . قلت: فإن دخل معه رجل في الصلاة على هذه الحال لم يكن داخلا معه؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل الذي لا يريد أن يشهد الجمعة و ليس له عذر من مرض ولا غيره متى صلى "ظهر"؟ قال: يصلها حين ينصرف الإمام من الجمعة . قلت: فإن صلى قبل ذلك؟ قال: يجزيه .

(١-١) وفي ص «و تشهد فهل» .

(٢-٢) وفي ح، ص «قل: لا» . قلت: والاختلاف مني على اختلاف الروايتين عن الإمام، قل المخرج في ج ٢ ص ٣٢ من مسوطة: (وإن قهقه لم يلزمه وضوء - وهذا قول محمد، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة)؛ لأن 'تحريمه انحلت بفساد الجمعة. (فأما عبد أبي يوسف وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة)، فهو يحل التحريم بفساد الجمعة. (فاد قهقه قبله الوضوء)، لمص دقة القهقهة حرمة الصلاة - له .

١٣: انقظ «من» ساقط من هـ .

(٤) انقظ «لإمام» - قط من ز، ح . ص .



قلت : أ رأيت الإمام يئز بمصر من الأمصار أو بمدينة من المدن  
فيجمع يوم الجمعة بأهلها وهو مسافر هل يحجزهم ؟ قال : نعم . قلت :  
لم ؟ قال : لأن الإمام في هذا لا يشبه غيره ؛ ألا ترى أنه لا تكون  
جمعة إلا بمقام .

٥ قلت : أ رأيت رجلا صلى بالناس يوم الجمعة ركعتين من غير أن  
يأمره الأمير ؟ قال : لا يحجزهم و عليهم أن يستقبلوا الظهر . قلت : فإن  
كان للأمير أمره ذلك أو كان خليفة الأمير أو صاحب شرطة أو القاضي ؟  
قال : يحجزهم صلاتهم .

قلت : أ رأيت مسافرا دخل مصرا من الأمصار فشهد مع أهلها  
١٠ الجمعة هل يحجزه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : لِمَ وهو مسافر ؟ قال : إذا  
دخل مع قومه في " صلاة صلي " بصلاتهم ؛ ألا ترى أنه لو دخل  
مع مقبلي ظهر كد عليه أن يصلي أربع ركعات ؛ ألا ترى لو أن  
امراة أو عبد شهد الجمعة كان عليه أن يصلي ركعتين و ليس على واحد  
منهما أن يشهد الجمعة .

١٥ قلت : أ رأيت إذا حط الناس يوم الجمعة ففرغ الناس كلهم

( ١ - ) وفي « أ رأيت » .

( ٢ - ) وفي ح « ص » اشارة .

( ٣ - ) وفي « ص » - قط من .

( ٤ - ) وفي « أ رأيت » .

( ٥ - ) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « وفرغ » وهو تصحيف .

( ٦ - ) وفي « كذا » - يذكر في ص . وهو الأنسب .

فذهبوا كلهم إلا رجلا واحدا بقي معه كم يصلي مع الإمام؟ قال: يصلي أربع ركعات، إلا أن يبقى معه 'ثلاثة رجال' سواء فيصلي بهم الجمعة، وذلك أدنى ما يكون. قلت: فإن كان معه عبيد أو رجال أحرار؟ قال: يصلي بهم الجمعة ركعتين. قلت: فإن بقي معه نساء ليس معهن رجل؟ قال: يصلي بهن الظهر أربع ركعات. قلت: من أين اختلف العبيد والنساء؟ وليس على واحد منهما الجمعة؟ قال: لأن العبيد رجال، وليس النساء كالرجال.

قلت: أ رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فصلى بهم ركعة ثم فزع<sup>٢</sup> الناس فذهبوا كلهم وبقي وحده كم يصلي؟ قال: يصلي الجمعة ركعتين. قلت: فإن فزع<sup>٣</sup> الناس فذهبوا بعد ما افتتح الصلاة قبل أن يصلي ركعة؟ قال: عليه أن يستقبل الظهر أربع ركعات، ولا يبني على شيء من صلاته - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يمضي على الجمعة في الوجهين جميعا لأنه افتتح الجمعة فلا يفسدها ذهاب الناس عنه، لو ذهب الناس عنه<sup>٤</sup> قل أن يفتتح الجمعة كان عليه أن يصلي الظهر أربع ركعات<sup>٥</sup>.

١٥

(١ - ١) وفي ص «ثلاث رجال»، وفي «رجال ثلاثة».

(٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «بهم».

(٣) كذا في ص و كذا في المختصر؛ وفي بقية الأصول «ورع» تحريف.

(٤) لفظ «عنه» ساقط من هـ.

(٥) اختصر الحاكم هذه المسألة اختصارا حسا، قال: وإذا فزع الناس فذهبوا بعد ما خطب الإمام لم يصل الجمعة إلا أن يبقى معه ثلاثة رجال سواء أحرار =

قلت : أ رأيت رجلا صلى مع الإمام يوم الجمعة فلم يقدر على السجود فسجد على ظهر رجل هل يحزبه ذلك ؟ قال : نعم ، يحزبه إذا كان لا يقدر على السجود .

قلت : أ رأيت من صلى الجمعة في الطافات أو في السدة <sup>١</sup> ، هل يحزبه ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت من صلى الجمعة في دار الصيارفة هل يحزبه ؟ قال : إن كان في الطافات قوم يصلون ركعتين أصعوف متصلة أجزاء ذلك ، وإن لم يكن فيها أحد يصلي فلا تحزبه صلاتهم لأن بينهم وبين الإمام طريقا . قلت : أ رأيت إذ صف القوم يوم الجمعة بين الأساطين في الجمعة ١٠ وغيرها هل تذكره ذلك ؟ قال : لا أكره وليس به بأس .

قلت : أ رأيت رجلا أدرك مع الإمام يوم الجمعة ركعة أ ، أدرك الإمام في التشهد قبل أن يسلم أو بعد ما تشهد قبل أن يسلم أو أدركه = أو عيبد أو مسعرون صلى بهم الجمعة ، فإن صلى بهم ركعة ثم ذهبوا مضى على صلاة الجمعة ، وإن ركع ولم يسجد حتى ذهبوا استقبل الظهر في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا انتحوا وهم معه مضى على الجمعة ، وإن كان ركع ولم يسجد حتى ذهبوا استقبل الظهر في قول أبي حنيفة ، وقول أبو يوسف ومحمد : إذا انتحوا وهم معه بقي على الجمعة - اهـ ق ٢٧ .

(١) محض « أ رأيت » ساقط من الأصل ، وهو من سهو الناسخ .

(٢) انطق : ما عطف من الأبنية - أي جعل كالفوس . والسدة : الباب ، ونظرة فوقه .

بعد ما سلم وهو في سجدة السهو؟ قال: أدرك هذا معه الصلاة وعليه أن يصلي ركعتين.

قلت: أرايت رجلاً أحدث وهو خلف الإمام يوم الجمعة فاقتل

فذهب وتوضأ، وقد فرغ الإمام من صلاته كيف يصنع؟ قال: إن كان قد تكلم استقبل الظهر أربع ركعات، وإن لم يتكلم نبى على صلاته ٥

(١) وقال محمد: يصلي الأربعة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام فقد أدرك، وإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً. وهما استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم: ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقضوا. وقد فاته ركعتان، ثم هو بإدراكك التشهد مدرك للجمعة بدليل أنه ينويها دون الظهر حتى لو نوى الظهر لم يصح اقتداؤه به؛ ثم الفرص بالاعتداء تارة يتعين إلى الريادة كما في حق المسافر يقتدى بالمقيم، وقارة إلى النقصان كما في حق الجمعة؛ ثم في اقتداء المسافر بالمقيم لا فرق بين الركعة وما دونها في تعيين الفرص به، هكذا هنا. وتأويل الحديث: وإذا أدركهم جلوساً قد سألوا. والقياس ما قالوا إلا أن هذا احتياط وقال: يصلي أربعاً احتياطاً، وذلك جمعة. ولهذا أئزمه القراءة في كل ركعة، وكذلك تلزمه القعدة الأولى على ما ذكره الطحاوى عنه كما هو لازم للإمام؛ وفي رواية المعلى عنه: لا تلزمه القعدة الأولى لأنه طهر من وجه فلا تكون القعدة الأولى فيه واجبة، وهذا الاحتياط لا معنى له فانه إن كان طهراً فلا يمكنه أن يبينها على تحريم عقدها للجمعة. وإن كان جمعة فلا تكون الجمعة أربع ركعات. ١٥ ما قاله السرخسى في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٥.

(٢) وفي ص «الرجل».

(٣-٣) وفي ص «في يوم الجمعة».

(٤) كذا في الأصل؛ وفي بقية الأصول «فتوضأ».

(٥) كذا في ح، ص؛ ولم يذكر لفظ «قد» في بقية الأصول.

حتى يتم ركعتين .

قلت: أرايت رجلا أدرك الإمام يوم الجمعة وهو يتشهد أ يصلي الجمعة؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: أرايت مسافرا دخل في صلاة مقيم كم يصلي؟ قلت: يصلي صلاة مقيم أربع ركعات، قال: فهذا وذاك سواء؛ ه ألا ترى لو أنه أدرك مع الإمام الصلاة وجبت عليه صلاته؟ فكيف يصلي غير صلاته وقد دخل في صلاته ونواها! وقال محمد: يصلي الجمعة أربعاً إن لم يدرك الركعة الآخرة - وهو قول زفر .

قلت: أرايت إماماً خطب الناس يوم الجمعة في وقت الظهر أو صلى الجمعة في وقت العصر وكان ذلك في يوم غيم هل تجزيهم صلاتهم؟ ١٠ قال: لا . قلت: فإن لم يخضب حتى ذهب وقت الظهر ثم خطب في وقت العصر وصلى الجمعة؟ قال لا تجزيهم في الوجهين جميعاً، وعليهم أن يستقبلوا "تظهر أربع ركعات" .

قلت: أرايت "أمير عسكر" نزل بالناس في بلدة وهو لا يريد براحة غير أنه يسرح جنوده هل عليه أن يقصر الصلاة؟ قال: لا . ١٥ قلت: فهل عليه أن يخضب الناس يوم الجمعة ويصلي ركعتين؟ قال: نعم . ١١-١١ وكان في الأصل «وصلاة الجمعة»؛ وفي بقية الأصول «وصلى الجمعة» وهو لصواب .

(٢-٢) وفي ص «إمام عسكر» .

(٣) وفي «نرحا» مكان «براح» و«براح»: المكان الذي لا سترة فيه من شجر أو غيره - مغرب ج . ص ٣٣ .

قلت: أرأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فلما فرغ من خطبته قدم عليه أمير آخر أبصرى القادم بخطبة الأول أم يعيد الخطبة؟ قال: إن صلى بخطبة الأمير الأول صلى أربع ركعات، وإن هو خطب الناس صلى بهم ركعتين.

قلت: أرأيت القوم أتركه لهم أن يصلوا الظهر في جماعة يوم الجمعة؟ قال: نعم، أكره لهم ذلك إذا كانوا في مصر. قلت: وكذلك إذا كانوا في سجن أو محبس؟ قال: نعم، وإن صلوا أجزاءهم.

قلت: أرأيت الإمام هل يحجر بالقراءة يوم الجمعة؟ قال: نعم.

قلت: فمن يجب عليه أن يأتي الجمعة؟ قال: على أهل الأمصار.

(١) قال السرخسي في شرح المختصر: وإن كان صلى الأول الجمعة بالناس، فإن لم يعلم بقدم الثاني أجزاءهم لأنه لا ينزل مسلم يعلم بقدم الثاني، وإن علم به لم يجزهم إلا أن يكون الثاني أمراً بإقامتها فحينئذ يجزئهم لأنه مستجمع لشرائطها. وقد قيل: لا يجزئهم لأن الثاني لم يملك إقامتها لعدم شهود الخطبة لم يصح أمره الأول به. وقد بينا هذا فيما سبق - اهـ ج ٢ ص ٣٥.

(٢) كذا في ح؛ وفي ع. ز. «مجلس»؛ وأظن أنه تصحيف «محبس»، وفي ص «محبس»، وفي «محبس».

(٣) قال أبو هريرة رضي الله عنه: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى سورة الجمعة وفي الثانية المذاقيين. وقال النعمان بن بشير رضي الله عنهما: قرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية هل أتاك حديث العاشية - اهـ

وقاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٦ من شرح الكافي.

(٤) أقوله عليه لصلاة والسلام: لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جمع. وقال - على رضي الله عنه: لا الجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحية إلا في مصر جمع =

قلت: أفتجب على من كان بزرارة<sup>١</sup> أو نحوها أن يأتي الجمعة بالكوفة؟  
قال: لا . قلت: وكذلك أهل الحيرة والمدينة؟ قال: نعم، ليس تجب  
على هؤلاء الجمعة .

قلت: أرايت الخطبة يوم الجمعة أهي قبل الصلاة أو بعدها؟ قال:  
بل قبلها . قلت: فإن خطب بعدها هل تجزيهم؟ قال: لا . قلت: فإن  
صلى بهم الجمعة وخطب بعد ذلك؟<sup>٢</sup> قال: عليه وعليهم<sup>٣</sup> أن يعيدوا  
الجمعة بعد الخطبة .

== كذا في « لسرخسي في ج ٢ ص ٢٣ من مبسوطه - قال: وظاهر المذهب في بيان  
حد المصر الجامع أن يكون به سلطان أو قاض لإقامة الحدود و تنفيذ الأحكام ؛  
وقد قال بعض مشايخنا : أن يتمكن كل صانع أن يعيش بصنعتة فيه ولا يحتاج فيه  
إلى التحول إلى صفة أخرى ؛ و قال ابن شجاع : أحسن ما قيل فيه إن أهلها بحيث  
أو اجتمع في أكبر مساحدهم لم يسعهم ذلك حتى احتاجوا إلى بناء مسجد الجمعة  
فهد مصر مع تدمر به الجمعة . ثم في طهر الرواية : لا تجب الجمعة إلا على من سكن  
المصر والأرياف متصلة بمصر ؛ وعن أبي يوسف : إن كل من سمع النداء من  
أهل القرية من المصر فعليه أن يشهدا - اهـ .

( ١ ) زرارة - بضم الزاي وفتح الراء : محلة بالكوفة ، سميت بزرارة  
ابن يزيد بن عمرو بن عدس من بني الكار . وكانت منزله - راجع ج ٢ ص ٣٨١  
من معجم البلدان .

( ٢ ) لفظة « المدينة » ، يذكر في ص ، مذكور في بقية الأصول ؛ و ليس أطراف  
كوفة مة . يسمى « المدينة » قلعة تصحيف « السدير » و هو من أطراف الكوفة  
عند الحيرة - والله أعلم .

٣٨١ - ١ كذا في ج . ص ؛ وفي بقية الأصول « قال : عليهم » .

قلت : أ رأيت رجلا أدرك الإمام يوم الجمعة و قد ركع و رفع رأسه من الركوع فأحدث الإمام قدام هذا الرجل ' فسجد بهم ؟ قال : يجزيهم ' . قلت : فهل ' يجزي هذا المقدم ؟ قال : يجزيه من يسجدتين ، ولا ' يحتسب بهما ' من صلاته لأنه لم يدرك الركوع و لكن يجعل السجدين تطوعا و يصل الركعة التي سبقه الإمام بها . قلت : فكيف أجزى من خلفه ه و لا يجزيه ؟ قال : لأنه لو كان خلف الإمام كان عليه أن يسجدهما ' .

قلت : أ رأيت مسافرا شهد الجمعة مع الإمام فأدرك الخطبة فلما فرغ الإمام ه من خطبته أحدث قدمه قبل أن يدخل في الصلاة فصلى المسافر بالناس الجمعة أتجزئهم صلاتهم ؟ قال : نعم . [ قلت : وكذلك العبد ؟ قال : نعم - ٧ ] . قلت : أ رأيت إن كان المسافر لم يشهد الخطبة مع الإمام ه يوم الجمعة ١٠

( ١ - ١ ) وفي ح . ص « فسجد بهم هل يجزيهم ؟ قال : نعم » .

( ٢ ) وفي ص « هل » .

( ٣ - ٣ ) كان في الأصل و كذا في ز ، ح « يحتسبها » ؛ وفي ه « يحسبها » ؛ وفي ص و المختصر « يحتسب بها » وهو الصواب .

( ٤ ) وفي ج ٢ ص ٢٦ من مبسوط السرخسي : فإن قيل : قد لم يحتسب بها كان تطوعا في حقه فكيف يجوز اقتداءه اقوم به و هم معترضون ؟ قلنا : لا كذلك ، بل هما فرض في حقه حتى لو تركهما لم تجز صلاته ، و لكنه لا يحتسب بهما لأن عدم شرط الاحتساب في حقه - اهـ .

( ٥ ) كذا في ص ، ولفظ « لإمام » ساقط من بقية الأصول .

( ٦ ) وفي ص « تقدم المسافر » .

( ٧ ) كذا في ح ، ص ؛ و ما بين المربعين ساقط من بقية الأصول .

( ٨ ) من قوله « فأدرك الخطبة فلما فرغ الإمام ... » ساقط من ه .



إلا أنه حين دخل لمسجد أحدث الإمام قبل أن يدخل في الصلاة قدمه كيف يصنع؟ قال: يصلي بهم الظهر ركعتين ثم يتشهد ويسلم، ثم يقوم الناس فيقتضون ركعتين، حدانا بغير إمام.

قلت: أرايت الإمام ما يجب عليه أن يقرأ في الجمعة؟ قال: ما قرأه خمس، ويكره أن يوفت في ذلك وقتاً. قلت: فأتى سورة يقرأها على المنبر؟ قال: ما قرأه خمس. قلت: فإن قرأ على المنبر سورة فيها سجدة أيسجد؟ ويسجد من معه؟ قال: نعم. قلت: فإن قرأها في صلاة؟ قال: يسجدها ويسجد من معه. قلت: فإن لم يسجدها في وريح من صلاه رسم هل يسجد الناس بعد ذلك؟ قال: إذا لم يسجد الإمام فلا يسجد من خلفه. قلت: أرايت إن كان الإمام حين قرأ سجدة أحدث قبل أن يسجدها فقدم رجلاً أينبغي لذلك الرجل المقدم أن يسجدها ويسجد معه الناس؟ قل: نعم.

قلت: أرايت لجيش يغزون أرض الحرب ويحاصرون مدينة

(١) وفي ر. ح « فيصنون ».

(٢) إلا أن يتبرك بقراءة سورة ثبت عدمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها فيقتلى. انتهى. قاله ابن حبان في شرح المختصر ج ٢ ص ٣٦.

(٣) وفي ص « قرأها ».

(٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت منه أنه قرأ سوراً مختلفة على المنبر «الدهر» و«و نرسلت» وغيرهما. ف.

(هـ) كذا في الأصل وكذا في ص؛ وفي ز، ح، « ويسجد معه من معها ».

(٦) كذا في ح، ص؛ والضمير ساقط من بقية الأصول.

و يوطنون أنفسهم على إقامة شهر هل يجمع بهم إمامهم ؟ قال : لا . قلت :  
لم ؟ قال : لأنهم مسافرون . قلت : فان صلى بهم إمامهم الجمعة ؟ قال :  
لا تجزيهم ، وعليهم أن يعيدوا ركعتين لأنهم مسافرون فلا يجزيهم أن  
بصلوا الجمعة إلا في مصر من الأمصار مع الإمام .

قلت : أ رأيت إماما صلى الجمعة بالناس فلما فرغ من الركعة الثانية ه  
قام حتى استوى قائما ؟ قال : عليه أن يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد  
بمحدثي السهو . قلت : فان قام في الظهر في الرابعة حتى استوى قائما ه  
عليه أن يقعد فيتشهد ويسلم ثم يسجد بمحدثي السهو ؟ قال : نعم . قلت :  
فان قام في الظهر في الثانية حتى استوى قائما ؟ قال : لا يقعد ولكنه يمضي  
على صلاته . فاذا سلم سجد بمحدثي السهو . قلت : من أين اختلفا ؟ قال : ١٠  
لأن الجمعة إما هي ركعتان وقد تمت . و الظهر أربع ركعات لم تتم بعد ،  
فاذا استوى في الثانية قائما أمرته أن يمضي في صلاته ويسجد بمحدثي السهو  
إذا فرغ من صلاته . قلت : فان لم يستو قائما ؟ ولكنه نهض و حين  
نهض ذكر ؟ قال : يقعد فيتشهد ويسلم ، فاذا فرغ من صلاته سجد  
بمحدثي السهو بعد ذلك إن كان فعل ذلك ناسيا ، وإن بعد ذلك فقد ١٥

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : ( وإذا قام الإمام من الركعة الثمانية في الجمعة  
ولم يقعد فانه يعود ويقعد ) ، لأنها تعدة الختم في هذه الصلاة فيعود إليها كما في  
سائر الصلوات . و الجمعة في حق المقيم كالظهر في حق المسافر - انتهى ج ٢ ص ٣٦ .  
(٢-٢) وفي ص « ولكنه نهض إلى الصلاة فذكر » والواو ساقط من « في قوله »

« و حين » .

أساء ولا شيء عليه .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا وهو ينوي أن يصلي أربع ركعات فلما صلى "ثنية قام فذكر قبل أن يستتم قائما؟ قال : يقعد فيصيرغ من بقية صلاته . ر عليه سجودتا "سهو . قلت : فان استتم قائما ه ومضى على صلاته هل عليه سجودتا "سهو؟ قال : نعم . قلت : فان كان لا يريد أن يصلي أربع ركعات فلما قعد في الثانية نهض في الركعتين حتى استوى قائم ثم ذكر؟ قال : يقعد فيتشهد ويسلم ويسجد بسجودتي السهو . قلت : وكذلك لو نهض في الركعتين من الوتر أو المغرب فهو مثل ما وصفت لك في الظهر والعصر؟ قال : نعم .

١٠ قلت : أ رأيت الرجل أيجتي يوم الجمعة في المسجد؟ قال : إن شاء فعل . إن شاء لم يفعل .

### باب صلاة العيدين

قلت : رأيت "العيدين" هل يجب فيهما الخروج على أهل القرى

(١) وفي المختصر وشرحه للمرحسي : وللرحل أن يجنب في المسجد يوم الجمعة إن شاء وإن شاء . نعم لأن قعوده لا تنظر الحسنة فيقعد كما شاء ، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم في التطوعات في البيت كان يقعد محتما ، وهذا جاز ذلك في صلاة في حالة انتظاره أولى - اهـ ج ٢ ص ٣٦ .

(٢) الأصل في العيدين حديث أس رضي الله عنه قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يعبدون فيهما فقال : قد أبداكم الله سبحانه وتعالى بهما خيرا منه : الممطر والأصحى . و تنبه المذهب في صلاة العيد أنها واجبة أم سنة ، فالذكر في الجمع الصغير أنه سنة لأنه قال في "مسنن" : يجتمعان في يوم =

و الجبال و السواد ؟ قال : لا ، إنما يجب على أهل الأمصار و المدن .

قلت : أ رأيت الإمام يوم العيد ' أ يبدأ ' بالخطبة أو بالصلاة ؟

قال : بل يبدأ بالصلاة <sup>٢</sup> ، فإذا فرغ خطب ثم جلس جلسة خفيفة ثم

= واحد فالأولى منها سنة . و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه تجب صلاة العيد على من تجب عليه صلاة الجمعة ؛ و قال في الأصل : لا يصلى التطوع في الجمعة ما خلا قيام رمضان و كسوف الشمس . فهو دليل على أن صلاة العيد واجبة ، و الأظهر أنها سنة و لكنها من معالم الدين ، أخذها هدى و تركها ضلالة - انتهى ما قامه المرخسى في ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه .

(١) لما روينا : لا الجمعة ولا شريق إلا في مصر جامع . و المراد بالشرقي صلاة العيد على ما جاء في الحديث : لا دبح إلا بعد التتريق . و الحاصل أنه يشترط لصلاة العيد ما يشترط لصلاة الجمعة ، إلا الخطبة فإنها من شرائط الجمعة وليست من شرائط العيد ، و لهذا كانت الخطبة في الجمعة قبل الصلاة و في العيد بعدها ، لأنها خطة تدكّر و تعلّم لما يحتاج إليه في الوقت فلم تكن من شرائط الصلاة ، كالخطبة بعرفات ، و الخطبة يوم الجمعة بمنزلة شطر الصلاة لما ذكرناه - كذا ذكره المرخسى في ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه .

(٢-٢) و في « ابتدأ » .

(٣) و الرأيل على أن الخطبة في العيد من الصلاة . روى أن مروان : خطب في العيد قبل الصلاة ثم رحل فقال : أخرحت أنبياء مروان ' و لم يخرجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و خطبت قبل الصلاة و لم يخرجهم هو قبلها ؛ و إنما يكن مخطب بعد الصلاة . فقال مروان : ذلك شيء قد ترك . فقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : أم هذا فقد قضى ما عليه . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » - حديث . ( قال ) : و قد كانت الخطبة بعد الصلاة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و انحفاء الرأيليين =

يقوم فيخطب ، ويقرأ في خطبته بسورة من القرآن . قلت : أفتجب للقوم أن يستمعوا وينصتوا ؟ قال : نعم .<sup>١</sup>

قلت : أرايت صلاة العيدين هل فيها أذان وإقامة ؟ قال : ليس فيها أذان ولا إقامة .<sup>٢</sup>

قلت : أرايت الإمام إن بدأ بالخطبة فخطب ثم صلى بهم ثم تعزبهم صلاتهم ؟ قال : نعم .<sup>٣</sup>

قلت : أرايت تكبير في صلاة العيدين كيف هو ؟ قال : يقوم الإمام ويكبر وحده يمدح بها "صلاة" ثم يكبر بعدها ثلاثاً ، فإذا كبر قرأ بفاتحة تقرأت في سورة . فإذا فرغ من القراءة كبر الخامسة = حتى أحدث بنو أمية خطبة قبل الصلاة لأنهم كانوا في خطبتهم يتكلمون بما لا يصلح وكان الناس لا يجلسون بعد الصلاة اسماعياً ، فأحدثوها قبل الصلاة ليسمعها الناس - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٧ من شرح المختصر .

(١) لأنه عظمه ولم ينفع وعظمه إذا استمعوا - اهـ ج ٢ ص ٣٨ من شرح المختصر .  
(٢) وفي المختصر وشرحه : وليس في عيدين أذان وإقامة ، هكذا جرى التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ، وهو داليل أنها سنة - اهـ ج ٢ ص ٣٨ .

٣ ورد في ج ٥ ، ز بعد قوله « نعم » « ولا يخرج النبى في العيدين » ،  
وهذا القول في ص . وهو نصاب لأن المسألة يحىء بعد في آخر الباب .  
وفي مختصر وشرحه : وإن خطب أولاً ثم صلى أجزاهم كما لو ترك الخطبة أصلاً - اهـ ص ٣٨ .

(٤-٤) وفي ص « بم تحة الكتاب وسورة » .

فركع بها ، فاذا فرغ من ركوعه و سجوده قام في الثانية ' فبدأ فقرأ  
بفاتحة القرآن و بسورة ' ، فاذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات ،  
ثم يكبر الرابعة فيركع بها<sup>٢</sup> ثم يسجد ، فاذا فرغ تشهد و سلم . قلت :  
(١-١) وفي ص « فبدأ بفاتحة القرآن وسورة » .

(٢) قال في المختصر و شرحه : ( و التكبير في صلاة العيد تسع : خمس في الركعة  
الأولى ، فيها تكبيرة الافتتاح و الركوع ؛ و أربع في الثانية ، فيها تكبيرة الركوع ؛  
و يوالى بين القراءة في الركعتين ) . و هذه مسألة اختلف الصحابة رضوان الله  
عليهم فيها ، والذي ينادى قول ابن مسعود رضي الله عنه ؛ و به أخذ علماءنا - رحمهم الله ؛  
و قال على رضي الله عنه في الفطر : يكبر إحدى عشرة تكبيرة : ستا في الأولى ،  
و خمسا في الثانية فيها تكبيرة الافتتاح و تكبيرة الركوع ؛ و الروائد ثمان  
تكبيرات ؛ و في الأضحية خمس تكبيرات : تكبيرة الافتتاح . و تكبيرة الركوع  
و تكبيرتان زائدتان : واحدة في الأولى ، و الأخرى في الثانية . و من مذهبه  
البداءة بالقراءة في الركعتين ثم بالتكبير . و عن ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث  
روايات : روى عنه كقول ابن مسعود و هي شاذة ، و المشهور عنه روايتان :  
إحداهما أنه يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة : تكبيرة الافتتاح ، و تكبيرة  
الركوع ، و عشر زوائد : خمس في الأولى ، و خمس في الثانية . و في الرواية  
الأخرى اثنا عشرة تكبيرة : تكبيرة لافتتاح ، و تكبيرة ركوع ؛ و تسع زوائد :  
خمس في الأولى ، و أربع في الثانية . و قد روى عن أبي يوسف أنه رجع إلى  
هذا - و هو قول الشافعي ، و عليه عمل الناس اليوم لأن الولاية لما انتقلت إلى  
بني العباس أمروا الناس بعمل في التكبيرات بقول جدهم . و من مذهبه البداءة  
بتكبير في كل ركعة ؛ و إنما أخذنا بقول ابن مسعود رضي الله عنه لأن ذلك شيء  
اتفقت عليه جماعة من الصحابة منهم أبو مسعود البصري و أبو موسى الأشعري  
و حذيفة ابن اليمان - رضي الله عنهم ؛ لأن الوليد بن عقبة أناهه قال : هذا -

فهو يرفع يديه في كل تكبيرة من هذه التسع تكبيرات؟ قال:  
نعم. قلت: «ولا يرفع يديه في تكبيرتين من هذه التسع» وإنما يرفع  
في السبع منها؟ قال: نعم. قلت: فأيهما التي يرفع فيها يديه؟ قال:  
إذا افتتح الصلاة رفع يديه، ثم يكبر ثلاثاً فيرفع يديه، ثم يكبر الخامسة  
= العيد فكيف تأمروني أن أفعل؟ فقالوا لا ابن مسعود: عليه، فعله بهده  
الصفة. ووافقوه على ذلك. وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة  
العيد أربعاً ثم قال: «أربع كآربع الجنائز فلا يشبه عليكم». وأشار بأصابعه وحسب  
«...». فيه قول وعمل وإشارة واستدلال وتأكيده؛ وإنما قلنا بالموالاة  
بين قوله «...» لأن التكبيرات يؤتى بها عقب ذكر هو فرض في الركعة الأولى  
يؤتى به عقب تكبيرة الافتتاح وفي الثانية عقب القراءة. ولأنه يجمع بين التكبيرات  
ممكن في ركعة الأولى يجمع بينها وبين تكبيرة الافتتاح، وفي الثانية يجمع  
بين تكبيرة الركوع. وله بين مقدار الفصل بين التكبيرات في الكتاب.  
وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال: ويسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث  
تسبيحات. وقال ابن أبي ليلى: يأخذ بأي هذه لتكبيرات شاء. وهو رواية  
عن أبي يوسف لأن أظهر أن كل واحد منهما، إنما أخذ بما رآه من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو سمعه منه، وإن هذا شيء لا يعرف إلا رأي؛ والكما بقول:  
آخر السجدة الأولى فلا وجه لإثبات التخيير بين القليل والكثير. اهـ ج ٢  
ص ٣٨.

- ١-١ وفي ص «التسعة تكبيرات»؛ وفي ح «السبع تكبيرات»، وهو  
أيضاً صواب. ثم بعد تكبيرة الركوع منها.  
(٢-٢) وفي ص «ولا يرفع في تكبير من غير هذه لسبع».

ولا يرفع يديه ، ' ، ' فاذا قام في الثانية وقرأ كبر ثلاث تكبيرات  
ويرفع يديه ، ثم يكبر الرابعة للركوع ولا يرفع يديه ' . قلت : والتكبير  
في الفطر والأضحية والخطبة والصلاة سواء ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يفوته العيد هل عليه أن يصلي شيئاً ؟ قال :  
إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل . قلت : فكيف يصلي إن أراد أن يصلي ؟ ه  
قال : إن شاء أربع ركعات وإن شاء ركعتين ' .

قلت : أ رأيت الإمام إذا خرج إلى الجبابة أن ينبغي له أن يخلف  
رجلاً يصلي بالناس في المسجد ؟ قال : إن فعل فحسن ، وإن لم يفعل  
فلا شيء عليه ' . قلت : فإن فعل كيف يصلي بهم الرجل ؟ قال : يصلي  
بهم كما يصلي الإمام في الجبابة .

(١) وحكى أبو عصمة عن أبي يوسف أنه لا يرفع يديه في شيء منها - قاله  
السرخسي في شرح الكافي ج ٢ ص ٣٩ .

(٢-٢) كذا في ح . ص ؛ ومن قوله « فاذا قام في الثانية ... » ساقط  
من بقية الأصول .

(٣) لما روى علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من  
صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبتة وكل ورقة حسنة » -  
انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٣٩ .

(٤) الجبابة - مثقل الباء وثبوت الهاء أكثر من حذفها : هي المصلى في  
الصحراء - من مصباح النير ج ١ ص ٩٧ .

(٥) روى عن علي رضي الله عنه أنه استخف من يصلي بالضعفة صلاة العيد في  
الجامع وخرج إلى الجبابة - ذكره السرخسي في ج ٢ ص ٤٠ من شرح المختصر .



قلت : أ رأيت رجلاً أحدث في الجبابة يوم العيد وهو مع الإمام  
 يخاف إن رجع إلى الكوفة أن تقوته الصلاة ولا يجد الماء كيف يصنع ؟  
 قال : يتيمم ويصلي مع الناس . قلت : لم ؟ قال : ' لأن العيدين إن فاتته '   
 ' لا يكن عليه صلاة . ' و صلاة 'العيدين' بمنزلة الصلاة على الجنائز :   
 ' ألا ترى أنه إذا صلى على الجنيزة فأحدث فأنه يتيمم ويصلي عليها ؟   
 فكذلك العيد . قلت : فإن أحدث بعد ما صلى ركعة أ يتيمم مكانه   
 ولا يمضي على صلاته ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يتيمم ولكنه انصرف   
 إلى الكوفة فتوضأ ثم عاد إلى المصلي فوجد الإمام قد صلى كيف يصنع ؟   
 قال : يصلي ركعتين كصلاة الإمام ويكبر كما يكبر الإمام . قلت :   
 ١٠ فهل يقرأ فيهما ؟ قال : لا . قلت : فما شأنه يكبر ولا يقرأ ؟ قال : لأن   
 قراءة الإمام له قرأة . ولا يكون تكبير الإمام له تكبيراً ؛ ألا ترى   
 أن من خلف الإمام يكبرون معه ولا يقرأون ؟ فهذا والذي خلفه   
 سواء : ' لأنه قد أدرك أول "صلاة مع الإمام" وهذا قول أبي حنيفة ،   
 (١-١) وفي ص ١٠٠ 'لأن العيد إداوته' .

(٢-٢) وفي ص ١٠٠ صلاة الإمام .

(٣-٣) وفي ص ١٠٠ 'كان' .

(٤-٤) وفي ص ١٠٠ 'أله' .

(٥) كذا في الأصل و كذا في ص ١٠٠ وفي نسخة الأصول 'يصل' .

(٦) وفي ص ١٠٠ 'أله' وليس شيء .

(٧) وفي ص ١٠٠ 'يكبر' غير و ؛ وسقط قوله 'ويكبر' من .

(٨) كذا في ج ١ ص ١٠٠ 'والله أو قد قوته' لأنه سقط من بقية لأصول .

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا دخل مع إمام في الصلاة متوضياً لم يجزه التيمم لأن هذا لا يفوته الصلاة - وهذا قول زفر.

قلت: أرايت الإمام هل يقرأ في العيدين بشيء معلوم؟ قال: بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ: «سبح اسم ربك الأعلى» و«هل أتاك حديث الفاشية»<sup>٢</sup> وأما سورة من القرآن (١) لفظ «الصلاة» ساقط من الأصل وكذا من ز، ه؛ وإنما زيد من ح، ص.

(٢) أسنده إمامنا الأعظم عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بـ «سبح اسم ربك الأعلى» و«هل أتاك حديث الفاشية» - أخرجه الحارثي في مسنده من طريق القاسم بن الحكم وأبي يحيى الجاني والحسن بن زياد وأبي يوسف وأيوب بن هاني ومحمد بن مسروق وسعيد بن أبي الجهم وأسد ابن عمرو وإسحاق بن يوسف الأزرق والمقرئ وعفيف بن سالم الموصلي والأبيض بن الأغرعة، ورواية الثلاثة الأخيرين في العيدين فقط. وأخرجه الحافظ طلحة بسنده من طريق القاسم والأبيض والجاني. وأخرجه الحافظ محمد بن المظفر في مسنده من طريق القاسم والجري بن عبد الحميد والأبيض عنه. قال الحافظ: ورواه شعبة عن إبراهيم كذلك. وأخرجه ابن خسرو بسنده عن ابن المظفر المذكور. ورواه من طريق محمد بن مسروق عنه وعن الثوري، ومن طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عنه. وأخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضاً في كتاب الآثار عنه سنداً ومناً - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٢٧٤. وأخرجه ابن خسرو من طريق القاسم بن الحكم والأبيض بن الأغرعة، ولفظه: إنه كان يقرأ في العيدين بـ «سبح اسم ربك الأعلى» و«هل أتاك»

قواها أجزته . . . وقد يكره أن يتخذ الرجل شيئاً من القرآن

= حديث الغاشية . . وأخرج من طريق محمد بن مسروق ناسفیان و أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم مثله سواء . وأخرجه عن لمقرئ أيضاً مثله سواء . . وأخرجه الحافظ أبو نعیم في مسند الإمام له من طريق الأیص بن الأغر عن أبي حنيفة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن حبيب بن سالم عن إسماعيل بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين والجمعة بـ «سبح اسم ربك لأعلى» و «هل أنك حديث غاشية» . (قال) ورواه محمد بن مسروق وأيوب بن هني وأحسن بن زياد وأحسن بن الفرات وأبو يوسف وسعيد بن أبي الخضر . اهـ كذا رواه من غير واسطة محمد بن المنتشر ثم رواه عنه من طريق عبد الله بن بزيح و شعيب بن إسحاق عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن حبيب عن إسماعيل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة (وفي العيدين) «سبح اسم ربك لأعلى» و «هل أنك حديث الغاشية» . (قال) ورواه عن أبي حنيفة على هذا القسم بن الحكم والحناي وإسحاق بن زيد في كتابي لروايتين . فتابع أبو حنيفة عبيد الله . فأمروا به عن إبراهيم عن حبيب نفسه فتابعه عليه الفرات بن حماد ويحيى بن سعيد الأموي عن مسعر ثم أسند عن مسعر قول : ومن «هل على الروية الأخرى» قال فيها : عن أبيه عن حبيب ثوري وشعبة ومسعر وجور بن عبد الحميد ، ثم أخرج عن كل منهم بسنده قلت : وآباه حرير وأوعوبة أيضاً عن إبراهيم عن أبيه ؛ وتابع عبيد الله بن عبد الله حيد عن إسماعيل . رواه مسلم - راجع ج ٢ ص ٢٨٨ من صحيحه . ورواه أحمد وأطبراني في الكبير عن حمزة بن جندب ، ورجل أحمد قات - راجع ج ٢ ص ٢٠٤ من مجمع الزوائد .

(١) فاستبرأ برك : لاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في قراءة هاتين السورتين لحسن - فلهذا المرحوم في ج ٢ ص ٤٠ من شرح مختصر .

حتماً حتى لا يقرأ في تلك الصلاة غيرها<sup>١</sup> .

قلت : فهل قبل العيدين صلاة ؟ قال : لا . قلت : فهل بعدها صلاة ؟

قال : إن شاء صلى أربعاً<sup>٢</sup> ، وإن شاء لم يصل .

قلت : رأيك رجلاً أدرك الإمام في صلاة العيد بعد ما تشهد

ولم يسلم أو أدركه بعدما سلم ويوجد سجودتي السهو فدخل معه ثم سلم الإمام<sup>٣</sup> .

أيقوم الرجل فيصلّي صلاة العيد ؟ قال : نعم . قلت : ويقرأ ويكبر ؟

قال : نعم<sup>٤</sup> . قلت : فكيف يكبر إذا قام يصلي إذا أدركه ؟ قال : يكبر

ثلاث تكبيرات ، ثم يقرأ فاتحة<sup>٥</sup> القرآن وسورة<sup>٦</sup> ، ثم يكبر

(١) نطق « حتماً » ساقط من ص ، وهو من سهو الكاتب .

(٢) فريماً : يظن طأن أنه لا يجوز تلك الصلاة إلا بقراءة تلك السورة ، فكان هو

مدخلاً في الدين ما ليس منه ؛ وقال عليه الصلاة والسلام : « من أدخل في دينه

ما ليس منه فهو رد عليه » - ما في شرح الكافي ج ٢ ص ٤٠ .

(٣) والذي يختص بهذا اليوم حديث علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : « من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبتاً

وبكل ورقة حسنة » - انتهى . قاله أسرخسي في ج ٢ ص ٣٩ من شرح المختصر .

(٤-٤) وفي « ويكبر ويقرأ » .

(٥) قلت : هذا الجواب مع سؤاله ساقط من ص .

(٦) وفي ز ، ح « يقرأ » مكان « يكبر » .

(٧) كذا في الأصل وكذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « بفاتحة » .

(٨) من ص وكذا في المختصر ، وفي بقية الأصول : بسورة .

الرابعة فيركع بها ويسجد، ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بفاتحة القرآن وسورة، ثم يكبر أربع تكبيرات ويركع في التكبيرة الرابعة . قلت : لِمَ جعلت على هذا ثمانى تكبيرات ؟ قال : لأنه كبر تكبيرة واحدة حين افتتح بها الصلاة مع الإمام فألقيت عنه تلك التكبيرة .

٥ قلت : أ رأيت رجلا أدرك مع الإمام ركعة من العيد ؟ فلما سلم الإمام قام يقضى كيف يكبر ؟ قال : يقرأ بفاتحة القرآن وسورة ثم يكبر أربع تكبيرات يركع بآخرهن .<sup>٢</sup>

قلت : أ رأيت لإمام هل ينبغي له أن يكبر في العيدين أكثر من تسع تكبيرات ؟ قال : ما أحب له ذلك . قلت : فإن فعل هل يضره (١-١) كذا فى ح . ص : ومن قوله « الرابعة فيركع ... » ساقط من بقية الأصول . ولا بد منه .

(٢) وفى « العيدين » مكان « العيد » خطأ فاحش .

(٣) وه أجاب فى الجمع و الزيادة وفى نوادر أبى سليمان فى أحد الموضعين ، وقال فى الموضع الآخر : يبدأ بالتكبير . وهو القياس لأنه يقضى ما فاتة فيقضيه كما فاتة وكسبه استحسنه . قل : وبدأ بالتكبير كان موافقا بين التكبيرات فإن فى الركعة المؤداة مع الإمام كانت ابتداء بقراءة . والمؤداة بين التكبيرات لم يقل بها أحد من الصحابة ، وبدأ بالقراءة كان فعله موافقا لقول على رضى الله عنه . ولأن يفعل كما قال بعض صحابة أولى من عكسه . ولأنه لو بدأ بالقراءة كان تباين التكبيرات عقيب ذكر هو فرض جامعا بينها وبين تكبير الركوع ، وهو أصل ابن مسعود رضى الله عنه كما بينا . انتهى ما قاله السرخسى فى ج ٢ ص ٤٠ من شرح المختصر .

(٤) وفى ص ، ح « سبع » .

من ذلك شيء قال : لا .

قلت : أ رأيت إماما قرأ السجدة يوم العيد ؟ قال : عليه أن يسجد  
و يسجد معه أصحابه . قلت : وكذلك لو قرأها وهو يخطب ؟ قال : نعم ،  
يسجدها و يسجد معه من سمعها ، وأما إذا قرأها في الصلاة فسجدها

سجدها معه من سمعها ومن لم يسمعها جميع من معه في الصلاة . هـ

قلت : أ رأيت النساء هل عليهن خروج في العيدين ؟ قال : قد كان  
يرخص لهن في ذلك ، فأما اليوم فإني أكره لهن ذلك . قلت : أفنكره  
لهن أن يشهدن الجمعة و الصلاة المكتوبة في جماعة ؟ قال : نعم . قلت :

(١) وفي الأصل « سمعه » . كان « معه » وليس بشيء .

(٢) أسنده المؤلف في كتاب الآثار فقال : أخبرنا أبو حنيفة عن عبد الكريم بن  
أبي المخارق عن أم عطية رضي الله عنها قالت : كان يرخص للنساء في الخروج في  
العيدين : الفطر والأضحى . قال محمد : لا يعجبنا خروجهن في ذلك إلا العجور  
الكبيرة . وهو قول أبي حنيفة - ١٥ ص ٤١ . وأخرجه الإمام أبو يوسف في  
ص ٩٥ من كتاب الآثار ، زاد في آخره : حتى لقد كانت البكران لخروجان في  
الثوب الواحد ، وحتى تخرج الحائض فتجلس في عرض النساء فتدعو ولاتصلي -  
٤١ . وأخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضا في آثاره - راجع جامع المسند ج ١  
ص ٢٧١ . وأخرجه طلحة بن محمد في مسند الإمام له من طريق عبيد الله بن  
الزبير . وأخرجه الحارثي من طريق . وأخرجه ابن خسرو من طريق ابن زياد  
ومحمد بن الحسن - راجع ج ١ ص ٣٨١ من جامع المسانيد . وأخرجه محمد بن  
الحسن في نسخة أيضا نحو ما رواه في آثاره - راجع جامع المسانيد ص ٣٧٩ .  
قلت : وحديث أم عطية معروف ، أخرجه عنها عبد الكريم أيضا ابن سيرين  
و غيره ، أخرجه الشيخان .

فهل ترخص لشيء منهن؟ قال: أرخص للعجوز الكبيرة أن تشهد العشاء والفجر والعيدين . فأما غير ذلك فلا .

قلت : أرايت العبد هل يجب عليه أن يشهد الجمعة والعيدين ؟ قال : إن فعل أحسن . وإن لم يفعل فلا شيء عليه . قلت : فهل ينبغي له أن يفعل دون أن يأذن له مولاه ؟ قال : لا . قلت : فهل ينبغي للولي أن يمنعه من ذلك أو من " صلاة في جماعة ؟ قال : إن فعل لم يضره ذلك شيئاً .

(١) وفي المختصر وشرحه : ( يس على النساء خروج في العيدين ، وقد كان يرخص هن في ذلك فأما ليوم فني أكره ذلك ) . يعني للشواحب منهن فقد أمرن بالقرار في البيوت وفيهن عن الخروج لما فيه من الفتنة . فأما العجائز فيرخص لهن في الخروج إلى الجمعة لصلاة المغرب والعشاء والفجر والعيدين ، ولا يرخص لهن في الخروج لصلاة الظهر والعصر والجمع . في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف وعبد : يرخص للعجائز في حضور الأصوات كانه وفي الكسوف والاستسقاء ) ، لأنه يس في خروج العجائز منه والناس قد يرغبون فيهن وقد كن يخرجن إلى الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوين المرضى ويسقين الماء ويطبخن . وأبي حنيفة قال في صلاة الليل : تخرج العجوز مستورة وظلمة الليل تحول بينها وبين نظار رجال إليها . بخلاف أصوات النهار والجمعة ( لأنها ) تؤدي في المصر ، فكثرة الزحام ربه تصرع وتصطدم وفي ذلك فتنة فإن العجوز إذا كان لا يشتهيها شب يشتهيها شيخ مثله ، وربما يحمل فرط الشبق الشاب على أن يشتهيها ويقصد أن يصدمه . فأما صلاة العيد فتؤدي في الجبابة فيمكنها أن تعتزل ناحية عن الرجال كيلا تصدمه . - انج ج ٢ ص ٤١ .

(٢) وفي المختصر وشرحه للمرخسي : وتلوي . منع عبده من حضور الجمعة =

قلت : أرأيت السهو في العيدين والجمعة والصلاة المكتوبة والتطوع  
أهو سواء ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك السهو في صلاة الخوف ؟ قال : نعم .  
قلت : أرأيت المنبر هل يخرج في العيدين ؟ قال : لا .

قلت : أرأيت الإمام إذا كبر في العيدين أكثر من تسع تكبيرات

( = والعيدين ) ، لأن خدمته حق مولاه وفي خروجه إبطال حق المولى في خدمته  
وإضرار به فكان له أن يمنعه من ذلك ؛ وإنما لا يمنعه من أداء المكتوبات لأن  
ذلك صار مستثنى من حق المولى . و اختلف مشايخنا فيما إذا حضر مع مولاه  
ليحفظ دابجه ، فمنهم من قال : ليس له أن يصلي الجمعة والعيدين بغير رضاه .  
والأصح أن له ذلك إذا كان لا يخل بحق مولاه في إمساك دابته - ٥١ ص ٤١ .

(١) وفي تنوير الأبصار : والسهو في صلاة العيد والجمعة والمكتوبة سواء ؛  
( قال في الدرر ) : والمختار عند المتأخرين عدمه في الأوليين لدفع الفتنة كما في جمعة  
- البحر . وأقره المصنف وبه جزم في الدرر - ٥١ . وفي رد المحتار : وفي جمعة  
- حشية أبي السعود عن الغزمية أنه ليس المراءى عدم جوازه بل لأولى تركه  
للتلايق الناس في الفتنة - ٥١ . وفيه أيضا : قوله « وبه جزم في الدرر لكونه قبيح  
محشيا » وفي بما إذا حضر جمع كثير وإلا فلا داعي إلى الترك ( ط ) - ١ - ج ١  
ص ٥٥ آخر باب السهو .

(٢) وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخضب في العيدين على نساقه ؛  
والناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا اتفقوا على ترك  
إخراج المنبر ، ولهذا اتحدوا في المصلي منبرا على حدة من اللبن والطين ؛ واتباع  
ما اشتهر بالعمل به في الناس واجب - انتهى ما في ج ٢ ص ٤٢ من  
شرح الكافي .

(٣) وفي ص ، ح « سبع » .



أبغى لمن خلفه أن يكبروا معه؟ قال: نعم، يتبعونه إلا أن يكبر ما لا يكبر أحد من الفقهاء وما لم تجز به الآثار.

## باب التكبير في أيام التشريق

قلت: أ رأيت التكبير في أيام التشريق متى هو وكيف هو؟ ومتى يبدأ ومتى يقطع؟ قال: كان عبد الله بن مسعود يبتدئ به من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر، وكان علي ابن أبي طالب يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق. فأى ذلك ما فعلت فهو حسن: وأما أبو حنيفة فإنه كان يأخذ بقول ابن مسعود ويكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة (١) وإذا كبر ما لم يقل به أحد من الصحابة كان فعله خطأ مخالفاً للاجماع، ولا متبعة في الخطأ؛ فأكثر مشايخنا على أنه يتابعه إلى ثلاث عشرة تكبيرة ثم يسكت بعد ذلك. وقيل بعضهم: يتابعه إلى ست عشرة تكبيرة لأن فعله إلى هذا الموضع محتمل للتأويل؛ فقلعه ذهب إلى أن مراد ابن عباس رضى الله عنهما: ثلاث عشرة تكبيرة روائد. فذا ضمنت إليها تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع صارت ست عشرة تكبيرة فلاحتمال هذا التأويل لا يتيقن بخطئه فيتابعه - اهـ ج ٢ ص ٤٢ من شرح الكافي.

(٢) وصله الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٦٠. فقال: عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال في التكبير أيام التشريق: من دبر صلاة الفجر يوم عرفة إلى دبر صلاة العصر من يوم النحر؛ وكان يكبر فيقول: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر والله الحمد».

العصر من يوم النحر ولا يكبر بعدها ، وأما أبو يوسف ومحمد فانهما يأخذان بقول علي بن أبي طالب .

قلت : فكيف التكبير ؟ قال : إذا سلم الإمام قال « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، الله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » ، بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود .<sup>٥</sup>

قلت : فمن صلى المكتوبة في جماعة في مصر من الأمصار فعليهم أن يكبروا في هذه الأيام ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان معهم نساء ؟ قال : عليهن أن يكبرن .<sup>٦</sup>

(١) قال الإمام محمد في كتاب الآثار ص ٤٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب أنه كان يكبر من صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق . ورواه الإمام أبو يوسف أيضا في آثاره ص ٦٠ . قال محمد : وبه نأخذ ، ولم يكن أبو حنيفة يأخذ بهذا ولكنه يأخذ بقول ابن مسعود . يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، يكبر في العصر ثم يقطع - ٥١ -

(٢) وصله الإمام محمد في كتاب الحجة قال : أخبرنا أبو جناد الكلبي عن عمير ابن سعيد النخعي عن علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أن تكبيرهما في يوم الصلاة « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، الله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » . ورواه عن سلام بن سليم عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود قال : كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، الله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » وروى عن محمد بن حمرز عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود نحوه - راجع ج ١ ص ٣١٠ منه . (٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : ( وإن صلى النساء مع الرجال أو المسافرين =

قلت: أ رأيت من صلى وحده من المقيمين و المسافرين أو النساء هل عليهم أن يكبروا؟ قال: لا. قلت: فهل على المسافرين أن يكبروا؟ قال: لا. قلت: أ رأيت من صلى التطوع في جماعة أو صلى الوتر هل يكبر بعدها؟ قال: لا. قلت: فهل على السواد أن يكبروا؟ قال: لا. ه قلت: فإن صلوا في جماعة؟ قال: وإن صلوا في جماعة فلا تكبير عليهم. وهذا قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف و محمد: نرى التكبير على من صلى المكتوبة رحل أو امرأة أو مسافر أو مقيم صلى وحده أو في جماعة. قلت: أ رأيت المحرم يوم عرفة إذا صلى و سلم أ يبدأ بالتكبير أو بالتلبية؟ قال: بل يبدأ بالتكبير ثم يلبي. قلت: لم؟ قال: لأن التكبير ١٠ أرجبهما.

قلت: أ رأيت الإمام إذا كان عليه سجدة السهو أ يكبر قبل أن

= خفف القيم و جب عليهم التكبير تبعاً كما يتأدى بهم فرض الجمعة تبعاً، و في لمساقرن إذ صلوا في المصر جماعة رواية ن: رواية الحسن: عليهم التكبير لأن السفر يصح الإمامة في الجمعة؛ و لأصح أنه ليس عليهم التكبير لأن السفر مغير للفرض مسقط للتكبير؛ ثم لا فرق في تغير الفرض بين أن يصلوا في المصر أو خارجاً عنه، فكذلك في التكبير. اهـ ج ٢ ص ٤٤.

١٠١ من قوله « قلت » - اسؤل و الجواب لم يذكر في ز، ح، ص.

(٢) قال السرخسي: و كذا عقيب صلاة العيد لا يكبرون لأنها سنة، فأما عقيب الجمعة يكبرون لأنها فرض مكتوبة - اهـ ص ٤٤. قلت: و أفق العلماء المتأخرون من مذهبه بالتكبير عقيب صلاة العيد أيضاً - راجع كتب القوم. (ب) وفي « ولا »، وهو تصحيف.

يسجدهما؟ قال: لا، ولكنه يسجدهما ويسلم ثم يكبر .

قلت: أ رأيت رجلا سبقه الإمام ركعة في أيام التشريق أ يكبر مع الإمام حين يسلم أو يقوم فيقضى؟ قال: بل يقوم فيقضى، فإذا سلم كبر . قلت: لم؟ قال: لأن التكبير ليس من الصلاة، ألا ترى لو أن رجلا دخل معهم في التكبير يريد الصلاة لم يحزه ذلك . قلت: وهذا لا يشبه سجدة السهو؟ قال: لا؛ ألا ترى أن من دخل مع الإمام في سجدة السهو فقد دخل معه في الصلاة؟ لأن سجدة السهو من الصلاة، والتكبير ليس من الصلاة .

قلت: أ رأيت إماما صلى بالناس يوم العيد فلما صلى الركعة الثانية قام حتى استوى قائما وهو ساه كيف يصنع؟ قال: يقعد ويتشهد ويسلم .

(١) وفي المختصر وشرحه للرخسي: (و يبدأ الإمام إذا فرغ من صلاته بسجود السهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية إن كان محراما)، لأن سجود السهو مؤدى في حرمة الصلاة، ولهذا يسلم بعده؛ ومن اقتدى به في سجود السهو صح اقتداؤه، والتكبير يؤدى في فور الصلاة لا في حرمتها حتى لا يسلم بعده ولا يصح اقتداء المقتدى به في حال التكبير؛ والتلبية غير مؤداة في حرمة الصلاة ولا في فورها حتى لا تختص بحالة الفراغ من الصلاة فيبدأ بما هو مؤدى في حرمتها ثم بما هو مؤدى في فورها ثم بالتلبية - اهـ ج ٢ ص ٤٤ .

(٢) وفي المختصر وشرحه: (و المسبوق يتابع الإمام في سجود السهو)، لأنه مؤدى في حرمة الصلاة (ولا يتابعه في التكبير والتلبية)، لأنها غير مؤداة في حرمة الصلاة؛ وعلى هذا إذا نسي لإمام سجود السهو لم يسجد القوم لأنه مؤدى في حرمة الصلاة فكانوا مقتدين به، لا يأتون به دونه - اهـ ج ٢ ص ٤٥ .

ثم يسجد بسجدة السهو و يسجد من خلفه معه ، ثم يتشهد و يسلم .  
 قلت : أ رأيت إن لم ينهض الإمام و لكن نهض رجل من خلف الإمام  
 ثم ذكر بعد ما استتم قائما ؟ قال : يقعد و يتشهد مع الإمام و يسلم معه ،  
 و لا سهو عليه . قلت : لم ؟ قال : لأنه ليس على من خلف الإمام سهو  
 إذا لم يسه الإمام .

قلت : أ رأيت إماما صلى بالناس في أيام التشريق فغسى أن يكبر  
 حتى قام من مجلسه ذلك أو خرج من المسجد ثم ذكر ؟ قال : ليس  
 عليه أن يكبر ، و على من خلفه التكبير . قلت : فإن ذكر قبل أن  
 يقوم من مجلسه و قد أن يخرج من المسجد و لم يتكلم أيكبر و يكبر  
 ١٠ من معه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماما صلى بالناس يوم العيد فأحدث ؟ قال : يتيمم  
 و يمضي على صلاته لأن العيد ليس بكفيرة ؛ ألا ترى أنه خارج من المصر  
 و ليس بحضرته .

قلت : فإن قدم الإمام رجلا يصلي بالناس بعد ما أحدث الإمام

(١) لفظ «سهو» ساقط من هـ

(٢-٣) كذا في ص ؛ وفي المختصر «وعلى القوم أن يكبروا» ؛ وكان في الأصل  
 و كذا في هـ ، ر ، ح «ولا على من خلفه» ، وهو تحريف فاحش ينقلب الحكم  
 انفسه متغير . وفي المختصر و شرحه : ( وإذا نسي التكبير أو التلبية ) أو تركهما  
 متاولا ( لم يترك القوم ) ، لأنها غير مؤثرة في حرمة الصلاة - الخ .

(٤) لفظ «من» ساقط من هـ .

وقد قرأ السجدة ولم يكن سجدها حتى أحدث هل يسجد هذا الإمام الثاني؟ قال: نعم، يسجد لها ويسجد معه الناس. قلت: أ رأيت إن كان الإمام الثاني لم يكن داخلا في صلاة القوم ولم يسمع السجدة فلما قدمه الإمام كبر ينوي الدخول في صلاة القوم أ يسجد لها ويسجد من معه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن كان الإمام الأول لما قرأ السجدة نسي أن يسجد لها أراد أن يركع أحدث فقدم هذا هل على الإمام الأول وعلى من خلفه سجدة السهو؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الصلاة قبل العيد هل تكرمها؟ قال: نعم. قلت: أفكرمها بعد؟ قال: لست أكره، إن شاء صلى وإن شاء لم يصل.

قلت: أ رأيت الإمام إذا خطب في العيدين هل يجب على الناس أن ينصتوا ويستمعوا كما يجب عليهم في الجمعة؟ قال: نعم.

(١) وفي «لم يستمع».

(٢-٢) كذا في ص، ه؛ وفي بقية الأصول «أعلى الإمام».

(٣-٣) وفي ص «هل يضره» وهو تصحيف.

(٤) وفي ص «أفصلها».

(٥) وفي ص «في العيد».

(٦-٦) وفي ز، ح، ص «أن يستمعوا وينصتوا».

باب صلاة الخوف والفرع<sup>١</sup>

قلت: أ رأيت الإمام إذا كان مواقف<sup>٢</sup> العدو في أرض الحرب  
 حضرت الصلاة فأراد أن يصلي بالناس كيف يصلي بهم؟ قال: تقف  
 طائفة من الناس بازاء العدو ويفتح الإمام الصلاة و طائفة معه فصلي  
 بالطائفة الذين معه ركعة وسجدين<sup>٣</sup>، فإذا فرغ منها اقتلت<sup>٤</sup> الطائفة الذين  
 مع الإمام من غير أن يتكلموا ولا يسلموا فيقفون بازاء العدو، وتأتي  
 الطائفة الأخرى التي كانوا<sup>٥</sup> بازاء العدو فيدخلون مع الإمام في الصلاة  
 فيصلي بهم الإمام ركعة أخرى وسجدين<sup>٦</sup>، ثم يشهد ويسلم الإمام إذا  
 فرغ من الصلاة<sup>٧</sup>، ثم تقوم<sup>٨</sup> الطائفة التي مع الإمام فيأتون مقامهم من  
 غير أن يتكلموا ولا يسلموا حتى يقفوا بازاء العدو، وتأتي الطائفة  
 التي كانت بازاء العدو وهم الذين صلوا مع الإمام الركعة الأولى فيأتون  
 مكانهم الذي صلوا فيه فيقفون ركعة وسجدين<sup>٩</sup> وحداناً<sup>١٠</sup> بغير إمام

(١) لفظ «الفرع» - يذكر في ص.

(٢) وفي ص، «مواقف».

(٣) كذا في ز، وفي ع، «اقتلت»، وفي ح، ص «اقتل».

(٤-٥) وفي ص «طائفة الذين كانوا».

(٦) وفي ص «قامت».

(٧-٨) من قوله «مع الإمام...» ساقط من ه؛ وكان في الأصول «الذين»

و الصواب «التي» يدل عليه «التي» الذي قبل القول الساقط.

(٩) قوله «وحداناً» زائدة من ح، ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

ولا قراءة و يقعدون<sup>١</sup> و يسلمون<sup>٢</sup> ، ثم يقومون فيأتون مقامهم<sup>٣</sup> ، ثم تأتي الطائفة<sup>٤</sup> الذين صلوا<sup>٥</sup> مع الإمام الركعة الثانية فيقضون ركعة و يسجدون بقراءة<sup>٦</sup> بغير إمام و يشهدون و يسلمون ، ثم يقومون فيأتون أصحابهم فيقفون معهم . قلت : و لِمَ يصلي بهم الإمام ركعة ركعة ؟ قال : لقول الله تعالى في كتابه "وَ إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَ لْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حُرْمَتَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ" . قلت : أ رأيت لو كان هذا العدو في القبلة فاستطاع الإمام أن يصلي بالناس جميعا و يستقبل العدو يفعل ذلك ؟ قال : إن شاء فعل و إن شاء صلى كما وصفت لك<sup>٧</sup> . قلت : فإذا كانت الصلاة صلاة المغرب كيف يصلي بهم ؟ قال : يفتح الصلاة و معه طائفة و طائفة بازاء العدو ، فيصلي بالطائفة الذين<sup>٨</sup> معه ركعتين<sup>٩</sup> ، ثم تقوم الطائفة فتأتي<sup>١٠</sup>

(١) وفي ح « و يشهدون » مكان « و يقعدون » .

(٢-٣) وفي ص « فيأتون » مكان « ثم تأتي الطائفة » .

(٣-٣) وفي ح « التي صلت » مكان « الذين صلوا » .

(٤) وفي ح « بقراءة وحدا » .

(٥) قال السرخسي : لأن ظاهر الآية شاهد لك ، قال الله تعالى : « و لتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك » - ج ٢ ص ٤٧ .

(٦) وفي ص « فان » .

(٧) وفي ه ، ص « التي » .

(٨) وفي ص « فيأتون » .



مقامهم فيقفون بآراء العدو من غير أن يتكلموا ولا يسلوا، وتأتى الطائفة التى كانوا بازاء العدو فيدخلون مع الإمام فى الصلاة فيصلى بهم ركعة ويتشهد ويسلم<sup>١</sup>، ثم تقوم الطائفة التى معه من غير أن يتكلموا ولا يسلوا فيأتون مقامهم فيقفون<sup>٢</sup> بازاء العدو، وتجيء الطائفة التى صلت مع الإمام الركعتين الأولىين فيأتون مقامهم الذى صلوا فيه فيقضون ركعة وسجدتين وحدانا بغير إمام ولا قراءة ويتشهدون ويسلون، ثم يقومون فيأتون مقامهم بازاء العدو، وتجيء الطائفة التى صلت مع الإمام الركعة الثالثة فيأتون مقامهم الذى صلوا فيه فيقضون ركعتين (١) وفى ص «الدين» .

(٢) وأما فى صلاة المغرب فيصلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعة لأنه إنما يصلى بكل طائفة تسطر الصلاة، وشطر المغرب ركعة ونصف، فثبت حق الطائفة الأولى فى نصف ركعة، والركعة الواحدة لا تجزى فثبت حقهم فى كله. ولأن الركعتين تسطر المغرب. ولهذا كانت القعدة بعدهما وهى مشروعة للفصل بين الشطرين، ثم الطائفة الأولى تصلى الركعة الثالثة بغير قراءة لأنهم لاحقون، والطائفة الثانية يصلون الركعتين الأولىين بالقراءة ويقعدون بينهما، وبعدهما كما يفعله المسبوق بركعتين فى المغرب - اهـ من شرح الكافى بالاختصار والتعريب اقليل ج ٢ ص ٤٨ .

(٣) قوله « فيقفون » ساقط من هـ .

(٤) قوله « صلت » ساقط من الأصل الهندى .

(٥) وفى ح « الثانية » مكان « الثالثة »، وليس بصواب .

بقراءة<sup>١</sup> وحداثا<sup>٢</sup> ويتشهدون ويسلمون<sup>٣</sup> ، ثم يأتون مقامهم<sup>٤</sup> فيقفون مع أصحابهم<sup>٥</sup> .

قلت: أ رأيت إذا<sup>٦</sup> كان الإمام مقبلا في مصر<sup>٧</sup> أو في مدينة<sup>٨</sup> فأناه العدو فحضرت الصلاة فصرى صلاة الخوف هل يقصر الصلاة؟ قال: لا ، ولكنه يصلى بهم صلاة مقيم . قلت: وكيف يصلى بهم؟<sup>٩</sup> قال: يفتح الصلاة ومعه طائفة<sup>١٠</sup> وطائفة بازاء العدو ، فيصلى بهم ركعتين ، ثم تقوم<sup>١١</sup> الطائفة التي<sup>١٢</sup> معه فيذهبون فيقفون بازاء العدو من غير أن يتكلموا ولا يسلموا ، وتأتى<sup>١٣</sup> الطائفة التي كانت بازاء العدو فيدخلون مع الإمام في الصلاة فيصلى بهم ركعتين تمام صلاته ويتشهد ويسلم ، ثم تقوم الطائفة<sup>١٤</sup> التي صلوا معه<sup>١٥</sup> الركعتين الآخرين<sup>١٦</sup> فيأتون مقامهم<sup>١٧</sup> من غير أن يتكلموا ولا يسلموا ، وتأتى<sup>١٨</sup> الطائفة<sup>١٩</sup> التي صلت<sup>٢٠</sup> مع

(١) كذا في الأصل وكذا في ص؛ وفي «غير قراءة» خطأ؛ واللفظ هذا ساقط من ز .

(٢-٢) وفي «فيقضون مع أصحابهم» تصحيف .

(٣) وفي ص «إن» .

(٤-٤) وفي ص «أو مدينة» .

(٥-٥) وفي ص «هؤلاء الطائفة الذين» .

(٦) وفي ص «ثم تأتي» .

(٧-٧) وفي ص «الذين صلوا مع الإمام» .

(٨) كذا في ز ، ح ، هـ ، وفي ع ، ص «الآخرتين» .

(٩-٩) وفي ص «الذين صلوا» .

الإمام الركعتين الأولين فيقضون ركعتين وحدانا بغير قراءة و يشهدون ويسلمون ،<sup>١</sup> ثم يقومون<sup>٢</sup> مقامهم ، و تأتي الطائفة<sup>٣</sup> الذين صلوا<sup>٤</sup> مع الإمام الركعتين الآخرين<sup>٥</sup> فيقضون وحدانا ركعتين بالقراءة و يشهدون ويسلمون ،<sup>٦</sup> ثم يقومون فيقفون بازاء العدو<sup>٧</sup> .

قلت : أ رأيت الطائفة الذين<sup>٨</sup> صلوا مع الإمام الركعتين الأولين لم يقضون بغير قراءة ؟ قال : لأنهم أدركوا أول الصلاة مع الإمام الركعتين قراءة الإمام لهم قراءة<sup>٩</sup> ، وأما الذين<sup>١٠</sup> أدركوا مع الإمام الركعتين الآخرين<sup>١١</sup> فلا بد لهم من لقراءة فيما يقضون لأنهم لم يدركوا مع الإمام أول الصلاة . قلت : أ رأيت إن لم يقرأ الطائفة الذين<sup>١٢</sup> أدركوا مع الإمام لركعة الثانية ؟ قال : لا يحزمهم وعليهم أن يستقبلوا الصلاة .

قلت : أ رأيت إن اتهم أحد من ذكرت لك فيما يقضى صاحبه ؟ قال : أما الإمام فصلاته تامة<sup>١٣</sup> ، أما الذين اتهموا به فصلاتهم فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة<sup>١٤</sup> .

(١-١) وفي ص « ثم يأتون » .

(٢-٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « الطائفة التي صلوا » .

(٣) كذا في ز ، ح ، ه ؛ وفي الأصل و كذا في ص « الآخرين » .

(٤-٤) وفي ص « ثم يأتون مقامهم فيقفون مع أصحابهم » .

(٥) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « التي » .

(٦-٦) وفي ص « والدين » مكان « وأما الذين » .

(٧) وفي ص « الآخرين » .

(٨) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « التي » .

(٩-٩) وفي ص « وأما الذي يأتهم به فصلاته فاسدة ، وعليه أن يستقبل الصلاة » بتوحيد الضمائر .

قلت: أ رأيت إماماً صلى بالناس صلاة الخوف فيها في صلاته؟  
 قال: السهو في صلاة الخوف وفي غيرها سواء. قلت: فمتى يسجد للسهو؟  
 قال: إذا فرغ من صلاته وسلم يسجد بسجدة السهو وتسجد معه الطائفة  
 التي خلفه، ثم يتشهد ويسلم، ثم تقوم الطائفة التي خلفه فيأتون مقامهم  
 فيقفون بازاء العدو، وتأتي الطائفة الأخرى فيقفون ركعة وحداناً، فإذا  
 سلوا يسجدوا بسجدة السهو، ثم يتشهدون ويسلمون، ثم يأتون مقامهم،  
 وتأتي الطائفة التي بازاء العدو فيقفون ركعة وحداناً، ولا يسجدون للسهو  
 لأنهم قد يسجدوا مع الإمام<sup>١</sup>. قلت: فإن سها رجل من الذين يسجدوا مع  
 الإمام فيما يقضى؟ قال: عليه سجدة السهو<sup>٢</sup>.

قلت: فإن سها رجل من الذين لم يسجدوا مع الإمام فيما يقضون  
 هل عليه سجدة السهو؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنهم خلف الإمام:  
 ألا ترى أنهم يقضون الركعة بغير قراءة، ولا سهو على من خلف  
 الإمام، ولكنهم يسجدون السجدة التي كانتا على الإمام.

قلت: أ رأيت الإمام إذا قرأ في الركعة الثانية السجدة فسجدها  
 بالطائفة التي معه ثم جاءت الطائفة الذين صلوا مع الإمام أول ركعة ١٥

(١) وفي ص «و يسجد».

(٢-٣) وفي ص «معه» مكان «مع الإمام».

(٣-٣) كذا في ح، ص؛ وقوله «قلت فإن سها رجل...» السؤال والجواب  
 كلاهما ناقضان من بقية الأصول.

(٤) وفي ص «الدين».

(٥) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «التي».

أيسجدون تلك السجدة؟ قال: نعم. قلت: لِمَ 'وَلَمْ يَسْمَعُهَا'؟ قال: لأنهم قد أدركوا مع الإمام أول الصلاة فليهم ما على الإمام؛ ألا ترى لو أن رجلاً نام خلف الإمام في صلاة الغداة فقرأ الإمام السجدة ثم استيقظ الرجل بعد ذلك أنه ينبغي له أن يسجد ثم يرفع رأسه فيصنع كما يصنع الإمام وهو لم يسمع السجدة؟ فكذلك هذا.

قلت: أ رأيت إماماً صلى يقوم صلاة الخوف فلما كان في الركعة الثانية أحدث ومعه الطائفة الذين لم يدركوا معه أول الصلاة كيف يصنع؟ قال: يقدم رجلاً منهم فيصلى بهم تلك الركعة، فإذا تشهد تحي من غير أن يسلم، ثم اقتل القوم جميعاً فقاموا بأزاء العدو، وتأتى الطائفة ١٠. 'ت' أدركت أول الصلاة فيقضون ركعة<sup>٦</sup> وحداناً<sup>٧</sup>، فإذا فرغوا أتوا مقامهم، ثم تأتى الطائفة الذين<sup>٨</sup> أدركوا الركعة الثانية فيقضون ركعة وحداناً. قلت: أ رأيت الإمام الثاني لما تقدم سها في صلاته كيف يصنع؟

(١) وفي ز، ح «و لم»؛ واللفظ ساقط من هـ.

(٢-٣) قوله «و لم يسمعوها» ساقط من ص.

(٣) وفي ص «صنع».

(٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «التي».

(٥) لفظ «معه» ساقط من هـ.

(٦-٧) وفي ص «الذين أدركوا».

(٧) لفظ «ركعة» ساقط من هـ.

(٨-٩) «هذه العبارة ساقطة من ص؛ وفي بقية الأصول «التي» والصواب «الذين» كما أنبته هنا.

قال: إذا فرغ من تلك الركعة تشهد وتنحى من غير أن يسلم ولا يسجد، فيقومون فيأتون مقامهم بإزاء العدو، وتأتي الطائفة الذين<sup>١</sup> أدركوا أول الصلاة فيقضون ركعة وحدانا، فإذا شهدوا وسلموا سجدوا بسجدة السهو، فإذا فرغوا جاءت الطائفة الذين<sup>٢</sup> أدركوا الركعة الثانية فيقضون ركعة وحدانا، فإذا فرغوا وسلموا سجدوا بسجدة السهو.

قلت: أ رأيت إن حمل العدو على الطائفة الأولى بعد ما صلوا الركعة الأولى وقاموا<sup>٣</sup> باراتهم فقاتلهم؟ قال: صلاتهم فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة. قلت: أ رأيت إن كان العدو إنما حملوا على الإمام وعلى<sup>٤</sup> من خلفه والإمام ومن خلفه في الركعة الثانية فقاتلهم؟ قال: صلاة الإمام وصلاه من معه وصلاة الذين صلوا<sup>٥</sup> معه الركعة الأولى كلهم فاسدة. قلت: لم؟ قال: لأنه إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة<sup>٦</sup> من خلفه، والذين صلوا<sup>٥</sup> معه الركعة الأولى بهم<sup>٧</sup> خلف الإمام<sup>٨</sup>: ألا ترى أنهم يقضون الركعة بغير قراءة. قلت: لِمَ أفسدت

(١) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «التي»، والصواب «الذين».

(٢) وفي ص «قاموا».

(٣) وفي هـ «كانوا».

(٤-٤) وفي ص «من معه».

(٥) لفظ «صلوا» ساقط من هـ، موجود في بقية الأصول.

(٦) لفظ «صلاة» ساقط من هـ.

(٧) كذا في هـ؛ وفي ص «هم»، وفي الأصل وز، ح «هو»؛ والصواب بضمير الجمع.

(٨) ولفظ «الإمام» ساقط من هـ، وهو يسهو الناسخ.

صلاة الإمام ؟ قال : ' لأنه قاتل ، والقتال عمل في الصلاة يفسدها .

قلت : أ رأيت رجلا يخاف العدو ' فلا يستطيع النزول عن دابته  
أ يسهه أن يصلي على دابته وهو يسير حيث توجهت يومية إيماء ويجعل  
السجود أخفض من الركوع ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا لا يستطيع أن يقوم <sup>٢</sup> من خوف العدو  
فهل يسهه أن يصلي قاعدا يومية إيماء ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت القوم إذا كانوا يقاتلون العدو فحضرت الصلاة هل  
يصلون وهم ' في تلك الحال ' يقتلون ؟ قال : لا يصلون على تلك الحال ،  
ولكنهم يدعون ' صلاة ' حتى ينصرف عنهم العدو ' قلت : فإن قاتلهم

(١) فلفظ « قل » ساقط من الأصل ، ثابت في بقية الأصول ، وهو الصواب .

(٢) وفي « العمل » مكان « العدو » وهو تصحيف .

(٣) وفي ص « أن يومية » ، والصواب « أن يقوم » كما في بقية الأصول .

(٤) وفي ص « على تلك الحالة » .

(٥) وفي السكافي وشرحه : ( ولا يصلون وهم يقاتلون وإن ذهب الوقت ) ، لأن  
' أبي صلى الله عليه وسلم ' تغلب عن أربع صلوات يوم الحندق فقضاها من بعد هده من  
الليل . وقال : ' تغلبوا عن صلاة الوسطى ملائكة قبورهم وبطونهم ' نازا . فلو  
كان تجوز ' صلاة ' في حدة القتال لما أحرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( وكذلك  
من ركب منهم في صلاته عند انصرافه إلى وجه العدو ففسدت صلاته ) ، لأن  
انركوب عمل كثير وهو ' لا يحتاج إليه ، بخلاف المشي فإنه لا بد منه حتى يقفوا  
براء العدو . وحوار العمل لأحد الضرورة فيختص بما يتحقق فيه الضرورة  
- ج ٢ ص ٤٨ .

العدو حتى ذهب وقت صلاة أو صلاتين أو ثلاثة هل يكفون<sup>١</sup> عن تلك الصلاة؟ قال: نعم. قلت: فإذا انصرف عنهم العدو قضوا ما فاتهم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كان العدو لا يقاتلونهم حتى إذا دخلوا في الصلاة أقبل العدو محوم فرماهم المسلمون بالنبل والنشاب هل يقطع هذا صلاتهم؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأن هذا عمل في هـ الصلاة يفسدها، وهذا والمساابقة سواء<sup>٢</sup>، وعليهم أن يستقبلوا الصلاة<sup>٣</sup>.  
قلت: أرأيت الرجل يخاف السبع<sup>٤</sup> فلا يستطيع النزول عن دابته هل يسمعه أن يصلي على دابته يومى إيماء ويجمع السجود أخفض من الركوع حيث توجهت به دابته؟ قال: نعم.  
قلت: أرأيت القوم يكونون بازاء العدو وهم يخافون هل يصلون<sup>٥</sup>.  
على الدواب جماعة كما وصفت لك؟ قال: لا<sup>٦</sup>.

(١-١) وفي ص «عن الصلاة» .

(٢) وفي ص «فان» .

(٣) قال السرخسي في مبسوطه: القتال عمل كثير، وهو ليس من أعمال الصلاة، ولا تحقق فيه الحاجة لأملة مكان مفسد لها كتخليص الفريق واتناع السارق لاسترداد المال والأمر بأخذ الأسلحة، نكيلا يطعم فيه العدو إذا رآهم مستعدين، أو لقاتلوا بها إذا احتاجوا، ثم يستقبلون الصلاة - اهـ ج ٢ ص ٤٨.  
(٤) وفي ص «السباع» .

(٥-هـ) هذا الجواب مع سؤاله ساقط من ص. وفي ج ٢ ص ٤٨ من مبسوط السرخسي: ١ ولا يصلون جماعة ركباتاً، لأن بينهم وبين الإمام طريقاً فيجمع ذلك صحة الاقتداء، إلا أن يكون الرجل مع الإمام على دابة فيصح اقتداؤه به =



قلت: أ رأيت الإمام إن صلى 'بطائفة منهم وهم' على الأرض فلما صلى بهم الركعة الأولى قامت الطائفة التي معه فركبوا الخيل ثم ساروا حتى وقفوا بازاء العدو هل تقصد صلاتهم؟ قال: نعم، وهذا عمل في الصلاة يفسدها<sup>١</sup>. قلت: فإن لم يركبوا ولكنهم مشوا مشياً؟ قال: صلاتهم تامة، والمشي لا يفسد الصلاة ههنا<sup>٢</sup>. قلت: من أين اختلف المشي والركوب؟ قال: لأن المشي لا بد منه لأنهم لا يستطيعون أن يقوموا بازاء العدو حتى يمشوا، والركوب منه بد<sup>٣</sup>.

قلت: أ رأيت إماماً صلى بالناس صلاة الخوف فأحدث في الركعة الأولى هدم رجلاً كيف يصلي هـ؟ قال: يصلي بهم كما يصلي الإمام الأول لو لم يحدث على ما وصفت لك. قلت: أ رأيت إن تقدم الإمام الثاني صلى بالناس بعد ما أحدث الإمام الأول فقاتل العدو هو والذين معه = لأنه ليس بينهم مانع؟ وقد روى عن محمد رحمه الله أنه جوز لهم في الخوف أن يصوبوا ركبا، بالجمعة. وقال: أستحسن ذلك لينالوا فضيلة الصلاة بالجماعة؛ فقد جوزه لهم ما هو أعظم من ذلك وهو الذهاب والحجاء لينالوا فضيلة الجماعة، والله يقول: ما أثبتناه من الرخصة أثبتناه بالص، ولا مدخل للرأى في إثبات الرخص - انتهى.

(١-١) وفي ص «بطائفة منهم وهو».

(٢-٢) وفي ص «قام الطائفة الدين».

(٣-٣) وفي ص «هذا عمل في الصلاة يفسد الصلاة ههنا».

(٤-٤) هذا الخواب مع سؤاله ساقط من ص.

(٥) كد في الأصل وكذا في ه؛ ولفظ «بهم» ساقط من ز، ح، ص.

(٦) وفي ص «فقاتلوا».

معه ؟ قال : صلاته <sup>١</sup> وصلاة القوم وصلاة الإمام الأول فاسدة ، لأن الثاني قد صار إماماً للأول <sup>٢</sup> ، ألا ترى أن الأول يبنى على صلاته ، ويجزيه قراءة هذا الإمام <sup>٣</sup> الثاني . فإذا قاتل هذا الإمام الثاني فسدت صلاتهم . قلت : أرأيت إماماً صلى بالناس صلاة الخوف والإمام مسافر وطائفة من الناس مسافرون وطائفة منهم مقيمون كيف يصلى بهم ؟ هـ قال : يصلى بالطائفة الأولى <sup>٤</sup> ركعة . ثم يفتلون من غير أن يسلموا ولا يتكلموا فيأتون حتى يقفوا بازاء العدو ، وتأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم ركعة أخرى ، ثم يتشهد ويسلم ، ثم يفتلون <sup>٥</sup> من غير أن يسلموا ولا يتكلموا فيقفون <sup>٦</sup> بازاء العدو ، ثم تأتي الطائفة الأولى : فمن كان منهم مسافراً قضى ركعة <sup>٧</sup> وتشهد وسلم <sup>٨</sup> ، ومن كان منهم مقيماً ١٠ قضى ثلاث ركعات <sup>٩</sup> وتشهدوا وسلموا <sup>١٠</sup> ، فإذا فرغوا من صلاتهم قاموا فوقفوا بازاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى ؛ فمن كان منهم مسافراً قضى ركعة وتشهد وسلم ، ومن كان منهم مقيماً قضى ثلاث ركعات <sup>١١</sup>

(١) وفي ص « صلاتهم » وليس بشيء .

(٢-٣) وفي ص « إمام الأول » .

(٣-٣) وفي الأصل « هذا قراءة الإمام » ، والصواب ما في بقية النسخ .

(٤-٤) وفي ص « يصلى بهم بالطائفة الأولى » .

(٥-٥) وفي ص « من غير أن يتكلموا ولا يسلموا فيقفوا » .

(٦-٦) وفي ص « ويتشهد ويسلم » .

(٧) من قوله « وتشهدوا وسلموا ، فإذا ... » ساقط من « . » ومن قوله « =

وتشهد وسلم . قلت : أرأيت إن كان الإمام نفسه مقيماً صلى بهم ؟  
 قال : يصلون أجمعون صلاة المقيمين كما وصفت لك صلاة الخوف .  
 قلت : أرأيت قوماً موافقاً العدو لا يستطيعون أن يزلوا عن  
 دوابهم كيف يصنعون ؟ قال : يصلون على دوابهم يومون إيماء . قلت :  
 هـ فإن أهمهم بعضهم صلى بهم جماعة وهم على دوابهم يومون إيماء هل  
 تجزئهم صلاتهم ؟ قال : لا . قلت : فكيف يصلون ؟ قال : يصلون  
 وحدائهم بغير إمام ، ويجعلون السجود أخفض من الركوع .  
 قلت : أرأيت القوم يكونون في السفن في البحر يقاتلون العدو  
 كيف يصلون ؟ قال : يصلون كما يصلون في البر .

١٠ قلت : أرأيت القوم يخافون العدو فصلوا صلاة الخوف على  
 ما وصفت لك ولم يعانوا العدو ؟ قال : أما الإمام فتجزئ صلاته ،  
 وأما القوم فلا تجزئهم صلاتهم . قلت : فإن رأوا سواداً فظنوا أنه  
 = « فإذا فرغوا من صلاتهم ... » ساقط من ص .

(١) لفظ « الإمام » ساقط من هـ

(٢) وفي ص « المقيم » .

(٣-٣) وفي ح ، ص « في صلاة الخوف » .

(٤) وفي هـ ، ص « موافق »

(٥-٥) كذا في ص ؛ وقوله « يومون إيماء » لم يذكر في بقية الأصول .

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : ( وإن صلوا صلاة الخوف من غير أن يعانوا  
 العدو جارٍ للإمام ، ولم يجز للقوم إذا صلوا بصفة الذهاب والجيء ) ، لأن  
 الرحلة إما وردت إذا كانوا بحضرة العدو ، فإذا لم يكونوا بحضرة لم يتحقق =

العدو فصلوا صلاة الخوف على ما وصفت لك<sup>١</sup> فإذا ذلك السواد إيل أو بقر أو شياه؟ قال: أما الإمام فتجزئه صلاته، وأما القوم فلا تجزيهم لأن مشيهم واختلافهم عمل يقطع الصلاة<sup>٢</sup>. قلت: فإن كان ذلك السواد عدوا؟ قال: صلاتهم جميعاً تامّة -<sup>٣</sup> والله أعلم والموفق<sup>٤</sup>.

### باب غسل<sup>٥</sup> الشهيد وما يصنع به

قلت: أ رأيت الشهيد هل يغسل؟ قال: إذا قتل في المعركة لم يغسل، وإذا حمل من المعركة فمات في بيته أو في أيدي الرجال غسل<sup>٦</sup> وحنط = سبب الترخص بالذهاب والمجيء فلا يجوز صلاتهم بها، وأما الإمام فلم يوحد منه الذهاب والمجيء فتجوز صلاته -<sup>٧</sup> ج ٢ ص ٤٩ .

(١) لفظ « لك » ساقط من هـ .

(٢) وفي المختصر وشرحه: ( ولو رأوا سواداً فظنوا أنه العدو فصلوا صلاة الخوف فإن تبين أنه سواد العدو ) فقد طهر أن السبب الترخص كان متقراً ( فتجزئهم )، وإن ظهر أن السواد سواد إيل أو بقر أو غنم ( فقد طهر أن السبب لم يكن متقراً ) ( فلا تجزيهم )، والخوف من سبع يعاينونه كالخوف من العدو لأن الرخصة لدفع الخوف عنهم، ولا فرق في هذا بين السبع والعدو - والله أعلم .

(٣-٤) قوله « والله أعلم والموفق » لم يذكر في هـ، ر، ح؛ وهو موحود في الأصل - نسخة عاطف .

(٤) و لفظ « غسل » ساقط من ح .

(٥) وفي هـ « يفعل » .

(٦) لأنه صار مراثياً، وقد ورد الأثر بغسل المراثى، ومعناه: من خلق أمره في باب الشهادة، يقال: ثوب رث - أي خلق . والأصل فيه أن عمر رضي الله عنه لما طعن حمل إلى بيته معاش يومين تم غسل وكان شهيداً على لسان رسول الله =

و صنع به ما يصنع بالميت من الكفن وغيره . قلت : فإذا قتل في المعركة هل يكفن ؟ قال : يكفن في ثيابه التي عليه ، غير أنه ينزع عنه ' ما كان عليه من السلاح أو فرو أو حشو أو جلد أو خفين أو منطقة أو قلنسوة ' ويحفظ إن شاؤا . قلت : فهل يزداد في كفنه شيء أو ينزع منه شيء ؟  
هـ قال : إن أحبوا فعلوا .

قلت : أ رأيت من قتل في المعركة بسلاح أو بعضا أو بجحر أو قصبه أو غير ذلك أهو والذي يقتل بالسلاح سواء ولا يغسل ؟ قال : نعم ؛  
= صلى الله عليه وسلم . وكذلك على رضى الله عنه حمل حيا بعد ما طعن ثم غسل ، وكان شهيدا . فأما عثمان رضى الله عنه فأجهز عليه في مصرعه ولم يغسل . فعرفنا بذلك أن الشهيد الذى لا يغسل من أجهز عليه في مصرعه دون من حمل حيا . وهذا إذا حمل ليمرض في خيمته أو في بيته ، وأما إذا جر برجله من بين الصفيين لكيلا تظلم الخيول فمات لم يغسل . لأن هذا ما نال شيئا من راحة الدنيا بعد صفة الشهادة فتحقق بدل نفسه ابتغاء مرضاة الله ، والأول يحسب ما مرض قد نال راحة الدنيا بعد يغسل وإن كان له ثواب الشهداء ، كالفریق والحريق والمبطون والغريب يغسلون وهم شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى ما قاله السرخسى في ج ٢ ص ٥١ من شرح الكافي .

(١) كذا في ز ، ح ، هـ ؛ و لفظ « عنه » ساقط من الأصل .

(٢) لأنه إنما ليس هذه الأشياء لدفع بأس العدو وقد استغنى عن ذلك ، ولأن هذا عادة الجاهلية لأنهم كانوا يدفنون أباطهم بما عليهم من الأسلحة وقد نهينا عن التشبه بهم - انتهى ما قاله السرخسى في ج ٢ ص ٥٠ من شرح المختصر .

(٣-٣) كذا في الأصول ؛ وفي المختصر : ويحفظونه إن شاؤا .

(٤) قال السرخسى : واستدلوا بهذا اللفظ على أن عدد الثلاث في الكفن ليس بلازم - اهـ ص ٥١ .

وقال محمد: إذا وجد الرجل في المعركة وبه أثر جراحة فهو شهيد ولا يغسل، وإن لم يكن به أثر جراحة فهو ميت ويغسل. وقال: إذا خرج الدم من أذنه أو دبره أو ذكره فانه يغسل، وإذا خرج من أذنه أو عينه فانه لا يغسل.

قلت: رأيت رجلا قطع عليه الطريق قتل دون ماله؟ قال: • يصنع به ما يصنع بالشهيد.

قلت: رأيت من قتل في المصر بسلاح هل يغسل؟ قال: إذا قتل مظلوما فهو بمنزلة الشهيد، ولا يغسل. قلت: فمن قتل مظلوما في المصر بغير سلاح؟ قال: هذا يغسل، ولا يشبه هذا عندى الذى يقتل بالسلاح أو في الحرب؛ ألا ترى أنه لا قصاص فيه وأن على عاقلة قاتله الدية. ١٠

(١) كذا في الأصل وكذا في ح؛ ولفظ «جراحة» ساقط من هـ، ز.

(٢-٢) وفي هـ «أو من عينه».

(٣) وفي المختصر وشرحه: (وإن كان الدم يخرج من أذنه أو عينه لم يغسل)، لأن الدم لا يخرج من هذين الموضعين عادة إلا بجرح في الباطن، فالظاهر أنه ضرب على رأسه حتى خرج الدم من أذنه أو عينه. (وإن كان يخرج من فيه، فإن كان يتزل من رأسه غسل)، وجرحه من جانب الفم ومن جانب الألف سواء. (وإن كان يعلم من جوفه لم يغسل)، لأن الدم لا يعلم من الجوف إلا بجرح في الباطن، وإنما يعرف ذلك بلون الدم - هـ ج ٢ ص ٥٢.

(٤) وفي المختصر وشرحه: (ومن صار مقتولا من جهة قطاع الطريق لم يغسل أيضا)، لأنه قتل دافعا عن ماله، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من قتل دون ماله فهو شهيد»، فلهذا لا يغسل - هـ ص ٥٢.

قلت: أ رأيت رجلا قتل في المصر بسلاح في قصاص أو قتل وهو ظالم عدى على قوم و كابرهم قتلوه هل يغسل ؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت المرجوم في الزنا والمقتص منه بالقتل والمحدود الذي يموت تحت السياط أو الذي يضرب في التعزير هل يغسلون ؟ قال: نعم ، ه هؤلاء كلهم يغسلون و يكفنون و يحنطون ، وليس هؤلاء بمنزلة ما وصفت لك ، ألا ترى أنهم ماتوا في حق واجب عليهم .

قلت: أ رأيت الذي يأكله السبع أو يتردى من الجبل أو يوجد قتيلا في القيلة لا يدري أ\*مظلوم هو أو ظالم قتل بسلاح أو غيره أو الذي يسقط عليه الحائط أو الذي يموت في البئر هل يغسل هؤلاء ؟ قال: نعم ، ١٠ يغسل هؤلاء كلهم و يصنع بهم ما يصنع بالموتى .

قلت: أ رأيت المحرم والمحرمة تموت هل يصنع بها ما يصنع بالميت (١) وفي ج ١ ص ٥٨٤ من رد المحتار: والشكاير - بالباء الموحدة: المتغلب - اسمعيل . والمراد به من يقف في محل من المصر يتعرض لعصوم .

(٢) وفي ه «أ يقتل» وهو تصحيف «أ يغسل» .

(٣) وفي ه «والذى» .

(٤) وفي ه «ويكفون» تصحيف .

(٥) كذا في ه ؛ وهمز الاستفهام محذوف عن بقية الأصول .

(٦) لأن هذه الأشياء غير معتبرة شرعا في أحكام الدنيا فهو والميت حنف أنفه سواء - انتهى ج ٢ ص ٥٢ من شرح الكافي .

(٧) لفظ «تموت» ساقط من ه .

الحلال من الكفن والحنوط والغسل ويغطي وجهه ورأسه ؟ قال :  
نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه إذا مات فقد ذهب عنه إحرامه . قال :  
بلغنا ذلك عن عائشة ؛ ألا ترى أنه يدفن ، والدفن أشد من تغطية الوجه .

(١) لأن عطاء روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن محرم مات ، فقال : نحره ورأسه ووجهه ، ولا تشبهوا باليهود . وسئلت عائشة رضي الله عنها عن ذلك ، فقالت : اصعوا به ما تصنعون بموتاكم . وإن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لما مات ابنه واقد وهو محرم كفته وعممه وحنكه وقال : لولا أنا محرمون لحنطنا لك يا واقد . ولأن إحرامه قد انقطع بموته . وقال عليه الصلاة والسلام : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . والإحرام ليس منها فينقطع بالموت ، ولهذا لا يبنى المأمور بالحج على إحرامه والتحقق بالحلال ، وإذا حاز أن يخمر رأسه ووجهه بالابن والتراب وكذلك بالكفن . وحديث الأعرابي تأويله : أن النبي عليه الصلاة والسلام عرف بطريق الوحي خصوصيته ببقاء إحرامه بعد موته ؛ وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخص بعض أصحابه بأشياء - انتهى ما قاله السرخسي في شرح الكافي بتغير يسير ص ٥٣ .

(٢) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الحجلة قال : أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأود بن يزيد قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن المحرم يموت فقالت : إنما هو جسد اعلموا به كما تفعلون بموتاكم . أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم عن عائشة رضي الله عنها

في المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم - اهـ ج ١ ص ٣٥٣ . قلت وحديث ابن عمر الذي ذكره السرخسي رواه مالك في الموطأ ومجد في موطئه ، وحجته من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر . ورواه أيضا في جهته عن اسماعيل بن رافع المدني عن القاسم بن محمد أن عبد الله بن عمر مات ابنه واقد بن عبد الله وهو محرم في طريق مكة فكفته عبد الله بن عمر وغطى رأسه - اهـ =



قلت: أرايت الطائفتين يقتلون إحداهما باغية و الأخرى عادلة  
 كيف يصنع بأهل العدل بقتلهم؟ قال: يصنع بهم ما يصنع بالشهداء.  
 قلت: أرايت أهل الحرب يغيرون 'على القرية' من قرى الإسلام  
 فيقتلون الرجال والنساء والولدان هل يغسل أحد منهم؟ قال: أما الرجال  
 والنساء فلا يغسلون و يصنع بهم ما يصنع بالشهد<sup>١</sup> لأن القتل كفارة<sup>٢</sup>  
 و أما الولدان الذين ليست لهم ذنوب يكفرها القتل فانهم يغسلون - وهذا  
 = و أما ما ذكره المرخسي عن عطاء مرسل فرواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن  
 سفيان عن ابن جريج عن عطاء . و ما رواه محمد بن أبي شيبة : ثنا غندر  
 عن شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها سألت عن المحرم  
 فقالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم . و رواه عن وكيع عن عقبة بن أبي صالح  
 عن إبراهيم عن عائشة قالت : إذا مات المحرم ذهب إحرام صاحبكم - اه كتاب  
 المناسك ( في المحرم يموت أيفطى رأسه ) ق ٣٥٢ .

(١) و يذكر في الكتاب أن من قتل من أهل البني ما ذا يصنع به ؟ و روى  
 الملق عن أبي يوسف و محمد رحمهما الله أنه لا يغسل ولا يصل عليه ، لأن عليا  
 رضي الله عنه لم يغسل أهل نهران و لم يصل عليهم ، فقيل : أ كفار هم ؟ قال : لا ،  
 ولكنهم إخواننا بغوا علينا . أشار إلى أن ترك الغسل و الصلاة عليهم عقوبة  
 لهم ليكون زحرا لغيرهم ، و هو نظير المصلوب يترك على خشبته عقوبة له  
 و زحرا لغيره - ه من المبسوط ص ٣٥ باختصار .

(٢-٢) وفي ه « على أهل القرية » .

(٣) وفي ه « يقتلون » .

(٤) وفي ه « بالشهداء » .

قول أنى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : 'أما أنا فأرى' أن يصنع بالولدان ما يصنع بالشهداء فلا يغسلون لأنه إذا لم يكن لهم ذنوب فذلك أظهر<sup>١</sup> لهم وأحرى أن يكونوا شهداء<sup>٢</sup> .

قلت : أرأيت القتيل يوجد منه يد أو رجل ولا يوجد منه 'بقية جسده هل يغسل ويكفن ويصلى عليه ؟ قال : لا . قلت : وكذلك من وجد منه 'يدان أو رجلان أو رأسه ولم يوجد منه 'البدن ؟ قال : نعم . قلت : فإن وجد أقل من نصف بدنه وليس معه رأس هل يغسل ويكفن ويصلى عليه ؟ قال : لا . قلت : فإن وجد أقل من نصف البدن وفيه الرأس هل يغسل ويكفن ويصلى عليه ؟ قال : نعم . قلت : أرأيت إن (١-١) كذا في الأصول التي بأيدينا ؛ ولعل الصواب « وأما نحن فنرى » ، أو هو بتأويل أن كل واحد منهما قال « أما أنا فأرى » - والله أعلم . وفي المختصر : وقال أبو يوسف وعبد رحمهما الله : ذلك أظهر لهم وهم شهداء لا يغسلون - اهـ . (٢) كذا في المختصر وهو الصواب ؛ وفي أصول الكتاب كلها « أظهر » بالمعجمة خطأ - من سهو الماسخ .

(٣) وأبو حنيفة رحمه الله قال : ليس للصبي ذنب يحويه السيف ، فالقتل في حقه والموت حتف ألقه سواء فيغسل . ثم للصبي غير مكلف ولا يخصمه بنفسه في حقوقه في الدنيا ، وإنما الخصم في حقوقه في الآخرة هو خلقه - سبحانه - وتعالى ، والله غني عن الشهود ، فلا حاجة إلى إتياء الشهادة عليه - انتهى ما قاله المرخسي في ج ٢ ص ٤٤ من مبسوطه .

(٤-٤) من قوله « بقية جسده ... » ساقط من هـ .

(٥) كذا في هـ ، ولفظ « منه » لم يذكر في بقية الأصول .

وجد مشقوقا نصفين طولاً و وجد أحد النصفين ولم يوجد الآخر هل يصلى عليه و يصنع به ما يصنع بالميت ؟ قال : لا . قلت : فإن وجد نصف البدن سواء ليس معه رأس ؟ قال : لا يغسل ولا يصلى عليه . قلت : أ رأيت ما كان من هذا عما لا يصلى عليه أي دفن ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الشهيد الذي لا يغسل أو يصلى عليه كما يصلى على الميت ؟ قال : نعم : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قتلى أحد .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ٤٥ : ( وإذا وجد عضو من أعضاء الأدمى ) كيد أو رجل ( لم يغسل ولم يصلى عليه ولكنه يدفن ) ، لأن المشرع ' الصلاة على الميت ، وذلك عبارة عن بدنه لا عن عضو من أعضائه ؛ وأهل صاحب المنصوحى ، ولا يصلى على الحى ؛ وأقولنا يصلى على عضو إذا وجد لكان يصلى على عضو آخر إذا وجد أيضاً فيؤدى إلى تكرار الصلاة على ميت واحد وذلك غير مشروع عندنا - إلى أن قال : ( ثم إذا وجد النصف من بدنه ) مشقوقاً طولاً ( لم يغسل ولم يصلى عليه ) ، لأنه لو صلى عليه لكان يصلى على النصف الآخر إذا وجد فيؤدى إلى تكرار الصلاة على ميت واحد . ( فأما إذا وجد أكثر البدن أو النصف ومعه الرأس يصلى عليه ) ، لأن للأكثر حكم الكل ، ولا يؤدى هذا إلى تكرار الصلاة على ميت واحد - اهـ .

(٢) أسد هذا البلاغ الطحاوى في شرح معاني الآثار : حدثنا إبراهيم بن أبي داود ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبو بكر بن عياش عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوضع بين يديه يوم أحد عشرة فيصلى عليهم وعلى حمزة ، ثم يرفع العشرة وحمزة موضوع ، ثم يوضع عشرة فيصلى عليهم وعلى حمزة معهم - اهـ . وروى عن ابن الزبير وأبي مالك الغفارى =

قلت: أ رأيت أهل بيت يسقط عليهم البيت فيموتون جميعا وهم مسلمون إلا أن إنسانا واحدا فيهم كافر لا يعرف فكيف يصنع بهم؟ قال: يغسلون جميعا ويحفظون<sup>١</sup> ويكفنون ويصلى عليهم، وينوون بالدعاء المسلمين<sup>٢</sup> ولا ينوون الكافر بالدعاء. قلت: أ رأيت الرجل المسلم يكون في الموتى من الكفار لا يعرف<sup>٣</sup> أيهم المسلم هل يصلى على أحد منهم؟ قال: لا. قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا كانوا مسلمين فيهم الكافر أو الاثنان استحسنت الصلاة عليهم، وإذا كانوا كفارا فيهم مسلم واحد أو اثنان لم أصل على واحد منهم<sup>٤</sup> إلا أن أعرفه بالإسلام. = نحوه. وروى عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد بعد مقتلهم بثان ستين - راجع ج ٢ ص ٢٩٠.

(١) قوله «ويحفظون» ساقط من هـ.

(٢) وكان في الأصول «للمسلمين» والصواب «للمسلمين».

(٣) وفي هـ «ولا يعرف».

(٤) ولم يبين في الكتاب أى موضع يدفنون. فقال بعض مشايخنا: إذا لم يصل عليهم دفنوا في مقابر المشركين. وقال بعضهم: يتخذ لهم مقبرة على حدة. وأصل الاختلاف في نصرانية تحت مسلم حبلت ثم ماتت وفي بطنها ولد مسلم؛ اختلف الصحابة أنها في أى موضع تدفن؛ فرجح بعضهم جانب الولد وقال: تدفن في مقابر المسلمين؛ وبعضهم (رجح) جانبها فن الولد في حكة جزء منها ما دام في البطن وقال: تدفن في مقابر المشركين. وقال عقبة بن عامر رضى الله عنه: تتخذ لها مقبرة على حدة - اهـ ما في شرح المختصر ج ٢ ص ٥٥.

قلت: أ رأيت يد المسلم أو رجله إذا وجدناها 'لَمْ لا تصلى عليها؟ قال: لأنها ليست يدين كامل، ولو صليت على يده ورجله لصليت على سته إذا وجدناها '، ولو وجدت أيضا يد<sup>١</sup> مطروحة لم أدر لعل صاحبها حي<sup>٢</sup>. قلت: فإن علمت أن صاحبها ميت هل تصلى عليها؟ قال: لا، لست أصلى إلا<sup>٣</sup> على البدن.

قلت: أ رأيت رجلا مات فلم يدر أ مسلم هو أم كافر هل يغسل ويصلى عليه؟ قال: إن كان في مصر من أمصار المسلمين أو مدينة من مدائنهم أو قرية من قرائم و كان عليه سيما المسلمين<sup>٤</sup> غسل وصلى عليه، وإن كان في قرية من قرى 'أهل الكفر' وليس عليه<sup>٥</sup> سيما لمسلمين لم يغسل ولم يصل عليه.

(١-١) من قوله 'لم لا تصلى ...' - اقط من هـ.

(٢) وفي ز، ح، هـ 'يدا' بالنصب - إذن يكون الفعل معروفا.

(٣) لفظ 'إلا' - ساقط من هـ، وهو من سهو قلم الناسخ.

(٤) قال السرخسي: وسيا المسلمين: الختان والخضاب ولبس السواد؛ وما تعدر الوقوف على حقيقته يعتبر فيه العلامة والسيما: قال الله تعالى: «يعرف المجرمون بسيماهم» اهـ ج ٢ ص ٤٥.

قلت: وهذا إذا لم يكن الختان سيما للمشركين، وإن كان سيما للمشركين أيضا لا يمتاز المسلم به منهم، وكان مشركو العرب يختنون في الجاهلية ويدعون أنهم على دين السيد خليل الرحمن صوات الله على نبينا وعليه، واليهود أيضا يختنون لأن الختان من أحكام التوراة - ف.

(٥-٥) وكان في الأصول «أهل الكفار».

(٦) وفي هـ «عليهم»، وهو من سهو قلم الناسخ.

قلت: أ رأيت رجلا مسلما هل يغسل أباه وهو كافر؟ قال: نعم<sup>١</sup>. قلت: وكذلك كل ذي رحم محرم منه؟ قال: نعم<sup>٢</sup>. قلت: أ رأيت الرجل المسلم هل يدفع أباه وهو كافر؟ قال: نعم. قلت: فإن كان الميت هو الابن وهو مسلم وأبوه كافر هل يدخل أبوه مع المسلمين في القبر؟ قال: أكره له ذلك<sup>٣</sup>.

قلت: أ رأيت حمل الجنازة والمشي بها كيف هو<sup>٤</sup>؟ قال: حملها من جوانبها الأربع، يبدأ بالأيمن المقدم ثم الأيمن المؤخر ثم الأيسر المقدم ثم الأيسر المؤخر. قلت: فإذا حملت جانب السرير الأيسر فذلك

(١) وإنما يغسل الكافر كما تغسل النجاسات بإفاضة الماء عليه، ولا يوضأ وضوء الصلاة كما يفعل المسلم، لأنه كان لا يوضأ في حياته - اهـ ج ٢ ص ٥٥ من شرح المختصر.

(٢) وإنما يقوم بذلك إذا يكن هناك من يقوم به من المشركين، فإذا كان خلى المسلم بينه وبينهم ليصنعوا به ما يصنعون بموتاهم. ولم يبين أن الابن المسلم إذا كان هو الميت هل يمكن أبوه الكافر من القيام بغسله وتجهيزه؛ ويفغى أن لا يمكن من ذلك بل يفعله المسلمون؛ لأن اليهودي لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ثم قال لأصحابه: اعسلوا أخاكم. ولم يغسل بينه وبين والده اليهودي - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٥٥.

(٣) وفي المختصر وشرحه: (ويكره أن يدخل الكافر قبر ابنه من المسلمين)، لأن الموضع الذي فيه الكافر ينزل فيه السخط واللعة فينزه قبر المسلم من ذلك، وإنما يدخل قبره المسلمون ليضعوه على سنة المسلمين - اهـ ص ٥٥.

(٤) قبل هذا السؤال «باب من اجترأ» في المختصر وشرحه، وهو ما يذكر في النسخ الأربعة من الأصل التي بأيدينا.

يمين الميت؟ قال: نعم<sup>١</sup>. قلت: فالمشي؟ قال: ليس في المشي شيء<sup>٢</sup>.  
موقت غير أن العجلة أحب إلى من الإبطاء بها<sup>٣</sup>. قلت: أرايت المشي  
قدامها؟ قال: لا بأس بذلك، والمشي خلفها أحب إلى<sup>٤</sup>.

قلت: أرايت رجلا سبق جنازة ثم قد ينظرها أو يكون على  
دابة<sup>٥</sup> فيسبقها ثم يقف فينظرها؟ قال: المشي والسير معها أحب إلى<sup>٦</sup>.  
قلت: أرايت الجنازة إذا انتهى بها إلى القبر أتكره للقوم أن  
يجلسوا قبل أن يوضع الميت في اللحد؟ قال: إذا وضعت الجنازة على  
الأرض فلا بأس بالجلوس<sup>٧</sup>. قلت: لم؟ قال: أرايت لو انتهى بها

(١) والآمين المقدم بجانب السرير الأيسر فذلك يمين الميت ويمين الحامل،  
وينبغي أن يحمل من كل جانب عشر خطوات؛ جاء في الحديث: من حمل  
جنازة أربعين خطوة كفرت له أربعون كبيرة - اهـ من البسوط ص ٥٦.

(٢) لفظ «شيء» ساقط من الأصل، وهو من سهو النسخ ولا بد من ذكره.

(٣) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المشي بالجنازة فقال: ما دون  
الجلب، فإن يكن خيرا عجتموه إليه، وإن يكن شرا وضعتموه عن رقابكم -  
أو قل: فبعدا لأهل النار - اهـ ما قاله السرخسي في شرح الكافي ص ٥٦.

(٤) وفي ح «دائه».

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإذا وضعت الجنازة على الأرض  
عند القبر فلا بأس بالجلوس)، به أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه حين  
كانوا قدامه على رأس قبر، فقال يهودي: هكذا نصنع بموتانا. فجلس وقال  
لأصحابه: خذوا نفوسهم. ويؤم يكره بالجلوس قبل أن توضع عن مناكب الرجال فربما  
يحتاجون إلى اتدعون قبر الوضوع. وإذا كانوا قياما أمكن التعاون، وبعد  
لوضع قد وقع لاستغناء عن ذلك. ولأنهم حضروا إكراما له بالجلوس قبل =

إلى القبر و لم يلحد بعد و لم يفرغ منه أيقوم القوم حتى يفرغ من اللحد وغيره ؟  
قلت : لا ، قال : فليس هذا بشيء ، و لا بأمن بالجلوس إذا وضعت بالأرض ،  
و إنما أكره الجلوس قبل أن توضع عن مناكب الرجال بالأرض .  
قلت : أ رأيت الصلاة على الجنائز بالجبانة و في الدبر أهو سواء ؟  
قال أي ذلك فعلوا فحسن .

قلت : أ رأيت الرجل يغسل الميت <sup>١</sup> أ يغتسل نفسه ؟ قال : لا .  
قلت : فإن أصابه من ذلك الماء <sup>٢</sup> شيء ؟ قال : يغسله .  
قلت : أ رأيت جنازة الصبي هل تكره أن تحمل على الدابة ؟ قال :  
يحملها الرجال أحب إلى <sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت المولود الذي يولد ميتا هل يغسل و يصلى عليه ؟ قال : لا .  
قلت : فإن ولد حيا ثم مات ؟ قال : يصنع به ما يصنع بالميت .

= أن يوضع عن المناكب يشبه الازدراء والاستخفاف به ، و بعد الوضع لا يؤدي  
إلى ذلك - ١٥ ص ٥٧ .

(١) وفي « باي » ، و الصواب ما في الأصول الثلاثة « أي » .

(٢-٢) كذا في الأصل و كذا في زوى ح ؛ « أ يغتسل » ، لم يذكر فيه لفظ « نفسه » ؛  
و قوله « أ يغتسل » سقط من ه .

(٣) لفظ « الماء » ساقط من ه .

(٤) لأن في حملها على الدابة تشبيها لها بحمل الأثقال ، و في حملها على لأيدي إكرام  
للميت ؛ و الصغار من بني آدم مكرمون كالكبار - ١٥ ما في ج ٢ ص ٥٧ من  
شرح المختصر .

(٥) قال المرحوم : وفي غسله اختلاف الرويات : فروى عن أبي يوسف  
رحمه الله أنه يغسل و يسمى و لا يصلى عليه - هكذا ذكر الطحاوي . وعن محمد =



قلت : وكذلك لو كان غير تام ؟ قال : نعم .

قلت : أرايت الرجل الجنب يقتل شهيدا هل يغسل ؟ قال : نعم ، لأن الأثر جاء بأن الملائكة غسلت حنظلة ، ولم يغسل أحد ممن قتل يومئذ غير ذلك لأن حنظلة كان جفا<sup>١</sup> - وهو قول أبي حنيفة<sup>٢</sup> ، وأما قول

== رحمه الله أنه لا يغسل ولا يسمى ولا يصلى عليه - هكذا ذكره الكرنى ووجه هذا أن التفصيل ميتا في حكم الجزء حتى لا يصلى عليه ، فكذلك لا يغسل ، ووجه ما اختاره الطحاوى أن المولود ميتا قسم مؤمنة ، ومن النفوس من يغسل ولا يصلى عليه ؛ وأكثر ما فيه أنه في حكم الجزء من وجه وفي حكم النفس من وجه ، فاعتبار الشبهين قلنا : يغسل - اعتبارا بالنفوس ؛ ولا يصلى عليه - اعتبارا بالأجزاء - اهـ ص ٥٧ من شرح الكافي .

(١) الأثر هذا أخرجه ابن حبان في صحيحه في النوع الثامن من القسم الثالث والحاكم في المستدرک في كتاب الفضائل من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عباد ابن عبد الله بن ازير عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظلة بن أبى عامر الثقفى : إن صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة فسالوا صاحبه - فقالت : خرج وهو جنب لما سمع الطائفة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لذك غسلته الملائكة . قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ونس عنده « فسالوا صاحبه - إلى آخره » . وأخرجه ابن سعد في طبقاته عن الواقدى . ورواه الطبرانى في معجمه عن ابن عباس ، وفيه حزمة أيضا مع حنظلة غسلتهما الملائكة . ورواه البيهقى أيضا في سننه ج ٤ ص ١٥٠ . ورواه ابن إسحاق في منزهة عن محمود بن لبيد . ورواه أبو نعيم في الحلية في ترجمة أصحاب الصفة . ورواه قاسم بن ثبوت اسرقطى في آخر كتابه غريب الحديث عن عروة مرسل - راجع ج ٢ ص ٣١٦ من نصب الرأية تجده مقصلا .

(٢) ألا ترى أنه لو كان في توب الشهيد نجاسة تغسل تلك النجاسة ولا يغسل عنه =

أبي يوسف و محمد فانه لا يغسل جنبا كان أو غير جنب ، لأن بني آدم لم تغسل حنظلة رضى الله عنه .

## باب غسل الميت من الرجال و النساء

قلت: أ رأيت الميت كيف يغسل ؟ قال: حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن 'حماد عن إبراهيم' أنه قال: بمجرد الميت ويوضع على هـ تخت<sup>١</sup> ، و يطرح على عورته خرقة<sup>٢</sup> ، ثم يوضأ وضوءه للصلاة فيبدأ = الدم ؟ فكذلك ههنا في حق الطاهر ، الغسل يجب بالموت فصفة الشهادة تمنع منه ، وفي حق الجنب الغسل كان واجبا قبل الموت فلا يسقط بصفة الشهادة وعلى هذا الاختلاف إذا انقطع دم الحيض ثم استشهدت فإن استشهدت قبل انقطاع الدم فيه روايان عن أبي حنيفة : أحدهما : أنها لا تغسل ، و الاخرى : أنها تغسل لأن الانقطاع قد حصل بالموت ، والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع - اهـ من شرح الكافي ص ٥٨ .

(١-١) وفي هـ حماد بن إبراهيم « خطأ فاحش . روى الإمام أبو يوسف هذا الأثر في ص ٧٦ من آثاره مع اختلاف في ألفاظه من زيادة و نقصان و تقديم و تأخير في مواضع منه . و رواه المؤلف من غير واسطة أبي يوسف في آثاره مختصرا . (٢) ولم يبين كيفية وضع للتخت إلى اقبلة ضولا أو عرضا . و من أصحابنا من اختار الوضع طولا كما كان يفعله في مرضه إذا أراد الصلاة بالإيماء ؛ و منهم من اختار عرضا كما يوضع في قبره . و الأصح أنه يوضع كما تيسر ، فذلك يختلف باختلاف المواضع - اهـ شرح المختصر ج ٢ ص ٥٩ .

(٣) لأن ستر العورة واجب على كل حال ، و الأدنى محرم حيا و ميتا . و روى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنهما : أنه يؤزر بازار<sup>٣</sup> ما يوضع في حياته إذا أرد الاغتسال . و في ظاهر الرواية : قل : يشق عليهم غسل ما تحت الإزار فيكتفى =

بيامنه ولا يعض ولا يستشق'، ثم يغسل رأسه ولحيته بالخطمي  
ولا يشرح، ثم يوضع على شقه الأيسر فيغسل بالماء القراح حتى  
يتقيه ويرى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت\* منه؛ وقد أمرت  
== بستر العورة الغليظة بخمرة - انتهى ما قاله المرخسي في ج ٢ ص ٥٩ من شرح  
المختصر الكافي.

قلت: وفي الهداية: ويكتفى بستر العورة الغليظة، وهو الصحيح تيسيراً - ١٨.  
قال ابن الهمام: قوله «هو الصحيح» احتراز عن رواية البواردة أنه يستر من مرته  
إلى ركبته؛ وصحها في النهاية لحديث على المذكور آنفاً - ١٨ ج ١ ص ٤٤٨  
من فتح القدير. وحديث على رضي الله عنه هو قوله المارفوق قال عليه الصلاة  
والسلام لعل: لا تنظر إلى نكاحي ولا ميت - فالصحيح المقتضى به اليوم ستر عورته  
من السرة إلى أسفل الركبة.

(١) كذا في الأصل: وفي ٥، ز، ح «يشق». قال السرخسي: وتغسل رجلاه  
عند الوضوء، بخلاف الاغتسال في حق الحي فنه يؤخر فيه غسل الرجلين لأنهما  
في مستنقع الماء المستعمل، وذلك غير موجود لها - ١٨ ص ٥٩.

(٢) هونيت مختلف الأزهار: أبيض وأحمر - سبعة ألوان. وفي الفتح: أي  
خطمي العراق. وفي الهداية: (و يغسل رأسه ولحيته بالخطمي) ليكون أنظف  
له. وفي العاية: لأنه مثل الصابون في التنظيف - ١٨ ج ١ ص ٤٤٩.

(٣) كذا في لأصول: وفي المختصر «ثم يرضجه».

(٤) أي انحاض.

(٥) وفي ر، ح «لنحت» بلهمة - تصحيف. والنحت: السرير، معرب  
«نحت» بالفارسية، ومعه: خشب. جمعه: نحوت - كذا في كتب اللغة.  
والمراد منه: السرير الذي ينس الميت عليه؛ والنحت تكلم به العرب.

قبل ذلك بالماء فأغلى بالسود ، فإن لم يكن سود فخرص<sup>١</sup> ، فإن لم يكن واحد منهما أجزاك الماء القراح<sup>٢</sup> ، ثم تضجعه على شقه الأيمن فتغسله بذلك الماء حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه<sup>٣</sup> ، ثم تقعه فتسده إليك فتمسح بطنه مسحا رقيقا فإن سال منه شيء غسلته<sup>٤</sup> ، ثم أضجعه على شقه الأيسر فأغسله بالماء القراح حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ، ثم تنشفه في ثوب<sup>٥</sup> ؛ وقد أمرت قبل ذلك بأكفائه وسريره فأجرت وترأ<sup>٦</sup> ، ثم تبسط اللعاقه<sup>٧</sup> بسطا

(١) الخرض - بالضم : أشنان غير مطحون - كذا في الفتح .

(٢) لفظ « منه » ساقط من هـ .

(٣) وفي الكافي وشرحه : ( ثم يقعه فتمسح بطنه مسحا رقيقا ) ، حتى إن بقي عدد المخرج شيء يسيل منه لكيلا تلوث أكفاه ؛ فقد فعل ذلك العباس رضي الله عنه برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجد شيئا فقال : طبت حيا وميتا . وفي رواية فاح ريح المسك في البيت لما مسح بطنه . ( فإن سال منه شيء مسح ، ثم أضجعه على شقه الأيسر فيغسله بالماء القراح حتى ينقيه ) ، لأن السنة في اعتسال الحي عدد الثلاث فكذلك في غسل الميت - اهـ ص ٥٩ .

(٤) ثلاث قبيل أكفائه وسريره - اهـ شرح المختصر ص ٥٩

(٥) والأصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنساء الاتي غسلن ابنته : ابدأن بالميا من واعسلها وترا . وأمر بإجار أكفها وترا ، وهذا لأنه يلبس كفنه للعرض على ربه ، وفي حياته كان إذا لبس ثوبه للجمعة والعيد تطيب ، فكذلك بعد الموت يفعل بكفنه ، والوتر مندوب إليه في ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : إن الله وتر يحب الوتر - هـ ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٥٩ من شرح المختصر .

(٦) وفي هـ « اللعاقف » .

وهي الرداء طولاً ، ثم تبسط الإزار عليها طولاً ؛ فإن كان له قميص ألبسته إياه ، فإن لم يكن له قميص لم يضره ؛ ثم تضع الخنوط<sup>١</sup> في لحيته ورأسه وتضع الكافور على مساجده ، وإن لم يكن كافور لم يضره ، ثم تعطف الإزار عليه من قبل شقه الأيسر على رأسه وسائر جسده ، ثم تعطفه من قبل شقه الأيمن كذلك ، ثم تعطف اللقافة عليه وهي الرداء كذلك ؛ فإن خفت أن ينتشر<sup>٢</sup> عليه أكفانه<sup>٣</sup> عقدته<sup>٤</sup> ، ثم نجعله على سريره ، ولا يتبع بنار إلى قبره فإن ذلك يكره أن يكون آخر زاده من الدنيا نار (١) والمذهب عندنا أن القميص في الكفن سنة - كذا قاله المرخسي ص ٦٠ ؛ قال : ولم يذكر العمامة في الكفن ؛ وقد كرهه بعض مشايخنا لأنه لو فعل كان الكفن شفعاً ، السنة فيه أن يكون وتراً ؛ واستحسنه بعض مشايخنا لحديث عمر ( كذا ، ولعله : ابن عمر ) رضي الله عنه أنه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العمامة حالة الحياة فإنه يرسل ذنب العمامة من قبل القفا لمعنى الزينة وبالموت قد اقتطع على وجهه ، بخلاف عن ذلك - اهـ .

(٢) الخنوط والخنط : ما يخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم - أي المخلوط من كافور وصندل ونحوهما - كذا في مجمع بحار الأنوار .  
(٣) وفي « تنشر » .

(٤) وفي الآثار « أن ينتشر عنه كفته » .

(٥) ولكن إذا وضع في القبر يحل العقد لأن المعنى الذي لأجله عقدته قد زال . ولم يبين في الكتب هل تحشى مخارقه ؛ وقالوا : لا بأس بذلك في ألقه وفيه كيلا يسيل منه شيء . وقد حوز الشافعي في ذبوره أيضاً ؛ واستتبع ذلك مشايخنا - انتهى . قوله امرخسي في شرح المختصر ص ٦٠ .

يتبع بها إلى قبره<sup>١</sup> ، فإذا انتهى به إلى القبر فلا يضر وتر دخله أو شفع<sup>٢</sup> ،  
فإذا وضع في اللحد قال " بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم " .  
قلت : فمن قبل القبلة يدخل أو يسلم سلا ؟ قال : بل يدخل من  
قبل القبلة<sup>٣</sup> .

(١) يعني الإجماع في القبر . قال إبراهيم النخعي : آكره أن يكون آخر زاده من  
الدنيا نارا . و روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في جنازة فرأى امرأة في  
يدها حجر فصاح عليها وطردها حتى توارت بالآكام - ٨٥ ص ٦١ من شرح المختصر .  
(٢ - ٣) وفي الآثار « فلا يضر كمد دخله شفع أو وتر » .

(٣) يعني توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع في  
اللحد . و قيل : السنة أن يسلم إلى قبره ؛ وصفة ذلك أن الجنازة توضع على يمين  
القبلة ثم يؤخذ برجله فيحمل إلى القبر فيسلم جسده سلا ، لما روى أن النبي صلى الله  
عليه وسلم سلم إلى قبره ؛ ولأنه في حل حياته كان إذا دخل بيته دخل برجله ،  
و القبر بيته بعد الموت فيبدأ بإدخال رجله فيه . ولما روى إبراهيم النخعي أن  
النبي صلى الله عليه وسلم أدخل قبره من قبل القبلة . فإن صح هذا اتضح المذهب ؛  
وإن صح ما رووا فقيل : إنما كان ذلك لأجل اضطرره لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم مات في حجرة عائشة رضي الله عنه من قبل الحائط . وكانت السنة في  
دفن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين في الموضع الذي قبضوا فيه ،  
فهم يتمكنون من وضع أسرير قبل القبلة لأجل إحاطة فهذا سلم إلى قبره . وعن  
ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قالا : يدخل الميت قبره من قبل القبلة لأن  
جانب القبلة معظم ؛ ألا ترى أن امرأة رباح بن جابر في حل الحياة استقبلت القبلة .  
قال صلى الله عليه وسلم : خير اجنس . استقبلت به قبلة . وكذلك بعد الوفاة  
يختار إدخاله من قبل القبلة - ٨٥ من المبسوط ج ٢ ص ٦١ .

قلت : و يلحد له ولا يشق ؟ قال : نعم . قلت : فأى شيء يجعل على لحدّه ؟ قال : اللبن و القصب . قلت : فهل يكره الأجر ؟ قال : نعم . قلت : فهل يكره أن يسجى القبر بثوب حتى يفرغ من اللحد ؟ قال : أما إذا كانت امرأة فلا بأس بذلك و هكذا ينبغي لهم أن يصنعوا ، و أما إذا كان رجلا فلا يضرهم أن لا يسجى القبر ، فإن فعلوا لم يضرهم . قلت : أ رأيت القبر يربع أم يسلم ولا يربع ؟ قال : بل يسلم ولا يربع .

قلت : أ رأيت القبر هل تتركه أن يخصص ؟ قال : نعم .

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللحد لنا و الشق لغيرنا » .

(٢) قل السرخسي : و كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول : لا بأس به في ديار لرخاوة الأرض ، و كان يجوز استعمال رفوف الخشب و اتخاذ التبوت لئلا يثقلوا ، لو اتخذوا تابوتا من حديد لم أراه بأسا في هذه الديار - اهـ ص ٦٢ .

(٣-٣) الجواب هذا ساقط من هـ . قلت : قال النخعي : حدثني من رأى قبر رسول الله وأبي بكر وعمر صلى الله عليه وعليهما مسنمة عليها فلقي من مدر أبيص - رواه الإمام أبو يوسف في ص ٨٠ من آثاره و الإمام محمد أيضا في آثاره ص ٤٨ - ز : أشتر من الأرض عليه فلقي من مدر أبيص - هـ . ثم قال محمد : و به يأخذ سم القبر تسنيم و لا يربع - و هو قول أبي حنيفة - اهـ .

٤ : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نجس القبور و تريعها . و لأن النجس في الأية لا لزوم له أو لإحكام البناء - انتهى - قاله السرخسي في ج ٢ ص ٦٢ من شرح مختصر .

قلت: أ رأيت الصلاة على الميت من أحق بها؟ قال: إمام الحنـ  
أحق بالصلاة عليه. قلت: فإن لم يكن إمام؟ قال: الأب أحق من  
غيره. قلت: فالأب والأخ والأب؟ قال: الأب أحق من هؤلاء.  
قلت: فإن تم "أحق بالصلاة" على المرأة أم زوجها؟ قال: بن ابن العم  
أحق من الزوج إذا لم يكن لها منه ابن.

قلت: فكيف الصلاة على الميت؟ قال: إذا وضعت الجنازة تقدم

(١) لفظ «بها» ساقط من ز في ح «ب» و «الضمير للصلاة».

(٢) وحصل المذهب عندنا: أن السلطان إذا حضر فهو أحق بالصلاة عليه، لأن  
قائمة الجمعة ولعيدين إليه، وكذلك الصلاة على من كان يحضر الجمعة والعيدين.  
ولأن في التقدم على السلطان إرداء به وإنا مورق حقه انتوير؛ ولما مات  
الحسن بن علي رضي الله عنها حضر جنازته سعيد بن العاص فقدمه الحسين رضي الله  
عنه وقال: «ولأنها سنة ما قدمتك». وكذلك إن حضر القاضي فهو أحق  
بالصلاة عليه. فإن لم يحضر واحد منهما فإمام الحنـ عندنا، لأن الميت كان راضيا  
بإمامته وحياته فهو أحق بالصلاة عليه بعد موته، فإن لم يحضر إمام الحنـ فالأولياء.  
وفي الكتاب: قال: الأب أحق من غيره. وهو قول عبد ربه الله، فأما عند  
أبي يوسف رحمه الله فالأب أحق من الأب، ولكن لأولى له أن يقدم الأب  
لأنه حده وفي التقدم عليه إرداء به فالأولى أن يقدمه - من مبسوط

المرحوم ج ٢ ص ٦٣

(٣) وفي «أحق من هؤلاء بالصلاة».

(٤) وفي «بلزوج» خطأ.

(٥) لما روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ماتت امرأة له فقال لأولياؤها: كنن  
أحق بها حين كانت حية، فأما إذ ماتت فأنتم أحق بها. ولأن زوجية تنقطع  
الموت والقرعة لا تنقطع - ١٥ من شرح لكافي ص ٦٣.



الإمام واصطف القوم خلفه فكبر الإمام تكبيرة ويرفع يديه ويكبر القوم معه ويرفعون أيديهم ، ثم يحمدون الله تعالى ويثنون عليه ، ثم يكبر الإمام التكبيرة الثانية ويكبر القوم ولا يرفعون أيديهم ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يكبر الإمام التكبيرة الثالثة ويكبر القوم معه ولا يرفعون أيديهم ، ثم يستغفرون للميت ويشفعون له ، ثم يكبر الإمام التكبيرة الرابعة ويكبر القوم معه ولا يرفعون أيديهم ، ثم يسلم الإمام عن يمينه وشماله ويسلم القوم كذلك : وكان ابن أبي ليلى يكبر على الجنائز خمسا . قلت : فهل يجهرون بشيء من التحميد والثناء (١) لفظ « الإمام » ساقط من هـ .

(٢) والآثار قد اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فروى : الخمس ، والسيح و التسع وأكثر من ذلك . إلا أن آخر فعله كان أربع تكبيرات ، فكان هذا مخالفاً له . وأن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة حين اختلفوا في عدد التكبيرات وقال لهم : إنكم تختلفون في ما يأتي بعدكم أشد اختلافاً فنظروا آخر صلاة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسجد على حائزة فخذوا بذلك . فوجدوه صلى على امرأة كبر عليه أربعاً فانفقوا على ذلك . ولأن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة في صلاة تراعى أصوات ، وليس في المكتوبات زيادة على أربع ركعات ، إلا أن ابن أبي نجيح يقول : التكبيرة الأولى الافتتاح ، فينتهي أن يكون بعدها أربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة . وأهل الزينة يزعمون أن علياً رضي الله عنه كان يكبر على أهل بيته خمس تكبيرات وعلى سائر الناس أربعاً ؛ وهذا قراء منهم عليه ، فقد روى أنه كبر على فاطمة أربعاً ، وروى أنه إنما صلى على فاطمة أبو بكر وكبر عليها أربعاً . وعمر صلى على أبي بكر وكبر أربعاً - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٦٣ من شرح المختصر .

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للميت؟ قال: لا يجهرون بشيء من ذلك ولكنهم 'يخفونه في أنفسهم'. قلت: فهل يقرأ الإمام ومن خلفه شيء من القرآن؟ قال: لا يقرأ الإمام ومن خلفه شيء من القرآن<sup>٢</sup>.

(١) وفي «ولكنه».

(٢) وفي ظاهر المذهب: ليس بعد التكبيرة الرابعة دعاء سوى السلام. وقد اختار بعض مشايخنا ما يهتم به سائر الصلوات «اللهم! ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقابرحمتك عذاب القبر وعذاب النار». فإن كبر الإمام نعمًا لم يتابعه المقتدى في الخامسة إلا على قول زفر فإنه يقول: هذا يجتهد فيه فيتابعه المقتدى كما في تكبيرات العيد. ولنا أن ما زاد على أربع تكبيرات ثبت اقتضاؤه بما روينا، ولا متابعة في المنسوخ لأنه خطأ. ثم في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة: يسلم حين رأى إمامه يشتغل بما هو خطأ. وفي الرواية الأخرى: ينتظر سلام الإمام حتى يسلم معه. اهـ من شرح المختصر ص ٦٤.

(٣) لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: لم يوقت لنا في الصلاة على الجنائز دعاء ولا قراءة، كبر ما كبر لإمام واختار من الدعاء أظنيه. وهكذا روى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر رضي الله عنهم أنهم قالوا: ليس فيه قراءة شيء من القرآن. وما روى جابر من قراءة أم القرآن على الجنائز تأويله: أنه صلى الله عليه وسلم قرأ على سبيل منسأ لا على وجه القراءة. ولأن هذه ليست بصلاة على حقيقة، إنما هي استغفار ودعاء للميت؛ ألا ترى أنه ليس فيها أركان الصلاة واتسمية بالصلاة، إن الصلاة في اللغة: الدعاء، واشترط الطهارة و استقبال القبلة فيها لا يدل على أنها صلاة حقيقة وأن فيها قراءة. كسجدة التلاوة. اهـ ما قاله السرخسي باختصار والتخير.

قلت: أ رأيت إذا اجتمعت الجنائز فكانوا رجالا كلهم كيف<sup>١</sup>  
يضعون؟ قال: إن شأوا يضعون صفا واحدا، وإن شأوا يضعون  
واحد خلف واحد<sup>٢</sup> أمام الإمام<sup>٣</sup>. قلت: و كذلك لو كانت الجنائز  
نساء كلهن؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن كانت الجنائز رجالا  
ونساء؟ قال: يوضع لرجال مما يلي للإمام رجل خلف رجل، ويوضع  
لنساء خلف لرجال مما يلي القبلة امرأة خلف امرأة. قلت: أ رأيت  
إذا جتمع غلام وامرأة؟ قال: يوضع الغلام مما يلي الإمام والمرأة  
خلفه مما يلي القبلة.

قلت: فإذا أراد الإمام أن يصلي على الجنائزة أين يكون مقامه من  
الجنائز؟ قال: أحسن ذلك أن يقوم بحذاء صدر الميت. قلت: فإن قام  
في غير ذلك لمكان؟ قال: يحزبه.

قلت: أ رأيت رجلا شهد جنازة وهو على غير وضوء أو كان<sup>٤</sup>  
على وضوء ثم أحدث كيف يصنع؟ قال: يتيمم ويصلي مع القوم. قلت:

(١) كذا في ح؛ ولفظ «كيف» - قط من ع، ز، هـ، ولا بد منه.

(٢-٣) وفي «م» «مام لأول».

(٣) لفظ «ثلت» - قط من هـ.

(٤) كان في الأصول «كلهم» والصواب «كلهن» كما لا يخفى.

(٥) وفي «هـ» «لو» مكان «إن».

(٦) وفي «هـ» «توضع».

(٧) وفي «هـ» «وكان» والصواب «أو كان» كما هو في الأصل وكما هو في

فان كان قريبا من الماء و هو يقدر على الماء غير أنه يخاف إن ذهب يتوضأ يسبقه الإمام بالصلاة عليها؟ قال: يتيمم ويصلي عليها معهم . قلت: فان كان لا يخاف أن يسبقه الإمام بالصلاة عليها؟ قال: يذهب فيتوضأ ثم يصلي عليها . قلت: فان كان في المصروع كان على غير وضوء أو كان على وضوء فلما كبر تكبيرة أو تكبيرتين أحدث كيف يصنع؟ قال: يتيمم مكانه و يصلي مع القوم بقية صلاته . قلت: إيم و هو في المصروع؟ قال: لأنه إذا صلى مع القوم على الجنازة و فرغوا لم يستطع هو أن يصلي عليها بعده ، و ليست هذه كالصلاة المكتوبة و التطوع .

قلت: أ رأيت إماما صلى على جنازة فذكر تكبيرة أو تكبيرتين ثم جاء رجل فدخل معه في الصلاة أيكبر الرجل حين يدخل أم ينتظر الإمام حتى يكبر الإمام؟ قال: بل ينتظر حتى يكبر الإمام . فإذا كبر الإمام كرمعه . فإذا سلم الإمام قضى ما بقى عليه قبل أن ترفع الجنازة - و هذا قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف: أما أنا فأرى أن يكبر الرجل حين يدخل في الصلاة ، و لا ينتظر الإمام لأن الإمام في الصلاة .

قلت: أ رأيت إماما صلى على جنازة و فرغ و سلم و سلم القوم

(١) وفي «سبقة» .

(٢) لفظ «عليها» ساقط من هـ .

(٣) و مدعينا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما . و المعنى فيه أن كل تكبيرة في الصلاة على الجنازة قائمة بمدة ركعة ، فهو ينتظر تكبير الإمام حين جاءه كان قاضيا مدة قبل أدائه أدركت مع الإمام ، و ذلك منسوخ - اهـ ما قاله المصنف حتى في ج ٢ ص ٦٦ من شرح المختصر .

ثم جاء آخرون بعد فراغ الإمام من الصلاة أ يصلون عليها جماعة أو وحدا؟ قال: لا يصلون عليها جماعة ولا وحدا<sup>٢</sup>.

قلت: أ رأيت إماما صلى على جنازة فكبر تكبيرة واحدة وكبر معه القوم ثم أتى بجنازة أخرى فوضعت معها ودخل الذين جاؤا بها مع القوم في صلاتهم كيف يصنع الإمام والقوم؟ قال: إذا فرغ الإمام (١) وفي «أم» مكان «أو».

(٢) كذا في ح: وفي بقية الأصول «لا يصلوا».

(٣) لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنها قاتهما الصلاة على جنازة فله حضرا ما زادنا على الاستغفر له. وعبد الله بن سلام رضي الله عنه قاتته الصلاة على جرة عمر، فها حصر قل: إن سبقتوني الصلاة عليه فلا تسبقوني بالدعاء له. والمنع في أنه حق أئيت قد تأذى فعل الفريق الأول، فلو فعله الفريق الثاني كان تفلا الصلاة على الجرة وذلك غير مشروع. ولوجاز هذا لكان الأولى أن يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرزق زيارته الآن، لأنه في قبره كما وصح فثبت لحوم الأنبياء حرام على الأرض - به ورد الأثر؛ وقد يشترط أحد بهذا، فدل أنه لا تعاد الصلاة على الميت، إلا أن يكون الولي هو الذي حضره من الحق له وليس أميره ولاية إسقاط حقه، وهو تأويل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أحق كان له». قال الله تعالى: «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم». وعسى هذا قولهم: لا يصلى على ميت غائب والنبى صلى الله عليه وسلم وإن صلى على نجاشى فإنا نقول: طويت الأرض، وكان هو أولى لأولياءه ولا يوجد مثل ذلك في حق غيره. ثم إن كان الميت من جانب المشرق ومن استقبال مكة في الصلاة عليه كانت أئيت خلفه وذلك لا يجوز، وإن استقبال كان مصداق غير القبة وذلك لا يجوز - اهـ من المبسوط بالاختصار والتصرف ص ٦٧.

والذين كانوا معه من الصلاة على الجنازة الأولى قضى الذين جاؤا بالجنازة الثانية ما بقى عليهم من تكبيرة ' الجنازة الأولى ' ثم يستقبل الإمام والقوم جميعا الصلاة على الجنازة الثانية ولا يحتسبون بما كبروا على الجنازة الأولى . قلت : لم ؟ قال : لأنهم افتتحوا الصلاة على الجنازة الأولى فلا يستطيعون أن يدخلوا معها جنازة أخرى جاءت بعد ذلك . قلت : فإن افتتح الإمام ه والقوم الصلاة على الجنازة الثانية فكبروا تكبيرة أو تكبيرتين ثم أتى بجنازة أخرى فوضعت مع الثانية و دخل القوم مع الإمام في الصلاة ؟ قال : يتم الإمام الصلاة على الجنازة الثانية والقوم ، فإذا سلم قضى الذين جاؤا بالجنازة الثالثة ما بقى عليهم من التكبير على الجنازة الثانية ، ثم يستقبل الإمام والقوم جميعا الصلاة على الجنازة الثالثة . ١٠

قلت : أرأيت الصلاة على الجنازة عند غروب الشمس أو عند طلوع الشمس أو نصف النهار هل تكبره ذلك ؟ قال : نعم أكرهه . قلت : فإن فعلوا وصلوا عليها هل ' عليهم أن يعيدوا الصلاة ؟ قال : لا ٢ . قلت : أرأيت إن صلوا عليها بعد طلوع الفجر أو بعد العصر قبل أن تتغير الشمس ؟ قال : لا أكره ذلك ٣ و صلاتهم تامة . قلت : وكذلك ١٥

(١) وفي ز ، ح « تكبير » .

(٢) أقط « هل » ساقط من ه .

(٣) لأن حق الميت نادى به أدوا ، فإن المؤدى في هذه الأوقات صلاة وإن كان فيها نقصان ؛ ألا ترى ! أن التطوع إنما يلزم بالشروع في هذه الأوقات - اه من المبسوط ج ٢ ص ٦٨ .

(٤-٤) وفي ه لا أكره له ذلك ه .

لو صلوا عليها بعد الفجر قبل طلوع الشمس ؟ قال : نعم . قلت :  
أرأيت هاتين الساعتين أهما ساعتا صلاة ؟ قال : ليستا بساعتى صلاة  
تطوع ، فأما صلاة مكتوبة أو صلاة على جنازة أو سجدة فلا بأس  
أن يقضيها الرجال والنساء فى هاتين الساعتين .

٥ قلت : أرأيت القوم تغرب لهم الشمس وهم يريدون أن يصلوا  
على جنازة أيدؤن بالمغرب أم بالصلاة على الجنازة ؟ قال : بل يدؤن  
بالمغرب لأنها أوجبها عليهم ، ثم يصلون على الجنازة ٢ .

(١) كذا فى ح ؛ وفى بقية الأصول « ساعتى » بالنصب خطأ .

(٢) وفى « لأنها » تصحيف ، والصواب « لأنها » كما هو فى بقية الأصول .

(٣) ذكر المرحوم بعد هذه المسألة مسألة صلاة الجنازة فى المسجد فقال : قال :

( وتكره الصلاة على الجنازة فى المسجد ) عندنا ، وقال الشافعى رضى الله عنه :

لا تكره ؛ وذكر فى استدلاله صلاة أمر عائشة بإدخال جنازة سعد المسجد وقولها

« صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا فى المسجد » قال : ولأنها

دعاه أو صلاة والمسجد أوسع به . قل : وله حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال :

قال عليه الصلاة والسلام : من صلى على جنازة فى مسجد فلا أجر له . ودليل

عائشة دليلنا لأن لباس فى زمانه لم يجزوا والأنصار وقد عابوا عليها فدل أنه

كان معتكفا فى ذلك الوقت فلم يمكنه أن يخرج وأمر بالجنازة فوضعت خارج

لمسجد . وعندنا إذا كانت الجنازة خارج لمسجد لم يكره أن يصلى اللباس عليها

فى المسجد . نعم الكراهة فى إدخال الجنازة لقوله عليه الصلاة والسلام : « جنبوا

مساحدكم صبيانكم ومجنبتكم » . فإذا كان الصبي يصحى عن المسجد فليت أولى .

انتهى . قاله المرحوم فى ج ٢ ص ٦٨ من مبسوطه .

قلت : وم تذكر هذه المسألة فى الأصل ولا فى المختصر وأخشى أن تكون ساقطة

منها سهو النسخ لأنه نقلها بقوله « قال » وهذا يدلنه فى نقل مسائل المختصر =

قلت : أ رأيت إماما صلى على جنازة و معه قوم و الإمام على غير وضوء أو هو جنب ؟ قال : عليهم أن يعيدوا الصلاة . قلت : فإن كان إمامهم متوضئا و كان بعضهم على غير وضوء أو كان من خلفه كلهم على غير وضوء ؟ قال : لا يعيدون الصلاة عليها . قلت : لم ؟ قال : لأن إمامهم قد صلى عليها ' فلا يعيدون الصلاة عليها .

قلت : أ رأيت قوما صلوا على جنازة فأخطأوا بالرأس فجعلوه في موضع لرجلين حتى فرغوا من الصلاة عليها ؟ قال : يحجزهم . قلت : فإن فعلوا ذلك عمدا ؟ قال : قد أسأوا و صلاتهم تامة .

قلت : أ رأيت قوما صلوا على جنازة فأخطأوا القبلة فصلوا عليها لغير القبلة حتى فرغوا من صلاتهم ؟ قال : صلاتهم تامة ' . قلت : فإن ١٠

= و لله تعالى أعلم . قلت : و حديث أبي هريرة الذي ذكره السرخسي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن حفص بن غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة و لفظه : من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له - اهـ في ٢٩٥ ٢ . و رواه أبو داود و اعظه : فلا شيء له - ج ٢ ص ٩٨ . و رواه الضحاوي نحوه . و رواه ابن ماجه و لفظه : فليس به شيء - ص ١١٠ . و قال الإمام محمد في موضع ص ٥ - ٥ - روى عن بن عمر « صلى على عمر ! لا في مسجد » لا يصح حتى يحضره في المسجد . و كذلك يغني عن أبي هريرة . و موضع أبحاره بندية خارج من المسجد ، و هو الموضع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنازة فيه - اهـ .

(١) و في « عليه » و هو تصحيف .

١٠ و في المختصر و شرحه للمصنف ( و هذا أصله ) قوله عزت منة الله ( ) .  
مى ، يا صديق ! تنحري ، و إن تمعدوا خلافه م يحجز عن فياس سائر الصلوات =



تعمدوا ذلك؟ قال: يستقبلوا الصلاة عليها.

قلت: أرايت<sup>١</sup> القوم يدفنون الميت ونسوا الصلاة عليه؟ قال: يصلون عليه وهو في القبر كما يصلون على الجنازة؛ وقال أبو يوسف: يصلي على القبر في ثلاث فإذا مضت ثلاثة لم يصل عليه<sup>٢</sup>.

قلت: أرايت قوما أرادوا الصلاة على الجنازة ومعهم نساء أين تصف النساء؟ قال: من وراء صفوف الرجال. قلت: أرايت إن قامت امرأة معهم في الصف أو قامت بخذاء الإمام فصلت معهم؟ قال: صلاتهم جميعا تامة. قلت: لم؟ قال: لأن هذه الصلاة ليست كصلاة مكتوبة: ألا ترى لو أن رجلا قرأ السجدة فسجدتها امرأة معه أنه

== فإنها في وجوب استقبال القبلة كسائر الصلوات - اهـ ج ٢ ص ٦٩ .

(١) وفي ز. ح «يستقبلون» .

(٢) غلط «أرايت» ساقط من هـ .

(٣) وفي لأ. الى عن أبي يوسف قال: يصلي عليه إلى ثلاثة أيام. وهكذا روى ابن رستم عن محمد. لأن الصحابة كانوا يصلون على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثلاثة أيام. والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم لأنه يختلف باختلاف الأوقات في الحر والبرد وباختلاف الأمكنة وباختلاف حال الميت في السمن والهزال. واعتبر فيه أكبر الرأي. والذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على تهنئة أحد بعد ثمان سنين معناه: دعا لهم؛ قال الله تعالى «وصل على من أحبهم» . وقيل: إنهم كما دفنوا لم تفرق أعضاؤهم. وهكذا وجدوا حين أريد معوية أن يحولهم فركبهم - اهـ ج ٢ ص ٦٩ من شرح المختصر للسرحدي .

(٤) كذا في ح ! وانظر «هذه» ساقط من هـ .

لا يقصد عليه ؟ فكذلك هذا .

قلت : أ رأيت إماما صلى على جنازة فلما كبر تكبيرة أو تكبيرتين ضحك الإمام حتى قهقه ؟ قال : صلاتهم فاسدة و عليهم أن يستقبلوا الصلاة .  
قلت : فهل يعيد الوضوء من قهقه منهم ؟ قال : لا . قلت : و كذلك لو أن الإمام تكلم ؟ قال : نعم . ٥

قلت : أ رأيت قوما صلوا على الجنازة وهم ركوب أو هم قعود ؟ قال : أما في القياس فانه يحجزهم ، و لكنى أدع القياس و أستحسن .  
فأمرهم بالإعادة .

قلت : أ رأيت رجلا مات في سفره و معه نساء ليس معهن رجل هل تغسله إحداهن ؟ قال : إن كانت فيهن امرأته غسلته . و إن لم تكن ١٠  
فيهن امرأته لم يغسلته . قلت : و لِمَ تغسله امرأته ؟ قال : لأنها في عدة منه ، ألا ترى أنه لا يحل أن تزوج ما دامت في عدة منه . قلت :  
و كذلك لو كانت المرأة لم يدخل بها ؟ قال : نعم . دخل بها أو لم يدخل  
بها فهو سواء . قلت : فان لم يكن فيهن امرأته و لكن كانت فيهن  
أخته أو أمه أو خالته أو عمته ؟ قال : لا تغسله واحدة منهن ١٥  
ذكرت و لا ينظرون في عورتها ، و لكننا تيممنا بالصعيد كما وصفت

(١) لفظ « منه » ساقط من هـ .

(٢) لفظ « كانت » ساقط من هـ .

(٣) لفظ « منهن » ساقط من هـ .

(٤) و كان في الاصول « لا ينظرون » .

لث الثيميم . قلت : فهل يصلين عليه ؟ قال : نعم . قلت : فهل تقوم  
 الإمامة منهن وسط لصف ؟ قال : نعم . قلت : فان كانت فيهن  
 أم ولد له هل تغسله ؟ قال : لا . قلت : ثم ؟ قال : لأنها في غير عدة نكاح .  
 قلت : أرايت إن كان أعقها قبل موته ؟ قال : سواء . ولا تغسله  
 لأنها قد حرمت عليه قبل موته . قلت : أرايت إن كان فيهن امرأة  
 وقد ضيقها ثلاثة في مرضه أو صحه ؟ قال : لا تغسله ، لأنها قد حرمت  
 عليه قبل موته فلا تغسله . قلت : أرايت إن كان فيهن امرأته وهي  
 لأن المحرم في حكم مظهر إلى لعورة كالأجنبية ، فكذلك ذوات محارمه ،  
 ولكن يعمه . لأنه تعدد غسله لانعدام من يغسله فصار كمتذر غسله لانعدام  
 . يس . ( فان كان من يعمه محرم بجمه بغير خرقه ) ، لأنه حل لها مس هذين  
 عضوين في حياته فكذلك بعد وفاته ، ( وإن كانت أجنبية يعمته بخرقة تلفها  
 على كفه ) . لأنه لا يمكن أن تمسه في حياته فكذلك بعد وفاته . اهـ من شرح  
 المختصر للسرخسي ج ٢ ص ٧١ .

( ٢ - ٢ ) وفي ٥ . ز . ح . « قلت تقوم » .

الأكبر في المختصر الكافي وهو اصواب : وفي الاصول « الإمامة » بناءً على التأنيث ؛  
 ولعمري - لم يذكره المؤلف فيه .

١٤ . كما حكى في ١٠ . ١١ . ١٢ . ١٣ . ١٤ . ١٥ . ١٦ . ١٧ . ١٨ . ١٩ . ٢٠ . ٢١ . ٢٢ . ٢٣ . ٢٤ . ٢٥ . ٢٦ . ٢٧ . ٢٨ . ٢٩ . ٣٠ . ٣١ . ٣٢ . ٣٣ . ٣٤ . ٣٥ . ٣٦ . ٣٧ . ٣٨ . ٣٩ . ٤٠ . ٤١ . ٤٢ . ٤٣ . ٤٤ . ٤٥ . ٤٦ . ٤٧ . ٤٨ . ٤٩ . ٥٠ . ٥١ . ٥٢ . ٥٣ . ٥٤ . ٥٥ . ٥٦ . ٥٧ . ٥٨ . ٥٩ . ٦٠ . ٦١ . ٦٢ . ٦٣ . ٦٤ . ٦٥ . ٦٦ . ٦٧ . ٦٨ . ٦٩ . ٧٠ . ٧١ . ٧٢ . ٧٣ . ٧٤ . ٧٥ . ٧٦ . ٧٧ . ٧٨ . ٧٩ . ٨٠ . ٨١ . ٨٢ . ٨٣ . ٨٤ . ٨٥ . ٨٦ . ٨٧ . ٨٨ . ٨٩ . ٩٠ . ٩١ . ٩٢ . ٩٣ . ٩٤ . ٩٥ . ٩٦ . ٩٧ . ٩٨ . ٩٩ . ١٠٠ .  
 اهـ وفي المختصر وشرحه ( فيهن أم ولد له تغسله ) في قول  
 في حقيقة الآخر . وفي قوله لاؤنه أن تغسله - وهو قول زفر . لأنها معتدته من  
 ورائه صحيح فهي كمتبركة . وحده قوله الآخر أنها أعققت بثوت فصارت أجنبية  
 منه . ١٠٠ . ١٠١ . ١٠٢ . ١٠٣ . ١٠٤ . ١٠٥ . ١٠٦ . ١٠٧ . ١٠٨ . ١٠٩ . ١١٠ . ١١١ . ١١٢ . ١١٣ . ١١٤ . ١١٥ . ١١٦ . ١١٧ . ١١٨ . ١١٩ . ١٢٠ . ١٢١ . ١٢٢ . ١٢٣ . ١٢٤ . ١٢٥ . ١٢٦ . ١٢٧ . ١٢٨ . ١٢٩ . ١٣٠ . ١٣١ . ١٣٢ . ١٣٣ . ١٣٤ . ١٣٥ . ١٣٦ . ١٣٧ . ١٣٨ . ١٣٩ . ١٤٠ . ١٤١ . ١٤٢ . ١٤٣ . ١٤٤ . ١٤٥ . ١٤٦ . ١٤٧ . ١٤٨ . ١٤٩ . ١٥٠ . ١٥١ . ١٥٢ . ١٥٣ . ١٥٤ . ١٥٥ . ١٥٦ . ١٥٧ . ١٥٨ . ١٥٩ . ١٦٠ . ١٦١ . ١٦٢ . ١٦٣ . ١٦٤ . ١٦٥ . ١٦٦ . ١٦٧ . ١٦٨ . ١٦٩ . ١٧٠ . ١٧١ . ١٧٢ . ١٧٣ . ١٧٤ . ١٧٥ . ١٧٦ . ١٧٧ . ١٧٨ . ١٧٩ . ١٨٠ . ١٨١ . ١٨٢ . ١٨٣ . ١٨٤ . ١٨٥ . ١٨٦ . ١٨٧ . ١٨٨ . ١٨٩ . ١٩٠ . ١٩١ . ١٩٢ . ١٩٣ . ١٩٤ . ١٩٥ . ١٩٦ . ١٩٧ . ١٩٨ . ١٩٩ . ٢٠٠ .  
 فلا يثبت عليه من نفس و نظر غيره من نكاحه - انتهى ج ٢ ص ٧٠ .

امراته بنكاح فامد فمات عنها على ذلك النكاح؟ قال: لا تغسله . قلت : فان كانت معه أمة أو مديرة وقد كان يطأها؟ قال: لا تغسله . قلت : فقد كان فرجها حلالا له ! قال : لأنه لا عدة على واحدة منها : ألا ترى ! أن الأمة تباع . والمديرة إن لم يكن لها سعاية فتزوجت ساعة مات الرجل كان نكاحها جائزا و كان لزوجها أن يطأها . فاستقبح أن يطأها زوجها وينظر إلى فرجها وهي تنظر إلى فرج آخر وتغسله . قلت : فان كانت فيهن امرأة . قد طلقها 'طلاقا بائنا' هل تغسله؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت امرأة ماتت في السفر ومعها رجال وفيهم زوجها هل يغسلها؟ قال : لا . قلت : إيم؟ وهي تغسله وهو لا يغسلها ! . قال : لأنه لا عدة عليه ؛ ألا ترى أنه لو شاء تزوج أختها ولو شاء تزوج أربعا ولو شاء تزوج ابنتها إن لم يكن دخل بالميتة . فاستقبح أن يطر الرجل إلى فرج امرأة وابنتها مراته أو أختها أو له أربع نساء ؟ (١-١) وفي ز ، ح « ثلاث ، ث » .

(٢) وفي « ع » عليه « خطأ وحش .

(٣) لفظ « ث » - قط من « .

(٤) لأن ابن عباس روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن امرأة تموت بين رجلين فقال : تبعه صعيد ولم يفصل بين أن يكون فيهما زوجها أولا يكون ؛ والمعنى فيه أن النكاح يموتها رتفع بجميع علامته فلا يبقى حل المس والنظر ، كما لو طلقها قبل الدخول ؛ وبين الوصف أنها بانوت صارت محرمة ألبتة ، والحرمه تنافي النكاح ابتداء وبقاء ، ولهذا جاز للزوج أن يتزوج بأخته وأربع سواها . =

قلت : فإن كان ' أخوها معها ' أو أبوها ؟ قال : لا يغسلها واحد منهما .  
 قلت : أ رأيت رجلا مات في سفر ومعه نساء ومعهن رجل كافر هل ينبغي  
 لمن أن يصفن له <sup>٢</sup> كيف يغسله ثم يخلين بينه وبين الميت ؟ قال : نعم . قلت :  
 وكذلك لو أن امرأة ماتت في سفر ومعها رجال ومعهم امرأة كافرة  
 ه كان ينبغي لهم أن يصفوا له كيف تغسلها ثم يخلوا بينها وبينها ؟ قال : نعم <sup>٢</sup> .  
 قلت : أ رأيت إذا ماتت المرأة كيف تكفن ؟ قال : تكفن في  
 لفافة وهي الرداء <sup>١</sup> وفي إزار ودرع وخمار وخرقة تربط فوق  
 = بخلاف ما إذا مات الزوج ، تم الزوج بالنكاح مالك والمرأة مملوكة فبعد  
 موته يمكن إبقاء صفة الملكية له حكما إبقاء حق الملك ، فأما بعد موتها فلا يمكن  
 إبقاء الملك مع فوت محل ؛ وما روى أن عليا رضي الله عنه غسل فاطمة فقد  
 ورد أن فاطمة غسستها أم أيمن ، وأثبت أنه غسله فقد أنكر عليه ابن مسعود  
 حتى قل له علي : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فاطمة زوجتك  
 في الدنيا والآخرة » ؟ فادعأوه انصوصية دليل على أنه كان معروفا بينهم أن الرجل  
 لا يغسل زوجته ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : كل سبب ونسب ينقطع  
 بموت إلا سببي ونسي . فهذا دليل على انصوصية في حق وفي حق علي أيضا  
 لأن نكاحه كان من أسباب رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى من المبسوط  
 بالاختصار والتصرف ج ٢ ص ٧١ .

(١-١) وفي ه « أخوه معه أو معها » خطأ .

٢-٧ وفي ه « يصفن له » تصحيف .

(٣) لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف وإن لم يكن بينهما موافقة في الدين ؛  
 ألا ترى ! أن المسلم يغسل قرنته من الكفار - ه من المبسوط ج ٢ ص ٧١ .  
 (٤) وفي ه « أو » ، والصواب « و » كما في بقية الأصول .

الأكفان عند الصدر فوق الثديين و البطن حتى لا ينتشر عنها الكفن .  
قلت : و موضع الخنوط و الكافور من المرأة موضعه من الرجال ؟ قال :  
نعم . قلت و يسدل شعرها من خلف ظهرها إذا غسلت ؟ قال : لا ، ولكنه  
يسدل ما بين<sup>٢</sup> ثدييها من الجانبين جميعا<sup>١</sup> ثم يسدل الحمار عليها كهيئة المقنعة .  
قلت : أ رأيت إذا ماتت المرأة فكفنت في ثوبين و خمار ه  
ولم تكفن في درع هل يجزيها ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : فالخلق و الجديد في ذلك سواء ؟ قال : نعم في ذلك سواء  
إذا غسل . قلت : و البرود أحب إليك أم الياض ؟ قال : كل حسن ؛  
بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه كفن في حلة<sup>٢</sup> و قميص<sup>١</sup> : و بلغنا  
(١) وفي ه « لا ينتشر » .

(٢) لأن مبنى حالها على الستر ، فيزاد كفنها على كفن الرجل - كذا قال السرخسي  
في شرحه المختصر .

(٣-٤) لفظ « يسدل » ساقط من ه ؛ وفي ز ، ح « يسدل بين » .  
(٤) وكان في الأصول « حنتين » و الصواب « حلة » . والحلة : إزار و رداء ؛  
فالحنان : إزاران و رداءان .

ه) أسند مؤلف الكتاب هذا لبلاغ في آثاره ص ه ؛ فقال : أخبرنا أبو حنيفة  
عن ه عن إبراهيم<sup>١</sup> أن النبي صلى الله عليه و سلم كفن في حلة<sup>٢</sup> و قميص .  
قال محمد : و به تأخذ ، نرى كفن الرجل ثلاثة أثواب . و الثوبان يجزيان -  
وهو قول أبي حنيفة . و رواه لإمام أبو يوسف أيضا في ص ٧٨ من آثاره لكن  
لم يذكر فيه : حلة . و روى أبو داود في ج ٢ ص ٩٢ في باب الكفن من سننه  
عن أحمد بن حنبل و عثمان بن أبي شيبة قالا نا ابن إدريس عن يزيد بن أبي زياد  
عن مقسم عن ابن عباس قال : كفن رسول الله صلى الله عليه و سلم في ثلاثة =

عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أمر وأوصى أن يغسل ثوباء  
ويكفن فيها، قال "الحى أحوج إلى الجديد من الميت"  
= أثواب نجرانية: الحلة - ثوبان - وقيصه الذى مات فيه. قال أبو داود:  
قال عثمان: في ثلاثة أثواب: حلة حمراء وقيصه الذى مات فيه - اه. ورواه  
البيهقي في سننه الكبير ج ٣ ص ٤٠٠ كذلك من طريق أبي داود.

(١) أسند هذه البلاغ الإمام أبو يوسف في آثره ص ٧٩ فرواه عن الإمام عن  
حماد عن إبراهيم أن أبا بكر رضي الله عنه كفن في ثوبين كانا له فأوصى أن يغسلا  
ويكفن فيها وقال: الحى أحوج إلى الجديد من الميت - اه. وذكره الإمام  
محمد في آثره ص ٤٤ بلاء. وقال ابن المظفر في ج ١ ص ٤٤ من فتح القدير:  
روى الإمام أحمد في كتاب الزهد: حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا إسماعيل بن  
أبي خالد عن عبد الله التميمي مولى الزبير بن العوام عن عائشة رضي الله عنها  
قالت: ما احتضر أبو بكر رضي الله عنه تمثلت بهذا البيت:

أعادل ما يغني الثوب عن اتقى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر  
فقل لها: بنية! ليس كذلك ولكن قولي: «وجاءت سكرة الموت بالحق ذلك  
ما كنت منه تنحيد». ثم قال: انظروا ثوبى هذين فاغسلوهما ثم كفنوني فيها فإن  
أخى أحوج إلى الجديد. وروى عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن الزهري عن  
عروة عن عائشة قالت: قال أبو بكر لثوبيه اللذين كان يمرض فيهما: اغسلوهما  
وكنفوني بهما. فقالت عائشة: ألا نشتري لك جديدا؟ قال: لا، الحى أحوج  
إلى الجديد من ميت - اه. قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال  
سمعت عبيد بن عمير يقول: أمر أبو بكر - إما عائشة وإما أسماء بنت عيسى -  
بأن تغسل ثوبين كان يمرض فيهما، ويكفن فيهما، فقالت عائشة: أو ثيابا جددا؟  
قال: الأخيرة أحق بذلك - انتهى من نصب الرأفة ج ٢ ص ٢٦٢.

١ فأما فعل<sup>١</sup> حسن .

قلت : فان كفن الرجل في ثوب واحد ؟ قال : ما أحب له أن ينقص من ثوبين . قلت : فان فعلوا فكفنوه في ثوب واحد ؟ قال : يجرى وقد أسأوا<sup>٢</sup> . قلت : والمرأة لا تنقص من ثوبين وخمار ؟ قال : نعم . قلت : أرايت الصبي إذا كان صغيرا لم يتكلم ولم يعقل في أى ه شىء يكفن ؟ قال : إن كفن في خرقين إزار ورداء فحسن . وإن كان إزارا واحدا أجزاه . قلت : فان كان غلاما قد راهق ولم يحتلم إلا أنه قد صلى وصام ولم يحتلم مثله ؟ قال : هذا يكفن كما يكفن الرجل . قلت : أرايت الرجلين<sup>٣</sup> هل يدفنان في قبر واحد ؟ قال : إن احتاجوا إلى ذلك فعلوا ، وإن فعلوا ذلك فليقدموا في اللحد أفضلها وليجعلوا ١٠ بينهما حاجز من الصعيد<sup>٤</sup> .

١ - ١ كذا في ح ؛ وفي بقية لأصول « فأى ذلك م فعل » .

( ٢ ) لأن في حالة حياته تجوز صلاته في إزار واحد مع لكرهة ، فكذلك بعد الموت يكره أن يكفن فيه . لا عند الضرورة بأن كان لا يوجد غيره - اهـ - قاله سرخسي في مبسوطه ص ٢٥ .

١٥ وفي ٤ « الرجلان » .

( ٤ ) أمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وقال : « احضروا وأوصوا واحداً في كل قبرين أو ثلاثة ، وقدموا أكثرهم أخذ القرآن » . قلنا : بوضع الرجل ، إلى انقضاء ثم خلفه القلاء ثم خلفه الجبين ثم خلفه المرأة ، وبجعل من كل ميتين - أحز من ترب نصير في حكم قبرين - اهـ - في ج ٢ ص ٦٥ من المبسوط .



قلت : أ رأيت الصبي الصغير الذي لم يتكلم هل تغسله المرأة ؟ قال :  
نعم . قلت : أ رأيت الصبية الصغيرة التي لم تتكلم هل يغسلها الرجل وهو  
غير ذى رحم منها محرم ولا زوج لها ؟ قال : نعم . قلت : فإن كانت  
قد كبرت ومثلها يجامع ؟ قال : لا يغسلها الرجال . قلت : وكذلك الغلام  
ه إذا كان مثله يجامع لم يغسله أحد من النساء ما خلا امرأته ؟ قال : نعم .  
قلت : أ رأيت الميت إذ وضئ وصوه للصلاة هل يغسل  
رجلاه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة إذا أسدل عليها خمارها أ تحت الكفن ؟  
قال : فوق الدرع وتحت الإزار واللفافة .

١٠ قلت : أ رأيت قوما صلوا على ميت قبر أن يغسل ثم ذكروا بعد  
ما صلوا عليه كيف يصنعون ؟ قال : يغسل الميت ويعيدون الصلاة عليه .  
قلت : فإن لم يذكروا غسله حتى دفنوه هل ' ينشوا القبر ' ثم يغسل ويصل  
(١) وكذلك ' أو غسلوه وبقى عضو من أعضائه أو قدس لمعة فإن كان قد نف  
في كفه وقد بقي عضو لم يصبه الماء يخرج من الكفن فيغسل ذلك العضو  
بالتقوى ، ومن كان باقى شيء يسيرا كالإصبع ونحوه فكذلك عند عهد ، لأن  
الإصبع في حكم العضو بدليل اغتسال الحى ؛ وقل أبو يوسف : لا يخرج من  
الكفن لأنه لا يتيقن عدم وصول الماء إلى ذلك القدر فلعله أسرع إليه الخفاف  
تقته . وعدا اختلاف في نوادر أبي سفيان - انتهى - قاله المرخمى في  
شرح المختصر .

(٢-٢) وكذلك في الأصدين ؛ وفي المختصر « يبش قبره » .

عليه ؟ قال : لا . قلت : ظمّ أمرتهم بغسله ' وقد صلوا عليه ؟ قال : أمرتهم بغسله ' ما دام في أيديهم . فإذا دفن فلا أمرهم أن ينبتوا القبر .  
قلت : أ رأيت رجلا مات فدفن . وجهه لغير القبلة أو وضع على شقه الأيسر أو جعل رأسه في موضع الرجلين ثم ذكروا ذلك بعد ما فرغوا من دفنه هل ينبتون قبره فيدفنونه ؟ على ما ينبغي له ؟ قال : لا . ولكنهم يدعونهم كما هو . قلت : فإن كانوا قد وضعوا اللبّن ولم يهل التراب عليه بعد ؟ قال : ينزع اللبّن ثم يهيئونه على ما ينبغي له . قلت : فهل يغسلونه إن لم يكن غسل ؟ قال : نعم . قلت : فإن كانوا قد أهالوا عليه التراب ؟ قال : يتركونه كما هو على حاله .

قلت : أ رأيت القوم يسقط منهم الثوب في القبر أو التقي من ١٠ متاعهم هل ترى بأسا بأن يحضروا من التراب شيئا من غير أن ينبتوا .  
(١-١) كذا في ح : ومن قوله « وقد صلوا عليه ... » ساقط من بقية الأصول .  
(٢) وفي أكثر الأصول « تأمرهم » ؛ والصواب « أمرهم » كما هو في ح .  
(٣) لأنه قد خرج من أيديهم فسقط فرض غسله عنهم ، ثم يصلى على قبره لأن الصلاة الأولى تصح فكانهم دفنوه قبل الصلاة عليه . ١٥ من شرح الكافي بالتصرف ص ٧٣ .

٤ ، وفي الأصول « ينبتوا » ؛ والصواب « ينبتون » ، أو « هل هم أن ينبتوا » - والله أعلم .

(٥) كذا في هـ ؛ وفي حية لأصول « فيدفنوه » ، وهذا لا يكون صوابا إلا إذا سلم سقوط « أن » بعد « هل لهم » فيكون الصواب إذن « هل لهم أن ينبتوا قبره فيدفنوه » - والله أعلم .

(٦) وفي ز ، ح « أن » .

(٧) نقط « من » ساقط من هـ .

الميت ؟ قال : لا بأس بأن ' يحفروا من التراب شيئاً فيخرجوا متاعهم .  
قلت : أ رأيت اللحد أنكره أن يجعل عليه رفوف خشب ؟ قال :  
نعم أكره ذلك .<sup>١</sup>

قلت : أ رأيت ميت إذا وضع في اللحد ولم يغسل ولم يهل عليه  
التراب ؟ قال : ينبغي لهم أن يخرجوه فيغسلوه ويصلوا عليه . قلت :  
فإن كانوا قد نصبوا اللبن عليه وأهلوا عليه التراب ؟ قال : ليس ينبغي لهم  
أن ينشوا ميت من قبره . قلت : وكذلك لو كانوا وضعوا رأسه مكان  
رجليه أو وضوه على شقه الأيسر كان لهم أن يخرجوه فيهيؤه كما ينبغي .  
له ما لم يهلوا عليه التراب فإذا أهلوا عليه التراب لم ينبغ لهم أن  
يخرجوه ؟ قال : نعم .<sup>١٠</sup>

(١) وفي « أن » .

(٢) كذا في المختصر : وكان في الأصول « رفوف » بأدال - تصحيف .  
وفي مغرب : رفوف خشب : « لأوح اللحد » . وفي مجمع بحار لأنوار : هو  
لفتح خشب يرفع عن الأرض إلى جنب الجدار ، يوقى به ما يوضع عليه ، وجمعه :  
رفوف ورفف - اهـ .

(٣) قلت : ومرت مسألة وضع الرفوف على اللحد في أثناء الباب - راجع  
ص ٤٢٢ من « المكتبة » . قال السرخسي : لأن ذلك يستعمل في الأبنية للزينة  
أو لإحكام البناء : وقد يدأب له لا بأس بذلك في دير ما رخواوة الأرض - انتهى  
من شرح المختصر ص ٧٤ .

(٤-٤) من قوله « قل يعنى » - قط من هـ .

(٥) قوله « كما يعنى » - قط من هـ .

(٦) كذا في ذ ، ح . وكان في الأصل و كذا في « نه يعنى » ، ويمكن  
أن نأخذ الآية من إشباع الكسرة .

قلت : أ رأيت المرأة تموت مع الرجال و الرجل يموت مع النساء  
 ليس معهن من يغسله ؟ قال : يقيم كل واحد منهما بالصعيد - الوجه  
 والذراعان <sup>١</sup> من وراء الثوب .

## باب صلاة الكسوف

قال : أخبرنا محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى ركعتين في الكسوف ، ثم كان  
 لدعاء حتى نجلت الشمس . وإيما الصلاة ركعتان ، كصلاة التطوع .  
 وإن شئت طولتها وإن شئت قصرتها . ثم الدعاء حتى تجلى الشمس .  
 قلت : والذي ذكر من " صلاة فيها " أ يركع ركعتين قبل أن يسجد ؟  
 قال : الصلاة فيها كما ذكرت لك كصلاة الناس المعروفة . ١٠  
 قلت : وترى في كسوف القمر صلاة ؟ قال : نعم ، الصلاة فيه  
 حسنة . قلت : فهل يصلون جماعة كما يصلون في كسوف الشمس ؟ قال : لا .  
 قلت : فهل تكره " صلاة في التطوع جماعة ما خلا قام رمضان  
 (١) وفي هـ « أو » .

(٢) وفي هـ « الذرعين » قلت : ومهرت المسألة قبل ذلك - راجع ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ ،  
 ٣٥٥ من هذا الكتاب .

(٣) وأخرجه الإمام أبو يوسف أيضاً في ص ٥٥٥ من آثاره . ولفظه : إنه صلى حين  
 نكسفت الشمس ركعتين ثم كان الدعاء حتى تجلت - اهـ . و ذكر امرئ بن  
 نخوع ص ٧٥ ج ٢ من مسوطه .

(٤) كذا في ح وكذا في المختصر ؛ وفي قية الأصول « ركعتين » وهو تصحيف .

(٥) وفي ز ، ح « فيها » : « والصواب « فيها » - أي في الركعتين .

و صلاة كسوف الشمس ؟ قال : نعم . ولا ينبغي أن يصلي في كسوف الشمس جماعة إلا الإمام الذي يصلي الجمعة ، فأما أن يصلي الناس في مساجدهم جماعة فاني لا أحب ذلك . و يصلوا وحدانا .

قلت : أ رأيت الصلاة في غير كسوف الشمس في الظلمة تكون أو في الريح الشديدة ؟ قال : الصلاة حسنة في ذلك كله وحدانا : محمد عن أنى يوسف عن أبان بن أبي عياش عن الحسن البصري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا رأيتم من هذه الأفراع شيئا فافزعوا إلى الصلاة " .

١١ وفي مهبط المرخي « الأحوال » مكان « الأفراع » - راجع ج ٢ ص ٧٠ منه .

(٢) روى البخاري في كسوف الشمس عن أم المؤمنين الصديقة حديث كسوف الشمس وفي آخره : قال : هما آياتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة - ص ١٤٢ ، ص ١٤٣ ، ص ١٤٥ . و روى عن أبي موسى حديث كسوف الشمس وفي آخره : فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفره - ٨١ . و روى عن الحسن عن أبي بكره أيضا وفي آخره : فإذا كان ذلك فاصولوا وادعوا حتى يكشف ما بكم - ص ١٤٥ . و روى بر أبي عتيبة في بحث صلاة الكسوف من مصنفه ق ١١٣ : عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إذا فرغتم من أفق من نفاق الله فافزعوا إلى الصلاة . و روى عن مصعب بن أبي المقدم عن زائدة قال : قال زياد بن علاقة : سمعت للغيرة بن شعبة يقول : انكسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ؟ وفي آخره : فإذا رأيتموها فادعوا الله وصوموا حتى تنكشف - ق ١١٣ . و روى عن الثقفى عن خالد عن عبد الله بن = قلت ( ١١١ ) ٤٤٤

قلت: فإن صلوا في كسوف الشمس وحدانا؟ قال: إن صلوا وحدانا أو في جماعة كيف ما صلوا فحسن. قلت: فإن صلوا جماعة هل يجهرون فيها بالقراءة؟ قال: لا، ولكنه يخفي فيها بالقراءة، وليست هذه كصلاة العيدين؛ بلقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى فيها ولم يجهر فيها بالقراءة<sup>١</sup>، ويجهر فيها في قول أبي يوسف<sup>٢</sup> وهو قول محمد<sup>٣</sup> .

= الحارث أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة كانت أربع سجعات ركع فيها ستا - اهـ في ١١٣، ٢ .

(١) كذا في ح؛ وفي بقية الأصول « صلاة » .

(٢) روى أحمد بن حنبل وأبو يعلى في مسنديهما من طريق ابن طهية عن يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة عن ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفا من القراءة. ورواه أبو نعيم في الحلية في ترجمة عكرمة من طريق الواقدي. ورواه الطبراني في معجمه من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم أسمع له قراءة. وروى عن سمرة بن جندب: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتا - أخرجه الأربعة والمحكم في مستدرک وابن حبان في صحيحه، واتصل في نصب الرية - رجع ج ٢ ص ١٠٣ منه. ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن الأسود بن قيس العبدى عن تعبئة بن عبد عن سمرة ( في الجهر بالقراءة ) ق ٢١٣ .

(٣) قوله « ويجهر فيها في قول أبي يوسف » ساقط من النسخ التي بأيدينا، إنما زناه من المختصر الكافي، إذن يستقيم قوله بعد « وهو قول محمد » .

(٤) قال السرخسي: وقول محمد مضطرب - قاله في شرح الكافي ج ٢ ص ٧٦. قال الإمام محمد في أثره ص ٤٤: وأما الجهر بالقراءة فلم يلق أن النبي صلى الله عليه وسلم =

قال: بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب أنه صلى في كسوف الشمس وأنه جهر بالقراءة فيها<sup>١</sup>.

قلت: أرايت النساء هل ترخص لمن أن يحضرن ذلك؟ قال: لا

أرخص للنساء في شيء من الخروج، إلا العجوز الكبيرة فاني أرخص لها في الخروج في العيدين وفي صلاة الفجر والعشاء؛ وقال أبو يوسف: أما أنا فأرخص لمن في الخروج في الصلوات كلها وفي صلاة الكسوف

= جهر بالقراءة فيها. وبلغنا أن علي بن أبي طالب جهر فيها بالقراءة بالكوفة، وأحب إلينا أن لا يجهر فيها بالقراءة. ولم يصرح في كتاب الحجة بقواه: في الجهر والإخفاء. وإنما احتج على أهل المدينة: بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه صلى بالناس بالكوفة بجهر بالقراءة. وفي البدائع: وقول محمد مضطرب. ذكر في عامة الروايات قوله مع قول حنيفة - ج ١ ص ٨١ - وفي مختصر الكرخي وشرحه للقدوري: وقد قال أبو حنيفة: لا يجهر بالقراءة فيها - وهو إحدى الروايتين عن محمد، وقال أبو يوسف: يجهر - وزوي عن محمد مثله - ج ١ ق ١٤٩ ص ٢.

(١) من قوله « وهو قول محمد ... » ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه من نسخة حلب، إلا أن في آخره « وهو قول أبي يوسف »، فأسقطناه بسبب نسخة المختصر.

قلت: أم قوله « بلغنا عن علي بن أبي طالب » فأسند هذا البلاغ الطحاوي في ج ١ ص ١٩٧ من شرح معني الآثار فرواه عن علي بن شيبه عن قبيصة عن سفيان عن الشيباني عن خلكم عن حنشل أن علياً جهر بالقراءة في كسوف الشمس. ورواه بن أبي شيبه عن سفيان عن الشيباني عن الحكم عن الحنشل الكناني أن علياً جهر بالقراءة في الكسوف - ج ١ ق ١١٣.

(٢) وكان في الأصل « الصلاة » بالإفراد. والصواب « الصلوات » بالجمع كما في بقية الأصول.

وفي الاستسقاء إذا كانت عجوزا ولا بأس بأن تخرج في ذلك كله وأكره للشابة ذلك - وهو قول محمد<sup>١</sup>.

## باب صلاة الاستسقاء

قلت: فهل في الاستسقاء صلاة؟ قال: لا صلاة في الاستسقاء، إنما فيه الدعاء. قلت: ولا ترى بأن يجمع فيه للصلاة<sup>٢</sup> ويجهر الإمام<sup>٣</sup> بالقراءة؟ قال: لا أرى ذلك: إنما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج فدعا<sup>٤</sup>؛ وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صعد (١) زاد السرخسي مسألة فقال في ج ٢ ص ٧٦: قال: (لا يصلي المكسوف في الأوقات الثلاثة التي تكره فيها الصلاة)، لأنها تطوع كسائر التطوعات - اهـ. فعملها سقطت من الأصول التي بأيدينا ولم تذكر في المختصر أيضا.

(٢) عنوان الباب لم يذكر في الأصول التي عندنا ولم يذكره السرخسي أيضا، ثم زاده من المختصر الكافي.

(٣) وفي هـ «الصلاة».

٤، أسنده أبو ذؤود في ج ١ ص ١٧٢ من سننه: حدثنا عبد الله بن مسleme سليمان بن يحيى عن أبي بكر بن محمد عن عبد بن تميم أن عبد الله بن زيد أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى يستسقى، وأنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة ثم حول رداءه. حدثنا القعني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه سمع عباد بن تميم يقول: سمعت عبد الله بن زيد المذني يقول: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فستقى وحول رداءه حين استقبال القبلة - اهـ.

وذكره في ص ١٧١ من طريق يونس وابن أبي شبيب عن الزهري، ثم حول سننه عن محمد بن عوف قال: قرأت في كتاب عمرو بن الحارث يعني الحمصي عن عبد الله



المنبر فدعا واستسقى ؛ ولم يلغنا في ذلك صلاة إلا حديثا واحدا شاذا لا يؤخذ به <sup>١</sup> .

= ابن سالم عن الزبيدي عن محمد بن مسلم ( أى الزهري ) بهذا الحديث باسناده لم يذكر : الصلاة - الحديث - ه .

(١) أسند هذا البلاغ مؤلف "كتاب في كتاب الحجة : أخبرنا سفبان الثوري قال حدثنا أبو رباح عن عطية بن أبي مروان عن أبيه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه نستسقى . فلم يزد على أن قال : استغفروا ربكم إنه كان غفارا - اه ج ١ ص ٣٥٥ - وأخرجه البيهقي أيضا في سننه بطرق - راجع ج ٣ ص ٣٥١ من سننه .

(٢) قال السرخسي في مبسوطه : ولأبي حنيفة قوله تعالى « استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدررا » ؛ فانما أمرنا بالاستغفار في الاستسقاء بدليل أنه قال « يرسل السماء عليكم مدررا » . وفي حديث أنس رضي الله عنه أن الأعرابي لما سأل رسول الله أن يستسقى وهو على المنبر رفع يديه يدعو فما نزل عن المنبر حتى نشأت سحابة فطرونا إلى الجمعة القابلة - الحديث . وإن عمر رضي الله عنه خرج للاستسقاء فزاد على الدعاء فلما قيل له في ذلك قال : لقد استسقيت لكم عجذخ السماء التي يستزل به المطر . وروى أنه خرج بالعباس رضي الله عنه فأجلسه على المنبر ووقف بجانبه يدعو ويقول : « اللهم ! إنا نتوسل إليك بعم نبيك صلى الله عليه وسلم » ، ودعا بدعاء فأنزل عن المنبر حتى سقوا . فدل أن في الاستسقاء ادعاء وهو الاستغفار . والآثر الذي نقل أنه صلى فيه صلى الله عليه وسلم شاذ فيما تبعه به البلوى ، وما يخرج لخاص العام إلى معرفته لا يقبل فيه شاذ ، وهذا مما تبعه به البلوى في ديارهم - اه ج ٢ ص ٧٦ ، ٧٧ . وقال الإمام أبو بكر الرازي في شرح قول الإمام الطحاوي في مختصره « قال أبو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة ولكن يخرج الإمام بالناس فيدعو » : قد ذكر محمد عن أبي حنيفة في الأصل ومعلي =

قلت: فهل يستحب أن يقلب الإمام أو أحد من القوم رداءه في ذلك؟ قال: لا - وهذا قول أبي حنيفة، وقال محمد بن الحسن: أرى أن يصلي الإمام في الاستسقاء نحواً من صلاة العيد، يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ولا يكبر فيها كما يكبر في العيدين، لأنه بلغنا عن 'رسول الله' صلى الله عليه وسلم أنه صلى في الاستسقاء<sup>١</sup>، وبلغنا عن ابن عباس أنه هـ

= عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه ليس فيه جماعة ولكن الدعاء والاستسقاء. ويشبه أن يكون مراده أن 'صلاة فيه ليست بواجبة ولا مسنونة كصلاة العيدين والكسوف، وأن الإمام غير بين فعلها وتركها؛ وذلك لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دعى في الاستسقاء - ولم يذكر صلاة. وروى شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم دعى في الاستسقاء - ولم يذكر صلاة. وروى عن عمر رضي الله عنه أنه خرج يستسقي فما زاد على الاستسقاء. فقيل: 'في ذلك، فقال: لقد استسقيت (لكم) بمجاديع السماء التي يستنزل بها الغيث، قال الله تعالى: «ستغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدررا». ولو كانت 'صلاة مسنونة فيه لما خفى أمره على عمر رضي الله عنه، و'وخفى عليه لم يخف على من حضره من الصحابة. وروى عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الاستسقاء وخضب ودع. وكذا روى ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين ثم خطب. والنظر يدل على أنه ليس فيه صلاة مسنونة لاتفق الجميع على أن الزلزال وكثرة الأمطار وترياح العواصف كلها ليس فيها صلاة مسنونة، وإنما فيها أدعاء، فكذلك الاستسقاء قيس عليها؛ والمعنى في جميعها أن ادعاء فيها من أجل الخوف لحادث من هذه الأشياء - انتهى ج ١ ق ١٥٧ - ٢.

(١) وفي «أبو واحد».

٢-١ وفي ز، ح «النبي» مكان «رسول الله».

(٣) أمثله المؤلف في كتاب إجابة عن سفیان الثوري عن أبي بصير عن عبد الله

أمر بذلك ، وقلب رداءه في ذلك ، وقلبه أن يجعل الجانب الأيسر على الأيمن والأيمن على الأيسر ، وإنما تتبع في هذه السنة والآثار المعروفة ، وليس يجب ذلك على من خلف الإمام .

قلت : أفتجب أن يخرج أهل الذمة مع أهل الإسلام في ذلك ؟ قال : ما أحب ذلك ، ولا ينبغي لأهل الإسلام أن يتقربوا إلى الله تعالى بأحد من أهل الذمة ؛ وبلغنا عن عمر بن الخطاب أنه نهى أن يحضر أحد من أهل "كفر عند المسلمين" ، لأن "السخنة تنزل" عليهم

= ابن يزيد الأنصاري - الحديث ، ج ١ ص ٢٣٨ .

(١) أسنده في كتاب إخمعة عن سفيان الثوري عن هشام بن إسحاق بن عبد الله

ابن كزامة عن أبيه عن ابن عباس - ج ١ ص ٢٣٧ .

(٢) كذا في ح : واعظ « في » - سقط من بقية الأصول .

١٠١ قال أبو الحسين القموري في شرح مختصر الكرخي : قال أصحابنا رحمهم الله : لا يخرج أهل الذمة في الاستسقاء . وعن زكريا قال : لا أحب أن يخرج مع مسلمين غيرهم . وروى عن فضالة بن عبيد أنه خرج يسأقي وخرج أهل الذمة وكانوا أحبة فم يكر ذلك . وقال مالك : لا يجمعون . إنما قوله تعالى « وما دء الكافرين ، لا في ضلال » ، ولأن في ذلك تسوية بين دعائهم ودعاء المسلمين ، ولأن اجتماعهم مع الكفرة وحسب نزول اللعنة عليهم فلا يجوز إخراجهم عند صب رحمة . وعن عمر رضي الله عنه أنه نهى أن يحضر الكفار عند المسلمين لأن السخنة تنزل عليهم - ج ١ ص ١٥٣ من النسخة المخطوطة .

قلت : وقد كتبت إتيان الأخبار وأخبرني به أسد هذا الأثر . ولعلنا أنكره بحديثه موصولة وإن لم نجد لبعضها مخرجا - والله تعالى أعلم .

(٤-٤) وفي « أسعدي » .

فكيف أحضرهم دعاء المسلمين ! .

قلت: أ رأيت الإمام إذا خطب في الاستسقاء هل يجب على القوم أن يستمعوا وينصتوا؟ قال: نعم<sup>١</sup>، أحب إلى أن يستمعوا وينصتوا<sup>٢</sup> .  
وليس بواجب مثل العيدين والجمعة .

قلت: فهل يخرج المنبر في العيدين والاستسقاء؟ قال: لا<sup>٣</sup> . قلت: هـ  
فهل في العيدين<sup>٤</sup> أذان وإقامة؟ قال: لا<sup>٥</sup> . قلت: فهل يخرج النساء  
(١) لفظ «نعم» زدناه من ح؛ ولم يذكر في بقية النسخ .

(٢) لأنه يعظهم فيها، وقائدة الوعظ إنما تظهر بالإنبات - اهـ ما قاله اسرخسي  
في شرح المختصر ج ٢ ص ٧٨ .

(٣) روى أن مروان لما خطب في العيد قبل الصلاة قام رجل فقال: أخرجت  
المنبر يا مروان! ولم يخرج به رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . ذكره  
اسرخسي في صلاة العيدين ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه . وقال في ص ٤٢ منه:  
قل: (ولا يخرج المنبر في العيدين)، لا روي؛ وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يخطب في العيدين على ناقته، والناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على يومنا هذا اتفقوا على تركه، خراج المنبر، وغدا نتخذو في انصبي منبرا علاحدة  
من الابن والطين . وتابع ما اشتهر العمل به في الساس واجب - اهـ .  
وقد مر التفصيل في باب العيدين - راجع صفحة ٣٨٣ من هذا الكتاب .

(٤) كذا في الأصول؛ والصواب «في الاستسقاء» أو «في العيدين والاستسقاء»  
فسقط منها لفظ «الاستسقاء» . قال في المختصر: وبصت القوم لخطبة الاستسقاء،  
ولا يخرج فيه المنبر، وليس فيه أذان ولا إقامة - اهـ .

(٥) دل اسرخسي في ج ٢ ص ٧٨ من مبسوطه: أما عند أبي حنيفة رضي الله

في ذلك؟ قال: لا

## باب الصلاة بمكة وفي الكعبة

قلت: أ رأيت الإمام إذا صلى بمكة وصف الناس حول الكعبة فقامت امرأه بجده الإمام؟ قال: إن كانت تأتم من الكعبة بالجانب الذي يأتهم به الإمام ونوى الإمام الذي تأتم به<sup>١</sup> أن يؤمها ويؤم الناس فصلاته الإمامة وصلاة الناس كلهم فاسدة. قلت: فإن كان يأتهم<sup>٢</sup> بالجانب الآخر وكانت إلى الكعبة أقرب من الإمام؟ قال: صلاتها<sup>٣</sup> وصلاة "قوم" وصلاة الإمام كلهم<sup>٤</sup> تامة. قلت: فإن قامت نخداء الإمام من الجانب الآخر وصف معها "نساء" مقاييس صف الإمام؟ قال: صلاة

= تعالى عنه ولا يشكل لأنه يس فيها (كذا) صلاة الجماعة، إنما فيها الدعاء، فإن تداروا صلوا فرادى، وذلك في معنى الدعاء؛ وعند محمد رحمه الله تعالى فيها صلاة الجماعة لكنها تطلع كصلاة العيد؛ وليس فيها أذان ولا إقامة - اهـ.

(١) وهذا مذهب الإمام؛ وقل أبو يوسف ومحمد: يرخص للعجائز في حضور أصواتكم وفي الكسوف والاستسقاء. وقد مررت هذه المسألة في صلاة العيد مرجع ص ٣٨١، ٣٨٢ من هذا الكتاب. وذكرها السرخسي في ج ٢ ص ٤٠ من مسبوطة مسبوطة مسرحة - فرجها إن أردت البسط.

(٢-٣) قوله "الذي تأتم به" رداه من ح، ولم يذكر في بقية الأصول.

(٣-٤) كذا في الأصول التي تأييدها؛ ومن أصواب "فإن كانت تأتم" - والله أعلم.

(٤) لفظ "صلاتها" - قط من هـ.

(هـ) وفي هـ وكهـ، "رداه" أو "من" من هـ - نسخ.

الإمام و صلاة الناس كلهم تامة 'إلا من' كان مع النساء في ذلك الجانب .  
 قلت : فمن كان ' بجذائهن أو خلفهن ؟ قال : صلاته فاسدة . قلت :  
 فإن صلى الناس فرادى تطوعا النساء و الرجال ؟ قال : هذا و الأول سواء ،  
 و صلاة الرجال تامة من كان بجذا النساء أو خلفهن غير أنه قد أساء في  
 قيامه بجذاء النساء أو خلفهن .

قلت : فإن كانت الكعبة تنى<sup>٢</sup> و قام الإمام يصلى بالناس و صفّ  
 الناس حول الكعبة و ليس بين يسى الإمام ستر يحجز بينه و بين "صف  
 المستقل" قال : يحجز الإمام و القوم جميعا ، و صلاتهم تامة إلا أن الإمام  
 قد أساء في تركه أن يحمل<sup>٣</sup> بينهم و بينه ستر . قلت : و كذلك لو كان مكان  
 "صف الرجال" صف من النساء كانت صلاته و صلاة القوم كلهم  
 تامة ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان الإمام صلى في جوف الكعبة مستقبل حائط من  
 (١-١) وفي هـ « ألا ترى أن من » مكان « إلا من » . خطأ وحش .

(٢-٢) قوله « قلت : فمن كان » . ناقط من هـ .

(٣) قال المرخسى : و قد أظرف في العبارة في هذا اللفظ لأنه كره إطلاق  
 لفظ « الانهدام » على الكعبة ، و بهذا اللفظ يفهم هذا المقصود - اهـ ج ٢ ص ٧٨ .  
 (٤-٤) وفي ح « بينه و بينهم » .

(هـ-هـ) و كان في الأصول « الصف الرجال » ؛ و الصواب « صف الرجال »  
 بالإضافة .

حيطانها أ يجوز أيضا؟ قال: نعم. قلت: فإن كان معه<sup>١</sup> في جوف الكعبة قوم يصلون إلى الحائط الذي يصلي إليه الإمام وهم قدام الإمام؟ قال: لا يحزهم صلاتهم لأنهم قدام الإمام يصلون إلى الجانب الذي يصلي إليه الإمام. قلت: فإن كان مكانهم نساء؟ قال: صلاة الإمام و القوم تأمة<sup>٥</sup> و صلاة نساء فاسدة. قلت: فإن صف قوم مستقبل الإمام بوجوههم<sup>٢</sup> إلى وجه الإمام<sup>٣</sup> يأتون بالإمام؟ قال: يحزهم ذلك<sup>٤</sup> إلا أن الإمام قد أساء في ترك السترة فيما بينهم<sup>٥</sup>. قلت: فإن صافوا حلقة واحدة في جوف الكعبة فصلوا بإمام؟ قال: يحزهم صلاتهم إذ كل واحد منهم صلى على «قبلة» لأن كلا على القبلة<sup>٦</sup>.

١٠ قلت: فإن كانوا في غير الكعبة فتحروا القبلة فصلى كل إنسان منهم إلى ناحية بالتحري و تسموا بالإمام؟ قال: لا يحزى<sup>٧</sup> من خالف<sup>٨</sup> الإمام لأن الإمام على غير قبلة<sup>٩</sup> فلا يحزى أن يأتى به<sup>١٠</sup>؛ ولا يشبه هذا الكعبة (١) وفي «ان ما» مكان «أيضا» وهو تحريف.

(٢-٢) وفي «كان الإمام صلى»، والصواب «كانت معه» كما هو في بقية لأصول.

(٣) وفي «بوجوههم»؛ وفي ز، ح «وجوههم».

(٤-٤) قوله «إلى وجه الإمام» زده من ح.

(٥-٥) من قوله «يأتون بالإمام؟...» ساقط من ح.

(٦) وفي «قبلة».

(٧-٧) وكان في الأصول «من خف»، والصواب «من خالف» كما هو في المختصر.

(٨-٨) قوله «فلا يحزى أن يأتى به» زيد من ح، وسقط من بقية الأصول. =

لأن الكعبة حيث ما وجهه منها فهو قبله وهو حق .

قلت : أ رأيت قوما صلوا فوق الكعبة بإمام ؟ قال : يحزيهم . قلت :

فإن كان وجه الإمام إلى ناحية منها ووجه كل إنسان منهم إلى ناحية

أخرى ؟ قال : يحزيهم كلهم . إلا أن يكون أحد منهم قدام الإمام

و ظهره إلى وجه الإمام ، من كان هكذا فإنه لا تجزيه صلاته . قلت : هـ

أ رأيت إن صف قوم منهم قدام الإمام ووجوههم إلى وجه الإمام ؟

قال : يحزيهم ذلك . قلت : والنساء في هذا الباب مثل الرجل ؟ قال : نعم .

غير أنهم قد أسأوا في ترك السترة بينهم وبين الإمام . قلت : أ رأيت

إن صف قوم منهم خلف الإمام وجعلوا ظهورهم إلى ظهر الإمام وأسموا

بالإمام ؟ قال : يحزيهم صلاتهم لأنهم خلف الإمام والإمام على قبله . ١٠

قلت : أ رأيت العبيد والاحرار والرجال والنساء هم كلهم في هذا سواء ؟

قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن كان الإمام يصلي إلى الكعبة بينه وبين الكعبة

= عن السرخسي : وهذا بخلاف ما إذا تحروا في ظلمة الليل واقتدوا بالإمام فإنه

لا تجوز صلاة من علم أنه مخلف للإمام في الجهة هناك لأن عنده أن إمامه غير

مستقبل القبلة فلا يصح اقتداؤه به - ج ٢ ص ٧٩ .

(١) كذا في الأصول ؛ ولعل لصوب « ما وجهه » .

(٢) كذا في ز ، ح ؛ وفي نقيية الأصول « أحدا » .

(٣) وفي ح « فمن » .

(٤) كذا في الأصول ؛ ولعله « السترة » سقطت التاء بسهو الناسخ .

(٥) نلفظ « هم » ساقط من » .



مقام إبراهيم و الصف الذي مقابله أقرب إلى الكعبة من الإمام ؟ قال :  
 تجزيهم صلاتهم كلهم . قلت : وكذلك الصف الآخر فيما بين الركن اليماني  
 إلى الحجر وهو أقرب إلى البيت من الإمام ؟ قال : نعم ، تجزيهم كلهم  
 صلاتهم . قلت : فإن كان الذي في جانب الإمام أقرب إلى الكعبة من  
 الإمام ؟ قال : لا تجزيهم ، وعليهم أن يستقبلوا الصلاة .

قلت : أ رأيت إن استقبلوا الإمام بوجوههم والكعبة خلف  
 ظهورهم ؟ قال : لا تجزيهم صلاتهم لأنهم على غير القبلة ، وعليهم أن  
 يستقبلوا صلاة ؛ وأما الإمام و تقوم جميعا غير هؤلاء فإن صلاتهم تامة .

## كتاب 'الحيض'

باب من المستحاضة في أول ما يمتد به الدم ما يكون

حيضا وما لا يكون<sup>١</sup>

قال: سمعت محمد بن الحسن يقول: إذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رأته يوما ثم انقطع عنها ثمانية أيام ثم هـ رأت الدم يوما وهو تمام العشرة ثم انقطع فهذا في قول أبي يوسف حيض كله؛ وقال محمد<sup>٢</sup>: لا يكون هذا حيضا لأن ما بين الدمين من (١) هذا الكتاب في المختصر بعد كتاب الصوم.

(٢) الحيض في اللغة: هو الدم الخارج؛ ومنه: حاضت الأرنب، وحاضت الشجرة إذا خرج منها الصمغ الأحمر، وفي الشريعة: اسم لدم مخصوص وهو أن يكون متداخرا من موضع مخصوص وهو القبل الذي هو موضع الولادة. ولباضة بصفة مخصوصة، فإن وجد ذلك كله فهو حيض وإلا فهو استحاضة؛ ولاستحاضه استعمال من الحيض - كذا قل السرخسي في كتاب الحيض من مبسوطه ج ٣ ص ١٤٧.

(٣) عنوان الباب - اقط من ٥ - ج.

(٤) قال السرخسي: والأصل عند محمد رحمه الله تعالى وهو الأصح وعليه الفتوى: أن الطهر المتخلل بين الدمين إذ كان دون ثلاثة أيام لا يصير فصلا. فإذا بلغ الطهر ثلاثة أيام أو أكثر نظر، فإن استوى الدم بالطهر في أيام الحيض أو كان الدم غالباً لا يصير فصلا، وإن كان الطهر غالباً يصير فصلا، فحينئذ ينظر، إن لم يمكن أن يحمل واحد منهما بانفراده حيضا لا يكون شيء منه حيضا، وإن أمكن أن يحمل أحدهما بانفراده حيضا إما المتقدم أو المتأخر يجعل ذلك حيضا، وإن أمكن أن =

الطهر أكثر من الدمين جميعا . فهذا ليس بحيض ؛ ولو كان الدمان أكثر مما بينهما من الطهر أو مثله كان ذلك حيضا كله ، لأن المرأة الحاض لا ترى الدم سائلا أبدا ، ينقطع الدم يوما وتراه يوما ، وينقطع يومين وتراه يومين ، وينقطع ثلاثة أيام وتراه بعد ذلك ، فذلك دم واحد ، وإن كان بين ذلك أيام لا ترى فيها دما إذا كان الدمان أكثر مما بينهما من الطهر أو مثله .

وأقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام ولياليها لا ينقص من ذلك شيئا ؛ وأكثر الحيض عشرة أيام ولياليها لا يزيد على ذلك شيئا ؛ فإن رأت المرأة الدم يومين وثلاثي يوم ثم انقطع ذلك لم يكن ذلك حيضا حتى يكون ما بين أول الدم وآخره ثلاثة أيام ولياليها لا ينقص من ذلك شيء ؛ ألا ترى أن الدم لو زاد على عشرة أيام ولياليها ساعة كانت تلك الساعة = يحمل كل واحد منهما بانفراده حيضا يجعل الحيض أسرعها إمكانا ، ولا يكون كلاهما حيضا إذ لم يتغلبها طهر تام ، وهو لا يجوز بداية الحيض بالطهر ولا ختمه به سواء كان قبله وبعده دم أو بهي ، ولا يجعل زمان الطهر زمان الحيض باحاطة الدمين به - هـ ج - ص ١٥٧ من المنسوط .

(١) قوله « فذلك » ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « ون » .

(٣) كذا في هـ ، ز ؛ وكان في الأصل « أما إذا » وتقدير « أما » لا يستقيم المفهوم ؛ لأن يكون شيء من العبارة - قطا من الأصول - والله أعلم .

(٤) وفي هـ « وإن » .

(٥) لفظ « للمرأة » ساقط من هـ .

استحاضة؟ فكدلك نقصان إذا نقص الدم من ثلاثة أيام و لياليها شيئا لم يكن ذلك حيضا؛ لأن الأثر جاء أن أدنى الحيض ثلاثة وأكثره عشرة<sup>١</sup>،  
(١) وفي «الأكثر» وهو تصحيف، والصواب «الأثر» كما هو في الأصل  
وكما هو في ز.

(٢) روى هذا الأثر من حديث أبي أمامة، ومن حديث وائلة بن الأسقع،  
ومن حديث معاذ بن جبل، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث  
أنس بن مالك. ومن حديث عائشة. أما حديث أبي أمامة فرواه الطبراني في  
معجمه والدارقطني في سننه من حديث حسان بن إبراهيم بن عبد الملك عن العلاء  
ابن كثير عن مكحول عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أقل الحيض  
للجارية البكر والثيب ثلاثة، وأكثر ما يكون عشرة أيام، فإذا زاد فهي  
مستحاضة». وأما حديث وائلة فرواه الدارقطني: قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم: «أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة». وأما حديث معاذ فأخرجه  
بر عدى في الكامل. وأما حديث أبي سعيد فرواه ابن الجوزي في العلل المتناهية.  
وأما حديث أنس فأخرجه ابن عدى أيضا في الكامل. وأما حديث عائشة  
فذكره ابن الجوزي في التحقيق وفي العلل المتناهية فقال: وروى حسين بن علوان  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أكثر  
الحيض عشر وأقله ثلاث». وفي أسانيد مقال - راجع نصب الراية ج ١  
ص ١٩١ وراجع فتح القدير ج ١ ص ١١٢ طبع الأميرية بولاق تجد فيها تفصيلا.  
قل ابن الهيثم: فهذه عدة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعددة الطرق،  
وذلك يرفع الضعيف إلى الحسن. والمقدرات الشرعية لا تدرك بالرأى.  
المعروف فيها حكمه الرفع، بل تسكن النفس بكثرة ما روى فيه عن الصحابة  
والتابعين إلى أن المرفوع مما أحد فيه ذلك الراوى الضعيف، وبالجملة فله أصل  
في الشرع - اهـ ما قاله ابن الهيثم في الفتح.

فن جعل أقل من ثلاثة ' حيضا فينبغي له أن يحصل أكثر من عشرة  
حيضا ! فهذا لا يستقيم ، و الأمر فيه كما وصفت لك .  
و إذا بلغت المرأة مبلغ النساء و لم تحض فرأت الدم أول ما رآته  
فدبها الدم ثلاثة أشهر فان أبا حنيفة قال في ذلك : حيضها من أول  
ما رأت الدم عشرة أيام ، فاذا مضت اغتسلت و توضأت لكل وقت  
صلاة و صلت عشرين يوما ، فاذا مضت عشرون يوما تركت الصلاة .  
عشرة أيام ثم اغتسلت . فكان هذا حالها حتى ينقطع الدم ، لأنها تجعل  
حيضها أكثر الحيض ، لأنه لم يكن لها أيام معروفة فتجعل ' حيضها أيامها  
المعروفة ، إنما جعلنا شهرها عشرين يوما . و قد يكون الطهر أقل من ذلك  
١. لانا أخذنا في ذلك بالامر الظاهر المعروف من أمر النساء ، لأن الغالب  
من أمر النساء في الحيض أن في كل شهر حيضة ؛ ألا ترى أن الله  
تبارك و تعالى جعل على التي تحيض من العدة « ثلاثة قروء » فان لم تكن  
تحيض من كبر أو صغر جعل عليها « ثلاثة أشهر » فجعل مكان كل  
حيضة شهرا ، و هذا الغالب من أمور النساء .

و أدنى ما يكون بين الحيضتين من الطهر خمس عشرة ليلة لا ينقص

(١) وفي « ثلاث » .

(٢) وفي « فيجعل » .

(٣) لفظ « عليه » ساقط من هـ ، موجود في الأصل و كذا في ز .

(٤) كذا في الأصول ؛ و اصل الصواب « شهرا » .

(٥) وفي « أمر » .

شيئا قليلا ولا كثيرا ، فإذا هي رأت دمين بينهما من الطهر أقل من خمس عشرة ليلة فهذان الدمان ليسا بحيض جميعا ، لأن الحيضتين لا يكون بينهما من الطهر أقل من خمس عشرة ليلة - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رآته ه يوما ثم انقطع عنها تسعة أيام و رآته يوما ثم انقطع فان أبا يوسف قال : عشرة أيام من ذلك حيض : اليوم الأول الذي رأت فيه الدم ، والتسعة الأيام التي رأت فيها الطهر ' حيض كله ، واليوم الآخر ' الذي رأت فيه الدم استحاضة ، تغسل و تقضي ما زاد على التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر من الصلاة ، وإن كانت صامت شيئا من شهر رمضان في ١٠ التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر قضتها لأنها كانت في ذلك حائضا باليوم الحادى عشر الذي رأت فيه الدم ، ولو لم تر الدم في اليوم الحادى عشر لم يكن شيء من ذلك حيضا . وقال محمد : لا يكون شيء من هذه الأيام كلها حيضا ، لأن " يوم الحادى عشر " يمكن حيضا فلا تكون " تسعة " الأيام " التي فيها الطهر حيضا بلدم الذي رأت في اليوم الحادى عشر ، ١٥ " وذلك " الدم ليس بحيض ، ولا يكون " يوم الأول أيضا حيضا لأنها (١-١) وفي « الطهر فيها » .

(٢) وكان في الأصل « التسعة » ، وهو تصحيح ، والصواب « التسعة » كما في هـ ، ز .

(٣-٣) وفي « وغير ذلك » ، وهو خطأ .

إمارات الدم يوما واحدا ، ولا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام ؛  
 رأيتم التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر أيكون حيضا إن لم تر الدم في  
 اليوم الحادى عشر؟ قالوا : لا تكون تلك الأيام ولا اليوم الذى قبله  
 حيضا . قيل لهم : إنما تكون تلك التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر حيضا  
 ٥ . و اليوم الذى قبلها بالدم الذى رآته في اليوم الحادى عشر؟ قالوا : نعم .  
 قيل لهم : فذلك الدم<sup>١</sup> أحيض هو؟ قالوا : لا . قيل لهم : فكيف  
 صير دم ليس بحيض غيره من أيام الطهر حيضا وهو نفسه ليس بحيض  
 والحكم فيه عندكم أنه طهر فكيف يجعل الطهر غيره حيضا وقد بلغنا  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة استحاضت فسل رسول الله صلى الله  
 ١٠ عليه وسلم عن ذلك فقال : « ليس ذلك بحيض وإنما هو دم عرق<sup>٢</sup> » فقد  
 (١) وفى « قائما » .

(٢) أى لدم الذى رآته في الحادى عشر .

(٣) أسند هذا البلاغ الحافظ طائفة بن محمد في مسند الإمام له ، فأخرجه عن  
 أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن توبة الحمداني عن أبي نعيم الفضل بن دكين  
 عن أبي حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن فاطمة بنت  
 أبي حنيفة قالت : يا رسول الله ! إنى استحيض الشهر والشهرين ، فقال لها : إنما  
 هو عرق ، فإذا أقبلت حيضتك فدرى الصلاة ، وإذا أدبرت فاعطلى لطهرك ثم  
 نوضى لكل صلاة وصلى - اهـ . ورواه عن صالح بن أحمد عن محمد بن إشكاب  
 عن أبي نعيم عن أبي حنيفة . ورواه عن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن  
 الأزهر عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة - راجع جامع المسانيد ج ١  
 ص ٢٦٧ . وأخرجه أحسن بن زيد في كتاب الآثار عن الإمام بسنده المذكور =

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دم الاستحاضة غير دم الحيض، وجعل ذلك بمنزلة العرق يسيل منه الدم؛ وإنما ذلك بمنزلة الرعاف وغيره من الدم الذي يسيل من الجسد إلا أن مخرجه ومخرج دم الحيض 'من موضع' واحد وحكمه مختلف؛ أما دم الحيض فيترك له الصلاة، وإن صامت فيه أعادت صيامها؛ وأما دم الاستحاضة فخكه كحكم دم الرعاف ه. تتوضأ منه لوقت كل صلاة وتصلّي ويأتيها زوجها وتصوم وهي فيه بمنزلة الطاهرة؛ فكل دم حكم على المرأة أنها فيه بمنزلة الطاهرة فليس يجعل ذلك غيره من أيام الطهر حيضا.

= راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٢٦٨. ورواه ابن خسر وفي مسنده ق ١٨٩ بسنده عن الحسن بن زيادنا أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله! إني أستحاض الشهر والشهرين والثلاثة - وفي رواية: إني أستحاض فلا أطهر الشهرين والثلاثة! فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أدبرت الحيضة - وفي رواية: حيضتك - فاغتسلي لطهرتك وتوضئي لكل صلاة - ه؛ وليس فيه ذكر عرق. ورواه أبو داود عن أحمد بن يونس وعبد الله بن محمد النفيلي عن زهير عن هشام عن عروة عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفادع الصلاة؟ فقال: إنما ذلك عرق ولا يست بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، فاذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي - ه ص ٤٣.

(١) لفظ «الذي» ساقط من ز.

(٢-٢) وفي ه «من مخرج موضع».

(٣) وفي ه، ز «فتترك».

(٤) لفظ «يجعل» ساقط من ه.



أ رأيتم امرأة أول ما رأت الدم رأيته يوما ثم انقطع عنها تسعة أيام أو يكون حيضا؟ قالوا: لا . قيل لهم: فإن رجعت أو سال منها دم من غير الفرج أ تكون بذلك حائضا في التسعة الأيام التي طهرت فيها؟ قالوا: لا . قيل لهم: فالدم الذي سال من الفرج في اليوم الحادى عشر هـ أحيض هو؟ قالوا: لا . قيل لهم: فاستحاضة هو؟ قالوا: نعم . قيل لهم: فحكمه حكم الرعاف في الصيام والصلاة وغير ذلك؟ قالوا: نعم . قيل لهم: فكيف جعل ذلك اليوم ' الأيام التسعة التي كانت المرأة فيها ظاهرا حيضا و حكمه عليها غير حكم الحيض؟ هل رأيتم دما 'يس بحيض يجعل غيره حيضا؟ ليس هذا بتيء' ، إنما الحيض إذا كان ١٠ الدمان كلاهما حيضا في أول ذلك و آخره ، وإن كان بينهما طهر أيام مثلها أو أقل جعلنا ذلك كله حيضا وإن لم تروه الدم لأن المرأة الحائض لا ترى الدم سائلا أبدا يسيل مرة و ينقطع مرة . فإذا كان أول دمها حيضا و آخره حيضا كانت الأيام كلها حيضا ، وإذا كان (١) لمظ « اليوم » ساقط من هـ .

(١٠) وفي ج ٣ ص ١٥٥ من مسوط السرخسي : واحتج محمد رحمه الله تعالى في الكتاب على أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال : الدم المرئي في اليوم الحادى عشر ' كان استحاضة كان بمنزلة لرعاف ، فلو جاز أن تجعل أيام الطهر حيضا ، الدم الذي ليس بحيض بلجاز بالرعاف ؛ ولأن ذلك الدم ليس بحيض بنفسه وكيف يجعل دثاره رمان الطهر حيضا؟ اهـ . فاحصر كلامه الطويل اختصارا حسنا ثم ذكر استدلال الإمام أبي يوسف واحتجابه على الإمام محمد - راجعه إن شئت التفصيل .

أول الدم حيضا و آخره استحاضة أو أوله ليس بحيض و آخره ليس بحيض لم يكن بينهما حيض أبداً ؛ و كذلك إن كان أوله ليس بحيض و آخره حيضا لم تكن تلك الأيام التي لم تر فيها الدم حيضا .

و إذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم يوما واحدا ثم انقطع ثمانية أيام ثم رأتها ثلاثة أيام ثم انقطع فان قياس قول ٥ أبي يوسف في ذلك أن اليوم الأول و الثمانية الطهر . و اليوم العاشر الذي رأت فيه الدم حيض كله . و اليومان الحادى عشر و الثانى عشر الذي رأت فيه الدم فهي فيها مستحاضة ؛ و قال محمد : الأيام "ثلاثة الاواخر حيض" و ما سوى ذلك استحاضة . و إن كانت أول ما رأت الدم رأتها يوما ثم انقطع الدم تسعة أيام كمال العشرة ثم رأت الدم ١٠ ثلاثة أيام مستقبلة ثم انقطع فان قياس قول أبي يوسف في ذلك أن اليوم الأول الذي رأت فيه الدم و التسعة الأيام التي رأت فيها 'الطهر حيض كله' ، و الثلاثة الأيام التي رأت فيها 'الدم' استحاضة تغسل عند 'مضى' عشرة و توطأ لكل وقت و تصلى ؛ و أما في قول محمد فان الأيام الثلاثة التي رأت فيها الدم أحيرا هي الحضر تدع ١٥ فيها الصلاه و الصيام . و اليوم الأول الذي رأت فيه الدم استحاضة تصوم فيه و تصلى و يأتها زوجها .

(١-١) من قوله «الطهر حيض ...» ساقط من ز ، ع .

(٢) لفظ «الدم» ساقط من هـ .

(٣) لفظ «عند» كان ساقطا من الأصل ، إنما زدناه من هـ ، ز .

وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رآته  
ثلاثة أيام ثم انقطع عنها سبعة أيام كالم عشرة ثم رآته اليوم الحادى  
عشر ثم انقطع فان أبا يوسف قال فى هذه ' الثلاثة الأول و السبعة  
التي رأت فيها الطهر: حيض كله؛ و اليوم الحادى عشر الذى رأت فيه  
الدم<sup>١</sup>: استحاضة؛ و أما فى قول محمد فالثلاث الأول التي رأت فيها  
الدم حيض و ما سوى ذلك استحاضة كله، لأن الدم الذى رآته فى  
اليوم الحادى عشر دم استحاضة فلا يجعل تلك السبعة الأيام التي رأت  
فيها الطهر حيضا . ولو كانت المرأة أول ما رأت الدم رآته أربعة  
أيام تم تقطع خمسة أيام ثم رآته يومين ثم انقطع فان قول أبى يوسف:  
١٠ إن الأيام الأول و الخمسة الأيام التي رأت فيها الطهر و اليوم العاشر  
الذى رأت فيه الدم<sup>٢</sup> حيض كله، و اليوم الحادى عشر الذى رأت  
فيها الدم<sup>٢</sup> استحاضة تصوم فيه و تصلى و يأتيها زوجها - فكذلك قول  
محمد فى هذا أيضا، لأن اليوم العاشر رأت فيه دما فكان ذلك الدم  
حيضا فيصير الطهر لذى قبله حيضا .

١٥ باب ما يختلف فيه الحيض و الطهر من المرأة التي  
لم يكن لها أيام معروفة

و قال محمد بن الحسن: إذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض ثم

(١) كذا فى ٤، ز؛ و فى لأصل « هذا » و هو خطأ .

(٢) افط « الدم » ساقط من ز .

(٣-٣) من قوله « حيض كله ... » ساقط من هـ .

كتاب الأصل ( ما يختلف فيه الحيض و الطهر من الغير المعتادة ) ج - ١

استمر بها الدم فرأت يوما دما و يوما طهرا حتى أتى عليها ثلاثة أشهر  
ثم انقطع عنها فان أبا يوسف قال : عشرة أيام من أول دمها حيض  
وعشرون طهر : وقال محمد : تسعة أيام من أول ما رأت الدم حيض  
و واحد وعشرون طهر ، و تسع حيض و واحد وعشرون طهر ، ولا يكون  
اليوم العاشر حيضا لأنها رأت فيه الطهر ، ولم يكن في اليوم الذي بعده  
حيض فصيره ' حيضا .

ولو كانت رأت يومين حيضا و يومين طهرا حتى أتت عليها ثلاثة  
أشهر كانت عشرة من أول ما رأت الدم حيضا وعشرون طهرا ، و عشرة  
حيضا وعشرون طهرا ، و عشرة حيضا وعشرون طهرا - في قول أبي يوسف ؛  
وأما في قول محمد فعشرة أيام من أول دمها حيض و اثنان وعشرون ١٠  
يوما طهر ، و ستة أيام بعد ذلك حيض و اثنان وعشرون يوما طهر ،  
و عشرة أيام حيض و ما بقي طهر .

ولو كانت رأت ثلاثة أيام دما و ثلاثة أيام طهرا حتى أتت عليها  
ثلاثة أشهر كان في قول أبي يوسف عشرة أيام حيضا وعشرون طهرا ،  
و عشرة أيام حيضا وعشرون طهر . و عشرة أيام حيضا وعشرون ١٥  
طهرا : و في قول محمد تسعة حيض و واحد وعشرون طهر ، حتى تأتي  
على "ثلاثة الأشهر" .

ولو رأت أربعة أيام دما و أربعة أيام طهرا كان هذا في قول

(١) وفي « فيصيره » .

(٢) كذا في « ز » ، و كان في الأصل « يأتي » .

أبي يوسف عشرة حيضا وعشرون طهرا حتى يأتي على الثلاثة الأشهر؛  
وفي قول محمد عشرة من أول ما رأت الدم حيض واثان وعشرون يوما  
طهرا<sup>١</sup>، وأربعة حيض وثمانية وعشرون طهر، وأربعة حيض وما بقي طهر .  
ولو كانت رأت خمسة دما وخمسة طهرا وخمسة دما وخمسة طهرا  
٥ حتى أنت عليها ثلاثة أشهر كانت عشرة من أول ما رأت الدم في قول  
أبي يوسف عشرة<sup>٢</sup> حيضا وعشرون طهرا، وعشرة حيضا وعشرون  
طهرا، وعشرة حيضا<sup>٣</sup> وعشرون طهرا؛ وأما في قول محمد فخمسة حيض  
 وخمسة، عشرون طهر، وخمسة حيض وخمسة وعشرون طهر، وخمسة  
حيض وخمسة وعشرون طهر حتى يأتي عليها الثلاثة الأشهر . وكيف  
١٠ تكون الخمسة التي لم ترفها الدم حيضا وهي لم تر بعدها في اليوم الحادي  
عشر إلا دم استحاضة\* ودم الاستحاضة طهر؟ فكيف يكون ما لم ترفه  
دما حيضا وهي لم تر بعدها حيضا<sup>٤</sup> .

فإن كانت أول ما رأت الدم رأت ستة أيام دما وستة طهرا،

(١) وفي ز « يأتي » .

(٢) كذا في ه؛ وفي ع، د « طهرا » .

(٣) وكان في الأصول « خمسة » مكان « عشرة » ، والصواب « عشرة » ؛  
و « خمسة » تحريف يؤيده ما يأتي بعد في الصور الثلاث ، لأن الحيض يجوز  
ختمه بالطهر عند الإمام أبي يوسف .

(٤) كذا في الأصل و كذا في ز؛ وفي ه « طهر » مكان « حيضا » خطأ .

(٥) وفي ه، د « لاستحاضة » .

(٦-٧) وفي د « بعد حيض » .

وسنة أيام دما وسنة طهرا، وسنة دما وسنة طهرا حتى أتى ذلك على ثلاثة أشهر كان عشرة من أول ما رأت الدم فيه حيضا، وما لم ترقه الدم في قول أبي يوسف عشرون طهر وعشرة حيض، وعشرون طهر، وأما في قول محمد فسته أيام من أول ما رأت الدم حيض وثلاثون طهر، وسنة حيض وثمانية عشر يوما طهر، وسنة أيام حيض وما بقي طهر، لأنها حين لم تر الدم في أيامها المعروفة الأولى في الحيضة الثانية ورأت الطهر أيامها كلها لم يكن ذلك حيضا، فصارت الست التي رأت فيها الدم بعد أيامها التي طهرتها في الحيض وما سوى ذلك استحاضة.

### باب المرأة يكون حيضها معروفاً فيزيد أو ينقص

قال محمد بن الحسن: إذا كانت المرأة تحيض في أول كل شهر خمسة أيام حيضا معروفا فحاضت مرة أربعة أيام في أول الشهر ثم انقطع الدم خمسة أيام ثم حاضت يوما بعد ذلك تمام العشرة فهذا حيض كله - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

وإن رأت الدم ثلاثة أيام في أول الشهر ثم انقطع تسعة أيام ثم رآته يوما واحدا أو يومين أو ثلاثة أيام فإن الحيض الثلاثة الأيام الأول، وما سوى ذلك استحاضة - في قول محمد؛ وقال أبو يوسف: خمسة أيام من أول الشهر حيض: الأيام الثلاثة الأولى التي رأت فيها الدم، ويومين (١) كذا في الأصول؛ وسقط منها قوله «وعشرة حيض وعشرون طهر» ولا بد منه.

(٢) وفي «أما».

- من أيام طهرها، وما سوى ذلك استحاضة . وقال محمد: وكيف يكون اليومان اللذان رأت فيها الطهر حيضا وهي لم تر بعدهما دما يكون حيضا إنما رأت دما يكون استحاضة؟ فذلك الدم لا يجعل الطهر حيضا .
- فإن كان حيضها من أول الشهر خمسة أيام فرأت الدم ثلاثة أيام ثم انقطع خمسة أيام ثم رأت الدم ثلاثة أيام ثم انقطع<sup>٥</sup> فإن الحيض الثلاثة الأيام الأول، ولا يكون شيء مما سوى ذلك حيضا - في قول محمد؛ وقال أبو يوسف: خمسة من أول الشهر الثلاثة الأيام التي رأت فيها الدم ويومان بعد ذلك حيض كله . فإن كانت صامت في ذينك اليومين من أمر واجب عليها فلتقضه . لأن الخمسة من أول الشهر كانت أيام حيضها فهي حيض كلها .
- ١٠ وقال محمد: لا يكون اليومان اللذان طهرت فيهما حيضا لأنها لم تر بعدهما<sup>٦</sup> دما يكون حيضا؛ أرأيت لو لم تر الدم في هذه الأيام الثلاثة<sup>٧</sup> الأواخر<sup>٨</sup> كان<sup>٩</sup> يكون ذنك اليومان حيضا؟ قال: لا . إنما ذنك اليومان حيض إذا رأت في هذه الثلاثة الأيام الأواخر دما . قال: أرأيت اليوم<sup>١٠</sup> في هذه الأيام الثلاثة أحيض هو؟ قالوا: لا . قال: وتصل فيهِ وتصوم ١٥ و يأتيها زوجها لأنها فيه بمنزلة الطاهر؟ قالوا: نعم . قال: فكيف يصير<sup>١١</sup>

(١) لفظ «سوى» ساقط من هـ .

(٢-٣) من قوله «خمسة أيام...» ساقط من هـ .

(٣) وفي الأصول «بعده» والصواب «بعدها» والضمير لليومين .

(٤) وفي ع «الثلاث» .

(٥) همز الاستهزاء ساقط من الأصل وكذا من ز؛ وإنما زدناه من هـ .

(٦) كذا في الأصل؛ وفي ز، «هذا اليوم» .

(٧) كذا في هـ؛ وفي ع، «ر» نصير .

هذا الدم ' وهو غير حيض يومين لم تر فيها الدم حيضاً؟ ليس هذا ' بشيء  
وليس يكون اليومان حيضاً ' إلا أن ترى ' بعدهما دماً فيكون حيضاً .  
ولو أن امرأة كان حيضها من أول الشهر خمسة أيام فرأت في  
أول الشهر يوماً أو يومين دماً ثم رأت اليوم العاشر و اليوم الحادى عشر  
دماً ثم انقطع الدم بعد ذلك قال محمد : لا يكون شيء من هذا الدم حيضاً ، ه  
لأن الدم الثانى استحاضة فكأنه طهر ، ولم تر الدم في أول الشهر في أيام  
حيضها إلا يوماً أو يومين فلا يكون ذلك حيضاً لأن الحيض لا يكون  
أقل من ثلاثة أيام ؛ وقال أبو يوسف : خمس من أول الشهر حيض  
ما رأت فيه الدم وما لم تر فيه .

ولو كانت رأت اليوم العاشر و اليوم الحادى عشر و اليوم الثانى عشر ١٠  
دماً و رأت في أول الشهر دماً يوماً أو يومين فإن محمداً قال في ذلك :  
ما رأت فيه الدم في أول الشهر استحاضة تقضى صلاتها ، ويجزئها صومها  
إن كانت صامتة ، وهذه "ثلاثة الأيام" الآخر حيض إن كان بينها

(١) كذا في الأصل وكذا في ه : وفى ز « اليوم » مكان « الدم » .

(٢) لفظ « هذا » ساقط من ه .

(٣) وفى ز « إلا حيضاً » ، وليس بشيء .

(٤-٤) وفى ه « ألا ترى أن » . وهو تحريف . أخر ما كان حقه التقديم .

(ه) لفظ « الأيام » ساقط من ز .

(٦) وفى ه « بينها » .



و بين الدم الذى يحدث بعد هذا خمس عشرة ليلة طهراً لأن هذا حيضاً منتقلاً ؛ وقال أبو يوسف : هذه الأيام الآخرة الثلاثة استحاضة و خمسة أيام من أول الشهر حيض و إن لم تكن رأت الدم من ذلك في أول الشهر إلا ساعة من نهار . وقال محمد : كيف يكون الطهر حيضاً بساعة من نهار رأت فيه الدم ؟ و الدم المعروف الذى يشبه الحيض ليس بحيض ! ينبغي لمن قال هذا أن يقول : لو أن هذه المرأة ثبتت على هذا عشرين سنة من عمرها ترى في أول الشهر الدم ساعة من نهار ثم ينقطع ثم تراه اليوم العاشر و الحادى عشر و الثانى عشر و الرابع عشر حتى تراه خمسة أيام ، فكانت ترى الدم هكذا في كل شهر أول الشهر ساعة و خمسة أيام على هذه الصفة لكان الحيض في قوله الخمسة الأولى من الشهر التى

(١) كذا في المختصر « طهراً » ؛ و كان في الأصول الثلاثة « طهر » بالرفع .  
(٢) كذا في ز . هـ ؛ و في الأصل « طهر » مكان « حيض » . قال السرخسى في مبسوطه : الانتقال على ضربين : انتقال موضع ، و انتقال عدد بالمرة الواحدة - في قول أبي حنيفة و عند رحمهما الله تعالى ما لم تمرتين ؛ و عند أبي يوسف رحمه الله تعالى : بالمرة الواحدة يحصل انتقال العادة - الخ ج ٢ ص ١٧٤ .  
و التخصيص في المبسوط راحمه إن شئته .

(٣-٢) قال السرخسى في شرح المختصر : و عند عدد الثلاثة الأخيرة هي الحيض بطريق البدل ، « أن الإبدال يمكن لأنه يبقى بعده إلى مدة حيضها الثانى مدة طهر كامل - ١ ج ٢ ص ١٧٩ .

(٤) لم يظ « حتى » ساقط من الأصل .

كتاب الأصل ( ما يختلف فيه الطهر و الحيض من المعتادة ) ج - ١

رأت فيها الطهر إلا ساعة حيض ، و هذه الخمسة الأيام التي رأت فيها الدم طهرا كلها تصوم فيها و تصلي و يأتيها زوجها ! ليس هذا بشيء ، و الأمر على ما وصفت .

باب ما يختلف فيه الطهر و الحيض من المرأة التي لها

### أيام معروفة

و قال محمد بن الحسن : لو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر في كل شهر معروف ذلك فرأت في أول "شهر يوما دما و يوما طهرا حتى تراه على ذلك أكثر من عشرة أيام كانت الخمسة الأولى حيضا ، و ما سوى ذلك استحاضة - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد . و لو رأت في أول يوم من الشهر طهرا و الثاني دما و الثالث طهرا . و الرابع دما حتى تراه أكثر من عشرة أيام فإن قول محمد في ذلك : إن اليوم الأول من "شهر ليس بحيض ، و ثلاثة أيام بعد اليوم الأول حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة ؛ و أما في قول أبي يوسف : فاليوم الأول ليس بحيض و لأربعة الأيام الباقية حيض كلها .

و لو كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فرأت أول يوم حيضا . و الثاني طهرا ، و الثالث حيضا ، و الرابع طهرا ، و الخامس حيضا و السادس طهرا ، و السابع حيضا و الثامن طهرا . و التاسع حيضا و العاشر طهرا ثم انقطع الدم كان الحيض تسعة أيام من أول الشهر ، و ما سوى ذلك (١) و في « باب الحيض الذي يكون للمرأة فيه أيام معروفة فيقدم أو يتأخر » .

طهرا - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

ولو كانت رأت الطهر أول يوم من الشهر و الثاني حيضا ، و الثالث طهرا و الرابع حيضا . و الخامس طهرا و السادس حيضا ، و السابع طهرا و الثامن حيضا ، و التاسع طهرا و العاشر حيضا ثم انقطع الدم فان تسعة هـ من ذلك حيض ، و الطهر من ذلك اليوم الأول لأنها لم ترفيه دما - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فرأت الدم قبل رأس الشهر يوما و يوما طهرا و يوما حيضا حتى تمت لها عشرة أيام لم تزد على ذلك شيئا فالיום الذي تقدم قبل أول الشهر 'استحاضة' ١٠ و أما العشرة التي هي أول الشهر ' فان تسعة أيام منها حيض و هو اليوم الأول . و الثانية الأيام التي بعدها و اليوم العاشر الذي لم ترفيه دما ، و ما بعد ذلك طهر كله . ولو كانت 'رأت اليوم' الحادي عشر أيضا دما ثم انقطع الدم عنها فان قول محمد في ذلك : إن ثلاثة أيام من ذلك حيض و هو اليوم الثالث الذي رأت فيه الدم . و اليوم الرابع الذي لم تر فيه دما ، و اليوم الخامس الذي رأت فيه الدم ، و ما سوى ذلك استحاضة ، ١٥ لأن اليوم الأول الذي رأت فيه الدم لم يكن دمه حيضا و كان استحاضة ٢

(١-١) من قواه « استحاضة ... » ساقط من هـ .

(٢-٢) وفي هـ « رأت الدم اليوم » من سهو النسخ .

(٣-٣) من قواه « لأن اليوم الأول ... » ساقط من هـ .

فلما كان ذلك الدم غير حيض كان اليوم الذي بعده الذي لم تر فيه الدم طهرا أيضا وهو من أيام أقرائها ثم رأت الدم اليوم الثالث وهو اليوم الثاني من أيام أقرائها ، فهذا أول حيضها ثم رأت اليوم الرابع طهرا وهو اليوم الثالث من أيام أقرائها ثم رأت اليوم الخامس دما وهو اليوم الرابع من أيام حيضها فكان ذلك اليوم الذي كانت فيه طاهرا فيما بين هذين اليومين حيضا ، لأن قبله حيضٌ وبعده دم حيض ، ورأت في اليوم السادس طهرا وهو اليوم الخامس من أيام حيضها ولم تر بعده دم حيض فذلك اليوم لا يكون حيضا ، فكان حيضها اليوم الثاني من أيام حيضها و اليوم الثالث والرابع ، وما سوى ذلك عما قبله وبعده استحاضة ؛ وأما في قول أبي يوسف : فالحضة الأيام التي كانت تحبسها ١٠ فيما مضى من أول الشهر حيض كلها ، والأيام التي قلها إلى رأت فيها الدم وما بعدها استحاضة كلها . وقال محمد . كيف يكون اليوم الأول الذي من أيام حيضها حيضا ولم تر فيه دما ؟ وإنما رأت الدم في يوم كان قبله ولم يكن ذلك الدم حيضا فكيف يكون اليوم الأول من أيام حيضها الذي لم تر فيه الدم حيض وعلمت قبله حيضا ؟ ليس هذا بشيء ، وبس ١٥ حيض إلا الدم الذي يكون حيضا ، وتظهر الذي بين الدمين للذين يكونان حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة .

(١) لفظ « ذلك » زيد من ز .

(٢) كذا في الأصول : « وأصواب « حيض » . وزاد في « بعد قوا » « حيض » « كان من اليوم الذي بعده الذي لم تر فيه الدم طهرا أيضا » وقد مررت هذه أخباره قبل ، كرها الناسخ « هو » منه في غير محلها .

(٣) وفي « اللذان » وهو تصحيف .

## باب الحيض الذي يكون للمرأة فيه أيام معروفة فيتقدم الدم أو يتأخر

قال محمد بن الحسن: ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في كل

(١) عنوان هذا الباب في ه عنوان الباب المتقدم، وعنوان التقديم كتبه هنا، وهذا من سهو الناسخ يترك العناوين يكتبه بالحجرة بعد الفراغ من نسخ الأبواب فيسهو في إدرجها في مقامها.

(٢) قال السرخسي في (باب تقديم الحيض وتأخيره) من بسوطة ج ٣ ص ١٨٠: اعلم أن صاحبة العادة إذا رأت قبل عاداتها دما فهو على ثلاثة أوجه: في وجه هو حيض بالاتفاق، وفي وجه يختلفوا فيه، وفي وجه روايتان عن أبي حنيفة؛ أما الوجه الأول وهو أنها إذا رأت قبل أيامها ما لا يمكن أن يجعل حيض بانقراضه ورأت في أيامها ما يمكن أن يجعل حيضاً بانقراضه ولم يجاوز الكل عشرة أكلي حيض بالاتفاق، لأن ما رآته قبل أيامها غير مستقل بنفسه فيجعل تبديلاً رآته في أيامه؛ وذكر في نوادر الصلاة عن أبي حنيفة مطلقاً أن المتقدم لا يكون حيضاً؛ ولكن تأويله إذا كان بحيث لا يمكن أن يجعل حيضاً بانقراضه، وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فتلاثة فصول: أحدها أن ترى قبل خمسيتها المعروفة خمسة أو ثلاثة، أو لا ترى في خمسيتها شيئاً، أو رأت قبل خمسيتها يوماً أو يومين؛ ومن أول خمسيتها يوماً أو يومين بحيث لا يمكن جعل كل واحد منهما بانقراضه حيضاً، أو يجتمعان في كتاب صلاة قل: الكل حيض - وهو قول أبي يوسف ومحمد، ومذكر قول أبي حنيفة، وقد نص على الخلاف في نوادر الصلاة أن عند أبي حنيفة لا يكون شيء من ذلك حيضاً - إلى أن قال (والوجه الثالث إذا رأت قبل أيامها) يكون حيضاً بانقراضه ورأت أيامها مع ذلك فعلى قولها لا يشكل أن كل حيض إذا يحوط انقضاءه اعتباراً بالتقدم والتأخر - الخ - والتفصيل فيه، راجعه إن شئت زاده.

شهر من أول الشهر معروف ذلك فرأت دما خمسة أيام قبل هذه الخمسة  
الأيام ورأت الطهر أيامها المعروفة ورأت بعد ذلك الدم يوما أو يومين  
أو ثلاثة فإن محمدا قال: الخمسة الأيام الأول حيض، وما سوى ذلك  
استحاضة، وفي قول أبي يوسف: الحيض الخمس التي رأت فيها الطهر  
والخمس الأولى التي رأت فيها الدم واليومان الآخران اللذان رأت فيها هـ  
الدم استحاضة. قال محمد: وكيف تكون الأيام التي لم ترفيها الدم  
حيضا والأيام التي رأت فيها الدم طهرا؟ أرايتم لو ثبتت على هذا عشرين  
سنة أكان يكون طهرها حيضا ودمها طهرا! ليس هذا بشيء، إنما  
يكون الطهر حيضا إذا كان قبله دم يكون حيضا بعده دم يكون حيضا.  
فأما ما سوى ذلك من الأيام التي لم ترفيها الدم فلا يكون حيضا . ١٠  
ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فتقدم  
حيضها فرأت لدم قبل أيام حيضها خمسة أيام ثم رأت بعد ذلك  
يومين دم من أيام حيضها ثم رأت ثلاثة أيام من أيام حيضها طهرا  
ثم رأت بعد ذلك ثلاثة أيام دم ثم تقطع فإن محمد قال في ذلك:  
خمس الأول حيض وما سوى ذلك استحاضة . ١٥

ولو كانت رأت لدم الخمس الأول ثم رأت ثلاثة أيام من أيام  
حيضها طهرا ثم رأت يومين من أيام حيضها دما ثم رأت بعد ذلك  
(١) وفي «يومان» سهو النسخ .

(٢) وفي «الدمي» .

(٣) وفي «الخمس» .

ثلاثة أيام دما ثم انقطع الدم فان محمدا قال: الخمسة الايام الاول التي رأت فيها الدم حيض كلها، وما سوى ذلك استحاضة لأن الايام الخمسة الاول لما كانت حيضا كان ما بعدها من أيامها استحاضة، ولو لم أجعل الايام الاول حيضا لم تكن أيامها حيضا، فلا بد من أن أجعل الايام الاول حيضا، فاذا جعلت الاول حيضا كان ما بعدها من أيامها استحاضة لأنها لم تر فيها ثلاثة أيام دما، فاذا لم تر فيها ثلاثة أيام دما فذلك حيض منتقل لأن أقل من ثلاثة أيام من الدم لا يكون حيضا. ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فقدم حيضها خمسة أيام فرأت الدم خمسة أيام قبل أيام حيضها ثم رأت من أيام ١٠ حيضها ثلاثة أيام دما ثم رأت الظهر يومين ثم رأت بعد ذلك ثلاثة أيام دم فصار ذلك كله ثلاثة عشر يوما فهي مستحاضة في ذلك في الاول وفي الآخر إلا ثلاثة لايام التي رأت فيها الدم في أيام حيضها خاصة. وكذلك لو رأت الدم خمسة أيام قبل أيام حيضها ثم رأت الظهر يومين ثم رأت لدم الثلاثة البقية من أيام حيضها ثم رأت دما ١٥ ثلاثة أيام أخرى حتى كان ذلك كله ثلاثة عشر يوما فجميع ذلك استحاضة إلا ثلاثة لايام التي رأت فيها الدم في أيام حيضها، فان ذلك حيض وما سوى ذلك مستحاضة - وهذا كله قول محمد؛ وفي قول أبي يوسف: أيامها خمسة هي التي كانت تجلس فيها مضى هي الحيض رأت فيها الدم ثم رأت في ذلك كله.

## باب انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها مضى

قال محمد: لو أن امرأة كان حيضها في أول الشهر ثلاثة أيام معروف ذلك لما تقدم حيضها قبل أول الشهر أحد عشر يوما وظهرت أيام حيضها فلم ترفه دما ولا بعدها فان قياس قول أبي حنيفة في ذلك أن الواحد عشر يوما استحاضة كلها إلا أن يعاودها الدم في مثل تلك الحال أحد عشر يوما أخرى، فان عاودها الدم كانت ثلاثة أيام من الأيام الأولى أولها حيض وثلاثة أيام من هذه الأحد عشر يوما

(١) قال السرخسي في باب الانتقال من مبسوطه ج ٣ ص ١٧٤، ١٧٥: الانتقال على ضربين: انتقال موضع، وانتقال عدد، ولا يحصل الانتقال بالمرة الواحدة في قول أبي حنيفة ويحد ما لم ترميتين، وعند أبي يوسف بالمرة الواحدة يحصل انتقال العادة - (إلى أن قال) وانتقال للموضع نوعان: تارة يكون بالرؤية في غير موضع عادتها مرتين، وتارة يكون بعدم الرؤية مرتين. وقال في فصل بيان أصول مسائل انتقال العدد: إن العادة نوعان: أصلية، وجعلية؛ فصورة العادة الأصلية أن ترى المرأة دمين وطهرين متفقين صحيحين على الولاء أو أكثر من ذلك، وصورة العادة الجعلية أن ترى المرأة دمين وطهرين متفقين بنتها مخاف لم، أو ترى أطهارا مختلفة أودم، مختلفة فصعب أوسط الأعداد لها عادة على قول من يقول بأوسط الأعداد، وأقل المرتين على قول من يقول بأقل المرتين الأخيرتين، فتكون هذه عادة جعلية لها في زمان الاستمرار سميت جعلية لأنه جعل عادة لها للضرورة، ولم يوجد فيها دليل ثبوت انعاده حقيقة - اه ج ٣ ص ١٧٩.

(٢) وفي «إلا أن» خطأ.

(٣) وفي «الإحدى عشر»، والصواب «الأحد عشر» كما هو في الأصل وكما هو في ز.



كتاب الأصل ( انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها مضى ) ج - ١

الآخرة من أولها حيض ، وما سوى ذلك استحاضة ؛ وأما في قول محمد :  
ثلاثة الأيام من الأحد عشر يوما الأول من أولها حيض عاودها الدم  
أو لم يعاودها ، فإن عاودها الدم أيضا كذلك ثلاثة أيام من أولها حيض  
لأن أيامها لما ظهرت فيها مرتين علمنا أن حيضها قد انتقل فصار حيضها  
ثلاثة أيام من هذه الأيام أولها ، وما سوى ذلك استحاضة ، ولا يكون  
حيضها أكثر من ثلاثة أيام لأنه حيضها المعروف إلا أن ذلك تحول  
عن موضعه ؛ ألا ترى أن امرأة لو كان حيضها خمسة أيام في أول الشهر  
فحملت موضعت لعشر بقين من الشهر و ذلك أول ما حبلت فما بها  
الدم سبعين يوما ثم انقطع كانت أربعون يوما من ذلك تقاسا وخمسة  
وعشرون طهرا وخمسة حيض لا يزيدنها في الحيض على خمسة أيام لأن  
حيضها كان خمسا فقد تغير عن موضعه ولا يغيره عن الخمس إلى العشر  
ولا إلى غيرها ولا يغير طهرها أيضا عن حاله ؛ فكذلك الوجه الأول .  
ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول الشهر فحاضتها ثم  
مدّها لدم حتى أكملت الشهر ثم انقطع الدم أيام حيضها الأول التي  
١١ كد في الأصلين ؛ ولفظ «الأول» . يذكر في ز .

(٢) وفي ز «حول» .

(٣) وفي «العشرين» ؛ والصواب «عشر» كما هو في الأصلين .

(٤) وفي «فهر» مكان «فهد» .

(٥-٥) وفي «أيام حيضها خمسة أيام الأول» .

كتاب الاصل ( انتقال الحيض عز أيامها التي كانت تجلس فيها ) ج - ١

كانت تجلس الخمسة الأيام ثم مذهبها الدم كذلك فان محمدا قال : خمسة أيام 'من الأيام' التي رأت فيها الدم بعد أيامها التي طهرتها حيض ، وما سوى ذلك استحاضة حتى تجيء كذلك مرة أخرى أيضا فلا تزال خمسة أيام بعد أيامها المعروفة التي طهرتها حيض ، وما سوى ذلك ليس بحيض من الأيام التي رأت فيها الدم والخمسة الأيام التي طهرت فيها ،<sup>٥</sup> 'ولا يكون الأيام التي طهرت فيها' حيضا وهي لم تر فيها دما . وقال في قياس قول أبي يوسف : فكل شيء رأت الدم فهو استحاضة ، والخمسة الأيام التي طهرت فيها هي الحيض . فان كانت كذلك عشرين سنة أو ثلاثين سنة فما رأت فيه الدم فهو طهر في قياس قول أبي يوسف ، تصوم فيه وتصلى ويأتيها زوجها ، والخمسة الأيام التي لم تر فيها الدم<sup>١٠</sup> وهي فيها حائض لا تصوم فيها ولا تصلى ولا يأتيها زوجها .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر فتقدم حيضها خمسة أيام وطهرت أيامها فان هذا في قول محمد حيض وأيامها طهر ، فان رأت في الحيضة الثانية الدم الخمسة الأيام التي تقدمت وأيامها الأول وزيادة يوم آخر كانت مستحاضة في الأيام الخمسة المتقدمة وفي اليوم<sup>١٥</sup> المتأخر عن أيام حيضها الأول ، وكان " أيام حيضها من تلك " هي الأيام

(١-١) قوله « من الأيام » ساقط من هـ .

(٢-٢) من قوله « ولا يكون الأيام ... » ساقط من هـ .

(٣) كذا في هـ ؛ وفي ع ، ز « وإن كان » .

(٤) كذا في هـ ؛ وفي ع ، ز « ذلك » .

## كتاب الأصل ( انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها ) ج - ١

الأول التي كانت تقعد ، ولو كانت رأت الدم في الخمسة الأيام المتقدمة مرتين و ظهرت أيامها المعروفة وما بعدها ثم إنها بعد ذلك رأت الدم الخمسة الأيام المتقدمة والخمسة ' الأيام التي كانت ترى فيها الدم فيما مضى وزيادة يوم آخر فان الحيض من ذلك الخمسة الأيام المتقدمة ، وما سوى ذلك استحاضة . لأن الدم عاودها في تلك الأيام مرتين وكانت ' أيام حيضها طاهرا مرتين فانقل حيضها من أيامها الأول إلى هذه الخمسة الأيام المتقدمة .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر في كل شهر فانقطع الدم عنها شهرا لم ترفه دما في أيام حيضها ولا في غيرها فلما كان الشهر الثاني رأت الدم قبل أيام حيضها بخمسة أيام و أيام حيضها الخمسة وزيادة يوم فرأت الدم أحد عشر يوما فان أيامها الخمسة التي كانت تجلس فيها مضى هي الحيض ، وما سوى ذلك مما تقدم أو تأخر استحاضة ؛ ولو أنها ظهرت أيام حيضها المعروفة مرتين فلم ترفه ولا في غيرها دما فانقطع الدم عنها شهريين ثم رأت الدم قبل أيامها المعروفة بخمسة أيام و رأت أيامها المعروفة الخمسة أيضا و رأت زيادة يوم فرأتها أحد عشر يوما كانت خمسة أيام من أول هذه الأيام حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة ، لأنها إذا ظهرت أيام حيضها مرتين فقد بطلت تلك الأيام من أن تكون حيضها فأيام حيضها أول خمسة أيام ترى فيها الدم ، وما سوى ذلك

١١ وفي « فالحمسة » .

(٢) وفي « كان » .

(٣) وفي « فان » يكن « مكان » فأيام ، خطأ .

كتاب الأصل ( انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها ) ح - ١

استحاضة ؛ ألا ترى أنها لو جلبت ثم وضعت فأرضعت فلم تر حيضها في رضاعها كله حتى قطعت ثم رأت الدم قد بها أشهراً أن خمسة أيام من أول ما رأت الدم حيض ، وما سوى ذلك استحاضة حتى يمر بها تمام شهر من حين رأت الدم ، ثم تكون خمسة أيام حيضاً فتكون كذلك أبداً وهو حيض منقل عن الأول ، فكما تنقله برؤية الدم في غيره مرتين ٥ فكذلك تنقله برؤية الدم من أن تكون حيضاً بالطهر فيه مرتين رأت الدم في غيره أو لم تره ، ولكنه لا ينتقل أن يكون خمسا خمسا كما كان ، ولكنه ينتقل من موضع إلى موضع لأن الحيض يرفعه الجبل ويرفعه الرضاع ويرفعه الريح ، ثم يذهب الذي رفعه ٢ فيعود ، فإذا عاد كان حيضها من يوم يعود ، ولم تنتظر بها الأيام التي كانت تجلسها ، وإيما عاد ١٠ الحيض الذي كان فهو على الخمسة أبداً حتى تزيد على الخمسة مرتين بصحة ويكون قد تحول عن الخمسة أيضاً إلى غيرها ، فإذا لم تزد على الخمسة فإيما عاد في غير الأيام التي كانت تجلسها لأن الذي منعها من الحيض الحل والرضاع والمرض والريح تم ذهب عنها في غير وقتها ٣ كانت تجلس فعاد ذلك الحيض ٤ نتي كان ذهب في غير وقتها على ما كان عليه من عدد ١٥

(١) وفي «ولو» مكان «ثم» خطأ .

(٢) وفي ز «رفعه» .

(٣) وفي ز «يرفعه» .

(٤) لفظ «على» ساقط من « .

(٥) لفظ «في» ساقط من « .

هذه الأيام و الطهر .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من كل شهر في أول الشهر فظهرت أيامها الخمسة ورأت الدم خمسة بعدها ثم انقطع الدم فانها في هذه الخمسة حائض ولم ينتقل حيضها إليها بعد ، فان عاد الشهر الثاني فظهرت الخمسة الأول التي كانت تحيض فيها وخمستها هذه التي حاضتها في الشهر الأول ثم مد بها الدم أشهرا فان خمسة أيام من أول ما رأت هذا الدم الآخر حيض ، وما سوى ذلك استحاضة حتى يتم لها شهر منذ رأت الدم الآخر ، ثم تكون حائضا خمسا ، فيكون هذا دأبها لانها قد ظهرت في أيامها الأول مرتين فصارت ليست لها بأيام ولم تر الدم في أيامها الثانية مرتين فيكون حيضا انتقل إليها ، فأيامها خمسة أيام من أول يوم من دمها هذا الآخر .

وكذلك لو أن امرأة كان حيضها المعروف خمسة أيام من أول الشهر فظهرت تلك الخمسة الايام مرة فلم تر فيها دما ثم رأت بعدها أحد عشر يوما حيضا جعلنا خمسة أيام من هذه الايام حيضها ، وما سوى ذلك استحاضة ، فاذا ظهرت أيامها الخمسة في الشهر الثاني أيضا ثم رأت أحد عشر يوما دما كان حيضها خمسة من أول هذا الدم ، وقد انتقل حيضها من الخمسة الايام الأول فصارت ليست لها بأيام حيض ، فان مد بها الدم بعد ذلك شهرا فرأت الدم تلك الخمسة لايام التي كانت تجلس وفي غيرها خمسة أيام من

(١) وفي ز « الأولى » .

(٢) وكان في « مدتها » .

أول الأحد عشر يوما التي حاضتها في تلك المراتين حيض ، وما سوى ذلك استحاضة إذا ظهرت في خمسها<sup>١</sup> التي كانت تحيض فيها مضي مرتين ؛ ولا أبالي إلى دم فاسد انتقلت أو إلى دم جائز خمسة أيام من الدم الفاسد الذي انتقلت إليه من أولها حيضا<sup>٢</sup> ، وما سوى ذلك استحاضة .

ولو أن امرأة كان حيضها أربعة أيام<sup>٣</sup> من أول الشهر كل شهر<sup>٤</sup> فحاضت أربعة أيام من أول الشهر ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم أحد عشر يوما فصار ذلك كال الشهر ثم طهرت أيامها الأربعة فان أربعة أيام من أول الأحد عشر يوما التي رأت فيها الدم حيض . وما سوى ذلك استحاضة . ولو كانت لم تظهر أيامها الأربعة ولكنها رأت فيها الدم مع الأحد عشر يوما الأول أو رأت في ثلاثة أيام منها<sup>٥</sup> فالأيام التي رأت فيها الدم في أيام حيضها هذه الأربعة الآخرة حيض ، وما سوى ذلك عما رأت فيه الدم من الأحد عشر يوما المتقدمة استحاضة . ولو كانت رأت الدم في اليومين الأولين من الأربعة الأيام أيام حيضها الآخرة أو في اليومين الآخرين<sup>٦</sup> لم يكن ذلك حيض ، وكانت أربعة أيام من أول الأحد عشر الأول هي الخيض<sup>٧</sup> ، وما سوى ذلك استحاضة -<sup>٨</sup> وهذا قول محمد ؛ وإنما في قول أبي يوسف : فإذا رأت الدم في اليومين الآخرين من الأربعة الأيام الآخرة أيام حيضها ورأت الطهر في اليومين

(١) وفي « نعمتها » .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة ؛ ولعل الصواب « حيض » .

(٣-٤) وفي هـ ، ز « من أول كل شهر » .

الأولین منها فالأربعة كلها حیض ، وما سوى ذلك استحاضة .  
ولو أن امرأة كان حیضها أربعة أيام من أول كل شهر فرأت الدم  
أربعة أيام من أول الشهر ثم مد بها الدم حتى مر الشهر ثم انقطع أيام  
حیضها و بعد ذلك فهذه مستحاضة فيما زاد على الأربعة الأيام الأول ،  
٥ لأن الدم كان موصولا ولم یکن یبته و بین أيام حیضها طهر خمسة عشر  
یوما فكان ذلك دما فاسدا و كانت استحاضة كلها ، فان طهرت أيامها هذه  
الأربعة الثانية ثم رأت الدم بعد ذلك فقد بها الدم ' أحد عشر یوما فان  
أربعة أيام من هذه الأحد عشر یوما حیض ، وما سوى ذلك استحاضة  
فی قول محمد . لأن أيامها المعروفة لما طهرت فیها كانت أربعة أيام منها  
١٠ من الدمه الذی رآته بعدما حیضا ؛ و فی قول أبی یوسف أيامها الأربعة التي  
ظهرت فیها لم تر فیها دما هی أيام الحیض ، وما سوى ذلك استحاضة .  
ولو أن امرأة كان حیضها أول الشهر ثلاثة أيام من كل شهر فرأت  
الدم یومین واقطع یوما [ ثم رأت دما - ] فلم تزل كذلك فان محمدا قال :  
خمس أيام من كل شهر حیض ، وما سوى ذلك استحاضة . ' لأنی لو لم أجعل '   
١٥ ' یومین الرابع والخامس حیض لم یکن ما قبلهما حیضا ، فأجعلهما ما قبلهما  
حیض لأنها حین لم تر فی أيامها من الدم ما یكون حیضا ولم ینتقل إلى  
( ١ ) کذا فی الأصول ؛ لعل بعض العبارة سقط منها أو الواو زائد قبل « بعد »  
واقفه أعده .

( ٢ ) لفظ « الدم » زید من ز .

( ٣ ) ما بین المربعین ساقط من الأصول ولا بد منه .

( ٤ - ٥ ) و فی « لأنی لم أجعل » .

كتاب الأصل ( انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها ) ج - ١

أيام مثلها تكون حيضا، فصار الدمان لا يكون أحدهما حيضا إلا بصاحبه، جعلناهما جميعا حيضا وجعلنا ما سواهما من الدم غير حيض، فكان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر: اليومين الأولين و اليوم الذى رأت فيه الطهر 'واليومين اللذين' رأت فيهما الدم: الرابع والخامس.

و لو رأت يومين من أول الشهر حيضا ويوما طهرا ثم مد بها ٥ الدم شهرا كانت ثلاثة أيام من أول الشهر غير حيض الثلاثة الأيام التى كانت تقعد، وثلاثة أيام بعدها من اليوم الثانى حيض لأنها حين لم تر فى أيامها التى كانت تقعد من الدم ما يكون حيضا و رأت بعدها دما متصلا مثله يكون حيضا دون الدم الذى قبله كان هذا حيضا مكان اخيض الأول فكان ثلاثة أيام من أول الدم الثانى حيضا، وما سوى ١٠ ذلك استحاضة - وهذا قول محمد .

و لو أنها رأت فى أول الشهر يوما حيضا ويوما طهرا ثم رأت ثلاثة أيام دما ثم تقطع كان ذلك كله حيضا، فان مد بها الدم كانت ثلاثة أيام من أول الدم الثانى و اليوم الرابع والخامس والذى وصفت لك فى المسألة الأولى لما لم تكن الثلاثة الأيام الأول حيضا إلا هما ١٥ لم يكونا حيضا إلا بما قبلهما فكانا هما<sup>٢</sup> و الأيام الثلاثة الأول حيضا كله . و لو كانت أيامها أربعة أيام من أول الشهر فرأت ثلاثة أيام دما

(١-١) وفى « واليومان اللذان »، تصحيف .

(٢) وفى « وهو » مكان « وهذا » .

(٣) وفى ز « فكانها » .



كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

ثم طهرت يوما أو يومين ثم رأت دما فقد بها الدم<sup>١</sup> أكثر من عشرة أيام ففلاجه أيام من أول ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة - في قول محمد .

## باب المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها

### كانت أيام حيضها

وقال محمد بن الحسن في امرأة كانت تحيض في كل شهر حيضة فاستحيضت فطبت<sup>٢</sup> بين القريين جميعا ونسيت أيام أقراتها في عدد الأيام والموضع الذي كانت تحيض فيه : فانها تمضى على أكثر رأيها وظنها في ذلك . لأن أكثر الرأى يجوز في الصلاة المفروضة إذا دخل فيها الشك وفي الوضوء ، فكذلك هذا ، فاذا لم يكن لها في ذلك رأى<sup>١٠</sup> فانها لا تمسك عن الصلاة ولا عن صوم وتغسل لكل صلاة ، ولا يأتيها زوجها : لأنها تخشى : أن يطأها وهي حائض ، وهي بعيد بعد شهر رمضان من الصيام عشرين يوما . لأنها لا تدرى كم كانت أيامها فأمرها

(١) زدت لفظ « الدم » من ز .

(٢) وفي « تمتد » .

(٣) كذا في « ر » وكان في الأصل « فطبت » . وفي ج ٢ ص ١٢ من المغرب : وقول الثيبائي : المرأة إذا استحيضت وطبت بين القريين - أى جمعت بينها ، ما من تطيق اراكب لها فيه من جمع الكفين ، أو من طابق الفرس في جريه إذا وضع رجله موضع يديه - اه .

(٤-٤) وفي « لأنها تخشى » .

كتاب الأصل ( المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها ) ج - ١

بالثقة أن لا تدع شيئا من الصلاة لأنها أن تصلى وهى لا تدرى أحاض  
هى أم طاهر أحب إلينا من أن تترك الصلاة فى شبهة ؛ وأما الصيام  
فأمرنا بالثقة فيه ، وأن لا تفطر لأنها لا تذكر أيام قرونها ؛ وقد  
علمنا أن ثلاثة أيام من شهر رمضان لا يحزها فيها الصوم ويشك فى  
السبعة أيضا فهى تعيد عشرة أيام ، لأن الحاض تعيد الصوم ولا تعيد  
الصلاة ، فإذا أفطرت فلتعد فى شوال عشرين يوما لأنها إن صامت  
فى شوال العشرة الأولى سوى يوم الفطر أو الوسطى أو الآخري فلعلمها فيه  
حاض ، فان ذهبت تصوم فى الشهر اثنتى عشرة أيام فلتصمه فى غير  
الموضع الذى صامته فى شوال ، وأوثق لها أن تصوم عشرين يوما فى  
شوال ؛ وإذا علمت أن أيامها كانت ثلاثا فنسيت أيامها فهى فى الصلاة ١٠  
على ما وصفنا ، وأما الصيام فتصوم ستة أيام بعد يوم الفطر ؛ وكذلك  
لو كان قروها خمسا أو سبعا أعادت من الصيام كما وصفت لك الضعف  
على أيام أقرباتها . فان قال قائل : هذه امرأة قد شدد عليها حين أمرت  
أن تغتسل لكل صلاة ! قيل لهم : فقد جاء عن على بن أبى طالب وابن عباس  
رضى الله عنهما أنها كانتا يأمران : لمستحاضة أن تغتسل لكل صلاة ؛ ٥

(١) وفى « قرنها » .

(٢) لفظ « إن » ساقط من « .

(٣) وفى « فإذا » .

(٤) أسند هذا البلاغ الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٢٠٠ : حدثنا  
سليمان بن شعيب قال حدثنا خصيب بن قاصح قال حدثنا همام عن قتادة عن =

## كتاب الأصل ( المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها ) ج - ١

و بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه كان يأمرها أن تجمع بين الظهر

= أبي حسان عن سعيد بن جبیر أن امرأة أتت ابن عباس بكتاب بعد ما ذهب بصره فدفعه إلى ابنه فقرأ فيه فدفعه إلى قراءته فقال لابنه : ألا هذرمته كما هذرمته الغلام المصرى ؟ قال : فيه « بسم الله الرحمن الرحيم ، من امرأة من المسلمين أنها استحاضت فاستغتت عليها فأمرها أن تغتسل و تصلى » قال : اللهم ! لا أعلم القول إلا ما قال على - ثلاث مرات . و رواه عن ابن أبي داود : قال ثنا أبو معمر قال ثنا عبد الوارث قال ثنا عهد بن جحادة عن إسماعيل بن رجاء عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال : جاءت امرأة مستحاضة تسأله فربفتها و قال لها : سلى غيرى ؛ قال : فأنت ابن عمر فسأله فقال لها : لا تصلى ما رأيت الدم ؛ فرجعت إلى ابن عباس فأخبرته فقال : رحمه الله ! إن كاد يكفر بك ؛ قال : ثم سألت على بن أبي طالب فقال : تلك ريضة من الشيطان أو قرحة في الرحم . اغتسلى عند كل صلاتين مرة و صلى ؛ قال : ففقت ابن عباس بعد فسأله فقال : ما أجده لك إلا ما قال على - اه ص ٦١ . و أسندها الإمام أبو يوسف في آثاره عن ابن عباس : يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبیر أنه قال : أول ما جالست ابن عباس إذ جاءه كتاب من امرأة من قریش « إني قد استحاضت فلا يقطع عني الدم . . . ! » قال سعيد : قراءته قد لى : هل قرأته قبلها ؟ فقالت : لا ، فقال : قد أعجبتني قراءتك فشغني ذلك عن فهمه . قال : أعد على ؛ فأعدت عليه ، قال : فكتب إليها : تدع الصلاة في أيام أفرتها . « ما مضت اغتسلت ثم تغتسل لكل صلاة » قال أبو حنيفة : بذلك كانت حماد يأخذ ، و أما أنا فأرى أن تنوضاً لكل صلاة و لا تغتسل - اه ص ٦٠ .

(١) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الآثار ج ١ ص ١٨٧ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في المستحاضة : إنها تترك الظهر حتى إذا كان في آخر الوقت غطت و صلت الظهر ثم صلت العصر ، ثم تمكث حتى إذا دخل وقت =

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

والعصر فتغتسل في آخر الظهر غسلاً قفصلى به الظهر والعصر ثم تؤخر المغرب فتفعل<sup>١</sup> مثل ذلك في المغرب والعشاء وتغتسل للفجر غسلاً .  
وتفسير هذا عندنا للتي<sup>٢</sup> نيت أيام أقرائها ولم يكن لها في ذلك رأى ،  
لأننا قد علمنا أن على بن أبي طالب وابن عباس وإبراهيم النخعي قد علموا  
أن المرأة إذا طهرت أن الحيض لا يرجع إليها من الغد ولا من اليوم ٥  
الثاني حتى تعود عليها أيامها أو يحىء من ذلك ما يعلم أنه حيض ، فإن  
كان على بن أبي طالب وابن عباس وإبراهيم النخعي قالوا بذلك في المستحاضة  
التي علموا أنها ليست بمحاض فذلك أخرى أن يقال فيما أشكل فلم يدر  
أحيض هو<sup>٣</sup> أو لا أن تغتسل<sup>٤</sup> لكل صلاة .

وإن<sup>٥</sup> كان حيض المرأة ثلاثاً ثلاثاً فعلبت أنها كانت ترى الثلاث ١٠  
في العشر الأواخر من الشهر بعد "عشرين ولكنها لا تدرى أى 'لعشر  
كانت ترى ولا رأى لها في ذلك فانها بعد العشرين تتوضأ لكل صلاة  
وتصلى . فإذا جاورت ثلاثة أيام اغتسلت لكل صلاة حتى يتم لها  
= انغرب تركت صلاة . حتى إذا كان آخر وقتها اغتسلت وصليت انغرب  
والعشاء حتى فرغ - هـ . وأخرج الإمام أبو يوسف في - ره . بهذا السند نحوه  
وراد في آخره : وتغتسل للفجر وتصلى - هـ ص ٣٥ . وروى نحوه مرفوعاً -  
أخرجه نطحووى وأبو داود وغيرهما .

(١) وفي هـ « فتفعل » خطأ .

(٢) وفي هـ « للذي » خطأ .

(٣-٢) وفي هـ « أو لا تغتسل » ، وفي زهـ « أولى أن تغتسل » .

(٤) وفي هـ « وإذا » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

عشر من أول العشرين ، فإذا تم الشهر اغتسلت ، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة حتى تأتى على العشرين ، وكذلك هى فى العشرة الأولى والوسطى إذا كانت تذكر أنها كانت فى شيء منها على ما ذكرنا .

وإن كان قروها أربعاً من العشر الأواخر لا تدرى متى كانت فانها تصلى أربعة أيام تتوضأ لكل صلاة ثم تغتسل لكل صلاة إلى تمام العشرة . وكذلك الخمس .

فأما إذا كان قروها ستة فانها تتوضأ لكل صلاة أربعة أيام وتمسك عن الصلاة يومين ، لأنها قد استيقنا أن اليومين حيض لأن اليومين مع الأربع الأول ستة ومع الأربع الأواخر ستة فقد استيقنا أن اليومين حيض . ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلى تمام العشر . وإذا كانت تذكر أنها كانت تطهر فى آخر الشهر ولا تدرى كم كان أيام حيضها فإذا جاوزت عشرين يوماً توضأت لكل صلاة حتى تأتى على سبعة وعشرين يوماً ، فإذا تم سبعة وعشرون يوماً أمسكت عن الصلاة ثلاثة أيام ، لأنها قد عرفنا أن هذه الأيام حيض ، فإذا تم الثلاث اغتسلت

(١) وفى « العشر » .

(٢) وفى « وإذا » .

(٣-٣) وفى « فإذا » .

(٤) وفى « استيقنا » .

(٥) قوله « بعد ذلك » ساقط من .

(٦-٦) وفى ز « أنها تطهر » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

غسلا واحدا ثم توضأت حتى تنتهى إلى أيامها هذه الثلاث<sup>١</sup> أيضا ؛  
وعلى هذا ما وصفت لك فى العشرة الأولى والوسطى إذا كانت تذكر  
أنها كانت تغتسل فى آخر العشر الأولى أو الوسطى<sup>٢</sup> ، وإذا كانت تذكر  
أنها كانت ترى الدم إذا تجاوزت عشرين يوما ولا تدرى كم كان أيام  
أقراها أمرناها أن تمسك عن الصلاة ثلاثة أيام<sup>٣</sup> ، ثم تغتسل لكل صلاة هـ  
وتصلى ؛ أخذنا لها بالثقة فى الصلاة فانها أن تصلى فى حال الشك خير لها  
من أن تدع الصلاة فى حال الشك لعلها طاهر ، وتعيد الصيام فى هذه  
العشرة الأيام كلها ، وإذا تجاوزت هذه العشرة التى كانت ترى فيها صامت  
عشرة أيام ليس عليها إلا عشرة أيام .

و إذا كانت أيامها سبعة ولا تدرى فى أى<sup>٤</sup> العشر الأواخر هي فانها ١٠  
تصلى إذا تجاوزت العشرين ثلاثة أيام توضحا لكل صلاة<sup>٥</sup> ، وتمسك أربعة  
أيام عن الصلاة ولا توضحا ولا تغتسل . ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة<sup>٦</sup> .  
و إذا كان قروها ثمانية أيام صلت بعد العشرين يومين توضحا لكل  
وقت صلاة ، و أمسكت عن الصلاة ستة أيام<sup>٧</sup> ، واعتسلت يومين لكل صلاة .  
فاذا كان أيامها تسعة<sup>٨</sup> صلت يوما بعد العشرين توضحا لكل صلاة هـ

(١) وفى ز « الثلاثة » .

(٢) وفى هـ « و » مكان « أو » .

(٣) لفظ « أى » ساقط من هـ .

(٤-٤) من قوله « وتمسك ... » ساقط من ز .

(٥) وفى هـ « سبعة » تصحيف .

كتاب الأصل ( المرأة يمد بها الدم فلا تدرى لى أيامها كانت حيضها ) ج - ١

و أمسكت ثمانية أيام ، ثم اغتسلت يوماً لكل صلاة ، وكذلك هي في  
الشرة الأولى و الوسطى إذا كانت تستيقن أنها كانت تحيض فيها ،  
و إذا كانت تستيقن أنها كانت ' ترى الدم بعد ما كانت ' تمضي سبعة  
عشر يوماً من الشهر و لا تدرى كم كانت ترى ، فكذلك تصنع : تصلي  
٥ ثلاثة أيام تروضاً لكل صلاة ، و تغتسل سبعة أيام لكل صلاة ؛ و إذا  
كان عليها صلوات فائتة و لا تدرى متى كان ' حيضها و هي مستحاضة  
فانها تأخذ في قضائها ، فان كانت تستطيع أن تصلي ما عليها من العوائت  
في يوم و ليلة فعلت ، ثم تنظر عشرة أيام ، ثم تعيد من يوم الأحد عشر  
لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة فيجزي عنها إما في اليوم الأول  
١٠ في العشرة الأولى أو في اليوم الحادى عشر ؛ فان لم تستطع قضاءهن في يوم  
ففي يومين ، ثم تعيد بعد العشرة يومين ، فكذلك ما كان من نحو ذا ،  
فاذا كانت تعلم أنها كانت ترى الدم ' يوم أحد و عشرين ' من الشهر  
و لا تذكر أوله و آخره فانها لا تزال تصلي و تروضاً لكل صلاة حتى  
تأتى على أحد و عشرين ، ثم تمسك يومئذ ، فاذا تم يومها اغتسلت و صلت ،  
١٥ ثم اغتسلت بعد ذلك لكل صلاة تسعة أيام لانها لا تذكر أ كان ذلك

(١ - ١) من قوله « ترى ... » ساقط من .

(٢) كذا في . ر ؛ و لفظ « كان » ساقط من الأصل .

(٣) وفي « يوم الأحد و عشرين » .

(٤) كذا في . ر ؛ وفي ع « أو آخره » .

(٥) وفي « كل » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

اليوم أول حيضها أو آخره أو التاسع أو الثامن ، فأخذنا لها بالثقة لأنها قبل ذلك إما أن تكون حائضا أو طاهرا ، فإن كانت طاهرا فلا غسل عليها ، وإن كانت حائضا فلا صلاة عليها ؛ وأما الصوم فإذا انسلخ شهر رمضان صامت عشرة أيام ، وإذا كانت تذكر أنها كانت ترى الدم في آخر العشرة الأولى من الشهر فهي في حال الصلاة ، والغسل على ما وصفت لك ؛ وأما الصوم فإنها تعيد الصوم بعد ما تمضى عشرون من الشهر الداخل ، لأنها إن صامت العشرة الأولى من الشهر لم تدر لعلها أن تكون فيها حائضا ؛ وإن صامت العشرة الوسطى فكذلك أيضا ، فإن كان عليها صوم شهرين متتابعين صامت شهرين متتابعين وشهرا أيضا مع ذلك ، لآما أخذنا لها بالثقة قلنا : أيامها عشر ، فعليها عشرون يوما ، فإذا صامت الشهر الثالث فقد عرفنا أنه قد تم صومها لأن الحيض لا يكون في "شهر أكثر من عشرة أيام".

وإذا كان قرؤها خمسة أيام فرأت الدم يومين في أول أيامها ثم انقطع عنها فرأت الطهر خمسة أيام ثم رأت الدم فإن انقطع الدم في تمام العشر فإنه حيض كله - "يومان" إلى "عشرة" ، وإن جاوزت "عشر" يوم فالدم الأخير هو الحيض لأنها لم تره الدم في أيام حيضها ثلاثة

(١) وفي « «فذا» مكان «فان» .

(٢) كذا في ز ؛ وفي ع ، «عشرة» .

(٣) وفي « «اليومين» .

(٤) وفي « «وإذا» .

(٥) وفي ز « «لولا لم تره» ، وليس بشئ .



كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

أيام ، فإن مدَّ بها الدم الأخير بعد ما تجاوزت أربعة أيام إلى تمام العشرة أو دون العشرة فوق خمسة أيام و زاد على العشرة خمسة أيام من ذلك من أوله حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة . فإذا كانت تعلم أنها كانت تحيض في كل شهر مرة في أوله أو آخره و لا تدرى كم كان حيضها ه و لا رأى لها في ذلك و لا يدخل شهر في شهر فأنها تؤمر إذا رأت غرة الشهر أن تتوضأ ثلاثة أيام لكل صلاة ، ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة تمام العشرة ، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة حتى تم العشرة ، ثم تغتسل لتمام الشهر مرة واحدة - فهذا دأبها . لأننا قد علمنا أن الحيض كان في كل شهر مرة ، و لا يكون الحيض أكثر من عشرة ١٠ أيام و لا أقل من ثلاثة أيام ، و قد استيقنا<sup>١</sup> أن العشرة الوسطى لا تكون فيهن حائضا لأن حيضها في أول العشرة الأولى أو في آخر العشرة الأخيرة ، فإن جاءت بعد العشرة الأولى من الشهر تستقي فإن كانت قد اغتسلت يوم العاشر فذاك ، و إلا أمرناها أن تغتسل و تعيد ما تركت من الصلاة و بعد ثلاثة أيام من غرة الشهر . و إن كانت تعرف أنها ١٥ كانت<sup>٢</sup> تدرى الدم عشرة أيام من الشهر لا تدرى<sup>٣</sup> في أول الشهر

(١) كذا في ه ؛ وفي ع ، ز « فلا » .

(٢) وفي ه « استيقنا » تحريف .

(٣) لفظ « كانت » ساقط من ه .

(٤) كذا في الأصول ؛ ولعل الصواب « و لا تدرى » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

أو آخره<sup>١</sup> فانها تصلى من الغرة عشرة أيام كل صلاة تتوضأ<sup>٢</sup> ، فاذا  
تم عشرة أيام اغتسلت ، ثم تتوضأ<sup>٣</sup> و تصلى إلى تمام الشهر كل صلاة  
بوضوء<sup>٤</sup> ، ثم تغتسل غسلا عند تمام الشهر فذلك دأبها . لأنها إن كانت  
في أول الشهر حائضا فليس عليها صلاة ولا صوم ، فأخذناها بالثقة  
في الصلاة ، فلما تم عشرة أيام أمرناها أن تغتسل ، لأننا خشينا أن تكون ه  
حائضا و قد استيقنا أنها في العشرة الوسطى ليست بحائض و في العشرة  
الأواخر إن كانت تحيض فلا صلاة عليها ولا صوم ، فأخذناها بالثقة .  
فلما تم عشرة أيام أمرناها أن تغتسل . لأن الغسل في آخر الشهر لا بد<sup>٥</sup>  
منه لأنها لا بد أن تكون في العشرة الأولى حائضا أو العشرة الأواخر ،  
و إذا قضت صوم شهر رمضان فانها تقضى العشرة الوسطى من الشهر الثاني . ١٠  
و إذا كانت أيامها خمسة من أول الشهر أو آخره فانها تتوضأ  
لكل صلاة من أول الشهر ، ثم تغتسل لتنام اليوم<sup>٦</sup> الخامس من العشرة ،  
ثم تتوضأ لكل صلاة حتى يتم<sup>٧</sup> الشهر ، ثم تغتسل<sup>٨</sup> غسلا و تعيد  
صلاة خمسة أيام بعد ما تمضى خمسة أيام من أول العشرة الأولى . وإذا  
كانت تعلم أنها كانت ترى الدم يوم عشرين من الشهر و أيامها خمسة ه

(١) وفي ز « أو في آخره » .

(٢) أى تتوضأ لكل صلاة وضوء صاحب العذر .

(٣) كذا في ه ، ز ؛ و لفظ « اليوم » ساقط من الأصل .

(٤) كذا في الأصل ؛ وفي ه « تتم » .

(٥) من قوله « ثم تغتسل لتنام ... » ساقط من ز .

(٦) كذا في الأصل ؛ وفي ه « و تغتسل » .

كتاب الأصل ( المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها ) ج - ١

فإنها تتوضأ لكل صلاة وتصلى حتى تتم تسعة عشر يوماً ثم تمسك  
عن الصلاة ذلك اليوم وتغتسل أربعة أيام لكل صلاة، وتوضأ  
بعد ذلك .

وإذا كان لها أيام<sup>٢</sup> معلومة من كل شهر فانقطع عنها الدم زماناً  
حتى مضت أيامها المعلومة مرتين أو أكثر من ذلك لا ترى فيها دماً ثم  
عاودها وقد نسيت أيامها فإنها تمسك عن الصلاة ثلاثة أيام أول ما ترى  
الدم . ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة سبعة أيام تمام العشرة، ثم تتوضأ  
لكل صلاة عشرين يوماً فذلك دأبها؛ وإذا جاءت تستقي بعد ما رأت  
اندم عشرة أيام أو عشرين يوماً أو شهراً<sup>٣</sup> . فإن كانت اغتسلت بعد  
ثلاث فقد أصابت ولا شيء عليها . وإن لم تكن اغتسلت فعليها أن  
تغتسل وتعيد "صلوات" التي زادت على الثلاثة الأيام الأولى . فإن علمت  
أن عدة أيامها كانت ثلاثاً أو خمساً أو عشرين ففي أول ما ترى الدم  
حائض بعد<sup>٤</sup> تلك الأيام بعد أن يكون قد انقطع الدم عنها كما وصفت  
لك، وهو أول حيضها وأيامها .

١٥ وإذا نسبت لمستحاضة أيامها فلم تدر في أى الشهر كانت تحيض  
ولا رأى لها في ذلك . لكنها مستيقنة بالظهر ثلاثة أيام: اليوم العاشر

(١) «كان» ساقط من الأصل؛ إنما ردناه من «هـ، ز» .

(٢) وفي «أ. ب.» - بالنصب، خطأ .

(٣) «ك» في ز وفي «هـ» تنهر «ب» رفع، خطأ .

(٤) وفي «هـ» بعده «تصحيف» .

كتاب الأصل (المرأة يعد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

و اليوم العشرين و اليوم الثلاثين . فانها فى أول العشرة الأولى تصلى ثلاثة أيام توطأ . ثم تغتسل بعد ذلك ستة أيام لكل صلاة . و تصلى اليوم العاشر كل صلاة بوضوء و الحادى عشر الثانى عشر ' اثنان عشر ، ثم تغتسل اليوم الرابع عشر إلى تمام تسعة عشر لكل صلاة و تصلى ، ثم تصلى بوضوء ، لكل صلاة يوم عشرين و أحد و عشرين و اثنين و عشرين و ثلاث و عشرين ، و تغتسل يوم رابع و عشرين إلى تمام تسع و عشرين اكل صلاة . ثم تصلى يوم الثلاثين كل صلاة بوضوء . فان كانت صامت هذه الأيام فعليها إعادة صيام تسعة أيام ، و لا تدرى أى التسع من الشهر هى فلتصم ثمانية عشر يوماً ، و ما صلت من الفوائت فى التسع الأولى من 'عشرة الأولى و الثانية و الثالثة أعادته يوم العاشر أو يوم 'عشرين أو يوم 'ثلاثين ، و لا يقربها زوجها إلا فى الأيام الثلاثة التى أيقنت فيها بالظهر ؛ و إذا كانت مستيقنة أنها كانت تحيض ثلاثاً فى 'عشر الاواخر من الشهر و لا تدرى إذا مضى عشرون من 'شهر أو إذا بقى ثلاث من 'شهر فانها تصلى بوضوء حتى تأتى على العشرين من 'الشهر ، و تصلى أيضاً ثلاثة أيام كل صلاة بوضوء و تغتسل غسلاً واحداً . ثم تصلى بعد ذلك كل صلاة بوضوء أربعة أيام ، ثم تصلى أيضاً ثلاثة أيام كل صلاة بوضوء و تغتسل فى آخر الشهر .

(١) و كان فى الأصول « ثنى عشر » .

(٢) و فى ر « و لا تدرى » .

(٣) و كان فى الأصول « عشرين » ؛ و الصواب « عشرون » كما هو ظاهر .

(٤) كذا فى الأصل ؛ و فى ه ، ز « و » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

وإذا كانت أيامها ثلاثا من العشر الاواخر في وسط العشرين  
الثلاث الأول والثلاث الاواخر فانها بعد العشرين تصلى ثلاثة أيام كل  
صلاة بوضوء لأنها مستيقنة بالطهر فيهن ، وأما يوم رابع وعشرين فهي  
فيه شاكّة تصلى بوضوء لكل صلاة ، وتدع الصلاة يوم خامس وسادس  
وعشرين لأنها مستيقنة بالحيض فيهما ، ثم تغتسل يوم سابع وعشرين  
لكل صلاة لأنها إذا كانت يوم رابع وعشرين حائضا فقد تم لها ثلاثة  
أيام فلا بد لها من الغسل ، وإن كانت طاهرا فهذا اليوم من أيامها  
ولم يحزها ذلك "غسل" ، فأخذنا بالثقة في هذا اليوم كما أخذنا في الأربع  
وعشرين فهي تصلى هـ اليوم السابع والعشرين وتغتسل فيه لكل  
١٠ صلاة ، وتصلى بعد ذلك بوضوء حتى تأتى على أيامها هذه .

وإذا كان للمرأة أيام معروفة في كل شهر فاقطع عنها الدم زمانا  
حتى طهرت التي كانت تحيض مرتين أو أكثر من ذلك 'لا ترى' فيها  
الدم ولا في غيرها ثم رأت الدم بعد ذلك فهذه الأيام التي رأت فيها  
الدم هي من أيام حيضها ، ولا تبالي متى ما رأت الدم ، فإن مدّها بالدم  
١٥ حتى جاوزت "عشرة" وقد كانت تعلم أن أيامها فيما مضى خمسة في كل  
شهر فإن خمسة من أول ما رأت الدم حيض ، وما سوى ذلك استحاضة  
إلا أن تعود تلك الخمسة من الشهر الداخل فتجعل أيامها التي تجلس في  
هذا الدم بعدد الأيام التي كانت تجلس فيما مضى ، وطهرها مثل ذلك  
(١-١) وفي "الآ ترى" خطأ .

١٧١ وفي "مجاورت" .

كتاب الاصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

الطهر الذى كان يكون إلا أن ذلك إن كان تقدم عن أول الشهر أو آخره أو وسطه فلا تبالي ، ولو علمنا أن طهرها بين الحيضتين عشرون ليلة ثم انقطع الدم زمانا ثم عاودها كان طهرها عشرين ليلة بين الحيضتين كما كان يكون و كان حيضها مثل ما كان يكون و إن كان قد تقدم عن وقته أو تأخر ، فإن هى نسيت أيامها التى كانت تجلس فيها مضى و قد مد بها هـ الدم و كانت فيما مضى تحيض فى كل شهر مرة و لا تدرى كم كان أيام حيضها فإنها تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول ما رأت الدم ، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة و تصلى حتى كمال العشر ، ثم تتوضأ لكل صلاة و تصلى حتى ترجع الأيام الثلاثة التى كانت تركت فيها الصلاة فتصنع مثل ذلك .

١٠

باب من الدم الذى يكون أكثر من الطهر و الطهر

الذى يكون أكثر من الدم فى العشر أول

ما ترى الدم و فى أيام أقرائها المعروفة

و قال محمد بن الحسن فى امرأة أول ما رأت الدم رآته يوما ثم ظهرت ثمانية أيام ثم رآته يوما ثم ظهرت : فإن فى هذا قولين : أما أحدهما هـ فإن هـ حيض - وهو الذى روى من قول أبي حنيفة الأول ، و القول الآخر: إن هذا ليس بحيض - وهو أحسن القولين عند محمد بن الحسن ،

(١) وفى هـ «عشرين» .

(٢) لفظ «كانت» ساقط من هـ .

ومن جبر هذا حيضا دخل عليه قول قبيح .

امراة أول ما رأت الدم رآته يوما ثم رأت الطهر ثمانية أيام ثم رأت الدم خمسة أيام ثم طهرت أن اليوم الأول و الثمانية الايام الطهر و نيوم العاشر حيض كله . و الأربعة الايام التي رأت فيها الدم هو الطهر ؛ هـ  
فان رأت الدم في كل شهر هكذا حتى يمد بها عشرين سنة كان حيضها نيوم الاول . و الثمانية الايام طهر و نيوم العاشر ، وكانت الايام الأربعة التي رأت فيها الدم من كل شهر طهرا . فصارت أيام دمها أيام طهرها و أيام طهرها أيام دمها ، فهذا قبيح لا يستقيم . ولكن اليوم الاول الذي رأت فيه الدم ليس بحيض ، والخمسة الايام الآخرة التي رأت فيها الدم ١٠ هي الحيض .

امراة أول ما رأت الدم يوما ثم انقطع يومين ثم رآته يوما ثم تقطع يومين أو ثلاثة أو نحوه ٢ فقال بعضهم : هذا حيض لأنها رأت الدم في عشر ثلاثة أيام . و هذا أدنى ما يكون من الحيض ثلاثة أيام ، ولو رأت الدم يومين في عشر لم يكن حيضا . فاذا رآته في العشر ثلاثة ١٥ أيام فهو حيض ؛ وقالوا : لا يكون إذا رآته يومين متفرقين حيضا لأن يومين اللذين رأت فيها لو لم يكن غيرهما لم يكونا حيضا فكيف يكونان بالطهر الذي بينهما حيضا ؟ و قال محمد : لا يعجنى هذا القول أيضا .

(١) أي بيان قول قبيح .

(٢) وفي « مد » .

(٣) من قوله « يومين ... » ساقط من هـ .

## كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

ولا يكون هذا أيضا حيضا لأن الطهر أكثر من الحيض . و قال بعضهم : إذا كان دمان في العشر بينهما ثلاثة أيام طهرا فليس ذلك بدم واحد . فان كانت رأت أحد الدمين ثلاثة أيام فصاعدا فهو الحيض ، وإن كانت رآته أقل من ثلاثة أيام فليس شيء من ذلك بحيض ؛ و قالوا : لو أن امرأة رأت الدم أول ما رآته يوما ثم انقطع ستة أيام ثم رآته يوما ثم انقطع لم يكن ذلك حيضا . وإن رأت يوما دما أول ما رأت الدم ثم رأت ثلاثة أيام دما لم يكن الحيض من ذلك إلا الثلاثة الأيام الآخرة . وكان ما سوى ذلك ليس بحيض - وهذا أحسن من القوانين الآواين ، ويدخل فيه بعض القبح .

- ولو أن امرأة رأت ثدم يومين ثم طهرت ثلاثة أيام ثم رأت ١٠  
الدم يومين لم يكن هذا في قوله حيضا ، ولو مكثت على هذا عمرها كله  
ترى الدم في كل حيضة يومين ثم تطهر ثلاثة أيام ثم تراه يومين فهذا  
قيح . و قال محمد بن الحسن : أحسن الأقاويل عندنا أن كل امرأة رأت  
الدم أول ما رآته فرآته دما ثم رأت طهرا ثم رأت دما فان كان بين  
الدمين من "طهر" أقل من ثلاثة أيام فذلك حيض كله . وإن كانت رأت ١٥  
بين "الدمين طهرا" ثلاثة أيام فصاعدا انظر إلى الدم وإلى الطهر الذي  
في العشر : فان كان الطهر أكثر لم يكن ذلك بحيض ، وإن كان ما رأت فيه  
الدم أكثر فان ذلك حيض كله . وإن كان الطهر الذي بين الدمين
- (١) كذا في الأصول ؛ و يعلم من سياق المسألة أن قوله « ثم رأت ثلاثة أيام  
طهرا » أو نحوه ماقط منها - والله أعلم .



كبر من الدمين جميعا فهو أيضا حيض كله .

ومن ذلك امرأة أول ما رأت الدم يوما ثم انقطع الدم يومين ثم رآته يوما ثم طهرت فهذا حيض كله ، لأن الطهر بين الدمين إذا لم يكن ثلاثة أيام فليس بطهر و كأنه دم كله إذا كان الدمان صحيحين . ولم يكن واحد منها فاسد .

ولو أن امرأة رأت الدم يوما ورأت الطهر ثلاثة أيام ثم رأت الدم يوما ثم طهرت فلم تر دما لم يكن هذا بحيض ، لأن ما رأت فيه الدم أقل من الطهر الذى بينهما فليس ذلك بدم حيض ، ولو كانت رأت الدم يومين و الطهر ثلاثة أيام و الدم يومين ثم طهرت فلم تر دما كان هذا حيضا كله ، لأن الدمين أكثر مما بينهما من الطهر ، وإنما يؤخذ في هذا بالاستحسان و بما عليه أمر النساء .

وكذلك لو أن امرأة كان حيضها المعروف ستة أيام فرأت يوما دما و أربعة أيام طهرا و يوما دما فهذا في القول الأول حيض كله ، و في جميع الأقاويل ليس بحيض . فان رأت يوما دما و ثلاثة أيام طهرا ١٥ و يومين دما فهذا حيض كله في الأقاويل كلها . إلا في قول واحد من قال : إذا كان بين الدمين طهر ثلاثة أيام لم يكن الدمان دما واحدا ، فانه يقول : ليس شيء من هذا حيضا ، و قال محمد بن الحسن : هذا حسن لأن الطهر و الدم سواء فهو حيض كله - هذا أحسن الأقاويل كلها ، وأشبهها بأمر

(١) لفظ « في » ساقط من « .

(٢) و في « بشى » .

## كتاب الأصل ( الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم ) ج ١

الحيض و ما عليه النساء .

وقال محمد في امرأة كان حيضها أربعة أيام فرأت يومين دما وأربعة أيام طهرا و يومين دما ثم طهرت : إن هذا ليس بحيض ، ولو كانت رأت يومين دما وثلاثة أيام طهرا و يومين دما ثم طهرت ' كان هذا حيضا ' كله ، لأنها رأت الدم أكثر من الطهر ، ولو أنها رأت يوما دما ثم رأت يومين طهرا ٥ ثم رأت يوما دما ثم رأت يومين طهرا ثم رأت يوما دما ثم طهرت فتم طهرها كان هذا حيضا كله وإن كان الطهر أكثر من الدم ، لأن كل دم من هذه الدماء لم يكن بينه وبين صاحبه ' طهر ثلاثة أيام فهذا كأنه دم كله .

ولو أن امرأة كان حيضها تسعة أيام فرأت يوما دما وثلاثة أيام طهرا ويوما دما ١٠ وثلاثة أيام طهرا و يوما دما ١٠ ثم طهرت فتم بها الطهر ١٠ فإن هذا كله ليس بحيض ، لأن الطهر كان أكثر من الدم و كان بين كل دمين طهر ثلاثة أيام .

ولو رأت يومين دما وثلاثة أيام طهرا و يومين دما وثلاثة أيام طهرا و يومين دما وثلاثة أيام طهرا و يوما دما ثم طهرت فتم بها الطهر كان حيضها من ذلك سبعة أيام من أول ذلك ، لأنها رأت الدم بعد ١٥ السبعة الأيام بعد ما مضت العشرة فليس ذلك بحيض ، وإنما ذلك استحاضة ' فدم الاستحاضة ' لا يحمل ' الطهر حيضا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١-١) وفي زه كان حيضها ٥ .

(٢) وفي ٥ « صاحب » .

(٣-٣) من قوله « وثلاثة أيام طهرا ... » ساقط من ٥ .

(٤-٤) قوله « فدم الاستحاضة » ساقط من ٥ .

(٥) وفي ٥ « لا يحمل » تصحيف .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

قال في المستحاضة " ليس ذلك بحيض . إنما ذلك عرق " فإذا جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم عرقا لم يكن دم العرق إلا بمنزلة الرعاف ولم يجعل الرعاف و دم العرق الطهر الذي قبلها حيضا ، إنما تكون الأيام التي لا ترى فيها الدم حيضا إذا كانت بين الدمين كلاهما حيض .

٥ وقال محمد في امرأة أول ما رأت الدم رآته يوما ثم انقطع أربعة أيام ثم رآته يوما ثم انقطع أربعة<sup>٢</sup> ثم رآته يوما ثم انقطع أربعة<sup>٣</sup> : فليس شيء من هذا بحيض ، لأنها لم تر الدم في العشر إلا يومين ، وطهرها أكثر من دمها . فليس شيء من ذلك بحيض ، وإن كانت رأت الدم ثلاثا و الطهر ثلاثا و الدم ثلاثا و الطهر ثلاثا فأيامها تسعة أيام من أول ذلك ، لأنها رأت الدم في العشر أكثر من الطهر فالدمان اللذان في العشر و ما بينهما حيض . و ما سوى ذلك ليس بحيض . وإذا رأت الدم يومين و تنهر ثلاثة أيام و الدم يومين و الطهر ثلاثا<sup>٤</sup> ثم مدّها هكذا فسبعة أيام من أول ذلك حيض ، لأن الدمين اللذين في السبع أكثر مما بينهما من الطهر . ولو رأت الدم يوما و الطهر أربعة و الدم يومين و الطهر ١٥ أربعة ثم مدّها الظهر لم يكن هذا بحيض ، لأنها رأت الدم في العشر أقل

(١) قلت : ومر تخرج الحديث في ابتداء كتاب الحيض ص ٦٢ من هذا الكتاب .

(٢) وفي هـ « ولم نجعل » بنون التثنية .

(٣) من قوله « ثم رآته ... » ساقط من هـ .

(٤) وفي ز « فليس » .

(٥) وفي هـ « ثلاثة أيام » .

(٦) لفظ « أول » ساقط من هـ .

## كتاب الأصل ( الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم ) ج - ١

من الطهر الذى بينهما .

و لو رأت الدم أول ما رآته يومين و الطهر أربعاً<sup>١</sup> و الدم يومين و الطهر أربعاً<sup>٢</sup> ثم مدّ بها هكذا فالحيض ثمان من أول ما رأت ذلك لأن الدمين مثل الطهر الذى بينهما فذلك حيض كله .

و قال محمد فى امرأة كان حيضها خمسا فى أول كل شهر فرأت الدم يومين فى أول أيام حيضها ثم انقطع عنها الدم فرأت الطهر خمسة أيام ثم رأت الدم كالعشر ثم انقطع : فذلك<sup>٣</sup> حيض كله<sup>٤</sup> ، لأنها رأت الدم فى العشر مثل ما بين الدمين من الطهر فذلك حيض كله<sup>٥</sup> . و لو كان الدم مدّ بها حتى جاوزت العشر فرأته يوم الحادى عشر و يوم الثانى عشر ثم انقطع فحيضها هذه الخمسة الأيام<sup>٦</sup> الآخرة التى رأت فيها الدم و اليومان الأولان و الخمسة الطهر التى بعدهما<sup>٧</sup> ليس بشئ<sup>٨</sup> من ذلك حيض ، فان جاوز الدم بعد العشر ثلاثة أيام أو أربعة أو أكثر من ذلك فخمسة أيام من أول الدم الآخر حيض . و ما سوى ذلك استحاضة من اليومين الأولين و الأيام الآخرة . لأن أيامها خمسة أيام فلا تتحول<sup>٩</sup> عن الخمسة

(١-١) من قوله « و الدم يومين ... » ساقط من ز ، و هو من سهو الناسخ .

(٢) افقط « فذلك » ساقط من ز ، و لا بد منه .

(٣-٣) من قوله « لأنها رأت ... » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « الأيام » ساقط من هـ .

(٥) وفى الأصول الثلاثة « بعدهما » ؛ و الصواب « بعدهما » و الضمير لليومين .

(٦) وفى هـ « شئ » .

(٧) وفى ز « فلا يتحول » .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر والطهر أكثر من الدم) ج - ١

أيام وإن كانت قد تحولت عن موضعها الأول .

وقال محمد في امرأة أول ما رأت الدم رأت يوما دما ويومين طهرا ويوما دما ويومين طهرا ويوما دما ويومين طهرا حتى مد بها هكذا شهرا ثم طهرت : فإن عشرة أيام من أول ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة . ولورأت يومين دما ويوما طهرا ويومين دما ويوما طهرا فمد بها هكذا شهرا ثم طهرت : فإن عشرة أيام من أول ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة .

وقال محمد في امرأة كان أيامها خمسة أيام في أول الشهر فرأت يوما دما وثلاثة أيام طهرا ويوما دما ثم مد بها الدم حتى بلغت العشر ولم تجاوزها : ١٠ فإن هذا كله حيض ، لأنها رأت الدم في العشر أكثر من الطهر ، فإن جاوز بها الدم العشر فمد بها إلى آخر الشهر فالأربعة الأيام الأول ليس بحيض ، وخمسة أيام بعد ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة .

وقال محمد في امرأة كان أيامها أربعة أيام فرأت يوما دما ويومين طهرا ويوما دما ثم انقطع الدم : إن ذلك حيض كله ؛ فإن كانت أيامها سبعة أيام فرأت الدم يومين ثم انقطع سبعة أيام ثم رآته يومين ثم انقطع فليس شيء من هذا بحيض ، لأن ما بين الدمين من الطهر أكثر من الدمين جميعا .

(١) وفي ر ، « جاز » و « ما » بمعنى .

(٢) لفظ « بعد » ساقط من «

(٣-٣) قوله « طهرا ويوما » ساقط من «

(٤) كذا في « ، ز ؛ وكان في الأصل « بشي » .

كتاب الأصل ( الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم ) ج - ١

وقال محمد بن الحسن في امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فرأت الحيض يوما ثم رأت الطهر ثلاثة أيام ثم رأت الدم يوما ثم انقطع: فليس هذا بحيض، لأن الدم أقل من الطهر؛ فان رأت الدم بعد ذلك أيضا حتى بلغت العشر ثم انقطع فالعشر كله حيض من أوله إلى آخره، فان زادت على العشر يوما ثم انقطع ثمانية أيام من أول دمها هذا الآخر حيض وهو اليوم الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع، وما سوى ذلك مما قبله وبعده استحاضة؛ ولا يكون ما قبل هذه الخمسة الأيام حيضا لانا إن جعلنا ذلك حيضا جعلنا هذه استحاضة؛ وإنما مثل هذا مثل امرأة كان أيام حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فتقدم حيضها يومين ثم رأت الدم أيام حيضها فان ١٠ انقطع الدم فذلك كله حيض، فان زادت على العشر يوما كانت أيام أقرائها الخمس المعروفة حيضا، وما سوى ذلك مما قبله وبعده استحاضة؛ فكذلك اليوم الأول الذي رآته في المسألة الأولى لما جاوز الدم العشر، فان جعلنا اليوم حيضا لم نجد بدا من أن نجعل الطهر الثلاثة الأيام التي بعده حيضا، فان جعلناها حيضا واليوم الخامس صار ما بعد ذلك ١٥ استحاضة، فاذا صار ما بعد ذلك استحاضة لم يكن الخمسة الأيام الأولى حيضا، لأنها رأت الدم فيها أقل مما رأت الطهر فلا يكون ذلك حيضا،

(١) وفي « زاد » .

(٢-٣) قوله « نجد بدا من أن » ساقط من هـ .

(٣) وفي ر « لم يكن » .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر والطهر أكثر من الدم) ج - ١

فنجعل<sup>١</sup> خمسة أيام من أول ما رأت الدم الثاني حيضا ونجعل<sup>٢</sup> ما سوى ذلك استحاضة . وقال أبو يوسف في هذا كله : الخمسة الأيام الأولى التي كانت أيام حيضها هي<sup>٣</sup> الحيض وإن كانت<sup>٤</sup> لم تر الدم فيها إلا ساعة من أولها ، وما سوى ذلك استحاضة .

٥ وقال محمد في امرأة كان حيضها في أول كل شهر عشرة أيام فحاضتها ثم طهرت عشرين يوما ثم طهرت عشرها التي كانت تجلس فيها ثم مد بها الدم بعد ذلك أشهرا : فإن عثرا من أول ما رأت الدم حيض تنقسل<sup>٥</sup> بعدها وتوضأ لكل صلاة وتصلّي خمسة عشر يوما ، فيكون خمسة أيام من آخر هذه الأيام من أيامها الأولى التي كانت تجلس فيها ١٠ مضي ، ولا تحتسب بها من حيضها ، وتكون<sup>٦</sup> خمسة أيام من أيام أقرائها لأول حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة ، لأنها رأت في أيامها الأولى دم خمسة أيام بعد خمسة عشر يوما فجعلناها استحاضة . وكذلك<sup>٧</sup> لو رأت فيها ثلاثة أيام بعد تمام خمسة عشر يوما من الوقت الذي جعلناه حيضا لها ، فإن رآته يومين في أيام حيضها الأول بعد تمام خمسة عشر يوما

(١) وفي ز « فيجس » .

(٢) كذا في ه ؛ وفي ع ، ز « تجعل » بناء التانيث .

(٣) وفي ه « هو » مكان « هي » .

(٤-٤) وفي ز « لم تر فيها الدم » .

(٥) كذا في ه ، ع ؛ وفي ز « حتى تنقسل » .

(٦) وفي ه « ويكون » .

(٧) وفي ه « وذلك » .

كتاب الاصل ( المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها وقت ) ج - ١

لم تكن أيامها الأولى أيام حيضها ، وكانت أيامها الآخرة العشرة الثانية هي أيام حيضها ، وهذه امرأة قد انتقل حيضها إلى العشرة الثانية ، فان مدّ بها الدم فأيامها التي تدع فيها الصلاة عشرين الثاني .

## باب المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها

### ٥ وقت معروف حتى يطأها زوجها

قال محمد بن الحسن : لو أن امرأة كان حيضها في أول كل شهر سبعة أيام لحاضت ستة أيام ثم انقطع دمها فانها تنتظر حتى تخاف فوت الصلاة ، فإذا خافت فوت الصلاة اغتسلت و صلت ، ولا أحب لزوجها أن يقربها حتى يأتي عليها أيامها التي كانت تجلس [ فيها - ]<sup>١</sup> أخذه في ذلك بالثقة .

١٠

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر لحاضت خمسة أيام ثم انقطع دمها فانها تؤخر غسلها مخافة أن يعاودها الدم حتى تخاف فوت الصلاة أدنى الصلوات منها ، فإذا جاوز ذلك و بقي<sup>٢</sup> عليها مقدار ما تغتسل و تصلي فلتغتسل و تصلي و يأتيها زوجها ، ولا بأس بذلك و لا ينتظر زوجها تمام العشرة .

١٥

و لو أن امرأة<sup>٣</sup> لم تكن تحيض<sup>٤</sup> فيما مضى فأول ما رأت الدم رآته خمسة أيام ثم انقطع فانها تنتظر إلى آخر الوقت أدنى مواقيت الصلاة

(١) لفظ « فيها » ساقط من الأصول .

(٢) كذا في « ز » وفي « ع » « بقي » .

(٣-٤) وفي « لم تحض » .



كتاب الأصل ( المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها وقت ) ج - ١

منها، ثم تغتسل وتصلّى ويأتيها زوجها، ولا بأس بذلك وليس عليه أن ينتظر<sup>١</sup> إلى آخر العشر لأن هذه لم يكن لها أيام معروفة قصرت عنها، إنما أحب لزوجها أن لا يضاها إذا كانت لها أيام معروفة قصرت عنها<sup>٢</sup>، فكذلك لا أحب لها أن زوج إن<sup>٣</sup> كان هذا آخر عدتها من طلاق زوج كان لها حتى يأتي عليها آخر أيامها التي كانت تجلس، وهي إن تزوجت فالتكاح جائز إن لم يعاودها الدم، وإن تزوجت فأحب لزوجها الذي تزوجها أن لا يقربها حتى يأتي<sup>٤</sup> عليها آخر أيامها التي كانت تجلس فيها. وكذلك الجارية التي تستبرئ بحبضة لا أحب للذي<sup>٥</sup> يشتريها أن يقربها حتى يأتي على آخر أيامها التي<sup>٦</sup> كانت تجلس فيها<sup>٧</sup>. وكذلك

١٠ النساء إذا انقطع دمها وكانت تجلس فيها مضي ثلاثين يوما في كل نفاس جلست خمسة وعشرين يوما ثم انقطع الدم فاني أمرها أن تؤخر غسلها حتى يكون آخر وقت الصلاة التي طهرت فيها، ثم تغتسل وتصلّى، ولا أحب لزوجها أن يقربها حتى يأتي<sup>٨</sup> عليها أيامها التي كانت تجلس

(١-١) كذا في ع، ز؛ وفي «عليها أن تنتظر».

(٢-٢) من قوله «إنما أحب لزوجها...» ساقط من «.

(٣) وفي «إذا».

(٤) وفي ز «حتى لا يأتي» تحريف، حرف «لا» زاده الناسخ سهوا منه.

(٥) كذا في ز؛ وفي ع «الذي».

(٦-٦) وفي ز «كانت فيها».

(٧) وفي ر «تأتي».

فيما مضى وهى ثلاثون يوما ، وإن كانت تجلس فيما مضى خمسة وعشرين يوما فجلستها ثم انقطع الدم فلتؤخر الغسل حتى آخر وقت صلاة تأتيها<sup>١</sup> ، ثم تغتسل وتصلى ويأتيها زوجها . وكذلك إن كانت<sup>٢</sup> أول ما ولدت ، فاقطع دمها في ثلاثين يوما فانها تؤخر الغسل إلى آخر وقت الصلاة ، ثم تغتسل وتصلى ويأتيها زوجها ولا تنتظر<sup>٣</sup> الأربعين ؛ إنما أحب للزوج<sup>٤</sup> أن ينتظر إذا طهرت في أقل من أيامها التي<sup>٥</sup> كانت تجلس فيما مضى .

### باب النفاس والوقت في ذلك<sup>٦</sup>

قال محمد بن الحسن : إذا ولدت المرأة ثم انقطع دمها يوما أو يومين أو ثلاثة أيام فلتنتظر حتى يكون آخر وقت الصلاة التي انقطع فيه دمها ، ثم تغتسل وتصلى ، ولا تدع الصلاة وهى طاهر فان هذا<sup>٧</sup> لا ينبغي ، وتصدق إن طلقها زوجها حين ولدت في انقضاء العدة في

(١) وفى « يأتياها » .

(٢) كذا فى ز ، هـ ؛ وفى ع « كان » .

(٣) وفى « ولا ينتظر » .

(٤) حرف « فى » ساقط من ز .

(٥-هـ) وفى ز « كانت فيما مضى » .

(٦) عنوان الباب ساقط من هـ . قلت : النفاس هو الدم الخارج غيب الولادة .

قيل : إنه مشتق من تنفس ارحمه به . وقيل : هو من النفس الذى هو عارة من

الدم . وقيل : هو من النفس التى هى الواد . ونحو وجه لا يفك عن دم يتعقبه -

قاله السرخسى فى مبسوطه ج ٣ ص ٢١١ .

أربعة وخمسين يوما وزيادة ما قالت من شيء، لا ما يجعل النفاس ما قالت ،  
 وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة حيضا ، وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة  
 حيضا ، وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة حيضا ، فذلك أربعة وخمسون  
 يوما ؛ وما قالت النفاس من شيء فهي فيه مصدقة ؛ وأما في قياس قول  
 ه أني حيفة فانه لا يصدقها في العدة في أقل من خمسة وثمانين يوما ، إذا  
 طلقها حين ولدت لأنه كان يقول : إذا عاودها الدم في الأربعين فان  
 كان بين الدمين قليل أو كثير فهو نفاس كله . و كان يقول أيضا :  
 لا تصدق في انقضاء العدة في أقل من شهرين . فجعلنا ذلك على خمسة  
 وثمانين يوما ؛ وقال أبو يوسف : لا أصدق التي تطلق حين تضع في

(١) وفي رواية احسن : لا تصدق في أقل من مائة يوم . وذكر أبو سهل  
 المرائضي في كتاب الحيض رواية عن أبي حنيفة : انها لا تصدق في أقل من  
 مائة وخمسة عشر يوما - كذا قاله السرخسي في ج ٣ ص ٢١٦ من مبسوطه .  
 (٢) قال السرخسي : والذي ذكره أبو موسى في مختصره : إن أقل النفاس عند  
 أبي حنيفة خمسة وعشرون يوما ، وعند أبي يوسف أحد عشر يوما ؛ ليس  
 المراد به أنه إذا قطع فيأدون ذلك لا يكون نفاسا ، ولكن المراد به : إذا وقعت  
 الحاجة إلى نصب العدة لهن في النفاس لا ينقص ذلك من خمسة وعشرين يوما  
 عند أبي حنيفة إذا كانت عذتها في الطهر خمسة عشر ، لأنه لو نصب لها دون هذا  
 القدر أتى إلى نقص العادة . في أصل أبي حنيفة أن الدم إذا كان محيطا بطرفي  
 الأرمين وظهر المتحلل لا يكون فصلا طال أو قصر ، ولو قدر نفاسها بأقل من  
 خمسة وعشرين يومه عاودها الدم قبل تمام الأربعين كان الكحل نفاسا ، فلهذا قدر  
 خمسة وعشرين ؛ وفي الإخبار بانقضاء العدة قدر مدة نفاسها بخمسة وعشرين  
 على ما سنده - اهـ ج - ص ٢١١ . قال : فأما مخريج قول أبي حنيفة على رواية =

أقل من خمسة وستين يوما ، لأنى أجعل نفاسها أكثر من الحيض ،  
فأجعل النفاس أحد عشر يوما ، أجعل العدة أربعة وخمسين ، لأن النفاس  
لا يكون نفاسا ولا تصدق عليه في أقل من أحد عشر يوما أكثر  
من الحيض ؛ ' و هو يقول ' : إن انقطع الدم عن النساء في أقل من  
أحد عشر يوما اغتسلت و صلت ، وهذا ينقض القول الأول إن كانت ه  
تغتسل و صلى في أقل من أحد عشر يوما ، لأنها تكون طاهرا في أقل  
من أحد عشر يوما فينبغى أن تصدق في ذلك على العدة . فليس القول  
في هذا إلا قول واحد و هى مصدقة فيما قالت من النفاس ، و تكون  
العدة بعد ذلك أربعة وخمسين يوما . لأن أقل الطهر خمسة عشر يوما  
و أقل الحيض ثلاثة أيام .

١٠

و قال محمد : كل دمين كانا في النفاس بينهما أقل من خمسة عشر  
يوما فذلك دم واحد و هو نفاس كله ، وإن كان بينهما أكثر من خمسة  
عشر يوما فالأول نفاس و الآخر حيض . و من ذلك لو أن امرأة وضعت  
فراة الدم يوما أو يومين أو ثلاثة أيام ثم طهرت ثلاثة عشر يوما

= عهد أن يجعل نفاسها خمسة وعشرين يوما تحرزا عن معاودة الدم بعد الطهر قبل  
كمال الأربعين ، و طهره خمسة عشر ، فذلك أربعون ، ثم حيضها خمسة و طهرها  
خمسة عشر ، ثلاث حيض كل حيضة خمسة ، و طهران بينها كل واحد منهما خمسة  
عشر يكون خمسة وأربعين ، فإذا ضمته إلى الأربعين يكون خمسة و ثمانين ،  
فتصدق في هذا القدر . هـ ما قاله السرخسي ج ٢ ص ٢١٨ .

(١) وفي هـ « ولا يصدق » .

(٢-٢) وفي هـ « وهى قول » .

أو أربعة عشر يوما ثم رأت الدم كان هذا نقاسا كله . ولو أنها رأت  
الدم أول ما ولدت يوما أو يومين أو ثلاثة ثم انقطع الدم خمسة عشر يوما  
ثم رأت الدم بعد ذلك يوما أو يومين فإن الأول نقاس و الآخر ليس  
بنفاس ولا حيض ، تنوضاً وتصلى لأن ما بين الدمين أكثر من خمسة عشر يوما  
طهرا ، فهذا الدم الثاني دم غير الدم الأول ، وليس الدم الثاني حيضا  
لأنه أقل من ثلاثة أيام ؛ ولو كانت رأت الدم بعد طهر خمسة عشر يوما  
ثلاثة أيام أو أكثر فهذا حيض . وقال أبو حنيفة : إذا عاودها الدم في  
الأربعين فهو نقاس وإن كان بين الدمين خمسة عشر يوما طهر - فهذا  
قيبح ، ينبغي في قوله : إن رأت يوما دما وخمسة عشر يوما طهرا ويوما  
١٠ دما وخمسة عشر طهرا ويوما دما أن يكون هذا نقاسا كله ؛ وهذا قبيح ،  
ولكننا نقول : اليوم الأول نقاس ، وما سوى ذلك ليس بنفاس ولا حيض ؛  
فإن قال قائل : كيف صيرت بين دمي النفاس الطهر خمسة عشر يوما  
ولم تصيره ثلاثة أيدي كما صيرته في الحيض ؟ قيل له : لا يشبه النفاس الحيض  
"لأن الحيض" لأقله غاية ولا كثره غاية وأقل الحيض ثلاثة أيام ، فجعلنا  
(١) ثم أبو حنيفة مرعى أصله فقال : الأربعون للنفاس كالعشرة للحيض . ثم الطهر  
للتخص في العشرة عنده لا يكون فاصلا ، وإذا كان الدم محيطا بطرفي العشرة يجعل  
الكل كالدم المتوالي ، فكذلك في النفاس إذا أحاط الدم طرفي الأربعين - اهـ  
ما قاله السرخسي في باب النفاس من كتاب الحيض ج ٣ ص ٢١١ .

(٢) لفظ « له » ساقط من هـ .

(٣-٢) قوله « لأن الحيض » ساقط من هـ .

- أقل الطهر الذي يكون بين الدمين ثلاثة أيام ، فان كان الدمان أقل من ثلاثة أيام لم يكن ذلك حيضا ، والطهر أكثر منه ، وكيف يكون خمسة أيام حيضا وأكثرها لم ترفه دما ! هذا ما لا يكون ؛ وأما النفاس فليس له غاية في قليله فنجعل الطهر القليل مثل النفاس القليل ، لأن النفاس يكون ساعة لو وضعت المرأة ثم رأت الدم ساعة ثم انقطع ثم رأت الطهر ٥ كانت تلك الساعة نفاسا ، فلما رأينا النفاس لا وقت له في قلبه كانت أيام النفاس أكثر من أيام الحيض . وقال أبو حنيفة : إذا عاودها الدم في الأربعين والذي بين الدمين قليل أو كثير كان ذلك نفاسا كله ؛ فاستحسننا أحسن ذلك كله فقلنا : إن كان بين الدمين في الأربعين أقل من خمسة عشر يوما فذلك نفاس كله ، وإن كان الذي بينهما أكثر من خمسة عشر يوما فالأول نفاس والثاني ليس بنفاس ؛ لأن أبا حنيفة وجميع أصحابنا قد أجمعوا على أن الدمين في الحيض الذي بينهما طهر خمسة عشر يوما دمان مختلفان ؛ ليسا بدم واحد ، فلما قالوا ذلك في الحيض قلنا نحن في النفاس أحسن ؛ ما عندنا فيه ، وإنه ليدخل في قولنا أيضا شيء قبيح وهو : لو أن امرأة نفست يوما ثم ظهرت أربعة عشر يوما ثم ١٥
- (١) وفي « دولم » .
  - (٢) وفي « فيجعل » .
  - (٣) وفي « حيض » .
  - (٤) وفي « فهذا أحسن » .
  - (٥-٥) وفي « أيضا في قولنا » .
  - (٦) كذا في « ؛ وفي ع ، زد ولو » .

رأت الدم يوماً ثم انقطع كان ذلك نفاساً كله - فهذا<sup>١</sup> أيضاً قبيح، ولكنه لا بد من هذا لأن الدمين بينهما من الطهر أقل من خمسة عشر يوماً؛ فإن لم تقل بهذا القول فلا بد أن تقف<sup>٢</sup> على شيء من ذلك معروف. فان قال قائل: اثنا عشر يوماً فما أقرب<sup>٣</sup> هذا من أربعة عشر يوماً! أو يقول قائل: كيف<sup>٤</sup> يكون بين الدمين طهر عشرة أيام فيكون دمين متفرقين فلا بد من أن يأتي على هذا برهان! فأحسن ما ههنا في هذا أن كل دمين من النفاس ليس بينهما من الطهر خمسة عشر يوماً فهو نفاس كله، وكل دمين بينهما من الطهر خمسة عشر يوماً فصاعداً فالأول نفاس، والثاني إن زاته يوماً أو يومين ثم انقطع فليس بحيض وهو استحاضة تتوضأ<sup>٥</sup> ١٠ وتصلي: وإن رأت المرأة بعد الطهر خمسة عشر يوماً دماً<sup>٦</sup> فرأته ثلاثة أيام فصاعداً فهو حيض، والأول الذي رأته حين ولدت نفاس - فهذا أحسن ما عندنا في هذا، وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه.

قال: أخبرنا محمد بن الحسن عن مالك بن أنس قال: أخبرني الثقة<sup>٧</sup>

(١-١) وفي « فهذا كله » .

(٢) وفي « تقف » .

(٣) كذا في « ز؛ وفي ع « أقرت » .

(٤) كذا في ر؛ ولفظ « كيف » ساقط من « ع » .

(٥-٥) وفي الأصل « ن من »، وحرف « من » ساقط من « ز؛ والصواب « من أن يأتي » .

(٦) لفظ « دم » ساقط من « » .

(٧) كذا في موطأ الإمام محمد؛ وفي موطأ يحيى: انه بلغني أن سالم بن عبد الله =

عندى عن سالم بن عبدالله و سليمان بن يسار أنها سئلا عن الحائض هل يصيها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تعتسل؟ فقالا: لا، حتى تعتسل.

محمد بن مالك بن أنس قال: أخبرني عبدالله بن أبي بكر عن عمته عن ابنة زيد بن ثابت أنه بلغها أن نساء كن يدعون بالمصايح من هـ

= وسليمان بن يسار سئلا - ص ٢٠ . وفي تعجيل المنفعة : وعن الثقة عن سليمان بن يسار وعن الثقة عن ابن عمر - هو نافع كما في موطأ ابن القاسم - ٨١ ص ٥٤٨ . (١) وفي « الحيض » تصحيف .

(٢) أخرجه الإمام محمد في (باب الرجل يصيب من امرأته ويباشرها وهي حائض) من موطئه ص ٧٧ . وأخرجه يحيى في موطئه ص ٢٠ في بحث (ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض) .

(٣) قال ابن الحذاء : هي عمرة بنت حزم عمه جد عبدالله بن أبي بكر ، وقيل لها عمته مجازا ، صحابة قديمة ، روى عنها جابر ، ففي روايتها : عن بنت زيد - بعد ، ويحتمل أن يكون المراد عمته الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم - كذا في الفتح من التعليق المجدد ص ٨١ .

(٤) وكان في الأصول «أية» مكان «ابنة» تصحيف فاحش . ولفظ يحيى في موطأ مالك «يُنْتَبِ» . وفي الفتح : ذكروا أن لزيد من البنات : حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن ، ولم أر الرواية لواحدة إلا لأم كلثوم زوج سالم بن عبدالله بن عمر فكانها هي المهمة ههنا - من التعليق المجدد ص ٨١ .

(٥) كذا في الموطأ ؛ ولفظ «كن» ساقط من الأصول ، إنما زدناه من الموطأ .

(٦) كذا في الموطأ ؛ وفي الأصول «في» مكان «من» .



جوف الليل فينظرون<sup>١</sup> إلى<sup>٢</sup> الطهر، فكانت تعيب ذلك عليهن و تقول:  
ما كان النساء يصنعن هذا<sup>٣</sup>!

أخبرنا محمد عن أيوب بن عتبة اليامي<sup>٤</sup> قاضي اليمامة<sup>٥</sup> قال: أخبرني  
يحيى بن أبي كثير<sup>٦</sup> عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سألت  
أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقالت: تدع  
الصلاة أيام أقرائها. ثم تغتسل و تتوضأ لكل صلاة و تصلي<sup>٧</sup>.

قال: حدثنا محمد عن مالك بن أنس قال: أخبرني علقمة<sup>٨</sup> عن أمه<sup>٩</sup>  
مولاة عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت:  
(١) كذا في موطأ الإمام محمد، وفي موطأ الإمام مالك رواية يحيى «ينظرون»؛  
وفي الأصول «فينظرون» خطأ.

(٢) لفظ «إلى» ساقط من الأصول، إنما زدناه من الموطئين.

(٣) أخرجه مؤلف الكتاب في موطئه ص ٨١ (باب المرأة ترى الصفرة  
و الكدرة). و أخرجه مالك في موطئه رواية يحيى ص ٢٠ (طهر الحيض).  
(٤) وفي الأصول «السامى»، و الصواب «اليامى».

(٥) وفي ع «التهامة» تحريف.

(٦-٧) كذا في ع، ز؛ وفي هـ «يحيى بن كثير» وليس بصواب.

(٧) و أخرجه مؤلف الكتاب في آثاره ج ١ ص ٨٩: ان أم حبيبة سألت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم - مرفوعاً.

(٨) هو علقمة بن أبي علقمة، كما عوفى الموطأ - وهو يرمى، من رجال التهذيب،  
أخرج له الستة.

(٩) وهى مرجانة، من رجال التهذيب، أخرج لها أبو داود و الترمذى  
و النسائى و البخارى في جزء رفع اليدين له.

كان ' النساء يبعثن إلى عائشة الدرجة فيها ' الكرسف فيه ' الصفرة ' من الحيضة فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء - تريد بذلك الطهر من الحيض \* .

هذا آخر كتاب الحيض و يتلوه باب حيض النصرانية إن شاء الله تعالى \* .

\*\*\*\*\*

## باب حيض النصرانية<sup>٢</sup>

قال محمد : امرأة نصرانية حاضت و انقطع عنها الدم ثم أسلمت قبل أن تغتسل ولم يذهب وقت الصلاة و كان زوجها طلقها هل له أن يراجعها ؟ فان قلت : لا ، لأن طهرها كان انقطاع الدم و انقطاع الدم من النصرانية طهر ؛ فما تقول<sup>١</sup> في نصرانية انقطع عنها الدم و زوجها مسلم ثم إنها أسلمت هل لزوجها أن يطأها قبل أن تغتسل ؟ فان قلت : ١٠ لا يطأها ؛ وهي قد صارت طاهرا بانقطاع الدم و قد ذهب الحيض !

(١) كذا في الموطئين ؛ و كان في الأصول « كن » .

(٢) كذا في الموطئين ؛ و كان في الأصول « وفيها » بزيادة الواو .

(٣) كذا في الموطئين ؛ وفي الأصول « فيها » وليس بشيء .

(٤-٤) كذا في الموطأ و كذا في الأصول ؛ وفي الموطأ رواية مالك « من دم الحيضة يسألنها عن الصلاة فتقول - الخ » .

(٥) وفي الموطأ رواية يحيى « الحيضة » . قال محمد بعد تخريج الحديث : وبهذا فأخذ لا تظهر المرأة ما دامت ترى حمرة أو صفرة أو كدرة حتى ترى البياض خالصا - وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - ٨٥ ص ٨١ .

(٦) كذا في الأصل ؛ ومن قوله « هذا آخر كتاب الحيض... » لم يذكر في ه ، ز .

(٧) لم يذكر هذا الباب في المختصر .

(٨) كذا في الأصول ؛ ولعل الصواب « تقولون » بدلالة السياق .

وإن قلت: يطأها؛ فهل تقرأ القرآن هذه؟ وهل يستقيم<sup>١</sup> أن تصير هذه طاهرا باقضاع الدم وهي نصرانية؟ ويحل لزوجها أن يطأها؟ فإذا أسلبت عادت حائضا لا يحل لزوجها أن يطأها حتى تغتسل و كان وطؤها له حلالا قبل أن تسلم؟ فمن أين يحرمه<sup>٢</sup> الإسلام؟ وهل تشبه هذه المرأة المسلمة إذا طهرت من الحيض ولم تجد الماء فيمت و صلت و حل<sup>٣</sup> لزوجها أن يطأها ثم إنها قدرت على الماء و وجب عليها أن تغتسل و قد كان وطؤها حلالا قبل أن تجد الماء؟ فكيف يحرم ذلك بعد ما وطئها؟ وهل تشبه هذه النصرانية التي قلها؟

أرأيت النصرانية الأولى لو رأت طهرها ذلك في ليلة من رمضان ١٠ و عليها من الليل قدر ما تغسل بعض جسدها ثم تصبح و قد بقي عليها شيء فأسلبت قبل الصبح ١ فقد حفظت عندي في هذا أن صومها تام؛ فإن عسلت بعض جسدها نهارا أتقضى صوم ذلك اليوم ١ لأنك زعمت أن طهرها كان انقطاع الدم؛ ولم يكن طهرها الغسل فهل كان لزوجها أن يطأها ١ لأنها طاهر حيث انقطع الدم وهي نصرانية قبل أن تغتسل؟ ١٥ فإن قلت: لا يطأها؛ فما فصل ما بين الصوم والوطئ في هذا؟ قال: انقطاع دم النصرانية طهرها، يطأها زوجها بعد الإسلام قبل أن تغتسل،

(١) كذا في ٥؛ وفي ع، ر «تستقيم».

(٢) وفي ٥ «يحرمه»، والصواب «يحرمه».

(٣) وفي ٥ «حلت» تصحيف.

(٤) لفظ «الدم» ساقط من ٥.

وإن كانت طلقت فلا رجعة لزوجها 'بعد الإسلام قبل أن تغتسل' . وإن كانت طلقت فلا رجعة لزوجها 'عليها بعد انقطاع الدم في الحيضة الثالثة . والمتيمة إذا صلت بقميمها حل لزوجها أن يطأها ولكنها تقرأ القرآن ما لم يجمد الماء . فإذا تيممت وصلت ووجدت الماء وجب عليها الغسل ، فلا تقرأ القرآن حتى تغتسل لأنها لا تكون أحسن حالا من هـ المرأة الجنب' ، والزوج يطأها ؛ وكذلك النصرانية إذا انقطع عنها الدم ثم أسلمت لم تقرأ القرآن حتى تغتسل لأن الحيض قد انقطع ؛ ألا ترى أن الغسل عليها واجب ؟ وكل امرأة كان الغسل عليها واجبا من الحيض أو جنابة لم تقرأ حتى تغتسل .

امرأة طهرت في أول الليل في وقت العشاء قرأت الياض خالصا ١٠ ولكنها تخاف معاودة الدم إلى متى تدع الصلاة أو تؤخر الغسل والصلاة تكون ٢ من ذلك في سعة ؟ وما وقت العشاء في هذه الحال ؟ وما حالها إذا طهرت في وقت كل صلاة ولكنها تخاف من معاودة الدم ؟ كيف ٥ يكون هـ في ٥ التي طهرت في أول الليل ؟ إلى أي حين يسعها أن تؤخر الغسل ؟ أرايت إن عجلت بغسل في وقت العشاء لأنه يشتد ١٥ عليها الطهر في نصف الليل أو ثلثه فعجلت الغسل وصلت ونامت هل

(١-١) من قوله « بعد الإسلام ... » ساقط من هـ ، ع .

(٢) وفي هـ « والجنب » زيادة الواو من سهو النسخ .

(٣) وفي ع « فيكون » .

(٤) كذا في هـ ؛ ولفظ « الدم » لم يذكر في ع ، ز .

(٥-٥) وفي ع « تكون في هذا » .

يستحب ذلك لها؟ أرأيت إن فعلت ذلك ونامت ثم انتهت غدوة وهي طاهر كما نامت غير أنها لا تدري لعل دمها قد عاودها في بعض الليل ثم انقطع و لعل الحيض قد عاودها وهي نائمة وذلك في أيام حيضها أو في العشرة أتكتفي هذه بالغسل الذي اغتسلت قبل النوم؟  
 هـ أو ترى لها أن تعيد الغسل لهذا الشك الذي دخلها؟ قال: أحب إلى هذه أن تدع الصلاة والغسل حتى يبقى من نصف الليل الأول ما تقدر على أن تتنسل وتصلى قبل أن يمضي النصف الأول من الليل، وإن هي عجلت الغسل وصلت أجزاءها، وإن كانت نامت فاستيقظت وهي على طهر فهي على الأول حتى تعلم أنها رأت دما بعد الغسل.

١٠ آخر باب الحيض، والحمد لله رب العالمين رب اغفر وارحم،  
 ٥٩٣٤٣ يتلوه كتاب الزكاة.

تم الجزء الأول من كتاب الأصل للإمام محمد المعروف بالمبسوط عند الفقهاء يوم الاثنين التاسع عشر من شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٣٨٥ هـ = ١١ / أبريل سنة ١٩٦٦ م، ويتلوه الجزء الثاني أوله: كتاب الزكاة.

(١) وفي «اليوم» تصحيف. (٢) وفي «ع» «تبقى» وليس بشيء.

(٣) وفي «فصلت».

(٤-٤) كذا في الأصل، ومن قوله «والحمد لله...» لم يذكره في هـ، ز.

(٥-٥) قوله «يتلوه كتاب الزكاة» لم يذكر في هـ.

# بيان الصواب من الخطأ

الواقع في الجزء الأول من كتاب الأصل

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٧	١٧	بدل	بدل	٢١٠	٧	إن	، وإن
١٨	١١	ما يمكن	ما يمكن	٢٢٧	٩	متعمدا	متعمد
٢٤	١٣	أجزأه	أجزأه	٢٢٨	٢٠	فيجب	فيجهر بالقراءة
٢٥	١٥	في ص	ما في ص			بالقراءة	
٣٣	٥	منها <sup>٢</sup>	منها <sup>٢</sup>			فيجب	فيجهر بالقرآن
٣٧	١٦	من قوله	قوله			بالقرآن	
٤٧	١٥			٢٤٨	٤	وجدها	وحدما
٤٨	١٤	كن	كن	٢٦٤	١١	إليها	إليها
٤٩	٢١	أرأيت	قلت: أرأيت	٢٦٧	١٤	مدينة	مدينة
٧٣	٢١	بابسا	بابسا	٢٨٣		الإمام معشم	الإمام ثم
٨٤	٨	الشارة	الفارة	٢٩٨		معب	مغير
٨٨	١٣	ابن	بن	٣٠٢	٢	إلى أهل	إلى ثقله <sup>٢</sup>
٩٩	٩	خفيه	خفه	٣٢٧	٨	ساراً	سائراً
١١٩	١٨	صف، ج	ص، ح	٣٨١	١٨	طرق ابن	طريق ابن زياد
١٤٢	٨	غيرهما	غيرهما			زيد	
١٦١	١٤	الآخرين	الآخرتين	٤٠٦	٢	عدى	عدا
١٧٢	١٠	الثاني	X	٤٠٩	١٦	للصبي	الصبي

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٤٢٠	١٢	حالة الحياة على وجهه بخلاف	٤٢٨	٢١	يمرص	يمرض	
		...	٤٧٣	٢	طهرا	طهر	
	١٣	على وجهه	٤٧٤	١	د	د	
		بخلاف	٤٨٩	١٥	عنهما	عنهم	
٣		فكير تكبرة	٥٠٩	٢٠	لم تكن	لم تكن	

## اعتذار

لا ينبغي على القراء الكرام أنى كنت التزمت وقت تصحيح كتاب الاصل وصل بلاغات الإمام محمد بن الحسن وتخرج متقطعاته فوصلت أثرها إلا بلاغا واحدا، فأنى نسيت تخريجه، وهو فى ص ١٥٨ من الكتاب قوله «بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلى بالليل ثمان ركعات ثم يوتر بثلاث ثم يصلى ركعتين قبل الفجر، وصله فى كتاب الآثار ج ١ ص ٢٣٤: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو جعفر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ما بين العشاء الآخرة إلى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة: ثمان ركعات تطوعا، وثلاث ركعات الوتر، وركعتي الفجر. وأخرج فى موطنه ص ١٤٥ وكتاب الحجة ص ٥٥ أيضا نحوه. وأخرجه الإمام أبو يوسف فى آثاره ص ٣٤ وأخرج الإمام محمد فى حجه، والبخارى وأبو داود والترمذى عن مالك عن سعيد المقبرى عن أبي سلمة أنه سأل عائشة رضى الله عنها: كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان؟ فقالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد فى رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة: يصلى أربعا - فلا تسأل عن حسنهن وطولهن - ثم يصلى أربعا - فلا تسأل عن حسنهن وطولهن - ثم يصلى ثلاثا - الحديث. راجع ج ١ ص ٢٣٤ من كتاب الآثار تجد فيه تفصيلا وافيا بأتم من هذا - ف.





DA'IRAT'UL-MA'ARIF'IL-OSMANIA PUBLICATIONS

NEW SERIES, NO. 138/1



# KITĀB'UL ASL

BY

ABU 'ABDILLAH MOHAMMAD B. AL-HASAN

AL-SHAIBANI

(d. 189 A.H./804 A.D.)

Vol. I

*Edited by*

Abul Wafa al-Afghani

President, Ihya'ul-Ma'arif'il-Osmania

Printed

Under the Auspices of the Ministry of Education  
Government of India

&

The Supervision of

Dr. M. 'Abd'ul Mu'id Khan

Prof of Arabic, Osmania University

Director, Da'irat'ul Ma'arif'il-Osmania

( First Edition )

Published by

THE DA'IRAT'UL MA'ARIF'IL-OSMANIA  
(OSMANIA ORIENTAL PUBLICATIONS BUREAU)  
OSMANIA UNIVERSITY, HYDERABAD-7  
INDIA



DA'IRAT'UL-MA'ARIF'IL-OSMANIA PUBLICATIONS

NEW SERIES, NO. 138/1



# KITĀB'UL ASL

BY

ABU 'ABDILLAH MOHAMMAD B. AL-HASAN  
AL-SHAIBANI  
(d. 189 A.H./804 A.D.)

## Vol. I

*Edited by*

Abul Wafa al-Afghani  
President, Ihya'ul-Ma'arif'il-Nu'mania

Printed

Under the Auspices of the Ministry of Education  
Government of India

&

The Supervision of

Dr. M. 'Abd'ul Mu'id Khan  
Prof. of Arabic, Osmania University  
Director, Da'irat'ul Ma'arif'il-Osmania  
(First Edition)

Published by

THE DA'IRAT'UL MA'ARIF'IL-OSMANIA  
(OSMANIA ORIENTAL PUBLICATIONS BUREAU)  
OSMANIA UNIVERSITY, HYDERABAD—7

INDIA

1966





